



جمهورية مصر العربية

مخبرتنا للنقص

المكتب الفني

فجوة عتي

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمرور والمدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثالثة والعشرون

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٢

كتب عربي
AL-AZAB
القاهرة

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

رقم التسجيل ٨٧٦٩٢

١٩٧٣

تنويه

رؤى نشر المبادئ التي قررتها هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بجلستي ١٩٧٤/١/٢١ و ١٩٧٤/٣/٤ في هذا العدد — على أن يعاد نشر الحكمين كاملين في حينه .

(أ) الأحكام الصادرة من هيئة المواد الجنائية وهيئة

المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية مجتمعتين

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
نواب رئيس المحكمة : محمد عبد المنعم حمزاوى ، وأحمد حسن هيكى ، ومحمد صادق الرشيدى ،
وحسين سعد سماح . والسادة المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وأمين أحمد محمد فتح الله ، وعباس
حلى عبد الجواد ، وسعد الدين عطيه ، وسليم راشد أبوزيد ، وحسن أبو الفتوح الشريبنى ، ومحمود
كامل عطيفه ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد العليم رزق
الدهشان ، وصالح الدين حبيب ، وعدلى بنداوى ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد الحميد محمد
الشريبنى ، وحسن على المغربى ، ومحمد عادل مرزوق .

(١)

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٣ فى القضايا :

حكم . " بياناته " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
بطلان .

خلو الحكم عما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا يتال من شرعيته أو بمس ذاتيته .
تأصيل ذلك . البين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع
لم يعرض فيها البتة للبيانات التى يجب إثباتها فى ورقة الحكم .

النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصدور
فى ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أى عمل إيجابى من أحد ، ولا يعتبر
من بيانات الحكم طبقا للمادتين ١٧٨ مرافعات ٣١٠ إجراءات .

إيراد اسم الأمة أو الشعب ب ورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر
المفترض وليس منشئا له .

نصت المادة السابعة من الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ١٧٨ من دستور الجمهورية المصرية الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ والمادة ٦٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ — نصت جميعا على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة ". أما دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نص في المادة ٧٢ على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " وقد ردد كل من قوانين السلطة القضائية الصادرة بالقوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٢٥ و ٢٥ و ٢٠ على التوالي النص الوارد في الدستور الذي صدر كل منها في ظله ، كما نصت المادة الثانية من دستور سنة ١٩٥٦ على أن " السيادة للأمة ". أما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نص في مادته الثانية على أن " السيادة للشعب " كما جرى نص المادة الثالثة من الدستور اللاحق على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات " . ولما كان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا ، أن الشارع سواء في الدستور أو في قانون السلطة القضائية ، لم يعرض البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم ، وأنه إذ عبر عن قصده بنصه على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة — أو الشعب — قد أفصح عن أن هذا الصدور في ذاته لا يتطلب أي عمل إيجابي من أي أحد ، لأنه لو أراد ذلك لعبر عنه بقوله " يجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة أو الشعب " . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — في شأن بيانات الحكم — و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية — في شأن مشتملاته — قد استهلتا أولاها بعبارة " يجب أن يبين في الحكم . . . " والآخرى بعبارة " يجب أن يشتمل الحكم . . . " ولم يرد بأيتهما ذكر للسلطة التي تصدر الأحكام باسمها ، فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع سواء بمقتضى الدستور أو سواء من القوانين ، لا يعتبر من بيانات الحكم صدوره باسم الأمة أو الشعب ، وأن قضاء الدستور بصدور الحكم بهذه المثابة ليس إلا إفصاحا عن أصل دستوري أصيل وأمر مسبق مقضى مفترض بقوة الدستور نفسه ، من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعا —

الأمة أو الشعب — لكون ذلك الأصل واحدا من المقومات التي ينهض عليها نظام الدولة ، كشأن الأصل الدستوري بأن الاسلام دين الدولة ، وبأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ، وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء إصداره ، دون مامقتض لآى التزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الافصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فإن إيراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره ، ومن بعد صدوره بالنطق به ، ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض ، وليس منشئا له . ومن ثم فإن خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا يتال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز منوف محافظة المنوفية (أولا) تسبب بخطئه فى موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن قاد سيارة بسرعة تجاوز السرعة المقررة قانونا وبحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر فصددم الحبنى عليه مما أدى إلى وفاته . (ثانيا) قاد سيارة بسرعة تجاوز السرعة المقررة قانونا . (ثالثا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وادعى (والد الحبنى عليه) مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم و (المسئول عن الحقوق المدنية) بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جناح منوف الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام . (أولا) فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ . (ثانيا) فى الدعوى المدنية بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض والمصروفات ونحوه جنهات مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه

وتأييد الحكم المستأنف وألزم المتهم مصاريق الدعوى المدنية الاستثنائية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

وبتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ قررت دائرة المواد الجنائية إحالة الدعوى إلى هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية وغيرها مجتمعتين للفصل في الدعوى وذلك عملاً بالمادة ٤ من قانون السلطة القضائية .

المحكمة

من حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن أن الحكم المطعون فيه القاضي في ٩ من أبريل سنة ١٩٧٣ بإدانة الطاعن ، قد لحق به البطلان ، ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، وأخذ بأسبابه على الرغم من خلوه مما يفيد صدوره باسم الشعب .

وحيث إن الدائرة الجنائية المختصة بنظر الطعن قد رأت — بمجلسها المعقودة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٧٣ — العدول عن المبدأ الذي قرره أحكام سابقة ، صادرة من دوائر المواد الجنائية ومن دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها ، ببطلان الحكم عند خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة قبل العمل بدستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وباسم الشعب بعد العمل بهذا الدستور ، ومن أجل ذلك قررت تلك الدائرة إحالة الدعوى إلى هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها مجتمعتين للفصل فيها — عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

وحيث إن مبنى الأحكام السابقة المراد العدول عن المبدأ الذي قرره ، أنه لما كان الشارع قد نص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة

أو الشعب ، فإن خلو الحكم من هذا البيان يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا .

وحيث إن المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ١٧٨ من دستور الجمهورية المصرية الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ والمادة ٦٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ قد نصت جميعا على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة " أما دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نص في المادة ٧٢ على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " . وقد ردد كل من قوانين السلطة القضائية الصادرة بالقوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٢٥ و ٢٥ و ٢٠ على التوالي النص الوارد في الدستور الذي صدر كل منها في ظله ، كما نصت المادة الثانية من دستور سنة ١٩٥٦ على أن " السيادة للأمة " أما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نص في مادته الثانية على أن " السيادة للشعب " كما جرى نص المادة الثالثة من الدستور الراهن على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات " . ولما كان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا ، أن الشارع سواء في الدستور أو في قانون السلطة القضائية ، لم يعرض البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم ، وأنه إذ مر من قصده بنصه على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة — أو الشعب " قد أفصح عن أن هذا الصدور في ذاته لا يتطلب أى عمل إيجابي من أى أحد ، لأنه لو أراد ذلك لغيره بقوله " يجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة أو الشعب " . لما كان ذلك وكانت المادتان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — في شأن بيانات الحكم — و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن مشتعلاته — قد استهلتا أولاها بعبارة " يجب أن يبين في الحكم ... " والأخرى بعبارة " يجب أن يشمل الحكم ... " . ولم يرد بأيهما ذكر للسلطة التي تصدر الأحكام باسمها ، فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع سواء بمقتضى الدستور أو سواء من القوانين ، لا يعتبر من بيانات الحكم — صدوره باسم الأمة أو الشعب ،

وأن قضاء الدستور بصدور الحكم بهذه المثابة ليس إلا إفصاحا عن أصل دستوري أصيل وأمر مسبق مقضى مفترض بقوة الدستور نفسه ، من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعا — الأمة أو الشعب — لتكون ذلك الأصل واحدا من المقومات التي ينهض عليها نظام الدولة ، كشأن الأصل الدستوري بأن الإسلام دين الدولة ، وبأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ، وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء إصداره ، دون ما مقتضى لأى التزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الإفصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فإن إيراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره — ومن بعد صدوره بالنطق به — ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض ، وليس منشأ له ، ومن ثم فإن خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

وحيث إنه لما تقدم فإن هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها ، مجتمعتين ، تقضيان بالأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بالعدول عن المبدأ الذى قرره الأحكام السابقة الصادرة من دوائر المواد الجنائية ومن الدوائر الأخرى بإعلان الحكم عند خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة قبل العمل بدستور جمهورية مصر العربية الصادر فى ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وباسم الشعب بعد العمل بهذا الدستور .

... ..

(ب) الأحكام الصادرة من هيئة المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وغيرها

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
فواب رئيس المحكمة : أحمد حسن هيكل ، ومجد صادق الرشيدي ، ومحمود عباس المراوى ،
والمستشارين السادة : أمين أحمد فتح الله ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ،
وعبد العليم الدهشان ، وعزلى بغدادى ، ومجد أسعد محمود ، وأديب قصبجى .

(٢)

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ القضائية :

نقض . " إجراءات الطعن " . محاماه . " التوقيع على تقرير الطعن " .
بطلان . " بطلان الإجراءات " . وكالة .

الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا
أمام محكمة النقض . لا محل لإشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامى الحاصل منه التقدير
بالطعن . هــ ذلك .

إن المشرع إذ قضى فى كل من المواد ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام و ٤٢٩ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ و ٧ من قانون حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بأن يوقع تقرير
الطعن المحامى المقبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطالب ، فقد أفصح
فى المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون المشار إليه عما تنفيه من ذلك بقوله
" إن القاعدة التى ترخص لجميع المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف بالحضور
عن الخصوم أمام محكمة النقض والإبرام يجب استبعادها ، لأنه لا اختيار فيها ،
ولكى يأتى إنشاء محكمة النقض والإبرام بالنتائج التى تنتظرها منها البلاد ، فإنه

من الضروري حتما أن يكون المحامون الذين سيشترون مع محكمة النقض في درس مشكلات المسائل القانونية العويصة مختصين بقدر ما حتى تكون الدعوى قبل رفع النقض قد درست بواسطة فقيه ذي خبرة، لا يرفع النقض إلى المحكمة إلا إذا كانت النقطة القانونية التي يثيرها تستحق بحثا على يد أعلى هيئة قضائية في البلاد، وهذا البحث الدقيق — المرغوب فيه جدا قبل رفع النقض لكي لا تزدحم جداول المحكمة بالطعون التي لا فائدة منها أو التي ترفع دون ترو — لا يكون ممكنا إلا إذا حتم القانون على الخصوم ألا ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض إلا محاميا من ذوي الخبرة القانونية التي تسمح لها بالقيام بهذه المهمة خير قيام " وبذلك يكون المشرع بنصه في كل من القوانين سألغة الذكر على أن " يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب " لم يقصد سوى أن تكون وكالة المحامي سابقة على حصول التقرير بالطعن فيما لو لم يكن الطاعن نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، وآية ذلك أن المشرع حين امتحان ما في استلزام أسبقية التوكيل من عنيت ، عمد بالفانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ إلى تعديل نص المادة السابعة من فانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض باستبداله بعبارة " ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب " عبارة " يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " ملغيا بذلك عبارة " الموكل عن الطالب " ومبيننا في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما دعاه إلى ذلك بقوله " ألغى المشروع ما كانت تشترطه — المادة السابعة — من ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير ، وقد استهدف الإلغاء تبسيط الإجراءات والتخفيف من التمسك بالشكليات ، إذ أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل ، على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعنى المحامي من إبراز التوكيل فيما بعد " . وأخيرا أخذ قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ٢٥٣ منه بالتعديل الذي أدخله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ على المادة السابعة آنفة الذكر ، وفي ذلك كله ما يدل على أن عبارة " الموكل عن الطاعن " — الملغاه — لم تكن تعنى منذ وضعها إلزام الخصم المحامي المقبول أمام محكمة النقض بأن يذنب عنه محاميا للتقرير بالطعن . لما كان ذلك ، وكانت الاعتبارات التي من أجلها أوجب المشرع على الخصوم أن ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض محامين

مقبولين لديها ، متحققة في الخصم — وهو الأصيل — إذا كان هو نفسه محاميا مقبولا أمام هذه المحكمة ، فإن ما ذهبت إليه الأحكام السابق صدورها من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها ، من استلزام الغيرية بين الخصم وبين المحامي الحاصل منه التقرير بالطعن بالنقض ، وما يستتبعه ذلك من إلزام الخصم على الرغم من كونه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض بتوكيل محام للنيابة عنه في ذلك ، وبطلان الطعن الذي يوقع هذا الخصم المحامي تقريره بنفسه (١) ، يكون غير سديد ، ومن أجل ذلك فإن هذه الهيئة تقضى — باجماع الآراء — بالعدول عن المبدأ الذي قرره الأحكام السابقة بالمخالفة لهذا النظر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن بنك القاهرة — لمطعون ضده الأول — أقام الدعوى رقم ٤١٦ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة على شركة نصر للهندسة والمقاولات وعلى الطاعنين بغية إلزامهم متضامين بأن يؤدوا إليه مبلغ ٤٩٦٤ ج و ٥١٧ م تأسيسا منه على أنه في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٤ رست على تلك الشركة عملية لإنشاء كوبرى لحساب تفتيش مشروعات رى أسيوط فطلبت إلى البنك فتح اعتماد لصالحها في صورة حساب جار بمبلغ عشرة آلاف جنيه بضمن تنازله عما تستحقه عن العملية وبكفالة الطاعنين ، ففتح لها البنك ذلك الاعتماد في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ وأبرم

(١) نقض ١٩٦٦/٤/٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٨١٩

ونقض ١٩٦٧/٥/٣١ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١١٨٠

ونقض ١٩٦٩/١٢/١٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ١٢٧٢

ونقض ١٩٧٠/٢/٢٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ ص ٢٩٥

ونقض ١٩٥٦/١/٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٧ ص ٩٤

ونقض جنائى ١٩٦٦/٢/٨ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٠٦

مع الطاعنين عقد كفالة تضامنية كفلوا فيه الشركة فيما يستحقه البنك قبلها ، وقد أظهر قفل الحساب في ٣٢ من يولييه سنة ١٩٥٧ مديونية الشركة بمبلغ ٤٩٦٤ ج و ٥١٧ م بيد أنها أجمعت وكفلوها عن سدادها ، وإذ أشهر افلاس الشركة فقد اختصم البنك وكيل الدائنين — المطعون ضده الثاني — وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة الابتدائية بنذب خير لبيان مقدار الرصيد المدين عند قفل الحساب ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ٣ من أبريل سنة ١٩٦٥ للبنك بطلباته آنفة الذكر . إستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٤١٣ سنة ٨٢ قضائية القاهرة وفي ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بتقرير مؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وقعه الطاعن الأول بوصفه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن رأت بمجلسها المعقودة في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧١ العدول عن المبدأ الذي قرره الأحكام السابقة الصادرة من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى بالمحكمة ، من بطلان الطعن بالنقض إذا وقع الخصم التقرير وكان هو نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، ولذلك قررت تلك الدائرة إحالة الدعوى إلى هيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى للفصل فيها عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . وقد أبدت النيابة رأيها أمام الهيئة بالعدول من الأحكام السابقة .

وحيث إن مبنى الأحكام السابقة المراد العدول عن المبدأ الذي قرره أن المادة السابعة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن " يحصل الطعن بتقرير يكتب

فى قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه " فقد دلت على وجوب أن يكون التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ولو كان هو ذاته محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، وذلك لإطلاق النص ولأن عبارة المحامى الموكل عن الطالب تقتضى الغيرة بين الطاعن وبين وكيله الحاصل منه التقرير ، وأنه لا يغير من هذا النظر ما طرأ على تلك المادة من تعديل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بالنص على أن " يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " لأن هذا التعديل — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — إنما أريد به إلغاء ما كانت تستلزمه المادة قبل تعديلها من حصول المحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير ، ولم يجاوز به المشرع هذا النطاق ، وأن النص على أن تقرير الطعن يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض يدل بمفهومه ويقتضى هو الآخر المغايرة بين الطاعن وبين المحامى الحاصل منه التقرير .

وحيث إن المشرع إذ قضى فى كل من المواد ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام و ٤٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ و ٧ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بأن يوقع تقرير الطعن المحامى المقبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطالب ، فقد أفصح فى المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون المشار إليه عما تغياه من ذلك بقوله "إن القاعدة التى ترخص لجميع المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف بالحضور عن الخصوم أمام محكمة النقض والإبرام يجب استبعادها لأنه لا اختيار فيها، ولكى يأتى إنشاء محكمة النقض والإبرام بالنتائج التى تنتظرها منها البلاد فإنه من الضرورى حتما أن يكون المحامون الذين سيشترون مع محكمة النقض فى درس مشكلات المسائل القانونية العويصة مختصين بقدر ما حتى تكون الدعوى قبل رفع النقض قد درست بواسطة فقيه ذى خبرة لا يرفع النقض إلى المحكمة إلا إذا كانت النقطة

القانونية التي يثيرها تستحق بحث على يد أئلى هيئة قضائية فى البلاد وهذا البحث الدقيق — المرغوب فىه جدا قبل رفع النقض لكى لاتزدحم جداول المحكمة بالطعون التى لافائدة منها أو التى ترفع دون ترو — لا يكون ممكنا إلا إذا ختم القانون على الخصوم ألا ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض إلا محاميا من ذوى الخبرة القانونية الكافية التى تسمح لهم بالقيام بهذه المهمة خير قيام“ وبذلك يكون المشرع بنصه فى كل من القوازين سالفة الذكر على أن ”يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب“ لم يقصد سوى أن تكون وكالة المحامى سابقة على حصول التقرير بالطعن فيما لولم يكن الطاعن نفسه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ، وآية ذلك أن المشرع حين استبان ما فى استلزام أسبقية التوكيل من عنت عمد بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ إلى تعديل نص المادة السابعة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض باستبداله بعبارة ”ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب“ عبارة ”يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض“ ملغيا بذلك عبارة ”الموكل عن الطالب“ ومبينًا فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما دعاه إلى ذلك بقوله ”الفى المشروع ما كانت تشترطه — المادة السابعة — من ضرورة حصول المحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير، وقد استهدف الإلغاء تبسيط الإجراءات والتخفف من التمسك بالشكليات إذ أن المحامى قد يضطر فى كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل اتمام إجراءات التوكيل ، على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعنى المحامى من إبراز التوكيل فيما بعد“ . وأخيرا أخذ قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى المادة ٢٥٣ منه بالتعديل الذى أدخله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ على المادة السابعة آنفة الذكر ، وفى ذلك كله ما يدل على أن عبارة ”الموكل عن الطالب“ — الملغاة — لم تكن معنى منذ وضعها إلزام الخصم المحامى المقبول أمام محكمة النقض بأن يليب عنه محاميا للتقرير بالطعن . لما كان ذلك وكانت الاعتبارات التى من أجلها أوجب المشرع على الخصوم أن ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض محامين مقبولين لديها“ ،

متحققة في الخصم — وهو الأصيل — إذا كان هو نفسه محاميا مقبولا أمام هذه المحكمة ، فإن ما ذهبت إليه الأحكام السابق صدورها من دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى من استلزام الفرية بين الخصم وبين المحامي الحاصل منه التقرير بالطعن بالنقض ، وما يستتبعه ذلك من الزام الخصم — على الرغم من كونه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض — بتوكيل محام للنيابة عنه في ذلك ، وبطلان الطعن الذي يوقع هذا الخصم المحامي تقريره بنفسه ، يكون غير سديد ، ومن أجل ذلك فإن هذه الهيئة تقضى — بإجماع الآراء — بالعدول عن المبدأ الذي قرره الأحكام السابقة بالمخالفة لهذا النظر .

.....

—————

القسم الأول

الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(أ) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(١٨٧)

الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" :

(١) قانون. "إلغاء القوانين" . إختصاص . "الاختصاص الولائي" .
قرار إداري .

قرارات السلطة التنفيذية تفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى
حياتها . حق القضاء الإداري في إلغائها إذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون
التفويض أو الأسس التي يقوم عليها . حيازتها حجة التشريع بإقرار المجلس النيابي .

(ب) قانون . " التفويض التشريعي " . إختصاص . " إختصاص محكمة
القضاء " . قضاة .

تفويض رئيس الجمهورية — بمقتضى القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ — بإصدار
قرارات لها قوة القانون . صدور القرارات ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل
الهيئات القضائية امتدادا إلى هذا التفويض . طعن على ما تضمنه ذلك القرار من اعتبار
رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش ،
والذي كان أساسا لصدور القرار الجمهوري بإعزل من ولاية القضاء . طعن في قرار
إداري يتعلق بشأن من شئون القضاء . إختصاص محكمة القضاء بنظره . م ٩٠ ق ٤٣
لسنة ١٩٦٥ .

(ج) قانون . " التفويض التشريعي " . عزل . قضاة .

صدور التفويض التشريعي المقرر بق ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على ما هو مقرر
لمجلس الأمة بالمادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ . ما تضمنه القرار بق ٨٣

لسنة ١٩٦٩ — الصادر استنادا إلى هذا التفويض — من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون . نروجه من فلاح قانون التفويض . أثر ذلك .

(د) قانون . " الدفع بعدم الدستورية " . اختصاص . " اختصاص محكمة النقض " . عزل . قضاة . دفع .

عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز — وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ — تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . مؤدى ذلك أن ما تضمنه القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكو — فوق مخالفته لقانون التفويض — غير قائم على أساس من الشرعية . اختصاص محكمة النقض بإلغاء ذلك القرار متى كان مخالف لقانون التفويض ولأحكام الدستور على السواء م ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(هـ) اختصاص . " اختصاص محكمة النقض . الاختصاص الولائي " . قانون .

خلو القرار بق ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا وكذا القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن الرسوم والإجراءات أمامها بما يفيد تعديل الاختصاص المحول لمحكمة النقض في المادة ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . قصر اختصاص المحكمة العليا على الفصل في دستورية القوانين مادتان ٤ قرار بق ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ٣١ ق ٢٦ لسنة ١٩٧٠ .

(و) إجراءات . " ميعاد تقديم الطلب " .

اعتبار القرار الجمهوري المطعون فيه عديم الأثر . مؤداء . عدم تحصيله والقرارات الصادرة بموجبه بفوات مواعيد الطعن فيها .

(ز) قانون . قضاة . عزل .

اعتبار القرار بق ٨٣ لسنة ٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما . مؤداء . عدم صلاحيته كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء .

١ — إنه وإن كانت المحاكم لا تملك إلغاء أو تعديل القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية إلا أن القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من

السلطة التشريعية وإن كان لها في موضوعها قوة القانون التي تمكنها من إلغاء وتعديل القوانين القائمة ، إلا أنها تعتبر قرارات إدارية لا تبلغ مرتبة القوانين في حجية التشريع ، فيكون للقضاء الإداري بما له من ولاية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أن يحكم بإلغائها إذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها ، ولا تحوز هذه القرارات حجية التشريع إلا إذا أقرها المجلس النيابي شأنها في ذلك شأن أى قانون آخر .

٢ — إذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإعادة تشكيل الهيئات القضائية قد صدر استنادا إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون ، وكانت المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — المقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ — تنص على اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها . بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والتدب والترقية . إذ كان ذلك وكان الطعن في القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والمنصب على ما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعائن — والذي كان أساسا للقرار الجمهوري المتضمن عزل الطالب من ولاية القضاء لعدم ورود اسمه به — هو طعن في قرار إداري يتعلق بشأن من شئون القضاء لا يندرج في حالة التعيين أو غيرها من الحالات التي تخرج على سبيل الاستثناء من ولاية هذه المحكمة ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

٣ — تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ على أن: "يفوض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها ، وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية ، ودعم الجهود الحربية والاقتصاد الوطنى ، وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية" . ومؤدى هذا النص أن التفويض يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية القائمة وقتئذ والتي أعقبها عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ، وقد صدر هذا التفويض بناء على ما هو مخول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور

سنة ١٩٦٤ الذى كان معمولاً به . وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه ، فإنه يكون مجرداً من قوة القانون .

٤ — مؤدى نصوص المواد ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ من دستور سنة ١٩٦٤ أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يمس حقوق القضاة وضمائماتهم بما يتصل باستقلال القضاء وهو ما لا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، فإن ذلك القرار فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ، ومشوباً بعيب جسيم يجعله هديماً الأثر ، ولا وجه للتحدى في هذا الصدد بأن الدفع بعدم دستورية هذا القرار يستوجب وقف السير في الطلب حتى تفصل فيه المحكمة العليا ، ذلك أنه علاوة على أن عيب عدم الشرعية الذى شاب القرار بالقانون المطعون فيه أساسه الخروج على نطاق الموضوعات المعنية في قانون التفويض ، وأن مخالفة أحكام الدستور إنما هي على سبيل التأكيد لا التأسيس ، وأن الدفع بعدم الدستورية يعتبر دفعا احتياطياً لا يوجب وقف الدعوى متى كان العيب الآخر يكفى لإلغائه . فإنه وفقاً لنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — المقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ — تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في طلب إلغاء القرارات الجمهورية متى كان مبنى الطلب مخالفة القوانين ، فتكون وحدها صاحبة الاختصاص بإلغاء القرار بقانون المطعون فيه إذا كان في نفس الوقت مخالفاً لقانون التفويض ولأحكام الدستور على السواء .

٥ — لا يوجد في القرار بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإلغاء المحكمة العليا ، ولا في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالرسوم والإجراءات أمامها ما يفيد تعديل الاختصاص المخول لمحكمة النقض — دون غيرها بالفصل

في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم هذا التعيين والنقل والندب والترقية — صراحة أو ضمنا ، وإنما ورد النص في المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا على اختصاصها بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين ، وورد النص في المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم بنشر "منطوق الأحكام الصادرة منها بالفصل في دستورية القوانين" ولا يندرج تحت هذا النص أو ذاك الفصل في دستورية القرارات بقوانين ، وهو نص ملزم في شأن الاختصاص لا تملك محكمة النقض أن تضيف إليه أو أن تعدل فيه ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة ١٧٥ من دستور جمهورية مصر العربية من أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح لأن الاختصاص بمراقبة دستورية اللوائح حكم مستحدث للمحكمة الدستورية العليا وحدها ، إذ تنص المادة ١٩٢ الواردة في باب أحكام الدستور الانتقالية على أن "تمارس المحكمة العليا اختصاصها المبين في القانون الصادر بإنشائها ، وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا" .

٦ — إذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المطعون فيه فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش — عديم الأثر ، فإنه والقرارات الصادرة بموجبه لا تحصن بقوات ميعاد الطعن فيها ، ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد .

٧ — متى كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ منعدما ، فإنه لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم ، كما لا يصلح أساسا لصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل الطالب من ولاية القضاء . وإذ كان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذ القرار المشار إليه ، فإنه يتعين إلغاء هذه القرارات ، واعتبارها عديمة الأثر في هذا الخصوص (١) .

(١) نفس المبادئ تكررت في الحكمين الصادرين في طلي رجال القضاء رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ طعن الأستاذ عبد العليم رزق الدهشان فى القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإعادة تشكيل الهيئات القضائية وفى القرار الجمهورى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة فى وظائفهم وقرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنهاء خدمته طالبا الحكم بإلغاء هذه القرارات فيما تضمنته من عزله من ولاية القضاء وبإلزام وزارة العدل بأن تدفع له الفرق بين المرتب والمعاش ومبلغ عشرين ألفا من الجنيهات على سبيل التعويض مما فاته من ضرر مادى وأدبى، وقال شرحا للطالب إنه بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ صدر القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة كما صدر قرار وزير العدل رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بإحالة من لم يشملهم قرار إعادة التعيين أو النقل إلى وظائف أخرى إلى المعاش تنفيذا لحكم المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه . وإذ كان الطالب مستشارا بمحكمة النقض وأغفل القرار الجمهورى إعادة تعيينه فى هذه الوظيفة وصدر القرار الوزارى بإحالة إلى المعاش ، مما يعتبر فصلا له بغير الطريق التأديبى — وكان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ عديم الأثر لصدوره من سلطة لا تملك إصداره وبمخالفته الصارخه لأحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وكذلك لأحكام الدستور . وكان القرار الجمهورى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الوزارى رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد صدرا استنادا إلى أحكامه فإن ميعاد الطعن فى هذه القرارات جميعا يكون مفتوحا . وإذ لم تقدم الحكومة الدليل على أن الطالب قد قام به سبب من الأسباب الواردة بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون المشار إليه ، بل أن القرار بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ أفصح فى مذكرة الإيضاحية بأنه تأكد من البحث أن بعض المعلومات والبيانات التى ادت إلى إفعال إعادة

تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية مشكوك في مصدرها وغير جادة وغير صحيحة في مضمونها ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته . دفعت وزارة العدل بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب وبعدم قبوله شكلا ، وطلبت من باب الاحتياط رفضه موضوعا لعدم صحة الأسباب التي بنى عليها ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع بعدم الاختصاص ، وطلبت وقف السير في الطلب حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع بعدم دستورية القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم الاختصاص أن المحاكم على اختلاف جهاتها ودرجاتها لا تملك التعرض للقوانين بالإلغاء أو التعديل ، وإنما تقتصر وظيفتها على تطبيقها فلا تملك محكمة النقض إلغاء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، كما أن المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد استثنت من اختصاص محكمة النقض القرارات الصادرة بالتعيين ، ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ صادرا بإعادة تعيين بعض رجال القضاء والنيابة العامة في وظائفهم السابقة فإن محكمة النقض لا تختص بنظره .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المحاكم وإن كانت لا تملك إلغاء القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية أو تعديلها إلا أن القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية وإن كان لها في موضوعها قوة القانون التي تمكنها من إلغاء وتعديل القوانين القائمة ، إلا أنها تعتبر قرارات إدارية لا تبلغ مرتبة القوانين في حجية التشريع ، فيكون للقضاء الإداري بماله من ولاية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أن يحكم بإلغائها إذا تجاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها ، ولا تحوز هذه القرارات حجية التشريع إلا إذا أقرها المجلس النيابي شأنها في ذلك شأن أي قانون آخر . وإذا كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإعادة تشكيل الهيئات القضائية قد صدر استنادا إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون - وكانت المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - المقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - تنص على اختصاص دائرة

المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية وإذا كان ذلك ، وكان الصنع في القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والمنصب على ما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محايين إلى المعاش ، والذي كان أساسا للقرار الجمهوري المتضمن عزل الطالب من ولاية القضاة لعدم ورود اسمه به ، هو طعن في قرار إداري يتعلق بشأن من شئون القضاة لا يندرج في حالة التعيين أو غيرها من الحالات التي تخرج على سبيل الاستثناء عن ولاية هذه المحكمة ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطلب شكلا أن القرارات المطعون فيها صدرت ونشرت بالحرية الرسمية في ديسمبر سنة ١٩٦٩ ولم يرفع الطعن فيها إلا في ديسمبر سنة ١٩٧١ بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ولا عبرة بما يقوله الطالب من أن هذه القرارات معدومة الأثر ، وأنها مجرد عقبة مادية لأن الفصل في ذلك يخرج عن اختصاص محكمة النقض ، ولأن القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الوزاري رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ الصادرين تنفيذا له توافرت لهما مقومات القرارات الإدارية ، وتفترض فيهما المشروعية حتى يحكم بإلغائهما .

وحيث إنه بالرجوع إلى القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يبين أنه صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي نص في مادته الأولى على أنه "يفوض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية ودعم الجهود الحربية والاقتصاد الوطني وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية" ، ومؤدى هذا النص أن التفويض يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية القائمة وقتئذ ، والتي أعقبها عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ، وصدر هذا التفويض بناء على ما هو مخول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ الذي

كان معمولاً به . وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، فيما تضمنته من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون قد صدر في موضوع يخرج عن نطاق المحدد بقانون التفويض ، ويتخالف مؤدى نصه ومقتضاه مما يجعله مجرداً من قوة القانون ، وكان القرار فوق ذلك يمس حقوق القضاة وضمائمهم مما يتصل باستقلال القضاء وهو مالا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، ذلك أن النص في المادة ١٥٢ من الدستور المشار إليه على أن " القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون " وفي المادة ١٥٦ على أن " القضاة غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين بالقانون " وفي المادة ١٥٧ على أن " يبين القانون شروط تعيين القضاة ونقائهم وتأديبهم " يدل على أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون — فإن القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنته من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون ، يكون غير قائم على أساس من الشرعية ومشوباً بعيب جسيم يجعله عديم الأثر ، ولا وجه للتحدى في هذا الصدد بأن الدفع بعدم دستورية هذا القرار يستوجب وقف السير في الطلب حتى تفصل فيه المحكمة العليا ، ذلك أنه علاوة على أن عيب عدم المشروعية الذي شاب القرار بالقانون المطعون فيه أساسه الخروج من نطاق الموضوعات المعنية بقانون التفويض ، وأن مخالفته أحكام الدستور إنما هي على سبيل التأكيد لا التأسيس ، وأن الدفع بعدم الدستورية يعتبر دفعا احتياطياً لا يوجب وقف الدعوى متى كان العيب الآخر يكفى لإلغائه فإنه وفقاً لنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — المقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ — تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دين غيرها بالفصل في طلب إلغاء القرارات الجمهورية متى كان مبنى الطلب مخالفة القوانين ، فتكون وحدها صاحبة الاختصاص بإلغاء القرار بقانون المطعون فيه إذا كان — في نفس الوقت — مخالفاً لقانون التفويض ولأحكام الدستور على السواء ، ولا يوجد في القرار بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشاء المحكمة العليا ولا في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالرسوم والإجراءات أمامها ما يفيد تعديل هذا الاختصاص

صراحة أو ضمنا ، وإنما ورد النص في المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا على اختصاصها بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين ، وورد النص في المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم بنشر " منطوق الأحكام الصادرة منها بالفصل في دستورية القوانين " ولا يندرج تحت هذا النص أو ذلك الفصل في دستورية القرارات بقوانين ، وهو نص ملزم في شأن الاختصاص لا تملك محكمة النقض أن تضيف إليه أو أن تعدل فيه ، ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة ١٧٥ من دستور جمهورية مصر العربية من أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، لأن الاختصاص بمراقبة دستورية اللوائح حكم مستحدث للمحكمة الدستورية العليا وحدها ، إذ تنص المادة ١٩٧ الواردة في باب أحكام الدستور الانتقالية على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصها المبين في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، وإذ كان القرار بقانون المطعون فيه حديم الأثر فإنه والقرارات الصادرة بموجبه لا تتحصن بفوات ميعاد الطعن فيها ، ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ منعدا على ما سلف البيان ، فإنه لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم ، كما لا يصلح أساسا لصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل الطالب من ولاية القضاء . وإذ كان ذلك وكان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذًا للقرار المشار إليه ، فإنه يتعين إلغاء هذه القرارات واعتبارها حديم الأثر في هذا الخصوص .

وحيث إنه عن طلب الفرق بين المرتب والمعاش وطلب التعويض ، فإن المحكمة ترى في الحكم للطالب بإلغاء قرار عزله التعويض المناسب لما لحق به من أضرار مادية وأدبية في الظروف التي أحاطت به ، ويتعين رفض هذين الطلبين .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد / المستشار أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أسعد محمود ، وإبراهيم السعيد زكى ، والدكتور محمد زكى عبد الله ، وإسماعيل غرحات
مبان .

(١٨٨)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية" . "الربط الحكى" .

الربط الحكى . شرطه . وحدة النشاط من حيث النوع لا كميته . في سنة القياس والسنة
المقيسة . الاستثناء . للتوقف عن مزاولة نشاط يختلف نوعاً عن النشاط الأصلي . ق ٨٧ .
لسنة ١٩٥٤ . إطباق القاعدة على الشريك في شركة التضامن الذى يزاول ذات النشاط في نشاطه
الفردية .

يشترط لسريان قاعدة الربط الحكى — وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية
للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — توافر وحدة النشاط في سنة القياس
والسنة المقيسة ، والمقصود بوحدة النشاط — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — نوع النشاط لا كميته ، بحيث إذا كان الممول يزاول نوعاً معيناً من
النشاط في سنة القياس واستمر في مزاولته في السنة المقيسة ، فإن قاعدة الربط
الحكمى تجرى عليه ، ولا يعتد بما عساه يطرأ على كمية النشاط أو مقداره من
تغيير ، ولا يغير من ذلك الاستثناء الوارد بالفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون
رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديها بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ وهى تنص
على أنه بالنسبة للمولين الذين يتوقفون عن مزاولة نشاط مستقل يستمر العمل

بالربط الحكومى لغاية تاريخ التوقف ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٨ و ٤٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ يدل هذا النص على أن المشرع امتثنى من تطبيق قاعدة الربط الحكومى حالة من يتوقف عن مزاولته نشاطه يختلف فى نوعه عن النشاط الأصيل ، ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل ، على أن يستمر العمل بالربط الحكومى حتى تاريخ التوقف ، وبشرط أن يقوم الممول بالإجراءات المنوّه عنها بالمادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن حالة الوقوف عن العمل والتنازل عن المنشأة للغير ، وهو ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على اتخاذ أرباح المطعون عليه المقدرة فى سنة ١٩٤٧ عن نشاطه فى صناعة وتجارة الحلوى بمشآته الفردية أساسا لربط الضريبة فى سنة ١٩٥٤ ، واستبعد من سنة القياس أرباحه المقدرة عن هذا النشاط فى شركة التضامن لأنسحابه منها منذ ١٢/٨/١٩٤٨ رغم ما أثبتته الحكم من أن نشاطه كان قاصرا فى سنة القياس والسنة المقيسة على صناعة وتجارة الحلوى فى كل من منشآته الفردية ، وشركة التضامن ، فإن وحدة النشاط التى اشترطها القانون تكون قد توافرت ، ولا حجة بتعدد المنشآت لأن ذلك يعتبر تعددا فى النشاط لا تنوعا فيه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن مأمورية ضرائب فاقوس قدرت صافى أرباح المطعون عليه عن نشاطه فى صناعة وتجارة الحلوى فى كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ٤٢٨ جنيه قياسا على أرباح سنة ١٩٤٧ وبالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ واعترض المطعون عليه لأن أرباح سنة ١٩٤٧ ناتجة عن نشاطه في محل بفاقوس وشركة تسمان بكمر الشيخ وإن نشاطه في هذه الشركة قد توقف منذ ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ لانسحابه منها ، ويتعين اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ عن نشاطه في بلدة فاقوس فقط وقدرها ١٨٧ جنيتها أساسا للربط في سنة ١٩٥٤ وهي التي أحيل الخلاف بشأنها إلى لجنة الطعن ، وإذا أصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٩ بتأييد تقديرات المأمورية فقد أقام المطعون عليه الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٥٩ تجارى الزقازيق الابتدائية بالطعن في هذا القرار . وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه وتخفيض أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٤ وجعلها مماثلة لأرباحه المقدرة في سنة ١٩٤٧ عن نشاطه بمشاته الكائنة بناحية فاقوس فقط . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩ لسنة ٧ ق تجارى المنصورة (مأمورية الزقازيق) . وبتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم قضى باتخاذ أرباح المطعون عليه المقدرة في سنة ١٩٤٧ عن نشاطه في صناعة وتجارة الحلوى بناحية فاقوس فقط أساسا للربط الضريبية في سنة ١٩٥٤ ، واستبعد منها أرباحه المقدرة عن هذا النشاط في شركة كفر الشيخ مستندا في ذلك إلى أن نشاطه في هذه الشركة قد توقف منذ ١٢/٨/١٩٤٨ لانسحابه منها ، وأن هذا هو ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، معذلا بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ استثناء من قاعدة الربط الحكى مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن هذا الاستثناء يكون في حالة الممول الذي يتوقف عن مزاولته نشاط يختلف في نوعه عن النشاط الأصلي ، إذ يستمر العمل بالربط الحكى لغاية تاريخ التوقف ، أما إذا كان هذا النشاط اتساعا لنشاطه الأول فلا محل لإعمال الاستثناء المشار إليه وإذا كان المطعون عليه يزاول في سنة الأساس

وسنة النزاع نشاطا واحدا لم يتغير وهو صناعة وتجارة الحلوى فإن تعدد هذا النشاط بالزيادة أو النقصان لا يؤثر على تطبيق قاعدة الربط الحكيم .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يشترط لسريان قاعدة الربط الحكيم — وعلى ما جاء بالمذكور الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — توافر وحده النشاط في سنة القياس والسنة المقيسة ، والمقصود بوحدة النشاط — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — نوع النشاط لا كميته بحيث إذا كان الممول يزاوئ نوعا معينا من النشاط في سنة القياس واستمر على مزاويلته في السنة المقيسة فإن قاعدة الربط الحكيم تجري عليه ، ولا يعتد بما عساه يطرأ على كمية النشاط أو مقداره من تغيير ، ولا يغير من ذلك الاستثناء الوارد بالفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ ، وهي تنص على أنه بالنسبة للمولين الذين يتوقفون عن مزاولة نشاط مستقل يستمر العمل بالربط الحكيم لغاية تاريخ التوقف ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ يدل هذا النص على أن المشرع استثنى من تطبيق قاعدة الربط الحكيم حالة من يتوقف عن مزاولة نشاط يختلف في نوعه عن النشاط الأصلي ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل على أن يستمر العمل بالربط الحكيم حتى تاريخ التوقف ، ويشترط أن يقوم الممول بالإجراءات المنوطة بها بالمادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن حالة الوقوف عن العمل والتنازل عن المنشأة للغير ، وهو ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ في قولها ” رؤى تمشيا مع غرض التيسير أن يستثنى أيضا الممولون الذين يتوقفون عن مزاولة نشاط مستقل وذلك فقط في حدود هذا النشاط ، فيستزل من وعاء الضريبة ، والمقصود بالنشاط المستقل هو كل نشاط يختلف نوعيا عن النشاط الأصلي ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل “ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه حل اتخاذ أرباح المطعون عليه المقدرة في سنة ١٩٤٧ عن نشاطه في صناعة وتجارة الحلوى بمنشأته القردية بفاقوس أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٥٤ ، واستبعد من سنة القياس أرباحه المقدرة من هذا النشاط في شركة التبغ بكفر الشيخ لانسحابه منها

منذ ١٢/٨/١٩٤٨ رغم ما أثبتته الحكم من أن نشاطه كان قاصرا في سنة القياس والسنة المقيسة على صناعة وتجارة الحلوى في كل من منشأته الفردية بفاقوس وشركة كفر الشيخ ، فإن وحدة النشاط التي اشترطها القانون تكون قد توافرت ، ولا عبرة بتعدد المنشآت لأن ذلك يعتبر تعددا في النشاط لا تنوعا فيه لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وثمان
حسين عبد الله .

(١٨٩)

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٤ القضائية
ضرائب . " ضمان تحصيل الضريبة " . تنفيذ . مراد .

- وجوب إخطار مصلحة الضرائب بالبيع التي تقع جبرا على المنقول أو العقار ، وكذلك
البيع التي تقع اختاراً على العقار في مجال التنفيذ بمقتضى المادتين ٧٢٢ ، و ٧٢٣
مرافعات . عدم وجوب الإخطار عن بيع العقار أو المنقول بإرادته على اختياراً في غير
مجال التنفيذ .

مؤدى نص الفقرة الأولى من البند ثامن من المادة ٩٠ من القانون رقم ٤١
لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ ونص الفقرتين الثانية
والثالثة أن البيوع التي يلزم إخطار مصلحة الضرائب عنها هي التي تقع جبرا
على المنقول أو العقار ، وتلك التي تقع اختاراً على العقار في مجال التنفيذ
وهذه البيوع الاختيارية هي التي أشارت إليها المادتان ٧٢٢ ، و ٧٢٣ من قانون
المرافعات السابق ، يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٤
لسنة ١٩٥٥ في صدد تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ بقولها " إن المشرع وإن كان قد استهدف بالنصوص القائمة
حماية حقوق الخزانة العامة عند التنفيذ إلا أن جميعها لا تغنى فتيلاً إذا عمد
الدائن العادى إلى التنفيذ على عقار مدينة ولم تكن مصلحة الضرائب قد قيدت
حقوقها على العقار موضوع التنفيذ .. لذلك جميعه رؤى كفالة لحماية حقوق
مصلحة الضرائب أن يعدل نص البند ثامناً من المادة ٩٠ بحيث يوجب
على قلم كتاب محكمة التنفيذ إخطار مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم
الوصول بإيداع قائمة شروط البيع في خلال خمسة عشر يوماً التالية للإيداع

وكذلك رؤى تعديل ميعاد إخطار مصلحة الضرائب بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات المنصوص عليه في هذا البند بجعله قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الأقل بدلا من عشرة أيام ، لما تبين من ضيق الفترة مما جعلها عديمة الجدوى في المحافظة على حقوق الخزانة العامة ، وهو ما يستفاد منه أن المشرع ضمن هذه المادة قواعد استهدف بها حماية حقوق الخزانة العامة عند التنفيذ على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة أو على الملتزمين بتوريدها للخزانة بحكم القانون ، فلا تنسج هذه المادة لتشمل بيع الأموال التي تم بالمزاد العلني إختيارا بناء على طلب الأفراد في غير مجال التنفيذ ، ولا يلزم بالتالي إخطار مصلحة الضرائب عنها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المحور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مصلحة الضرائب (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ١٧٥٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه وفي مواجهة آخر يدعى حاييم زيللى بوكسيان طلبت فيها الحكم بإلزام الأول بأن يدفع لها مبلغ ٦٢١ ج و ٣٥٠ م وفوائده ، وقالت بيانا لها إنه بتاريخ ١٩٥٧/٩/٦ تولى المطعون عليه بيع منقولات للمدعى عليه الثانى بالمزاد العلني الاختيارى دون أن يخطر مصلحة الضرائب طبقا لما تقضى به المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والتي توجب على كل من يتولى البيع بالمزاد العلني جبرا أو اختيارا أن يخطر مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بتاريخ بيع العقارات أو المنقولات قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الأقل ، وإلا كان لمنسب في كل تقصير أو تأخير في الإخطار مسئولا عن أداء الضرائب المستحقة على المدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المبعة ، وإذا كان المدعى عليه الثانى

مدينة لمصلحة الضرائب في مبلغ ٦٣٧٩ ج و ١٦٤ م ، وتبلغ قيمة منقولاته التي باعها المطعون عليه ٦٢١ ج و ٣٥٠ م فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلبتها . وبتاريخ ١٣/٢/١٩٥٤ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعنة المبلغ المطالب به . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٥٢ سنة ٨١ ق القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، كما استأنفته مصلحة الضرائب فرعيا بالاستئناف رقم ١٢٣١ سنة ٨١ ق القاهرة للحكم لها بالفوائد . وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت هذا الرأي .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن الواجب الذي نص عليه البند (ثانيا) من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإخطار مصلحة الضرائب بتاريخ البيع إنما يكون في الحالات التي يتم فيها البيع جبرا أو اختيارا بطريق التنفيذ ، وأن البيع في حالة الدعوى لم يتم بهذا الطريق مما تنتفى معه مسئولية المطعون عليه ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن نص البند سالف الذكر لم يرد به ما يدل على قصر الالتزام بإبلاغ مصلحة الضرائب على نوع معين من البيوع بالمزاد بل ورد النص عاما مطلقا دون قيد فيشمل البيوع بالمزاد التي تتم بغير طريق التنفيذ الجبرى .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من البند (ثالثا) من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ على أنه "ينحصر قلم كتاب المحكمة التي تباشر أمامها إجراءات التنفيذ على العقار مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع وذلك في خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ الإيداع" ، والنص في الفقرة الثانية على أنه "وعلى قلم كتاب المحكمة

التي يحصل البيع أمامها ، وكذلك كل من يتولى البيع بالمازاد العلني جبرا أو اختيارا أن يخطر مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات وذلك قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الأقل ، والنص في الفقرة الثالثة على أن كل تقصير أو تأخير في الإخطار المشار إليه في الفقرتين السابقتين يجعل المتسبب فيه مسئولاً عن أداء الضرائب المستحقة على المدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المبعة “ ، يدل على أن البيوع التي يلزم إخطار مصلحة الضرائب عنها طبقا للفقرة الثانية من البند ثالثا سالف الذكر هي التي تقع جبرا على المنقول أو العقار ، وتلك التي تقع اختيارا على العقار في مجال التنفيذ ، وهذه البيوع الاختيارية هي التي أشارت إليها المادة ٧٢٢ ، ٧٢٣ من قانون المرافعات السابق إذ تنص أولاها على أنه ” يجوز لمن يملك عقارا مقرر عليه حقوق امتياز أو اختصاص أو رهون رسمية أو حيازية لم يحصل تسجيل تنبيه بنزع ملكيته أن يبيعه أمام القضاء بناء على قائمة بشروط البيع يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة “ ونظمت الثانية منها الإجراءات الخاصة بهذه البيوع فنصت على أنه يطبق عليها الأحكام المقررة لبيع عقار المفلس وعدم الأهلية والغائب فيما عدا إخبار النيابة العامة بإيداع قائمة شروط البيع وهي الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٧١٢ إلى ٧١٧ من قانون المرافعات السابق ، يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ في صدد تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بقولها ” إن المشرع وإن كان قد استهدف بالنصوص القائمة حماية حقوق الخزانة العامة عند التنفيذ ، إلا أن جميعها لا تغني قليلا إذا همد الدائن العادي إلى التنفيذ على عقار مدينه ، ولم تكن مصلحة الضرائب قد قيدت حقوقها على العقار موضوع التنفيذ . لذلك جميعه رأى كفالة لحماية حقوق مصلحة الضرائب أن يعدل نص البند ثالثا من المادة ٩٠ بحيث يوجب على قلم كتاب محكمة التنفيذ إخبار مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع في خلال الخمسة عشر يوما التالية للإيداع ، وكذلك رأى تعديل ميعاد إخطار مصلحة الضرائب بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات المنصوص عليه في هذا البند بجملة قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الأقل بدلا من عشرة أيام ، لما تبين من ضيق الفترة مما جعلها عديمة الجدوى في المحافظة

على حقوق الخزانة العامة" وهو ما يستفاد منه أن المشرع ضمن هذه المادة قواعد استهدف بها حماية حقوق الخزانة العامة عند التنفيذ على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة أو على الملتزمين بتوريدها للخزانة بحكم القانون ، فلا تتسع هذه المادة لتشمل بيع الأموال التي تتم بالمزاد العلني اختياراً بناء على طلب الأفراد في غير مجال التنفيذ ، ولا يلزم بالتالي إخطار مصلحة الضرائب عنها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في تفسير الفقرة الثانية من البند ثالثاً من المادة ٩٠ سالفه الذكر ، ورتب على ذلك عدم مسؤولية المطعون عليه ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(١٩٠)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) ضرائب " ضريبة الأرباح غير التجارية " . " الإعفاء من الضريبة " .
محكمة الموضوع .

استخلاص الحكم من قانون هيئة الوريدز أنها لا ترمى إلى الكسب . هو مما يدخل
في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . إعفاء الهيئة من ضريبة الأرباح غير التجارية .
صحيح .

(ب و ج و د) - ك . " تسبب الحكم " . ضرائب . " ضريبة الأرباح
غير التجارية " .

(ب) لا يجب الحكم بعدم ذكر نصوص قانون الهيئة التي اعتمد عليها مادام أنه كان مقدما
للمحكمة ورافع بشأنه الخصوم .

(ج) صحة الدعوى التي استند إليها الحكم وكفايتها . التي عليه فيما يزيد فيه غير منتج .
مثال في ضرائب .

(د) خضوع الممول للضريبة على الأرباح غير التجارية . شرطه . أن يهدف إلى تحقيق
الربح .

١ - إذا استخلص الحكم من قانون الهيئة المطعون عليها (هيئة اللويدز)
وفي أسباب ماثلة ، أن هذه الهيئة لا ترمى إلى الكسب بل تعمل بغرض رئيسي
هو حماية الأرواح في عرض البحار ، وأن هذا الغرض مما يدخل في حدود نشاطها
الاجتماعي ، ورتب على ذلك إعفاءها من ضريبة الأرباح غير التجارية ، ولما كان

هذا الذي خلص إليه الحكم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، فإن النعى يكون في غير محله .

٢ — لا يعيب الحكم أنه لم يذكر نصوص قانون الهيئة (هيئة اللويدز) التي اعتمد عليها مادام هذا القانون كان مقدما إلى المحكمة وترافع بشأنه الخصوم مما يكفي معه مجرد الإشارة إليه .

٣ — متى كانت الدعامة التي استند إليها الحكم في قضائه صحيحة وتمكفي لإقامته دون حاجة لأي أساس آخر . فإن النعى عليه فيما أورده من حجية قرار لجنة الطعن عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة لسنوات النزاع من ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير متبع .

٤ — يشترط حتى يخضع الممول للضريبة على أرباح المهن غير التجارية أن يهدف إلى تحقيق الربح ، وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى أن الهيئة المطعون عليها (هيئة اللويدز) لم تكن ترمى إلى الربح في سنوات النزاع ومن بينها سنة ١٩٥١ وإنما لذلك لا تخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في هذه السنة ، فإن النعى على الحكم بخالفة القانون لتطبيق الإعفاء الصادر به القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ في ٢٠/١٠/١٩٥١ ، بأثر رجعي ، يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب بورسعيد قدرت أرباح هيئة اللويدز المطعون عليها الخاصة لضريبة المهن غير التجارية في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ بالمبالغ الآتية : ١٧٣٠٥ ج ، ١٤٩٩١ ج ، ١٤٥٤٩ ج ، ١٥٢٨٩ ج ، ١٩٢٨٩ ج ، ١٥٥٠٥ ج ، ٨٩١٢ ج ، ١٢٩٩٤ ج ، ١٩٧٣١ ج ، وأخطرتها بهذه التقديرات ،

وإذا عترضت على إخضاعها للضريبة تأسيسا على أنه سبق أن أصدرت اللجنة قرارا بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٥ في الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية من سنة ١٩٤٧ لأنها لا تستهدف تحقيق الربح ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٧ بإلغاء الربط المطعون فيه لعدم خضوع الهيئة المطعون عليها للضريبة على المهن غير التجارية فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ تجارى بور سعيد الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاء واعتماد تقديرات المأمورية . وبتاريخ ١٩٦٣/٥/١٤ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٢ لسنة ٤٠ ق تجارى بور سعيد . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنّت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل الوجهان الأول والثانى من السبب الأول في النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، وتقول الطاعنة في بيان الوجه الأول ، إن الحكم اعتبر القرار السابق الصادر في الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع الهيئة المطعون عليها للضريبة من سنة ١٩٤٧ حائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، وأنه يتمتع على مصلحة الضرائب العودة إلى إخضاعها للضريبة خلال سنوات النزاع من ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ ، في حين أن ذلك يتعارض مع مبدأ استقلال السنوات الضريبية ، إذ قد يتحقق الربح في سنة ولا يتحقق في سنة تالية ، وهذا إلى أن الربط في سنة ١٩٤٧ كان عن ضريبة الأرباح التجارية بالاستناد إلى نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بيد أن الربط خلال سنوات النزاع من ضريبة المهن غير التجارية استنادا إلى نص المادة ٧٢ من القانون المذكور ، بالإضافة إلى أن الشارع ضيق من الإعفاء المنصوص عنه في المادة ٤٠ بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، وتقول الطاعنة في بيان الوجه الثانى إن الحكم استند في قضائه بعدم خضوع الهيئة المطعون عليها للضريبة المهن غير التجارية إلى أنها تندرج ضمن الجماعات التي لا تهدف إلى الكسب

بالمعنى الذى قصده الشارع فى المادة ٧٢ سالفة الذكر ، مع أن الهيئة المذكورة تقوم بعمل فنى هو مد أصحاب السفن بنجرتها مقابل أجر تقاضاه ، وأنها لا تهدف إلى تحقيق غرض اجتماعى أو رياضى أو علمى فيخضع ماتحصل عليه من إيراد للضريبة على المهن الحرة . وتنمى الطاعنة بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وتقول فى بيان ذلك إن دفاعها قام أمام محكمة الموضوع على أن الهيئة المطعون عليها لا تشملها الإعفاء من الضريبة لأنها لا تباشر نشاطا اجتماعيا أو علميا أو رياضيا ، وأنها تقوم بعمل فنى بحث مقابل أجر تقاضاه ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بتجيص هذا الدفاع ، أما قول الحكم إن الهيئة تكونت فى لندن سنة ١٧٦٠ بغرض رئيسى هو حماية الأرواح فى عرض البحار وذلك باتخاذ كافة الطرق لجعل الملاحة مأمونة فلا يصلح ردا ، بل إن هذا القول لا يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، فضلا عن أنه لم يبحث نشاط الهيئة خلال سنوات النزاع لتعرف حقيقته ولم يفصح عن المصدر الذى استقى منه الرأى الذى انتهى إليه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أن يعفى من الضريبة على أرباح المهن غير التجارية " الجماعات التى لا ترمى إلى الكسب وذلك فى حدود نشاطها الاجتماعى أو العلمى أو الرياضى " ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قام ببحث نشاط الهيئة المطعون عليها خلال سنوات النزاع وخلص إلى أنها تعفى من الضريبة على الأرباح غير التجارية المنصوص عنها بالمادة ٧٢ سالفة الذكر ، واستند فى ذلك إلى ماقرره من أنه " إذا بحث أمر إعفاء أو عدم إعفاء الهيئة المستأنف عليها — المطعون عليها — من الضريبة على حده فإن الثابت أن إلغاء المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٣٩ وتعديل المادة ٧٢ من ذلك القانون بمقتضى القانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ — لم يؤد إلى تغيير المبدأ أو اختلافه لأن الإعفاء من ضريبة القانون العام سواء كانت ضريبة الأرباح التجارية أو الصناعية أم ضريبة المهن غير التجارية لا يزال مرهونا بتحقيق الشرط الخاص بعدم استهداف الكسب ، والثابت من الأوراق أن مؤسسة لويدز للملاحة وهى الهيئة المستأنف عليها قد تكونت فى لندن سنة ١٧٦٠ بغرض رئيسى هو حماية الأرواح فى عرض البحار ، وذلك باتخاذ كافة الطرق لجعل الملاحة مأمونة

إلى أقصى حدود ممكنة ، وذلك باتباع أساليب معينة نص عليها في قانون الهيئة وهذه الخدمات هي في حدود نشاطها الاجتماعي الذي يتفق وأحكام البند (أ) من المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ " وكان يبين مما أورده الحكم أنه وهو بصدد بحث سنوات النزاع استخلص من قانون الهيئة المطعون عليها ، وفي أسباب سائغة أن هذه الهيئة لا ترمى إلى الكسب بل تعمل بغرض رئيسي هو حماية الأرواح في عرض البحار ، وأن هذا الغرض مما يدخل في حدود نشاطها الاجتماعي ، ورتب على ذلك إعفاءها من ضريبة الأرباح غير التجارية ، ولما كان هذا الذي خلص إليه الحكم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ويكفي للرد على دفاع الطاعنة بهذا الخصوص ، وكان لا يعيب الحكم أنه لم يذكر نصوص قانون الهيئة التي اعتمد عليها مادام هذا القانون كان مقدما إلى المحكمة وترافع بشأنه الخصوم مما يكفي معه مجرد الإشارة إليه ، ولما كانت هذه الدعامة التي استند إليها الحكم في قضائه صحيحة وتكفي لإقامته دون حاجة لأي أساس آخر ، فإن النعي عليه فيما أورده من حجية قرار اللجنة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة لسنوات النزاع — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير مشجع .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، وتقول الطاعنة بيانا لذلك إنه إذا جاز القول بانطباق الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ على إرادات الهيئة المطعون عليها ، فإن هذا الإعفاء لا يبدأ إلا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ في ٢٠/١٠/١٩٥١ ، ويكون الحكم إذ طبق هذا القانون على الفترة السابقة على هذا التاريخ قد طبقه بأثر رجعي خلافا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يشترط حتى يخضع الممول للضريبة على أرباح المهن غير التجارية أن يهدف إلى تحقيق الربح ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه على ما سلف البيان أنه خلص إلى أن الهيئة المطعون عليها لم تكن ترمى إلى الربح في سنوات النزاع ومن بينها سنة ١٩٥١ ، وأنها لذلك لا تخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في هذه السنة فإن النعي على الحكم بخالفة القانون لتطبيق الإعفاء بأثر رجعي يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل قاض رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
بحودة أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكري ، ومحمد حسين عبد الله ، والدكتور محمد زكي عبد البر .

(١٩١)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

أهلية . " الغفلة " . أحوال شخصية . " ولاية على المال " .

توقيع الحجر للغفلة . مناطه . التصرفات الصادرة من مجرد إهمال أو سهو في التعامل مما يقع فيه
الرجل العادى . لا تعد من مظاهر الاضطراب أو دليلا على الاتقياد وعدم الإدراك .

الغفلة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هى ضعف بعض الملكات
الضابطة فى النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ، ويترتب على قيامها بالشخص
أن يغيب فى معاملاته مع الغير ، وقد يستدل عليها بإقبال الشخص على التصرفات
دون أن يهتدى إلى الرابع منها أو بقبوله فاحش الغيب فى تصرفاته عادة . أو بأيسر
وسائل الانخداع على وجه يهدد المال بخطر الضياع . وإذا كان الحكم
المطعون فيه قد قضى بتوقيع الحجر على الطاعن للغفلة مستندا فى ذلك إلى قيامه
بالتوقيع بختمه على أوراق بيضاء لكاتب عمومى استغلها فى بيع أملاك الطاعن ،
وتوقيعه بختمه على إيصالين باستلام أجرة عين يملكها دون أن يكون قد حل موعده
لاستحقاقها ، وإذا كانت هذه التصرفات التى تضمنتها تقارير الحكم ،
ليس فيها أى مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الاتقياد وعدم الإدراك
وأن الطاعن يخضع فى تصرفاته ومعاملاته بأيسر وسائل الانخداع على وجه
يهدد ماله بالضياع ، وهى لا تعدو أن تكون صادرة عن مجرد إهمال أو سهو
فى التعامل مما يقع فيه الرجل العادى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه
يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ قدم المطعون عليه إلى نيابة القاهرة للأحوال الشخصية طلبا بتوقيع الجرح على والده الطاعن للعتة والغفلة ، لأنه بلغ من العمر ثمانين سنة وأصبح سيء النصرف مما جعل كثيرين يطعمون فى أمواله ويحصلون منه على توقيعات بختمه على أوراق بيضاء يحررون عليها عقودا ببيع أملاكه ، وأضاف المطعون عليه أنه لولا يقظته فى كل مرة لضاعت أموال والده ، وبعد أن حققت النيابة العامة الطلب قدمته إلى محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ، وطلبت فى مذكرتها توقيع الجرح على الطاعن للغفلة وقيدت الدعوى برقم ٤٠ ب سنة ١٩٦٧ الوابلى . وبتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٥ حكمت المحكمة بتوقيع الجرح على الطاعن للغفلة وتعيين المطعون عليه فيما . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩ سنة ٨٥ ق أحوال شخصية القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم قضى بتوقيع الجرح عليه للغفلة مستندا فى ذلك إلى أنه وقع بختمه فى سنة ١٩٥٩ على ورقة على بياض لكتاب عمومى استعمالها فى تحرير عقد بيع عقار مملوك للطاعن ، وأنه حاود التوقيع على ورقة أخرى حرر عليها عقد بيع لصالح فهيمة مصطفى حسن تقدمت به بطلب للشهر العقارى ، فى حين أن مجرد استغلال كاتب عمومى لحسن الثقة التى يودعها أمثال الطاعن من الأميين فى هؤلاء الكتبة يعتبر أمرا هاديا لا يدل

على الغفلة ، يؤيد ذلك أن الطاعن بادر إلى رفع دعوى برد وبطلان هذا العقد وقضى فيها لصالحه ، هذا إلى أنه لم يحدث تكرار للعملية ، إذ أخذ منه الكاتب العمومي توقيعين في وقت واحد لطلب توقيع حجز تحفظي على أحد المستأجرين ولطلب تنفيذه واستعمل أحدهما في تحرير عقد البيع لصالح فهيمة مصطفى حسن والآخر في طلب للشهر العقاري من نفس العقد ، كما استدل الحكم على الغفلة بأنه وقع ببصمة إصبعه وختمه على إيصال بتبضع أجرة عين يملكها عن شهر مارس سنة ١٩٦٧ التي لم يكن قد حل موعد استحقاقها ، مع أن المقصود هو أجرة شهر مارس سنة ١٩٦٦ ، في حين أن هذا لا يعدو أن يكون سهوا يقع فيه الرجل العادي .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الغفلة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي خداف بعض المديكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ، ويترتب على قيامها بالشخص أن يغيب في معاملاته مع الغير ، وقد يستدل عاينها بإقبال الشخص على التصرفات دون أن يهتدي إلى الربح منها ، أو بقبوله فاحش الغبن في تصرفاته عادة أو بأيسر وسائل الانخداع على وجه يهدد المال بخاطر الضياع . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتوقيع الحجر على الطاعن للغفلة . مستندا في ذلك إلى ما يلي : ” إن المستأنف — الطاعن — لم ينكر بالتحقيقات أنه وقع على بياض في سنة ١٩٥٩ لكاتب عمومي اتخذ من توقيعه وسيلة لاصطناع عقد بيع يحمل ذلك التوقيع ، وقد كان الجهد الذي بذله طالب الحجر — المطعون عليه — طريقا لتكشف تلك الحيلة التي وقع فيها ، والقول بأنه لم يتكررها مثل ذلك التصرف تنفضه الأوراق التي قدمها طالب الحجر ، إذ تحمل الصورة الشمسية لعالم الشهر العقاري رقم ٢١٤٥ الواب إلى الدليل على أنه عاود التوقيع على بياض على ورقة أخرى كانت محلا لتحرير عقد بيع تقدم منه طالب الشهر العقاري بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٩ باسم سيدة تدعى فهيمة مصطفى حسن تضمن أنها اشترت منه منزلا كائنا بدير الملاك لقاء ثمن مقداره ٤٥٠٠ ج قبض منها عند التعاقد ٣٠٠٠ ج ، وقد جحد المستأنف صدور ذلك العقد منه بإذاره المعلن بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٦١ بلجهة الشهر العقاري بالوايل ، هذا فضلا عن توقيعه ببصمة ختمه وإصبعه على الإيصال المرفق بالأوراق

والذى يدل على أنه قبض أجرة شهر مارس سنة ١٩٦٧ من مستأجره زكى حنين بشاى الذى لم يكن قد حل موعد استحقاقها والمؤشر بنظره بتاريخ ١٩٦٦/١/٨ ، كما دل خطاب وكيل المستأنف المؤرخ ١٩٦٨ / ٤ / ٦ على أنه وقع على إيصال مماثل مقدم فى الدعوى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٨ مستعجل القاهرة ، وكل ذلك يحمل الدليل القاطع على أن تصرفات المطلوب الجبر عليه تحمل الدليل على الانقياد وعدم الإدراك ، وأنه يتخدد فى تصرفاته ومعاملاته بأيسر وسائل الانخداع على وجه يهدد ماله بالضياح “ وهذه التصرفات التى تضمنتها تقاريرات الحكم من توقيع الطاعن بختمه على أوراق بيضاء لكاتب عموى استغلها فى بيع أملاك الطاعن ، وتوقيعه بختمه على إيصالين باستلام أجرة عين يملكها دون أن يكون قد حل موعد استحقاقها ، ليس فيها أى مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الإدراك ، وأن الطاعن يتخدد فى تصرفاته ومعاملاته بأيسر وسائل الانخداع على وجه يهدد ماله بالضياح ، وهى لا تعدو أن تكون صادرة عن مجرد إهمال أو سهو فى التعامل مما يقع فيه الرجل العادى . وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عثمان زكريا • وعضوية السادة المستشارين : محمد سيد أحمد
حماد ، وعمل عبد الرحمن ، وعمل صلاح الدين ، وأحمد صفاء الدين •

(١٩٢)

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٧ القضائية :

عقد. "فسخ العقد". إلزام. "منح المدين أجلا للوفاء بالالتزام". محكمة
الموضوع •

خضوع فسخ العقد لتقدير قاضي الموضوع ما لم يشترط بنص العقد • منح المدين أجلا للوفاء
بالالتزام • مانع من جواز الحكم بالفسخ متى تم الوفاء في غضون الأجل • انقضاء الأجل دون وفاء
كامل غير موجب للحكم بالفسخ حتما • بقاء العقد قائما والوفاء بالالتزام ممكنا بعد انقضاء الأجل
حتى صدور الحكم النهائي •

إذا لم يشترط الفسخ بنص العقد فإنه يكون خاضعا لتقدير قاضي الموضوع ،
يحكم به أو يمنح المدين أجلا للوفاء بالإلزام ، ولئن كان الوفاء في غضون هذا الأجل
مانعا من جواز الحكم بالفسخ ، فإن انقضاء الأجل دون وفاء كامل لا يوجب
الحكم بالفسخ حتما إلا بنص في القانون ، ولا يوجد هذا النص في قواعد الفسخ
الواردة بالمادة ١٥٧ من القانون المدني ، كما أن المشرع حذف من مواد البيع
نص المادة ٦١٠ من المشروع التمهيدى الذى كان يوجب الفسخ دون إنذار
المشتري إلى أجل آخر إذا لم يدفع الثمن قبل انقضاء الأجل ، وهو النص المقابل
للمادة ٣٣٣ مدنى قديم — تاركا ذلك لحكم القواعد العامة في فسخ العقود
الملزمة للجانبين ، والمستفاد من هذه القواعد أن الأجل ورد بالفقرة الثانية
من المادة ١٥٧ على سبيل الاستثناء من الحق المقرر للدائن بفقرتها الأولى
في طلب الفسخ ، ولا ينطوى منح الأجل في ذاته على حكم الشرط الفاسخ
الذى بموجبه يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه • وإنما يبقى العقد قائما •
والوفاء بالالتزام لا يزال ممكنا بعد انقضاء الأجل حتى صدور الحكم النهائي ، ويكون

لقاضى الموضوع تقدير ظروف التأخير فى الوفاء ولا يتعين عليه أن يحكم بالفسخ ، ويجوز أن يحكم برفضه إذا هو تبين أن الوفاء المتأخر مما لا يضار به الدائن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن : الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٧٧٨٣ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم طالبين الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٢/١١/٦٤ وبالزامهم بأن يدفعن لهما مبلغ ألف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وقالوا فى بيان الدعوى إنه بمقتضى العقد المشار إليه باع الطاعن الأول إلى المطعون عليهم ستة قراريط على الشيوع فى كامل أرض وبناء العقار ٦ و ٨ و ٢٨ و ١٠ عوائد بشارع عبدالرحمن نصر قسم الزيتون محافظة القاهرة لقاء ثمن قدره ٢٥٥٠ ج قبض منه وقت التعاقد ٥٥٠ ج ، وباع الطاعن الثانى إلى المطعون عليهم ستة قراريط فى العقار ذاته لقاء ثمن قدره ٢٥٥٠ ج قبض منه وقت التعاقد ٢٠٠ ج ، واتفق الطرفان على تحديد مدة غايتها أربعة شهور للتصديق على العقد النهائى ودفع باقى الثمن إلا أن هذه المدة انتهت فى ١٢/٣/١٩٦٥ ولم تنفذ المطعون عليهم الإلتزام ، وتخلفن عن الحضور بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٥ إلى مأمورية الشهر العقارى بمصر الجديدة للتصديق على العقد النهائى ودفع باقى الثمن رغم الإلذار المعلن إليهن فى ١٤/١٢/١٩٦٥ باعتبار العقد مفسوخا وأحقيةهما فى التعويض المتفق عليه ومقداره ألف جنيه ، وانتهى الطاعنان من ذلك إلى طلب الحكم لهما بالطلبات ، وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٦ حكمت المحكمة بمنح المدعى عليهم شهرين أجلا لتنفيذ التزامهن ، ثم عادت فحكمت بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦ بفسخ عقد البيع ، واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وطالبين بإلغاء الحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٦٠ سنة ٨٤ قضائية ، وبتاريخ ١٥/٤/١٩٦٧ حكمت المحكمة

بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الفسخ مستندا في ذلك إلى أن الطاعنين لم يسألما المشتريات المستندات اللازمة لتحرير العقد النهائي ، وأن ذمة المشتريات قد برئت بعرض باقي الثمن وإيداعه بتاريخ ١٩٦٦/٨/٦ ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ومخالفة للشاب بالأوراق من وجهين (أولهما) أن الحكم أسند للطاعنين التقصير لأنهما لم يسألما المشتريات مستندات التملك ، في حين أن التابت بالعقد الإبتدائي أن الكشف الخاصة بالعقار عن سنة ١٩٦٤ قد سلمت إلى المشتريات في تاريخ التعاقد إلا أن هذه الكشف لم تقدم فور العقد إلى مأمورية الشهر العقارى ، وإنما قدمت المشتريات طلب البيانات المساحية دون الكشف بتاريخ ١٩٦٥/٤/٥ بعد انقضاء المدة المتفق عليها للتصديق على العقد النهائي ، وأوقفت المأمورية طلباتهن بسبب عدم تقديم الكشف ، وفي حين أن صورة فوتوغرافية من إقرار البائعة الأصلية قد سلمها الطاعنان إلى المشتريات في تاريخ العقد الإبتدائي ، وأنهما احتفظا بأصل الإقرار لأنه يتضمن حقوقا لهما قبل البائعة وهو غير لازم لإعداد العقد النهائي وإنما لازم للتوقيع عليه . (وثانيهما) أن محكمة أول درجة أصدرت حكما بمنح المشتريات أجلا لدفع باقي الثمن والتصديق على العقد النهائي ، وكان ذلك بناء على طلب المشتريات ولم يرفع استئناف عن هذا الحكم فور صدوره فحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ورغم أن الأجل قد انقضى في ١٩٦٦/٧/٢٢ قبل عرض الثمن وإيداعه بتاريخ ١٩٦٦/٨/٦ ، ودون تجهيز الأوراق المطلوبة لمأمورية الشهر العقارى وإعداد العقد النهائي للتوقيع فإن الحكم المطعون فيه اكتفى بالتحدث عن تقصير الطاعنين في إتمام إجراءات العقد النهائي خلال الأجل المحدد في العقد ولم يتحدث عن تخلف المشتريات عن القيام بتنفيذ الالتزام خلال المهلة القضائية وذهب إلى أن من حق المشتريات توقي الفسخ إلى ما قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم بخالف بذلك قوة الأمر المقضى ، لأن الحكم الصادر بمنح الأجل يقوم على أن عدم تنفيذ العقد لا يرجع إلى تقصير من جانب الطاعنين

ولأنما إلى تقصير من المشتريات، كما أن من المقرر أن القاضى لا يستطيع أن يمنح المدين أجلا آخر، وأن العقد يعتبر مفسوخا بعد انقضاء الأجل دون أن يفى المدين بالتزامه ولو لم ينص القاضى على ذلك فى حكمه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الفسخ إذا لم يشترط بنص العقد، فإنه يكون خاضعا لتقدير قاضى الموضوع يحكم به أو يمنح المدين أجلا للوفاء بالالتزام وأنه وإن كان الوفاء فى غضون هذا الأجل مانعا من جواز الحكم بالفسخ فإن انقضاء الأجل دون وفاء كامل لا يوجب الحكم بالفسخ حتما إلا بنص فى القانون، ولا يوجد هذا النص فى قواعد الفسخ الواردة بالمادة ١٥٧ من التقنين المدنى، كما أن المشرع حذف من مواد البيع نص المادة ٦١٠ من المشروع التمهيدى الذى كان يوجب الفسخ دون إنذار المشتري إلى أجل آخر إذا لم يدفع الثمن قبل انقضاء الأجل - وهو النص المقابل للمادة ٣٣٣ مدنى قديم - تاركا ذلك لحكم القواعد العامة فى فسخ العقود الملزمة للجانبين، والمستفاد من هذه القواعد أن الأجل ورد بالفقرة الثانية من المادة ١٥٧ على سبيل الاستثناء من الحق المقرر للدائن بفقرتها الأولى فى طلب الفسخ، ولا ينطوى منح الأجل فى ذاته على حكم الشرط الفاسخ الذى بموجبه يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه وإنما يبقى العقد قائما والوفاء بالالتزام لا يزال ممكنا بعد انقضاء الأجل حتى صدور الحكم النهائى، ويكون لقاضى الموضوع تقدير ظروف التأخير فى الوفاء ولا يتعين عليه أن يحكم بالفسخ، ويجوز أن يحكم برفضه إذا هو تبين أن الوفاء المتأخر مما لا يضار به الدائن، وإذا كان يبين من الرجوع إلى العقد الإبتدائى المودع بملف الطعن أنه تضمن تعهد المشتريات بدفع باقى الثمن عند التصديق على العقد النهائى، ولا يتضمن الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح وكان الواقع الثابت بالحكم المطعون فيه أن مأمورية الشهر العقارى أوقفت الطلبين المتقدمين من المشتريات بتاريخ ١٩٦٥/٤/٥ لاستخراج كشف التحديد وطلبت الكشف الخاصة بسنة ١٩٦٥، وأن الطاعنين لم يسألوا المشتريات هذه الكشف وأصل الإقرار الملحق بالعقد العرفى الصادر لهما من البائعة رغم إنذارهما بتسليمها لتقديمها إلى الشهر العقارى . إذ كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاءه على قوله " أن المستأنف عليهما قد أخلا ابتداء بالتزامهما المترتب على عقد البيع بعدم

تقديم مستندات التملك اللازمة لتحرير العقد النهائي . وأن " قضاء محكمة الدرجة الأولى بمنح مهلة للمستأنفات لدفع باقي الثمن والتصديق على العقد النهائي يكون قضاء خاطئاً ، إذ كان يجب إعطاء المهلة إبتداءً للمستأنف عليهما لتنفيذ التزامهما " وأن " الثابت قيام المستأنفات بعرض باقي الثمن وقدره ٢٥٧٠ جنيهاً على يد محضر على المستأنف عليهما بتاريخ ١٩٦٦/٨/٦ ، وإذ رفض الأخيران استلامه أودعته المستأنفات خزانة المحكمة في نفس اليوم ، ثم قمن بإعلان محضر الإيداع إلى المستأنف عليهما في اليوم التالي مباشرة ، وكان العرض والإيداع غير مقيدين بأي شرط يتنافى مع طبيعتهما أو مرماهما ، فإن ذمتهم تكون قد برئت من باقي الثمن " وكان الواقع الذي حصله الحكم له أصله الثابت بالأوراق وما رتبته على هذا الواقع هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير مبررات طلب الفسخ وظروف التأخير في الوفاء ، فإن الحكم إذ قضى برفض دعوى الفسخ لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق أو أخطأ في تطبيق القانون .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد شبل عبد المقصود ، وأديب نصيبى ، ومحمد فاضل المرحومى ،
وحافظ الوكيل .

(١٩٣)

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . " العقد " . تسجيل . عقد .
" أثر العقد فى نقل الملكية " . حكم .

طالب تثبيت ملكية ما كينة دون المنشآت والأرض المقامة عليها . القضاء
بما جازته استنادا إلى أن عقد شرائها غير المسجل قافل للملكية لوقوعه على منقول .
لا خطأ .

(ب) أعمال تجارية . " الأعمال التجارية بالتبعية " . وكالة . " إثبات
عقد الوكالة " . إثبات . " طرق الإثبات " . " البيئة " .

اتفاق شخصين على القيام بعمل تجارى يجعلهما تاجرين . تفويض أحدهما
للآخر فى القيام بأعمال لازمة لهذا العمل التجارى وتصله به يجعلها دورها تجارية
وفقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية . اعتبار عقد الوكالة استنادا إلى ذلك تجاريا
واجازة إثباته بالبيئة . لا خطأ .

(ج ، د) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

(ج) عدم التسك ببطان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع . للتحدى بذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض . غير مقبول .

(د) نفي ما رهن الدليل . مثال .

١ — إذ كان المطعون ضده الأول قد قصر طلباته أمام محكمة الاستئناف
على طلب تثبيت ملكيته للملكية وحدها ، وكان هذا الطالب ينصب على الآلة
المتنازع عليها كما كانت قبل تثبيتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى

إلى تقرير أن هذه الآلة ينطبق عليها عقد المطعون ضده الأول ، وأن ملكيته لها تثبت بهذا العقد دون تسجيل ، لأنه يقع على منقول . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكيته على سند من ذلك العقد لا يكون مخطئا في تطبيق القانون .

٢ — اتفاق الطرفين على القيام بعمل تجارى هو استغلال مطاحن يجعلهما تاجرين . وإذا كان تفويض المطعون ضده الأول للطاعن ينطوى على أعمال تتصل بهذا العمل ولازمة له ، فإن هذه الأعمال تعتبر هى الأخرى أعمالا تجارية تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية المنصوص عليه فى الفقرة التاسعة من المادة الثانية من قانون التجارة . وغير صحيح ما يقوله الطاعن من أن العمل التجارى يعتبر مدنيا بالتبعية لتلك الأعمال لأنه هو الأصل والأصل لا يتبع الفرع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على هذا النظر بحق اعتبار عقد الوكالة تجاريا وأجاز إثباته بالبينه ورد على دفاع الطاعن فى هذا الصدد ، فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

٣ — لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد ان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير بسبب عدم دعوته له أثناء المعاينة أو مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بنده ، فإنه لا يقبل منه التعدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — لما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف وصورة رسمية من تقرير الخبير للتدليل على تمسكه بذلك الدفاع أمام محكمة الموضوع وعلى ماورد بتقرير الخبير خاصا به ، فإن نعيه يكون مجردا من الدليل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٣ مدني كلي بينها ضد الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث ، وطلب الحكم بتثبيت ملكيته لما كينة الطحين المبينة بصحيفة الدعوى مع إلزام الطاعن بالمصروفات ، وقال في بيان دعواه إنه اشترى هذه الماكينة من السيد / وهبة البرتقلي وفوض الطاعن في استلامها من البائع وإقامتها على قطعة أرض اشتراها من المطعون ضدهما الثاني والثالث وإعداد المباني اللازمة لها وتشغيلها ، وإذ نازعة الطاعن في ملكيتها فقد أقام دعواه بطلان سالفه البيان ، وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة بنها الابتدائية برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ٩٢ لسنة ١٥ ق ، وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون ضده الأول لما كينة الطحين الموضحة وصفا وبيانا بصحيفة الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب حاصل السبب الخامس منها بطلان الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون ضده الأول طلب أمام محكمة أول درجة تثبيت ملكيته لما كينة والمباني والأرض المقامة عليها إلا أن محكمة الاستئناف فسرت هذه الطلبات بأنها تنصرف إلى الماكينة دون الأرض والمباني ، ونفرت بذلك عن نطاق تلك الطلبات ، وغبرت سبب الدعوى مما يجعل حكمها باطلا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد سجل في تقريراته أن المطعون ضده الأول طلب أمام محكمة أول درجة تثبيت ملكيته لما كينة الطحين المبينة المعالم بصحيفة الدعوى وجميع محتوياتها ومشتملاتها من مبان وآلات وغيرها ، بينما طلب في صحيفة الاستئناف إلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكيته لما كينة الطحين الموضحة وصفا وبيانا بصحيفة الدعوى ، وكان هذا الذي سجله الحكم يفيد أن المطعون ضده الأول طلب أمام محكمة الاستئناف تثبيت ملكيته لما كينة وحدها دون المباني والأرض المقامة عليها ، وكان الطاعن

لم يقدم صورة رسمية من صحيفة الدعوى وأخرى من صحيفة الاستئناف للتدليل على ما يدعيه ، فإن نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون مجردا من الدليل . لما كان ذلك وكان طلب المطعون ضده الأول تثبيت ملكيته لتلك الماكينة أمام محكمة الاستئناف يدخل في نطاق طلباته أمام محكمة أول درجة وكانت محكمة الاستئناف قد فصلت في هذا الطلب على أساس الوقائع المطروحة عليها فإنها تكون قد التزمت بقضائها هذا حدود طلبات المدعى في الدعوى ولم تغير سببها ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول لما كينة الطحين بناء على عقد غير مسجل ، في حين أن تثبيت هذه الماكينة في الأرض والبناء يجعل من هذا المجموع المتكامل مقارا بطبيعته طبقا لنص المادة ٨٢ من القانون المدني ، ومن ثم فإن ملكيته لا تنتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير إلا بالتسجيل .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت الواقعة التي طرحها المطعون ضده الأول في دعواه هي أنه اشترى الماكينة محل النزاع بعقد عين فيه أوصافها وفوض الطاعن في استلامها من البائع ونقلها إلى مكانها وإقامة المباني اللازمة لها وتشغيلها ، وأن الطاعن أنكر عليه ملكية هذه الماكينة ، وكان المطعون ضده الأول قصر طلباته أمام محكمة الاستئناف وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق على طلب تثبيت ملكيته لما كينة وحدها ، وكان هذا الطلب ينصب على الآلة المتنازع عليها كما كانت قبل تثبيتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقرير أن هذه الآلة ينطبق عليها عقد المطعون ضده الأول ، وأن ملكيته لها تثبت بهذا العقد دون تسجيل لأنه يقع على منقول . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكيته على من من ذلك العقد لا يكون مخطئا في تطبيق القانون ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم خالص إلى أن تفويض

المطعون ضده الأول له في إقامة الماكينة وتشبيد البناء اللازم لها وتحرير عقد شراء الأرض المقامة عليها هو من الأعمال التجارية التي يسوغ إثباتها بكافة طرق الإثبات ، وفي هذا خلط بين المحل بمقوماته من أرض وبناء وبين ممارسة النشاط التجاري في هذا المحل ، علاوة على أن تلك الأعمال تسبق هذا النشاط فتعتبر أعمالاً مدنية ، وهي التي ينصرف إليها النزاع الحالي ولا يتعداها إلى النشاط التجاري ، كما أن العمل التجاري يكتسب الصفة المدنية بتبعيته للعمل المدني طبقاً لنظرية الأعمال المدنية بطريق التبعية ، ويضيف الطاعن أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات عقد الوكالة بغير الكتابة لأن قيمته تزيد على عشرة جنيهات إلا أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بهذين السببين مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد في شأن ما يثيره الطاعن فيها قوله " إن الحكم الموضوعى المستأنف أخطأ في اعتبار النزاع مدنيا لا تجاريا وبالنسبة إلى خطأ في العدول عن حكم التحقيق ومارتب عليه ، ذلك لأن إقامة ماكينة الطحين بناحية كفر شكر بقصد استغلالها لعمل تجارى بحسب طبقا للمادة ٢ من قانون التجارة ويعتبر القائمون به تجارا فالمستأنف (المطعون ضده الأول) رغم أنه موظف بوزارة العدل يعتبر تاجرا ، والمستأنف عليه (الطاعن) وهو ميكانيكى يعتبر كذلك تاجرا (وليس مجرد صانع) وذلك بالنسبة لتنفيذ المشروع بإقامة الماكينة وتشغيلها واستغلالها بقصد الربح الذى يوزع على الطرفين ، الأول بحسب الثلاثة أرباع باعتباره صاحب الماكينة ، والثانى بحسب الربع باعتباره مباشرها الذى يتولى تشغيلها وإدارتها على ما شهد به أحمد حسن ذكرى ، ومن ثم ولما كان المشروع تجاريا وكان الخصمان بالنسبة له من التجار فإن العلاقة بينهما فيما يتعلق به تعتبر علاقة تجارية يجوز إثباتها وما يتفرع عنها أو يتصل بها من علاقات بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة ، فإذا كان المستأنف (المطعون ضده الأول) قد اشترى الماكينة محل النزاع من الأستاذ وهبه الزنقلى بموجب العقد المقدم منه وعهد إلى المستأنف عليه الأول (الطاعن) بنقلها من مكان إقامتها بدائرة مركز زقنى إلى ناحية كفر شكر مركز بنا ، وفى إقامتها وتشغيلها واستغلالها فإن ذلك كله يعتبر من الأعمال التجارية ، ومن ثم يكون الحكم الموضوعى

المستأنف قد جانبه الصواب في اعتباره توكيل المستأنف (المطعون ضده الأول) للمستأنف عليه الأول (الطاعن) في هذه الأمور عملاً مدنياً لا يجوز إثباته إلا بالكتابة بمقولة إن قيمته تزيد على عشرة جنيهات ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه صحيح في القانون . ذلك لأنه متى كان قد أثبت أن اتفاق الطرفين على القيام بعمل تجارى هو استغلال المطحن يجعلهما تاجرين ، وكان تفويض المطعون ضده الأول للطاعن ينطوى على أعمال تتصل بهذا العمل ولازمة له فإن هذه الأعمال تعتبر هي الأخرى أعمالاً تجارية تطبيقاً لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية المنصوص عليه في الفقرة التاسعة من المادة الثانية من قانون التجارة وغير صحيح ما يقوله الطاعن من أن العمل التجارى يعتبر مدنياً بالتبعية لذلك الأعمال ، لأنه هو الأصل والأصل لا يتبع الفرع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على هذا النظر بحق اعتبار عقد الوكالة تجارياً وأجاز إثباته بالبينة ، ورد على دفاع الطاعن في هذا الصدد فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير لعدم دعوته له أثناء المعاينة ولخروجه عن حدود مهمته إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى مما يشوبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير بسبب عدم دعوته له أثناء المعاينة أو مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بتدبيه فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه بأن قوة المالكينة الحالية هي ٣٢ حصاناً وبأن قوة المالكينة التى يدعى المطعون ضده الأول ملكيتها هي ٣٠ حصاناً ، كما قرر الأخير أن رقم هذه المالكينة هي ٧١٠٧ بينما تحمل المالكينة الأولى رقم ١٦٢٧٨ ، وقد أثبت

الخبير ذلك في تقريره الذي اعتمد عليه الحكم المطعون فيه ، دون أن يحقق هذا الدفاع الجوهرى مما يشوبه بالقصور والاخلال بحق الدفاع ، وإذ عول الحكم على هذا الدليل المتناقض فإنه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف وصورة رسمية من تقرير الخبير للتدليل على تمسكه بذلك الدفاع أمام محكمة الموضوع وعلى ما ورد بتقرير الخبير خاصا به فإن نعيه يكون مجردا من الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : ابراهيم السعيد ذكري ، عثمان حسين مبد الله ، والدكتور محمد زكي عبد الجبار ،
واسماعيل فرحات مبان .

(١٩٤)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . " الديون المعدومة " . محكمة
الموضوع . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

الديون المعدومة هي ما فقد الأمل في تحصيلها . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .
خضوعها لرقابة محكمة النقض إن شاب تقديرها مخالفة للقانون أو فساد في الاستدلال .

الديون المعدومة التي تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة هي — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — (١) التي "فقد الأمل في تحصيلها" . ولئن كان الحكم على الدين
بأنه معدوم أو غير معدوم مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع
إلا أن لمحكمة النقض أن تتدخل إذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها القاضي
في حكمه تنطوي على مخالفة للقانون أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة
التي انتهى إليها . وإذا كان ما استند إليه الحكم في إثبات انعدام الدين الذي
للإنشأة في ذمة والد المطعون عليه لا يكفي لاعتباره كذلك ، لأن صلة الأبوة
بين المدين ودائنه المطعون عليه (الممول صاحب المنشأة) ، وهدم اكتراث المدين
بالاجراءات القانونية التي يتخذها الدائن ضده للطالبة بالدين لا يفقد الأمل
في تحصيله حتى يعتبر معدوما ، خاصة وقد أثبت الحكم أن المدين لا يزال يمتلك
محلا بعد أن تصرف بالبيع في محله الثاني ، ولم يبين الحكم ما إذا كان الأمل
قد فقد في تحصيل الدين رغم وجود هذا المحل ، لما كان ذلك ، فإن الحكم
المطعون فيه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بموجب عقد ثابت التاريخ في ١٢/٧/١٩٥٥ اتفق المطعون عليه مع شقيقه جورج مارلاس على إنهاء شركة التضامن القائمة بينهما اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٥٤ ، وأن يستمر المطعون عليه بمفرده في إدارة المنشأة ومزاولة نشاطها وهو استيراد وتصدير الدخان وأدوات التدخين ، وأن يتحمل وحده بكافة أصول الشركة وخصومها على أساس ميزانيتها في ١٩٥٤ ، وقامت مأمورية الضرائب بفحص الإقرار الذي قدمته المنشأة من سنة ١٩٤٤ وأدخلت عليه تعديلات بإضافة أرباح رأسمالية للمطعون عليه قدرها ٣٢٤٥ ج و ٣٣٥ م على أساس أنه قد آلت إليه وحده أصول الشركة وخصومها دون أن يدفع شيئاً مقابل انسحاب شريكه ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٣٠/١/١٩٦٠ بتعديل صافي ربح المنشأة عن تلك السنة إلى مبلغ ٧٠٣ ج و ٤٥٠ م ، وأجابت المطعون عليه إلى طلب استبعاد الأرباح الرأسمالية التي أضاقها المأمورية ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٢٦ سنة ١٩٦٠ تجارى الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة تعديله وإعتبار أرباح المنشأة من سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٣٩٤٧ ج و ٧٨٥ م . وبتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣ لسنة ١٩٦١ ق : تجارى الاسكندرية ، وبتاريخ ١١/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ،
وتقول بيانا لذلك إن المطعون عليه وشقيقه جورج مارلاس اتفقا على إنهاء شركة
التضامن القائمة بينهما اعتبارا من ١٢/٣١/١٩٥٤ ، وأن يستمر المطعون عليه
بمفرده في إدارة المنشأة ، وأن يتحمل جميع أصول الشركة وخصومها على أساس
ميزانيتها في سنة ١٩٥٤ ، وقد تضمنت ميزانية هذه السنة في جانبها مبلغ ٦٦٥٧ ج
و ٢٠٠ م قيمة ديون مستحقة للمنشأة يخص منها الشريك المنسحب النصف ،
وقد آل هذا النصيب دون مقابل إلى المطعون عليه بمقتضى عقد فسخ الشركة
سالف الذكر فيعتبر ربحا رأسماليا يخضع للضريبة ، غير أن الحكم المطعون فيه
لم يأخذ بهذا النظر تأسيسا على أن هذا الدين يعتبر معدوما ، واستند في ذلك إلى
أن المدين هو والد الشريكين وكان يتعامل مع منشأتهما ثم باع أحد محليه إلى المطعون
عليه ، وأن سوء مركزه المالي قد أثر على عمله فأصبح لا يكثر لما يوجه إليه من
إجراءات . وتقول الطاعنة إن هذه الأسباب غير كافية ولا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى
إليها الحكم ، لأن كون المدين أباً للدائن لا يعنى أن الدين معدوم ، كما أن عدم
أكارات المدين بالإجراءات التي تتخذ ضده للطالبة بالدين لا يقضى على الأمل
في تحصيله طالما أن الحكم قد قرر أن المدين كان يملك محلين ولم يتصرف
بالبيع إلا في واحد منهما ، مما مؤداه أنه وإن كان مركزه المالي قد تعثر
إلا أنه لم يصبح معسرا على نحو يستحيل معه على المطعون عليه الحصول
على دينه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه
أنه انتهى إلى أنه لم يثبت حصول المطعون عليه على أي ربح نتيجة لانسحاب
شريكة من الشركة التي كانت قائمة بينهما ، لأن الديون التي كانت مستحقة للمنشأة
وآلت إلى المطعون عليه دون مقابل طبقا لعقد فسخ هذه الشركة تعتبر ديونا
معدومة ، وأقام الحكم قضاءه في هذا الخصوص على ما يأتي : " فإذا كان
هذا الدين على عاتق والد الشريكين الذي كان على صلة تعامل بالمنشأة ثم باع
أحد محليه إلى أحد الشريكين ، وكانت الظروف كلها تنادي بأن الوالد المدين
قد أثر سوء مركزه المالي على عمله وأنه غير مكترث بما عسى أن يوجه إليه

من إجراءات قانونية فإن هذا الدين دون شك يعتبر معدوما ، إذ لا أمل في تحصيله وقد استبعد فعلا من أرصدة الدائنين فلم يرسل في السنوات التالية ، بل أن اللجنة الداخلية المنعقدة بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٩ قد أوضحت أن الشر يمكن لم يستطيعا الحصول على هذا الدين نظرا لصلة الأبوة بما يشكك في إمكان تحصيله فعلا . ولما كانت الديون المعدومة التي تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — التي فقد الأمل في تحصيلها ، ولئن كان الحكم على الدين بأنه معدوم أو غير معدوم هو مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أن لمحكمة النقض أن تتدخل إذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها القاضى في حكمه تنطوى على مخالفة القانون أولا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كان ما استند إليه الحكم المطعون فيه على النحو سالف البيان في إثبات انعدام الدين الذى للمنشأة في ذمة والد المطعون عليه لا يكفي لاعتباره كذلك ، لأن صلة الأبوة بين المدين ودائنه المطعون عليه وعدم اكتراث المدين بالإجراءات القانونية التي يتخذها الدائن ضده للطالبة بالدين لا يفقد الأمل في تحصيله حتى يعتبر معدوما ، خاصة وقد أثبت الحكم أن المدين لا يزال يمتلك محلا بعد أن تصرف بالبيع في محله الثانى . ولم يبين الحكم ما إذا كان الأمل قد فقد في تحصيل الدين رغم وجود هذا المحل . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
جوده أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، واسماعيل فرحات عثمان .

(١٩٥)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . شركات . " شركات التضامن " .

المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم . ما يحصل عليه مقابل عمله كدير . بعد حصة في الربح وليس أجرا . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية بقدر ما تتسع له أرباح الشركة .

(ب) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " .

الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي . للمول أن يسترد ما دفعه بغير حق ، وبالصحة الضرائب المطالبة بما هو مستحق زيادة على ما دفع . لإقرار الشريك . المتضامن بخضوعه للضريبة من حيث المبدأ . لا يمنع من التمسك أمام لجنة الطعن بعدم خضوع ما تقاضاه من مرتبات للضريبة .

١ - مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) - هو سواء بسواء مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه أجرا مقابل إدارته إياها ، ولا فرق بين الإثنين ، وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة أنه يعتبر من ضمن حصته في رأس المال ، فما يأخذه في مقابل عمله هذا يكون بحسب الأصل حصة في الربح مستحقة لشريك لا أجرا مستحقا لأجير . وبالتالي وبقدر ما تتسع له

(١) نقض ١١/٣/١٩٦٥ بحزمة المسكيب الفنى ص ١٦ ص ٩٦٦ .

أرباح الشركة يكون مرتبه خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية طبقا للمبادئ
٣٠ و ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
في الـ

٢ — الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تترك في الشركة
على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والتاجر، وإنما تحددها القوانين التي تفرضها
وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي
يقع فيها ، فللتاجر أن يسترد ما دفعه بغير وجه حق ، والمصلحة أن تطالب بتمتع
مستحق زيادة على ما دفع ، ما لم يكن قد سقط بالتقادم . لما كان ذلك فإن
إقرار الشريك المتضامن بخضوعه للضريبة من حيث المبدأ لا يمنعه عند عرض
النزاع على لجنة الطعن من تدارك ما وقع فيه من خطأ ، والنسك بأن المرتبات التي
حصل عليها من الشركة لا تخضع للضريبة إلا بقدر ما تنسج له أرباحها ، وهو
دفاع قانوني يجوز إثارته لأول مرة أمام اللجنة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الشركة المطعون عليها الأولى — وهي شركة توصية بالأسم —
قدمت إلى مراقبة الشركات المساهمة بالإسكندرية إقراراتها عن السنوات
من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥ بأنها منيت بخسائر في السنوات الثلاث الأولى بلغت
٣٢٧٣ ج و ٩٧٢ م و ٤٢٥٨ ج و ٢٣٦ م و ٥٦٦٠ ج و ٣٤١ م ، وحققت أرباحا
في سنة ١٩٥٥ بلغت ١٨٠٣ ج و ٨٧٢ م ، وذلك قبل تطبيق المادة ٥٧ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأدخلت المراقبة بعض تعديلات على هذه الإقرارات ،
وإذا عترضت الشركة كما اعترض الشريك المتضامن — مورث المطعون عليهم
الباقيين — وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٨

ل' حكم المادة ٥٧ ساقطة الذكر بأنها منيت

١٩٥٤، بلغت ٢٢١٠ ج و ٥٧٨ م و ٩٠ ج

الى ، وأنها حققت ربحاً في سنة ١٩٥٥

باح الشريك المتضامن الخاضعة للضريبة عن

۱۳۹۷ ج و ۹۵۵ م و ۱۶۴۷ ج و ۳۲۳ م

المدة من ١٩٥٥/١/١ إلى ١٩٥٥/٤/٣٠

ن ر م - معادمت الشركة وكذلك الشريك المتضامن الدعوى

رقم ١١١٤ سنة ١٩٥٨ تجارى اسكندرية الابتدائية بالطعن فى هذا القرار

طالبين الغاءه بالنسبة لتحديد أرباح الشريك فقط ، واعتبار ما خصه في كل

من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ مبلغ ١٢٠٠ ج وفي سنة ١٩٥٥ مبلغ ١٦٠٠ ج

وبعدم خضوع هذه المبالغ للضريبة على الأرباح التجارية استنادا إلى أن

المرتب الذي حصل عليه الشريك المتضامن المدير من الشركة المطعون عليها

وقدرة ١٢٠٠ ج في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ و ٤٠٠ ج في سنة ١٩٥٥

لا يخضع للضريبة إلا بقدر ما يتسع له وعاء ربح الشركة ذاتها، ولأن مبلغ ١٢٠٠ ج

الذى حصل عليه في سنة ١٩٥٥ قد دفع اليه كتعويض بمناسبة انتهاء خدمته

بالشركة ، وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٣ حكمت المحكمة بطلبات المطعون عليهم .

استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢ سنة ٢٠ ق تجارى

اسكندرية طالبة الغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن ، وبتاريخ ١١ من نوفمبر

سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت

مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقص، وقدمت النيابة العامة مذكرة

أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت

النباية رأيا .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكيم المطعون فيه مخالفة القانون

والقصور في التسبيب ، وأقول في بيان ذلك إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة

الاستئناف بأن الشريك المتضامن قد وافق في مذكرته المؤرخة ١٩٥٧/٩/٢٧ بشأن

الاعتراض على النموذج ١٨ ضرائب على خضوع المرتبات التي حصل عليها

من الشركة خلال سنوات النزاع مقابل عمله بها كمدبر لضريبة الأرباح التجارية

واقترع على المنازعة في المبلغ الذي حصل عليه بمناسبة ترك الخدمة، وأنه أحال إلى ما تضمنته هذه المذكرة في اعتراضه المؤرخ ١٩٥٧/١١/٢٠ على النموذج ١٩ ضرائب، فيعتبر الربط في هذا الخصم نهائيا بمقدار ما قبله الممول عملا بحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وأن الخلاف حول الخضوع للضريبة لم يثر إلا أمام اللجنة فلا يجوز بالتالي إثارته أمام المحكمة لأنه طبقا لنص المادة ٥٣ من القانون سالف الذكر لا يحال إلى اللجنة إلا أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى وتعرض بالإلغاء للربط الذى أصبح نهائيا بالاتفاق، فيكون فوق مخالفته للقانون قد شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو سواء بسواء مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذى لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه أجرا مقابل إدارته إياها ولا فرق بين الإثنين وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة أنه يعتبر من ضمن حصته في رأس المال ، فلا يأخذه في مقابل عمله هذا يكون بحسب الأصل حصة في الربح مستحقة لشريك لا أجرا مستحقا لأجير، وبالتالي وبقدر ما تتسع له أرباح الشركة يكون مرتبه خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية طبقا للمادتين ٣٠ و ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، ولما كانت الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ترتكن في أساسها على رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والتاجر، وإنما تحددها القوانين التى تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها، فالتاجر أن يسترد مادفعه بغير حق، ولل مصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع مالم يكن قد سقط بالتقادم . لما كان ذلك فإن إقرار الشريك المتضامن بخضوعه للضريبة من حيث المبدأ لا يمنعه عند عرض النزاع على لجنة الطعن من تدارك ما وقع فيه من خطأ، والتمسك بأن المرتبات التى حصل عليها من الشركة لا تخضع للضريبة إلا بقدر ما تتسع له أرباحها وهو دفاع قانونى يجوز إثارته لأول مرة أمام اللجنة ، وهذا المعنى هو الذى سجله الحكم المطعون فيه بقوله ” إن تسليم الممول بخضوع مرتباته

التي تقضيها من الشركة في فترة إدارته لها للضريبة على الأرباح من الناحية القانونية المحضية لا ينفي أنه مع تسليمه ذاك يحاول الإفلات من طائلة ذلك الخضوع عن طريق تطبيق نص قانوني آخر لا يتعارض مع مبدأ الخضوع في حد ذاته . لما كان ما تقدم فإن النفي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون، وتقول في بيان ذلك إن الحكم خلص إلى أن ما يحصل عليه الشريك المتضامن من مرتب أو تعويض عند نهاية الخدمة لا تفرض عليه ضريبة إلا في حالة تحقق ربح للشركة، وأن نتيجة أعمال الشركة التي تؤخذ في الحسبان هي الأرباح بعد ترحيل الخسائر في السنوات الماضية، ولا يكفي أن يتم تحديد الخسارة التي يلزم خصمها وفق قواعد المحاسبة، بل يجب أن يتم طبقاً لأحكام التشريع الضريبي، وأن مرتب الشريك المتضامن لا يعد تكليفاً على الربح فلا يجوز خصمه، مما يقتضاه أنه يتعين لتحديد خسارة الشركة التي ترحل أن ترد المبالغ التي حصل عليها الشريك المتضامن إلى خسارة الشركة أو أرباحها حسب الأحوال، غير أن الحكم لم يطبق هذه المبادئ السليمة على الوجه الصحيح إذ استند إلى ما ورد بقرار اللجنة من أن المراقبة امتزجت ماقتضاه الشريك المتضامن من وعاء الشركة الخاضع للضريبة في كل من منى النزاع، وفهم أن المراقبة ردت هذه المبالغ إلى خسائر الشركة، في حين أن الثابت من مذكرة المراقبة أن الخسارة التي حددتها (كان من بينها ما حصل عليه الشريك المتضامن، مما ترتب عليه أنه في الوقت الذي لم تخضع المبالغ التي حصل عليها الشريك المتضامن للضريبة، فإنه لم يدخل في وعاء الضريبة بالنسبة للشركة فزادت خسائرها بقدر ما حصل عليه هذا الشريك وتكون الشركة قد تمتعت بإعفاء هذه المبالغ من الضريبة عند ترحيل خسائرها إلى السنوات التالية خلافاً للقانون، مع أن تطبيق المبدأ السليم يؤدي إلى أن الشريك المتضامن قد حقق أرباحاً قدرها ٧٣٤ ج و ٣٨٩ م في سنة ١٩٥٣، ٨٣٥ ج و ١٥٠ م في سنة ١٩٥٥، وهي مبالغ تخضع للضريبة .

وحيث إن هذا النفي في غير محله، ذلك أنه وإن كان يتعين أن تستبعد من خسارة الشركة في سنوات النزاع المبالغ التي حصل عليها الشريك المتضامن

وقدرها ١٢٠٠ ج في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ و ١٦٠٠ ج في سنة ١٩٥٥ ، إلا أنه لما كان مرتب الشريك المتضامن المدير في شركة التوصية بالأسهم وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول لا يخضع للضريبة على الأرباح إلا بقدر ما تنسج له أرباح الشركة ، وكان يتعين احتساب مصاريف السيارة المخصصة للشريك المتضامن المدير وإضافتها إلى مصروفات الشركة في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ التي منيت فيها بخسائر وخصمها من الأرباح التي حققتها في سنة ١٩٥٥ ، وهي المصاريف التي اعتمدتها محكمة الموضوع للسيارة ولم تطعن عليها المصلحة ، وتبلغ في سنوات النزاع ١٩٧ ج و ٦٥٥ م ، ٤٤٧ ج و ٣٢٣ م و ٢٧٤ ج و ٦٥٤ م و ٢٥٨ ج و ١٤٨ م ، وكانت لجنة الطعن قد حددت نتيجة أعمال الشركة قبل أعمال حكم المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بترحيل الخسائر — بأنها منيت بخسارة في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ بلغت ٢٢١٠ ج و ٥٧٨ م ، ٩٠ ج و ١٢٧ م ، ٤٦٦ ج و ٧٥١ م على التوالي ، وأنها حققت ربحاً في سنة ١٩٥٥ قدره ٢١٦٢ ج و ٩٩ م ، ولم يكن قرار اللجنة في هذا الخصوص محل طعن من الخصوم . لما كان ذلك ، فإن أعمال الشركة تكون قد أسفرت في سنة ١٩٥٢ من خسائر تبلغ ١٢٠٨ ج و ٢٣٣ م ، وفي سنة ١٩٥٣ عن أرباح تبلغ ٦٦٢ ج و ٥٤٠ م وفي سنة ١٩٥٤ عن خسائر تبلغ ٣٧٣٩ ج و ٤٠٥ م ، وفي سنة ١٩٥٥ عن أرباح تبلغ ٣٥٠٣ ج و ٩٥١ م ، وبتطبيق المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفة الذكر فإن خسارة الشركة في سنة ١٩٥٢ تستوعب أرباح سنة ١٩٥٣ كما أن خسارة ١٩٥٤ تستوعب أرباح سنة ١٩٥٥ ، وتكون الشركة لم تحقق أرباحاً في جميع سنوات النزاع ، وبالتالي لا تخضع المبالغ التي حصل عليها الشريك المتضامن المدير للضريبة ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكري ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . "الطعن بالنقض" . نقض . "إيداع الأوراق
 والمستندات" . بطلان . "بطلان الطعن" .

وجوب إيداع الطاعن — في مسائل الأحوال الشخصية — فلم كتاب محكمة
 النقض ، صورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه .
 أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى في خلال ميعاد الطعن . يفتى عن إيداع الأوراق
 المشار إليها .

(ب ، ج ، د ، هـ) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين
 غير المسلمين" . "زواج" . قانون . إثبات .

(ب) النزاع حول صحة الزواج بين زوج مصري وزوجة يونانية ينص كلاهما لطائفة الروم
 الأرثوذكس . وجوب تطبيق شريعة هذه الطائفة على النزاع .

(ج) شريعة الروم الأرثوذكس . إنعقاد الزواج . شرطة . توافر الشروط الموضوعية
 من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع . وأن يتم الزواج علنا ونقا للطقوس الدينية .

(د) تحرير الكاهن عقود الزواج وقيدها في سجلات خاصة . لا يعد من الشروط الموضوعية
 أو الشكلية لانعقاد الزواج . إغفال ذلك لا يرتب البطلان .

(هـ) توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية . الاختصاص به . لمكتب التوثيق أو للوثق
 المنتدب لذلك . ق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
 التوثيق ليس شرطا لازما لصحة عقد الزواج .

١ — يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل
 الأحوال الشخصية وفق الفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع
 من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه قبل تعديلها

بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والذي ألغى بموجب المادة ٣/٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، ولإذ يبين من الاطلاع على الاوراق أن الطاعنة تقدمت يوم التقرير بالطعن بطلب ضم ملف الدعوى الابتدائي وأصدر السيد رئيس محكمة النقض أمرا في ذات اليوم — وقبل فوات ميعاد الطعن — بضم هذا الملف استعمالا للرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات ، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر من رئيس المحكمة في الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتيح للخصوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم إستنادا إلى ما حواه من مستندات أو أوراق دون أن يحاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطعنه . لما كان ذلك فإن الدفع ببطلان الطعن يكون متعين الرفض .

٢ — متى كان النزاع في الدعوى يدور حول صحة زواج تم بين زوج مصري وزوجة يونانية ينتمى كلاهما إلى طائفة الروم الأرثوذكس ، فإن شريعة هذه الطائفة هي الواجبة التطبيق على هذا النزاع عملا بأحكام المواد ١٢ و ١٤ و ٢٦ من القانون المدني والمادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

٣ — مفاد نص المادة الأولى من لائحة الزواج والطلاق والباشنة الخاصة بطائفة الروم الأرثوذكس الصادرة في ١٥ من مارس سنة ١٩٣٧ والمعدلة في فبراير سنة ١٩٥٠ أنه لا يكفي لانعقاد الزواج في شريعة الروم الأرثوذكس أن تتوافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع ، وإنما يلزم إلى جانب ذلك أن يتم الزواج علنا وفقا للطقوس الدينية المرسومة وإلا كان الزواج باطلا . مثلهما في ذلك مثل سائر الشرائع المسيحية في مصر .

٤ — ما توجبه الشرائع المسيحية في مصر من تحرير الكاهن عقود الزواج بعد القيام بالمراسم الدينية وقيدها في سجلات خاصة ، هي إجراءات لاحقة على انعقاد

العقد وايدست من شروطه الموضوعية أو الشكلية اللازمة لانعقاده ، بل هي من قبيل إعدام الدليل لإثبات الزواج ، فلا يترتب على إغفالها بطلانه .

٥ — مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، ونص المادة الثالثة من القانون الأخير أن المشرع اتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وأعطاهما إما لمكاتب التوثيق ، أو لموثق منتدب له للمهام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق بها ، دون أن يجعل من التوثيق شرطاً لازماً لصحة العقد ، وإنما ينعقد العقد صحيحاً ، وتترتب عليه آثاره بإتمام المراسم الدينية ، يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى قُتلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ اسكندرية أحوال شخصية للمصريين غير المسلمين والتي قيدت بعد إحالتها إلى دائرة الأجانب برقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥ الإسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية — تطالب الحكم ضد المطعون عليهما بثبوت وفاة المرحوم جورج ديمترى بيريس بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٥ وانحصار إرثه فيها وفى المطعون عليها الثانية وببطلان أى تصرف يكون قد صدر منه ، وقالت شرحاً لدعواها إن شقيقها المرحوم جورج ديمترى بيريس المصرى الجنسية توفى بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٥ وانحصار إرثه فيها وفى شقيقته الأخرى المطعون عليها الثانية ، وإذ نازعتهما المطعون عليهما الأولى وادعت أنها زوجته بموجب عقد الزواج الصادر من بطريركية الروم الأرثوذكس فى ١٥ من أغسطس ١٩٥٨ مع أنها يونانية الجنسية ، ويتعين إعمالاً لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن يثبت الزواج بوثيقة رسمية تحررها

مكاتب التوثيق فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان ، وطلبت المطعون عليها الأولى الحكم بانحصار الإرث فيها وفي إبناتها القاصر من المورث وفي شقيقتيه وبتاريخ ٩ من يونيو ١٩٦٦ حكمت المحكمة بثبوت وفاة المرحوم جورج ديمتري بيرليس في التاريخ المشار إليه وانحصار إرثه الشرعي في زوجته المطعون عليها الأولى ولها الثمن من تركته فرضا ، وفي إبنته منها لوس أولوكيا ولها النصف فرضا ، وفي شقيقتيه الطاعنة والمطعون عليها الثانية - ولها باقى التركة تعصيا دون وارث له سواهن أو من يستحق وصية واجبة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق أحوال شخصية أجانب " الإسكندرية " ، وبتاريخ ١٨ من مارس ١٩٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٦ من مايو ١٩٦٨ ، وتقدمت في ذات اليوم إلى السيد رئيس المحكمة بطلب ضم ملف الدعوى الابتدائي وأجيبته إلى طلبها ، ودفعت المطعون عليها الأولى ببطلان الطعن لأن الطاعنة لم تودع خلال الميعاد القانوني صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن في غير محله ، ذلك أنه وإن كان يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والذي ألغى بموجب المادة ٢/٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، إلا أنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنة تقدمت يوم التقرير بالطعن بطلب ضم ملف الدعوى الابتدائي ، وأصدر السيد رئيس محكمة النقض أمرا في ذات اليوم وقبل قوات ميعاد الطعن بضم هذا الملف استمالةا للرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات ، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر رئيس المحكمة في الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية

من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتيح للخصوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم استنادا إلى ماحواه من مستندات أو أوراق دون أن يحتاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطعنه . لما كان ذلك ، فإن الدفع ببطلان الطعن يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق معدلة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ والتي خولت مكاتب التوثيق عمالية توثيق عقود الزواج بالنسبة للأجانب والمصريين غير المسلمين وذلك عند اختلاف الملة أو الطائفة لا يقصد منها سوى إبعاد دليل رسمي مثبت لعقد الزواج دون أن يمس التوثيق الإجراءات الدينية أو يعتبر شرطا لانعقاد العقد أو صحته إذ لم يفرض المشرع جزاء بإبطال عقد الزواج الذي لم يوثق طبقا لأحكام ذلك القانون ، في حين أن الزواج في الشرائع المسيحية ليس عقدا رضائيا ، وإنما هو عقد شكلي تحكمه قواعد تتصل بالعقيدة الدينية من حيث انعقاده وشروط صحته فيلزم أن يتم التراضي بين طرفيه على يد أحد رجال الدين وفقا لطقوس مرسومة ويقترن ذلك بعملية توثيق تتمثل في تحرير رجل الدين لوثيقة الزواج وقيدها ببياناتها في سجلات معدة لذلك ، وهذه المظاهر الشكلية لا تقبل التجزئة وهي كلها - بما فيها عملية التوثيق - شرط انعقاد لا تقوم للزواج قائمة بدونه ، فإذا ما انتزع القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ هذه العملية من أيدي رجال الدين ومهد بها إلى موثقين منتدبين يعينون بقرار من وزير العدل ، فليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعة عملية التوثيق ، وأنها شرط انعقاد لا تغنى عنها الشكلية الدينية وإذ لم يعتبر الحكم المطعون فيه عقد زواج المورث بالمطعون عليها الأولى باطلا رغم عدم توثيقه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن النزاع في الدعوى يدور حول صحة زواج تم بين زوج مصري وزوجة يونانية.

يتمى كلاهما إلى طائفة الروم الأرثوذكس فإن شر التطبيق على هذا النزاع عملا بإحكام المواد ١٢ و ١٤

والمادة ٣/٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ربت المادة الأولى من لأئحة الزواج والطلاق والبائنة الخاصة بطائفة الروم الأرثوذكس الصادرة في ١٥ من مارس ١٩٣٧ والمعدلة في فبراير ١٩٤٠ تنص على أنه " يقتضى لإتشاء الزواج الصحيح اجتماع الشروط الآتية (١) الأهلية باعتبار السن (ب) قبول القادمين على الزواج قبولاً حراً (ج) عدم وجود مانع من الزواج (د) الإذن الأسقفى . (هـ) أن يقوم بالإكليل كاهن من الكنيسة الأرثوذكسية بالشرق تخوله قوانين الكنيسة حق القيام به « ، وكان مفاد هذا النص أنه لا يكتفى لانعقاد الزواج في شريعة الروم الأرثوذكس أن تتوافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع ، وإنما يلزم إلى جانب ذلك أن يتم الزواج علناً وفقاً للطقوس الدينية المرسومة ، وإلا كان الزواج باطلاً مثلها في ذلك مثل سائر الشرائع المسيحية في مصر ، وكان ما توجبه بعض هذه الشرائع من تحرير الكاهن عقود الزواج بعد القيام بالمراسم الدينية وقيد هافى سجلات خاصة هى إجراءات لاحقة على انعقاد العقد وليست من شروط الموضوعية أو الشكلية اللازمة لانعقاده ، بل هى من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج ، فلا يترتب على إغفالها بطلانه ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلهما : بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ على أن " تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريي غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون متدبون يعينون بقرار من وزير العدل " والنص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ على أن " تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق بالمجالس المالية وتحال إلى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها - يدل على أن المشرع قد اتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وأعطاه

لما لمكاتب التوثيق أو لموثق منتدب له إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق بها دون أن يجعل من التوثيق شرطاً لازماً لصحة العقد ، وإنما ينبغي العقد صحيحاً وترتب عليه آثاره بإتمام المراسم الدينية ، يؤيد هذا النظر ما أوردته المذكرة الإيضاحية لذلك القانون من أنه "بمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج والإشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المالية .. ورؤى الإبقاء على نظام المأذونين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من التيسير في الإجراءات وقربة دائماً من المتعاقدين وضمان مراقبته والإشراف عليه ، كما رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للصوريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذونين ، بفعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لموثقين منتدبين يكون لهم إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها وعلى ألا يمس ذلك التوثيق الإجراءات الدينية . كما عهد إلى مكاتب التوثيق بتحرير جميع الشهادات الأخرى التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمحاكم المالية عدا الإشهادات التي ينص القانون على جعلها من اختصاص المحكمة .." وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن زواج المورث بالمطعون عليها الأول صحيح لأنه استوفى الشكل الديني ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون المعنى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه على أن زواج المورث بالمطعون عليها الأول قد استوفى شكله الديني وتم انعقاده على يد أحد رجال الدين المختصين بتوثيق عقود زواج أبناء طائفة الروم الأرثوذكس ، وليس لهذه الواقعة من أصل ثابت بالأوراق ، ولو صح حصوله لكان ذلك خروجاً من رجل الدين عن اختصاصه ، لأن التوثيق في صورة الدعوى منوط بمكتب التوثيق بالشهر العقاري لوجود طرف أجنبي في عقد الزواج .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يذهب إلى أن رجل الدين وثق عقد الزواج بالمعنى المقصود في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ معدلة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وإنما جنى بذلك قيد العقد بسجلات البطريركية ، وهو أمر ثابت بالأوراق ويختلف عن عقد التوثيق في مكتب الشهر العقارى طبقا للقانون سالف الذكر على ما سلف البيان في الرد على السبب الثانى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى صلاح الدين ، وأحمد
صفاء الدين .

(١٩٧)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) بيع . ” دعوى صحة التعاقد ” . دعوى ر . ” بعض أنواع
الداوى ” .

اختصاص المشتري بائع بانه للحكم في مواجهته في دعوى صحة التعاقد . إنكار
بائع البائع صدور العقد المقول بصدوره منه إلى البائع . وجوب اعتبار النزاع
الخاص بالعقد الصادر بين البائع وبائع البائع مطروحا على المحكمة لتفصل فيه .

(ب ، ج) نقض . ” أسباب الطعن . السبب الجديد . ما لا يصلح سببا
للطعن ” .

(ب) دفاع لم يثبت طرجه على محكمة الموضوع . لا وجه للتحدى به أمام محكمة النقض .

(ج) انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن الأول باع مبانى السكينة بالعقد الصادر
منه للطاعة الثانية . لازمه اعتبار المبانى قائمة وأنه صاحب الحق في التصرف فيها
وقت البيع . تعيب الحكم فيما ورد بأسبابه عن رفض طلب الطاعن الأول الإحالة
إلى التحقيق لإثبات إقامة المبانى من ماله الخاص . غير منتج .

(د) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . محكمة الموضوع .
” سلطتها في إجابة طلب إعادة الدعوى للمرافعة ” .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة .

(هـ) نقض . ” أسباب الطعن . السبب المجهل ” .

عدم بيان وجوه الدفاع التي أغفل الحكم الرد عليها . النقص على الحكم بهذا
السبب . مجهل وغير مقبول .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعنة الثانية قد اشترت من الطاعن الأول مباني الكابينة المكثنة باسمه ، ثم باعها إلى المطعون عليها الأولى بالعقد موضوع الدعوى ، وكان الطاعن الأول وإن أنكر بصحيفة استئنائه صدور العقد المنسوب إليه منه إلى الطاعنة الثانية ، ووعده بالطعن عليه بالتزوير إلا أنه لم يسلك هذا السبيل ، فإنه بهذا الدفاع يكون قد طرح أمر عقد البيع الصادر منه للطاعنة الثانية على المحكمة بطريق دفع الدعوى المقامة عليه — بطالب الحكم في مواجهته — وإذا كان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المالك الأصلي — في دعوى أخرى — ببيع مباني الكابينة يجعل انتقال ملكية المباني وتسجيل الحكم في الدعوى الماثلة ممكنا ، كما وأن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منه إلى آخر في ذات الدعوى الأخرى — عن نفس المباني لا يمنع من القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى — المطروحة — مادام لم يثبت أن هذا الآخر قد سجل التصرف الصادر له ، فإن النعي على الحكم بخالفة القانون — إذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المذكور — يكون على غير أساس .

٢ — إذا كان ما يتمسك به الطاعن — من دفاع — في سبب النعي لم يثبت طرحه على محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون ثمة وجه للتحدى به أمام محكمة النقض .

٣ — متى كانت محكمة الموضوع قد انتهت إلى أن الطاعن الأول قد باع مباني الكابينة بالعقد الصادر منه للطاعنة الثانية ، وكان لازم ذلك أنها اعتبرت المباني قائمة ، وأنه صاحب الحق في التصرف فيها وقت البيع ، فإن تعيب الحكم فيما ورد بأسبابه عن رفض طلب الطاعن الأول إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات إقامته المباني من ماله الخاص يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

٤ — تقدير مدى الجدل في الطلب الذي يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع .

٥ — أوجب القانون بيان سبب الطعن بالنقض في تقريره تعريفيا به وتحديد له لإمكان التعرف على المقصود منه ، وإدراك العيب الذي شاب الحكم

وإذ كان الطاعنان لم يبينوا وجوه الدفاع التي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير مقبول لوروده مجعولا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن ناهد عبد اللطيف سليمان (المطعون عليها الأولى) أقامت الدعوى رقم ٤ لسنة ٦٥ كلى السويس ضد نبيهه عبد اللطيف سليمان (الطاعنة الثانية) والسيد على حمد الله (الطاعن الأول) ووزير الاسكان (المطعون عليه الثاني) طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦١/٥/٥ الصادر لها من المدعى عليها الأولى ببيع مباني الكابينة رقم ٦٦ عوائد السويس المكونة من دورين والمبينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى ، وذلك في مواجهة المدعى عليهما الثاني والثالث ، وقالت في بيان دعواها إنها اشترت من المدعى عليها الأولى مباني الكابينة المذكورة بالعقد المطلوب الحكم بصحته بثمن إجمالي قدره ٢٠٠٠ ج أقرت البائعة باستلامه ، ولقد أجرت لها البلدية استنادا إلى هذا العقد الأرض الفضاء المقام عليها المباني اعتبارا من ١٩٦٣/١٠/٥ ، ولم تبيّن أن المسكفة رقم ٢٢٢١ السويس المنوه عنها بعقد البيع باسم زوج البائعة المدعى عليه الثاني ، فقد أدخلته في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهته ومواجهة المدعى عليه الثالث الذي طالبته بتقديم ملف قطعة الأرض المقام عليها الكابينة والتي تحمل رقم ٥٥ أملاك السويس ، وبعد أن قدم المدعى عليه الثالث ملف تلك القطعة حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/٦/١ بطلبات المدعية في مواجهة المدعى عليه الثاني ، وبإخراج المدعى عليه الثالث من الدعوى ، واستأنف المدعى عليه الثاني هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٤٠٧ لسنة ٨٢ ق طالبا إلغاءه ورفض الدعوى كما استأنفته المدعى عليها الأولى بالاستئناف رقم ١٤٠٨

سنة ٨٢ ق طالبة أيضا إلغاءه ورفض الدعوى ، وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني للأول ليصدر فيهما حكم واحد ، وطعن نبيهة عبد اللطيف سايمان في عقد البيع موضوع الدعوى بالتزوير ، وفي ١٩٦٧/١/٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت نبيهة عبد اللطيف أن ناهد عبد اللطيف حصلت على ختمها ووقعت به على عقد البيع بغير علمها ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وحكمت في ١٩٦٧/٤/٢٣ (أولا) برفض الادعاء بالتزوير وبتغريم نبيهة عبد اللطيف ٢٥ ج تضاف إلى جانب الخزانة (ثانيا) وفي موضوع الاستئناف برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه قضى بصحة وتفاذ عقد البيع المنسوب صدوره للطاعنة الثانية رغم ما ثبت من إقرارها ومن الأوراق أنها لا تملك العين المبيعة ، وليس بصحيح ما قوره الحكم الابتدائي وأيده فيه الحكم المطعون فيه من أن أوراق شراء الطاعنة الثانية للسكاينة من الطاعن الأول كانت مرفقة بملف السكاينة المقدم من وزارة الإسكان ، إذ يبدو أنه دس بهذا الملف أوراق عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، ثم سميت منه عند نظر الاستئناف ، وإذا خلت الأوراق مما يدل على ملكية الطاعنة الثانية لمباني السكاينة ، وكان الطاعن الأول قد دال على ملكيتها بعقد الشراء المؤرخ ١٩٥٥/٢/١٩ والثابت التاريخ بتأشير وكيل إیرادات السويس عليه في ذات التاريخ والصادر له من الأميرالاي بالمعاش عهد سلام ، وبالأوراق الدالة على هدم السكاينة وإعادة بنائها وبتكليف السكاينة باسمه ، وكان قد حكم في الاستئناف رقم ٩٣٤ سنة ٨٢ ق في ذات التاريخ الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه بصحة وتفاذ عقد البيع الصادر له في ١٩٥٥/١٢/١٩ من المالك الأصلي وبصحة وتفاذ عقد البيع الصادر منه إلى السيد علي حمد الله المستأنف في الاستئناف المذكور عن نفس السكاينة ، وبرفض تدخل المطعون عليها الأولى في تلك الخصومة الذي امتدت في طلبه إلى ذات العقد موضوع الدعوى الثالثة ، فإن القضاء بصحة وتفاذ هذا العقد الأخير رغم ذلك يكون مخافا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطامنة الثانية قد اشترت من الطاعن الأول مبانى الكابينة المكلفة باسمه بعقد مرفق بملف الكابينة المقدم من وزارة الإسكان، ثم باعها إلى المطعون عليها الأولى بالعقد موضوع الدعوى المرفق بذات الملف هو وعقد إيجار الأرض المقام عليها المبانى الصادر للمطعون عليها الأولى من وزارة الإسكان، وكان الطامن الأول وإن أنكر بصحيفة استئنائه صدور العقد المنسوب إليه منه إلى الطامنة الثانية ووعده بالطعن عليه بالتزوير إلا أنه لم يسلك هذا السبيل، فإنه بهذا الدفاع يكون قد طرح أمر عقد البيع الصادر منه للطامنة الثانية على المحكمة بطريق دفع الدعوى المقامة عليه، ولما كان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/٢/١٩ الصادر من العميد محمد سلام للطاعن الأول ببيع مبانى الكابينة يجعل إنتقال ملكية المبانى وتسجيل الحكم فى الدعوى الماثلة ممكناً، كما وأن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من الطاعن الأول إلى السيد على حمد الله عن نفس المبانى لا يمنع من القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى، إذ لم يثبت أن السيد على حمد الله قد سجل التصرف الصادر له، فإن النعي على الحكم بخالفة القانون يكون على غير أساس، أما تمسك الطاعن الأول فى سبب النعي بأن العقد المنسوب صدوره منه للطامنة الثانية قد دس بملف وزارة الإسكان عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة، ثم سحب منه عند نظر الاستئناف فهو دفاع جديد لم يثبت طرحه على محكمة الموضوع، ومن ثم فلا وجه للتحدى به أمام محكمة النقض.

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى النعي على الحكم المطعون فيه بالفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الطاعنين فى الدفاع، إذ طلب الطاعن الأول من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت إقامته مبانى الكابينة من ماله الخاص بعد شرائها وهدمها، كما طلبت الطامنة الثانية إعادة الدعوى للرافعة بعد حجزها للحكم للطعن بالتزوير فى العقد المنسوب صدوره إليها من العميد محمد سلام فى ١٩٥٥/٢/١٩، إذ لم يصدر إليها أى عقد منه وامتنعت على تزويره بأن لقب العميد لم يتقرر إلا فى سنة ١٩٥٨ بعد الوحدة مع سوريا، إلا أن المحكمة التفتت عن طلب الطاعن الأول استناداً إلى أنه قد ثبت من عقد شرائه المؤرخ ١٩٥٥/٢/٢٩ أن الكابينة كانت حينذاك مكونة من دور واحد، وهو ما لا يصلح رداً على دفاعه

كما لم تستجب لطلب الطاعنة الثانية بدعوى أنه طلب غير جدى ، وإذا كان دفاعهما جوهريا ولم يتناولوا الحكم المطعون فيه بما يقتضيه ، فإنه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال وبالإخلال بحقوقهما فى الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وقد انتهت محكمة الموضوع إلى أن الطاعن الأول قد باع مباني الكابينة بالعقد الصادر منه للطاعنة الثانية وكان لازم ذلك أنها اعتبرت المباني قائمة ، وأنه صاحب الحق فى التصرف فيها وقت البيع فإن تعيب الحكم فى قضائه برفض طلب الطاعن الأول إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات إقامة المباني من ماله الخاص يكون غير منتج ولا جدوى فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب الطاعنة الثانية إعادة الدعوى للرافعة للطعن بتزوير عقد البيع الصادر لها من العميد محمد سلام لعدم جديته التى استخلصها من إخطارها البلدية فى ١٩٦٠/١٢/٥ بشرائها الكابينة من الأميرالاي محمد سلام قبل صدور البيع منها للطعون عليها الأولى ، وطالبها نقل عقد إيجار الأرض لاسمها ، وكان الطعن بتزوير عقد البيع الصادر لها من العميد محمد سلام غير ذى أثر فى الدعوى ، لعدم تعويل المحكمة عليه فى قضائها ، وتعويلها على العقد الصادر من الطاعن الأول المشتري من هذا العميد إلى الطاعنة الثانية وعلى العقد الصادر من هذه الأخيرة إلى المطعون عليها الأولى ، وكان تقدير مدى الخلل فى الطلب الذى يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قاصر التسبيب ، ذلك أنه أغفل الرد على كافة ما قرره الطاعنان من دفاع وعلى الأخص ما أوردته الطاعنة الثانية بمذكرتها بعد تحقيق التزوير من أمور تقطع بسلامة ادعائها وفساد أقوال الشهود التى اطمأنت المحكمة لها ، وركنت إليها فى القضاء برفض الادعاء بالتزوير .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لا كان القانون قد أوجب بيان سبب الطعن في تقريره تعريفا به وتحديد له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذي شاب الحكم ، وكان الطاعنان لم يبينا وجوه الدفاع التي أفضل الحكم المطعون فيه الرد عليها ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير مقبول لوروده بجهلا .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد شبل عيد المقصود ، وأحمد سميح طلعت ، ومحمد فاضل المرجوشى ،
وحافظ الوكيل .

(١٩٨)

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . ” ما لا يصلح سببا للطعن “ . عقد .

عدم مخالفة الحكم فيما حصله وأقام عليه قضاءه لعبارة العقد الظاهرة . المجادلة
في ذلك لا تقبل أمام محكمة النقض .

(ب) قانون ” القانون الأجنبي “ . إثبات . ” عبء الإثبات “ . نقض .
” السبب الجديد “ . اختصاص .

الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إثباته الدليل عليها . عدم تقديم
الطاعن ما يثبت تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . إثارته أمام محكمة النقض
سبب جديد . غير مقبول .

(ج) قانون . ” الحصانة القضائية “ . اختصاص . نقض . ” ما لا يصلح
سببا للطعن “ .

قضاء المحكمة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى . استنادها
في ذلك إلى أن موضوع الدعوى يمس سيادة دولة أجنبية ، لا إلى الشرط الوارد
في عقد العمل باختصاص القضاء السعودى . النعى على ما جاء بالعقد . غير منتج .

١ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص العقد موضوع
الدعوى قوله ” إن الثابت من مطالعة الغتمد الذى يستند إليه المستأنف أنه محرو
بين كل من الحكومة العربية السعودية وبين المستأنف ، أى أن المستأنف عليها
دولة أجنبية “ . وإذا كان هذا الذى حصله الحكم وأقام عليه قضاءه لا يخالفه فيه

لعبارة العقد الظاهرة التي جرت على أن التعاقد قد تم بين الطاعن وبين "الحكومة العربية السعودية" النائب عنها حضرة مدير عام الخطوط الجوية السعودية "فإن الجدل في ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

٢ - ما يثيره الطاعن (العامل) في سبب النعي من أن المرسوم الملكي السعودي نص على اعتبار المطعون ضدها (الخطوط الجوية العربية السعودية) مؤسسة شبه عامة تمارس نشاطا تجاريا بوصفها شخصا اعتباريا مستقلا عن الحكومة السعودية ، مما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر النزاع طبقا للفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات السابق ، هو دفاع يخالطه واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ، لأن الاستناد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ^(١) لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها . وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإنه يكون سببا جديدا لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

٣ - لا جدوى فيما يدفع به الطاعن (العامل) الشرط الوارد بالعقد موضوع الدعوى ، وما يثيره حول إبداء الدفع بعدم الاختصاص من جانب المطعون ضدها (الخطوط الجوية العربية السعودية) استنادا إلى هذا الشرط ، لأن قضاء المحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى لا يقوم على هذا الشرط وتمسك المطعون ضدهما بالدفع الذي يستند إليه ، وإنما يقوم على أن موضوع الدعوى يمس سيادة دولة أجنبية أخذا بالدفع المبدى من المطعون ضدهما على هذا الأساس . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير منتج ^(٢) .

(١) نقض ١٩٧١/١٢/٢٩ بمجموعة المكتب الفني من ١٢ ص ١١٣٦ .

(٢) ذات المبادئ مكررة في الطعون أرقام ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ لسنة ٣٦ ق بذات الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٧٣ سنة ١٩٦٣ عمال كلى القاهرة ضد المطعون ضدها ، وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له ١٣٣٥٠ ج وقال بيانا لها إنه كان يعمل لدى المطعون ضدها بمرتب بالغ مائة جنيه شهريا إلى أن فصلته تعسفيا ، وإذ يستحق قبلها ذلك المبلغ قيمة مكافأة نهاية الخدمة ومقابل الأجازة وبدل الإنذار ونفقات السفر والتعويض عن الفصل وأجره من المدة الباقية من العقد وعن ساعات العمل الإضافية ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وفى ٨ يونية سنة ١٩٦٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه برقم ١٢٣٠ سنة ٨١ ق . وفى ٤ مايو سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وبالحلاسة المحددة لنظره صممت على هذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السببين الأول والثانى منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وخالف الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى على ما قاله من أن عقد العمل قد أبرم بينه وبين الحكومة السعودية وأن موضوع هذا العقد ليس عملا تجاريا ، فى حين أن الواضح من صيغة العقد أنه أبرم للعمل فى شركة الطيران العربية السعودية ، وهذه الشركة هى التى أعلنت عن حاجتها إلى مهندسين وعمال ، وتم التعاقد بينه وبين ممثلها فى مصر مما يقطع بأن عمل الطاعن لا صلة له بالحكومة السعودية بصفتها صاحبة سيادة وسلطان

وإن كانت هي المشرفة على تلك الشركة باعتبارها شركة سعودية ، وقد نص المرسوم الملكي السعودي رقم ٤٥ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٣ بإنشاء المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية على أن تكون لها الشخصية الاعتبارية مما يجوز معه مقاضاتها مستقلة عن الحكومة السعودية ، كما نص على اعتبارها مؤسسة شبه عامة تمارس نشاطا تجاريا وبالتالي فهي ليست مصلحة حكومية أو مؤسسة عامة من مؤسسات الدولة ، ولذلك تختص المحاكم المصرية بنظر الدعوى التي ترفع عليها طبقا للفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات السابق باعتبار أنها تباشر نشاطها ولها فرع في مصر ، كما تختص بنظرها أيضا طبقا للفقرة الثانية من هذه المادة باعتبار أن الدعوى ناشئة عن عقد أبرم في مصر ، ويضيف الطاعن أن مناط اختصاص القضاء المصري بنظر هذا النزاع أن تكون المطعون ضدها تمارس نشاطا تجاريا باعتبارها شركة أجنبية أو حتى باعتبارها مؤسسة عامة بغض النظر عن طبيعة عقد العمل المبرم بينها وبين الطاعن وكون موضوعه عملا تجاريا أو غير تجاري ، وإذا كان نشاط الشركة المطعون ضدها اقتصاديا له طابع تجاري ، فإن القضاء المصري يكون مختصا بنظر الدعوى .

وحيث أن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه أورد في خصوص العقد موضوع الدعوى قوله ” إن الثابت من مطالعة العقد الذي يستند إليه المستأنف (الطاعن) أنه محوري بين كل من الحكومة العربية السعودية وبين المستأنف أي أن المستأنف عليها (المطعون ضدها) دولة أجنبية “ ، وإذا كان هذا الذي حصله الحكم وأقام عليه قضاءه لا يخالف فيه لعبارة العقد الظاهرة التي جرت على أن التماقد قد تم بين الطاعن وبين ” الحكومة العربية السعودية ” النائب عنها حضرة مدير عام الخطوط الجوية السعودية “ فإن الجدل في ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض ، والنعي في شقه الآخر مردود بأنه لما كان ما يثيره الطاعن في سبب النعي من أن المرسوم الملكي السعودي نص على اعتبار المطعون ضدها مؤسسة عامة تمارس نشاطا تجاريا بوصفها. شخص اعتباريا مستقلا عن الحكومة السعودية مما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر النزاع طبقا للفقريين الأولى والثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات السابق ،

هو دفاع يخالطه واقع كان يجب مرضه على محكمة الموضوع لأن الاستناد إلى قانون أجنبي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب على المحصر إقامة الدليل عليها ، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإنه يكون سببا جديدا لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال ويقول الطاعن في بيانه إن الحكم نفى عن العقد موضوع الدعوى أنه من عقود الإذعان وأخذ بالشرط الوارد به الذى ينص على اختصاص القضاء السعودى بنظر كل نزاع ينشأ عنه مستندا في ذلك إلى أن عقود الإذعان يجب أن تتعلق بسلع أو بمرفق يعتبر ضروريا بالنسبة للمستهلكين ، وفات الحكم أن المطعون ضدها مؤسسة شبه عامة تمارس نشاطا تجاريا وتدير مرفقا عاما يعمل على سد حاجة الجماهير مما يجعل العقد محل النزاع عقد إذعان ، وبالتالي كان يجب على المحكمة أن تتدخل لإبطال ذلك الشرط فضلا عن أن إبداء الدفع بعدم الاختصاص من جانب المطعون ضدها إستنادا إلى هذا الشرط مشوب بالتعسف في استعمال الحق .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لا جدوى فيما يدفع به الطاعن الشرط الوارد بالعقد موضوع الدعوى ، وما يثيره حول إبداء الدفع بعدم الاختصاص من جانب المطعون ضدها إستنادا إلى هذا الشرط ، لأن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى لا يقوم على هذا الشرط وتمسك المطعون ضدها بالدفع الذى يستند إليه ، وإنما يقوم على أن موضوع الدعوى يمس سيادة دولة أجنبية . أخذا بالدفع المبدى من المطعون ضدها على هذا الأساس ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
فرحات عثمان .

(١٩٩)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " التقادم الضريبي " . تقادم . " تقادم مسقط " . " إنقطاع
التقادم " .

زوال التقادم المنقطع . أثره . سريان تقادم جديد بمائل للتقادم الأول في مدته وطبيعته .
الاستثناء . الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٨٥/٢ مدني . النص في القانون ٢٩ لسنة ١٩٤٧
على مدد خاصة لسقوط الضريبة بالتقادم في المدة من ١/٩/١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤
وبجوب اتباع ذات القاعدة في حساب مدة التقادم الجديدة .

مفاد نص المادة ١/٣٨٥ من القانون المدني ، أنه إذا زال التقادم المنقطع
حل محله تقادم جديد يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع .
والأصل في هذا التقادم الجديد أن يكون ممثلاً للتقادم الأول في مدته وفي طبيعته
فيما عدا الحالات التي نصت عليها المادة ٣٨٥ سالفه الذكر في فقرتها الثانية
فتكون مدة التقادم فيها خمس عشرة سنة ، والعبرة في تطبيق هذا المبدأ ، وقد ورد
النص غير مقيد ، هي بمدة التقادم الأول سواء كانت محددة بنص عام أو بنص
استثنائي خاص . لما كان ذلك ، فإنه إذا انقطع التقادم الذي قرره المادة
الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن تعديل المادة ٩٧ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال
المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، فإن التقادم الجديد
يكون ممثلاً للتقادم السابق في المدة ، ولا يغير من هذا النظر أن هذه المدة
حددت بنص استثنائي خاص لمواجهة الحالات التي كان يخشى من سقوط الحق

في المطالبة بالضريبة عنها في السنوات — من أول سبتمبر سنة ۱۹۳۸ إلى آخر ديسمبر سنة ۱۹۴۴ — المشار إليها بالنص .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ۱۳۴۴ سنة ۱۹۵۸ مدنى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب ، وقال بيانا لها إن المصلحة اتخذت إجراءات التنفيذ العقارى ضده وفاء لمبلغ ۴۷۷۲۲ ج و ۸۴۴ م على اعتبار أنه قيمة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المستحقة عليه والتعويضات المقررة بها ضده ، وذلك عن السنوات من ۱۹۴۰ إلى سنة ۱۹۴۸ وتحدد للبيع يوم ۱۹۵۸/۲/۲۰ ، وإذ وقع الجحز في حقيقة الأمر نظير مبلغ ۸۰۸۵ ج و ۱۷۰ م قيمة الضرائب المستحقة عليه عن السنوات من ۱۹۴۰ إلى سنة ۱۹۴۲ مع أنه قام بسداد هذا المبلغ وأضافت إليه المصلحة مبالغ أخرى تبين أنها سقطت بالتقادم ، فقد انتهى إلى طلب الحكم ببراءة ذمته من المبالغ المطالب بها ، وإلى اتخذت من أجلها إجراءات البيع وبعدم أحقية مصلحة الضرائب في اتخاذ تلك الإجراءات والقضاء ببطلانها وإلغاء جميع التأشيرات والقيودات التي ترتبت عليها ، وبتاريخ ۱۹۶۲/۶/۱۷ حكمت المحكمة بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم بالنسبة لما لم يدفع من الضرائب عن السنوات من ۱۹۴۰ إلى ۱۹۴۲ وعن السنوات ۱۹۴۳ ، ۱۹۴۴ ، ۱۹۴۶ ، وبراءة ذمة المطعون عليه منها وإلغاء جميع التأشيرات والقيودات المنخدة بالنسبة لها ورفض الدعوى بالنسبة لما عدا ذلك . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۴۴۰ سنة ۷۹ ق مدنى القاهرة طالبة إلغاء فيما قضى به ضدها عن السنوات من ۱۹۴۰ إلى ۱۹۴۴ وعن سنة ۱۹۴۶ والحكم برفض الدعوى

في هذا الخصوص ، وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه على أن التعديل في مدة تقادم الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية المنصوص عليه في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ جاء استثناء من حكم المادة ١/٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فلا يسوغ القول بأن قطع التقادم خلال هذه الفترة الاستثنائية يبدأ معه تقادم جديد بنفس هذه المدة ، بل يتعين أن يكون التقادم الجديد بنفس المدة المنصوص عليها في المادة ١/٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي خمس سنوات تبدأ من تاريخ قطع التقادم ، مع إضافة مدة الوقف المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، وإذا لم تتخذ مصلحة الضرائب إجراءات قاطعة للتقادم بعد ١٩٥٢/٢/٢٠ فتكون إجراءات التنفيذ العقاري التي اتخذتها المصلحة في سنة ١٩٥٨ قد تمت بعد سقوط حقها في اقتضاء الضريبة بالتقادم ، في حين أن المادة ٣٨٥ / ١ من القانون المدني تقضى بأنه إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد تكون مدته هي مدة التقادم الأول ، فإذا كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ قد نص على مدة معينة للتقادم وانقطعت هذه المدة ، فإنه يبدأ تقادم جديد تكون مدته هي مدة التقادم الأول سواء كان هذا التقادم محددة مدته بنص هام أو بنص استثنائي ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بأن الضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ تقادم بمضى خمس سنوات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أنه " إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول " وكان مفاد هذا النص أنه إذا زال التقادم المنقطع حل محله

تقدم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع ، والأصل في هذا التقدم الجديد أن يكون مماثلاً للتقدم الأول في مدته وفي طبيعته فيما عدا الحالات التي نصت عليها المادة ٣٨٥ سالفة الذكر في فقرتها الثانية فتكون مدة التقدم فيها خمس عشرة سنة ، وكانت العبرة في تطبيق هذا المبدأ ، وقد ورد النص غير مقيّد ، هي بمدة التقدم الأول سواء كانت محددة بنص عام أو بنص استثنائي خاص ، ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه "استثناء من حكم الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والمعدلة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٤ ، تعتبر المبالغ التي استحققت في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ بصفة ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية واجبة الأداء . ولا يسقط حق الحكومة في المطالبة بها إلا بمضي عشر سنوات بالنسبة لسنوات ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ وتسع سنوات لسنة ١٩٤١ وثمانى سنوات لسنة ١٩٤٢ وسبع سنوات لسنة ١٩٤٣ وست سنوات لسنة ١٩٤٤" . لما كان ذلك فإنه إذا انقطع التقدم الذى قرره المادة الأولى سالفة الذكر فإن التقدم الجديد يكون مماثلاً للتقدم السابق في المدة ، ولا يغير من هذا النظر أن هذه المدة حددت بنص استثنائي خاص لمواجهة الحالات التي كان يخشى من سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها في السنوات المشار إليها . لما كان ما تقدم ، وكان مقتضى تطبيق المادتين ٩٧ ، ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وإعمالاً لحكم القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ أن الضريبة المستحقة على المطاعم عليه تتقدم ويسقط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بها في ميعاد غايته ١٩٥١/٦/٢٧ بالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ موضوع الطعن ، وكان الثابت في الدعوى أن هذا التقدم قطع في ١٩٥٠/٦/١٠ بالنسبة للضريبة المستحقة عن السنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ وقطع في ١٩٥٠/١١/٨ بالنسبة للضريبة المستحقة عن سنتي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤

ثم قطعت التقادم بالنسبة لجميع هذه السنوات في ١٩٥٢/٣/٣٠ فإن مدة التقادم الجديد الذي يسرى من هذا التاريخ تكون مماثلة لمدة التقادم الأول التي حددتها المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ مألقة الذكر ، ويكون إعلان المطعون عليه بالبيع العقاري بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٣ قد تم قبل تاريخ انقضاء هذه المدة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الضريبة المستحقة من هذه السنوات تقادمت بمضي خمس سنوات قبل أن تتخذ المصلحة إجراءات التنفيذ العقاري ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، عثمان حسين عبد الله ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) وقف . " الترتيب بين الطبقات " . " تفسير كتاب الوقف " .

(أ) الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية . الأصل فيه أن يكون
لأفرادها ما لم ينص الواقف على أنه رتب بينها ترتيباً جلياً .
(ب) تفسير كتاب الوقف . وجوب اعتباره وحدة متماسكة واستخلاص المعنى
الذي أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته .

(ج) وقف . " ملكية الوقف المنتهى " . ملكية .

إلغاء الوقف على غير الخيرات بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . املكية العين
تكون للواقف إن كان حياً وله حق الرجوع . أبولولة الملكية للمستحقين كل بقدر
حصته إن لم يكن الواقف حياً أو لم يكن له حق الرجوع . الوقف المرتب للطبقات
بيان من تقول لهم الملكية .

١ — مراد الشارع من نص المادتين ١/٣٢ و ٥٨ من قانون الوقف
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يجعل الترتيب
بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيباً جلياً ، ما لم ينص الواقف على
أنه قد رتب بينها ترتيباً جلياً ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن نص الواقف
في كتاب وقفه ظاهر الدلالة على أنه أراد أن يجعل الترتيب بين طبقات الموقوف
عليهم ترتيباً جلياً لا يحتمل ، فقد تعين القول بأنه لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٢
من قانون الوقف .

٢ — إذ استخلص الحكم أن الترتيب — بين طبقات الموقوف عليهم — جملي ، أخذا بمساهمة مرتطبا طبقا للسادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، من النفاذ إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متماسكة بحيث يتفهم المعنى الذي أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار أنها جميعا قد تضافرت على الإفصاح عن ذلك المعنى ، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في تفسير كتاب الوقف لاثبوت شائبة ، ولم تخرج المحكمة فيه وفي تقصي المعنى الذي أراده الواقف منه عما يؤدي إليه مدلول عبارته ، وجاء حكمها في هذا الخصوص مطابقا للنصوص الفقهية والقواعد اللغوية ، فإنها ليست ملزمة بتعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً مادام قضائها يقوم على ما يحمله .

٣ — مؤدى نص السادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ، أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أراد أن يجعل ملكية ما انتهى الوقف فيه للواقف إن كان حيا ، وكان له حق الرجوع ، يستوى في ذلك أن يكون قد احتفظ لنفسه بغلة الوقف أو جعل الاستحقاق لغيره حال حياته . فإن لم يكن الواقف حيا أو لم يكن له حق الرجوع آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته . وفي الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته ، كل بقدر حصته أو حصته أصله ، وهم ذرية من دخل في الوقف وتناول استحقاقا فيه ، وكان من أهل الطبقة التي انحلت عليها ثم توفي بعد الدخول وانتقل استحقاقه بحكم الترتيب الجملي إلى الباقيين من أهل طبقته لاذرية من توفي قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء فيه ولم يكن بذلك من أفراد الطبقة التي انحلت عليها الوقف ، ولا من ذوى الاستحقاق أو صاحب حصته ونصيب فيه ، وهي أوصاف وقيود قصد إليها الشارع ودناها بقوله ” آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصته أصله “ . ولا تصدق في حق من توفي أصله قبل الدخول في الوقف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحمل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٨ القاهرة
الابتدائية للأحوال الشخصية ضد كل من المطعون عليهما الأول والثانى —
محفوظ حسين أبو عميرة وأمين عبد السلام الدمهورى بصفتهم مستحقين
فى الوقف وحارسين عليه — بطلب الحكم باستحقاقهم فى وقف المرحوم
شهاب الدين أبى العباس أحمد النوبى الأنصارى الصادر فى ١٢ من ذى الحجة
عام ١٠٦٠ هجرية ومنع معارضة المدعى عليهما لهم فيه ، ثم عادوا وقصروها
على طلب تفسير شرط الواقف وهل الوقف مرتب الطبقات ترتيباً أفردياً
أو ترتيباً جملياً وذلك فى نطاق قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وقانون إنهاء
الوقف على غير الخيرات رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وقالوا ببيان لدهواهم إن المرحوم
شهاب الدين أبو العباس أحمد النوبى الأنصارى وقف الأعيان الموضحة فى حجة
الوقف الصادرة بمحكمة بابى سعادة والحزق بتاريخ ١٢ من ذى الحجة عام ١٠٦٠ هجرية
على خيرات عينها والباقي بعد ذلك على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده
ثم أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم ذريتهم ونسلهم وعقبهم للذكر
مثل حظ الأنثيين ، العابقة العليا منهم أبداً تحجب الطبقة السفلى ، يستقل به الواحد
منهم إذا انفرد ، ويشترك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع ، فإذا انقرضوا
جميعاً صرف ذلك لأولاد أخيه الشيخ سليمان ، وهم القاضى علم الدين سليمان
والشيخ أبو بكر والشيخ عبد الله وأخوانهم للذكر مثل حظ الأنثيين على النص
والترتيب المشروح ، وقد توفى الواقف وانقرضت ذريته ، كما مات أولاد أخيه
المذكورون وانقرضت ذريتهم ولم يبق منهم سوى الشيخ محمد النوبى فأنحصر فيه
فاضل ريع الوقف ويعتبر الطبقة الأولى ، وقد توفى كما توفى أفراد الطبقات الثانية

والثالثة والرابعة ، وأن محمد علي الصندبلى — والد الفريق (الأول) من الطاعنين — آل إليه الاستحقاق عن فاطمة بنت أحمد بن الشيخ محمد النوبى وقد توفى وآل نصيبه وقدره $\frac{2}{8}$ من ريع الوقف إلى أولاده وينقسم بينهم ، وأن علي محمد علي الصندبلى وهو أصل الفريق (الثانى) و (السابع) من الطاعنين آل إليه الاستحقاق عن فاطمة المذكورة وقد توفى وآل نصيبه وقدره $\frac{2}{11}$ إلى أولاده وينقسم بينهم ، وأن حسن محمد علي الصندبلى — أصل الفريق (الثالث) من الطاعنين — آل إليه الاستحقاق عن جدتهم العليا فاطمة وقد توفى وآل نصيبه وقدره $\frac{2}{18}$ إلى أولاده وينقسم بينهم ، وأن نبوية محمد علي الصندبلى والدة نفوسة مصطفى أمين — وهى أصل الفريق (الرابع) من الطاعنين — آل إليها الاستحقاق عن فاطمة أيضا وقد توفيت وآل نصيبها وقدره $\frac{1}{11}$ إلى ابنتها ، وأن فاطمة محمد علي الصندبلى — أصل الفريق (الخامس) من الطاعنين — آل إليها الاستحقاق عن جدتها فاطمة وقد توفيت وآل نصيبها وقدره $\frac{1}{18}$ إلى أولادها من المدعين ، وأن سكيمة محمد علي الصندبلى — أصل الفريق (السادس) من الطاعنين آل إليها الاستحقاق عن جدتها فاطمة وقد توفيت وآل نصيبها وقدره $\frac{1}{11}$ إلى أولادها ، وأن سيدة بنت سكيمة محمد الصندبلى أهل الفريق (الثامن) — آل إليها الاستحقاق كذلك عن فاطمة وقد توفيت وآل نصيبها وقدره $\frac{1}{18}$ إلى أولادها من المدعين ، وإذ نازعهم المطعون عليهما الأولان فى امتحاناتهم وفى تفسير شرط الواقف فقد اتفروا إلى طلباتهم سالفة البيان . طلب المطعون عليهما الأولان رفض الدعوى لأن الوقف مرتب الطبقات ترتيبا جمليا ، وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٥٩ حكمت المحكمة بأن شرط الواقف يقتضى أن المذكور مرتب الطبقات ترتيبا جمليا بحيث لا يستحق أحد من أفراد طبقة إلا إذا انقرض جميع أفراد الطبقة السابقة عليها . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٣ لسنة ٧٦ ق القاهرة . دفع المطعون عليهما الأولان بعدم قبول الاستئناف لاشتماله على طلبات جديدة ، كما دفعا الدعوى بعدم قبولها لزمها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة . وأثناء نظر الاستئناف طلب كل من محمد يوسف حسنى وأمين على البليدى بصفته قيا على والدته رمانة على — المطعون عليهما الخامس والسادس — وصالح الدين

محمد محمود وجمال الدين محمد محمود وأمين محمد محمود وزينب حسنين مكاوى التدخل فيه منضمين إلى المطعون عليهما الأول والثاني في طلباتهما، ودفعوا بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وببطلان الحكم المستأنف لعدم بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى فى الدعوى ، وبقبول كل من المطعون عليهما الخامس والسادس خصما منضميا ورفض طلب باقى طالبي التدخل ، ورفض ما دفع به المطعون عليهما الأول والثاني والمتدخلان من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها ومن عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة وبقبولها ، وفى الموضوع بأن شرط الواقف يقضى بأن وقفه المذكور مرتب الطبقات أفراديا وأن من مات من الطبقة الخامسة قبل استحقاقه لشيء من ريع الوقف أو بعد استحقاقه ينتقل بوفاته ما استحققه أو كان يستحقه إلى ذريته أحياء وأمواتا فما خص الحى أخذه وما خص المتوفى عن ذرية أخذته ذريته على أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ويكون ما استحققه كل منهم ملكا له . طعن المطعون عليهم الأول والثاني والخامس والسادس فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٨ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية ، ولدى عرض الطعن على دائرة فحص الطعون تدخل كل من محمد محمود إبراهيم والتابعى على محسب المطعون عليهما الثالث والرابع بصفتهم حارسين على الوقف ، ومحكمة النقض حكمت فى ٣٠ من يونيو ١٩٦٥ بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة . وبعد تعجيل الدعوى وبتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها ، وحددت جلسة لنظر الموضوع وأثناء نظر الاستئناف طلب كل من المطعون عليهم من السابع إلى العاشر وآخرون التدخل فيه منضمين إلى باقى المطعون عليهم فى طلباتهم ، وبتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليهم من الخامس إلى العاشر ورفض طلب باقى المتدخلين ، ورفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، وفى الموضوع بأن شرط الواقف يقضى بأن وقفه المذكور مرتب الطبقات ترتيبا

بحليا فلا يعطى أحد من أفراد الطبقة السفلى ما دام أحد من أفراد الطبقة العليا وأن من مات من أفراد الطبقة الخامسة وهو مستحق بالفعل ينتقل نصيبه إلى فرعه ويكون ملكا له . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لتنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعنون بالأسباب الأربعة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، والقصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم استند فيما انتهى إليه من تفسير لشرط الواقف إلى ما هو مقرر بالمذهب الحنفى الذى يجعل الترتيب الجملى هو الأصل فى ترتيب الطبقات ، فلا يعطى فيه أحد من الطبقة السفلى مادام أحد من الطبقة العليا إلا إذا ورد فى كتاب الوقف نص صريح على خلافه ، وأن الترتيب بين الطبقات فى كتاب الوقف بلفظ "ثم" وإيراد الواقف لعبارة "الطبقة العليا منهم أبداً تحجب الطبقة السفلى" قاطع الدلالة فى إرادة الترتيب الجملى لا الأفرادى ، وأن مقتضى ذلك وإعمالاً لحكم المادة ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ عدم انطباق المادة ٣٢ منه على الوقف موضوع النزاع ، فى حين أن المادة ٣٢ سالفة الذكر عدلت من الأخذ بالمذهب الحنفى ، واعتبرت الترتيب الأفرادى هو الأصل فى الوقف المترتب الطبقات إلا إذا ورد نص صريح يناقضه ، وغير مقبول الاستناد إلى المادة ٥٨ نخلو كتاب الوقف من نص صريح يفيد الترتيب الجملى ، ولأن العبارات والألفاظ التى استشهد بها الحكم لا تقطع فى قصد ذلك الترتيب بل تحتل أيضاً الأخذ بالترتيب الأفرادى ، إذ أن عبارة "الطبقة العليا منهم أبداً تحجب الطبقة السفلى" لا تعنى إلا أن الواقف قد رتب طبقات ذريته وأطلق هذا الترتيب ولا تعتبر نصاً صريحاً يفيد الترتيب الجملى ، ولفظ "أبداً" ليس معناه "مطلقاً" بل يفيد أن الطبقة العليا تحجب باستمرار الطبقة السفلى ، وهذا لا ينهى عن شىء فى الترتيب ، علاوة على أن الحكم لم يبين الأسباب التى دعت إلى الأخذ بهذا التفسير ولم يوضح العبارات التى استقى منها المعنى الذى انتهى إليه ورجحه على غيره ، وقد تمسك الطاعنون أمام محكمة الموضوع بالدفاع سالف البيان ، غير أن الحكم لم يعن بالرد عليه الأمر الذى يعيبه بالخطأ فى تطبيق

القانون والقصور في التسييب ، هذا إلى أن كتاب الوقف لم يشتمل على أى ترتيب بين البطون، وإنما ورد به ترتيب مطلق بين الأولاد خلافا لما ذهب إليه الحكم وهو ما يخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المشرع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه "إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحققه أو كان يستحقه إلى فرعه" ونص في المادة ٥٨ منه على أنه لا يعمل بأحكام بعض مواده ومنها المادة ٣٢ السابقة إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها ، فإن مراد الشارع من هذين النصين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يجعل الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيبا أفراديا ما لم ينص الواقف على أنه قد رتب بينها ترتيبا جمليا ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الواقف نص في كتاب وقفه على أن الطبقة العليا منهم أبدا تحجب الطبقة السفلى يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الإثنين فما فوقهما عند الاجتماع يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين .. " وهو ظاهر الدلالة على أنه أراد أن يجعل الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم ترتيبا جمليا لا يحتمل ، تعين القول بأنه لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٢ من قانون الوقف ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن الواقف هنا بعد أن رتب بين البطون (بتم) قال في إنشائه (الطبقة العليا منهم أبدا تحجب الطبقة السفلى) وهذا النص صريح في ألا يستحق أحد من الطبقة السفلى مع وجود أحد من الطبقة العليا — ولا شك أن هذا أثر من آثار الترتيب الجملي ولازم من لوازمه ، وبين مما تقدم أن هذا الوقف قد اجتمع فيه أمران يدلان على أن الترتيب فيه ترتيب جملي (الأول) أنه رتب بين الطبقات بتم ومثله يكون الترتيب فيه جمليا بإجماع فقهاء الحنفية (الثاني) النص الصريح الذي أورده الواقف بعد ذلك وهو قوله (الطبقة العليا منهم أبدا تحجب الطبقة السفلى) وغرض الواقف من هذه العبارة هو عدم إعطاء أحد من الطبقة السفلى ما دام أحد من العليا ، وهذا المعنى هو الذي يجب حمل كلام الواقف عليه (المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦) هذا رأى الفقه الحنفى وبمقتضاه

يتعين عدم تطبيق المادة ٣٢ من قانون الوقف، لأن المادة ٥٨ من القانون المذكور نصت على عدم تطبيق المادة على الأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها وقد وجد هذا النص على الوجه المشروح سابقا . . .

فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم لا مخالفه فيه للقانون ولا يوهن منه ما قرره من أن لفظ "ثم" يفيد الترتيب الجملي ، إذ استدل به على أن الواقف قصد الترتيب بين الطبقات ثم ربط الحكم بين العبارات التي أوردها الواقف ونصها "ثم من بعده لأولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ثم لأولادهم ثم لأولاد أولادهم ثم لأولاد أولاد أولادهم ثم لذريتهم ونسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الأنثيين الطبقة العليا منهم أبدا تحجب الطبقة السفلى يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين" ، واستخلص الحكم من ذلك كله أن الترتيب جملي أخذا بما هو مقرر - تطبيقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - من النظر إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متماسكة بحيث يتفهم المعنى الذي أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار أنها جميعا قد تضافرت على الإفصاح عن ذلك المعنى ، لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في تفسير كتاب الوقف لا تشوبه شائبة ولم تخرج المحكمة فيه وفي تقصى المعنى الذي أراده الواقف منه عما يؤدي إليه مدلول عبارته وجاء حكمها في هذا الخصوص مطابقا للنصوص الفقهية والقواعد اللغوية ، فإنها ليست ملزمة بتعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً ما دام قضاؤها يقوم على ما يحمله ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب على غير أساس ، لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم من أن الوقف مرتب بين البطون لم ينسبه إلى كتاب الوقف وإنما جاء تعبيراً من الحكم ذاته عن الطبقات بدليل إفصاحه في سياق آخر عن هذا المعنى واستعماله كلا من كلمتي البطون والطبقات في مقام واحد فإنه لا يكون هناك ثمة مخالفة للثابت بالأوراق .

وحيث إن حاصل السبب الخامس مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم جرى في قضائه على أن الملكية لا تؤول لهم طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير

الخيرات ، لأنه لا يراد بها إلا ذرية المستحقين بالفعل وهم الذين توفوا بعد دخولهم في الاستحقاق ، لأن لفظ " المستحق " إنما يطلق حقيقة على المستحق بالفعل لا على المستحق بالقوة الذي يستحق في المستقبل عندما يأتي دوره في الاستحقاق عملاً بقاعدة أن الأصل استعمال اللفظ في الحقيقة ولا يستعمل في المجاز إلا بقرينة ، وهذا في حين أن تفسير عبارة ذوى الاستحقاق الواردة بالمادة سالفة الذكر إنما تنصرف لإطلاق النص إلى المستحق حالاً أو مآلاً من الموقوف عليهم وقد أفصح المشرع عن ذلك في المذكرة الإيضاحية للقانون سالف البيان وهي صريحة في أن الفرع الذي كان محجوباً مؤقتاً بنص من الواقف يمتلك في الوقف مع طبقة أصله سواء مات أصله قبل الاستحقاق أو بعده ، الأمر الذي يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات على أن " يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة السابقة ملكاً للواقف إن كان حياً وكان له حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق ، وإن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقتهم كل بقدر حصته أو حصته أصله في الاستحقاق " ، يدل على أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أراد أن يجعل ملكية ما انتهى الوقف فيه للواقف إن كان حياً وكان له حق الرجوع يستوى في ذلك أن يكون قد احتفظ لنفسه بغلة الوقف أو جعل الاستحقاق لغيره حال حياته ، فإن لم يكن الواقف حياً أو لم يكن له حق الرجوع آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته ، وفي الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقتهم كل بقدر حصته أو حصته أصله ، وهم ذرية من دخل في الوقف وتتساو استحقاقاً فيه ، وكان من أهل الطبقة التي انحلت عليها ثم توفي بعد الدخول وانتقل استحقاقه بحكم الترتيب الجملي إلى الباقيين من أهل طبقته لاذرية من توفي قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء فيه ولم يكن بذلك من أفراد الطبقة التي انحلت عليها الوقف ولا من ذوى الاستحقاق أو صاحب حصته

ونصيب فيه ، وهى أوصاف وقيود قصد إليها الشارع وعناها بقوله وآلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله ، ولا تصدق فى حق من توفى أصله قبل الدخول فى الوقف ، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن أصول الطاعنين قد ماتوا جميعا قبل أن يكونوا مستحقين بالفعل لمجبرهم بمن هم أعلا منهم طبقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى فى قضائه على أن " . . . المستحق يطلق حقيقة على المستحق بالفعل ويطلق مجازا على المستحق بالقوة وهو الذى يستحق فى المستقبل عندما يأتى دوره فى الاستحقاق . وقد ذكر علماء الأصول أن الأصل هو استعمال اللفظ فى حقيقة ولا يصار إلى استعماله فى المجاز إلا بقريضة صارفة عن استعماله فى الحقيقة ولم توجد هذه القريضة الصارفة بل وجد ما يؤكده استعمال اللفظ فى حقيقة وهو شرط الواقف السابق ذكره وعدم تطبيق المادة ٣٢ إعمالا لنص المادة ٥٨ ، ومن ثم فإن مانصت عليه المادة الثالثة من قانون الوقف من أنه يحل على المستحقين الحاليين وعلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته ، لا يراد بهذا النص إلا ذرية المستحقين بالفعل وهم الذين توفوا بعد دخولهم فى الاستحقاق وهذا هو الفهم الصحيح وإلا فكل موقوف عليه ولم يأت دوره فى الاستحقاق يعتبر مستحقا ثم أنه يوجد فرق بين المستحق والموقوف عليه فالموقوف عليه أعم من أن يكون مستحقا فى الحال وفى المسأل والمستحق لا يراد به فى هذه المادة إلا بعد أن دخل فى الاستحقاق بالفعل وحيث إن المستأنفين — الطاعنين — يقاؤون بدعواهم أن بعضهم من الطبقة السادسة وبعضهم من الطبقة السابعة وأن أصولهم كانوا من أفراد الطبقة الخامسة وماتوا قبل انقراض الطبقة الرابعة ، وإعمالا لنص المادة الثالثة يكون كل من كان أصله من أفراد الطبقة الخامسة التى انحل عليها الوقف بصدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لكن هذا الأصل قد توفى قبل انقراض الطبقة الرابعة وقبل أيلولة الوقف إلى الطبقة الخامسة فلا يكون

هذا الأصل مستحقا بالفعل ولا يصدق على أولاده أنهم من ذرى الامتتحاق ولا تؤول إليهم ملكية ما انتهى الوقف فيه وهكذا في كل طبقة توفى فيها الأصل قبل انقراض العاقبة العليا فلا تطبق على الذرية أحكام المادة الثالثة المذكورة ويتعين تفسير شرط الواقف على أساس ما ذكر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون النعي برمته على غير أساس .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد شبل عبد المقصود ، وأحمد سميح طاعت ، وأديب قصبجى ، وحافظ الركيل .

(٢٠١)

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . " إعلان الطعن " . إعلان . شركات .

إعلان الشركات التجارية . جواز تسليم صورته لمن ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم
في المادة ١٤/٤ مرافعات سابق .

لأنه وإن كان المشرع قد نص في الفقرة الرابعة من المادة ١٤ من قانون
المرافعات السابق على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان
في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير
فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه إلا أنه
أردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من أنه "إذا امتنع من أعلنت له الورقة
عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام
أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة . فدل بذلك على جواز
تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد
الأشخاص الوارد ذكرهم فيها ، ولما كان الثابت من ورقة إعلان تقرير الطعن
أنه وجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان والسجاير — المطعون ضدها
الأولى — وسلمت صورة الإعلان في مركز الشركة إلى الأستاذ " ... " ...
الموظف المختص الذي لم ينكر أحد نيابته عن رئيس مجلس إدارة الشركة
في استلام صورة الأوراق المعلنة إلى الشركة المطعون ضدها ، فإن إعلان تقرير
الطعن إذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحا ويكون الدفع ببطلان إعلان
تقرير الطعن في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٥٦ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى دمههور
ضد المطعون ضدهم يطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأولين فى مواجهة
المطعون ضده الثالث بأن يدفع له مبلغ ٣٨٥٨ ج و ٥٦٠ م مع المصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه أنه كان يعمل لدى المطعون ضدها
الأولى موزعا للدخان والسجائر التى تنتجها وذلك فى منطقة دمههور بأجر شهرى
قدره ٥٠٠ ج مع عمولة قدرها ١ % من قيمة التوزيع الشهرى ، وأن المطعون ضده
الثانى كان وكيلًا للمطعون ضدها الأولى فى هذه المنطقة وأن أجره اقتصر فى الفترة
الأخيرة من عمله على العمولة التى حددت بمقدار ثمانية مليات عن كل جنيه
وبلغ مرتبه على هذا الأساس فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣ مبلغ ٧٧ ج ، وإذ فوجئ
بفصله فى ١٠/٥/١٩٦٣ وكان يستحق المبلغ المطلوب قيمة مكافأة نهاية الخدمة
ومقابل الإنذار وبدل الأجازة وما يخصه فى نسبة الأرباح والتعويض عن فصله
بغير مبرر ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ودار النزاع حول علاقة الطاعن
بالمطعون ضدهما الأولين وانطباق قانون العمل عليهما وبتاريخ ٢٦/٥/١٩٦٥
حكمت المحكمة (أولا) بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الأولى لسقوطها
(ثانيا) برفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثانى . استأنف الطاعن
هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٢٤٢
سنة ٢١ قضائية . وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها
نقض الحكم المطعون فيه وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها .

وحيث إن المطعون ضدها الأولى دفعت ببطالان إعلان تقرير الطعن مستندة
فى ذلك إلى ما نصت عليه المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق من أن صورة

الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء اشخصه أو في موطنه ، وإلى أن إعلان التقرير لم يسلم إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها وإنما سلم إلى أحد موظفي الشركة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المشرع وإن كان قد نص في الفقرة ٤ من المادة ١٤٤ من قانون المرافعات السابق على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء اشخصه أو في موطنه ، إلا أنه أردف ذلك بنص عليه في الفقرة الأخيرة من أنه "إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة فدل بذلك على جواز تسلم الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها ، ولما كان الثابت من ورقة إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى "رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان والسجائر" المطعون ضدها الأولى — وهامت صورة الإعلان في مركز الشركة إلى "الأستاذ محمود الديب" الموظف المختص الذي لم ينكر أحد نيابته عن رئيس مجلس إدارة الشركة في استلام صورة الأوراق المعلنة إلى الشركة المطعون ضدها ، فإن إعلان تقرير الطعن إذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحا ، ويكون الدفع ببطلان إعلان تقرير الطعن في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعن في السببين الثالث والخامس أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الأولى مستندا في ذلك إلى أن الطاعن قرر بجملة ١٩/٥/١٩٦٥ أن علاقته بالمطعون ضدها الأولى توقفت منذ سنة ١٩٥٣ لتبدأ مع المطعون ضده الثاني اعتبارا من هذا التاريخ ، وإلى أن المطعون ضده الثاني ليس وكلاء عن المطعون ضده الأولى وإنما هو مدير شركة لها شخصيتها المستقلة الغرض من تكوينها الإتيان في منتجات المطعون ضدها الأولى

فتكون دعوى الطاعن التي رفعها ضد المطعون ضدها الأولى سنة ١٩٦٣ قد سقطت بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد، كما أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثاني لأنه لا تربطه بالطاعن علاقة عمل، مستندا في ذلك إلى أن الطاعن قرر بالجلسة المشار إليها أنه كان يستلم البضاعة من المطعون ضده الثاني ويبيعها في أماكن متفرقة من الأرياف دون أن يحدد له المطعون ضده دائرة العمل التي يوزع فيها هذه البضاعة وأنه لم يكن يخضع لسلطان المطعون ضده الثاني وللمراقبة أو توقيع الجزاءات عليه، وإلى أن الطاعن لم يقتصر على بيع منتجات المطعون ضدها الأولى ولم يطعن على المستندات التي قدمها المطعون ضده الثاني للاستدلال بها في هذا الخصوص، وهو من الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت في الأوراق، لأن الطاعن قرر بجماعة ١٩٦٥/٥/١٩ أنه كان يتعامل مع المطعون ضده الثاني بعففته وكيلًا عن المطعون ضدها الأولى أي أن علاقته معها استمرت بعد سنة ١٩٥٣ ولم تنقطع، كما قرر أن منطقة عمله ودائرة نشاطه كانت محددة من المطعون ضدهما الأولين وأن مدير الشركة المطعون ضدها الأولى كان يمر سنة ١٩٤٨ في هذه المنطقة ولم يجده فوق عليه جزاء الخصم من مرتبه، كما أن الطاعن تمسك في الصفحة الرابعة من مذكرته بأن المستندات المقدمة من المطعون ضده الثاني للاستدلال بها على أن الطاعن لا يقتصر على بيع منتجات الشركة المطعون ضدها الأولى مكتوبة جميعها بخط واحد الأمر الذي يقطع بأنها لم تصدر ممن نسبت إليهم وبأن من بين الأشخاص المنسوب إليهم التوقيع على هذه المستندات من أعطى الطاعن شهادات تنفي تلك التي يتمسك بها المطعون ضدهما في هذا الخصوص، واستناد الحكم المطعون فيه في قضائه بأن المطعون ضده الثاني ليس وكيلًا عن المطعون ضدها الأولى وبأنه مدير لشركة لها شخصيتها المستقلة إلى السجل التجاري وعقد الشركة الخاصين بالمطعون ضده الثاني وإلى الخطاب الصادر من المطعون ضدها الأولى خطأ في تطبيق القانون لأن هذه الأوراق من صنع المطعون ضدهما ولم يكن الطاعن طرفا فيها فلا حجية لها عليه .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٦٥/٥/١٩ المودعة بملف الطعن يبين أن الطاعن قرر أنه بدأ عمله مع

الشركة المطعون ضدها الأولى منذ سنة ١٩٤٠ ولم يكن له مكتب فيها لأنه كان يوزع البضاعة في الأرياف ، وأنه لم يكن يتقدم بطلبات أجازة للشركة المطعون ضدها اكفاء بتأشير مديرها في الدفتر الخاص بذلك ، ثم حدد طبيعة عمله ودائرته بأنه "عامل توزيع على الدكاكين بالأرياف" وقرر أنه كان يوزع البضاعة في بادئ الأمر بمقتضى فواتير باسم المطعون ضدها الأولى وبعد ذلك وابتداء من سنة ١٩٥٣ باسم وكيل الشركة المطعون ضده الثاني ، وأن مدير الشركة المطعون ضدها الأولى كان يمر في الأرياف سنة ١٩٤٨ فلم يجده فوقع عليه جزاء بنخصم يومين في آخر الشهر ، أما المطعون ضده الثاني فلم يوقع عليه جزاءات ، وتبين من الصورة الرسمية للذاكرة المقدمة إلى المحكمة الابتدائية بجلسته ١٩٦٥/٤/٢١ أن الطاعن تمسك في الصفحة الرابعة منها بأن المستندات التي تقدم بها المطعون ضده الثاني والتي تحمل معنى الشهادة من بعض التجار بأنه تاجر يعمل لحسابه كتبت جميعها بخط واحد لتشهر في وجهه وأنه ينقضها ما قدمه الطاعن من مستندات تفيد أنه عامل لدى المطعون ضده الثاني وهو وكيل المطعون ضدها الأولى وبعض هذه المستندات موقع عليه ممن وقع على مستندات المطعون ضده الثاني ، ولما كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه على أنه "يبين مما قرره المدعى - الطاعن - بلسانه أمام هذه المحكمة بجلسته ١٩٦٥/٥/١٩ أن علاقته بالشركة المدعى عليها الأولى قد توقفت في سنة ١٩٥٣ ثم بدأت مع المدعى عليه الثاني منذ ذلك التاريخ وأنه أقام دمواه الحالية في سنة ١٩٦٣ فمن ثم بادئ ذي بدء تكون دمواه الحالية قبل الشركة المدعى عليها الأولى غير مقبولة لسقوطها طبقاً لحكم المادة ٢٩٨ مدني " وأنه " بالنسبة لعلاقة المدعى بالمدعى عليه الثاني فالثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها ومن مؤدى أقوال المدعى نفسه أن هذه العلاقة لم تكن علاقة عمل وإنما علاقة وكالة بالعمولة " لأن " القول بقيام عقد عمل هو قيام رابطة التبعية بين العامل ورب العمل وأن يعمل الأول تحت سلطان الثاني وإدارته وإشرافه " وأن " المدعى قرر بلسانه وعند مناقشته أنه كان يقوم باستلام الدخان من المدعى عليه الثاني ويقوم ببيعه في الأرياف في أماكن متفرقة دون تحديد من المدعى عليه لدائرة توزيع هذه البضائع .. ودون مراقبة مدى هذا النشاط ودون توقيع أى جزاء أو عقاب .. ومن ثم لا يمكن القول بأن الرابطة التي كانت تربط الطرفين

كانت عقد عمل ، ورتب الحكم على ذلك أن ” دهوى المدعى فى شقها هذا قائم هو الآخر على غير أساس من القانون ويتعين رفضها“ ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف وأخذ بأسبابه وأحار إليها ، وقال إنه يضيف فى مجال الرد على ما أبداه المستأنف من كون المستأنف عليه الثانى وكيلًا عن الشركة المستأنف عليها الأولى بأن الثابت من المستندات المقدمة من المستأنف عليه الثانى أنه ليس وكيلًا عن الشركة المستأنف عليها الأولى ، وإنما هو مدير لشركة توصية اسمها التجارى شركة فؤاد زيدان ولها شخصيتها المستقلة والغرض من تكوينها الاتجار فى منتجات الشركة الشرقية فى الدخان والسجائر ، يؤكد هذا السجل التجارى المودع ، وخطاب الشركة المرسل منها لمجلس بلدى دمنهور ينهى عن المستأنف عليه الثانى كونه ممثلًا للشركة بل هو يشتري منها وأن ” الثابت من المستندات المقدمة بحافظة المستأنف عليه الثانى والتي لم يطلع عليها المستأنف بأى معلن أن مبيعات المستأنف لم تكن قاصرة على بيع منتجات الشركة المستأنف عليها الأولى كما يتعامل مع كثير من التجار الأمر الذى يدل فى وضوح على أن المستأنف يعمل لحسابه الخاص“ — لما كان ذلك وكانت أقوال الطاعن فى جلسة ١٩٦٥/٥/١٩ خالية مما يستفاد منه أن علاقته بالشركة المطعون ضدها الأولى توقفت سنة ١٩٥٣ ، بل أن ما ورد بها لا يخرج عن أن تعامله مع المطعون ضده الثانى ابتداء من هذا التاريخ كان بصفته وكيلًا عن هذه الشركة ، فضلاً عن أنه لم يصرح بأن معاملاته مع المطعون ضده المذكور كانت بصفته الشخصية كما تضمنت هذه الأقوال أن منطق عمله كانت محددة ، وأن مدير الشركة لم يجده فيها فوق عليه جزاء الخصم من المرتب — وكانت المستندات التى عول عليها الحكم المطعون فيه فى نفي علاقة الوكالة بين المطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثانى ليس من شأنها أن تؤدي بذاتها إلى ذلك ، إذ لا مانع يمنع من أن يكون المطعون ضده الثانى مديراً لشركة توصية مقيدة بالسجل التجارى ، وأن يكون فى الوقت ذاته وكيلًا عن الشركة المطعون ضدها الأولى ، كما أن الخطاب المرسل من هذه الشركة إلى بلدية دمنهور ينهى هذه الوكالة إنما هو من صنعها وليس من شأنه أن يكون حجة فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائى معه — يكون قد حصل الدليل المستمد من أقوال الطاعن بحضور الاستجواب بما ينافر مؤدى

أقواله الثابتة بالمحضر، ويكون ما استند إليه من أن الطاعن لم يطعن على المستندات المقدمة من المطعون ضده الثاني في مقام التدليل على انتفاء عنصر التبعية وعلى أن الطاعن تاجر يعمل لحسابه الخاص، مخالفاً للثابت في مذكرة الطاعن التي رد فيها على هذه المستندات، وأيد رده بأن تقدم بإقرارات من الموقعين على تلك المستندات تفيد عكس الثابت فيها، وإذا أقيم الحكم المطعون فيه على هذا الخطأ في تحصيل الدليل وعلى المستندات التي لا تؤدي إلى نفي علاقة الوكالة بين المطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثاني، وقضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الأولى وبرفضها بالنسبة للمطعون ضده الثاني، فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وشابه فساد في الاستدلال، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي الأسباب.

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ عباس حلي عبد الجواد ، وعضوية السادة المحقّقين : عدلي
بندادي ، ومحمود المصري ، وحافظ الوكيل ، ومعتفي النقي .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) حكم . "قصور . ما لا يعد كذلك" .

مناقشة الحكم للأدلة في الدهوى . استخلاص الحكم بوجود ورقة الغد ، وكفايتها
في إثبات صورية العقد بأسباب سائغة . لا قصور أو فساد في الاستدلال .

(ب) بيع . صورية .

للمشتري حسن النية التمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستتر . عدم جواز
الاحتجاج عليه بالعقد المستتر إلا إذا كان مضمرا أو كان عاما بصورية العقد الظاهر
أو بوجود ورقة ضد .

(ج) بيع " صورية العقد " . صورية . خالف . إرث . حكم . "قصور .
مالا يعد كذلك" .

المشتري من أحد طرفي العقد الصوري . عدم تحقيق الحركة دفاعه
بأنه لا يعلم بصورية عقد البائع له . استنادا إلى أنه خالف عام للبائع . خطأ
وقصور .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ناقش الأدلة التي سبقت للتدليل
على وجود ورقة الغد المحررة بين طرفي العقد المسجل ، وأثبت إقرار المشتري
بما تضمنته هذه الورقة من صورية هذا العقد ببيع أخيه له الأطنان المبينة به
وخلص الحكم من ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي
إنتهى إليها وكافية لحمل قضائه في هذا الخصوص إلى وجود ورقة الغد المشار إليها
وكفايتها في إثبات صورية هذا العقد ، فلم ير الحكم حاجة بعد ذلك إلى إجابة

طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات وجود ورقة للضد، فإنه لا يكون معيباً بالقصور أو الفساد في الاستدلال .

٢ - إذا كان المشترون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا حسني النية عندما اشتروا أطيان النزاع من مورثهم معتمدين على عقده الظاهر جاهلين ورقة الضد، وكان المشترون يعتبرون من الغير بالنسبة لهذه الورقة بحكم أنهم اشتروا هذه الأطيان بعقدي بيع مشهرين ، فلهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسكوا بالعقد الظاهر دون العقد المستتر ، ومن ثم لا يجوز أن يحاجوا بالعقد المستتر، إلا إذا كان هذا العقد مشهراً أو كانوا هم عالمين بصورية العقد الظاهر أو بوجود ورقة ضد .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذا اعتبر المشتريين خلفاً عاماً لمورثهم بالنسبة إلى التصرف الصادر منه إليهم بعقدي بيع مشهرين فتسرى في حقهم ورقة الضد الصادرة من المورث ولو لم تكن مشهرة ، ثم رتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ هذين العقدين في مواجهة الآخر المشتري لذات العين المباعة ، وكانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها بهذا الخطأ عن تحقيق دفاع هؤلاء المشتريين من عدم علمهم بورقة الضد ومضمونها على الرغم مما لحسن النية أو سوءها من الأهمية قانوناً في تحديد حقوق المشتري من أحد طرفي العقد الصوري ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٦٢ سنة ١٩٥٧ مدني كلي المنصورة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقدي البيع المؤرخين ١٠/٩/١٩٣٤ ،

١٩٣٤/١٠/١ الصادر إله أولهما من صابحة عليان قاعود "مورثة المطعون عليهم الثانية والثالثة والرابعة والخامس" والآخر من نفيسة سليمان المهر "مورثة المطعون عليهم السادس والسابع والثامنة والتاسع" ببيع كل منهما ٣ ف و ١٠ ط أطيانا زراعية موضحة بصحيفة الدعوى ، وبصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٢٥/٢/٢٥ الصادر من عز عليان عجد قاعود "مورثة المطعون عليهم العاشر والحادية عشرة والثانية عشرة" إلى نفيسة سليمان المهر البائعة للمطعون عليه الأول ببيعها ١ ف و ١٧ ط مينة بالصحيفة وببطلان عقدي البيع المشهرين في ١٩٥٢/٢/٢٤ ، ١٩٥٣/٤/١١ الصادرين من حسين عجد عليان قاعود "مورث الطاعنين" إلى أولاده الطاعنين وذلك في حدود ٣ ف و ١٠ ط المينة بالصحيفة وقال المطعون عليه الأول بيانا لدعواه إن الأيطان موضوع العقود السابقة وإن كانت تدخل ضمن عقد بيع صادر لمورث الطاعنين من أخيه عز وصابحة عليان قاعود ومسجل في ١٩١٦/٨/٢٨ إلا أن هذا البيع صوري إذ حررت ورقة ضد في ذات التاريخ أقر فيها مورث الطاعنين بصورية البيع مما يترتب عليه بطلان البيع الصادر من هذا المورث إلى الطاعنين بالعقدين المشهرين في ١٩٥٢/٢/٢٤ و ١٩٥٣/٤/١٢ وذلك فيما اشتراه من أخيه المذكورين — وأضاف المطعون عليه الأول أن صابحة عليان قاعود باعت له بالعقد المؤرخ ١٩٣٤/٩/١٠ — ٣ ف و ١٠ ط ، كما باعت له نفيسة سليمان المهر بالعقد المؤرخ ١٩٣٤/١٠/١ قدرا مماثلا كانت قد اشترته من عز عليان قاعود بعقد مؤرخ ١٩٢٥/٢/٢٥ ، وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤ قضت المحكمة الابتدائية بعدم صريان عقدي البيع المشهرين في ١٩٥٢/٢/٢٤ ، ١٩٥٣/٤/١١ والصادرين من مورث الطاعنين إلهم في حق المطعون عليه الأول فيما يختص بمقدار ٣ ف و ١٠ ط مينة بصحيفة الدعوى وشطب ما ترتب على هذين العقدين من التسجيلات عن هذا القدر ، وبصحة عقدي البيع المؤرخين ١٩٣٤/٩/١٠ ، ١٩٣٤/١٠/١ الصادر أولهما من المرحومة صابحة عليان عجد قاعود وثانيهما من المرحومة نفيسة سليمان المهر ببيع كل منهما إلى المطعون عليه الأول ٣ ف و ١٠ ط في الأيطان المينة بالعقدين وبصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٢٥/٢/٢٥ الصادر من المرحومة عز عليان قاعود إلى المرحومة نفيسة سليمان المهر عن مقدار ١ ف و ١٧ ط

من القدر المبين بالعقد . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦ سنة ١٤ ق المنصورة ، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٧/٥/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم . وبالحلـسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطاعنين يتعون في السبب الثاني والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ويقولون في بيان ذلك إن هذا الحكم قضى بعدم سريان عقدي البيع الصادرين إليهم من مورثهم المرحوم حسين محمد عليان قاعود والمـشـهرين في ١٩٥٢/٢/٢٤ ، ١٩٥٣/٤/١١ في حق المطعون عليه الأول ، استنادا إلى القول بوجود ورقة ضد محررة في ١٩١٦/٨/٢٨ أقر فيها المورث المذكور بصورية عقد البيع المسجل في ذلك التاريخ والصادر إليه من أخيه عز وصباحة عليان قاعود ببيع كل منهما له ٣ ف و ١٠ ط أطيانا زراعية ، هذا في حين أن تلك الورقة لا وجود لها ولم يثبت مضمونها في أوراق الدعوى ليتسنى للطاعنين مناقشتها ، حتى أن المطعون عليه الأول ذاته طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات وجودها ، ومع ذلك فإن محكمة الاستئناف لم تجبه إلى طلبه واقترضت وجود ورقة الضد وبنت حكمها عليها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت إطلاعه على ما في الدعوى بين ٤٢ سنة ١٩٤٥ ، ٣٦٣ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى المنصورة ، وعلى عدد الصالح المقدم فيهما والمؤرخ ١٩٤٣/١٢/٢٨ والشكوى الإدارية رقم ٨٢٨ سنة ١٩٤٤ ميت غمر — أورد في مقام التدليل على وجود ورقة الضد قوله : ” إن حسين عليان لم يحدد عقد ١٩١٦/٨/٢٨ ولم ينكر التوقيع عليه في أى مرحلة من مراحل النزاع ، وكان كل دفاعه يقوم على محاولة التخلص من التزامه به بالاستناد إلى اتفاقات لاحقة ، والذي تخلص منه المحكمة من ذلك أن ورقة الضد وإن لم تكن موجودة حاليا تحت بصـر المحكمة إلا أنها كانت معترفا بها من الخصوم وقد ثبت من الشهادة الرسمية المستخرجة من ملف الجناية ٢٢٦ سنة ١٩٦٦ أنها

مقيدة ضد من يدعى عبده محمد بسيوني الشهير بمحمود محمد بسيوني لأنه في الفترة من ١٩٦٢/١/٢٤ إلى ١٩٦٤/٦/٧ توصل مستعينا بمجهولين إلى استلام محضر الصلح المؤرخ ١٩٤٣/١٢/٢٨ وورقة الضد المؤرخة ١٩١٦/٨/٢٨ من القضيتين ٤٢ سنة ١٩٤٥ و ٣٦٣ سنة ١٩٤٦ كلى المنصورة ، الأمر الذي يؤكد صحة ماذهب إليه المستأنف ضده الأول (المطعون عليه الأول) من جدية هذه الورقة ، وأنه لا يقبل من المستأنفين (الطاعنين) الطعن عليها بالتزوير بعد أن سلم مورثهم بقيامها في جميع مراحل التقاضى ، وترتيباً على ذلك فلا محل للتحقيق الذى طلبه المستأنف ضده على سبيل الاحتياط لإثبات ما تضمنته محضر الصلح المؤرخ ١٩٤٣/١٢/٢٨ بعد أن قامت الدلائل على وجوده وعلى مضمونه “ ويبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه أنه ناقش الأدلة التى سيقى للتدليل على وجود ورقة الضد المحررة بين طرفى العقد المسجل فى ١٩١٦/٨/٢٨ وأثبت إقرار مورث الطاعنين بما تضمنته هذه الورقة من صورية هذا العقد ببيع أخيه له الأطنان المبينة به ، وخاص الحكم من ذلك وبأسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وكافية لحمل قضائه فى هذا الخصوص إلى وجود ورقة الضد المشار إليها وكفايتها فى إثبات صورية العقد المؤرخ ١٩١٦/٨/٢٨ ، فلم ير الحكم به حاجة بعد ذلك إلى إجابة طلب الإحالة إلى التحقيق . لما كان ما تقدم ، وكان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديماً صحيحاً وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفى استخلاص ما يرى أنه هو واقع الدعوى ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة باتخاذ إجراءات التحقيق إذا كانت ترى فى وفائع الدعوى ما يكفى للفصل فيها — فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب لا يعدو وأن يكون جدلاً موضوعياً فى فحوى الدلائل وتقدير كفايته أو عدم كفايته فى الإقناع ، مما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب ، ويقولون فى بيان ذلك إنهم دنعوا أمام محكمة الموضوع بأنهم اشتروا من مورثهم الأطنان المتنازع عليها بعقدى بيع مشهرين فى ١٩٥٢/٢/٢٤ ،

و ١١/٤/١٩٥٣ ، فانتقلت لهم ملكيتها بالبيع لا بالميراث ، مما يجعلهم خلفاء خاصا للبائع ، وأنهم لم يكونوا يعلمون وقت الشراء بورقة الضد فلا يحتاجون بها باعتبارهم من الغير بالنسبة إليها طالما أنها لم تشهر ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر هذه الورقة حجة عليهم بوصفهم خلفاء عاما لمورثهم بعد وفاته بالنسبة للتصرف الصادر منه إليهم ، نخلط الحكم بذلك بين المركز القانوني للخلف العام والمركز القانوني للخلف الخاص ، وقد صرفه هذا الخلط عن استظهار علم الطاعنين بورقة الضد وقت الشراء ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخلط في القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا حسن النية عند ما اشتروا من مورثهم معتمدين على عقده الظاهر جاهلين ورقة الضد ، وكان الطاعنون بحكم أنهم اشتروا أطياف النزاع بعقدى بيع مشهرين في ٢٤/٢/١٩٥٢ ، ١١/٤/١٩٥٣ يعتبرون من الغير بالنسبة إلى تلك الورقة ، فلم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتمسكوا بالعقد الظاهر دون العقد المستتر ، ومن ثم لا يجوز أن يحتاجوا بالعقد المستتر إلا إذا كان هذا العقد مشهرا أو كانوا هم عاملين بصورية العقد الظاهر أو بوجود ورقة ضد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر الطاعنين خلفاء عاما لمورثهم بالنسبة إلى التصرف الصادر منه إليهم بالعقدين المشهرين سالف الذكر فتسرى في حقهم ورقة الضد ولو لم تكن مشهورة ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ هذين العقدين في مواجهة المطعون عليه الأول ، وكانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها بهذا الخلط عن تحقيق دفاع الطاعنين من عدم علمهم بورقة الضد ومضمونها ، على الرغم مما لحسن النية أو سوءها من الأهمية قانونا في تحديد حقوق المشتري من أحد طرفي العقد الصوري . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخلط في القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محمد أحمد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكرى ، ومحمد توكي
هبة البر .

(٢٠٣)

العلم رقم ٦٦ لسنة ٣٤ القضائية

مخرايب . " ضريبة التركات " .

التصرفات الصادرة من المورث لأحد ورثته خلال الخمس السنوات السابقة على وفاته .
عدم استبعاد قيمتها من أصول التركة متى ترتب عليها إخراج مال من ذمة المورث . سواء تمت
التصرفات بإرادته وحده أو باتفاقه مع غيره . مثال في إدخال المورث في شركة تضامن قائمة
بين المورث وآخر .

مفاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها
بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، أن التصرفات التي تصدر من المورث لأحد
ورثته في خلال الخمس السنوات السابقة على وفاته ، لا تستبعد قيمتها من أصول
التركة إذا ما ترتب عليها إخراج مال من ذمة المورث ، سواء كانت هذه التصرفات
قد تمت بإرادته وحده أو باتفاقه مع غيره . وإذا كان الثابت في الدعوى
أن المورث اتفق مع شريكة الآخر — في شركة التضامن — على إدخال حفيد الأول
شريكا متضامنا في الشركة القائمة بينهما برأسمال قدره ألف جنيه ، ذكر بالعقد
أن الحفيد دفعها نقدا ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن مناط تطبيق
نص المادة الرابعة سالفة الذكر أن يكون التصرف صادرا من المورث
وحده دون تدخل من إرادة أخرى ، وقضى بعدم انطباق هذا النص
على التصرف موضوع النزاع ، لأنه تم باتفاق المورث مع الشريكة الآخر ، ولما كان
الحكم فيما قرره على النحو المتقدم قد خالف القانون وحجب نفسه فيما انشاق إليه
من هذا الخطأ عن بحث ما إذا كان إدخال حفيد المورث شريكا برأسمال

قدره ألف جنيه ورد بعقد التعديل أن الحفيد قام بدفعه — يعتبر من عقود التبرع ، وأنه ترتب عليه إنحراج هذه الحصة من أصول التركة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب طنطا قدرت صافي تركة المرحوم أحمد محمد شملولة مورث المطعون عليهما المتوفى في ١٩٥٦/٣/٩ بمبلغ ٢١١٠٠ ج واعدة بت أن إدخال حفيده بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٦/٢/١ شريكا في شركة تضامن قائمة بين المورث وبين ابنه المطعون عليه الأول برأسمال قدره ١٠٠٠ ج تصرفا ينطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وأضافت هذا المبلغ إلى عناصر التركة ، وإذ اعترض المطعون عليهما وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٥٩/١٢/١٩ بتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ١٦٠٧٢ ج و ٥١ م مع استبعاد مبلغ الألف جنيه المشار إليه من عناصر التركة ، فقد أقامت مصلحة الضرائب — الطاعنة — الدعوى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ تجارى طنطا الابتدائية بالطعن في قرار اللجنة طالبة إلغائه وتأيد تقدير المأمورية ، كما أقام المطعون عليهما الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٠ تجارى طنطا الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبين تعديل صافي التركة إلى مبلغ ١٢٨٢٨ ج و ٥٥١ م ، وقررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الأولى ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٦١/١٠/٣١ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بطنطا لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير المنتدب تقريره عادت فحكت باعتبار صافي التركة مبلغ ١٤٥٢٢ ج و ٥١ م ، وذلك بعد استبعاد قيمة حصة

حفيد المورث في الشركة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالامتناف رقم ١٠٦ سنة ١٣ ق تجارى طنطا الذى انتهت فيه الى طلب تعديله واعتبار صافي التركة مبلغ ١٥٥٢٢ ج و ٥١ م بعد إضافة حصص الحفيد سالفة الذكر ، وبتاريخ ١٦/٥/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنتم مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظيره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قضى بأن إدخال حفيد المورث شريكا في الشركة القائمة بين هذا الأخير وبين ابنه المطعون عليه بحصة في رأس المال قدرها ١٠٠٠ ج لا يعتبر تصرفا ينطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، واستبعد قيمة هذه الحصة من عناصر التركة مستندا في ذلك إلى أن مناط تطبيق النص المشار إليه أن يكون التصرف صادرا من المورث وحده ، وأن هذا الشرط لم يتوافر في التصرف سالف الذكر لأنه تم باتفاق المورث مع الشريك الآخر — المطعون عليه الأول — وهو من الحكم مخالفة للقانون وقصور في التسييب ، ذلك أن العبرة في تطبيق النص المذكور بأن يكون التصرف قد وقع على مال للمورث مما تشمله التركة سواء كان من حقه أن يتصرف فيه بإرادة مستقلة أو كان يلزم لصحة التصرف أن تنضم إليه إرادة أخرى ، ولم ينف الحكم المطعون فيه وقوع التصرف على مال للمورث وهو القيمة المدفوعة كرأس مال للحفيد في الشركة ، وإذا صدر التصرف في خلال الخمس السنوات السابقة على وفاة المورث فإنه يخضع لرسم الأيلولة ، وإذا استبعد الحكم هذا التصرف من عناصر التركة دون أن يبحث ما إذا كان قد وقع على مال للمورث فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ تنص على أن " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوفرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور

بالذات أو بالواسطة متى أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه . . . ويعد شخصية مستعارة لمن يصدر التصرف لصالحه فروعه وزوجه وأزواج فروعه" وكان مقتضى هذا النص أن التصرفات التي تصدر من المورث لأحد ورثته في خلال الخمس السنوات السابقة على وفاته لا تستبعد قيمتها من أصول التركة إذا ما ترتب عليها انخارج مال من ذمة المورث سواء كانت هذه التصرفات قد تمت بإرادته وحده أو باتفاقه مع غيره ، ولما كان الثابت في الدعوى أنه بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٦/٢/١ اتفق المورث مع شريكه الآخر على إدخال حفيد الأول شريكا متضامنا في الشركة القائمة بينهما برأسمال قدره ألف جنيه ذكر بالعقد أن الحفيد دفعها نقدا ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن مناط تطبيق نص المادة الرابعة سالفه الذكر أن يكون التصرف صادرا من المورث وحده دون تدخل من إرادة أخرى ، ثم قضى بعدم انطباق هذا النص على التصرف موضوع النزاع ، لأنه تم باتفاق المورث مع الشريك الآخر ، ولما كان الحكم فيما قرره على النحو المتقدم قد خالف القانون وحجب نفسه فيما انساق إليه من هذا الخطأ عن بحث ما إذا كان إدخال حفيد المورث شريكا في الشركة برأسمال قدره ألف جنيه ورد بمقد التعديل أن الحفيد قام بدفعه . . . يعتبر من عقود التبرع ، وأنه ترتب عليه إنخارج هذه الحصة من أصول التركة ، ولما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسييب بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المحقّقين :
محمد أحمد محمود ، وبيّوده أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وفهّان حمين هبة الله .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٢٥ و ٢٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ،ب) ضرائب . " ضريبة التركات "

(أ) الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول . جواز تدارك الخطأ .
من جانب أي منهما . مثال في تحديد وعاء ضريبة التركات .

(ب) مبادئ العزب المقامة على الأرض الزراعية المخصصة لخدمتها . تعد من مباحثاتها لا عنصرها
مستقلا في التركة .

(ج) ضرائب . " الطعن الضريبي " . استئناف . نظام عام .

ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن في قرار اللجنة . مداها : ما لم يكن قد سبق
عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قرارا فيه . لا يجوز طرحه لمبتدأ أمام المحكمة .
ما يحد طلبا معروضا وما لا يعد كذلك . مثال . الطلبات الجديدة في الاستئناف .
وجوب قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها .

(د) ضرائب . " ضريبة التركات " . صورية . إصلاح زراعي .

تعريف المورث في الألمان الزائدة عن الحد الأقصى للكية إلى أولاده تطبيقا
للقانون الإصلاح الزراعي . لا يعد بيعا صوريا . وجوب استبعاد ريعها من وراثتها
ضريبة التركات

(هـ) ضرائب . " ضريبة التركات " . هبة .

(و) الهبة العادرة من المورث إلى أحد ورثته خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة .
نصوصها لرسم الأيلولة . سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة ، صريحة أو مستترة .
مباشرة أو غير مباشرة .

(و) التصرفات الصادرة من المورث إلى ورثته خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة .
المنازعة في دفع المقابل . لا يتسع لها مجال الطعن في تقدير قيمة التركة . إثبات
دفع المقابل يكون برفع دعوى مبتدأة .

(ز) ضرائب . " ضريبة التركات " . رسوم .

الرسوم النسبية التي تقتضيها الخزنة العامة على التصرفات والهبات الصادرة
من المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة . وجوب خصمها
من ربح الأيلولة . عدم جواز الخصم من ضريبة التركات .

(ح) ضرائب . " ضريبة التركات " . حكم . " قصور " .

تحديد ملحقات الأطنان الزراعية . مناط تخصيصها لخدمة الأرض . إضافة الحكم
قيمة الآلات والماشية إلى وهاء التركة دون بيان ما إذا كانت مخصصة لخدمة
الأرض الزراعية المتروكة عن المورث . قصور .

(ط) ضرائب . " ضريبة التركات " . إصلاح زراعي .

تصرف المالك لأولاده في حدود ما نصت عليه المادة ٤ من قانون الإصلاح
الزراعي المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ . أمر نذب إليه الشارع . عدم دخوله
في نطاق التصرفات المشار إليها في المادة ٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
عدم خضوعه للضريبة .

١ — الضريبة لا تتركز على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول
وإنما تحددها القوانين التي تفرضها . وليس في القوانين الضريبية ولا في القانون
العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها ، سواء من الممول أو من مصلحة
المال يمكن هذا الحق قد سقط بالتقادم . وإذا كان الثابت أن المطعون عليها الأولى
من نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر ، هي التي انفردت بالموافقة على احتساب
قيمة مبانى العزب ضمن أصول التركة دون سائر الورثة ، فإن هذا القبول الصادر
عنها لا تؤخذ به لتعلقه بقاعدة قانونية لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، ويكون
من حقها تدارك الخطأ الذي وقعت فيه والعدول عن موافقتها .

٢ — مبانى العزب التي تقام على الأرض الزراعية وتخصص لخدمتها تعتبر
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من ملحقاتها وتوابعها ، لا عنصرًا
مستقلًا في التركة .

٣ — مؤدى نص المادة ٣/٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ .
والمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من ذوى الشأن في قرار لجنة الطعن مقصورة وفقا للمادتين المشار إليهما — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على النظر في هذه الطعون ، ولا تتعدى النظر فيما إذا كان قرار اللجنة صادر موافقا لأحكام القانون أو بالمخالفة له ، مما يقتضاه أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قرارا فيه ، لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من قرار اللجنة أنه لم يعرض عليها طلب خصم الضريبة الإضافية المستحقة على الأطيان المستولى عليها باعتبارها تمثل دينا على التركة ، ولم تصدر قرارا فيه ، وكانت محكمة أول درجة لم تبد رأيا في شأنه ، فضلا عن أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف طبقا للمادة ١/٤١١ من قانون المرافعات السابق أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله باعتباره من قبيل الطلبات الجديدة التي لا يجوز إبدائها لأول مرة في الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وعرض في قضائه للطلب سالف الذكر ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
أما بالنسبة لطلب استبعاد ريع المائة فدان التي تصرف فيها المورث إلى ولديه من ولاء الضريبة ، فإن البين من الاطلاع على الأوراق ، أنهما كانا يطلبان منذ البداية إنخراج هذه الأطيان من وعاء التركة . وإذا كان الريع يعد فرعا من هذا الأصل ومترتبا عليه ، فإنه يعتبر معروضا بالتبعية ، خاصة وإن الأمر في شأنه يختلف تبعا لإدراج هذه الأطيان ضمن عناصر التركة أو إنخراجها منها .

٤ — تصرف المورث في الأطيان الزائدة إلى أولاده استجابة لقانون الإصلاح الزراعي ، لا يعد بيعا صوريا ، ومن ثم فإن القول بعدم تحميل التركة ريع تلك الأطيان باعتباره دينا عليها ، يكون على غير أساس .

٥ — مؤدى نص الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إتخذ من الخمس السنوات السابقة

على الوفاة "فترة ريبة" بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها . وإطلاق لفظ الهبات يشير إلى استحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة ، صريحة أو مستترة ، مباشرة أو غير مباشرة ، وتحقيق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء باسم الغير ، فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشترا من الشخص الذي يريد التبرع له .

٦ — إستقر قضاء هذه المحكمة على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل — التصرف الصادر من المورث إلى الوارث خلال فترة الريبة — أو عدم دفعه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن جزءا من مقابل ثمن العمارة — محل التصرف — قد سدد بمال الورثة ، مع أن ذلك ليس بمجاله الطعن في تقدير قيمة التركة ، وإنما رفع دعوى مبتدأة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص ، ويتعين تبعا لذلك أن تخضع قيمة العمارة بالكامل لرسم الأيلولة حتى يثبت دفع المقابل بدعوى مبتدأة ، ولا يجوز أن ينحصر شيء من ريعها للورثة باعتبارها ديناً لهم على التركة .

٧ — مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أنه يتعين أن يخصم من رسم الأيلولة الرسوم النسبية التي تكون قد دفعت إلى الخزانة العامة على التصرفات والهبات الصادرة من المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة وذلك حتى لا يتحمل أصحاب الشأن برسوم التسجيل ورسم الأيلولة معا . ولا يجوز خصم الرسوم النسبية من ضريبة التركات ، لأن رسم الأيلولة يتحمل به المتصرف إليه مما مقتضاه ألا ينتفع بالخصم غيره .

٨ — المناط في صدد تحديد ملحقات الأطنان الزراعية وتوابعها ، وما إذا كانت تدخل في قيمة هذه الأطنان أو تعتبر عنصرا مستقلا يضاف إلى قيمة التركة ،

هو بتخصيص هذه الملحقات والتوابع لخدمة الأرض ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى تسويها لإضافة قيمة الآلات والماشية إلى وعاء التركة بقوله إن لها قيمة مستقلة قائمة بذاتها خارجة عن تحديد ثمن الأعيان دون أن يبين أنها معدة لاستغلال مستقل خارج عن الزراعة ، وأنها ليست مخصصة لخدمة الأراضي الزراعية المتروكة عن المورث ، خلافا لدفاع الطاعنين — الورثة — في هذا الخصوص ، فإنه يكون قاصر التسيب .

٩ — مؤدى نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وقبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الأسيرة والفرد في الأرض الزراعية وما في حكمها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تصرف المالك إلى أولاده في حدود مانصت عليه ، أمر ندب إلية الشارع ، بحيث إذا توفى المالك قبل حصوله افتراض الشارع حصوله بقوة القانون ، وهو استجباب أنزله منزلة التصرف الفعلي لاعتبارات قدرها رعاية منه للملاك ذوي الأولاد وتمييزا لهم عن غيرهم في الحالتين ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية للقانون ، ومن ثم فهو لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وبالتالي فإن القدر الذي تصرف فيه المورث أو افتراض الشارع التصرف فيه لا يخضع للضريبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب منوف قدرت صافي تركة المرحوم حسين علي عطية المتوفى في ٤ من يوليو ١٩٥٦ بمبلغ ٢٤٤١٤٠ جنيها ، وإذا عترض الورثة على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، وبتاريخ ٢٠ من يناير

سنة ١٩٥٨ أصدرت قرارها بتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ٢٢٨٧٢٨ ج و ١٣٢ م فقد أقاموا الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ تجارى أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبين تعديله وتقدير التركة وفقا للأسس التى تضمنتها صحيفة الطعن ، وبتاريخ ٣ من يونيو ١٩٥٩ حكمت المحكمة (أولا) برفض طلب استئصال قيمة العمارة رقم ٣٧٢ شياخة المسلة شرق بالإسكندرية أو قيمة الأسهم المدفوعة فى ثمنها من وعاء الضريبة واعتبارها تركة ، وبرفض طلب خصم قيمة الرسم الخاص بتسجيل هذه العمارة وطلب خصم ريعها من وقت الشراء حتى تاريخ الوفاة من أصول التركة . (ثانيا) بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتقدير مساحة وقيمة الأطنان الزراعية المتروكة عن المورث ومقدار ما استولى عليه الإصلاح الزراعى منها مع تقدير قيمة المنقولات من ماشية وآلات وسيارات وخلافه مما لا يعتبر عقارا بالتخصيص والتحقق باقى أوجه الخلاف بين الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٩ من يونيو ١٩٦١ بتعديل قرار اللجنة وتحديد صافي تركة المورث بمبلغ ١٢٣٥٥١ ج و ٣٠٢ م . استأنف الورثة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣ لسنة ١١ ق تجارى طنطا ، كما استأنفته مصلحة الضرائب بالاستئناف رقم ٧٤ لسنة ١١ ق تجارى طنطا ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ٩ من يونيو ١٩٦٤ فى موضوع استئناف المصلحة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من استبعاد قيمة الأطنان التى تصرف فيها المورث لولديه محمد وعادل تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى واستحقاق المصلحة لرسم أيلولة عن قيمة هذه الأطنان ، على أن يخصم من قيمتها ما سبق دفعه من رسوم إلى الخزانة العامة فى التسجيل وغيره ، ورفض هذا الاستئناف فيما عدا ذلك . وفى موضوع استئناف الورثة بتعديل الحكم المستأنف على الأسس الآتية : (أولا) اعتبار مبلغ ٣٩٣٠٨ ج و ٥١٠ م من عناصر التركة المستحق عليها رسم أيلولة واستبعاد قيمة العقار رقم ٣٧٢ شياخة المسلة بالإسكندرية من أصولها . (ثانيا) اعتبار مبلغ ١٥٤٤٥ ج و ٥٠٠ م قيمة ريع العقار السابق ذكره عن الفترة من تاريخ شرائه حتى وفاة المورث دينا على التركة يخصم من أصولها (ثالثا) اعتبار مبلغ ٥٠٢٨ ج قيمة ريع الأطنان التى تصرف فيها المورث لولديه محمد وعادل تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى دينا على التركة يخصم من أصولها (رابعا) خصم

مبلغ ٢٠٢٣ ج قيمة الضرائب الإضافية على الأطنان التي استولى عليها الإصلاح الزراعي من أصول التركة (خامسا) استبعاد مبلغ ١١٠٠ ج قيمة ما قدره الخبير المباني العزب من أصول التركة (سادسا) استبعاد مبلغ ٧٥٠ ج قيمة الأموال الأميرية المستحقة على أطنان المورث قبل وفاته من أصول التركة، وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٥٢٥ لسنة ٣٤ ق ، كما طعن فيه الورثة وقيد طعنهم برقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة في كل طعن أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لظن الطعنين قررت المحكمة ضم الطعن الثاني إلى الطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط ، ونازلت مصلحة الضرائب عن الوجه الرابع من السبب الأول من أسباب طعنها الخاص بالنعي على الحكم ادخال مباني العزب في تقدير قيمة الأطنان ، والتزمت النيابة رأيها السابق .

عن الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٤ ق

وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجه الثالث من السبب الأول مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم استبعد مبلغ ١١٠٠ ج قيمة مباني العزب من أصول التركة على سند من القول بأنها ختار بطبيعته متصل بالأطنان الزراعية وأنها تندرج ضمن ثمن الأطنان ، في حين أن البين من حكم محكمة أول درجة أنه نقل عن تقرير الخبير موافقة الورثة على احتساب قيمة تلك المباني ضمن عناصر التركة ، فتكون هذه المسألة قد تحددت على هذا الوضع قبل صدور الحكم الابتدائي ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعرض لها على نحو مغاير متغايرة عن القبول المسبق للورثة والذي يتحدد بمقتضاه الأثر الناقل للاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الضريبة لا ترتكن على رباط عقسدى بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في القوانين الضريبية ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها سواء من الممول أو من المصلحة ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم ، وإذا كان الثابت من تقرير الخبير ومن

المذكرة رقم ٢٨ ملف أول درجة أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر محمد وعادل ومهير هي التي اتفردت بالموافقة على احتساب مبلغ ١١٠٠ ج الذي يمثل قيمة مبانى العزب ضمن أصول التركة دون سائر الورثة ، فإن هذا القبول الذي صدر من المطعون عليها الأولى بصفقتها لا يؤخذ به لتعلقه بقاعدة قانونية لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، ويكون من حقها تدليك الخطأ الذي وقعت فيه والعدول عن موافقتها ، وقد تمسكت أمام محكمة الاستئناف مع باقى الورثة بعدم جواز تقويم تلك المباني استقلالا عن الأراضي المقامة عليها . لما كان ما تقدم وكانت مبانى العزب التي تقام على الأرض الزراعية وتخصص لخدمتها تعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من ملحقاتها وتوابعها لا عنصرا مستقلا فى التركة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر دون اعتداد بموافقة بعض الورثة على احتساب قيمة مستقلة لمبانى العزب واستبعاد القيمة المقدرة لها من أصول التركة فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالأوجه الأول والثانى والخامس من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم انتهى إلى أن يخصم من أصل التركة مبلغ ٥٠٢٨ ج قيمة ريع المائة فدان التي تصرف فيها المورث إلى ولديه محمد وعادل تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى ، ومبلغ ٢٠٢٣ ج قيمة الضريبة الإضافية على مساحة ٣٤ ف و ٢٣ س المستولى عليها ، فى حين أن هاتين المسألتين لم تعرضا على محكمة أول درجة ، الأمر الذى لا يجيز لمحكمة الاستئناف التعرض لهما خلافا للقاعدة الواردة بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق ، هذا إلى أن الحكم وقد خلص إلى أن يبيع المورث الأتيطان سالفة الذكر إلى ولديه هو ببيع هوروى فى معنى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، واعتبرها باقية على ملك المورث فإن مقتضى ذلك ألا تحمل التركة ببيع تلك الأتيطان باعتباره ديناً عليها ، الأمر الذى يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح بالنسبة للضريبة الإضافية ، ذلك أن النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة

على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أنه " ... يجوز
 للمصلحة ولكل من ذوى الشأن من الورثة ومن فى حكمهم الطعن فى قرارات اللجان
 خلال شهر من تاريخ إعلانها أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها محل إقامة
 المتوفى ، فإن لم يكن له محل إقامة بالمملكة المصرية فىكون الطعن أمام المحكمة
 الابتدائية الواقع فى دائرتها أحيان التركة أو الجزء الأكبر قيمة منها طبقا لتقدير
 اللجنة وذلك وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " ، والنص فى المادة ٥٤
 من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على
 أنه " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة
 الابتدائية " ، يدل على أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التى تقدم إليها
 من المصلحة أو من ذوى الشأن فى قرار لجنة الطعن مقصورة وفقا للسنتين المشار
 إليهما — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على النظر فى هذه الطعون ،
 ولا تتعدى النظر فيما إذا كان قرار اللجنة صدر موافقا لأحكام القانون أو المخالفة له
 مما يقتضاه أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قرارا فيه
 لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الشايت من قرار اللجنة
 الصادر بتاريخ ٢٠ من يناير ١٩٥٨ أنه لم يعرض عليها طلب خصم الضريبة
 الإضافية المستحقة على الأطنان المستولى عليها باعتبارها تمثل دينا على التركة
 ولم تصدر قرارا فيه ، وكانت محكمة أول درجة لم تبد رأيا فى شأنه ، فضلا عن
 أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف طبقا للمادة ١/٤١١ من قانون المرافعات
 السابق أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله باعتباره من قبيل الطلبات الجديدة
 التى لا يجوز إيدؤها لأول مرة فى الاستئناف ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه
 هذا النظر وعرض فى قضائه للطلب سالف الذكر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق
 القانون بما يتعين معه نقضه فى هذا الخصوص . أما بالنسبة لطلب استبعاد
 ريع المائة فدان التى تصرف فيها المورث إلى ولديه محمد وعادل من وراء الضريبة
 فإن البين من الاطلاع على الأوراق أنهما كانا يطلبان منذ البداية إخراج هذه
 الأطنان من وراء الضريبة ، وإذ كان الريع يعد فرعا من هذا الأصل ومرتببا
 عليه فإنه يعتبر معروضا بالتبعية ، خاصة وأن الأمر فى شأنه يختلف تبعا لإدراج
 هذه الأطنان ضمن عناصر التركة أو إخراجها منها . لما كان ذلك ، وكان تصرف
 المورث فى الأطنان الزائدة إلى أولاده استجابة لقانون الإصلاح الزراعى لا يعد

بيعا صوريا — على ما سيتلو في الطعن المقدم من الورثة — فإن القول بعدم تحميل
التركة برىح تلك الأطنان باعتباره ديناً عليها يكون على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قرر بالنسبة لعمارة
الإسكندرية أن المورث اشترى لأولاده القصر أمهما لشركة مصر للتحرير
الصناعي قبل السنوات الخمس السابقة على الوفاة ، ثم باعها واستغل الحصيلة
في أداء جزء من ثمن العمارة التي اشتراها باسم أولاده المذكورين خلال الخمس
السنوات السابقة على الوفاة ، وأنه بذلك يكون متبرعا بما دفعه من ثمنها زائدا عن
قيمة الأمهم وهو ما يخضع لرسم الأيلولة ، في حين أن شراء المورث هذه العمارة
باسم أولاده للقصر في خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة وقيامه بسداد ثمنها
عنهم يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبالتالى يخضع ثمن العمارة للرسم ، إنما يكون لذوى
الشأن وفقا لهذه المادة أن يلجأوا إلى القضاء بدعوى مستقلة لإثبات دفع المقابل
ولا يجوز للحكمة عند نظر الطعن في تقدير التركة أن تتصدى لإثبات وجود
العوض ، وهو ما يعيب حكمها بخالفة القانون .

وحيث إن هذا الذى فى محله ، ذلك أن النص فى الفقرتين الأولى والثالثة
من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٥١ على أنه " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة
من المورث فى خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح
وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا فى وقت حصول التصرف
أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت
إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة ... على أنه إذا كان التصرف
بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكى يقيم الدليل على دفع
المقابل وفى هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه " ... يدل على أن الشارع
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما أخذ من هذه الخمس السنوات
" فترة ريبة " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة
من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا

وقت صدورهما ، ولما كان إطلاق لفظ الهبات يشير إلى استحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة ، صريحة أو مستترة ، بمباشرة أو غير مباشرة ، وتحقيق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء ما باسم الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشترا اسم الشخص الذي يريد التبرع له ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه " ... لا نزاع في أن الورثة كانوا يمتلكون أسهما من أمهم شركة مصر للخير والصناعات وأن تملكهم لها يسبق السنوات الخمس التي تمتد إليها حكم قانون فرض رسم الأيلولة ، فملكيتهم لها لا يجوز أن تكون محل جدل ، وهو تملك صحيح قانونا في مواجهة مصلحة الضرائب ... ولما كان المورث قد باع هذه الأسهم ثم اشترى العقار المذكور باسم القصر مباشرة فإن هذه المحكمة ترى أن ما جرى عليه عرف الآباء في مثل هذه الأحوال أن يعملوا على تنمية ثروات أولادهم واختيار أحسن السبل إلى ذلك ، وليس من الغريب أن يتصرف الولي الطبيعي في هذه الأسهم على أن يشتري لهم عقارا ، وأن يكون ثمن هذه الأسهم جزءا من ثمن العقار وأن يكمل باقي الثمن لهم من ماله الخاص وعلى ذلك فإن هذه المحكمة ترى أن تكييف واقعة شراء العقار هي أن المورث كان متبرعا لورثته بما زاد في ثمن العقار عن قيمة الأسهم وأن يكون التبرع هو المبلغ الزائد الذي دفعه من ماله الخاص ولم يثبت أن الورثة كان لهم مال غير ما نتج من بيع هذه الأسهم ... " وكان مفاد ما قرره الحكم أنه اعتبر من قبيل الهبات غير المباشرة ما زاد على قيمة الأسهم المملوكة للورثة وأن يتصرف بعوض فيما عداها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الشارع أراد أن يخرج من ماطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن جزءا من مقابل ثمن العمارة قد سدد بمال الورثة مع أن ذلك ليس بمجال الطعن في تقدير قيمة التركة وإنما رفع دعوى مبتدأة فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه السادس من السبب الأول والوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول الطائفة إن الحكم احتسب مبلغ ١٥٤٤٥ ج

و ٥٠٠ م قيمة ريع العمارة بالكامل من وقت الشراء إلى تاريخ الوفاة وحلده ريع المائة فدان بمبلغ ٥٠٨٢ ج من تاريخ التصرف إلى تاريخ الوفاة ، واعتبر هذين المبلغين ديناً على التركة ، في حين أن الورثة في كافة مراحل التقاضي اقتصروا على طلب استبعاد حصتهم في ثمن العمارة ونقص نصيب هذه الحصة في الريع وقدره مبلغ ٦٨٧٦ ج ، هذا إلى أن الحكم لم يوضح المصدر الذي استمد منه تقديره لريع العمارة والمائة فدان مكتفياً بأن المصلحة لم تنازع فيه ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التمهيد .

وحيث إنه لما كان يتعين تبعاً لنقض الحكم في خصوص الوجه الأول من السبب الثاني أن تخضع قيمة العمارة بالكامل لرسم الأيلولة حتى يثبت دفع المقابل بدعوى مبتدأة ، فلا يجوز أن ينقص شيء من ريع العمارة للورثة باعتباره ديناً لهم على التركة ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص ، أما بالنسبة لريع المائة فدان فلإن الثابت في الدعوى أن الحكم المطعون فيه أحسبه طبقاً للقيمة الإيجارية التي حددها قانون الإصلاح الزراعي للأطيان ، مما يكون معه الغنى في هذا الشق على غير أساس .

عن الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق

وحيث إن هذا الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التمهيد ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم انتهى إلى أن عمارة الإسكندرية لا تميز بذاتها عن عناصر التركة ، وأن ما يعتبر كذلك الجزء الذي دفعه المورث من الثمن تبرعاً وقدره مبلغ ٣٤٩٣٥ ج بالإضافة إلى رسم التسجيل الذي دفعه وقدره مبلغ ٤٣٧٣ ج و ٥١٠ م ، في حين أن الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ تقضي بأن ينقص من الرسم ما يكون قد سبق دفعه من رسوم نسبية إلى الخزائنة العامة ، وقد ورد النص مطلقاً فيسمى سواء صدر التصرف من المورث إلى ورثته خلال فترة الريبة أو في حالة ما إذا وهب المورث بعض ماله إلى الورثة لشراء العقار من الغير ، ولازم ذلك أن تنقص رسوم التسجيل من عناصر التركة ومن الرسم

المستحق طالما أن التصرف أو الهبة قد طبق بشأنها رسم الأيلولة باعتبارها عنصرا من عناصر تركة المتوفى دون اعتداد بسداد رسوم التسجيل من المال الموهوب ، وإذا لم يخصم الحكم هذه الرسوم من وعاء التركة أولا ومن رسم الأيلولة وضريبة التركات المستحقة عنها ثانيا وأغفل الرد على طلب الورثة في هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون وعاره قصور في التسبيب .

وحيث إن النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بأن " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة . ويستحق هذا الرسم عند وفاة المورث ويخصم منه ما يكون قد سبق دفعه من رسوم نسبية إلى الخزينة العامة " يدل على أنه يتعين أن يخصم من رسم الأيلولة الرسوم النسبية التي تكون قد دفعت إلى الخزينة العامة على التصرفات والهبات الصادرة من المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة ، وذلك حتى لا يتحمل أصحاب الشأن برسوم التسجيل ورسم الأيلولة معا ، ولما كان لا يجوز خصم الرسوم النسبية من ضريبة التركات لأن رسم الأيلولة يتحمل به المتصرف إليه مما مقتضاه ألا ينتفع بالخصم غيره ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد عمارة الإسكندرية من عناصر التركة واعتبر من هذه العناصر الجزء من الثمن المدفوع من المورث تبرعا منه بالإضافة إلى رسم التسجيل ، وكانت هذه العمارة — وعلى ما سلف بيانه في الطعن المقدم من مصلحة الضرائب — تدخل في عناصر التركة وتخضع قيمتها بالكامل لرسم الأيلولة حتى يثبت دفع المقابل ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين إعمالا لنص الفقرة الثانية سالفة الذكر أن تخصم الرسوم النسبية التي دفعت عن هذا العقار من رسم الأيلولة ، وهو ما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

وحيث إن ما ينهض الطاعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم اكتفى بخصم

قيمة مباني العزب من عناصر التركة دون أن يخصم قيمة باقى العقارات بالتخصيص من آلات زراعية وماشية قولا من الحكم بأن لها قيمة مستقلة قائمة بذاتها خارجة عن تحديد قيمة الأرض الزراعية ، فى حين أن المادة ١/٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بنصها على تقدير قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها تكون قد راعت عند تقدير القيمة الإيجارية علاوة على معدن الأرض وترتبتها مدى توافر وسائل الرى والصرف والأدوات الزراعية والدواب المستعملة فى الحرث اعتبارا بأنها تسهم فى الإنتاج وتساعد عليه ويكون من المتعين خصمها باعتبارها داخلية فى التقدير الحكيم للأطيان، وإذ لم يبرر الحكم ما انتهى إليه من تقدير قيمة مستقلة للآلات والماشية رغم تمسك الطاعنين فى دفاعهم بأنها مخصصة لخدمة الأطنان الزراعية فإنه يكون فضلا عن مخالفة القانون قد عاره قصور فى التسبيب .

وحيث إنه لما كان المناط فى صدد تحديد ملحقات الأطنان الزراعية وتوابعها وما إذا كانت تدخل فى قيمة هذه الأطنان أو تعتبر عنصرا مستقلا يضاف إلى قيمة التركة هو بتخصيص هذه الملحقات والتوابع لخدمة الأرض ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى تسويغا لإضافة قيمة الآلات والماشية إلى وعاء التركة بقوله إن لها قيمة مستقلة قائمة بذاتها خارجة عن تحديد ثمن الأطنان دون أن يبين أنها معدة لاستغلال مستقل خارج عن الزراعة ، وأنها ليست مخصصة لخدمة الأراضى الزراعية المتروكة عن المورث خلافا لدفاع الطاعنين فى هذا الخصوص ، فإنه يكون قاصر التسبيب بما يتعين معه نقضه .

وحيث إن حاصل السبب الثانى والوجه الثانى من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم انتهى إلى إضافة قيمة المنة فدان المبيعة من المورث لولديه مجد وعادل إلى عناصر التركة وأخضعها للرسم على سند من أن هذا التصرف تم على سبيل التبرع ، وأن

لكل من قانون الإصلاح الزراعي ورسم الأيلولة مجالا خاصا في التطبيق، وأن المشرع لم يقصد إلى التحلل في قانون الإصلاح الزراعي من قواعد القوانين الأخرى الخاصة بالضرائب، في حين أن للتصرف في المائة فدان إلى الأولاد إنما يتم تطبيقا للمادة الرابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتقتضى عنه شبهة التهرب من الضريبة، هذا إلى أن الحكم اقتصر على خصم ماسبق دفعه من رسوم في التسجيل وغيره من قيمة هذه الأطنان، مع أنه كان واجبا خصم قيمة هذه الرسوم النسبية من رسم الأيلولة ومن ضريبة التركات الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي حديد، ذلك أن النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ — وقبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها — على أنه "يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي فدان إلى أولاده بما لا يهاوز الخمسين فدانا للولد، على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان ... وإذا توفى المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية هدم التصرف افترض أنه قد تصرف إليهم وإلى فروع أولاده المتوفين في الحدود السابقة ويتم توزيع ما افترض التصرف فيه إليهم طبقا لأحكام الموارث والوصية الواجبة" يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن تصرف المالك إلى أولاده في حدود ما نصت عليه أمر تدب إليه الشارع بحيث إذا توفى المالك قبل حصوله افترض الشارع حصوله بقوة القانون، وهو استحباب أنزله منزلة التصرف الفعلي لاعتبارات قدرها رعاية منه لملك ذوى الأولاد وتمييزا لهم من غيرهم في الحالتين، وهو ما أفصحت منه

المذكرة التفسيرية للقانون ، ومن ثم فهو لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سالفة الذكر ، وبالتالي فإن القدر الذي تصرف فيه المورث أو افترض الشارع التصرف فيه لا يخضع للضريبة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وجرى في قضائه على أن هذا التصرف يأخذ حكم التصرفات الأخرى ، ويخضع لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وتسرى عليه الضريبة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص ، ويصبح بالتالي للنهي على الحكم لعدم خصمه الرسوم النسبية مما هو مستحق على هذه الأطنان من رسم الأيلولة وضريبة التركات لا يصادف محلا .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة الواردة في كل طعن يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد مبرح طلعت ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٢٠٥)

الطعن رقم ١٩ ، لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) عمل . قوة الأمر المقضى .

المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها . شره . أن تكون المسألة
واحدة فى الدعويين تنافس فيها الطرفان فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقة بينهما
بالحكم الأول . وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه به فى الدعوى الثانية
أى الطرفين قبل الآخر . مثال فى دعوى عمالية .

(ب) دعوى . " مصروفات الدعوى " . اختصاص .

قضاء القرار المطعون فيه بعدم الاختصاص الولائى بعد بحث جميع عناصر
النزاع ، والإلتناء إلى فنى علاقة العمل التى كانت المدار الرئيسى للنزاع بين العاقرين .
إلزامه خامس الدعوى بمصروفاتها . لا خطأ .

١ - إذ كان الثابت من النزاع السابق رقم أمام هيئة التحكيم بمحكمة
استئناف القاهرة أن الطاعنة (النقابة) طالبت الحكم بتقوير عمولة لبائعى البترول
الجائلين بالقاهرة ، وقد استعرضت الهيئة عناصر النزاع وقضت بعمولة
قدرها أربعة جنيهات شهريا لكل منهم ، وتناولت فى أسباب قضائها الخلاف الذى
قام بين الطرفين حول تكييف العلاقة القانونية التى تربط هؤلاء البائعين بالشركات
المطعون ضدها وهل هى علاقة تجارية أم علاقة عمل ، وانهت الهيئة إلى أن هذه
العلاقة هى علاقة حامل برب عمل ، وكان موضوع النزاع الحالى تقرير العمولة
سائلة البيان للبائعين الجائلين بمنطقى الحيزة والمرج الذين انضموا إلى النقابة أخيرا
أسوة بزملائهم فى القاهرة ، وهو موضوع يختلف عن الموضوع السابق

لأن هؤلاء البائعين بمنطقتي الحيزة والمرج لم يكن لهم الذائق ولهم أوضاعهم المادية والقانونية التي لم يمتد النظر إليها في النزاع السابق ولم تكن طبيعة علاقتهم بالشركات المطعون ضدها من بين مواطن الخلاف التي ثار حولها الجدل في ذلك النزاع .

فالثابت أن النقابة قصرت طابقتها في النزاع السابق على تقرير العمولة للبهادة في القاهرة وحدهم وقد صدر القرار رقم ... بالنسبة لهؤلاء العمال ، وهذا التخصيص يحول دون اعتبار مسألة التكييف التي حسمتها الهيئة في النزاع المشار إليه مسألة عامة شاملة ينسبط نطاقها لشمول بائعي البترول في المناطق الأخرى لأن حجية الأحكام يجب أن تقدر بقدرها ولا يجوز أن تخرج عن الدائرة المرسومة لها . لما كان ذلك ، وكان المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول ، وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أي الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، وإذا كان ذلك غير متوافر في النزاع الحالي على ما سلف القول فإن النعي على القرارين المطعون فيهما لصدورهما على خلاف حكم سابق يكون في غير محله .

٢ - لما كان الثابت أن القرارين المطعون فيهما وإن قضيا في منطوقهما بعدم الاختصاص الولائي إلا أن الهيئة واجهت جميع عناصر النزاع وانتهت في قضائها إلى نهي علاقة العمل التي كانت المدار الرئيسي للنزاع النازل بين الطرفين وبالتالي عدم انطباق قانون العمل ، لما كان ذلك ، وكان القراران المطعون فيهما قد طبقا القاعدة العامة المقررة في قانون المرافعات وألزاما خاسر الدعوى بمصروفاتها فإنهما لا يكونان قد خالفا القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرارات المطعون فيهما وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة طلبت إلى مكتب عمل جنوب القاهرة بموجب الطلبين المؤرخين ١٩٥٣/٧/١٦ ، ١٩٥٣/٢/١٢ زيادة أجور بائعي البترول المتجولين بمنطقتي الخيزة والمرج العاملين بالشركات المطعون ضدها بما مقداره أربعة جنيهات شهريا لكل منهم ابتداء من أول مارس سنة ١٩٥٠ أسوة بزملائهم الذين يقومون بذات العمل في مدينة القاهرة ونظرا لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين أحيل النزاع إلى لجنة التوفيق التي أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم وقيد الطلبان لديها برقمي ٢٣٢ ، ٢٤٥ لسنة ١٩٥٣^٤. وبجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ قررت الهيئة فيهما نذب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل لبحث علاقة الوكلاء — وكلاء الشركات المطعون ضدها — بموزعي البترول وما إذا كانوا عمالا عند الوكلاء أو أنهم يشتغلون لحسابهم الخاص نظير عمولة تقدر على أساس المقدار الذي يوزع أو هناك طريقة أخرى متبعة. وبحث نظام العمل والاطلاع على ما يقدمه الطرفان من مستندات مع بيان ما إذا كان للشركات دخل في هذا النظام، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت هيئة التحكيم بجلسة ١٩٥٥/٦/٢٦ بعدم اختصاصها على أساس أن الباعة السريحة موزعي البترول ليسوا عمالا لدى الشركات. طعنت النقابة على هذين القرارين بالنقض بموجب الطعنين ٤٠٤، ٤٠٣ لسنة ٢٥ ق، فقضت محكمة النقض بنقضهما في ١٩٦٠/٦/٣٠. أعيد النزاع إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث تمسكت النقابة بحجية قرار هيئة التحكيم في النزاع رقم ٤ لسنة ١٩٥١ وحكم محكمة القضاء الإداري رقم ٦٦٧ سنة ٥ ق، فأصدرت هيئة التحكيم قرارها في ١٩٦٦/٥/٢٥ ويقضي كل منهما بعدم اختصاصها ولائيا بنظر النزاع مع إلزام الطاعنة بالمصروفات. طعنت الطاعنة في هذين القرارين بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة تمسكت بهذا الرأي.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون بمناقضته حجية القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥١ الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة في ١٩٥٢/٦/٢١، والحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري رقم ٦٦٧ لسنة ٥ ق بجلسة ١٩٥٢/٤/١ ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الشركات

المطعون ضدها كانت قد نازعتها في اعتبار الباعة الجائلين بمنطقة القاهرة عمالا تسرى عليهم قوانين العمل وصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية في ظل القانون المعمول به وقتئذ رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بإحالة النزاع إلى هيئة التحكيم، وطعنت الشركات على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري، طالبة إلغائه بالدعوى رقم ٦٧٧ لسنة ٥ ق على أساس أن هؤلاء الباعة ليسوا عمالا فقضت محكمة القضاء الإداري برفض الدعوى بحكم جاء في أسبابه أن علاقة الشركات بهؤلاء الباعة السريجة هي علاقة رب العمل بعامل — ثم قدمت النقابة الطاعنة للطلب رقم ٤ لسنة ١٩٥١ إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة بالنسبة لعمال القاهرة ونازعتها الشركات في صفة أعضائها وصدر قرار هيئة التحكيم بتقرير أن هؤلاء الأعضاء عمال تسرى عليهم قوانين العمل، واستطردت الطاعنة بأن هذا القضاء فصل في مسألة كلية شاملة نارت بين الخصوم، وهي بهذه المثابة تحوز حججة الشيء المقضي فيه بالنسبة لكل حق جزئي متفرع عن ذات المسألة وترتبا على ذلك، فإن صفة العامل لا تلاحق فقط الباعة الجائلين بالقاهرة وإنما تنسحب كذلك على زملائهم بمنطقتي البحيرة والمرج، وعلى الرغم من أنها — الطاعنة — تمسكت بحججة هذا القضاء أثناء نظر القرارين المطعون فيهما. إلا أن الهيئة رفضت الاعتداد بهذه الحججة بخلاف قضائها على خلاف هذا القضاء النهائي السابق مشوبا بالبطلان.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الثابت من النزاع السابق رقم ٤ لسنة ١٩٥١ أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة أن الطاعنة طلبت الحكم بتقرير عمولة لبائعي البترول الجائلين بالقاهرة، وقد استعرضت الهيئة عناصر النزاع وقضت بعمولة قدرها أربعة جنيهات شهريا لكل منهم وتناولت في أسباب قضائها الخلاف الذي قام بين الطرفين حول تكييف العلاقة القانونية التي تربط هؤلاء البائعين بالشركات المطعون ضدها، وهل هي علاقة تجارية أم علاقة عمل و انتهت الهيئة إلى أن هذه العلاقة علاقة عامل برب عمل. أما موضوع النزاع الحالي فهو تقرير العمولة سالفة البيان للبائعين الجائلين بمنطقتي البحيرة والمرج اللذين انضموا إلى النقابة أخيرا أموة بزملائهم في القاهرة، وهو موضوع يختلف عن الموضوع السابق لأن هؤلاء البائعين بمنطقتي البحيرة والمرج لهم كيانهم الذاتي

ولم أوضاعهم المادية والقانونية التي لم يمتد النظر إليها في النزاع السابق ولم تكن طبيعة علاقتهم بالشركات المطعون ضدها من بين مواطن الخلاف التي تثار حولها الجدل في ذلك النزاع . فالثابت أن النقابة قصرت طلباتها في النزاع السابق على تقدير العمولة للبيع في القاهرة وحدهم وقد صدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥١ بالنسبة لهؤلاء العمال وهذا التخصيص يحول دون اعتبار مسألة التكييف التي حسمتها الهيئة في النزاع المشار إليه مسألة عامة شاملة ينسب نطاقها لشموله بأى البترول في المناطق الأخرى ، لأن حجية الأحكام يجب أن تقدر بقدرها ولا يجوز أن تخرج عن الدائرة المرسومة لها — لما كان ذلك ، وكان المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول ، وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، وإذا كان ذلك غير متوافر في النزاع الحالى على ما سلف القول — فإن النعى على القرارين المطعون فيهما لصدورهما على خلاف حكم سابق يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن كلا من القرارين المطعون فيهما قد أخطأ في تحصيل الواقعة مما يعيبه بالبطلان ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن الهيئة أقامت قضائها على ما جاء في تقرير الخبير من أن الباعة المريحة يتقاضون عمولة لا أجرا وأن أسماء هؤلاء الباعة ترصد في دفاتر المبيعات دون دفاتر الأجور ، وأن الشركات لا تتدخل في تحديد أماكن البيع والتوزيع ، وأنه لا يوجد تفتيش من جانب الشركات على هؤلاء الباعة إلا فيما يتعلق بعلاقتهم بالعملاء — وهذا الذى جاء بأسباب القرارين يتعارض مع النتيجة التى انتهى إليها ، لأنه إذا كانت شركة البترول تراقب علاقة الباعة بالعملاء فإن معنى ذلك أنها تشرف على أعمالهم .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده القراران المطعون فيهما من أن إدارة المواد البترولية بوزارة التموين وجهت نظر الشركات إلى ما لاحظته من أن " عربات توزيع الكيروسين لا تنحتم منتجاتها بالرصاص بعد ملئها من المستودعات

مما يتيح الفرصة لهؤلاء الباعة خلط الكيوسين بمواد أخرى أقل سعرا بغية الكسب غير المشروع" وقد طلبت الإدارة من الشركات ضرورة التحقق من سلامة الأختام قبل إعادة ملء العربات ، وإزاء هذه الأوامر المشددة من جانب الدولة إذا ما أطلقت الشركات مفتشها للتحقق من سلامة الأختام تحقيقا للمصلحة العامة ، وإذا جازت هذه الشركات البائع بحرماته من البيع فإن هذا الإجراء من جانب الشركات لا يعد إشرافا بالمعنى الذى يضمن على هؤلاء الباعة صفة العمال ، ذلك الإشراف الذى يتمثل فى تدخل صاحب العمل بسلطته هو وسيطرته هو للتحقق من قيام العامل بأعباء وظيفته ، الأمر الذى تفتقر إليه العلاقة القائمة بين هؤلاء الباعة وبين وكلائهم ومن باب أولى بين الشركات المتنازع ضدها التى لا تربطها بها علاقة مباشرة " ولما كان ما استخلصته الهيئة فى هذا الخصوص متسقا مع الوقائع التى استعرضتها ومبنيًا على ما أوردته فى قراريها من ظروف هذا الإشراف وحدوده وأغراضه ، فإنه لا سبيل إلى الجدل فى ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بواقع الدعوى وبالتالى يكون هذا النعى غير سديد .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن كلا من القرارين المطعون فيهما أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ هو قضى بإلزام النقابة الطاعنة بمصروفات الدعوى مع أن ذلك لا يجوز إلا فى حالة رفض الدعوى عملا بالمادة ٧ من قانون العمل .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت أن القرارين المطعون فيهما وإن قضيا فى منطوقهما بعدم الاختصاص الولائى ، إلا أن الهيئة واجهت بجميع عناصر النزاع واتتهت فى قضائها إلى نفي علاقة العمل التى كانت المدار الرئيسى للنزاع الثاثر بين الطرفين وبالتالى عدم انطباق قانون العمل . لما كان ذلك ، وكان القراران المطعون فيهما قد طبقا القاعدة العامة المقررة فى قانون المرافعات وألزاما خاسر الدعوى بمصروفاتها فإنهما لا يكونان قد خالفا القانون .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي هبـد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين :
عـلى بـندادى ، ومحمود المصرى ، وحافظ الوكيل ، ومصطفى الفقى .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) نقض . "الخصوم فى الطعن" . حكم . "حجية الحكم" . قوة
الأمر المقضى .

الطعن بالنقض لا يجوز إلا من المحكوم عليه . الخصومة فى الطعن مقصورة على الخصوم
الحقيقيين فى النزاع . ليس أن قبل الحكم الابتدائى ولم يطعن فيه بالاستئناف حق
الطعن بالنقض .

(ب) ملكية . "أسباب كسب الملكية" . ضريبة . "الضريبة على العقارات
المبينة" .

أسباب كسب الملكية . ليس من بينها القيد فى سجلات ضرائب العقارات المبينة .

(ج) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تفسير العقد" . صالح . إثبات .
لمحكمة الموضوع سلطة تقدير ما ينطوى عليه العقد ملحا كان أو سواء من إقرار .

(د) إثبات . "الإقرار" . صالح . "فسخ العقد" .
الإقرار بإخبار بأمر وليس بإنشاء . لحق . لا ترد عليه أحكام الفسخ . عدم سقوطه
بعد تنفيذ عقد الصلح الذى انطوى عليه .

(هـ) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تفسير العقود" . عقد . "تفسير
العقد" .

لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود وتقدير أفعال الشهود واستخلاص ما تراه من
القرائن دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(و) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير أقوال الشهود " . إثبات .
" البيئة " . نقض .

أقوال الشهود . المجادلة فيها مجادلة في تقدير الدليل . لارعاية لمحكمة النقض
على محكمة الموضوع فيه .

(ز) محكمة الموضوع . " سلطتها في مسائل الواقع " . حكم " القصور " .
" مالا يعد كذلك " .

استخلاص محكمة الموضوع لحسن النية أو سوءها بأسباب مائفة . لا تصور .
ولا فساد في الاستدلال .

١ — إذا كان الطعن في الحكم لا يجوز إلا من المحكوم عليه ، وكانت الخصومة
في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما حقيقيين في النزاع
الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، فإنه إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه
أن الاستئناف أقيم من بعض الطاعنين دون سواهم من المحكوم عليهم الذين
يكونون بذلك قد قبلوا الحكم الابتدائي فخاز قوة الأمر المقضى في حقهم فإنه
لا يكون لمن عداهم الحق في الطعن بطريق النقض .

٢ — لكسب الملكية أسباب حددها القانون ليس من بينها قيد اسم شخص
بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لحماية الضرائب على العقارات المبينة
بما يتنفي معه استدلال الطاعنين بتكليف العقار مثار النزاع باسم مورثهما وحده ،
فما هو ناشب بين الطرفين من جدل حول الملكية ومن ثم فإنه لا على الحكم المطعون فيه
إن هو التفت من هذا الدفاع .

٣ — لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير ما ينطوى عليه العقد صلحا كان
أو سواه من إقرار أحد طرفيه للآخر بحق متنازع فيه .

٤ — لما كان الإقرار إخبارا بأمر وليس إنشاء لحق فلا ترد عليه أحكام الفسخ ،
فإن الحكم المطعون فيه وقد رد على دفاع الطاعنين المؤسس على أن عقد الصلح
قد فسخ لعدم تنفيذ ما أبرم من أجله ، بأن ذلك العقد ينطوى على إقرار بملكية
المطعون عليه بوصفه شريكا في العقار ، وأن هذا الإقرار لا يسقط بعدم تنفيذ
عقد الصلح ، فإن هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون .

٥ — لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود استنباطا لنية عاقدتها وتفهما لمراميها ، وتقدير أقوال الشهود وإطراح مالا يطمئن إليه وجدانها منها دون إلزام عاقدتها بإبداء أسباب ذلك ، ولها استخلاص ماتراه من القرائن مؤديا إلى إقتناعها ، وذلك استعمالا لحقها في وزن الأدلة وترجيح ماتراه منها متسقاً مع ظروف الدعوى كاشفاً عن وجه الحق فيها دون مراقبة عليها من محكمة النقض مادام نهجها في ذلك مستنداً إلى أصول ثابتة في أوراق الدعوى ومتسقاً مع المنطق .

٦ — إذا كان الحكم بعد أن استعرض أقوال شهود الطاعنين ، انتهى إلى عدم الأخذ بها للأدلة السائغة التي أوردها فإن مجادلة الطاعنين في ذلك لا تخرج عن كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو مالا رقابة لمحكمة النقض فيه على محكمة الموضوع .

٧ — لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص حسن النية وسوئها من مظاهرها في الدعوى ، ومما يستشفه من ظروفها وملابساتها ، فإذا استخلص الحكم سوء نية الطاعنين وأقام ذلك على أسباب سائغة ، فإنه لا يكون معيباً بالقصور أو الفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٩٥٣ لسنة ١٩٥٨ كلى القاهرة ضد الطاعنين ، وطلب الحكم بإلزامهم بأن يؤدوا إليه مبلغ ١٣١٠ من الجنيهات قيمة ريع نصيبه في العقار المبين بصحيفة الدعوى الذي استأثر به مورثهم وهم من بعده ، وإذا أنكر الطاعنون على المطعون عليه ملكيته لهذا النصيب فقد نذبت المحكمة الابتدائية خبيراً لتطبيق مستندات ملكيته على العقار وتقدير صافي ريع حصته فيه ، وتحقيق ما إذا كان الطاعنون ومورثهم من قبلهم قد كسبوا الملكية بوضع اليد المدة الطويلة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بأن

يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ٥٧٢ ج، منها مبلغ ٣١٥ ج من مال مورثهم والباقي بالتضامن بينهم . استأنف الطاعنان الأول والثاني هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٩٢ لسنة ٨١ قضائية القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٢٥ قضت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أنهما وبقى ورثة المرحوم نصر أحمد الحنك وهو من قبلهم قد حازوا عين النزاع بنية الملك، ولينفى المطعون عليه ذلك وبعد أن سمعت المحكمة الشهود قضت في ١٩٦٧/٣/١٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى الطاعنين من الثالث إلى السابعة لقبولهم الحكم الابتدائي بعدم طعنهم فيه بالاستئناف ، وطلبت رفض الطعن المرفوع من الطاعنين الأول والثاني ، والتزمت هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن هذا الدفع شديد، ذلك أنه لما كان الطعن في الحكم لا يجوز إلا من المحكوم عليه ، وكانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف رفع من الطاعنين الأول والثاني دون سواهما من المحكوم عليهم الذين يكونون بذلك قد قبلوا الحكم الابتدائي فحاز قوة الأمر المقضى في حقهم ، فإنه لا يكون لمن عدا الطاعنين الأول والثاني الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعنين من الثالث إلى السابعة .

وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعنين الأول والثاني قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان في ثانيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ويقولان بياناً لذلك إن هذا الحكم قد أهدر الدلالة المستمدة من تكليف العقار مثار النزاع كله باسم مورثهما مما يفترض معه شراؤه له ، وأن عقد الصلح الذي استند إليه الحكم في القول بملكية المطعون عليه لنصيب في العقار لا يصلح سبباً لإنشاء ملكية لأصل لها

بين المتصالحين، علاوة على فسخ ذلك الصلح لعدم تحقق ما أبرم من أجله وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول، ذلك أنه لما كان لكسب الملكية أسباب حددها القانون ليس من بينها قيد اسم شخص بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لحماية الضرائب على العقارات المبنية، مما ينتفى معه استدلال الطاعنين بتكليف العقار مشار النزاع باسم مورثهما وحده، فيما هو ناشب بين الطرفين من جدل حول الملكية، فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن هذا الدفاع . ومردود في شقه الثاني بأنه لما كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير ما ينطوى عليه العقد صلحا كان أو سواه من إقرار أحد طرفيه للآخر بحق متنازع فيه، ولما كان الإقرار إخبارا بأمر وليس إنشاء لحق فلا ترد عليه أحكام الفسخ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين المؤسس على أن عقد الصلح قد فسخ لعدم تنفيذ ما أبرم من أجله بأن ذلك العقد ينطوى على إقرار بملكية المطعون عليه بوصفه شريكا في العقار، وأن هذا الإقرار لا يسقط بعدم تنفيذ عقد الصلح، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون . لما كان ذلك فإن النعي على هذا الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم بالسبب الأول وبقاى السبب الثاني القصور في التسييب والفساد في الاستدلال، ويقولان في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف قد فهمت خطأ أن جوهر دفاعهما يقوم على تملك مورثهما العقار كله بوضع اليد المدة الطويلة، فصرفها هذا عن بحث ما تمسك به من أن المطعون عليه لم يثبت ملكيته لنصيب في العقار . كما أن الحكم المطعون فيه أهدر دفاعهما استنادا إلى عقد صلح قال إنه ينطوى على إقرار من مورثهما بحق المطعون عليه في الملكية وإلى خطابات موجهة من هذا الأخير إلى ذلك المورث على قترات متباعدة بطلب الريع وإلى صحيفة دعوى كان قد أعلنها بمطالبته بالريع في سنة ١٩٤٧ ولم يقيد بها، واتخذ الحكم من ذلك دليلا على ملكية المطعون عليه، في حين أن الأوراق المشار إليها تفيد على عكس ما استخلصه الحكم منها مجابهة مورث الطاعنين للمطعون عليه بملكيته للعقار دونه، وأطرح الحكم أيضا شهادة شهود الطاعنين بناء

على أسباب قاصرة وغير سائغة، ويضيف الطاعنان أن الحكم اعتبر سوء نية مورثهما في قبض ثمار العين دليلا على سوء نية الطاعنين، وهذا كله من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي برمته مردود، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود استنباطا لنية عاقدتها وتفهما لمراميها، وتقدير أقوال الشهود وإطراح ما لا يطمئن إليه وجدانها منها دون ما إلزام عليها بإبداء أسباب ذلك، ولها استخلاص ما تراه من القرائن مؤديا إلى إقتناعها، وذلك استعمالا لحقها في وزن الأدلة وترجيح ما تراه منها متسقا مع ظروف الدعوى كاشفا من وجه الحق فيها دون مراقبة عليها من محكمة النقض، مادام نهجها في ذلك مستندا إلى أصول ثابتة في أوراق الدعوى ومتسقا مع المنطق، وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه على ما ثبت لديه من ملكية المطعون عليه للقدر المطالب بريعه من العقار مثار النزاع وذلك بقوله "إن الثابت من تقرير الخبير الذي اطمأنت إليه المحكمة أن مستندات ملكية المستأنف عليه الأول (المطعون عليه) - منطبقة على العقار موضوع التداعى وأنه يمتلك بالمشتري والميراث ١٣٠,٥٩ مترا مربعا تعادل ٢٥ قيراط من ٢٤ قيراطا، ومن ثم فلا ترى المحكمة محلا لإجابة المستأنفين (الطاعنين) إلى طلبهما لإعادة المأمورية للتجيز لمجرد مجاراتهما في التشكيك في ملكية المستأنف عليه الأول الثابتة بما انتهى إليه الخبير، ولأن النيل منها من جانب المستأنفين بنى على مجرد أقوال لم تعزز بدليل مقنع" وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه واجه دفاع الطاعنين ورد عليه ردا سائغا ويكفي لحمل قضائه. وإذا كان الحكم قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية من عقد الصالح المؤرخ ١٩٣٥/١٠/٢١ ومن صور الخطابات المتبادلة بين المطعون عليه وبين مورث الطاعنين ما بين سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٤٦ بشأن طلب الريع، ومن صورة صحيفة الدعوى المرفوعة في سنة ١٩٤٧ من المطعون عليه ضد ذلك المورث بطلب الريع، والتي سلمت صورتها إلى الطاعن الثاني، إذ استخلص الحكم من ذلك أن مورث الطاعنين قد أقر للمطعون عليه بملكيته للقدر المطالب بريعه، وأن حيازة المورث له إنما كانت بالنيابة عن المطعون عليه فلا تكسب المورث الملكية، وكان هذا الاستخلاص من الحكم سائغا ولا فساد فيه. لما كان ذلك، وكان الحكم بعد أن استعرض

أقوال شهود الطاعنين انتهى إلى عدم الأخذ بها للأدلة السائغة التي أوردتها ، فإن مجادلة الطاعنين في ذلك لا تخرج عن كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو مالا رقابة لهذه المحكمة على محكمة الموضوع فيه . أما ما يعيبه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من أنه اعتبر سوء نية مورثهما دليلا على سوء نيتهما في قبض الثمار فمردود بأن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه لم يدل على سوء نية الطاعنين في ذلك بسوء نية مورثهما ، ولكنه دال على ذلك — كما يبين من أسبابه — بأن حيازتهما للقدر المملوك للمطعون عاياه بعد وفاة مورثهما إنما كانت حيازة مرضية نيابة عن ذلك المطعون عليه ، وهذا منه تحصيل واقعي سائغ يبرر النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كان لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص حسن النية وسوئها من مظاهرها في الدعوى ، ومما يستشفه من ظروفها وملازماتها وكان استخلاص الحكم لسوء نية الطاعنين على ما سلف بيانه قائما على أسباب سائغة . لما كان ما تقدم جميعه فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) أحوال شخصية . "دهوى الأحوال الشخصية" . دهوى . "التدخل
 فى الدهوى" . نيابة عامة .

ويجب تدخل النيابة العامة فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم
 الابتدائية . وجوبه أيضا فى الدعاوى المدنية إذا ما أثبتت فيها مسألة تتعلق
 بالأحوال الشخصية .

(ب) أحوال شخصية . دعوى . نيابة عامة . تزوير . إرث .

دعوى تزوير أصلية برد وبطلان إعلام الوراثة . النزاع حول تعيين الورثة .
 مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . ويجب تدخل النيابة العامة فى الدهوى .
 إغفال ذلك . أثره . بطلان الحكم .

١ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، أنه كلما
 كانت القضية تتعلق بالأحوال الشخصية مما تختص المحاكم الابتدائية بنظرها
 طبقا للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجبا
 عند نظر النزاع وإلا كان بالحكم الصادر فيه باطلا . يستوى فى ذلك أن تكون
 الدعوى أصلا من دعاوى الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الابتدائية ،
 أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية ، وأثرت فيها مسألة تتعلق
 بالأحوال الشخصية .

٢ — متى كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية
 بطلب الحكم برد وبطلان الإعلام الشرعى واعتباره كأن لم يكن ، تأميسا على أن هذا

الإعلام قد ضبط بناء على بيانات مزورة ، إذ أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن المرحوم أحمد كتخدا الشهير بالقيونجى ، هو الشهير بالرزاز ، وأنه أنجب ولدا يدعى عثمان انحدرت سلالة إلى الطاعن وأخوته ، فى حين أن المرحوم أحمد كتخدا الشهير بالقيونجى هو غير أحمد كتخدا الشهير بالرزاز وأنه لم ينبج ولدا باسم عثمان ، وأنه بهذا الوضع لا يكون الطاعن وإخوته من ورثة أحمد كتخدا الشهير بالقيونجى ، ولا يستحقون فى وقفة ، وكان النزاع بين الطاعن وإخوته وبين المطعون عليه يدور حول ما إذا كان الطاعن وإخوته من ورثة أحمد كتخدا الشهير بالقيونجى ، وكانت هذه المسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما كان الاختصاص بنظرها أصلا للمحاكم الشرعية الابتدائية طبقا للسنتين السادسة والثامنة من لأئحة ترقيب تلك المحاكم ، وقد خصت بنظرها بعد إلغاء المحاكم الشرعية ، دوائر الأحوال الشخصية فى نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة ، طبقا للسنتين الرابعة والثامنة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ما تقدم ، فإنه كان يتعين أن تتدخل النيابة العامة فى الدعوى لإبداء رأيها فيها ، حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٨٧٤ لسنة ١٩٦٢ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وآخرين طالبا الحكم برد وبطلان إعلام الوراثة رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٥ وراثات محكمة عابدين الشرعية الصادر بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٥ بناء على طلب الطاعن باتصال وراثة المدعى عليهم للمرحوم أحمد كتخدا طائفة غربان الشهير بالقيونجى واعتباره كأن لم يكن ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب قرار النظر رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر فى ٤ / ١٢ / ١٩٤٩ من محكمة القاهرة

الابتدائية عين ناظرا على وقف المرحوم الأمير أحمد كتنخدا طائفة غربان الشهير بالقيونجى خلفا لشقيقه المرحوم على حسن عثمان القيونجى وبصدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ أصبح بحكم القانون حارسا على الوقف المذكور ، ويرجع هذا الوقف إلى حجة مكتوب الوقف والتصديق والضم والإلحاق الصادرة من القسمة العسكرية بمصر في ١٥ شعبان سنة ١١٢١ هجرية التى أنشأ بها المرحوم أحمد كتنخدا طائفة غربان الشهير بالقيونجى هو وزوجته صايمة خاتون بنت عبد الله البيضاء تلك الأوقاف بعد أن ألحقا بها الأوقاف السابقة عليها ، وشرطا فى الوقف أن يكون الاستحقاق كل على نفسه حال حياته ، ومن بعده يكون ذلك جميعه على الآخر منهما ، ثم من بعدهما يكون وقفا مصروفا ريعه على ذرية أحمد كتنخدا مع مشاركة عتقائه وعتقاء زوجته الواردة أسمائهم فى حجة الوقف ومن نزل ، وتوفى الواقف فى نفس السنة وصادق على الحجة زوجته صايمة خاتون وابنه الوحيد مصطفى جلي ، ثم توالى الاستحقاق حتى انحصر فى المطعون عليه وأشقائه على وزينب وعديلة انحدارا من جدهم الأهل عمر معتوق الواقف ، غير أنه فوجئ بالطامن يتعرض للوقف مدعيا أنه وإخوته هم المستحقون فيه ، وعلم أنه استصدر بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٠ لإعلام الوراثة رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٥ وراثات عابدين الشرعية بوفاة أحمد كتنخدا جوريجى طائفة غربان (الرزاز) الشهير بالقيونجى سنة ١١٢١ هجرية وانحصار إرثه فى زوجته صايمة خاتون بنت عبد الله البيضاء وولديه مصطفى وعثمان ، ثم وفاة صايمة وأعقبها وفاة مصطفى عقيما ، ثم انحدر النسب من عثمان إلى الطامن وإخوته ، وإذ كانت بيانات هذا الإعلام مزورة ، لأنه أنشأ شخصية وهمية باسم عثمان نسبها زورا للواقف الذى لم ينبج سوى ولده مصطفى جلي ، ولأن هذا الوقف يغير وقف الأمير أحمد على كرد جوريجى طائفة غربان الذى عين الطامن ناظرا عليه ، فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان .

وبتاريخ ١٩٦٣/١/٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الإعلام الشرعى المطعون فيه مزور ، وبعد سماع شهود الطرفين حادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٦ فحكمت للمطعون عليه بطلباته : استأنف الطامن وباقي المدعى عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٧ ق القاهرة

طالباً بإلغاء والحكم برفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم صدر في الدعوى من دائرة مدنية ودون أن تتدخل فيها النيابة العامة باعتبار أنها رفعت بطلب رد وبطلان الإعلام الشرعى موضوع النزاع في حين أنها في حقيقتها دعوى بإسقاط حجية الإعلام الشرعى تنظمها المادة ٣٦١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ومفادها أن الإعلام الشرعى حجة بما ورد فيه ولا تسقط هذه الحجية إلا بحكم شرعى ، مما كانت تختص بإصداره المحاكم الشرعية الملغاة ، والتي حلت محلها دوائر الأحوال الشخصية ، وتكون الدعوى على هذه الصورة من القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية التى توجب المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أن تتدخل فيها النيابة العامة وإلا كان الحكم باطلاً ، وإذا صدر الحكم المطعون فيه دون أن تتدخل النيابة العامة في الدعوى فإنه يكون باطلاً .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ينص في مادته الأولى على أنه "يجوز للنياية العامة أن تتدخل في قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه . وعليها أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلاً" وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت القضية تتعلق بالأحوال الشخصية مما تختص المحاكم الابتدائية بنظرها طبقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الابتدائية ، أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه أقام دعواه أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب

الحكم برد وبطلان الإعلام الشرعى رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٥ وراثات محكمة عابدين الشرعية باتصال وراثه الطاعن وإخوته للمرحوم أحمد كتنخدا طائفة غربان الشهير بالقيونجى واعتباره كأن لم يكن تأسيسا على أن هذا الإعلام قد ضبط بناء على بيانات مزورة إذ أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن المرحوم أحمد كتنخدا طائفة غربان الشهير بالقيونجى هو الشهير بالرزاز ، وأنه أنجب ولدا يدعى عثمان انحدرت سلالة إلى الطاعن وإخوته ، فى حين أن الحقيقة أن المرحوم أحمد كتنخدا الشهير بالقيونجى هو غير أحمد كتنخدا الشهير بالرزاز وأنه لم ينجب ولدا باسم عثمان ، وأنه بهذا الوضع لا يكون الطاعن وإخوته من وراثه أحمد كتنخدا طائفة غربان الشهير بالقيونجى ولا يستحقون فى وقفه . ولما كان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه لأسبابه قد تناول هذا الأساس الذى أقام عليه المطعون ضده دعواه وقضى له بطلانته إستنادا إلى قوله ” إن وقف أحمد كتنخدا طائفة غربان الشهير بالقيونجى موضوع الحجمة الصادرة فى سنة ١١٢١ هـ ، والمعين عليه المدعى - المطعون عليه - ناظرا يخالف وقف أحمد على كرد جوريجى طائفة غربان الشهير بالرزاز الصادر به حجتا الوقف الصادرتان فى سنة ١٠٩١ ، سنة ١٠٩٦ هـ من محكمة القصر بالواحات ، والمعين عليه المدعى عليه الأول - الطاعن - ناظرا ، وأن الوقف الأول كان قد انحصر فى ابن الواقف مصطفى جلى وزوجة أبيه صائمه بغير مستحق فى الوقف سواهما وعتقاء الواقف ، فإذا ما أقدم المدعى عليه الأول أمام محكمة عابدين الشرعية فى الطلب الذى تقدم به إليها والمقيد برقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٥ مضافا إلى اسم الواقف اسم شهرة بأنه هو القيونجى ومضيفا اسم وارث آخر يدعى عثمان ، ثم صدور قرار من المحكمة المذكورة بما طلبه المدعى عليه الأول وعلى خلاف الحقيقة ، وذلك للأسباب متقدمة الذكر ، ومن ثم فهذا القرار مزور فيما أضيف إليه على خلاف الواقع والحقيقة ، ولهذا تعين إجابة المدعى لطلب رده وبطلانه هملا بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات ” وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك ما يلى ” تبين للمحكمة من مطالعة الحكم المستأنف وهو يصدد بطلان الإعلام الشرعى الذى تضمن بيانات غير حقيقية بوصف أن المستأنفين - الطاعن وإخوته - ينحدرون من سلالة عثمان هى بيانات غير صحيحة وأن عثمان هذا شخص وهمى

وليس إبننا للمرحوم أحمد كئخذ طائفة غربان الشهير بالقينونجي ، بل إنه ثبت من حجة الوقف والضم والإلحاق والنصديق المحررة بالقسمة العسكرية الصادرة في ١٥ شعبان سنة ١١٢١ هـ أنه لم ينجب إلا ولدا واحدا هو مصطفى جلبي وأن هذه المحكمة تؤيد ما انتهت إليه محكمة أول درجة بشأن القضاء ببطلان إعلام الوراثة الصادر من محكمة عابدين الشرعية في ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٥ وراثات للأسباب التي بنى عليها والتي نأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا مكلمة " لما كان ذلك ، وكان النزاع بين الطاعن وإخوته وبين المطعون عليه — على ما بين من الحكم — يدور حول ما إذا كان الطاعن وإخوته من ورثة أحمد كئخذ طائفة غربان الشهير بالقينونجي ، وكانت هذه المسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما كان الاختصاص بنظرها أصلا للمحاكم الشرعية الابتدائية طبقا للسنتين السادسة والثامنة من لأئحة ترتيب تلك المحاكم ، وقد خصت بنظرها بعد إلغاء المحاكم الشرعية دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة طبقا للسنتين الرابعة والثامنة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، لما كان ما تقدم فإنه كان يتعين أن تتدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية ، ولما كان النابت أن النيابة العامة لم تتدخل في الدعوى إلى أن صدر الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم يكون باطلا مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 إبراهيم العميد ذكري ، عثمان حسين عبد الله ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وسماعيل
 قرحات عثمان .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية"

(١) نقض . " المصلحة في الطعن " . أحوال شخصية . وقف .
 نيابة عامة .

متى كان سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن ، فإنه يكون غير مقبول .
 مثال في بيان أهم عضو النيابة في دعوى وقف .

(ب) بطلان . " بطلان التصرفات " . عقد .

تحول التصرف الباطل إلى آخر صحيح . شرطه . بطلان التصرف الأصلي ، وأن
 تتوافر فيه جميع عناصر التصرف الآخر .

(ج) وقف . " إنشاء الوقف " .

وجوب صدور إيجاب رسمي بالوقف ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية .
 إغفال ذلك . إعتبار التصرف غير موجود في نظر القانون .

(د) وقف . وصية . محكمة الموضوع .

خلو الأوراق المقدمة — للتدليل على تحول الوقف إلى وصية — من العبارة
 المنشئة للوقف . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير توافر عناصر الوصية .

١ — متى كان الحكم الابتدائي قد قضى برفض دعوى مورثة الطامنين ،
 تأسيسا على أن الوقف لا وجود له ، وبالتالي فلا محل للقول بتحويله إلى وصية ،
 فإن مصلحة الطامنين في النعي على الحكم المطعون فيه لقضائه ببطلان الحكم
 الابتدائي لإفقاله ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، تكون

مصلحة نظرية بحتة، إذ لو صحت أسباب الطعن واقتضت نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص، فإنه لا تعود على الطاعنين أية فائدة، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا السبب غير مقبول.

٢ — يشترط لتحويل التصرف الباطل إلى تصرف آخر صحيح، أن يكون التصرف الأصلي باطلا، وأن تتوافر فيه جميع عناصر التصرف الآخر الذي يتحول إليه.

٣ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف، أنه يشترط أن يصدر بالوقف إشهاد رسمي ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية، فإذا لم يصدر إشهاد بالوقف على هذا النحو، كان التصرف غير صحيح، ولا يعتبر موجودا في نظر هذا القانون.

٤ — إذ كان الثابت في الدعوى أنه لم يصدر بالوقف إشهاد رسمي من المورث إلى أن توفي، وكانت الأوراق المقدمة من الطاعنين للتدليل على تحول الوقف إلى وصية، ليس فيها العبارة المنشئة للوقف، وإذا كانت محكمة الاستئناف في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدلائل وتفسير المستندات انتهت إلى أن الأوراق المقدمة لا تتوافر فيها عناصر الوصية، فإن النعي على الحكم بخالفه القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مورثة الطاعنين المرحومة زينب محمود حسين أقامت الدعوى رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية، وقالت في بيانها

إن والدها المرحوم محمود حسين محمود وقف أطيانا زراعية مساحتها ١٠٣ ف ٢٣ ط و ٦ س على نفسه مدة حياته ، ومن بعده يكون وقفاً منصرفاً ريعه لأولاده أحمد وعلى ومجد وزينب (مورثة الطاعنين) ، ثم من بعد أولاده الثلاثة الأول فلا أولاده حسب الفريضة الشرعية ... ومن بعد ابنته زينب فلولديها كمال ومميحه بالسوية بينهما على أن ينتهى الوقف بإتهاء الطبقتين المذكورتين وذلك على النحو المفصل بآب وقفه العرفي ، وبتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٢ تقدم الواقف بطلب إلى محكمة المنيا الشرعية لاستصدار إشهاد رسمي بالوقف ، إلا أن المحكمة رفضت سماع الإشهاد لأنه لم يقدم ما يثبت أن الوقف لا يزيد على ثلث ماله ، فتظلم من هذا القرار ورفض تظلمه بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٣٠ ، وتوفي بعد ذلك بتاريخ ١٩٤٨/١/٩ فتأكد بذلك بطلان الوقف لعدم صدور إشهاد رسمي به ، غير أن بطلان هذا التصرف لا أثر له في صحة كونه وصية بالمنافع ، وعلى هذا الأساس أقامت المورثة الدعوى بطلب صحة الوصية ونفاذها في ريع الأطيان الموصى بها وتمكينها من وضع يدها على هذا النصيب . وبتاريخ ١٩٥٨/٤/١٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أن الوقف لا وجود له وبالتالي فلا محل للبحث في تحوله إلى وصية . استأنفت المورثة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨ سنة ٧٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . ولوفاة المورثة طعن ورثتها في هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ٣٩ سنة ٣٠ ق . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه ، استناداً إلى أن الحكم بعد أن انتهى في قضائه إلى أن الورقة العرفية المتنازع عليها لا تعتبر إشهاداً بوقف ولا الأطيان المذكورة بها موقوفة عاد فقرر رداً على ما تمسك به مورثة الطاعنين في دفاعها من أن هذا المحرر وصية بأن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمي أو يحور بها عقد عرفي يصدق فيه على إمضاء الموصي بخطه ويوقع عليه بامضائه فإذا لم تتم الوصية على هذا الوجه كانت باطلة ، وهو ما لم يتحقق شيء منه في الدعوى ، وأضافت محكمة النقض أن هذا الذي رد به الحكم مخالف لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة سالفه الذكر بقولها " وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الألفية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا

وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة بجميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر ، أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصي عليها ، وهذه المخالفة تحجب بها الحكم عن مواجهة دفاع الطاعنين - من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب بجميعه بخط المتوفى وعليه إمضاءه - وتحقيقه ، وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى مما يجعله مشوبا بالقصور . وبعد تعجيل القضية أمام محكمة الاستئناف قرر المطعون عليهم أنهم لا يعلمون أن الخط أو الإمضاء على الورقة المتنازع عليها هي لمورثهم المرحوم محمود حسين فحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢ بتوجيه اليمين إليهم بالصيغة المبينة بمنطوق ذلك الحكم ، وبعد أن أدى المطعون عليهم هذه اليمين عادت المحكمة فحكمت بتاريخ ١٩٦١/٣/٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليشبث الطاعنون أن الخط والإمضاء بالورقة العرفية المتنازع عليها هي لمورثهم ، وبندب خبير لمضاهاة الخط والإمضاء المنسوب صدورهما للمورث المذكور ، ولعدم تنفيذ ذلك الحكم في الميعاد الذي يجب أن يتم فيه حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الوقائع سالفة الذكر ، وبالجلسة المحددة للتحقيق قرر الطاعنون أن الورقة موضوع التحقيق ليست هي بذاتها التي قدمت أمام المحكمة الشرعية في طلب إظهار الوقف وقدموا أوراقا رسمية يستدلون بها على الوصية . وبتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٩ حكمت المحكمة (أولا) ببطلان الحكم المستأنف ، لعدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في الدعوى . (ثانيا) بعدم سماع الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه أسس قضاءه ببطلان الحكم الابتدائي على أنه لم يبين اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، في حين أنه بصدور حكم النقض الذي أحال الدعوى إلى محكمة الاستئناف تكون جميع الإجراءات السابقة عليه بمنأى عن البطلان ، وليس للمحكمة أن تتصدى إلا لما ناط بها حكم النقض إعادة النظر فيه ، هذا إلى أن القضية نظرت أول أمرها أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية ولم يكن قد صدر القانون

الذى يوجب ذكر اسم العضو الممثل للنيابة ، بالإضافة إلى أن الحكم الابتدائي قد أشار في أسبابه إلى أن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها وأثبتت في ديباجته اسم " الأستاذ عبد الحميد سليم " الذى مثل النيابة ، فيكون الحكم قد استكمل هذا البيان ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك ببطالان الحكم الابتدائي فإنه يكون فوق مخالفته للقانون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى برفض دعوى مورثة الطاعنين تأسيسا على أن الوقف لا وجود له وبالتالي فلا محل للقول بتحويله إلى وصية ، فإن مصلحة الطاعنين في النعي على الحكم المطعون فيه لقضائه ببطالان الحكم الابتدائي لإغفاله ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية تكون مصلحة نظرية بحتة ، إذ لو صححت أسباب الطعن واقتضت نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ، فإنه لا تعود على الطاعنين من هذا النقض أية فائدة ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالأسباب الثانية والثالثة والخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التمهيد ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم أقاموا دعواهم على أساس تحويل وقف مورثهم الباطل إلى وصية ، وإذا صدر حكم النقض في الطعن رقم ٣٩ سنة ٣٠ ق بنقض الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٦ في نفس الدعوى لعدم تحقيق دفاع الطاعنين في هذا الخصوص فتكون محكمة النقض قد أقرت ضمنا تحول الوقف الباطل إلى وصية بالمنفعة ، وبعد أن أعيدت القضية إلى محكمة الاستئناف تبين للطاعنين أن ورقة الإشهاد بالوقف المودعة ملف الدعوى ليست هي التي صدرت من مورثهم فقدموا أوراقا رسمية للتدليل على أن تصرف المورث تحول إلى وصية ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن تحييص هذه الوقائع ، ولم يبحث المحرر المتنازع عليه واكتفى بقوله إن الطاعنين لم يقدموا أوراقا عرفية أو رسمية تتضمن وجود وصية لأن الأوراق الرسمية المقدمة منهم هي محاضر خاصة بطلب سماع إشهاد الوقف ويرفض التظلم من عدم سماعه ، في حين أن القانون المدني يقضى بالتحويل

إذا أ بطل العقد الأصلي وتوافرت أركان عقد آخر صحيح ، وقد أراد المورث أن يخص بعض أبنائه بجزء من ثروته فتقدم بطلب وقف مؤقت ، فيبطل الوقف ويتحول إلى وصية بالمنفعة ، وهو ما تقرره كذلك الشريعة الإسلامية ، وإذا لم يناقش الحكم دفاع الطاعنين ولم يقض بتحويل التصرف إلى وصية ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مورثة الطاعنين المرحومة زينب محمود حسين أسست دعواها على أن الورقة المعنونة بأنها "مشروع وقف" وإن لم تكن وقفا لعدم صدور إشهاد رسمي به فهي وصية بالمنفعة ، وطلبت الحكم لها بصحة الوصية في ريع الأقطان الموصى بها ، وكانت محكمة النقض قد أصدرت بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ حكما نقضت فيه الحكم الاستثنائي الأول الصادر في الدعوى بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٦ لعدم تحقيق دفاع الطاعنين من أن الورقة المتنازع عليها ساقطة الذكر مكتوبة بجميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه ، وأنها تدل على الوصية ، وكانت محكمة الاستئناف بعد أن أعيدت الدعوى إليها قد أصدرت تحقيقا لدفاع الطاعنين حكما بتوجيه اليمين إلى المطعون عليهم بأنهم لا يعلمون أن الخط أو الإمضاء على هذه الورقة هي لمورثهم المرحوم محمود حسين ، وبعد أداء اليمين أصدرت المحكمة حكما آخر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن هذه الورقة قد كتبت بخط وإمضاء المورث ، ثم تبين لهم أن الورقة المودعة بأف الدعوى ليست هي المقدمة من مورثهم فتنازلوا عن التمسك بها ولم ينفذوا حكم التحقيق ، وقدموا أوراقا أخرى للتدليل على الوصية ، ولما كان يشترط لتحويل التصرف الباطل إلى تصرف آخر صحيح أن يكون التصرف الأصلي باطلا ، وأن تتوافر فيه جميع عناصر التصرف الآخر الذي يتحول إليه ، ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف تنص على أن " من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ولا الرجوع فيه ولا التغيير في مصارفه وشروطه ولا الاستبدال به من الواقف إلا إذا صدر بذلك إشهاد ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية بالملكة المصرية على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة وضبط بدقتر المحكمة " ، وكان مفاد هذا النص أنه يشترط أن يصدر بالوقف إشهاد رسمي ممن يملكه لدى إحدى

المحاكم الشرعية فإذا لم يصدر إشهاد بالوقف على هذا النحو كان التصرف غير صحيح ولا يعتبر موجودا في نظر هذا القانون ، وكان الثابت في الدعوى أنه لم يصدر بالوقف إشهاد رسمي من المورث إلى أن توفي ، وكان يبين من الأوراق المقدمة من الطاعنين للتدليل على تحول الوقف إلى وصية أنها صورة رسمية من مشروع إنشاء الوقف المقدم من المورث ... مستخرجة من محكمة المنيا الشرعية ، وصورة من محاضر جلسات خاصة بطالب سماع إشهاد الوقف ، الذي قررت المحكمة رفضه بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٩ ، لأن الواقف لم يقدم ما يدل على أن ما يريد وقفه يخرج من ثلث ماله طبقا لأحكام قانون الوقف ، وصورة من محاضر الجلسات الخاصة برفض التظلم من هذا القرار بتاريخ ١٩٤٧/٩/٣٠ ، وكانت هذه الأوراق ليس فيها العبارة المنشئة للوقف ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل وتفسير المستندات انتهت إلى أن الأوراق المقدمة سالفة الذكر لا تتوافر فيها عناصر الوصية ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بخالف القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أن محكمة الاستئناف ملزمة عند إحالة القضية إليها بعد نقض الحكم أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، وإذا أقر حكم النقض مبدأ تحول الوقف الباطل إلى تصرف صحيح هو الوصية بالمنفعة ، ولم ياتزم الحكم المطعون فيه هذا القضاء مقررًا أنه لم يثبت وجود ورقة رسمية أو غير رسمية تتضمن وصية فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن محكمة النقض نقضت الحكم الاستئنافي الأول لأن محكمة الاستئناف لم تحقق دفاع الطاعنين من أن الورقة المتنازع عليها المعنونة بأنها " مشروع وقف " محررة جميعها بخط المتوفي وعليها إمضاءه وأنها

تدل على الوصية ، وبعد تعجيل القضية أمام محكمة الاستئناف تنازل الطاعنون عن التمسك بهذه الورقة ، لأنها غير الورقة الحقيقية التي قدمت أمام المحكمة الشرعية ، وقدموا أوراقا أخرى ليست فيها العبارة المنشئة للوقف ، واتهمت محكمة الاستئناف إلى أن هذه الأوراق لا تتوافر فيها عناصر الوصية ، وذلك على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب السابقة ، ومن ثم يكون النعي بأن محكمة الاستئناف لم تلتزم حكم محكمة النقض على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(٢٠٩)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" :

(أ) أحوال شخصية . استئناف . " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " .

الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية . حضور المستأنف بالجلسة
المحددة بورقة استئنافه قبل نقض الحكم . تخلفه عن الحضور في أية جلسة تالية .
القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .

(ب) نقض . " أثر نقض الحكم " . استئناف .

نقض الحكم نقضا كلياً والإحالة . أثره . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت
وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض .

١ - النص في المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " يحضر
الخصوم أو وكلائهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً " .
وفي المادة ٣١٩ منها على أنه " إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر
الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان
ميعاد الاستئناف باقياً " مؤداه أن المشرع لم يطلق عبارة " الميعاد المحدد " الواردة
في المادة ٣١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بما سبق النص عليه في المادة ٣١٦
المشار إليها من أنه " الميعاد المحدد بورقة الاستئناف " وهو ما جرى به قضاء
هذه المحكمة (١) - من أن الحكم بإعتبار الإستمئناف كأن لم يكن يمكن عملاً

(١) نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٧١ بمجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٨٠ .

بالمادة ٣١٩ من اللائحة المذكورة ، إنما يفترض علم المستأنف علما يقينيا بالجلسة المحددة لنظر استئنافه ، وتخلفه عن الحضور فيها ، كما أن تخلف المستأنف عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور الطاعنة (المستأنفة) بـجـلـسـة ١٩٦٩/١٠/١٨ — رغم سبق حضورها بـجـلـسـة ١٩٦٦/١١/١٩ التي حددت لنظر استئنافها قبل صدور الحكم المنقوض — في الطعن السابق — فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وإذا حجب الحكم نفسه بهذا الخطأ عن بحث الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة

٢ — يترتب على نقض الحكم المطعون فيه نقضا كلياً وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته أن تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعنة بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها الحاصل بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠ طلبة أولى رجعية . وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٦١/٩/٢١ تزوج من الطاعنة لدى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التي كانا يتبعانها ، وأنه بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٤ ترك طائفته وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس ، وإذا طلعها . . . لك بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠ بما أثبتته في صحيفة افتتاح الدعوى المودعة قلم . . . لمحكمة من قوله "زوجتي ومدخولتي

السيدة / نجاته غالى سعيد طالق منى طلقه أولى رجعية“ فقد انتهى إلى طلب الحكم له بإثبات هذا الطلاق ، وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦ حكمت له المحكمة بطلبائه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٨ سنة ٨٣ ق وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع دعوى المطعون عليه . طعن المطعون عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ٧ سنة ٣٧ ق . أحوال شخصية ، وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٩ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، وبعد تعجيلها دفع المطعون عليه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استنادا إلى المادة ٣١٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية لعدم حضور الطاعنة في جلسة ١٩٦٩/١٠/١٨ ، وبتاريخ ١٩٧٠/٢/١ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتقول في بيان ذلك إن الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استنادا إلى المادة ٣١٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية لعدم حضور الطاعنة بجلية ١٩٦٩/١٠/١٨ ، مع أنه في هذه الجلسة أجلت المحكمة الاستئناف بجلية ١٩٦٩/١٢/٢١ لعدم صلاحيتها للنظره، إذ كان رئيس الهيئة قد اشترك في إصدار الحكم المنقوض ، وكلفت المطعون عليه بإعلان الطاعنة ، وبجلية ١٩٦٩/١٢/٢١ حضرت الطاعنة ونظرت المحكمة الاستئناف وقبلت مستندات من الطرفين، فما كان لها بعد ذلك أن تعود وترتب على عدم حضور المستأنفة بجلية ١٩٦٩/١٠/١٨ اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٣١٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن ”يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدهيا“ وفي المادة ٣١٩ منها على أنه ”إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب

التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقيا ، مؤداه أن المشرع لم يطلق عبارة "الميعاد المحدد" الواردة في المادة ٣١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بما سبق النص عليه في المادة ٣١٦ المشار إليها من أنه "الميعاد المحدد بورقة الاستئناف" وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادة ٣١٩ من اللائحة المذكورة إنما يفترض علم المستأنف علما يقينيا بالجلسة المحددة لنظر استئنافه وتخلقه عن الحضور فيها ، كما أن تخلف المستأنف عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أنه كان محمدا لنظر الاستئناف المرفوع من الطاعنة جلسة ١٩٦٦/١١/١٩ وفيها حضر كل من الطاعنة والمطعون عليه ، وقررت المحكمة إصدار حكمها بجلسة ١٩٦٦/١٢/٣١ حيث حكمت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع دعوى المستأنف عليه ، وبعد أن طعن المطعون عليه في هذا الحكم بطريق النقض وحكمت المحكمة بنقضه قام بتعجيل الاستئناف بجلسة ١٩٦٩/١٠/١٨ ، وأعلن الطاعنة ولم تحضر ، وقررت المحكمة تأجيل القضية بجلسة ١٩٦٩/١٢/٢١ لتنظرها هيئة أخرى ، وكلف المطعون عليه بإعلان الطاعنة فأعلنها وحضرت وحجزت المحكمة القضية للحكم بجلسة ١٩٧٠/٢/١ حيث حكمت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور الطاعنة بجلسة ١٩٦٩/١٠/١٨ ولما كان يترتب على نقض الحكم المطعون فيه نقضا كلياً وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته أن تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتباره الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور الطاعنة بجلسة ١٩٦٩/١٠/١٨ رغم سبق حضورها بجلسة ١٩٦٦/١١/١٩ التي حددت لنظر استئنافها قبل صدور الحكم المنقوض ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، وإذ حجب الحكم نفسه بهذا الخطأ عن بحث الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صبيح طلعت ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل .

(٢١٠)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . " حالات العمن " . اختصاص . " الاختصاص الولائى " .

الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . بجواز الطعن فيه بالنقض متى
بني الطعن على صدوره فى مسألة اختصاصه ولائى ، والادعاء بخالفه ، فى ذلك للقانون أو خالفه
فى تطبيقه أو تأويله .

(ب) عمل . " دقة العمل " . مؤسسات عامة . شركات . اختصاص .
موظفون .

علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها
لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة . لا يغير من ذلك خضوع العاملين بهذه الشركات للقانون ٩٢
لسنة ١٩٦٢ . اختصاص القضاء العادى بنظر الدعاوى التى يرفعونها للطالبة
بمخالفتهم .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ،
وكان يجوز وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض
فى هذا الحكم إذا كان صادرا فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيًا على
مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، وكانت أسباب الطعن الثلاثة
مبنية على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، لأنه قضى
برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، استنادا إلى أن علاقة
المطعون ضدهم بالشركة الطاعنة هى علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل .

في حين أن هذه العلاقة هي علاقة تنظيمية لأئحية ، وبالتالي تكون المنازعات الناشئة عنها من اختصاص القضاء الإداري ، ولا تملك المحاكم ولاية الفصل فيها . وكانت هذه الأسباب متعلقة بولاية المحاكم ، فإنه يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

٢ — مفاد نص المادتين الأولى والثانية من لأئحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، كما تخضع لأحكام هذه اللأئحة باعتبارها جزءا متما لعقد العمل ، وذلك قبل إلغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ ، ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة خضوع العاملين بهذه الشركات إلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن قواعد تعيينهم وتحديد مرتباتهم ، لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيما للعلاقة التعاقدية القائمة بينهم وبين الشركات التي يتبعونها ، كما أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ لا يمتد إلى الوظائف الحالية بالشركات وإنما يقتصر على الوظائف الحالية في الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص ولائيا بنظر الدعوى ، على أساس خضوع المطعون ضدهم لقوانين العمل ، فإنه لا يكون قد أخطأ في الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٧٤٨ سنة ١٩٦٥ عمال جزئي الإسكندرية طالبين الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي لكل منهم مبلغ ٢٢٨ جـ

و ٤٣٧ م . وقالوا في بيان دعواهم إنهم التحقوا بخدمة الشركة في فبراير سنة ١٩٦٢ بمرتب شامل مقداره ٢٣,٥ ج لكل منهم عبارة عن ١٥ ج أجر أساسي و ٨,٥ ج علاوة غلاء واستمروا إلى أن قررت الشركة بتاريخ ١٩٦٢/٨/١ تخفيض هذا المرتب إلى ١٥ ج شهريا ثم رفعته إلى ١٧ ج و ٦٢٥ م على أن يسرى ذلك التخفيض بأثر رجعي اعتبارا من تاريخ تعيينهم ، وإذ كان قرار الشركة ينحل بحقوقهم المكتسبة بموجب قرار تعيينهم فقد اتهموا إلى طلب الحكم بالمبالغ السابقة التي تمثل فروق المرتب المستحق لكل منهم ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٧ حكمت محكمة العمال الجزئية بالإسكندرية بإلزام الشركة المدعى عليها — الطاعنة — بأن تؤدي لكل من المطعون ضدهما — الأول والثاني — ٢٢٨ ج و ١٨٧ م والمطعون ضده الثالث ٢٢٧ ج و ٧٩٦ م ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة الإسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنافها برقم ٧١٢ لسنة ١٩٦٦ عمال ، ودفعت بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لأن علاقة الشركة بالمستأنف عليهم علاقة تنظيمية لائحية تخضع لاختصاص القضاء الإداري ، وبجلسة ١٩٦٦/٦/١٩ حكمت محكمة الإسكندرية الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في حالة لا يجوز الطعن فيها بالنقض ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وكان يجوز وفقا للسادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم إذا كان صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبني على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله . وكانت أسباب الطعن الثلاثة مبنية على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لأنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن علاقة المطعون ضدهم بالشركة الطاعنة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل ، في حين أن هذه العلاقة تنظيمية لائحية وبالتالى تكون المنازعات الناشئة منها من اختصاص القضاء الإداري ولا تملك المحاكم

ولاية الفصل فيها ، وكانت هذه الأسباب متعلقة بولاية المحاكم ، فإنه يجوز الطعن فيه بطريق النقض ويكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه للشكلية .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي مستندا في ذلك إلى أن النزاع ناشئ عن علاقة عمل وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن المطعون ضدهم لا يرتبطون مع الشركة الطاعنة بعلاقة عمل ، وإنما التحقوا بوظائفهم وفق أحكام القانونين ٨ لسنة ١٩٦١ و ٩٢ لسنة ١٩٦٢ اللذين يتضمنان شروط التعيين وقواعد تحديد الأجور وعلاوة غلاء المعيشة ، وتنطبق على كل من يعين في الشركات التابعة للوحدات العامة من حريجي الكليات النظرية ، وذلك بقصد توحيد المعاملة بينهم في المرتب وغلاء المعيشة ، ومن ثم فإن علاقة المطعون ضدهم بالشركة الطاعنة هي علاقة تنظيمية كذلك التي تربط الدولة بسائر موظفيها ومنشؤها القوانين والقرارات الجمهورية التي تنظم أوضاعهم ، وبالتالي فإن المحاكم لا تملك ولاية الفصل في شأن القرارات الخاصة بتعديل مرتباتهم .

وحيث إن هذه الأسباب مردودة بأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن النص بالمادة الأولى من لائحة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن " يسرى على العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القرار أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما للعقد العمل " وأن النص في المادة الثانية من هذا القرار على أنه " يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متما للعقد المبرم بين الشركة والعامل " مفادهما أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية كما تخضع لأحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءا متما لعقد العمل ، وذلك قبل إلغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩

لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ ، و لا يغير من طبيعة هذه العلاقة خضوع العاملين بهذه الشركات إلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن قواعد تعيينهم وتحديد مرتباتهم ، لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيماً للعلاقة التعاقدية القائمة بينهم وبين الشركات التي يتبعونها ، كما أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ لا يمتد إلى الوظائف الحالية بالشركات وإنما يقتصر على الوظائف الحالية في الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الدعوى على أساس خضوع المطعون ضدهم لقوانين العمل ، فإنه لا يكون قد أخطأ في الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم ويكون النعي بهذه الأسباب على غير أساس .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
 محمد شبل عبد المقصود ، وأحمد سميج طلعت ، وأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المارجوشى .

(٢١١)

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) خبرة .

إلزام الخصمين بأمانة الخبر منصفة بينهما . امتناع أحدهما عن دفع حصته .
 القضاء بسقوط حقه في التمسك بحكم نذب الخير . لا خطأ .

(ب) خبرة . محكمة الموضوع . نقض . ” سلطة محكمة النقض ” .

تقدير صدق الأدوار المبدأة من الخصم الذى لم يدفع الأمانة ومدى جديتها .
 استقلال محكمة الموضوع به دون معقب .

(ج) حكم . ” تسبيب الحكم ” .

محكمة الموضوع لا تلزم بتعقب الخصوم في مخاف أرجح دقاهم . حسبها أن تقيم
 قضاها على أسباب تسوغه .

(د) إثبات . ” القرائن القضائية ” . حكم . ” عيوب التدليل ” .
 ” ما لا يعد تناقضا ” . محكمة الموضوع . خبرة .

وصف المحكمة الملاحظات أبداها الخير قبل نذبه بأنها ملاحظات عابرة لا تؤثر
 على حيده . استخلاصها من هذه الملاحظات قرينة اتخذتها مع أخرى قواما
 لقضائها . لا تناقض .

(هـ) إثبات . ” القرائن القضائية ” . محكمة الموضوع . ” القرائن ” .

سلطة محكمة الموضوع في استخلاص القرائن القضائية من واقع الدعوى .

(و) محكمة الموضوع . "تقدير الدليل" .

سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له . وترجيح ما يطمئن إليه منها .

١- متى كانت محكمة الاستئناف قد قضت في حكمها الصادر بجلستها ١٩٦٧/٣/٢٦ بنذب خبير في الدعوى وكلفت المطعون ضده بأداء الأمانة فأداها ، فلما اعترض الطاعن على شخص الخبير أصدرت المحكمة حكمها الثاني بجلسة ١٩٦٧/٤/٢٣ بنذب خبيرين آخرين لينضموا إلى الخبير السابق في أداء المهمة الموضحة بالحكم الأول ، وكلفت الطاعن والمطعون ضده بإيداع أمانة تكيلية قدرها ثلاثون جنيها مناصفة بينهما على ذمة أعاب الخبيرين ، إلا أن الطاعن امتنع عن دفع حصته في هذه الأمانة ، ولما كان الحكمان بهذه المثابة كلا لا يتجزأ لأنهما يتعلقان بمهمة واحدة ، عهد إلى الخبراء الثلاثة مباشرة . فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حين اتخذ من امتناع الطاعن عن دفع حصته في الأمانة مسوغا للحكم بسقوط حقه في التمسك بهذين الحكمين ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

٢- تنص المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات السابق على أنه "إذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف بإيداعها ولا من غيره من الخصوم ، كان الخبير غير ملزم بأداء المأمورية . وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يقيم بدفع الأمانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إذا وجدت أن الأعذار التي أبدتها لذلك غير مقبولة" . وإذا كان تقدير صدق الأعذار ومدى جدتها من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها دون معقب عليها من محكمة النقض ، وكان ما ساقه الحكم في هذا الخصوص كافيا للقول بأن المحكمة لم تجد فيما أثاره الطاعن من أسباب عذرا مبررا لعدم دفع الأمانة ، فإن الجدل في ذلك أمام محكمة النقض يكون غير مقبول لتعلقه بأمر موضوعي .

٣- المحكمة غير ملزمة بتعقب كل ما يقوله الخصم من أوجه دفاع والرد عليها بأسباب مستقلة ما دام حكمها مقاما على أسباب تبوغة .

٤ — لا تناقض بين تقدير المحكمة لملاحظات الحبير — السابقة على ندبه — ووصفها بأنها ملاحظات عابرة لا تؤثر على حيده في أداء مهمته ، وبين أن تستنبط المحكمة منها قرينة قضائية مع قرائن أخرى يتخذها الحكم قواما لقضائه في موضوع الدعوى ، لأن مثل هذه القرائن موكل أمرها إلى تقدير قاضي الموضوع طالما أنها مستقاة من أصول ثابتة في الدعوى .

٥ — للمحكمة أن تستمد من واقع الدعوى ما تراه من القرائن القضائية التي تطمئن إليها والمؤدية للنتيجة التي انتهت إليها .

٦ — لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما يرى أنه واقعة الدعوى دون رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٥٨ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة طالبا إلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبالغ خمسة آلاف جنيه قائلا في بيان دعواه إن من بين ما ألفه للاذاعة المحلية بالإسكندرية قصة مسلسلته باسم "وردة" أذيعت خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٦٠ هدف فيها إلى تأكيد انتصار الخير على الشر ثم قدمها إلى مراقبة التمثيلات في التليفزيون ووافقت عليها في ٩/١٢/١٩٦١ وكذلك وافقت عليها الرقابة المختصة بتاريخ ٢٤/٩/١٩٦٢ ولكنه فوجئ في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٣ بالتليفزيون يعرضها باسم بنت الحنة تأليف وتمثيل المطعون ضده ، وهى من السطر الأول والمشهد الأول والكلمات الأولى وترتيب اللقطات وتصوير الشخصيات ومجريات الحوادث وعقدة الموضوع وهدف

المؤلف ... كلها صورة طبق الأصل من تمثيلية "وردة" وعندئذ أبلغ إدارة التليفزيون بالاعتداء الذي وقع على مصنفه ثم طلب إلى قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية الأمر بوقف تمثيلية "بنت الحنة" بالتليفزيون وتوقيع الججز على نسختها فنذب الأستاذ صالح جودت خبيرا ايطابق بين القصتين وانتهى فى تقريره إلى أن المطعون ضده اعتدى على مصنفه فأمر قاضى الأمور الوقتية بوقف تمثيلية "بنت الحنة" وتوقيع الججز التعفظى على نسخها . تظلمت هيئة الإذاعة والتليفزيون من هذا الأمر وقضى بإلغائه وعندئذ أقام الطاعن هذه الدعوى بالطلبات سالفة البيان تعويضا عما ناله من ضرر وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، وبجلسة ١٥/١٢/١٩٦٥ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٥٠٠ جنيه ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٢٩ سنة ٨٣ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت بجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٦٧ بنذب الأستاذ محمد على حماد مدير إدارة النصوص بالتليفزيون خبيرا فى الدعوى لإجراء المقارنة بين قصتي "وردة وبنت الحنة" ومدى مطابقة كل منهما للأصل المنشور من المطعون ضده فى ٢٣/١٢/١٩٥٦ ، اعترض الطاعن على شخص الخبير فقضت المحكمة بنذب الأستاذين يحيى حتى ونجيب محفوظ لينظما إلى الخبير السابق فى أداء المهمة التى نيظمت به فأعاد الطاعن اعتراضه سالف الذكر ، وبجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حيث قضى بسقوط حق الطاعن فى التمسك بالحكم الصادر فى ٢٦/٣/١٩٦٧ بتعيين خير فى الدعوى لأن الطاعن لم يودع الأمانة المكلف بإيداعها حال أن المطعون ضده هو الذى كان مكلفا بإيداع هذه الأمانة وقد أودعها فعلا ، ولا يجوز أن تتخذ المحكمة من اعتراض الطاعن على شخص الخبير سببا فى إسقاط حقه فى التمسك بهذا الحكم ، لأن المادة ٢٢٧ منرافعات

جعلت حق المحكمة في تقرير هذا السقوط متوقفا على امتناع الخصم المكلف بإيداع الأمانة عن دفعها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأن محكمة الاستئناف قضت في حكمها الصادر بجلسة ١٩٦٧/٣/٢٦ بنذب الأستاذ محمد علي حماد خبيرا في الدعوى وكلف المطعون ضده بأداء الأمانة فأداها ، فلما اعترض الطاعن على شخص الخبير أصدرت المحكمة حكمها الثاني بجلسة ١٩٦٧/٤/٢٣ بنذب الخبيرين يحيى حقي ونجيب محفوظ لينضما إلى الخبير السابق في أداء المهمة الموضحة بالحكم الأول وكلفت الطاعن والمطعون ضده بإيداع أمانة تمكيلية قدرها ثلاثون جنيها مناصفة بينهما على ذمة أتعاب الخبيرين ، إلا أن الطاعن امتنع عن دفع حصته في هذه الأمانة ، ولما كان الحكمان بهذه المثابة كلا لا يتجزأ لانهما يتعلقان بمهمة واحدة عهد إلى الخبراء الثلاثة مباشرتها ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حين اتخذ من امتناع الطاعن عن دفع حصته في الأمانة مسوغا للحكم بسقوط حقه في التمسك بهذين الحكمين ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن المادة ٢٢٧ من لوائح المحاكمات لم تعط سلطة المحكمة في تقرير سقوط حق الخصم الذي لم يدفع الأمانة في التمسك بالحكم الصادر بنذب خبير ، وإنما قيده بوجوب أن تكون الأعداد التي أداها لذلك غير مقبولة ، والثابت أن الطاعن امتنع عن أداء الأمانة المكلف بها بسبب اعتراضه على شخص الخبير محمد علي حماد ورغبته في تنحيته ، وأنه سجل مسوغات اعتراضه في محضر جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧ . ونحنا أن هذا الخبير يعمل مديرا للنصوص في التليفزيون وهو المسئول عن هذا الخلط ، وقد قصر في أعمال المقارنة بين القصتين واكتشاف التشابه الحقيقي بينهما وقت عرضهما عليه ، ثم أن إدارة التليفزيون خصم أصيل وحقيقي في هذا النزاع ، وقد انضمت إلى المطعون ضده لدى نظر التظلم الذي رفع عن الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية بوقف تمثيلية المطعون ضده "بنت الحقة" ولا يمكن في ظل هذه الظروف والملازمات أن تؤمن حييدة الخبير ، لأن حرصه

على درء المسؤولية عن إدارة التليفزيون الذي يعمل فيه قد تدعوه إلى التحيز له . ومن جهة أخرى فإن الأستاذ صالح جودت الخبير المنتدب في النزاع سالف البيان الذي كان مطروحا على قاضى الأمور الوقتية . نقل عن هذا الخبير — محمد على حماد — أنه أبدى رأيه بأن قصة الطاعن "وردة" تختلف عن قصة المطعون ضده "بنت الحنة" إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى في رده بأن هذه الملاحظات لا تعد إبداء رأى وأعرض عن مواجهة باقي الاعتراضات بخفاء قضاؤه خاليا من الرد المقنع على الأعذار التي قدمها الطاعن ، ولا يغير من الأمر أن تقضى المحكمة بضم خبيرين إلى الخبير السابق لأن جميعهم لا بد وأن يشتركوا على قدم المساواة في الأبحاث وفي المداولة وتكوين الرأى فإذا ما افتقد أحدهم الحيدة الواجبة ، فإن العمل كله سيكون مدماة للاستراية والتجريح ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه باسقاط حق الطاعن في التمسك بتعيين خبير يكون قد أخطأ في تطبيق نص المادة ٢٢٧ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات السابق جرى نصها على أنه "إذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف بإيداعها ولا من غيره من الخصوم فإن الخبير غير ملزم بأداء المأمورية وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يقم بدفع الأمانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إذا وجدت أن الأعذار التي أبداها لذلك غير مقبولة" . وكان تقدير صدق هذه الأعذار ومدى جديتها من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها دون معقب عليها من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في منطق سائع أن ما أسنده الطاعن إلى الخبير محمد على حماد من أنه سبق أن أبدى رأيا في النزاع لا يعدو أن يكون مجرد ملاحظات عارضة من شخص لم يضطلع بتمحيص الموضوع ، وأنه لا يوجد في اعتراضات الطاعن ما يبرر إقصاء الخبير خصوصا بعد أن اشركت المحكمة خبيرين آخرين معه ، فإن ما ساقه الحكم في هذا الخصوص كاف للقول بأن المحكمة لم تجد فيما أثاره الطاعن من أسباب عذرا مبررا لعدم دفع الأمانة ، ويكون الجدل في ذلك أمام محكمة النقض غير مقبول لتعلقه بأمر موضوعي ، كما أن المحكمة غير ملزمة بتعقب

كل ما بقوله اللملم من أوجه ءفاع والرء عليها بأساباب مسلكة ما ءام لملمها مقاما على أسباب مسوغة ، و يكون النعم بهذا السبب على غير أساس .

والمب إن الطاعن نعمى بالسبب المالم على الملم الملمون ففله الإلمل بملم ءفاع ، ءلك لأن الوسفلة الوحفءة المى ءوسل بها الطاعن لإلمبات لمقه مى نءب لمبر من الأءباء الملمرسفن لبقارن بفن هءه النصوص و فكمشف من وجه الملم فى شأن مصنفه ، و قد أقرمه الملمكة الاسلمناففة على ءلك وقضى بنءب لمبر لأءاء هءه الملممة ، إلا أنها عاءة من بعء وأسقطت لمقه فى الملمك بالملم بففر ءافل من القانون مما أءى إلى لرمائه من وسفله الوحفءة لإلمبات لمقه ءون مسوغم مقبول .

والمب إن هءا النعم مرءوء بأن الملمكة الاسلمناففة لم تصاءر لمق الطاعن فى طلبه لملمق مءعاة بواسطة لمبر ، وإنما هى أسقطت لمقه فى الملمك بالملمكن الصاءرفن بفعمفن المبراء بسبب املماعه عن أءاء الأمانة الملمكف بها إعمالا للسلمطة المقررة لها فى المءاة ٢٢٧ من قانون المرافعات السابق بعء أن رأء فى نطاق قمءفرها الموضوعى أن الأسباب المى املمج بها لالمشف له فى هءا الاملماع ، ومن ثم يكون النعم على الملمك فى هءا الملمصوص غير مصلم .

والمب إن الطاعن نعمى بالسبب المالم على الملم الملمون فى الملمار فى الأسباب وفى بفان ءلك بقول إن الملمك عنءه لمعرض فى أسبابه للاعلماضاء المى وجهها الطاعن إلى الملمر ممء على لمامأهان أن الملاملماء المى أبءاها هءا الملمر للملمر صالم لموءة لا لمءء إباء رأى فمبول ءون نءبه ، إلا أن الملمكة عاءة بعء ءلك عنء مواجهة موضوع المءوى وعولت على هءه الملاملماء وجملمها من بفن أسباب قضائها ، وعلى ءلك يكون الملمك قمء أقام قضائه على لمبوء الأمر الملى قرر من قبل عءم لمبوءه مما فمبوءه بالملماقض .

والمب إن هءا النعم فى غير ممله ، إذ لالمناقض بفن قمءفر الملمكة للملاملماء الملمر ووصفها بأنها ملاملماء مابرة لا لمؤم على لمبءفه فى أءاء مملفه و بفن أن لملمبم الملمكة منها قرففنة قضائفة مع قرائن أخرى فملمها الملمك قواما لقضائه

في موضوع الدعوى لأن مثل هذه القرائن موكل أمرها إلى تقدير قاضي الموضوع طالما أنها مستقاة من أصول ثابتة في الدعوى .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه فساد في الاستدلال ، ذلك لأن من بين ما استند عليه الحكم في قضائه أن إدارة النصوص بالتليفزيون اعتمدت قصة "وردة" وهي مصنف الطاعن كما اعتمدت في نفس الوقت قصة "بنت الحنة" وهي مؤلف المطعون ضده ، وهو أمر لا معنى له إلا أن يكون لكل من القصتين كيانهما الذاتي ولونها ، وهذا الذي ذكره الحكم غير سليم لأن مسلك إدارة النصوص بالتليفزيون في اعتماد القصتين هو الذي أُلجأ إلى التقاضي ، ذلك لأن التليفزيون بعد أن اعتمد مصنفه وأعدده للطبع والعرض توقف فجأة عن إتمام العمل ثم ظهر على شاشة التليفزيون نفس المصنف منسوباً إلى المطعون ضده ، ومن ثم فإن استدلال الحكم على اختلاف القصتين باعتمادهما من التليفزيون هو استدلال غير صحيح .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن للمحكمة أن تستمد من واقع الدعوى ما تراه من القرائن القضائية التي تطمئن إليها والمؤدية للنتيجة التي انتهت إليها ، وإذا كانت المحكمة قد حصلت من اعتماد إدارة التليفزيون للقصتين دليلاً على اختلافهما ، فإن ذلك في حدود حقها الذي لا رقابة عليها فيه لمحكمة القضا .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك لأن المحكمة بعد أن استبعدت تقرير الخبير صالح جودت لعدم اطمئنانها إليه وعابت على حكم محكمة أول درجة اعتماده عليه في قضائه ، عادت بعد ذلك واتخذت مما أثبتته ذلك الخبير — من أن إدارة النصوص بالتليفزيون وافقت على اعتماد القصتين — دعامة لقضائها ، وإذا كان من حق المحكمة أن تأخذ بالتقرير كله أو تستبعده كله إلا أنه لا ينبغي لها أن تأخذ ببعض ما جاء بالتقرير في أمبارها إذا كانت قد قطعت بفساده .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بأن المحكمة لم تبين قضاء هام على أبحاث الخبير وإنما نقلت عنه واقعة استقائها من إدارة التليفزيون ، وهي واقعة اعتماد هذه الإدارة

للقصتين التي سلم بها الطاعن ، ثم استخلصت المحكمة من هذه الواقعة قرينة على وجود اختلاف بين القصتين أضاقتهما إلى قرائن أخرى فصلتها في حكمها واتخذت منها دعامة لقضائها ، ولما كانت هذه القرائن في مجوعها تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن النعي عليه بالقصور لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة بعد أن أسقطت حقه في التمسك بالحكمين الصادرين بتعيين الخبراء و بعد أن قضت بإلغاء الحكم الابتدائي لعدم اطمئنانها إلى ما جاء في تقرير الخبير صالح جودت الذي عول عليه هذا الحكم — كان عليها أن تواجه مقطع النزاع وأن تقوم بالتحقيق الذي ناطت بالخبير بإجرائه وتتولى فحص المصنفين والمقارنة بينهما لاستظهار أوجه التشابه أو الخلاف بينهما ، إلا أنها أعرضت عن تحقيق كل هذه المسائل الجوهرية وأوردت أسبابا غير سائغة لا يمكن أن يستقيم بها قضاؤها مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك لأنه يبين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن استبعدت تقرير الخبير صالح جودت بسبب عدم كفايته لإثبات ما يدعيه الطاعن بعد أن قضت في أسبابها بسقوط حق الطاعن في التمسك بحكم تعيين الخبير بعدم دفعه الأمانة أخذت في استعراض واقع الدعوى مستخلصة منه بعض القرائن التي اطمأنت إليها في نفى ما يدعيه الطاعن من وقوع اعتداء على مصنفه منها أن ” إدارة التليفزيون وافقت على اعتماد قصة وردة بعد التعديلات وأذاعت بنت الحنة في نوفمبر سنة ١٩٦٣ وهو أمر لا معنى له إلا أن يكون لكل من القصتين كيانهما الذاتي ولونهما وشخصية مؤلفهما “ وأن ” حكم محكمة أول درجة عرض إلى القصة المشهورة في ١٩٥٦/١٢/٢٣ فوجدها تختلف في نظره عن قصة وردة أو بنت الحنة في شخصياتهما وفكرتهما وفات تلك المحكمة أن للمؤلف أن يطور الفكرة ويعالجها بطريقة أفضل ، كما أن حكم محكمة أول درجة اقتضب القصة المشهورة ولم يأت إلى نهايتها لأن زوج إخلاص الذي

أدمن المخدرات عاد إليها واصلح حاله وهي رافضة ذلك المحامي الشاب الذي كان يتقرب منها " ثم ختمت المحكمة أسبابها بأنه " على ضوء ما تقدم جميعه تخلص المحكمة إلى أنه لم يثبت أمامها أن الأستاذ محمود إسماعيل سطا على مؤلف المستأنف ضده ، ذلك لأن تقرير الخبير صالح جودت لا تطمئن إليه المحكمة لما سلف للبيان من عدم دعوته للمستأنف أو الاطلاع على مستنداته أو مقارنة وردة للأصل المشهر ، كما أن حكم محكمة أول درجة اعتمد هذا التقرير رغم قصوره عن حد الإقناع وعمدت تلك المحكمة إلى مقارنة مبتورة ، الأمر الذي تداركته هذه المحكمة ونذبت خبيراً ثم ثلاثة ، ولكن المستأنف ضده — الطاعن — رفض دفع الأمانة لعله غير مفهومة " ولما كان الثابت مما تقدم أن المحكمة بعد أن تعذر عليها — بفعل الطاعن — أن تستعين بأهل الخبرة للاستشارة برأيهم في موضوع الدعوى قامت بالفصل في النزاع على ضوء ما تقدم لها من حجج ومستندات ، وخلصت مما سردته في قول سائق إلى أنه لم يثبت أمامها أن المطعون ضده سطا على مؤلف الطاعن ، وكان لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما يرى أنه واقعة الدعوى دون رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عباس حلى عيد الجواد ، وعضوية السادة المستشارين : مدني بغدادي ، ومحمود الصري ، ومحمد طاييل راشد ، ومصطفى الفقي .

(٢١٢)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) تزوير . " الأمر بضم الأوراق المدعى بتزويرها " . دعوى " نظر الدعوى " .

الأوراق المدعى بتزويرها تعتبر من أوراق القضية . الأمر بضمها والاطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى . عدم لزوم إثباته بحضور الجلسة أو أى محضر آخر .

(ب) حكم . " حجية الحكم " . " حجية الأحكام المستعجلة " . قوة الأمر المفضى . قضاء مستعجل .

أحكام قاضى الأمور المستعجلة وقتية لا تحوز قوة الأمر المفضى . عدم التزام محكمة الموضوع بأسباب هذه الأحكام عند فصلها فى أصل النزاع .

(ج) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير عمل الخبير " . خبرة . أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه .

(د) حكم . " تسبيب الحكم " . خبرة . لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب ألا يرد بأسباب خاصة على ما ورد بالتقرير الاستشاري .

(هـ) محكمة الموضوع " سلطتها فى تدب خبير آخر " . خبرة . تدب خبير آخر فى الدعوى متروك لمطلق تقدير محكمة الموضوع . لها باختيارها الخبير الأهل أن تقدر رأى الخبير ولو فى مسألة فنية دون الاستماعة برأى خبير آخر مادامت لم تر لزوما لهذا الإجراء .

(و) محكمة الموضوع. "سلطتها في إجابة طلب الإحالة إلى التحقيق".
إثبات. "الإحالة إلى التحقيق". خبرة.

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت في أوراق
الدعوى ما يكفي للفصل فيها.

١- من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أن الأوراق المدعى بتزويرها
لا تعدو أن تكون من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها
والاطلاع عليها إجراء من الإجراءات التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في أي
محضر آخر .

٢- الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة (٢) — هي أحكام وقتية لا تحوز قوة الأمر المقضى فيها
قضت به ، فلا تلتزم محكمة الموضوع بمد الفصل في أصل النزاع بالأخذ بالأسباب
التي استند إليها القاضي المستعجل في الحكم بالإجراء الوقفي .

٣- إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ
بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٣) — ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلاً على الطعون
التي وجهت إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولا على أسبابه —
ما يفيد أنها لم تهمل في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه
التقرير .

٤- لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى ، ألا يرد
بأسباب خاصة على ماورد في التقرير الإستشاري ، إذ أن في أخذه بالتقرير الأول
ما يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشاري ما ينال من صحة تقرير الخبير
الذي اطمانت إليه وأخذت به .

(١) نقض ١٩٧١/٢/٢٥ مجموعة المكتب الفني س ٢٢ ص ٢١٧ .

(٢) قض ١٩٦٧/٢/٢٣ مجموعة المكتب الفني س ١٨ ص ٤٨٥ .

(٣) قض ١٩٦٨/٥/١٤ مجموعة المكتب الفني س ١٩ ص ٩٣٤ .

٥ - ندب خبير آخر ليس مما يجب على محكمة الموضوع إجراؤه ، بل إن هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جوازي لمحكمة الموضوع متروك لمطلق تقديرها ، ومن ثم فلا تريب عليها إن هي لم تر احتمال هذه الرخصة التي منحها المشرع لها ، ذلك أن تقدير المحكمة لعمل الخبير هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية ، وهي باعتبارها الخبير الأعلى لها أن تقدر رأي الخبير ، ولو كان في مسألة فنية درن حاجة إلى الاستعانة في ذلك برأي خبير آخر ما دامت لم تر لروما لهذا الإجراء .

٦ - متى كانت المحكمة قد أخذت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ورأت فيه ما يكفي للفصل في الدعوى ، فإنها لا تكون ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة وطلبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٤/١ بالنسبة إلى ٤ ١/٢ ط لكل منهما على الشيوع في المنزل المبين بالعقد وبالصحيفة وتسليم هذا القدر إليهما ، وقالا بيانا لدعواهما إن عبد الحميد منصور حلاوة مورث الطرفين توفي في ١٩٥٩/٧/١٢ وترك ما يورث عنه ثمر ما حصة قدرها ١٥ ط شيوعا في المنزل المشار إليه ولأنه تلقى ملكيتها بطريق الشراء من زوجته الطاعنة بعقد مؤرخ ١٩٥٩/٤/١ ، إلا أن هذه الأخيرة أنكرت على المطعون ضدهما حقهما في تلك العين واستأثرت بريعهما دونهما مما اضطرها إلى رفع الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٦٠ مستعجل القاهرة بطلب وضع العين تحت الحراسة . تقدمت الطاعنة في تلك الدعوى بعقد البيع المشار إليه ،

وقد ذيل بإقرار مؤرخ ١٩٥٩/٦/٢٩ منسوب صدوره من مورث الطرفين بتنازله من البيع واسترداده الثمن ، فانكر المطعون عليهما صدور هذا الإقرار من مورثهما وإذ قضى في الاستئناف رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠ مدنى مستعجل القاهرة برفض تلك الدعوى استنادا إلى ما استظهرته المحكمة الاستئنافية من أن ذلك الإقرار صحيح ، فقد أقام المطعون ضدتهما دعواهما بطلباتهما السابق بيانها ، تمسكت الطاعنة بالإقرار المقدم منها قاعدى المطعون عليهما بتزويره ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٦ قضت المحكمة بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لتحقيق هذا الإدعاء بالمضاهاة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧ برد وبطلان الإقرار المدعى بتزويره وبصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٤/١ بالنسبة لحصة قدرها ٤/٢ ط لكل من المطعون عليهما ، وذلك شيوعا فى كامل أرض وبناء المنزل المبين بالعقد وبالصحيفة مع التسليم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٠٩ لسنة ٨٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلاسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها وقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم المطعون فيه ، وتقول فى بيان ذلك إن هذا الحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد اطاعت على الورقة المدعى بتزويرها ، ولم يثبت فى محاضر الجلسات أنها أسرت بضم المظروف المحتوى على الورقة من خزانة المحكمة الابتدائية ، أو أنها فضت المظروف واطلعت على تلك الورقة ، وأنه يترتب على إغفال هذا الإجراء — وهو من الإجراءات الجوهرية التى يتعين اتخاذها — بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أسرت هذه المحكمة بضمها أن محكمة الاستئناف قد ضمت المظروف المحتوى على الورقة المدعى بتزويرها ، وأنها فضته مما يقطع بأنها قامت بالاطلاع على تلك

الورقة وفحصتها ، وقد ردت على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في أسباب استئنافها من واقع الاطلاع والفحص اللذين أجرتهما بنفسها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في محضر آخر . لما كان ذلك فإن هذا النعى يكون غير مديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت بعدم جواز الادعاء بتزوير الإقرار الصادر من مورث الطرفين بتنازله عن البيع الصادر منها إليه ، وذلك استنادا إلى أن هذا الإقرار قد قضى نهائيا بصحته بالحكم الصادر في الدعوى الاستئنافية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠ مستعجل القاهرة بين الخصوم أنفسهم ، وأن هذا الحكم ولو أنه صادر في نزاع مستعجل إلا أنه يحوز حجية الشيء المحكوم فيه لعدم تغير الظروف التي صدر فيها ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بحجية الحكم الأول وقضى في الدعوى على خلافه فإنه يكون معيبا بالخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك أن الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي أحكام وقتية لانحوز قوة الأمر المقضى فيما قضت به ، فلا تلتزم محكمة الموضوع عند الفصل في أصل النزاع بالأخذ بالأسباب التي استند إليها القاضي المستعجل في الحكم بالإجراء الوقتي ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول إنها قدمت إلى محكمة الموضوع تقريراً من خبير استشاري انتهى إلى القول بأن توقيع المورث على التنازل صحيح - خلافاً لما ذهب إليه خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي ندبته المحكمة من أنه مزور - وقد أورد الخبير الاستشاري الأدلة الفنية المؤيدة لرأيه ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا التقرير الذي يعد دفاعاً في الدعوى ، وأنه كان على المحكمة إزاء الخلاف بين التقريرين أن تعين خبيراً

آخر ، هذا علاوة على أن الحكم قد أغفل الرد على المطاعن التي وجهتها الطاعنة إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى بالأسباب الثلاثة المتقدمة مردود ، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت اطلاعه على ما جاء بتقرير الخبير المعين في الدعوى أو رد قوله "إن الثابت من الاطلاع على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن التوقيع المنسوب صدوره للمورث على الإقرار المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢٩ هو توقيع مزور ، وتطمئن المحكمة إلى ما ذكره الخبير في تقريره المذكور لا يثنائه على أسباب فنية سليمة ولما ورد به من أسباب تستند إليها المحكمة في قضائها في الادعاء بالتزوير ، وبالتالي يكون في ذلك رد على ما جاء بتقرير الخبير الاستشاري" كما صرح الحكم المطعون فيه بأسبابه بأنه يسائر محكمة أول درجة في النهج الذي سلكته حيال هذا التقرير . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد رأت — في حدود سلطتها التقديرية كما سلف بيانه — الأخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناصها بصحة أسبابه فإنها لا تكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهتها الطاعنة إلى ذلك التقرير ، لأن في أخذها به — محمولا على أسبابه — ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، هذا ولا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير ذلك الخبير أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الاستشاري ، إذ أن في أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشاري ما ينال من صحة تقرير الخبير الذي اطمأنت إليه وأخذت به ، كما أن ندب خبير آخر ليس مما يجب على محكمة الموضوع إجراؤه بل أن هذا الإجراء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جوازي لمحكمة الموضوع متروك لمطلق تقديرها ، ومن ثم فلا تريب عليها إن هي لم تر استعمال هذه الرخصة التي منحها المشرع لها ، ذلك أن تقدير المحكمة لعمل الخبير هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي باعتبارها الخبير الأهلي لها أن تقدر رأي الخبير ولو كان في مسألة فنية دون حاجة إلى الاستعانة في ذلك برأي خبير آخر ما دامت لم تر لزوما لهذا الإجراء . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بهذه الأسباب الثلاثة يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع ، وتقول الطاعنة في بيان ذلك إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماح أقوال محرر الورقة المدعى بتزويرها وأحد الشهود الموقعين عليها، إلا أن المحكمة لم تجبها إلى هذا الطلب قولاً منها بأنها لم تطلبه بصفة جازمة، وأنها تركت الأمر فيه لتقدير المحكمة، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وقد أخذت المحكمة بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ورأت فيه ما يكفي للفصل في الدعوى ، فإنها لا تكون ملزمة بإجابة الطاعنة إلى طلب الإحالة إلى التحقيق ، وهو ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وصرح به في أسبابه ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بزمادة السيد المستشار/ عباس حليم عبد الجواد وعضوية السادة المستشارين : عدلى بنى دى ،
ومحمود المصرى ، ومحمد طايلى راشد ، ومصطفى الفقى .

(٢١٣)

الطعن رقم ٢٢ ٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" .

سلطة محكمة الموضوع مطلقة فى استخلاص ما تقتنع به ، ويطعن إليه
وجدانها متى كان سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق دون معقب عليها من
محكمة النقض .

(ب) مسئولية . "مسئولية عقدية" . عقد . التزام . "الالتزام بتحقيق غاية"
حكم . "القصور" . "ما لا يعد كذلك" . إيجاز .

عدم تنفيذ المدين لإلزامه التعاقدى [خطأ يرتب مسئوليته ، إلا إذا دفعها
بإثبات السبب الأجنبى . إثبات الحكم للخطأ العقدى وتفيه بأسباب سائغة قيام
القوة القاهرة . لا قصور . مثال فى التزام المؤجر .

١ — لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق فى استخلاص ما تقتنع به ويطعن إليه
وجدانها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق دون معقب عليها
من محكمة النقض .

٢ — عدم تنفيذ المدين لإلزامه التعاقدى ، يعتبر خطأ فى ذاته يرتب مسئوليته
اللى لا يدرؤها عنه إلا إذا أثبت قيام السبب الأجنبى الذى تنفى به علاقة السببية
فإذا كان يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المؤجرين قد التزموا برى الأطيان
محل النزاع — وهو مالم يكن محل نعى منهما ، وكان التزامهما برى الأطيان المؤجرة
منهما إلى المستأجر هو التزام بتحقيق غاية ، فإنه متى أثبت المستأجر إخلال المؤجرين

بهذا الالتزام فإنه يكون قد أثبت الخطأ الذي تحقق به مسئوليتهما ولا يجديهما في نفي هذا الخطأ أن يثبتا أنهما قد بذلا ما وسعهما من جهد لتنفيذ التزامهما ولم يستطيعا ما دامت الغاية لم تتحقق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت لإخلال المؤجرين بالتزامهما برى الأرض موضوع النزاع فإنه يكون قد أثبت بذلك الخطأ العقدي في جانبهما ، وإذا كان يبين أيضا من الحكم أنه نفي في أسباب سائغة قيام القوة القاهرة التي ادعى المؤجران وجودها فإن النفي على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٥٥ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الإسكندرية ضد الطاعنين وطلب الحكم بإلزامهما متضامين بأن يؤديا له مبلغ ٥١٧ ج و ٥٠٠ م ، وقال بيانا لدعواه إنه استأجر من الطاعنين ٦ ف و ١٢ ط أطيانا زراعية مبينة بالصحيفة قام بزراعتها ، وقد التزم الطاعنان في عقد الإيجار برى تلك الأطيان ، وإذا لم يوفيا بهذا الالتزام فقد تقدم بشكوى قيدت برقم ٣٢ أحوال سموحه في ١١/٦/١٩٦٥ ، ثم أقام ضدهما الدعوى رقم ٢٧٢٣ سنة ٦٧ مستعجل الإسكندرية لإثبات حالة الزراعة القائمة بالأطيان ، وتقدم الخبير المعين فيها تقريراً أثبت فيه أن تلك الزراعة قد تلفت بسبب عدم رى الأرض ، وقدر الخسائر التي لحقت بالمطعون عليه بمبلغ ٥١٧ ج و ٥٠٠ م وأنه لذلك رفع دعواه بطلباته السالف بيانها ، دفع الطاعنان بأن آلة الرى لم تتعطل أكثر من أسبوع وأن تلف الزراعة يرجع إلى إهمال المطعون عليه وإجهاده الأرض وبتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٤ قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان دفاعهما ، وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود حكمت

في ١٩٦٦/٤/٢٨ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٩ سنة ٥٢ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ٥١٧ ج و ٥٠٠ م . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظرة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق ، ويقولان في بيان ذلك إن هذا الحكم لم يستخلص من الوقائع ما يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك أن الثابت من وقائع الدعوى ، ومن أقوال المطعون عليه في المحضر ٣٣ أحوال سموحة أن زراعته لم ترو منذ سبعين يوما بسبب عطل آلة الري ، وأنه كان قد شكوا من ذلك إلى مفتش الإصلاح الزراعي فأرسل إليه بعد مضي خمسين يوما من تعطل تلك الآلة آلة أخرى لنقل المياه ، ولكنها وضعت عند غيره فلم تصل المياه إلى أرضه مما اضطره إلى معاودة الشكوى إلى مفتش الإصلاح الزراعي الذي أرسل له آلة صغيرة للري لم تكن تروى أكثر من ٦ ط يوميا ، وأنها لم تلبث أن تعطلت كذلك — واستطرد الطاعنان إلى القول بأن الحكم المطعون فيه استخلص من أقوال المطعون عليه في ذلك المحضر أن عدم ري الأطنان المؤجرة إليه يرجع إلى عطل آلة الري وإلى إهمال المختصين بالإصلاح الزراعي ، في حين أن هذه الأقوال لا تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها ، وأنه بفرض تعطل تلك الآلة فإن المطعون عليه نفسه قد قرر أن الإصلاح الزراعي وضع آلة أخرى مكانها وخصص آلة صغيرة لري أرضه ، وأن المطعون عليه لم يزعم في أقواله أن المختصين في الإصلاح الزراعي قد أهملوا شكواه ، كما أن ما استخلصه الحكم من المعاينة التي أجراها محضر الأحوال يخالف الثابت بها ، إذ ورد بها أن بعض الزراعة وصلت إليها مياه الري ، وأن مساحة ٤ ف و ١٢ ط من الأرض وجدت جافة حديثا — كما أن المطعون عليه أقر أن المياه وصلت منذ ١٥ يوما ، وأن ٢ ف و ١٢ ط تقريبا هي التي لم يشاهد المياه أثر فيها ، في حين أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من المعاينة أن مساحة ٤ ف و ١٢ ط لم تصل إليها المياه ، وأن الشاهدين اللذين

متبعهما محرر المحضر قد قررا بعدم وصول مياه الري الى الأرض منذ خمسين يوما ، وإذ خالف الحكم الثابت في الشكوى المذكورة فإنه يكون — علاوة على ما شابه من فساد في الاستدلال — معيبا بخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك ان الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه " أن الثابت بالأوراق وخاصة محضر تحقيق الشكوى ٣٢ أحوال سموحة المحرر بتاريخ ١٩٦٣/٦/١١ أن المستأنف (المطعون عليه) شكى من تعطيل ما كينة الري وعدم اهتمام المختصين بحالته ، مما أدى الى إتلاف زراعته وقد أيده في أقواله محمد حسن اللقاني المستأجر لأرض مجاورة لأرضه وكذا حسن رضوان عثمان خفير الإصلاح الزراعي ، فانتقل الضابط المحقق لمعاينة الأرض واصطحب معه اثنين من المزارعين تصادف مرورهما بالمنطقة ، وهما محمد الحرموش وحسن أحمد محمد وقد أثبت المحقق أنه بمعاينة الأرض وجد جزءا كبيرا منها مساحتها ٤ ف و ١٢ ط جافا لم يجد به أثرا للماء ، وقد قرر له الشاهدان أن المياه لم تصل الى الأرض منذ حوالي خمسين يوما .. " ولما كان يبين من الاطلاع على محضر الأحوال أن المطعون عليه قرر لمحorre أن زراعته لم ترو منذ ٧٠ يوما ، وأنه كان قد شكى الى مفتش الإصلاح الزراعي الذي أرسل له بعد مضي ٥٠ يوما آلة ري وصعدت عند غيره فعاود الشكوى إليه ولمكنه لم يعره اهتماما ، وأن آلة الري الصغيرة التي أرسلها الإصلاح لا تكفي للري وتعطلت ، وقد أثبت محرر المحضر أنه عاين الأرض البالغ مساحتها ٦ ف و ١٢ ط ، فوجد أن ٤ ف و ١٢ ط منها مزروعة بالطماطم والباقي بزراعات أخرى ، وأنه وجد حوالي أربعة أفدنة منها أرضها جافة حديثا ، وقرر له الشاكي أن المياه وصلت منذ ١٥ يوما ، كما وجد مساحة ٢ ف و ١٥ ط تقريبا لا أثر فيها للمياه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه سواء فيما نقله من أقوال عن المطعون عليه أو فيما حصله مما جاء بالمحضر رقم ٣٢ أحوال سموحة لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق ، ولما كان ما حصله الحكم من أن تلف زراعة المطعون عليه يرجع الى عدم وصول مياه الري الى الأرض المؤجرة له والتي التزم الطامعان بريها ، وكان ما حصله الحكم في هذا الشأن سائغا ومستندا من عناصر ثابتة في أوراق الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به ويطعنن إليه وجدانها

متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق دون معقب عليها
في ذلك من محكمة النقض ، فإن النعى بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور
في التسبب والخطأ في القانون ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم قد أسس قضاءه
على أن ضررا حاق بالمطعون عليه بسبب عدم رى زراعته دون أن يعنى الحكم ببيان
الخطأ الذي ارتكبه الطاعنان ودون بيان علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وهو ما يعيب
الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند
في إثبات مسؤولية الطاعنين إلى قوله " " لأنه لما تقدم يكون سبب التلف
الذي أصاب زراعة المستأنف (المطعون عليه) مرجعه عدم وصول مياه الري
إلى الأرض المؤجرة له والتي التزم المستأنف عليهما (الطاعنان) بريها ، ولا تعتد
المحكمة بما أثاراه أخيرا حول القوة القاهرة طالما أن شهودهما قرروا أنه استعصى
عن الماكينة بجرار لتوصيل المياه في فترة عطل ما كينة الري الأمر الذي يدل على أنه
كان لديهما الإمكانات الكافية لضمان وصول المياه إلى جميع الأرض المؤجرة بالمنطقة
في حالة تعطل ما كينة الري " ... " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه
قضاءه لا ينطوى على خطأ في القانون ولا قصور في التسبب ، ذلك أن عدم تنفيذ
المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسؤوليته التي لا يدرؤها عنه
إلا إذا أثبت هو قيام السبب الأجنبي الذي تنفى به علاقة السببية ، وإذا كان
يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه أن الطاعنين قد التزما برى
الأطيان محل النزاع ، وهو ما لم يكن محل نعى منهما ، وكان التزامهما برى
الأطيان المؤجرة منهما إلى المطعون عليه هو التزام بتحقيق غاية ، فإنه متى أثبت
المطعون عليه إخلال الطاعنين بهذا الالتزام ، فإنه يكون قد أثبت الخطأ الذي تحقق به
مسئولتهما ، ولا يجديهما في تقي هذا الخطأ أن يثبتا أنهما قد بذلا ما وسعهما
من جهد لتنفيذ التزامهما ولم يستطعا ما دامت الغاية لم تحقق ، لما كان ذلك
وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت إخلال الطاعنين بالتزامهما برى الأرض موضوع

التزاع على ماسلف بيانه في الرد على السهب الأول ، فإنه يكون قد أثبت بذلك الخطأ
العقدى في جانب الطاعنين ، وإذ كان يبين أيضا من الحكم أنه نفى في أسباب
سائفة — كما سبق القول — قيام القوة القاهرة التى إدعى الطاعنان وجودها
لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب يكون
على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وإبراهيم العميد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ،
ولسماعيل فرحات عثمان .

(٢١٤)

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ ، ب) شركات . ” شركات الواقع “ . ضرائب . ” ضريبة الأرباح
التجارية “ . إرث .

(أ) استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم . قيام شركة واقع بينهم كل بحسب نصيبه .

(ب) الربط الحكى . شرطه . وحدة النشاط ووحدة المول في سنة القياس والسنوات
المقيسة . مباشرة الورثة نشاط مورثهم . اعتبار نشاط منشأة المورث
الفردية منتها .

(ج) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية “ . ” الربط الحكى “ .

سنة القياس . وجوب أن تكون سنة ضريبة كاملة . بدء المول نشاطه
خلال السنة . اعتبار أرباح السنة اللاحقة أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية .
إباحة المشرع نظام السنوات المتداخلة . تقديم الإقرارات على أساس السنة التقويمية .
اتخاذها أساسا للتقدير الحكى . لا خطأ .

(د) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية “ . حكم . ” قصور “ .

اطراح الحكم دفاتر المول وتعذر استحضارها . لا محل للتعويل على بياناتها الثابتة
بالملف الفردى .

(هـ) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية “ . خبرة . محكمة الموضوع .

اطراح دفاتر المول والأخذ بتقرير الخبير . من مسائل الواقع التى تستقل
بتقديرها محكمة الموضوع .

١ — استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم بعد وفاته لا يعدو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون شركه واقع فيما بينهم كل بحسب نصيبه .

٢ — النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على اتخاذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ، أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ يفترض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فضلا عن وحدة النشاط ، وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة ، وهي لا تتحقق بمباشرة الوارث نشاط مورثه بعد وفاته ، ولما كان الثابت في الدعوى أنه بعد وفاة المورث استمر الطاعنون — الورثة — في منشأة مورثهم يباشرون نشاطه ، فإن هذا التغير من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهيا ، وتتكون بين الورثة شركة واقع كل بحسب نصيبه ، ولا يغير من ذلك أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة .

٣ — مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة الأولى من القانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن سنة القياس يلزم أن تكون سنة ضريبية كاملة ، بحيث إذا كان الممول قد بدأ نشاطه الخاضع للضريبة في خلال السنة ، تعين اتخاذ أرباح السنة اللاحقة أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية ، والأصل في السنة المالية للمنشأة — وفقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — أن تكون متمشية مع السنة التقويمية ، وإلكن المشرع رعاية منه لصالح المولين ممن تختلف سنتهم المالية عن السنة التقويمية أباح نظام السنوات المتداخلة . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنين تقدموا بإقراراتهم على أساس السنوات

(١) نقض ٧ فبراير ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني ص ١٣ ص ١٧٨

التقويمية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ سنة ١٩٥١ التقويمية أساسا للتقدير الحكمي ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ — إذ أقر الحكم الخبير على أطراح دفاتر الطاعنين للاعتبارات السائغة التي استند إليها ، فلا محل بعد ذلك للتعويل على بيانات هذه الدفاتر الثابتة في الملف الفردي للطاعنين ، والمتحدى بأنه كان يتعين على الخبير أن يطلع على البيانات المذكورة لمعذر استحضار الدفاتر من قسم مكافحة التهريب .

٥ — أطراح دفاتر الممول والأخذ بتقرير الخبير ، هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ، متى أقامت حكمها على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مورث الطاعنين كان يزاول نشاطه في تجارة الحديد ، وبعد أن توفي بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣١ استمر الطاعنون في مزاولة ذات النشاط ورفضت المأمورية الأخذ بدفاتر المنشأة وقدرت صافي أرباحها باعتبارها شركة واقع في الفترة من ١٩٥٠/٤/١ إلى ١٩٥٠/١٢/٣١ بمبلغ ١٣٥٠ ج ، وفي سنة ١٩٥١ بمبلغ ٣٤٣٥ ج . واتخذت هذه الأرباح أساسا للربط عن كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ طبقا للثانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، وإذ اعترض الطاعنون على هذه التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥ بتخفيض أرباح الشركة إلى مبلغ ١٢٢٥ ج في الفترة من ١٩٥٠/٤/١ إلى ١٩٥٠/١٢/٣١ ومبلغ ٣١٥٤ ج في كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ . فقد أقاموا الدعوى رقم ٣٠١ سنة ١٩٥٦ تجاري اسكندرية الابتدائية بالصن في هذا القرار طالبين إلغاء واعتماد الأرباح الصافية التي أظهرها إقرار الشركة .

في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ حكمت المحكمة بتدب مكتب الخبراء بالإسكندرية للاطلاع على دفاتر المنشأة وبيان ما إذا كانت كافية ومعبرة عن حقيقة نشاطها وذلك في خصوص رقم المبيعات وإجمالي الربح والمصاريف العامة في فترة النزاع ، فإذا كانت كذلك استخلص صافي الربح في تلك الفترة ، وصرحت للخبير بمقارنة دفاتر الفترة موضوع النزاع بالفترات السابقة ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٦ برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٣ سنة ٢٠ ق تجاري إسكندرية ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعنون بالشق الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن المنشأة أصبحت شركة واقع بين الطاعنين بعد وفاة مورثهم في ١٩٥٠/٣/٣١ ، واتخذ أرباحها في سنة ١٩٥١ أساسا لربط الضريبة عن كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، في حين أن وفاة المورث وحلولهم محله بنص القانون لا يؤدي إلى تغيير شكل المنشأة إلى شركة واقع ، لأنهم ليسوا إلا اسدادا طبيعيا وجبريا لشخص المورث ، ولم يحصل اتفاق بينهم على قيام شركة ، مما يتعين معه اعتبار نشاطهم استمرارا لنشاط مورثهم في حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وأن تتخذ أرباح مورثهم في سنة ١٩٤٩ التي بدأ فيها نشاطه أساسا لربط الضريبة عليهم في سنوات النزاع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم بعد وفاته لا يعدو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون شركة واقع فيما بينهم كل بحسب نصيبه ، وكان النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على اتخاذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧

بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، يفترض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فضلا عن وحدة النشاط وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة ، وهي لا تتحقق بمباشرة الوارث نشاط مورثه بعد وفاته ، ولما كان الثابت في الدعوى أنه بعد وفاة المورث استمر الطاعنون في منشأة مورثهم يباشرون نشاطه ، فإن هذا التغير من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهيا ، وتتكون بين الورثة شركة واقع كل بحسب نصيبه ، ولا يغير من ذلك أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الشق الثاني من السبب الأول يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه مع التسليم بما ذهب إليه الحكم من أن المنشأة أصبحت شركة واقع بين الطاعنين بعد وفاة مورثهم في ١٩٥٠/٣/٣١ ، إلا أنه كان يتعين اعتبار السنة الأولى لنشاطهم وهي التي تبدأ من ١٩٥٠/٤/١ وتنتهي في ١٩٥١/٣/٣١ أساسا لربط الضريبة عليهم في سنوات النزاع ، غير أن الحكم اتخذ سنة ١٩٥١ التقويمية سنة القياس خلافا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه ” استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، فإذا لم يكن الممول نشاط خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة من أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه ” والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧

لسنة ١٩٥٤ على أنه "يستمر العمل بأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وذلك بالنسبة للسنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ فتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل السنوات المذكورة فإذا لم يكن لأول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال هذه السنة اتخذ أساسا لربط ضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه"، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن سنة القياس يلزم أن تكون سنة ضريبة كاملة بحيث إذا كان الممول قد بدأ نشاطه الخاضع للضريبة في خلال السنة تعين إتخاذ أرباح السنة اللاحقة أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية ، ولما كان الأصل في السنة المالية للنشأة — وفقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — أن تكون متمشية مع السنة التقويمية ، ولكن المشرع رعاية منه لصالح المولين ممن تختلف سنتهم المالية عن السنة التقويمية أباح نظام السنوات المتداخلة . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنين تقدموا بإقراراتهم على أساس السنوات التقويمية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ سنة ١٩٥١ التقويمية أساسا للتقدير الحكى فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إن مأمورية الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة تضمنت أن يتولى مقارنة دفاتر الفترة موضوع النزاع بالفترات السابقة وأنه كان من شأن تنفيذ هذه المهمة تحرى الإيرادات والمصروفات من مصدر واقعي ، وأنه وإن كان الطاعنون قد تنازلوا أمام الخبير عن التمسك بدفاترهم لصعوبة استحضارها من قسم مكافحة التهريب ، إلا أنه كان يتعين عليه أن يطلع على بياناتها الثابتة بالملف الفردي غير أنه لم يفعل ، هذا إلى أن محكمة أول درجة لم ترد على دفاع الطاعنين سالف الذكر اكتفاء بقولها إن الخبير قد نفذ الحكم الصادر بنبذه تنفيذًا كاملاً ، وإنها تطمئن إلى الأخذ بتقريره ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قد رد على اعتراضات الطاعنين على تقرير الخبير بقوله " إن اعتراضات المنشأة الطاعنة غير جدية ولا تستند إلى أساس في الحقيقة أو الواقع ولا يسعفها في تأييد اعتراضاتها أية مستندات إذ قد ظهر عند فحص دفاتر المنشأة أنها غير أمينة وتعتمد التلاعب في إسقاط المبيعات وعدم إثبات الكثير من المشتريات وتبين أن الكثير من المشتريات مستوردة من الخارج ولا ضابط لها على الإطلاق ، وأن المنشأة لا تنفذ المبيعات في الدفاتر في أصناف بأكملها ، فضلا عن أنه لا توجد دفاتر للجرد ولا للصنف ، وأن ٧٥٪ من مبيعات المنشأة لا يؤيدها أي مستند ، هذا بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق كان دائنا في كثير من الأحيان نتيجة لإسقاط بعض الأصناف ، وهذا غير مختلف عليه بين طرفي النزاع بإعتراف مدير الشركة وماظهر للسيد الخبير من فحصه للأرباح في سنوات النزاع " . ثم أضاف الحكم " أن تقرير السيد الخبير جاء سليما ومتمشيا مع الحقيقة والواقع ولم يعترض عليه الطاعنون بأي مطعن جدي لذلك ترى المحكمة اعتماد النتيجة النهائية التي انتهى إليها والأخذ بها " ، ولما كان يبين مما أورده الحكم أنه أقر الخبير على أطراح دفاتر الطاعنين للاعتبارات السائغة التي استند إليها ، فلا محل بعد ذلك للتعويل على بيانات هذه الدفاتر الثابتة في الملف الفردي للطاعنين ، والتحدى بأنه كان يتعين على الخبير أن يطلع على البيانات المذكورة لتعذر استحضار الدفاتر من قسم مكافحة التهرب ، ولما كان أطراح دفاتر الممول والأخذ بتقرير الخبير هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب سائغة . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار/ أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
 جودة أحمد فيث ، وإبراهيم السيد ذكرى ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل
 فرحات عثمان .

(٢١٥)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

(أ) نقض . " إجراءات الطعن " . أحوال شخصية .

وجوب إيداع الطاعن في مسائل الأحوال الشخصية صورة من الحكم المطعون فيه
 ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه . يغني عن ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف
 الدعوى في الميعاد المتفاوت . علة ذلك .

(ب ، ج) إثبات . " قواعد الإثبات الشرعية " . أحوال شخصية .

(ب) الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية . خضوعها
 لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام
 الشريعة الإسلامية .

(ج) الشهادة في المذهب الحنفي . شروط صححتها . تعلق الشهادة بحالة شخص من مسار
 أو فقر . كفاية تعريف الشاهد بهذا الشخص ، دون غيره ممن لا تنصل به وقائع
 الشهادة .

(د ، هـ) إثبات . " البينة " . محكمة الموضوع .

(د) الترجيح بين البينات . من سلطة محكمة الموضوع .

(هـ) لا تريب على المحكمة إن هي ذكرت عبارة " أفهمناه " عند توجيه سؤال
 للشاهد . علة ذلك .

(و) إثبات . "البينة" . بطلان . "بطلان الإجراءات" .

لإرجاء المحكمة سماح شهود الزنى بلحاسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات ،
إذا حال دون سماعهم مانع . لا بطلان .

(ز) دعوى . "الخصوم في الدعوى" . نيابة عامة . أحوال شخصية .

النيابة العامة تعتبر طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها
المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم صريان قواعد رد أعضاء
النيابة عليها . يجوز إيداء عضو النيابة رأيه أمام أول درجة ، ثم أمام
محكمة الاستئناف .

١ — إنه وإن كان يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام
المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية — وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٨١
من الكتاب الرابع من قانون المرافعات — رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه
قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والذي ألغى بموجب المادة ٢/٣
من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — أن يودع قلم كتاب محكمة
النقض خلال ميعاد الطعن صورة من الحكم المطعون فيه ، وصورة من الحكم
الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، إلا أنه لما كان
يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم يوم التقرير بالطعن بطلب ضم
ملف الدعوى وأصدر السيد رئيس محكمة النقض أمراً في ذات اليوم — وقبل
فوات ميعاد الطعن — بضم هذا الملف إستمالة للرخصة المخولة له بمقتضى
المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات ، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر
رئيس المحكمة في الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأنه — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — أن يتيح للخصوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم إستناداً
إلى ما حواه من مستندات أو أوراق ، دون أن يحاج الطاعن في هذه الحالة بأنه لم
يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطعنه ، لما كان ذلك
فإن الدفع ببطلان الطعن يكون متعين الرفض .

٢ - فرق المشرع في الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) - بين الدليل وإجراءات الدليل في مسائل الأحوال الشخصية، فأخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات ، أما قواعد الإثبات المتعلقة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني، فقد أبقاها المشرع على حالها ، خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية .

٣ - من شروط صحة أداء الشهادة في المذهب الحنفي ، أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به ، ذا كراه وقت الأداء ، فلو نسي المشهود به لم يجز له أن يشهد ، وأن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضح الشاهد للقاضي صاحب الحق ومن عليه الحق ، ونفس الحق المشهود به ، وعلى هذا إذا شهد الشهود على حاضر بعين حاضرة ، وجب عليهم لأجل صحة شهادتهم أن يشيروا لثلاثة أشياء ، المدعى والمدعى عليه والعين المدعاة ، لأن الغرض التعريف ، والإشارة أقوى سبل التعريف ، وعند ذلك لا يلزم الشاهد أن يؤكد اسم المدعى أو المدعى عليه ولا نسبهما ، لأنه لا يحتاج مع الإشارة إلى شيء آخر ، فإن شهدوا على غائب أو ميت وجب ذكر ما يؤدي إلى التعريف به ، ويبين من ذلك أنه يجب أن يكون الشاهد عالماً بالمدعى والمدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق ، أما إذا كانت الشهادة تتعلق بحالة شخص من يسار أو فقر فلا يطلب من الشاهد إلا التعريف بهذا الشخص الذي تتصل به وقائع الشهادة المطلوب إثباتها . ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه من ذوي الاستحقاق في ثلث الوقف أو أنه المستحق الوحيد لذلك الثلث لانطباق شرط الواقفة عليه بأنه لا يكسب قدر كفايته ، ولا يوجد من يجب عليه نفقته شرعاً وذلك حتى تاريخ انتهاء الوقف على غير الخيرات ، وصرحت المحكمة للطعن عليهما الأولين بنفي ذلك . وكان المطلوب من شاهدي النفي

(١) نقض ١٩٦٣/١/٢ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٣٢ .

الشهادة على حالة الطاهن على النحو المبين بالحكم ، فلا محل للنفي على شهادتهما بالبطلان لأنهما قررا أنهما لا يعرفان المطعون عليهما ، إذ لا يتعلق هذا الأمر بوقائع الشهادة موضوع التحقيق .

٤ — لقاضى الدعوى سلطة الترجيح بين البيّنات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية رجحت أقوال شاهدهى النفى على أقوال شاهدهى الإثبات ، فإن النفى يكون على غير أساس .

٥ — ورود عبارة "أفهمناه" بسؤال وجهته محكمة أول درجة إلى شاهدهى النفى . لآتم من تلقين أو توجيه للشاهد من المحكمة بالشهادة لصالح أحد الخصوم ولكن يقصد بها إحاطة الشاهد بموضوع الشهادة حتى لا يخرج بها عن الوقائع موضوع التحقيق .

٦ — مؤدى نص المادة ١٩٤ من قانون المرافعات السابق أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفى فى نفس الجلسة التى سمع فيها شهود الإثبات ، إلا أن هذا ليس أمرا حتما يترتب على مخالفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التى تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترجىء سماع شهود النفى إلى جلسة أخرى غير التى سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم فى نفس الجلسة مانع .

٧ — أصبحت النيابة العامة بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ طرفا أصليا فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تختص بها المحاكم الجزئية ، فىكون لها ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات ، فلها أن تبدى الطلبات والدفع وتباشر كافة الإجراءات التى يباشرها الخصوم ، ولا تسرى عليها قواعد رد أعضاء النيابة ، وهو ما يجوز معه أن يكون عضو النيابة الذى يبدى رأيه أمام أمام محكمة أول درجة هو نفسه الذى يبدى رأيه أمام محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما الأولى والثانية أقامتا الدهوى رقم ٦٢ سنة ١٩٦٣ طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية ، وطلبتا الحكم ضد المطعون عليه الثالث وفى مواجهة مصلحة الشهر العقارى بثبوت ملكيتهما مناصفة بينهما لحصة قدرها ٣٤ ف و ٢٠ ط و ١٦ ١٥ من شيوعا فى مساحة قدرها ١٢٥ ف و ١١ ط و ٢١ من والتسليم ، وقالتا بيانا للدهوى إنه بموجب حجة شرعية صدرت من محكمة الإسكندرية الشرعية بتاريخ ١٩٢٧/٥/٢٩ وقفت المرحومة أوديل بشارة نابلس أطيانا زراعية مساحتها ١٥٤ ف و ١٢ ط و ٨ من على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها تكون وقف على قسطنطين سعادة ، ثم من بعده على زوجته إيلين نقولا جاهل ، ثم من بعدها على أولاد قسطنطين سعادة المذكور ، ثم على أولاد أولاده ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ، ثم على أولاد أولاد أولاده ، ثم على ذريته ونسله إلى آخر ما جاء بكتاب الوقف ، كما اشترطت الواقعة شروطا من بينها أن يبدأ فى كل سنة بعد حياتها بصرف ثلث صافى الغلة لمن يكون محتاجا من أولاد خالها سليمان يعقوب جاهل ، ومن أولاد خالتها السيدات آسية وهيلانة ومريم وسوسان بنات يعقوب جاهل ، وشرطت أن المحتاج منهم هو من لا يكسب قدر كفايته وليس له أصل ولا فرع ولا أخ ولا أخت ولا زوج من الموسرين تجب نفقته عليه شرعا ، وأن يقدم الأحمق فالأحمق ولو كان من طبقة سفلى مع وجود طبقة هليا ، وبتاريخ ١٩٤٥ / ١٠ / ٢١ توفيت الواقعة فآل الاستحقاق إلى المرحوم قسطنطين سعادة الذى اختص بربع الوقف كله لعدم وجود مستحقين من أولاد خالها وخالتها المذكورين بكتاب الوقف ، وظل الحال على ذلك إلى أن صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على خير الخيرات بتاريخ ١٩٥٢ / ٩ / ١٤ فآلت ملكية الأطيان الموقوفة بمقتضى القانون الأخير إلى قسطنطين سعادة ، وبتاريخ ١٩٥٤ / ٢ / ٩ توفى الأخير فآل ثلث تركته

إلى إبنتيه المطعون عليهما الأولى والثانية بموجب وصية حررها بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٢ واختص الورثة بباقي التركة حسب الفريضة الشرعية ، وبتاريخ ٢٤/٩/١٩٥٦ توفيت والديهما إيلين جاهل وانحصر ميراثها فيهما بحق الثلثين وفي أبناء عمهما نصرى وجورج وفضل الله جاهل - الطاعن - بحق الثالث ، وإذ لم تشهر قائمة حل الوقف إلا بالنسبة لثلاثي الأطيان وقدرها ٨٣ ف و ١٥ ط و ٢٣ س ، وكان المطعون عليه الثالث ينازعهما في ملكيتهما للجزء الباقي من الأطيان فقد أقامتا الدعوى بطلباتهما سالفة البيان ، وبجلسة ٢٢ / ١ / ١٩٦٣ طلب كل من الطاعن ونصرى وجورج قسطنطين جاهل دخولهم خصموا في الدعوى استنادا إلى أنهم يملكون الأطيان المتنازع عليها لانطباق شرط الواقعة عليهم ، وبتاريخ ١٧/١/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الطاعن خصما في الدعوى ورفضت تدخل الآخرين . وكان الطاعن قد رفع الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٦٣ طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المطعون عليهم طالبا الحكم باستحقاقه لثلث الأطيان الموقوفة وتسليمه نصيبه فيها وقدره ٤١ ف و ١٩ ط و ٢٣ س ، وبأن يؤدوا له ريع ذلك النصيب وقدره ١٠٠٠ ج في السنة ، تأسيسا على أنه ابن هيلانة يعقوب خالة الواقعة وكان وقت وفاتها هو المحتاج الوحيد ، من أولاد وذرية ونسل خاله وخالتها المذكورين بكتاب الوقف ، وأنه لا يوجد من يجب عليه نفقته شرعا فانطبق عليه وحده شرط الواقعة ، واستمر كذلك حتى يوم ١٤/٩/١٩٥٢ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ٦/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن مدعاه ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٦/١/١٩٦٨ حكمت في الدعوى رقم ٦٢ سنة ١٩٦٣ بطلبات المطعون عليهما الأولى والثانية ، وفي الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٦٣ برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ سنة ١٨ ق أحوال شخصية طنطا ، وبتاريخ ٦/٥/١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . ودفعت المطعون عليها الأولى ببطلان الطعن لأن الطاعن لم يودع خلال الميعاد القانوني صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي

برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزم
النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن في غير محله ، ذلك أنه وإن كان يتعين
على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية —
وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥
والذي ألغى بموجب المادة ٢/٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ —
أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن صورة من الحكم المطعون فيه
وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ،
إلا أنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم يوم التقرير
بالطعن بطلب ضم ملف الدعوى وأصدر السيد رئيس محكمة النقض أمرا في ذات
اليوم — وقبل فوات ميعاد الطعن — بضم هذا الملف استعمالا للرخصة المخولة له
بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات ، وكان ضم ملف الدعوى بناء على أمر
رئيس المحكمة في الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية من شأنه — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — أن يتيح للخصوم في الطعن تأييد وجهات نظرهم استنادا
إلى ما حواه من مستندات أو أوراق دون أن يحتاج الطاعن في هذه الحالة بأنه
لم يقدم في المواعيد التي حددها القانون المستندات المؤيدة لطلبه . لما كان ذلك
فإن الدفع ببطلان الطعن يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون
من أربعة وجوه (أولا) أن الحكم أهدر شهادة شاعدي الطاعن التي أثبتت
أن شرط استحقاق الطاعن في الوقف كان متحققا مع أنها صحيحة شرعا ، وأقام
الحكم قضاءه على شهادة شاعدي المطعون عليهما الأولى والثانية رغم بطلانها
لأنهما قررا أنهما يعرفان الطاعن فقط دون المطعون عليهما ، ومن المقرر شرعا
أن الشهادة تبطل إذا لم يعرف الشاهد كلا من المشهود له والمشهود عليه
(ثانيا) أن محكمة أول درجة تحدث مع شاهد النفي سمعان جورجى شلقون

في موضوع الدعوى بما يعتبر تافهيناً له ، وهو أمر غير جائز شرعاً ، ذلك أنها أثبتت في محضر التحقيق عبارة ” أفهمناه ” بعد أن سأله عن معلوماته عن استحقاق الطاعن ، مما مفاده أنها استعرضت للشاهد وقائع الدعوى وأفهمته إياها ، وإذا استفيد الشاهد من هذا التلقين والتوجيه أن اتجه المحكمة لسير في صالح المطعون عليهما الأولين فتقوى عنده فكرة نفى الوقائع التي يدعيها الطاعن ، وإذا عول الحكم المطعون فيه على أقوال الشاهد المذكور فإنه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع ومخالفة القانون (ثالثاً) أن محكمة أول درجة خالفت نص المادة ١٩٤ من قانون المرافعات السابق التي تقضى بأن يسمع شهود الإثبات والنفي في جلسة واحدة إلا إذا أحال دون ذلك مانع ، ذلك أنها سمعت شهود الطاعن بجلسته ١٩٦٦/٥/٨ ثم سمعت شهود المطعون عليهما الأولين في جلسة تالية ، وكان عليها أن تسمع شهود الطرفين في جلسة واحدة حتى لا تعرف المطعون عليهما الوقائع التي شهد بها شهود الإثبات فتعملان على نفيها (رابعاً) أن عضو النيابة العامة الذي أبدى رأيه أمام محكمة الاستئناف هو نفسه الذي أبدى الرأي أمام محكمة أول درجة ، وهو ما لا يحقق العدالة ويستوجب بطلان الحكم لأن عضو النيابة شأنه في ذلك شأن القاضي .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان المشرع قد فرق في الإثبات — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بين الدليل وإجراءات الدليل في مسائل الأحوال الشخصية فأخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات ، أما قواعد الإثبات المتعلقة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني ، فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، وكان من شروط صحة أداء الشهادة في المذهب الحنفي أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به ذاكره وقت الأداء فلو نسي المشهود به لم يجز له أن يشهد ، وأن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضع الشاهد للقاضي صاحب الحق ومن عليه الحق ونفس الحق بالمشهود به ، وعلى هذا إذا شهد الشهود على حاضر بعين حاضرة وجب عليهم لأجل صحة شهادتهم أن يشيروا لثلاثة أشياء ، المدعى

والمدعى عليه والعين المدعاة ، لأن الغرض التعريف ، الإشارة أقوى سبل التعريف ، وعند ذلك لا يلزم الشاهد أن يذكر اسم المدعى أو المدعى عليه ولا تسبهما لأنه لا يحتاج مع الإشارة إلى شيء آخر ، فإن شهدوا على غائب أو ميت وجب ذكر ما يؤدي إلى التعريف به ، وكان يبين من ذلك أنه يجب أن يكون الشاهد عالماً بالمدعى والمدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق ، أما إذا كانت الشهادة تتعلق بحالة شخص من يسار أو فقر فلا يطلب من الشاهد إلا التعريف بهذا الشخص الذي تتصل به وقائع الشهادة المطلوب إثباتها ، ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه من ذوى الاستحقاق في ثلث الوقف أو أنه المستحق الوحيد لذلك الثلث لانطباق شرط الواقفة عليه بأنه لا يكسب قدر كفايته ولا يوجد من يجب عليه نفقته شرعاً وذلك حتى يوم ١٤/٩/١٩٥٢ تاريخ انتهاء الوقف على غير الخيرات ، وصرحت المحكمة للطعون عليهما الأولين بنفى ذلك ، وكان المطلوب من شاهدي النفي الشهادة على حالة الطاعن على النحو المبين بالحكم ، فلا محل للنفي على شهادتهما بالبطلان لأنهما قررا أنهما لا يعرفان المطعون عليهما ، إذ لا يتعلق هذا الأمر بوقائع الشهادة موضوع التحقيق . لما كان ذلك ، وكان لقاضى الدعوى سلطة الترجيع بين البيدات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية رجحت أقوال شاهدي النفي على أقوال شاهدي الإثبات ، فإن النفي على الحكم بخالفة القانون بهذا الخصوص يكون على غير أساس . والنفي في وجهه الثانى في غير محله ، ذلك أن عبارة " أفهمناه " الواردة بسؤال وجهته محكمة أول درجة إلى شاهد النفي سمعان جورجى شلقون لاتم عن تلقين أو توجيه للشاهد من المحكمة بالشهادة لصالح أحد الخصوم ، ولكن يقصد بها إحاطة الشاهد بموضوع الشهادة حتى لا يخرج بها عن الوقائع موضوع التحقيق . والنفي في وجهه الثالث غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ١٩٤ من قانون المرافعات السابق على أن " يستمر التحقيق إلى أن يتم سماع جميع شهود الإثبات والنفي في الميعاد ، ويجرى سماع شهود النفي في نفس الجلسة التى سمعت فيها شهود الإثبات إلا إذا

حال دون ذلك مانع " ، يدل على أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات إلا أن هذا ليس أمراً حتماً يترتب على مخالفته الإبطال ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترجى سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لعدم سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات يكون في غير محله . والنعى في الوجه الرابع مردود بأنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، فيكون لها ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات ، فلها أن تبدى الطلبات والدفع وتباشر كافة الإجراءات التي يباشرها الخصوم ولا تسرى عليها قواعد رد أعضاء النيابة ، وهو ما يجوز معه أن يكون عضو النيابة الذي يبدى رأيه أمام محكمة أول درجة هو نفسه الذي يبدى رأيه أمام محكمة الاستئناف . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالإبطال لهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عهد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢١٦)

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٧ القضائية :

رسوم . " رسوم قضائية " . استئناف . " رسوم الدعوى الاستئنافية " .

رسوم الدعوى الاستئنافية . تسويتها عند تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن التأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف وعلى أساس قيمة الحق الذي سبق القضاء به ابتدائيا وتكرر للقضاء به في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . العبرة في استحقاق رسوم الاستئناف هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للاستئناف أو تأييد القضاء به للاستئناف عليه .

تسوى رسوم الدعوى الاستئنافية في حالة تأييد الحكم الابتدائي على مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف ، وتكون التسوية في هذه الحالة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف ، ويستوى عند تقدير رسوم الاستئناف المستحقة لقلم الكتاب أن يكون الخصم الذي حكم عليه بالمصروفات قد خسر دعواه من البداية أو كسبها ابتدائيا ثم خسرها استئنافيا ، لأن العبرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى به — هذا الحق من المحكمة الاستئنافية للاستئناف أو تأييد القضاء به للاستئناف عليه . وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه

(١) قفص ١٩٦٧/٥/٢٣ مجموعة المكتب الفني . ص ١٨٠ ص ١٠٧٣ .

أن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عن الدعوى الاستثنائية على أساس هذه القيمة ، فإنه إذ ألغى قائمة الرسوم تأسيسا على أنه لا تستحق رسوم جديدة في حالة رفض الاستئناف على ما يزيد على مبلغ ١٠٠٠ ج الذي حصل منه قلم الكتاب الرسم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه حكم في الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٦٥ بيوع كلى الجيزة المقامة من مباشر الإجراءات الحاج الفاضل كرومان ضد مدينه عثمان السيد المراغى بإيقاع بيع قطعة الأرض الفضاء البالغ مساحتها ٤ ط و ٤ م من الموضحة الحدود والمعالم بقائمة شروط البيع على مباشر الإجراءات الراسى عليه المزاد بثمن أساسى قدره ٥٠٠٠ ج ، واستأنف المدين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٠٦ سنة ٨٣ ق طالبا إلغائه وبطلانه واعتباره كأن لم يكن ورفض دعوى البيع ، وفي ١٩٦٦/١١/٢٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وفي ١٩٦٧/١/١٨ استصدر قلم كتاب محكمة الاستئناف قائمة بمقدار الباقي من الرسوم المستحقة على المستأنف والبالغ ١٦٠ ج وعلى أساس أن الرسم النسبي المستحق جميعه ١٨٧ ج و ٥٠٠ م + ١ ج إضافي أى ما جملته ١٨٨ ج و ٥٠٠ م يخص منه ما تسدد في ١٩٦٦/١/١٦ وجملته ٢٨ ج و ٥٠٠ م فيصبح الباقي ١٦٠ ج ، ولما أعلن المدين بالقائمة في ١٩٦٧/١/٢٩ عارض فيها بتاريخ ١٩٦٧/٢/٦ طالبا إلغائها استنادا إلى أنه غير ملزم برسوم أخرى غير التي دفعها في البداية إذ لم يحكم له بشيء وقضى برفض استئنافه ودفع قلم الكتاب بأن الحكم الصادر برفض الاستئناف وتأييد الحكم يعتبر حكما جديدا في موضوع الحق المرقوع عنه الاستئناف ينشئ عنه الرسم عملا بالمادة ٣ من القانون رقم ٩٠

سنة ١٩٤٤. وفي ١٩٦٧/٦/٦ حكمت المحكمة بإلغاء القائمة المعارض فيها الصادرة في ١٩٦٧/١/١٨. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم، وتمسكت بهذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه قضى بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها تأسيسا على أن القضاء برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف يعتبر بمثابة حكم برفض الدعوى فلا يلزم المستأنف بأكثر من الرسم الذي دفعه ابتداء عند تقديم صحيفة الاستئناف، في حين أن المادة الثالثة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن تسوى رسوم الاستئناف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد هو حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف.

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أن رسوم الدعوى الاستئنافية إذ تسوى في حالة تأييد الحكم الابتدائي على مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف، فإن التسوية في هذه الحالة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف، وليستوى عند تقدير رسوم الاستئناف المستحقة لقلم الكتاب أن يكون الحكم الذي حكم عليه بالمصروفات قد خسر دعواه من البداية أو كسبها ابتدائيا ثم خسرها استئنافا، لأن العبرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف، سواء قضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للاستئناف أو تأييد القضاء به للاستئناف عليه. لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة في الدعوى الاستئنافية على أساس هذه

القيمة، فإن الحكم إذ ألغى قائمة الرسوم — تأميسا على أنه لا تستحق رسوم جديدة في حالة رفض الاستئناف على ما يزيد على مبلغ ١٠٠٠ ج الذي حصل عنه قلم الكتاب الرسم ابتداء — يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد قائمة الرسوم المعارض فيها .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد شبل عبد المقصود ، وأحمد سميح طلعت ، ومحمد فاضل المرجوفى ، وحافظ الوكيل .

(٢١٧)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) إعلان . ” إعلان الشركات التجارية ” . شركات .

إعلان الشركات التجارية . جواز تسليم صورة الإعلان إلى من ينوب عن أحد
 الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير .

(ب) دعوى . ” الدعوى العمالية ودعوى النقابة ” . نقابات . عمل .
 ” الدعوى الناشئة عن عقد العمل ” . حكم . ” حجية الحكم ” .
 قوة الأمر المقضى .

دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأمضاء . إختلافهما في الموضوع
 والسبب والآثار والأشخاص .

(ج) عمل . ” أجازات ” .

مقابل الأجازة . إحتسابه على أساس الأجر الثابت الذى يتقاضاه العامل مقابل
 ما يؤديه من عمل . لا تدخل فى ذلك مكافأة زيادة الإنتاج .

(د) حكم . ” تسبيب الحكم ” . ” القصور ” . بطلان . ” بطلان الحكم ” .

عدم بيان مصدر الحق المقضى به وعناصره الواقعية . قصور يبطل الحكم .

١ - أنه وإن كان المشرع قد نص فى المادة ١٤ / ٥ من قانون المرافعات
 السابق - المطبق فى الدعوى - على أنه فيما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات
 والمؤسسات ومائر الأشخاص الاعتبارية ، تسلم الصورة بمركز إدارتها للنائب عنها

بمقتضى عقد لإنشائها أو نظامها ، فإذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو في موطنه . إلا أنه أردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة من أنه " إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسليم صورتها هو أو من ينوب عنه ، أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام ، أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة " . فدل بذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرهم فيها ، ولما كان الثابت من ورقة إعلان الطعن أنه وجه إلى النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية التي يمثلها ... ، وقد سلمت صورة الإعلان في مركز النقابة إلى ... الموظفة بالنقابة ، نائبة عن المعين إليه ، ولم تنكر النقابة المطعون ضدها نيابتها عنها في استلام هذه الصورة ، فإن إعلان الطعن إذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحا .

٢ — دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء ، وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص . وإذا كان الثابت من الاطلاع على الحكم رقم ... المودعة صورته الرسمية بالأوراق أنه قد صدر في نزاع بين بعض العمال والشركة الطاعنة ، بينما صدر القرار المطعون فيه في نزاع مراد بين نقابة عمال الشركة وبين الشركة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم سالف الذكر .

٣ — إذ كان يبين من القرار المطعون فيه أن عمال الشركة الطاعنة يعملون بأجر ثابت خلال فترة التشغيل والتي كانت في مدة النزاع ثمانى ساعات يوميا ، وأن الشركة التزمت بموجب اتفاق تم بينها وبين النقابة المطعون ضدها في فبراير سنة ١٩٦٠ بأن تدفع لعمالها مكافأة تتناسب مع زيادة إنتاجهم عن القدر المقرر في فترة التشغيل اليومية ، وكان يبين مما تقدم ومن طبيعة هذه المكافأة أنها غير ثابتة لأنها تتشى مع ما قد يبذله العامل من جهد إضافي خلال فترة التشغيل العادية ، وكان الأجر الذي يحسب على أسامه مقابل الأجازه — على ما جرى به

(١) قض ١٩٦٨/٢/٢٧ مجموعة المسكب الفنى ص ١٩ ص ٦٠٥ .

قضاء هذه المحكمة^(٢) — هو ذلك الأجر الثابت الذى يتقاضاه العامل أو المستخدم مقابل ما يؤديه من عمل — هذا العمل هو الذى يأخذ العامل أو المستخدم فى حالة قيامه بالأجازة مقابله كأنه أداه — لما كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب مكافأة زيادة الإنتاج فى تقديره لمقابل الأجازة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٤ — متى كان القرار المطعون فيه لم يبين مصدر الحق الذى قضى به ولا عناصره الواقعية ، فإنه يكون قد جاء خاليا من الأسباب مما يعيبه بالقصور ويبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن النقابة المطعون ضدها تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل لمبايعة ضد الشركة الطاعنة طلبت فيها (أولا) تقرير حق العاملين فى اقتضاء أجورهم عن الإجازات السنوية والمرضية والرسمية وأجر إصابة العمل وأجر المستدعى للخدمة الاحتياطية والحرس الوطنى وأجر العطلات الخارجة عن إرادة العامل على أساس متوسط الأجر كاملا أى شاملا مكافأة الإنتاج (ثانيا) تقرير حق العاملين فى محاسبتهم عن الإنتاج الزائد عن المقرر بنسبة من أجر اليوم الحالى أى الأجر بعد إضافة المنحة السنوية والعلاوة الدورية وذلك باعتبار أن قيمة التشغيل الزائدة نسبة من أجر اليوم ، وقد أحال مكتب العمل الطلب إلى هيئة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة ، وقيد برقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ تحكيم القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣ قررت الهيئة (أولا) تقرير حق العاملين فى اقتضاء أجورهم عن الإجازات السنوية والمرضية والرسمية وأجر إصابة العمل وأجر المستدعى للخدمة الاحتياطية والحرس الوطنى وأجر العطلات الخارجة

(٢) نقض ١٩٥٩/٤/٢٣ بمجموعة القواعد القانونية فى خمس سنوات ص ٥٤٥ بند ٣٤ .

من إرادة العامل على أساس متوسط الأجر شاملا مكافأة الإنتاج (ثانيا) تقرير حق العاملين في محاسبتهم عن الإنتاج الزائد عن المقرر بنسبة من أجر اليوم الحالي أى الأجر بعد إضافة المنحة السنوية والعلاوة الدورية وذلك باعتبار أن قيمة التشغيل الزائد هي نسبة من أجر اليوم . طعنت الشركة الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض القرار وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن النقابة المطعون ضدها دفعت ببطلان إعلان تقرير الطعن تأسيسا على أن صورة الإعلان لم تسلم إلى النائب عن النقابة بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها طبقا لما تقضى به المادة ١٤/٥ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أن المشرع وإن كان قد نص في المادة ١٤/٥ من قانون المرافعات السابق — المطبق في الدعوى — على أنه فيما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات وسائر الأشخاص الاعتبارية تسلم الصورة بمركز إدارتها للنائب عنها بمقتضى عقد إنشائها، أو نظامها، فإذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو في موطنه ، إلا أنه أردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة من أنه "إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنائب" فدل بذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها ، ولما كان النائب من ورقة إعلان الطعن أنه وجه إلى للنقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية التي يمثلها السيد / محمد أحمد أبو خليل ، وقد سلمت صورة الإعلان في مركز النقابة إلى الآتية نادية عبد الحميد الموظفة بالنقابة نائبة عن المعلن إليه ، ولم تنكر النقابة المطعون ضدها نيابتها عنها في استلام هذه الصورة ، فإن إعلان الطعن إذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحا ، ويكون الدفع في غير محله متعينا ورفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على القرار

المطعون فيه أنه فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، وفي بيان ذلك تقول إنه سبق أن رفع بعض العمال الدعوى رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٦٣ أمام محكمة بندر إمبابة بالمطلب الأول الذي طلبته النقابة من هيئة التحكيم وهو الخاص بطريقة احتساب مقابل الأجازات وإضافة علاوة الإنتاج إلى الأجر الأصلي في تقدير هذا المقابل ، وقضت تلك المحكمة في ١٩٦٤/١٢/٢ برفض الدعوى وأصبح حكمها نهائيا بعدم استئنائه ورجة على العمال الذين رفعوا الدعوى المذكورة ، ومن ثم فلم يكن للقرار المطعون فيه أن يخالف حجية ذلك الحكم لاتحاد الدعوى بين الخصوم والموضوع والسبب .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وسببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٦١ بندر إمبابة المودعة صورته الرسمية بالأوراق أنه قد صدر في نزاع بين بعض العمال والشركة الطاعنة ، بينما صدر القرار المطعون فيه في نزاع مردد بين نقابة عمال الشركة وبين الشركة فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم سالف الذكر .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الأول أن القرار المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه بعد أن استعرض مواد القانون التي تعرف الأجر وعناصره قرر حق العمال في إقتضاء مقابل الأجازة السنوية أو المرضية أو مقابل الغياب بسبب من الأسباب المقبولة قانونا على أساس متوسط الأجر كاملا شاملا مكافأة الإنتاج ، وهذا القول على إطلاقه وبالصيغة العامة التي انتهى إليها غير سديد ومخالف للقانون ، لأنه لا يمكن أن تدخل جميع مفردات الأجر وحقوقه بدون استثناء في حساب مقابل الأجازات ، لأنه لا يتصور أن يعطى للعامل بدل تمثيل أو بدل إنتقال أو أجر من ساعات العمل الإضافية وهو غائب في الأجازة المرضية أو السنوية ، فيجب أن ينظر إلى كل واحد من المفردات والملحقات على حدة فإن اتفق في طبيعته وحكمته مع ما يستحقه العامل وهو غائب بعذر قانوني ، ففي هذه الصورة يضم الملحق إلى الأصل في حساب مقابل الأجازة أما إن تنافرت طبيعته وحكمته مع استحقاقه

هند الغياب فمن الخطأ في القانون ضمه إلى مقابل الأجازة ، ولذلك فلا يصح ضم علاوة زيادة الإنتاج إلى مرتب الغائب ، لأن هذا يجعل حال من غاب أحسن من حال من حضر واشتغل ، فضلا عن أنه يشجع على الغياب ويؤدي إلى نقص الإنتاج وإهدار الحكمة من تقرير علاوة الإنتاج .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان يبين من القرار المطعون فيه أن عمال الشركة الطامنة يعملون بأجر ثابت خلال فترة التشغيل والتي كانت في مدة النزاع ثمانى ساعات يوميا ، وأن الشركة التزمت بموجب اتفاق تم بينها وبين النقابة المطعون ضدها في فبراير سنة ١٩٦٠ بأن تدفع لعمالها مكافأة تتناسب مع زيادة إنتاجهم عن القدر المقرر في فترة التشغيل اليومية ، وكان يبين مما تقدم ومن طبيعة هذه المكافأة أنها غير ثابتة لأنها تتمشى مع ما قد يبذله العامل من جهد إضافي خلال فترة التشغيل العادية ، وكان الأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ذلك الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل أو المستخدم مقابل ما يؤديه من عمل — هذا العمل هو الذي يأخذ العامل أو المستخدم في حالة قيامه بالأجازة مقابلته كأنه أداه — لما كان ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب مكافأة زيادة الإنتاج في تقديره لمقابل الأجازة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن القرار المطعون فيه شابه القصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الشق الأخير من منطوقه انتهى إلى تقرير حق العاملين في محاسبته عن الإنتاج الزائد عن المقرر بنسبة أجر اليوم الحالى ، أى الأجر بعد إضافة المنحة السنوية والعلاوة الدورية ، وذلك باعتبار أن قيمة التشغيل الزائد هي نسبة من أجر اليوم ، ولم يدل القرار على هذا الشق من قضائه سوى بقوله في عبارة عامة مرسله أنه بالنسبة للطلب الثانى فإنه من حق العاملين محاسبته عن الإنتاج الزائد عن المقرر بنسبة من أجر اليوم الحالى أى الأجر بعد إضافة المنحة السنوية والعلاوة السنوية باعتبار أن قيمة التشغيل الزائدة هي نسبة من أجر اليوم ، وهذا الذى انتهى إليه القرار يتضمن نتيجتين (الأولى) أن المنحة السنوية هي جزء من الأجر الحالى أسوة بالعلاوة الدورية

(والثانية) أن علاوة الإنتاج تقدر وتحتسب على أساس نسبة من أجر اليوم وليس على أساس مقدار الزيادة في الإنتاج، والقرار في ذلك شابه قصور معيب في النتيجة الأولى، لأن اعتبار المنحة جزءا من الأجر يتطلب أن تكون المنحة مقررة في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعاً وفقاً لما تقضى به المادة ٣/٦٨٣ مدني والمادة ٣/٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وإذ لم يوضح القرار مصدر المنحة التي اعتبرها جزءا من الأجر وخلا من إثبات الشروط التي تطلبها القانون لمنحها فإنه يكون معيباً بالقصور ومخالفة القانون، وبالنسبة للنتيجة الثانية فقد خالف القرار القانون وجاء قاصراً التسبب، ذلك أن تقدير قيمة علاوة الإنتاج على أساس نسبة معينة من أجر اليوم فيه إهدار لاتفاق العاقدين على تقدير تلك العلاوة على أساس عدد الطرائح أو عدد القطع التي ينتجها العامل زيادة عن المعدل كما أنه قد يؤدي إلى الإضرار بالعامل نفسه أو إلحاق الخسارة برب العمل إذ قد يوفق العامل إلى إنتاج ضعف المعدل أو قد يوفق إلى إنتاج قطعة واحدة زيادة عن المعدل، ومع ذلك يبقى مقدار العلاوة ثابتاً على أساس النسبة المئوية إلى الأجر الأصلي، وفي هذا مخالفة للعقد والقانون حيث حول الأجر بالطريجة إلى أجر ثابت وخاط بينهما مع أن الأصل في الأجر بالطريجة أنه متغير يزيد وينقص مع زيادة ونقص الإنتاج، وقد جاء القرار في هذا الخصوص مبهماً قاصراً الأسباب، إذ لم يبين مصدر هذا الحق الذي قرره للعاملين ولا سنده في الأوراق.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه لما كان يبين من القرار المطعون فيه أنه أورد في خصوص الطلب الثاني من طلبات النقابة المطعون ضدها أن "من حق العاملين محاسبتهم عن الإنتاج الزائد عن المقرر بنسبة من أجر اليوم الحالى أى الأجر بعد إضافة المنحة السنوية والعلاوة السنوية كذلك باعتبار أن قيمة التشغيل الزائدة هي نسبة من أجر اليوم" وكان هذا الذي أورده القرار المطعون فيه لم يبين مصدر الحق الذي قضى به ولا عناصره الواقعية فإنه يكون قد جاء خالياً من الأسباب مما يعيبه بالقصور ويبطله.

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : أحمد سميج طلعت ، وأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٢١٨)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) حكم . ” الطعن فى الحكم ” . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .

الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨
مرافعات سابق . فصل الحكم فى موضوع الدعوى أو فى شق منه . جواز الطعن فيه
على استقلال فى المبدأ . عدم مراعاة ذلك . مؤداه . سقوط الحق فى الطعن .

(ب) نقض . ” سلطة محكمة النقض ” . حكم . ” تسبب الحكم ” .

إنتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . إفتواء الأسباب على قرارات قانونية خاطئة .
لا أثر له . لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

(ج) حكم . ” حجية الحكم ” . ” الأسباب المرتبطة بالمنطوق ” . قوة
الأمر المقضى . نقض . ” ما لا يصلح سببا للطعن ” .

أسباب الحكم المرتبطة إرتباطا وثيقا بمنطوقه . لها حجية ملزمة . الأسباب النافذة
التي طيها بالخطأ فى القانون يفرض صحته . غير منتج .

(د) حكم . ” تسبب الحكم ” . نقض . ” سلطة محكمة النقض ” .

لا يفسد الحكم وقد انتهى إلى نتيجة صحيحة مجرد القصور فى الرد على دفاع قانونى
لخصم . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية إذا شابه خطأ أو قصور .

(هـ) استئناف . ” الأثر الناقل للاستئناف ” .

الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية على أساس ما تقدم فيها من أدلة
ودفوع ، وما يطرح منها ويكون قد قات العارفين لإدائه أمام محكمة أول درجة .

(و) دفع . " الدفع بعدم القبول " .

الدفع بعدم القبول . بجواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(ز) حكم . " حجية الحكم " . استئناف . دفع . " الدفع بعدم القبول " .

الحكم بقبول الاستئناف شكلا يتصل بشكل الاستئناف دون غيره وأن من اختصم فيه كان خصما أمام محكمة أول درجة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعد الحكم بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة لذات الخصم . لاتناقض .

(ح) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى .

القضاء النهائي يكتسب قوة الأمر المقضى فيما تاربين الخصوم من نزاع فصلت فيه المحكمة صراحة أراضنا في المنطوق أو الأسباب المرتبطة به . مالم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن يحرز هذه القوة .

١ — جعل المشرع المناط في عدم جواز الطعن طبقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل في الموضوع فإذا كان الحكم قد صدر في موضوع الدعوى أو في شق منه فإنه يخرج — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — عن نطاق التحريم ويصبح الطعن فيه على استقلال مما يستوجب اتباع المواعيد المقررة في القواعد العامة للطعن في الأحكام وهي ترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة — سقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد — فإنه لا يؤثر فيه أن يكون قد طبق المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بدلا من أعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ، إذ يكون لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ وأن ترده إلى الأساس السليم .

٣ — متى كان الحكم قد فصل فصلا قاطعا في النزاع الذي قام حول حلول الشركة محل هيئة التأمينات وانتهى إلى نفي هذا الحل — وهو العلة في إيجاب التضامن الذي يحتاج به الطاعن — وكانت هذه التقارير التي تضمنتها أسباب الحكم في هذا الشأن متعلقة بالوقائع محل النزاع ومرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه

(١) نقض ١٩٧٠/٤/٢٣ مجموعة المكتب الفني ص ٢١ ص ٦٨٣

القاضي يرفض الدعوى قبل الشركة المطعون ضدها الثانية، وداخلة في بناء الحكم وتأسيسه، ولازمة للنتيجة التي انتهى إليها، فإن هذه التقارير تكون لها حجية ملزمة كمنطوق الحكم، وممانعة من إعادة البحث في مسألة التضامن وإثارتها من جديد، وكان يجب على محكمة الاستئناف أن تنقيد بهذا القضاء دون حاجة إلى إيراد أسباب خاصة لتأييده، لأن هذه الأسباب تكون من قبيل الأسباب النافلة، ويكون النعي عليها بالخطأ في القانون — بفرض صحته — غير منتج.

٤ — لا يفسد الحكم مجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للخصوم، إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانونا، وللمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به إذا ما شابها خطأ أو قصور.

٥ — الاستئناف — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتنظرها وفقا لما تقضى به المادة ١٠٤ من قانون المرافعات السابق، لأعلى أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب، بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة.

٦ — الدفع بعدم قبول الدعوى — وفق المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق — يجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى.

٧ — الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا إنما يتصل بشكل الاستئناف دون غيره، وأن من اختصم فيه إنما كان خصما أمام محكمة أول درجة، ولما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى ذاتها، ولا ينتقل النظر إليه إلا بعد أن تفصل المحكمة في شكل الاستئناف، فإن قضاء المحكمة بقبول الاستئناف — المرفوع على مديري هيئة التأمينات الذي كان مختصا أمام محكمة أول درجة — شكلا، لا يناقض قضاءها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعد أن تبين للمحكمة أن مدير عام الهيئة لا يمثلها قانونا أمام القضاء، وإنما يمثلها رئيس مجلس الإدارة.

(١) نقض ١١/٣/١٩٦٩ مجموعة المكشبات الفتى من ٢٠٠-٢٠٤

۸ — القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى فيه إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع ، وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المناطوق أو في الأسباب المرتبطة به . وإذا كان الثابت أن الطرفين لم يتناقشا في شأن صفة مدير عام هيئة التأمينات وتمثيلها في الخصومة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد انحصر قضاؤه في تكييف العلاقة بين العا من وهيئة التأمينات دون أن يتجاوز ذلك إلى البحث في صفة من يمثلها ، فإن الحكم بهذه المثابة لا يكون قد اشتمل على قضاء ضمني بثبوت هذه الصفة لمدير عام هيئة التأمينات ، لأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۱۲۸۹ لسنة ۱۹۶۲ عمال كلى القاهرة ضد مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية وعضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة مصر للغزل والنسيج الرقيق بكفر الدوار طالبا القضاء بإلزامهما متضامين بأن يدفع له مبلغ ۱۶۲۵ جنيها ، وقال في بيانها إنه عين مديرا للمستشفى الأميرى بكفر الدوار عام ۱۹۴۶ وعهدت إليه شركة مصر للتأمين بالكشف على العمال المصابين وعلاجهم وتحرير الاستمارات عن الإصابات التى تلحق بهم مقابل خمسين جنيها شهريا ، وفي عام ۱۹۵۳ وافقت وزارة الصحة — بناء على طلب الشركة المطعون ضدها الثانية — على إعارته للعمل مديرا لمستشفاهها ، ثم التحق بخدمة الشركة في ذات الوظيفة بعد إحالته إلى التقاعد ، وأخذ يواصل العمل وفق العقد المبرم بينه وبين شركة مصر للتأمين حتى صدور القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۵۹ بشأن التأمينات الاجتماعية الذى نقل عمليات التأمين ضد إصابات العمل إلى مؤسسة

التأمينات الاجتماعية، والذي بدأ سر يانه بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية منذ أول أبريل سنة ١٩٦٠، فأنقطعت صلته بعد ذلك بشركة مصر للتأمين واستصدر حكما ضدها بمكافأة نهاية خدمته بها، واستمر يباشر العمل الذي كان يؤديه لحساب شركة مصر للتأمين لأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية تنازلت عن عمليات التأمين المشار إليها إلى الشركة المطعون ضدها الثانية مقابل ما تدفعه لها من مبالغ خصما من الاشتراكات المقررة عليها قانونا، ومقابل ما تؤديه نيابة عنها من أجر الطبيب المختص بهذه العمليات ونفقات العلاج، وإذ كان أجر الطبيب يقع على عاتق مؤسسة التأمينات عملا بالمادتين ٢٥ و ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فإنها تكون قد استخلفت الشركة المطعون ضدها الثانية في أداء هذه الالتزامات ومسئولة بالتضامن معها وفق المادة ٨٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وتلتزم بأداء المبالغ المطالب به الذي يشتمل على ١٥٠٠ ج قيمة أجره المتأخر له من أول أبريل ١٩٦٠ حتى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ على أساس خمسين جنيها شهريا، يضاف إليه مبلغ ١٢٥ جنيها قيمة مكافأة نهاية الخدمة وبعد أن حلت هيئة التأمينات الاجتماعية محل مؤسسة التأمينات بموجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وجه الطاعن دعواه إلى مدير عام هيئة التأمينات الاجتماعية وبمجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية (أولا) برفض الدعوى قبل شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار (وثانيا) وقبل الفصل في موضوع الدعوى الموجهة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية بنسب مكتب خبراء وزارة العدل للانتقال إلى الهيئة والاطلاع على الكشوف الشهرية المحررة من المدعى وتحديد أتعابه ومقدار مكافأته، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بمجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذين الحكمين وقيد استئنافه برقم ٤٧٢ لسنة ٨٢ ق أمام محكمة استئناف القاهرة، ودفعت المطعون ضدها الأولى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة، لأن رئيس مجلس إدارة هيئة التأمينات هو الذي يمثلها وليس مديرها العام، وبمجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٦٦ قضت هذه المحكمة (أولا) بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع ضد شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع عن الحكم الصادر بمجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ (وثانيا) بقبول الاستئناف المرفوع ضد الهيئة العامة للتأمينات شكلا

وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن حاصل الوجهين الأول والثانى من السبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه حين قضى بسقوط الحق فى الاستئناف المرفوع ضد الشركة المطعون ضدها الثانية عن حكم ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وشابه بطلان جوهرى (أولا) لأن هذا الحكم لم يكن فاصلا فى الدعوى برمتها وإنما فى شقها الخاص بالطلبات الموجهة إلى الشركة، وبقيت الدعوى متداولة فى شقها الآخر الخاص بالطلبات الموجهة إلى هيئة التأمينات إلى أن حكم فيها بجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥، وإذا كان من المقرر قانونا وفق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق أنه لا يجوز استئناف الأحكام التى تصدر فى شق من الخصومة استقلالاً فإنه لم يكن واجبا قانونا استئناف حكم ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ خلال الموعد القانونى، بل كان يجب الترخص حتى صدور الحكم فى الشق الآخر، فلما أن تم ذلك بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٥ بأمر الطاعن إلى استئناف الحكمين خلال الموعد القانونى، ومن ثم فإن قبول الاستئناف شكلا بالنسبة للدعوى المقامة ضد المطعون ضدها الأولى (هيئة التأمينات) ينسحب قانونا على الاستئناف المقام ضد المطعون ضدها الثانية، ويكون الحكم إذ قضى على خلاف ذلك قد أخطأ فى القانون . (وثانيا) أن الحكم خالف القانون وعول فى قضائه بسقوط الحق فى الاستئناف على عدم وجود تضامن أو استخلاف بين المطعون ضدهما، ووجه الخطأ فى ذلك أن الحكم المطعون فيه خاطئ بين علاقة الطاعن بشركة مصر للتأمين التى انتهت بصدور حكم ضدها لصالحه بمكافأة نهاية الخدمة وبين علاقته بالمطعون ضدهما، إذ أن السند القانونى للتضامن الذى تمسك به الطاعن هو أن المطعون ضدها الأولى (هيئة التأمينات) قد تنازلت عن عملية إسعاف العمال وعلاجهم وتحرير استمارات إصابات العمل إلى الشركة المطعون ضدها الثانية فهى بهذه المثابة استخلفت الشركة للقيام بهذه الالتزامات ومن ثم كانت متضامنة معها فى المسئولية عملا بقواعد قانون العمل رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه على فرض التسليم باقضاء ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الصادر برفض الدعوى قبل الشركة فإن هذا الميعاد يكون مفتوحا بالنسبة لها طالما أنه مفتوح بالنسبة لهيئة التأمينات . (وثالثا) أن الحكم أغفل الإشارة إلى دفاع جوهرى رده الطاعن في مذكراته وهو أن حكم ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ لم يكن قد فصل في الدعوى برمتها ، وأنه لم يكن بد من انتظار الفصل في الشق الآخر من الدعوى ، وأنه لا يجوز عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات قديم استئناف الأحكام التى تصدر فى شق من الخصومة استقلالاً إلا إذ كانت فاصلة فى الموضوع ، وليس فى القانون ما يوجب الخروج عن هذا الأصل ، ومع أن ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص هو دفاع جوهرى يتصل بتصميم التطبيق القانونى فإن الحكم أغفل بيانه وبالتالي لم يرد عليه مما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول بأن المشرع جعل المناط فى عدم جواز الطعن طبقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل فى الموضوع ، فإذا كان الحكم قد صدر فى موضوع الدعوى أو فى شق منه فإنه يخرج — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من نطاق التجريم ، ويصح الطعن فيه على استقلال ، مما يستوجب اتباع المواعيد المقررة فى القواعد العامة للطعن فى الأحكام ، وهى ترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق فى الطعن ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن طلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما متضامنين بأداء مبلغ ١٦٢٥ جنيها ، وصدر الحكم من محكمة أول درجة فى ١٩٦٤/٣/٣١ قاضيا برفض الدعوى قبل الشركة المطعون ضدها الثانية ، فإنه يكون قد حسم النزاع بين الطرفين فى شق من الخصومة الأصلية التى كانت معقودة بينهما ، وبالتالي فإن الطعن فى هذا الحكم بالاستئناف إنما يكون على استقلال فى الميعاد المحدد قانونا ، وإذ لم يستأنف هذا الحكم استقلالاً وإنما رفع عنه الاستئناف فى ١٩٦٥/٣/٣ مع استئناف الحكم الذى قضى برفض الدعوى قبل هيئة التأمينات وبعد انقضاء ستين يوما من تاريخ صدوره ، فإن استئنافه يكون قد وقع بعد الميعاد ، مما يترتب عليه سقوط الحق فيه طبقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات السابق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى

إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإنه لا يؤثر فيه أن يكون قد طبق المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بدلا من أعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ، إذ يكون لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ وأن ترده إلى الأساس السليم ، والنعي مردود في وجهه الثاني بأن حكم محكمة أول درجة في ١٩٦٤/٣/٣١ سالف البيان الذي أصبح نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضي تناول في أسبابه ما أثاره الطاعن من أن هيئة التأمينات الاجتماعية استخلفت الشركة المطعون ضدها الثانية في الحق المدعى به ، وانتهى إلى أن الشركة لم تحمل قانونا محل هيئة التأمينات الاجتماعية في اختصاصها ومهمتها المحددة في القانون وأن تخفيض الاشتراك لا يرجع إلى حلول الشركة محل الهيئة ، وإنما يرجع إلى قيام الأولى ببعض الرعاية الطبية التي تخفض من عبء الهيئة والتزاماتها ، ولما كان الواضح مما تقدم أن الحكم فصل فصلا قاطعا في النزاع الذي قام حول حلول الشركة محل هيئة التأمينات ، وكان هذا الحل الذي انتهى الحكم إلى انتفائه هو العلة في إيجاب التضامن الذي يحتاج به الطاعن ، وكانت هذه التقارير التي تضمنتها أسباب الحكم في هذا الشأن متعلقة بالوقائع محل النزاع ومرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه القاضي برفض الدعوى قبل الشركة المطعون ضدها الثانية ، وداخله في بناء الحكم وتأسيسه ولازمة للنتيجة التي انتهى إليها ، فإن هذه التقارير تكون لها حجية ملزمة كمنطوق الحكم وممانعة من إعادة البحث في مسألة التضامن وإثارتها من جديد ، وكان يجب على محكمة الاستئناف أن تنقيد بهذا القضاء دون حاجة إلى إيراد أسباب خاصة لتأييده ، لأن هذه الأسباب تكون من قبيل الأسباب النافلة ، ويكون العيب عليها بالخطأ في القانون — بفرض محتم — غير منتج ، وأخيرا فإن النعي مردود في شقه الثالث بأنه لا يفسد الحكم بمجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للخصوم ، إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانونا ، والمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به إذا ما شابها خطأ أو قصور ، ولما كان الثابت أن الحكم انتهى صحيحا — على ما هو مبين في الرد على الوجه الأول — إلى سقوط الحق في الاستئناف المرفوع ضد الشركة المطعون ضدها الثانية عن حكم ١٩٦٤/٣/٣١ فإن النعي بإغفال الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مفيد .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني أن الطاعن ينهى على الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المرفوعة على هيئة التأمينات الاجتماعية لرفعها على غير ذى صفة — الخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول إن من المقرر قانونا أنه لا دعوى ولا دفع بغير مصلحة ، وإذا كان قد قضى لصالح هيئة التأمينات إبتدائيا برفض الدعوى ، فإنه لا مصلحة لها في أن تبدى دفوعا تتضمن إلغاء هذا الحكم لأن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا يكون مقبولا إلا إذا قضى بداءة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر برفض الدعوى، وهو ما لم تطلبه الهيئة ومن غير المتصور أن تطلبه، ومن ثم يكون إلغاء الحكم الإبتدائي وصولا للقضاء بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى منظويا على مخالفة للقانون ، ومن جهة أخرى فإن منطوق الحكم المطعون فيه في خصوصية هذا القضاء قد شابه تناقض واضح ، إذ بينما انتهى إلى القضاء بقبول الاستئناف المرفوع على مدير عام هيئة التأمينات شكلا إذ به يقضى بعدم قبول الدعوى المرفوعة عليها لأنها رفعت على غير ذى صفة ، تأسيسا على أن مدير عام الهيئة لا يمثلها أمام القضاء ، ذلك أن القضاء بسلامة شكل الاستئناف يقتضى لزما إعتبار الاستئناف موجهها توجيهها صحيحا في الميعاد إلى ذى صفة ، أى أن الاستئناف مقبول باختصاص الهيئة في شخص مديرها العام، وهو ما يتناقض مع القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة، ووجه التناقض أن المدير العام أعتبر ممثلا للهيئة في الاستئناف ولم يعتبر كذلك أمام محكمة أول درجة مما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول ذلك أن الاستئناف — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتنظرها وفقا لما تقضى به المادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق، لا على أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب، بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ، ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة ، وإذا كان الدفع بعدم قبول الدعوى — وفق المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق يجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الهيئة المطعون ضدها تمسكت أمام محكمة

الاستئناف بالدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة عليها لرفعها على غير ذى صفة لأن مدير عام الهيئة الذى اختصه الطاعن لا يمثلها أمام القضاء وإنما يمثلها رئيس مجلس الإدارة ، وكان القضاء يرفض الدعوى ابتداءً لصالح الهيئة لا يحول بينها وبين التمسك بكل مآلديها من دفوع وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستئناف . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بحث هذا الدفع وأخذ به وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا يكون قد خالف القانون . والنعي مردود في شقه الثانى بأن الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً إنما يتصل بشكل الاستئناف دون غيره ، وأن من اختصم فيه إنما كان خصماً أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة هو دفع موضوعى يقصده الرد على الدعوى ذاتها ، ولا ينتقل النظر إليه إلا بعد أن تفصل المحكمة في شكل الاستئناف ، فإن قضاء المحكمة بقبول الاستئناف المرفوع على مدير هيئة التأمينات الذى كان مختصاً أمام محكمة أول درجة — شكلاً لا يناقض قضاءها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد أن تبين للمحكمة أن مدير عام الهيئة لا يمثلها قانوناً أمام القضاء وإنما يمثلها رئيس مجلس الإدارة ، ويكون النعي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى قبل هيئة التأمينات لرفعها على غير ذى صفة يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة أول درجة أصدرت حكماً في ١٩٦٤/٣/٣١ قضى بنذب خبير مشتملاً في أسبابه على قضاء قطعى بقيام علاقة تعاقدية بين الطاعن وهيئة التأمينات، وهو قضاء قاطع في ثبوت الصفة لمن مثل الهيئة المذكورة إلى تلك المرحلة ، وقد حاز هذا القضاء قوة الشيء المحكوم فيه بعدم استئنافه من جانب الهيئة ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يعتبر فصلاً في الموضوع على خلاف ما فصل فيه هذا الحكم السابق .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأن القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى فيه إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ، ولما كان الثابت أن الطرفين لم يتناقشا في شأن صفة مدير عام هيئة التأمينات وتمثيلها في الخصومة ، وكان حكم محكمة أول درجة في ١٩٦٤/٣/٣١ انحصر قضاؤه في تكييف العلاقة بين الطاعن وهيئة التأمينات دون أن يتجاوز ذلك إلى البحث في صفة من يمثلها ، فإن الحكم بهذه المثابة لا يكون قد اشتمل على قضاء ضمنى بثبوت هذه الصفة لمدير عام هيئة التأمينات ، لأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم الصادر في ١٩٦٤/٣/٣١ من محكمة أول درجة ويكون النعى بهذا السبب غير مفيد .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد شبل عبد المقصود ، وأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ،
وحافظ الوكيل .

(٢١٩)

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) خبرة . محكمة الموضوع . عمل .

- انتهاء الحكم إلى عدم أحقية العامل في مطالبة رب العمل بأى مقابل عن إبتكاره .
- عدم إجابته طلب مناقشة الخبير لتحديد مقدار المكافأة المطلوبة . لا عيب .

(ب) حكم . " تسبیب الحكم " .

الحكم الاستثنائى . للحكمة أن تستند فيه إلى أسباب الحكم الابتدائى وأن تحيل
إليها وأعتبرها جزءاً متما لحكمها .

(ج) عمل . التزام . " مصادر الالتزام " . " الإثراء بلا سبب " .

استحقاق المقابل المقرر بالمادة ٦٨٨/٣ مدنى . مناطه . توصل العامل إلى اختراع
ذى أهمية اقتصادية . لا يحد ذلك التحسينات التى لا ترقى إلى مرتبة الاختراع . عدم جواز
رجوع العامل إلى رب العمل بدعوى الإثراء بلا سبب فى غير الحالة المنصوص عليها
فى المادة ٦٨٨ مدنى .

(د) براءات الاختراع .

المادة ١٤ ق ١٣٢ لسنة ٤٩ . عدم انطباقها إلا حيث يكون موضوع الاختراع
تعديلات أو تحسينات أو إضافات أدخلها صاحبها على اختراع له منحت عليه
براءة اختراع .

١ - لا تأثير على المحكمة إن هى لم تستجب إلى طلب مناقشة الخبيرين
فى تحديد مقدار المكافأة المصالب بها ، مادام أنها قد انتهت فى حكمها .

الذى سجلت أسبابه هذا الطلب إلى أنه لا يحق للطاعن مطالبة الشركة المطعون ضدها بأى مقابل ، وبما يفيد أنها لم تر حاجة إلى هذا الإجراء .

٢ — ليس فى القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية عند وضع حكمها من أن تستند فيه إلى الأسباب التى قام عليها الحكم الابتدائى وتحيل إليها وتعتبرها جزءاً متمماً للحكم الاستئنافى .

٣ — متى كانت محكمة الموضوع قد اقتنعت بما جاء بتقريرى الخبراء المتقدمين فى الدعوى من أن ما أدخله الطاعن على الماكينة هو مجرد تحسينات ولا يعتبر اختراعاً ، فلا عليها أن هى ربت على هذا النظر قضاءها برفض دعواه ، لأن مناط استحقاق المقابل الخاص المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٨ من القانون المدنى أن يوفق العامل إلى اختراع ذى أهمية اقتصادية . كما أن الأصل فى هذا الصدد أنه لا يجوز للعامل فى غير هذه الحالة الرجوع على رب العمل بدعوى الإثراء بلا سبب لوجود رابطة عقدية بينهما تمنع من تطبيق هذه القاعدة .

٤ — لا تنطبق المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ إلا حيث يكون موضوع الاختراع تعديلات أو تحسينات أو إضافات يدخلها صاحبه على اختراعه سبق أن منحت عنه براءة اختراع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٧ مدنى جزئى عابدين ضد الشركة المطعون ضدها ، وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له بصفة مؤقتة

مبلغ ٢٠ ج ، وقال بياناً لها إنه كان يعمل مهندساً ميكانيكياً بالشركة واهتمدى إلى كشف عيوب بإحدى ماكيناتها ، وتوصل إلى ابتكار جعل هذه الماكينة تحقق الغرض الذى من أجله استحضرتها الشركة من الخارج ، غير أن الشركة بجمدت هذا الابتكار ، وإذا كان ذلك المبلغ هو بعض ما يستحقه قبلها فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة الجزئية بنسب أستاذ قسم الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة بجامعة القاهرة خبيراً فى الدعوى لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل الطاعن طلباته إلى إلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ١٢٠٠٠ ج ، فقضت المحكمة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية ، وقيدت بجدولها برقم ١٨٣٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى ، وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بنسب أستاذ قسم الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة بجامعة عين شمس خبيراً فى الدعوى لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٥٥١ لسنة ٨٢ ق ، وفى ٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطاعن ، وبالحالسة المحددة لظظه صممت على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه طلب أمام محكمة أول درجة استدعاء الخبيرين لمناقشتها فى تحديد مقدار المكافأة التى اتفقا على أحقيته فى اقتضاها من الشركة المطعون ضدها غير أن المحكمة لم تلتفت إلى هذا الطلب ولم ترد عليه وجارها فى ذلك محكمة الاستئناف ، كما أن الحكم المطعون فيه نكل من الرد على أسباب الاستئناف مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأنه لا تأثير على المحكمة إن هى لم تستجب إلى طلب مناقشة الخبيرين فى تحديد مقدار تلك المكافأة مادام أنها

قد انتهت في حكمها الذي سجلت أسبابه هذا الطلب إلى أنه لا يحق للطاعن مطالبة الشركة المطعون ضدها بأي مقابل بما يفيد أنها لم تر حاجة إلى هذا الإجراء ، والنعي في شقه الآخر مردود بأنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية عند وضع حكمها من أن تستند فيه إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي وتحيل إليها وتعتبرها جزءا ممتا للحكم الاستئنافي ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أسباب الاستئناف قال " إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف إليها أن ما قام به المستأنف لا يعد اختراعا بأي حال " وكان يبين من أسباب الحكم المستأنف أنها تضمنت الرد الكافي على أوجه الاستئناف ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن التحسينات التي أدخلها على الماكينة لا تعد اختراعا أو ابتكارا ، في حين أن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ينص في مادتيه الأولى والرابعة عشرة على اعتبار التحسينات اختراعا إذا أدخلت على اختراع سبق أن منحت عنه براءة اختراع وتميز لمصاحب هذه التحسينات طلب براءة اختراع وفقا للمادتين ١٥ ، ١٦ منه غير أن الحكم المطعون فيه أغفل هذه النصوص القانونية التي يتمسك الطاعن بتطبيقها مع نص المادة ٦٨٨ من القانون المدني ، وهي تقرر له الحق في مطالبة المطعون ضدها بمقابل عن اختراعه الذي أدى إلى إفادتها اقتصاديا إذ حققت بسببه ربحا كبيرا لم تكن تتوقعه ، وقد فات الحكم أن يعرض لهذه الوقائع لإنزال حكم هذه المادة عليها ، هذا إلى أن الحكم لم يعن بجوهر أن ابتكاره الأول تم إدخاله على الماكينة في فترة الضمان الخاص بها ، وأن الشركة المطعون ضدها لتوقع أن هذا الضمان منتج لتسيير الماكينة لما سمحت له أن يتكرر ما جعلها تؤدي عملها على الوجه الأكمل واكتفت بوجود الخبراء الأجانب الذين كانوا يلزمون الماكينة في تلك الفترة ، وما صرححت له بأن يستكمل ابتكاراته بعد انتهاء فترة

الضمان ، وبذلك يكون الطامن قد بذل جهدا وفنا أسفرا عن هذه الابتكارات ولكن الحكم المطعون فيه أهدر تلك الجهود بدعوى أنها لا تتضمن ابتكارا مما يعيبه بخالفة القانون والخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه بعد أن تقل عن تقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى أن ما أدخله الطاعن على الماكينة لا يعدو أن يكون مجرد تحسينات ولا يعتبر إختراعا ، عرض لما يثيره الطاعن فى هذا النعى بقوله " إن ما قام به المدعى (الطاعن) بالماكينة المذكورة ليس من الاختراعات بل تحسينات وإن المقابل الذى تضمنه نص المادة ٦٨٨ هو المقابل لما قد يستحدثه العامل من إختراعات وليس مجرد التحسينات المألوفة ، وإن الأصل أنه ليس للعامل أن يطالب بمقابل خاص علاوة على أجره إلا فى الأحوال التى نصت عليها هذه المادة " وأضاف الحكم فى خصوص إستناد الطاعن إلى المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أنها " تنطبق فى حالة ما إذا كان صاحب إختراع ثابت أدخل عليه تعديلات أو تحسينات أو إضافات وأن يطالب براءة إضافية عن ذلك وهو ما ليس متوفرا فى هذه الدعوى " وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويتضمن الرد على ما يثيره الطاعن فى هذا النعى ، ذلك أنه متى كانت محكمة الموضوع قد اقتنعت بما جاء بتقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى من أن ما أدخله الطاعن على تلك الماكينة هو مجرد تحسينات ولا يعتبر إختراعا ، فلا عليها إن هى ربت على هذا النظر قضاءها برفض دعواه ، لأن مناط استحقاق المقابل الخاص المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٨ من القانون المدنى أن يوفق العامل إلى إختراع ذى أهمية إقتصادية ، كما أن الأصل فى هذا الصدد أنه لا يجوز للعامل فى غير هذه الحالة الرجوع على رب العمل بدعوى الإثراء بلا سبب لوجود رابطة عقدية بينهما تمنع من تطبيق هذه القاعدة ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ لا تنطبق على واقعة النزاع كما قال الحكم المطعون فيه ،

إذ هي لا تنطبق إلا حيث يكون موضوع الاختراع تعديلات أو تحسينات أو إضافات يدخلها صاحبه على اختراع له سبق أن منحت عنه براءة اختراع وهو ما لم يتوافر في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد شبل عبد المقصود ، وأحمد سمير طاعت ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرحوشى .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) عمل . ” إثبات علاقة العمل ” . استئناف . ” نطاق الاستئناف ” .
حكم . ” حجية الحكم ” . قوة الأمر المقضى . نقض . ” مالا يصلح
سببا للطعن ” .

استئناف الحكم الابتدائى من جانب العامل وحده لزيادة التعويض المقضى له به
عن فصله تمسكيا . مؤداه . صيرورة الحكم الابتدائى نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى
في شأن قيام علاقة العمل . التزام الحكم الاستئنافى بذلك وقضاؤه زيادة التعويض .
النقطة عليه في شأن تكيف العلاقة بين الطرفين . لا يصادف محلا في قضائه .

(ب) محكمة الموضوع . ” تقدير الدليل ” .

سلطة قاضى الموضوع في الأخذ بما يعامتن إليه من الأدلة واطراح ما لا يقتنع
بصحته منها .

(ج) نقض . ” السبب الجديد ” .

السبب القائم على واقع لم يسبق مرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(د) دعوى . ” نظر الدعوى ” . ” تقديم المذكرات والمستندات ” .

تقديم الخصم مذكرة بعد الميعاد المحدد لذلك . لا أثرب على المحكمة إن هي
رفضت قبولها .

١ — إذ كان حكم محكمة أول درجة قد قطع في أسبابه بأن علاقة المطعون ضده (العامل) بالشركة الطاعنة هي علاقة عمل، وأنه "ليس ثمة ما يمنع من أن يكون العامل شريكاً بالشركة التي يعمل بها لاختلاف طبيعة الأمرين دون تعارضهما"، وبأن فصل المطعون ضده من عمله "كان بدون مبرر قانوني يشوبه العسف في استعمال الحق". ورتب الحكم على ذلك القضاء للمطعون ضده بالأجر الذي يستحقه وببديل الأجازة والإندار والتعويض الذي قدرته المحكمة بمبلغ ٣٠٠ ج. وكان المطعون ضده هو الذي طعن وحده على هذا الحكم بالاستئناف، وتحدد نطاق طعنه في أن الأضرار التي لحقت به تزيد قيمتها عن المبلغ المقضي به، فعُدل الحكم المطعون فيه بمقدار التعويض إلى مبلغ ٧٠٠ ج، والتزم الحقيقة القضائية التي استقرت بالحكم الابتدائي الذي حسم النزاع نهائياً حول تكيف العلاقة القائمة بين الطرفين وحاز قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص. لما كان ذلك، فإن ما تثيره الطاعنة في أسباب النعي الثلاثة حول تكيف العلاقة بينها وبين المطعون ضده إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه فهو غير مقبول.

٢ — لقاضي الموضوع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — أن يأخذ في قضائه بما يرتاح إليه من أدلة ويطرح ما لا يقتنع بصحته منها، لأنه وحده هو صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من بيانات وفي فهم ما يكون فيها من قرائن متى كانت الأسباب التي استند إليها في شأن هذا الدليل من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه.

٣ — القول بأن المطعون ضده (العامل) أقام دعوى بعد صدور الحكم المطعون فيه، وأنه ذكر في صحيفة أنه أنشأ مصنعاً لحسابه، قول غير مقبول، لأنه دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يحل للطاعنة إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

(١) نقض ١٩٧١/٤/٢ مجموعة المكتب الفني من ٢٢ ص ٥٠٦.

٤ — متى كانت المذكرة التي استبعدتها المحكمة قد قدمتها الطاعنة بعد انقضاء الأجل المصرح لها بتقديم مذكرات فيه ، فإنه لا على المحكمة إن هي رفضت قبول تلك المذكرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٦٤ هـ مال كلى
الجزيرة ضد الطاعنة يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٢٣٠ ج مع المصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه عمل لدى الطاعنة مديرا للإنتاج
ابتداء من ١٩٤٥/١/١ وبلغ أجره ٩٠ ج شهريا ، وإذا فوجيء في ١٩٦٤/٦/٨
بفصله من عمله بغير مبرر فإنه يستحق ١١١ ج أجر شهر مايو سنة ١٩٦٤ وسبعة
أيام من يونيو سنة ١٩٦٤ و ٣٠ ج بدل أجازة ، ٩٠ ج بدل إنذار ، ٥٠٠ ج
تعويضا عن فصله من عمله بغير مبرر ، و انتهى إلى طلب الحكم له بهذه المبالغ
وبتاريخ ١٩٦٥/٦/١٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت
المطعون ضده بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة أنه كان يعمل بمصنع
الشركة الطاعنة وطبيعة هذا العمل ومدته وقيمة أجره ، وأنه فصل تعسفيا وناله
ضرر يقدر بمبلغ خمسة آلاف جنيه وصرحت للطاعنة بالنفي . وبعد أن نفذ
حكم التحقيق حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٩ بإلزام الطاعنة بأن تدفع
للمطعون ضده مبلغ ٤٢٢ ج . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة
استئناف القاهرة وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٩٩ لسنة ٨٣ قضائية ، وبتاريخ
١٩٦٦/١١/٣٠ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة
بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٨٢٢ ج . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره
أصرت على رأيها .

وحيث إن حاصل الأسباب الأول والثاني والرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور، لأنه اعتبر أن علاقة المطعون ضده بالشركة الطاعنة هي علاقة عمل، وأن قرار مدير الشركة بإبعاد المطعون ضده عن مصنعها هو فصل للمطعون ضده من عمله وفسخ لعقد العمل، مع أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأن المطعون ضده شريك في الشركة وبأنه قرر في تحقيقات أجريت مع كاتب سابق بالمصنع بأنه "صاحب المصنع ومديره" وبأن المطعون ضده لم يكن عاملاً بالشركة وليس لأحد حق الإشراف عليه، كما أنه لا يخضع للجزاءات التأديبية ولا لرياسة وإدارة جميع الشركاء، وإنما كان المطعون ضده مديراً للشركة وممثلاً للشركاء ومتساوياً معهم في السلطة والإدارة والتوجيه، فتكون العلاقة التي تربط المطعون ضده بالطاعنة هي علاقة وكيل بموكل وليست علاقة عمل، ومع تمسك الطاعنة بهذا الدفاع الجوهرى فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بتجيبص العلاقة المذكورة، واكتفى بأفوال المطعون ضده وبشهادة الشهود واعتبر أن هذه العلاقة هي علاقة عمل، ورتب على ذلك أن اعتبر إبعاد المطعون ضده عن أموال الشركة والعبث بها فصلاً له من عمله وفسخاً لعقد عمل، مما يجعل الحكم مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك بأن حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٦/٣/١٩ قطع في أسبابه بأن علاقة المطعون ضده بالشركة الطاعنة هي علاقة عمل وأنه "ليس ثمة ما يمنع من أن يكون العامل شريكاً بالشركة التي يعمل بها لإختلاف طبيعة الأمرين دون تعارضهما" وبأن فصل المطعون ضده من عمله "كان بدون مبرر قانوني يشوبه العسف في استعمال الحق" ورتب الحكم على ذلك القضاء للمطعون ضده بالأجر الذي يستحقه وببطل الأجرة والإضرار وبالتعويض الذي قدرته المحكمة بمبلغ ٣٠٠ ج، ولما كان المطعون ضده هو الذي طعن وحده على هذا الحكم بالاستئناف وتحدد نطاق طعنه في أن الأضرار التي لحقت به تزيد قيمتها عن المبلغ المقضى به، فعدل الحكم المطعون فيه بمقدار التعويض إلى مبلغ ٧٠٠ ج، والتزم الحقيقة القضائية التي استقرت بالحكم الابتدائي الذي حسم النزاع نهائياً حول تكييف العلاقة القائمة بين الطرفين وحاز قوة الأمر المقضى

في هذا الخصوص ، لما كان ذلك فإن ما تشيره الطاعنة في أسباب النعي الثلاثة حول تكييف العلاقة بينها وبين المطعون ضده إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه فهو غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، لأنه قضى للمطعون ضده بالتعويض عما أصابه من أضرار بينما هو لم يلحقه ضرر ما ، لأنه أقام مصنعا بعد انقطاع علاقته بالطاعنة بفترة وجيزة ، وقدمت الطاعنة بطاقة باسم هذا المصنع وصحيفة نشر فيها المطعون ضده إعلانا عن مصنعه ، وقد اطرح الحكم المطعون فيه الدليل المستمد من البطاقة والنشر عن المصنع في هذا الخصوص ، مع أن المطعون ضده أقام دعوى أمام القضاء المستعجل بعد صدور الحكم المطعون فيه اعترف في صحيفتها بأنه أنشأ مصنعا لحسابه سنة ١٩٦٥ مما يقطع بأنه لم يصبه ضرر ، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه للمطعون ضده بالتعويض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في خصوص التعويض على أن " محكمة أول درجة اعتمدت في تقدير التعويض الذي قضت به وقدره ٣٠٠ ج على أن المستأنف — المطعون ضده — مارس عملا مشابها لعمله ، واستندلت على ذلك بإعلان نشر بجريدة صوت العمل ، وتلاحظ هذه المحكمة أن استناد محكمة أول درجة إلى هذا الإعلان لا ينهض دليلا قانونيا ضد المستأنف وكان الأخرى بها أن تبني حكمها في التعويض على دليل حاسم كرخصة المصنع الحديد الذي زاول فيه المستأنف نشاطه أو عقد إيجار المصنع أو تعامل المستأنف مع عملائه أو ما شابه ذلك من أدلة قاطعة في هذا الشأن " وأن من الحقائق الثابتة " أن المستأنف كان شريكا مع إخوته في مصنع طوب وكان عاملا مشغلا به وظل كذلك منذ أول يناير سنة ١٩٥٥ ، وأخذ يبذل من شبابه وجهده حتى يحقق للشركة أكبر ربح ممكن ، وهذا أهله أن يكون مديرا للإنتاج بمرتب شهري .. حتى فوجئ، بفصله من العمل — كأنه حامل عابر — بعد قرابة عشرين عاما قضاها كادحا في المصنع . هذه الصورة توضح مدى التعسف في فصل المستأنف ومدى الضرر الذي أصابه " ولما كان لقاضي

الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يأخذ في قضائه بما يرتاح إليه من أدلة وي طرح ما لا يقتنع بصحته منها ، لأنه وحده هو صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من بينات ، وفي فهم ما يكون فيها من قرائن متى كانت الأسباب التي استند إليها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا ومائغا لتبرير الدليل المستمد من النشر في إحدى الصحف عن مصنع أقامه المطعون ضده . لما كان ذلك فإن ما تشيره الطاعة بهذا السبب يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، أما القول بأن المطعون ضده أقام دعوى بعد صدور الحكم المطعون فيه وأنه ذكر في صحيفة أنها أنشأ مصنعا لحسابه فهو قول غير مقبول لأنه دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يحل للطاعة إبدائه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه إخلال بحق الدفاع ، لأن الطاعة رفعت استئنافا مقابلا بمذكرة طلبت فيها من محكمة الاستئناف القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده ، لكن الحكم المطعون فيه استبعد هذه المذكرة قولا منه بأنها قدمت بعد الميعاد مع أنه لم يوضح هذا الميعاد الذي انقضى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — متى كانت المذكرة التي استبعدتها المحكمة قد قدمتها الطاعة بعد انقضاء الأجل المصرح لها بتقديم مذكرات فيه ، فإنه لا على المحكمة أن هي رفضت قبول تلك المذكرة ، وإجابة الخصم إلى ما طلبه في هذه الحالة هي من إطلاقاتها التي لا يعاب عليها عدم الاستجابة إليها ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه أن الطاعة لم تقدم مذكرة بدفائها في الاستئناف رغم منعها الفرصة أكثر من مرة لترد على أسباب الاستئناف ، وأنها قدمت أخيرا مذكرة بعد الميعاد مما رأت معه المحكمة استبعادها ، وكانت الطاعة لا تدعى في سبب الطعن أنها قدمت مذكرتها في الميعاد ، فإن هذا النعي يكون على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عباس حلمي عبد الجواد ، وعضوية الامانة المستشارين :
 عدلى بغدادى ، ومحمود المصرى ، ومحمد طايىل راشد ، ومصطفى الفقى .

(٢٢١)

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) رسوم . "رسوم محلية" . قانون . "سريان القانون من حيث الزمان" . ضرائب .

مريان قرار مجلس المحافظة بفرض رسوم ذات طابع محلى . شرطه . إعتاد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية ١٩١٣ لسنة ١٩٦٠ .

(ب) حكم . "تسبيب الحكم" . التقارير القانونية الخاطئة . نقض .
 "ما لا يصلح سببا للطعن" .

منطوق الحكم . موافقته للتطبيق الصحيح للقانون . الذمى عليه بالخطأ فى الأسباب
 غير منتج .

١ — مفاد نصوص المواد ٢٩ فقرة ب بند ٦ ، ٩٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ و ٢/٨٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون المذكور مترابطة أن المشرع وإن فوض مجالس المحافظات فى فرض رسوم ذات طابع محلى ، إلا أنه قيد سلطتها فى ذلك ، فلا يسمرى قرار المجلس بفرضها فى حق الأفراد ولا يؤخذون بحكمه ، إلا بعد إعتاده من اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية التى صدر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ ، والذى عمل به من تاريخ صدوره فى ١٠/٩/١٩٦٠ . وإذ كان مجلس محافظة المنيا قد أصدر بتاريخ ٨/٤/١٩٦١ قرارا بفرض رسوم ذات طابع محلى على بعض المنتجات الزراعية ومن بينها رسم قدره مائة مليم على القنطار الزهر من القطن

ولم تعتمد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية ، فإن هذا القرار يكون لا وجود له لعدم استيفائه الأوضاع الشكلية الواجب توافرها فيه ، ومن ثم فلا يكون نافذا في مواجهة الكافة ولا ملزما لهم . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن برد الرسوم المحلية السابق دفعها إلى المحافظة ، فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من قضاء .

٢ - متى كان منطوق الحكم قد جاء موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه ، فإن النعى عليه بخطئه في الأسباب التي أقام عليها قضاءه يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام على الشركة المطعون عليها الثانية الدعوى رقم ٣٠٩ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى المنيا وطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي إليه مبلغ ٤٥٥ ج و ١٤٨ م باقى ثمن أقطان باعها لها بعقد مؤرخ ١٩٦٢/١٠/٢٧ . أدخات الشركة المطعون عليها الثانية الطاعن بصفته خصما فى الدعوى ، وطلبت الحكم عليه بطلبات المطعون عليه الأول أو بما عسى أن يقضى به عليها لهذا الأخير على أساس أنها دفعت المبلغ المطالب به إلى الطاعن ، فأجاب على الدعوى بأن مجلس محافظة المنيا أصدر بتاريخ ١٩٦١/٤/٨ قرارا بفرض رسم محلى قدره مائة مليم على القنطار الزهر من القطن عن سنتى ١٩٦٢/٦١ ، ١٩٦٣/٦٢ تخصص حصيلته لتمويل الصناديق الاجتماعية بالمحافظة ، وذلك استنادا إلى قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ ، وأن الشركة المطعون عليها الثانية قامت بتحصيل هذا الرسم من المطعون عليه الأول خصما من ثمن الأقطان التى باعها إليها ، ودفعت إلى المحافظة تنفيذا للقرار المشار إليه ، وباتاريخ ١٩٦٦/١٢/٨ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام الشركة المطعون عليها الثانية بأن تؤدي إلى المطعون عليه

الأول مبلغ ٤٥٥ ج و ١٤٨ م وبإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي لها هذا المبلغ .
إستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧ سنة ٣ ق بنى سوييف
كما استأنفته الشركة المطعون عليها الثانية بالاستئناف رقم ٢٢ سنة ٣ ق ، وبعد
أن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين قضت بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٦٧ برفضهما
وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت
النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم قضى
للمطعون عليه الأول باسترداد الرسم المحلى المدفوع إلى المحافظة إستنادا إلى أنه لم يصدر
بفرضه قرار من المحافظة وفقا للقانون ، وأن هذا من الحكم مخالف للقانون ،
ذلك أن فرض هذا الرسم طبقا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
يدخل في سلطة مجلس المحافظة دون المحافظ الذى يقتصر دوره على تنفيذ القرارات
التي يصدرها هذا المجلس ، وقد قدم الطاعن إلى محكمة الاستئناف القرار الصادر
من مجلس المحافظة بتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٦١ بالموافقة على فرض رسم قدره مائة مليم
على كل قنطار من القطن الزهر ، إلا أن الحكم المطعون فيه أهدر هذا القرار
قولا منه بأن فرض الرسم المحلى لا يكون إلا بقرار من المحافظ ، وهو ما يعيب الحكم
بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إنه يبين من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أنه قضى
في البند ٦ من الفقرة ب من المادة ٢٩ منه بأن من بين ما تتألف منه الموارد
المالية لمجلس المحافظة " الرسوم ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح مجلس المحافظة "،
ونص في المادة ٩٤ من ذلك القانون على أن " تحدد اللائحة التنفيذية الحالات
التي يجب فيها التصديق على قرارات المجالس من اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية
أو الوزير المختص " ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠
باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، ونص في المادة ٢/٨٩ منها بأن الرسوم
التي يفرضها مجلس المحافظة يجب لنفاذها إعتماد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية
ومفاد هذه النصوص مترابطة أن المشرع وإن فوض مجالس المحافظات في فرض

رسوم ذات طابع محلي، إلا أنه قيد سلطتها في ذلك فلا يسرى قرار المجلس بفرضها في حق الأفراد ولا يؤخذون بحكمه إلا بعد اعتماده من اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية التي صدر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٦٠ والذي حمل به من تاريخ صدوره في ١٠/٩/١٩٦٠ ، ولما كان مجلس محافظة المنيا قد أصدر بتاريخ ٨/٤/١٩٦١ قرارا بفرض رسوم ذات طابع محلي على بعض المنتجات الزراعية ومن بينها رسم قدره مائة مليم على القنطار الزهر من القطن، ولم تعتمد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية ، فإن هذا القرار يكون لا وجود له لعدم استيفائه الأوضاع الشكلية الواجب توافرها فيه . ، ومن ثم فلا يكون نافذا في مواجهة الكافة ولا ملزما لهم لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من القضاء بالزام الطاعن برد الرسوم المحلية السابق دفعها إلى المحافظة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بخطئه في الأسباب التي أقام عليها قضاءه يكون غير منتج مادام منطوقه جاء موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه ، ولذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عباس حلي عبد الجواد ، وعضوية السادة المحترمين : هادي بنداوي ، ومحمد طایل راشد ، ومثنى حسين عبد الله ، ومصطفى النقي .

(٢٢٢)

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ ، ب) فوائد . ” بدء سريان الفوائد ” . الالتزام . جمارك . رسوم .
” رسوم جمركية ” .

(أ) الرسوم الجمركية المستحقة وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . معلومة المقدار وقت الطلب في معنى المادة ٢٢٩ مدني . المقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار في حكم المادة المذكورة . ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .

(ب) المنازعة في استحقاق مصلحة الجمارك للرسوم الجمركية المطالب بها دون مقدارها . ليس من شأنها جعل هذه الرسوم غير معلومة المقدار وقت الطلب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . القضاء باستحقاق هذه الفوائد من تاريخ الحكم النهائي . خطأ .

١ - نقض المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بأنه لا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية ، وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عنها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ومفاد ذلك أن هذه الرسوم تكون معلومة المقدار منذ استحقاقها ، وبالتالي فإنها تكون معلومة المقدار وقت الطلب في المعنى المقصود في المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، إذ المقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار في حكم المادة المذكورة أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير (١) .

(١) نقض ١٩٧٠/٤/٣٠ بمجموعة المكتب الفني ص ٢١ ص ٢٦٧ .

٢- ليس من شأن المنازعة في استحقاق الطاعنة - مصلحة الجمارك -
للمبلغ المطالب به - الرسوم الجمركية - دون مقداره وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة (١) - ما يصح معه القول بأن المبلغ المطالب به غير معلوم المقدار
وقت الطلب ، مادام أنه ثبت استحقاق الطاعنة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه
إذ أسند تاريخ القوائد إلى تاريخ الحكم النهائي مخالفًا في ذلك نص المادة ٢٢٦
من القانون المدني ، فإنه يكون مخطئًا في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - في أن الطاعنة أقامت على لشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٦٤٧
لسنة ١٩٦٥ كلى إسكندرية بصحيفة أعلنت في ١٩٦٥/٥/٣١ ، وطلبت الحكم
بإلزامها بأن تؤدي لها مبلغ ١٦٠٦ ج و ٢٣٥ م والقوائد القانونية من تاريخ
المطالبة القضائية حتى السداد ، وقالت بيانًا لدعواها إنه بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٤
وصلت السفينة "سماديجا" التابعة للشركة المطعون ضدها إلى ميناء الإسكندرية
وصند استلام الرسائل المفروغة منها وجد بها عجز استحققت عنه رسوم جمركية
وإذ لم تقم الشركة بأداؤها ، فقد أقامت عليها الطاعنة دعواها بطلباتها السابقة
وبتاريخ ١٩٦٦/١٠/٨ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت
الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية ، وقيد استئنافها برقم ٤٨٥
لسنة ٢٢ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/١٣ حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم
المستأنف وإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنة المبلغ المرفوعة به
الدعوى وقوائده بواقع ٥٪ من تاريخ الحكم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم

(١) نقض ١٩٦٦/٥/١٩ بمجموعة المكتب الفني س ١٧ ص ١٢٠٦ .

بطريق النقص بالنسبة لما قضى به من بدء سريان الفوائد المفضى بها من تاريخ الحكم ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقص الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت برأبها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنها طلبت الحكم بالفوائد القانونية على المبلغ المستحق لها من تاريخ المطالبة القضائية به ، غير أن الحكم قضى بها من تاريخ الحكم النهائى تأسيسا على أن المبلغ المحكوم به لم يصبح معلوم المقدار إلا من ذلك التاريخ ، هذا إلى حين أنه معلوم المقدار منذ استحقاقه وفقا لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ كما أن المطعون ضدها قد قصرت منازعتها على استحقاق الرسوم دون مقدارها ، وليس من شأن هذه المنازعة أن تجعل الدين غير معلوم المقدار ، وبذلك يكون الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الـ هو سديد ، ذلك أن الدعوى الحالية هى دعوى بطلب الرسوم الجمركية المستحقة ، على الشركة المطعون ضدها عن المجرز الذى ثبت وجوده فى الرسالة ، وقد حددت الطاعنة فى صحيفة دعواها قيمة الرسوم إستنادا إلى حكم المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وإذ كانت هذه المادة تقضى بأنه لا يجوز الإفراج عن أية بضائع قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عنها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، فإن مفاد ذلك أن هذه الرسوم تكون معلومة المقدار منذ استحقاقها ، وإذ كان ذلك فإنها تكون معلومة المقدار وقت الطلب فى المعنى المقصود فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، إذ المقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار فى حكم المادة المذكورة أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير ، هذا علاوة على أن المطعون ضدها قصرت منازعتها على استحقاق الطاعنة للمبلغ المطالب به دون مقداره ، وليس من شأن هذه المنازعة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما يصح معه القول بأن هذا المبلغ غير معلوم المقدار وقت الطلب ما دام أنه قد ثبت استحقاق الطاعنة له . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أسند بدء سريان الفوائد عن الرسوم المستحقة للطاعنة

إلى تاريخ الحكم النهائي مخالفاً في ذلك نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون بما يستوجب تقضيه فيما قضى به من تحديد بدء سريان الفوائد .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٤٨٥ لسنة ٢٢ ق اسكندرية في حدود ما دفع منه الطعن بجعل بدء سريان الفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية بها .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد / المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين:
عبد أسعد محمود ، و إبراهيم السعيد زكري ، والدكتور عبد زكي عبد البر ، واسماعيل فرحات
ثمان .

(٢٢٣)

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) نقض . " المصلحة في الطعن " . دعوى . " رفع الدعوى " .
ضرائب .

سبب الطعن الذي يتطوى على مصلحة نظرية محضة . عدم قبوله . مثال
في طعن ضريبي .

(ب) حكم . " حجية الحكم " . ضرائب . " الضريبة العامة
على الإيراد " .

حكم سابق فصل في النزاع بشأن إيراد أطيان تم التصرف فيها . صيرورة
هذا الحكم نهائياً . عدم جواز مناقشة هذه المسألة في دعوى أخرى بشأن
إيراد سنة ضريبية لاحقة . معلا يحول دون ذلك مبدأ استقلال السنوات الضريبية .
نطاق هذا المبدأ .

١ - إنه وإن كان المحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أنه يتعين إقامة الطعن
في قرار اللجنة - الصادر في شأن الضريبة العامة على الإيراد - بورقة تكليف
بالحضور لا بعريضة تودع قلم الكتاب على الرغم من أن هذه المسألة لم يثرها أحد
من الخصوم ، إلا أنه لم يكن لهذا القول من أثر على قضائه ، إذ انتهى
إلى تأييد الحكم المستأنف - الذي قضى بصحة إقامة الطعن بطريق إيداع
العريضة - عملاً بقاعدة عدم مضارة المستأنف باستئنافه ، ومن ثم يكون النعي
غير منتج لانطوائه على مصلحة نظرية محضة .

٢ - متى كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمحاسبة الطاعن عن إيراده العام خلال السنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٥٥ أنه فصل في النزاع حول إيراد المائة فدان التي تصرف فيها الطاعن إلى أولاده طبقا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فقرر أن هذا التصرف حقيقي ولا يدخل إيراد هذه الأطنان في وعاء الضريبة بالنسبة للطاعن اعتبارا من السنة التالية لحصوله ، فإن هذا الحكم الذي أصبح نهائيا يكون حائرا قوة الأمر المقضى في خصوص خروج هذه الأطنان من ملكية الطاعن وحيازته ، ومانعا للتخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى مناقشة هذه المسألة في أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولما كانت مصلحة الضرائب لم تدع تغيرا في هذا الوضع ، وكان نطاق مبدأ استقلال السنوات الضريبية لا يعمد جانب الأرباح والتكاليف التي تحقق على مدار السنة ، بحيث لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون استثناء ، فلا محل للتحدي به في هذا الخصوص والقول بأن الحكم المشار إليه تقتصر حجته على السنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٥٥ ، ولا تتجاوزها إلى سنة النزاع وهي سنة تالية للسنوات الضريبية التي فصل فيها الحكم المذكور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق - تحصل في أن مأمورية ضرائب ميت غمر قدرت صافي إيراد الطاعن الخاضع للضريبة العامة على الإيراد عن سنة ١٩٥٦ بمبلغ ١٠١١١ ج و ٧٧١ م وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ بتأييد تقديرات المأمورية ، فقد أقام الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٣ تجارى أمام محكمة المنصورة الابتدائية بعريضة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة

ضد مصلحة الضرائب — اطعون عليها الأولى — بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء واعتبار صافي الإيراد الخاضع للضريبة مبلغ ٢٦٣٨ ج و ٧٤٠ م وثار الخلاف أمام المحكمة حول شكل الطعن وأثر المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على الطعون الضريبية وهل ترفع بتكليف بالحضور أو بعريضة تودع قلم الكتاب ، ومن بين ما جرى فيه النزاع من ناحية الموضوع استبعاد إيراد المائة فدان التي تصرف فيها الطاعن ، إلى أولاده طبقا لقانون الإصلاح الزراعي وإيراد الأطنان التي باعها إلى فاطمة محمد شبل في سنة ١٩٥٤ ومساحتها ١٣ ف و ٢ ط و ١٥ س ، وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وتعديل قرار اللجنة وتحديد صافي الإيراد العام للطاعن بمبلغ ٦٢٨٨ ج و ٤٥٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠ لسنة ١٦ ق تجاري المنصورة ، وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينعي الطاعن بالأسباب الأربعة الأولى وبالشق الأول من السبب الخامس وبالسبب السابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه على الرغم مما انتهت إليه محكمة أول درجة من أن إقامة الطعن في قرار اللجنة بطريق الإيداع صحيح قانونا فإن الحكم المطعون فيه عرض تلقائيا لا نقول بأن الطعن كان واجبا رفعه بطريق التكليف بالحضور مخالفا بذلك نص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق التي تقصر نطاق الاستئناف على ما رفع به ، هذا إلى أن للقانون الضريبي ذاتية مستقلة فلا يجوز تطبيق المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على الطعون الضريبية ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أنه يتعين إقامة الطعن في قرار اللجنة بورقة تكليف بالحضور لا بعريضة تودع قلم الكتاب على الرغم

من أن هذه المسألة لم يثرها أحد من الخصوم ، إلا أنه لم يكن لهذا القول من أثر على قضائه إذ انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف عملاً بقاعدة عدم مضارة المستأنف باستئنافه ، وهو ما يكون معه النعي بهذه الأسباب غير منتج لانطوائه على مصلحة نظرية محضة .

وحيث إن حاصل النعي بالاشق الثاني من السبب الخامس وبالسبب السادس مخالفة القانون والقصور في التسبيب من وجهين : (أولهما) أن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه رفض استبعاد إيراد المائة فدان التي باعها الطاعن إلى أولاده في غضون سنة ١٩٥٣ استجابة للرخصة المخولة له بالمادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقرر أن هذا التصرف لا يسرى على مصلحة الضرائب إعمالاً لحكم المادة ٢٤ مكرراً (٤) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لحصوله خلال السنوات الخمس السابقة على سنة المحاسبة وأنه لا حجية للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ تجاري المنصورة الابتدائية الذي استبعد إيراد تلك الأطنان حتى سنة ١٩٥٥ لتعلقه بسنوات مغايرة ، في حين أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن ذلك الحكم الذي أصبح نهائياً قد فصل في مسألة كلية شاملة ، هي خروج الأرض من ملكية الطاعن وحيازته بطريقة قانونية تحتاج بها مصلحة الضرائب اعتباراً من سنة ١٩٥٣ ولا محل للتذرع في هذا الشأن بقاعدة استقلال السنوات الضريبية . (والثاني) أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بوجوب استبعاد إيراد مساحة ١٣ ف ٢ ط و ١٥ س الكائنة بناحية طماي الزهارة والتي باعها في سنة ١٩٥٤ إلى السيدة / فاطمة محمد شبل مستنداً في ذلك إلى أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ تجاري المنصورة الابتدائية سالف الإشارة قد استبعد إيراد هذه الأطنان من وعاء الضريبة اعتباراً من سنة ١٩٥٤ ، كما استند الطاعن إلى قرار لجنة الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ من اعتداده بهذا التصرف على أساس حصوله في سنة ١٩٥٤ ، وإذ أهدر الحكم المطعون فيه حجية الحكم والقرار سالف الذكر ، وأغفل الإشارة إلى دفاع الطاعن ومستنداته في هذين الوجهين فإنه علاوة على مخالفته للقانون يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن النعي سديد في وجهه الأول ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠ في الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ تجارى المنصورة الابتدائية الخاصة بحاسبة الطاعن من إيراد العام خلال السنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٥٥ ، أنه فصل في النزاع حول إيراد المائة فدان التي تصرف فيها الطاعن إلى أولاده طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فقرر أن هذا التصرف حقيقى ولا يدخل إيراد هذه الأقطيان في وعاء الضريبة بالنسبة للطاعن اعتبارا من السنة التالية لحصوله ، فإن هذا الحكم الذى أصبح نهائيا يكون حائزا قوة الأمر المقضى في خصوص خروج هذه الأقطيان من ملكية الطاعن وحيازته ، ومانعا للخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى مناقشة هذه المسألة في أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولما كانت مصلحة الضرائب لم تدع تغيرا في هذا الوضع ، وكان نطاق مبدأ استقلال السنوات الضريبية لا يتعدى جانب الأرباح والتكاليف التي تحقق على مداد السنة بحيث لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون استثناء ، فلا محل للتحدى به في هذا الخصوص والقول بأن الحكم المشار إليه يقتصر حجته على السنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٥٥ ولا تتجاوزها إلى سنة النزاع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب إيراد هذه الأقطيان ضمن وعاء الضريبة العامة للطاعن في سنة النزاع وهى سنة تالية للسنوات الضريبية التي فصل فيها بالحكم رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص . والنعي في وجهه الثانى مردود ، ذلك أنه لما كان البين من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه رفض استبعاد إيراد الأقطيان الزراعية المباعة إلى السيدة / فاطمة محمد شبل من وعاء الضريبة على سند من أن الطاعن لم يقدم دليلا أو مستندا يثبت أن المشتري وضعت يدها على تلك الأقطيان في سنة المحاسبة وأن قول الطاعن في هذا الخصوص جاء مرسلا ، وكان الثابت من الحكم الصادر بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠ في الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ تجارى المنصورة الابتدائية أنه لم يستبعد إيراد هذه الأقطيان من وعاء الضريبة اعتبارا من سنة ١٩٥٤ ، بل عهد ذلك الحكم إلى مكتب الخبراء بحث ما ادعاه الطاعن من تصرفه بالبيع في هذه الأقطيان في آخر سنة ١٩٥٤

وأن المشتري وضعت اليد عليها من أول سنة ١٩٥٥ ، وكان قرار لجنة الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ بشأن الضريبة العامة من سنة ١٩٥٧ قد أورد ما يلي : ” يبين من استقراء أسباب قرار اللجنة رقم ٤٢٠٦ لسنة ١٩٥٧ أن الطاعن اع ١٣ ف و ٢ ط و ١٥ س إلى السيدة / فاطمة محمد شبل بموجب عقد ابتدائي بعد فوات بداية السنة الزراعية ١٩٥٤/١٩٥٥ ، ولذا لم يستبعد إيراد هذه المساحة باعتبار أن تاريخ وضع المشتري يد ما على هذه المساحة لم يحدد . . . وأن مفاد الشهادة الإدارية الموقع عليها من صراف ناحية طماي الزهارة وعمدتها وشيخها أن المشتري وضعت اليد على أراضي المبيعة إليها من الطاعن ومساحتها ١٣ ف و ٢ ط و ١٥ س وأنها قائمة بسداد الأموال ، ومن ثم يتعين إجابة طلب الطاعن استبعاد إيراد هذه المساحة عن سنة الخلاف “ ، مما مؤداه أن هذا القرار بفرض نهائيته لم يثبت وضع يد المشتري على الأتيان المشار إليها إلا بالنسبة لسنة ١٩٥٧ وهي المعروضة على اللجنة دون سنة ١٩٥٦ موضوع النزاع ، وإذا احتسب الحكم المطعون فيه إيراد هذا القدر ضمن وءاء الضريبة العامة الخاصة بالطاعن ، فإن النعي عليه بخالفه القانون والقصور في التسبيب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، والدكتور محمد زكي عبد البر ، وإسماعيل فرحات عثمان .

(٢٢٤)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) وقف . " شرط الواقف " .

الشرط الفاسد في حجة الوقف . هو ما كان منافيا لأصل عقد الوقف ،
أو كان غير جائز شرعا ، أو كان لا فائدة منه . مثال .

(ج) وقف . " تفسير شرط الواقف " . إختصاص . " إختصاص
ولأئى " .

التغيير في مصرف الوقف الخبرى . تختص به لجنة شئون الأوقاف . تفسير شرط
الواقف . إختصاص المحاكم به .

(د) نقض . " السيد المتعلق بالواقع " . وقف .

عدم تمسك الساعن أمام محكمة الموضوع بالأمور الواقعية التي يستند إليها في طعنه .
عدم قبول إثارتهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — الشرط الفاسد على ما عرفته المذكرة التفسيرية لقانون الوقف ،
هو ما كان منافيا لأصل عقد الوقف ، أو كان غير جائز شرعا ، أو كان لا فائدة منه ،
وما عدا ذلك فهو شرط صحيح .

٢ — شرط الواقف جعل ريع قيراط من ٢٤ ط على " دار الضيوف المملوك
ليوسف ابن الواقف المهد للفقراء والمساكين والواردين والمترددین ، فإن تعذر
البصرف على ذلك يصرف ريع القيراط ليوسف وأخته فهيمنة بالتفاضل " هو شرط

جائز شرعا ، فيكون شرطا صحيحا يجب العمل به . ويبين من هذه العبارة أن ريع القيراط المذكور يصرف على الفقراء والمساكين والواردين والمترددین على المنزل المذكور وهو مملوك لابن الواقف وغير موقوف — مادام معد للفقراء والمساكين والواردين والمترددین ، فإذا خرج المنزل عن إمداده لذلك بإزالته فقد تعذر الصرف على هذه الجهة وانتهى الوقف عليها وصار ريع هذا القيراط حقا ليوسف وأخته فهيمة ، وليس في ذلك تعليق للشرط على إرادة ناظر الوقف أو أحد من المستحقين ، ولا إنهاء للوقف ، بل كل مؤداه أن يتحول الاستحقاق عند تعذر الصرف من المضيفة إلى ولدى الواقف ، وهو أمر جائز شرعا ، لا يغير منه تأقيت هذا المصروف بتعذر الصرف ، ما دام أن الواقف قد جعل وقفه انتهاء على جهات بر عينها في كتاب الوقف .

٣ — إذا كان ما شرطه الواقف لا يعتبر تغييرا في مصرف الوقف الخيري ، تختص به لجنة شئون الأوقاف طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، بل يعتبر تفسيرا للشرط للأوقاف مما تختص به المحاكم وإذا انتهى الحكم المطعون فيه في تفسير شرط الواقف تفسيرا يؤدي إليه مجموع عباراته ، ولا مخالفة فيه لغرض الواقف ، فإن النعي عليه يكون على غير أساس .

٤ — متى كان النعي يقوم على أمور واقعية لم تقدم الطاعنة ما يثبت أنها تمسكت بها أمام محكمة الموضوع ، فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم الخمسة الأول أقاموا الدوى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ للقاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المطعون عليه السادس ، وقالوا شرعا لما

إنه بحجة صادرة في ٢ رجب سنة ١٣١٤ هـ وقف المرحوم أحمد الشافعي أطيانا زراعية قدرها ١٠٣ ف و ٢ ط و ١٦ س على نفسه مدة حياته، ثم من بعده يكون ريع ٢١ ط من ٢٤ ط على فهيمة بنت الواقف، ثم من بعدها على أولادها بالتفاضل، ويكون ريع ١/٢ ط على حسن وأخيه مأمون ولدى معتوق والد الواقف ومن بعد كل منهما على أولاده، على ما جاء بكتاب الوقف، وجعل ريع ١ ط من ٢٤ ط من الموقوف لدوار الضيافة المملوك ليوسف ابن الواقف المعد للفقراء والمساكين والواردين والمترددین، فإن تعذر الصرف على ذلك يصرف ريع القيراط ليوسف وأخته فهيمة بينهما بالتفاضل ولأولادهما كذلك ويكون حكم هذا الحكم نصيبهما وشرطه كشرطه . وبتاريخ ١٥ المحرم سنة ١٣٢٢ هـ غير الواقف في الحصة الموقوفة من بعده على ابنة يوسف وقدرها ٢١ ط فجعل منها ٣ ط على زوجته والباقي وقدره ١٨ ط على أولاده يوسف ونفيسة وأمينة وعائشة وحفيظة وفهيمة بالتفاضل وأبقى القدر الباقي بعد ٢١ ط على ما هو مبين بكتاب الوقف . وقد توفي الواقف وأقيم المطعون عليه السادس ناظرا على الوقف بقرار صادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية سنة ١٩٤٣ وأصبح حارسا عليه بعد صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، وتوفيت فهيمة بنت الواقف عقيمًا وآل نصيبها إلى أخيها يوسف، ثم توفي يوسف عن ولديه شافعي وعبيده المطعون عليه السادس، وآل إليهما هذا القدر وكذلك نصف القيراط الذي كان موقوفا على ولدى معتوق والد الواقف لمخالفتهم شرط الواقف وما كان موقوفا على دار الضيافة لتعذر الصرف عليها ومجموع ذلك قيراطان ونصف فيكون لكل منهما قيراط وربع قيراط، وتوفي شافعي بن يوسف بن الواقف في ١٣/١٢/١٩٥٠ عن أولاده المطعون عليهم الأربعة الأول وعدلى مورث المطعون عليها الخامسة عن نفسها وبصفتها فانتقل نصيبه إليهم بالتفاضل، وانتهوا إلى طلب الحكم لهم على المطعون عاينه السادس باستحقاق كل منهم نصيبه المذكور وأمره بأداء ما خص كلا منهم في الريع، وأدخلت وزارة الأوقاف في الدعوى ونازعت في استحقاق المطعون عليهم للوقوف على دار الضيافة لأنها لا تزال قائمة تؤدي أغراضها، وبتاريخ ٩/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لمعينة دار الضيافة، وبيان ما إذا كانت مازال تؤدي وظيفتها أم أزيلت وتاريخ

ذلك وكذلك نصيب المستحقين في الوقف طبقا لشروط الواقف ، ولقد تم الخبير تقريراً أثبت فيه أن دار الضيافة كانت موجودة حتى ١٩٤٠ ، وكانت تؤدي أغراضها وكان يتولى شئونها يوسف شافعي ، وقد أزيلت وبيعت أنقاضها وأرضها وفي مكانها منزلان ، وأن نصيب المدعين في الوقف يستدعي تفسيراً من المحكمة ، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى لجنة شئون الأوقاف لاختصاصها بفرض نصيب الخيرات في الوقف وموضوع الدعوى . استأنف المطعون عليهم الخمسة الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٤ من ٨٤ ق القاهرة طالبين بإلغاء والحكم لهم بطالبتهم ، كما استأنفه المطعون عليه السادس بالإستئناف رقم ٤٥ من ٨٤ ق القاهرة طالباً بإلغاء والحكم باستحقاق المطعون عليهم الخمسة الأول للقيام بالوقوف على دار الضيافة ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للاستيفاء حسب المنهج الشرعي . طعن وزير الأوقاف في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره إلزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب تنحى الطاعنة بالأسباب الخمسة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم جعل الوقف على المضيفة مؤقتاً ومنتهياً بإزالتها في سنة ١٩٤٠ وتعذر الصرف عليها ، قال بذلك القيراط الموقوف عليها إلى ولدي الواقف يوسف وفهيمه بوصفه وقفاً أهلياً ، في حين أن الوقف على المضيفة لإطعام الفقراء وقف خيرى فيؤبد دون اعتبار لما نص عليه في حجة الوقف من أيلولة القيراط الموقوف على المضيفة لولدي الواقف إذا تعذر الصرف على المضيفة ، لأنه لا يتصور ذلك لعدم انقطاع الفقراء ولو أنهدم بناء المضيفة وحل محله بناء آخر ، ولا يسوغ القول بتعذر الصرف وانتهاء الوقف إذا كان التهم راجعاً لإدارة ناظر الوقف أو أحد المستحقين فيه ، إذ لا يصلح ذلك سبباً لإنهاء الوقف ويعتبر مسخاً لشروط الواقف ولأن فيه تعليق بقاء الوقف الخيري على عدم تعذر الصرف على المضيفة ، وهو ما يترتب عليه تعطيل لمصلحة الموقوف عليهم مما يجعله شرطاً فاسداً فيبطل ويصح الوقف عملاً بنص المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، ولما فيه من ربط بين انتهاء المصرف وانتهاء الوقف ، إذ اعتبر الحكم

الوقف الخيري منتها باتهاء مصرفه رغم أن المصرف لا يتصور انقطاعه ، هذا إلى أن الحكم اعتبر الوقف الخيري منتها وأقر المطعون عليهم على الاستيلاء على ريعه ، مع أنه يتعين أن يصدر بذلك حكم سابق ، فضلا عن أن استيلاءهم على الربح يعد تغييرا في مصرف الوقف الخيري وشروط إدارته ، وهو أمر لا تملكه إلا اللجنة شئون الأوقاف طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في تفسير الشرط المختلف عليه ما يلي : ” أنه بالرجوع إلى كتاب الوقف يبين منه أن الواقف نص على الآتي : ” ومنه قيراط من ٢٤ قيراطا يكون وقفا مصروفا ريعه على دار الضيوف المملوك ليوسف ابن الواقف المعد للفقراء والمساكين والواردين والمترددین لكل ما يلزم له حسب ما يراه الناظر من الخط والمصلحة فإن تعذر الصرف على ذلك يصرف ذلك ليوسف ابنه وأخته الست فهيمة بالتفاضل وشرط الواقف هذا يقضى بأن القيراط المذكور والذي هو على دار الضيافة يصرف عليها ما لم يتعذر الصرف ، فإن تعذر يصرف لولدى الواقف يوسف وفهيمة وغرض الواقف ظاهر وواضح في أنه إذا تعذر الصرف على دار الضيافة بأى وجه من الوجوه كان القيراط لولديه ولا بد من حمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أراد به وإن كان في ذلك مخالفة للقواعد اللغوية (المادة العاشرة للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦) وأن الثابت من تقرير الخبير أن دار الضيافة كانت موجودة حتى عام ١٩٤٠ وكانت تؤدي أغراضها ، وأنها أزيلت من ١٩٤٠ وبيعت أرضها وأنقاضها وبزوالها وبيع الأرض وانقراض تكون قد زالت ولا وجود لها ، وبذا يتعذر الصرف على دار الضيافة بعد إزالتها ويكون القيراط المشروط الصرف عليها لولدى الواقف يوسف وفهيمة حسب الشرط ويكون بذلك وقفا أهليا لأخيرا “ ولم كان الشرط الفاسد على ما عرفت المذكورة التفسيرية لقانون الوقف هو ما كان منافيا لأصل عقد الوقف أو كان غير جائز شرعا أو كان لا فائدة منه وما عدا ذلك فهو شرط صحيح ، وكان ما شرطه الواقف من جعل ريع قيراط من ٢٤ ط على ” دار الضيوف المملوك ليوسف ابن الواقف المعد للفقراء والمساكين والواردين والمترددین فإن تعذر الصرف على ذلك يصرف ريع القيراط ليوسف وأخته فهيمة

بالتفاضل" هو شرط جائز شرعا فيكون شرطا صحيحا يجب العمل به ، وكان يبين من هذه العبارة أن ريع القيراط المذكور يصرف على الفقراء والمساكين والواردين والمترددین على المنزل المذكور — وهو — ملوك لابن الواقف وغير موقوف — ما دام معدا للفقراء والمساكين والواردين والمترددین ، فإذا خرج المنزل عن إمداده لذلك بإزالته فقد تعذر الصرف على هذه الجهة وانتهى الوقف عليها وصار ريع هذا القيراط حقا بان شرط له الواقف الصرف إليه عند التعذر قال بذلك إلى يوسف وأخته فهيمة ، وكان غير صحيح ما تقول به الطاعنة من أن مصرف الوقف هو إطعام الفقراء عموما وأنه بذلك لا يتصور إنقطاعه واوتهدمت المضيفة إذ صريح شرط الواقف هو وقف القيراط على الفقراء والمساكين والواردين والمترددین على المضيفة لا على كل الفقراء والمساكين ، وليس في ذلك تعليق للشرط على إرادة ناظر الوقف أو أحد من المستحقين ولا إنهاء للوقف بل كل مؤداه أن يتحول الاستحقاق عند تعذر الصرف من المضيفة إلى ولده الواقف يوسف وفهيمة وهو أمر جائز شرعا لا يغير منه فأقيت هذا المصرف بتعذر الصرف ما دام أن الواقف قد جعل إوقفه إنتهاء على جهات بر عينها في كتاب الوقف ولما كان ما شرطه الواقف على هذا النحو لا يعتبر تغييرا في مصرف الوقف الخيري تختص به لجنة شئون الأوقاف طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بل تفسيرا لشرط الواقف مما تختص به المحاكم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أزم هذا النظر وانتهى في تفسير شرط الواقف تفسيرا يؤدي إليه مجموع عباراته ولا يخالفه فيه لغرض الواقف ، فإن النعمى عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .-

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها استدلت أمام محكمة الموضوع على عدم إنتهاء الوقف بعقد الاتفاق المبرم في ١٧/٦/١٩٥٧ بين المطعون عليهما الأول والسادس والمنصوص فيه على استمرار المطعون عليه السادس في إدارة

ثلاثة القرار يبط الموقوفة على المضيفة والمسجد مما يؤكد بقاء الوقف على المضيفة
غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لأنه يقوم على أمور واقعية لم تقدم الطاعنة
ما يثبت أنها تمسكت بها أمام محكمة الموضوع ، فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام
محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يترتب رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية اسادة
المستشارين : محمد أسعد محمد ، و ابراهيم اسعيد ذكرى ، والدكتور محمد زكى عبد البر ،
وإسماعيل فرحات هان .

(٢٢٥)

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤١ ق " أحوال شخصية " :

(أ) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " .
طلاق . قانون . " القانون الواجب التطبيق " .

اختلاف الزوجين ملة أو طائفة قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب
تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . جواز تطبيق الزوج لزوجته بالإرادة المنفردة متى كان
الزوجان بدنيان بوقوع الطلاق .

(ب) اختصاص . " اختصاص ولائ " . قوة الأمر المقضى . أحوال
شخصية .

الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها تحوز قوة الأمر المقضى
أمام المحاكم المدنية . مثال في دعوى بطلان زواج .

(ج) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين " .

الزواج عند الأقباط الكاثوليك . علاقة جسدية وروحية فارقا بلة للانقسام .
بطلان الزواج الأول أو انحلاله . يجوز عقد الزواج الثانى .

١ — أحكام الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق في منازعات الأحوال
الشخصية التى كانت تقوم بين الزوجين غير المسلمين قبل صدور القانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ، إذا ما اختلفا طائفة أو ملة ،
ولم يشأ المشرع عند إصدار هذا القانون أن يخالف ما استقر عليه الوضع في هذا

الشأن باعتبار أن المحاكم الشرعية هي صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للصيرين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو الملة ، وهو ما ضمنه المشرع نص المادة السادسة من القانون المذكور — وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة والمطعون عليه الأول وإن اتحدا مسألة فهما مختلفان في الطائفة ، وأنهما يدينان بوقوع الطلاق فإنه يتعين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في شأن واقعة الطلاق ، وهي تبيح للزوج أن يعطى زوجته بإرادته المنفردة .

٢ — الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض دعوى الطاعنة — التي أقامتها بطلب بطلان عقد زواج المطعون عليه الأول زوجها السابق من المطعون عليها الثانية لأن الطاعنة ما زالت زوجة شرعية له — إلى ما ثبت من الحكم الاستثنائي الصادر في الدعوى التي رفعتها الطاعنة بإلغاء إلهاد الطلاق — الصادر من زوجها — من أن هذا الإلهاد صدر صحيحاً ممن يملكه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اعتد بحجية الحكم سالف الذكر الصادر من المحكمة الشرعية في حدود ولايتها . ولما كان رفع المطعون عليه الأول دعوى بإبطال نفقة الزوجية المفروضة للطاعنة ، ورفع دعوى ببطلان عقد زواجه منها لإنهاء أدخلت عليه الفس بإخفائها أنها مطلقة ، لا يدل على أن المطعون عليه الأول اعتبر أن إلهاد طلاقه لها باطل وأن الزوجية لازالت قائمة بينهما ، وإذا كان الحكم الصادر في كل من هاتين الدعويتين لا يحوز قوة الأمر المقضى في الدعوى الحالية — دعوى بطلان الزواج الثاني — لاختلاف الموضوع في هذه الدعوى ، فإن النعى يكون على غير أساس .

٣ — مفاد نص المادة ٥٩ من الإرادة الرسولية (مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الكاثوليك) ، أنها لا تحرم الزواج إلا على من كان مرتبطاً برباط زواج سابق قائم ، حتى ولو كان هذا الزواج السابق لم يكتمل بالمساكنة بين الزوجين أو المعاشرة الجنسية التامة ، لأن الدين المسيحي في نظرهم يعتبر أن الزواج علاقة جسدية وروحية غير قابلة للفصم ، غير أنه إذا كان الزواج

السابق باطلا أو كان قد انحل لسبب من أسباب الإنحلال ، فلا يجوز عقد الزواج الثاني إلا بعد التثبت من بطلان الزواج الأول أو انحلاله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ۱۱۵۲ سنة ۱۹۶۸ ملى أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المطعون عليهما طالبة الحكم ببطلان عقد زواج المطعون عليه الأول من المطعون عليها الثانية والتفريق بينهما ، وقالت شرحا لدعواها إنه بتاريخ ۱۹۵۰/۷/۱۱ تم زواجهما من المطعون عليه الأول أمام كنيسة الروم الأرثوذكس بعد انضمامها إليها في ۱۹۴۹/۲/۵ وبعد أن تم طلاقها من زوجها السابق في سنة ۱۹۴۶ ، وكان المطعون عليه الأول قد أقام ضدها الدعوى رقم ۱۴۵۳ سنة ۱۹۵۵ الإسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية أجانب ببطلان زواجه منها إستنادا إلى أنها أدخلت عليه الغش مدعية وفاة زوجها السابق مع أنها مطلقة وقضى برفض هذه الدعوى وتأييد الحكم استئنافيا ، وإذ تزوج المطعون عليه الأول من المطعون عليها الثانية بتاريخ ۱۹۵۴/۱۱/۷ أمام كنيسة الأقباط الكاثوليك رغم أن الطاعنة ما زالت زوجة شرعية له ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلانها . رد المطعون عليه الأول بأنه تزوج من الطاعنة وهو قبطى أرثوذكسى بعد أن انضمت هى إلى كنيسة الروم الأرثوذكس ثم طلقها بتاريخ ۱۹۵۳/۷/۷ بإشهاد أمام المحكمة الشرعية تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية لاختلافهما في الطائفة ولأنهما يدينان بوقوع الطلاق ، فرفعت الطاعنة الدعوى رقم ۱۰۰۴ سنة ۱۹۵۳ العطارين الشرعية طالبة إلغاء إلهاد الطلاق وقضى فيها إبتدائيا بعدم سماع الدعوى ، وفي الاستئناف برفضه .

تأسيساً على صحة هذا الطلاق ، وبتاريخ ۱۹۷۰/۴/۲۵ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۸۴ سنة ۸۷ ق القاهرة للأحوال الشخصية طالبة إلغاء الحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ۱۹۷۱/۴/۱۳ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ، تنعى الطاعة بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن إلهاد الطلاق الذى صدر من المطعون عليه الأول معدوم الأثر ، لأنه كان بإرادته المنفردة ، مع أنه ليس للزوج غير المسلم إذا ما اختلف مع زوجته ملة وطائفة أن يوقع الطلاق بإلهاد من جانبه ، بل عليه أن يرفع دعوى بإثباته يختصم فيها الزوجة ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع ، وطبق عليهما قواعد الشريعة الإسلامية واعتد بإلهاد الطلاق عملاً بأحكام القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ مع أن الواقعة حدثت فى سنة ١٩٥٣ وهما متحdan فى الملة لأن كلا منهما أرثوذكسى ، وقد جرى العمل قبل صدور هذا القانون على أن الشريعة الإسلامية لا تطبق على المصريين غير المسلمين إذا اتحد الزوجان ملة واحتلفا طائفة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قرر ما يلى : ” إن الثابت من المستخرج الرسمى من دفاتر الزواج من بطريركية الروم الأرثوذكس أن المستأنفة — الطاعة — من أبناء الروم الأرثوذكس والمستأنف عليه الأول — المطعون عليه الأول — من طائفة الأقباط الأرثوذكس وقت زواجهما فى ١١/٧/١٩٥٠ ، كما ثبت من الأوراق والمستندات المقدمة أن كل منهما ظل على ملته وطائفته حتى تاريخ إلهاد الطلاق فى ٧/٧/١٩٥٣ بمعنى أنهما كالا وقت إيقاع الطلاق مختلفى الطائفة وكانت شريعتهمما تبيح الطلاق ومن ثم فإن أحكام الشريعة الإسلامية هى التى تحكم النزاع بينهما ومنها إيقاع الزوج الطلاق على زوجته بإرادته المنفردة ، وقد قام المستأنف عليه الأول الزوج

بإيقاع الطلاق وتم ضبط إظهار الطلاق أمام المحكمة الشرعية في ١٩٥٣/٧/٧، وقد صدر الحكم رقم ١١٨٧ سنة ٥٣ من المحكمة الشرعية والذي انتهى إلى أن إظهار طلاق المستأنف عليه الأول للمستأنفة قد صدر صحيحا ومن يملكه، وهذا الحكم أصبح نهائيا وله حجته، ومن ثم فإن طلب بطلان الزواج يكون في غير محله ..، وكانت أحكام الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق في منازعات الأحوال الشخصية التي كانت تقوم بين الزوجين غير المسلمين قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية إذا ما اختلفا طائفة أو ملة، ولم يشأ المشرع عند إصدار هذا القانون أن يخالف ما استقر عليه الوضع في هذا الشأن باعتبار أن المحاكم الشرعية هي صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلطين الطائفة أو الملة، وهو ما ضمنه المشرع نص المادة السادسة من القانون المذكور، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطائفة والمطعون عليه الأول وإن اتحدتا ملة فهما مختلفتان في الطائفة، وأنها يدينان بوقوع الطلاق، لما كان ذلك فإنه يتعين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في شأن واقعة الطلاق وهي تبيح للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن طلاق المطعون عليه الأول للطائفة بالإشهاد المؤرخ ١٩٥٣/٧/٧ صحيحا، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع على غير أساس.

وحيث إن الطائفة تنعى بالوجه الثاني من الصبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الحكم استند في رفض دعواها إلى ما ورد بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٠٤ سنة ١٩٥٣ العطارين الشرعية التي أقامتها بطلب إلغاء إظهار الطلاق واستأنفه رقم ١١٨٧ سنة ١٩٥٣ الإسكندرية الشرعية من أن إظهار الطلاق صدر صحيحا ممن يملكه وأن هذا الحكم أصبح نهائيا وله حجته، في حين أن المنازعات استمرت بين الطرفين، وظل المطعون عليه الأول يعتبر الطلاق باطلا وأن الزوجية لا تزال قائمة بينهما، إذ أقام عليها الدعوى رقم ٩٦٩ سنة ١٩٥٤ اللبان الشرعية بطلب إبطال النفقة المفروضة لها وقضت المحكمة برفض هذه الدعوى، كما أقام عليها الدعوى رقم ١٤٥٣ سنة ١٩٥٥ الإسكندرية

الإبتدائية للأحوال الشخصية "أجنب" ببطالان عقد زواجه منها استنادا إلى أنها أدخلت عليه الغش بإخفاؤها أنها مطلقة وقضى برفض هذه الدعوى وتأيد هذا الحكم استئنافيا في الاستئناف رقم ٨ سنة ١٥ ق الإسكندرية للأحوال الشخصية "أجنب" هذا إلى أن الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بأنها كانت أجنبية الجنسية وقت صدور إتهاد العالاق في ١٩٥٣/٧/٧ فلا ولاية للمحكمة الشرعية بضبط هذا الإتهاد ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ به — هذا الدفاع مع أن حكم محكمة الاستئناف رقم ٨ سنة ١٥ سالف الذكر أثبت أن المطعون عليه الأول قدم شهادة بأن الطاعنة أجنبية الجنسية ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى أعمال إتهاد الطلاق فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض دعوى الطاعنة إلى ما ثبت من الحكم الاستئنافي رقم ١١٨٧ سنة ١٩٥٣ الإسكندرية الشرعية الصادر في الدعوى التي رفعتها الطاعنة بإلغاء إتهاد الطلاق — من أن هذا الإتهاد صدر صحيحا ممن يملكه ، وكان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اعتد بحجية الحكم سالف الذكر الصادر من المحكمة الشرعية في حدود ولايتها ، ولما كان رفع المطعون عليه الأول للدعوى رقم ٩٦٩ سنة ١٩٥٤ اللبان الشرعية بإبطال نفقة الزوجية المفروضة للطاعنة ورفع الدعوى رقم ١٤٥٣ سنة ١٩٥٥ الإسكندرية الإبتدائية للأحوال الشخصية "أجنب" ببطالان عقد زواجه منها لأنها أدخلت عليه الغش بإخفاؤها أنها مطلقة — لا يدل على أن المطعون عليه الأول اعتبر أن إتهاد الطلاق باطل وأن الزوجية لازالت قائمة بينهما ، كما أن الحكم الصادر في كل من هاتين الدعويتين لا يحوز قوة الأمر المقضى في الدعوى الحالية لاختلاف الموضوع في هذه الدعوى لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنة بعدم ولاية المحكمة الشرعية بضبط إتهاد الطلاق لأنها أجنبية الجنسية ورد عليه بقوله "إنه بالنسبة لما أثارته المستأنفة — الطاعنة — بشأن جنسيتها وقت إتهاد الطلاق في ١٩٥٣/٧/٧ فإن الثابت من الأوراق أن المستأنفة تزوجت

من المستأنف عليه الأول — المطعون عليه الأول — في ١١/٧/١٩٥٠ ومن ثم فإنها تعتبر مصرية الجنسية منذ هذا الزواج تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي كان ساري المفعول، وأنها ما زالت تتمتع بهذه الجنسية وفقاً لما هو ثابت من شهادة مصلحة الهجرة والجوازات المؤرخة ٢٣/١٠/١٩٦٩ من أن المستأنفة مصرية الجنسية منذ زواجها من المستأنف عليه الأول، وأنها لازالت كذلك حتى تاريخ هذه الشهادة وبالتالي فإنها تعتبر مصرية وقت إيقاع الطلاق في ٧/٧/١٩٥٣ وكانت المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية المطبق على واقعة النزاع وقبل إلغائه بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الذي عمل به من ١٣/٩/١٩٥٠ تقضى بأن المرأة الأجنبية التي تتزوج من مصري تصبح مصرية ولا تفقد جنسيتها المصرية عند انتهاء الزوجية إلا إذا جعلت إقامتها العادية في الخارج، واستردت جنسيتها الأصلية عملاً بالقانون الخاص بهذه الجنسية، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثالث من السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المطعون عليه الأول اتهم بعد إتمام طلاقه للطاعة إلى طائفة الأقباط الكاثوليك وتزوج بالمطعون عليها الثانية طبقاً لشرعية هذه الطائفة وهي لا تدين بالطلاق ولا تبیح الزواج للطلاق فيكون زواج المطعون عليهما باطلاً طبقاً لنص المادة ٥٩ من الإرادة الرسولية (شريعة الكاثوليك) وتعتبر الطاعة في نظر هذه الشريعة ما زالت زوجة للمطعون عليه الأول .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٩ من الإرادة الرسولية (مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الكاثوليك) تنص على أنه " من كان مقيداً بوثائق زواج سابق — ولو غير مكتمل بمحاول باطلاً عقد زواجه ، وإن كان الزواج السابق لغواً أو انحل بسبب من الأسباب فلا يجوز عقد زواج آخر قبل أن يثبت يقيناً بموجب الشرع بطلان الزواج السابق أو انحلاله " وكان مفاد هذه المادة أنها لا تحرم الزواج إلا على من كان مرتبطاً برابط زواج سابق قائم حتى لو كان هذا الزواج السابق لم يكتمل بالمساكنة

بين الزوجين أو المعاشرة الجنسية التامة، لأن الدين المسيحي في نظرهـم يعتبر أن الزواج علاقة جسدية وروحية غير قابلة للفصم ، غير أنه إذا كان الزواج السابق باطلاً أو كان قد انحـل لسبب من أسباب الانحلال فلا يجوز عقد الزواج الثاني إلا بعد التثبت من بطلان الزواج الأول أو انحلاله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد اعتبر طلاق المطعون عليه الأول للطاعة صحيحاً تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم واقعة الطلاق لاختلافهما في الطائفة وقد ذاك ولأنهما يدينان بوقوع الطلاق ، فإنه لا يوجد ما يمتنع من زواج المطعون عليه الأول بالمطعون عليهما الثانية بعد انتهائهما إلى طائفة الأقباط الكاثوليك ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ ترتب إعلى ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعة ببطلان هذا "زواج قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ مريدي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢٢٦)

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ قضائية :

(أ ، ب ، ج ، د) حيازة . " سبب الحيازة . انتقال الحيازة " . تقادم .
" تقادم مكسب " .

(أ) اكتساب الحائز الأرضي اذلك بالتقادم . شرطه . تغيير صفة حيازته إما بفعل
الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق الملك .

(ب) الحائز بطريق النيابة عن صاحب الأرض . إقامته منشآت عليها دون إذن من صاحبها .
عدم اعتبار ذلك تغييرا لسبب الحيازة .

(ج) عدم تغيير صفة الحيازة بالانتقال إلى الخلف العام . انتقال الحيازة العرضية
بصفاتها إلى الوارث الذي يخلف مورثه في التزامه بالرد بعد انتهاء السبب الوقفي
لحيازته .

(د) استخلاص الحكم أن الحيازة بطريق النيابة . إقامة الحائز منشآت على الأعيان دون
مجاوبة صريحة ظاهرة لذلك . انتقال الحيازة لورثته . القضاء برفض الدعوى
باكتساب الملك بالتقادم . لا خطأ .

(هـ) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يصالح سببا للطعن " . حيازة
تقادم .

اعتماد الحكم في قضائه برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقادم على أن الحيازة
كانت مرضية . صحة هذه الدعامة وكذا إلتزامها لحل قضائه . التي على ما أورده بشأن
تخلف شرط الهدوء في الحيازة بفرض صحته . غير منتج .

(و) حكم . " تسبيب الحكم " . استئناف . " الحكم في الاستئناف " .

إقامة الحكم الاستئنافي على ما يحمله . عدم لزوم الرد على ما ورد بالحكم الابتدائي
الذي ألغاه .

١ - الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير ، وإما بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك .

٢ - الحائز بطريق النيابة عن صاحب الأرض إذا أقام عليها منشآت دون إذن من صاحبها ، فإن مجرد إقامتها لا يعتبر بذاته تغييرا لسبب الحيازة ومعارضة لحق المالك بسبب جديد ، بل إن القانون يربط للمالك الحق فى أن يطلب استبقاء هذه المنشآت إذا لم يكن قد طلب إزالتها فى ميعاد سنة من يوم علمه بإقامتها .

٣ - إنتقال الحيازة بالميراث لا يمكن اعتباره مغيرا للسبب ، لأن الحيازة تنتقل بصفاتها إلى الوارث الذى يخلف مورثه فى التزامه بالرد بعد انتهاء السبب الوقتى لحيازته العرضية ، ولا تكون للوارث حيازة مستقلة مهما طال الزمن ولو كان يجهل أصلها أو سببها . ما لم تصحب هذه الحيازة بحجبة صريحة ظاهرة .

٤ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من إقرار مورث الطاعنين بمحض الصلح أو التعهد اللاحق بتنفيذه أنه كان حائزا لأطيان النزاع بطريق النيابة عن أصحابها ، وهى صفة تحول دون اكتساب الملك بالتقادم . وكانت الحيازة لا تتغير صفتها بالانتقال إلى الخلف العام ، أو بإقامة منشآت لا تصاحبها بحجبة صريحة ظاهرة فى معارضة حق الأصيل فى الملك ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقادم ، ولم يتعرض لما أورده الحبير فى تقريره من طول مدة الحيازة ، وإقامة المنشآت فى الأطيان محل النزاع ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قضائه برفض دعوى الطاعنين على أن حيازة مورثهما لأطيان النزاع كانت حيازة عرضية مانعة من اكتسابهما الملكية بالتقادم ، وكانت هذه الدعامة صحيحة ، وتكفى لحمل قضاء الحكم دون حاجة لأى أساس آخر ، فإن النعى على ما أورده الحكم فى تخلف شرط الهدوء فى هذه الحيازة وفى انقطاع مدتها يكون بفرض صحته غير متبع .

٦ — محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا قضت بإلغاء الحكم المستأنف بتعقب أسبابه والرد عليها ، مادام حكمها مقاما على ما يحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٧ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى قنا ضد المطعون عليهم طالبين الحكم بثبوت ملكيتهما إلى ٢ ف و ١٠ ط شيوعا في ١٦ ف و ٧ ط و ٨ س المدينة الحدود والمعامل في صحيفة الدعوى وبكف منازعة المطعون عليهم فيها وبطلان محضر الصلح رقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٣٠ خط نجع حمادى وشطب التسجيلات التى وقعت بمقتضاه مع إلزامهم بالمصاريف والأتعاب ، وقالوا بيانا للدعوى إن مورثهما ابراهيم جورجى عسل اشترى من الأمير يوسف كمال بموجب عقد مسجل في ١٩١٩/١٢/٣ تحت رقم ٨١٩٣ قنا أطيانا زراعية مقدارها ١٦ ف و ٧ ط و ٨ س ، وأنه وضع اليد عليها من تاريخ شرائها ، واستمر ورثته في وضع اليد عليها حتى الآن ، إلا أن المطعون عليهم نازعوا في مقدار ٢ ف و ١٠ ط من هذه الأطيان ، وأقاموا دعويين بطلب ريعه استنادا إلى محضر صلح في القضية رقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٣٠ خط نجع حمادى مسجل في ١٩٣٦/٩/٩ برقم ٧٨٩ قنا تضمن إقرار مورثهما جورجى عسل ومورثتهما نبيه فلسطين بأن القدر موضوع النزاع ملك للمطعون عليه الأول ولأخيه سلوان فلسطين مورث باقي المطعون عليهم — وأوقف طلب الريع حتى يفصل في الملكية — ونظرا لأن هذا الصلح وقع باطلا ، لأن محكمة الخط جاوزت ولايتها المحددة بالقانون واعتمدته بغير حضوره فضلا عن أن الصلح أصبح معدوما ، لأنه لم ينفذ بالتسليم في خلال ستة شهور فقد طلبا الحكم لهما بالطلبات ، وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٣٠ حكمت المحكمة بنسب خير لبيان

واضع اليد على أرض النزاع في المدة من سنة ١٩٣٠ حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٠ يناير سنة ١٩٦٣، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٤ لحكمت بتثبيت ملكية المدعين إلى القدر موضوع الدعوى وكف منازعة المدعى عليهم وشطب التسجيلات التي وقعت بمقتضى محضر الصلح في القضية رقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٣٠ خط نجع حمادى . استأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالعين بإلغاءه والحكم برفض الدعوى، وقيد الاستئناف برقم ٧٨ سنة ٤١ قضائية، وبتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير، وقدمت النيابة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على مجرد القول بأن الحيازة التي بدأت عرضية من جانب مورث الطاعنين تكون مانعة من اكتسابه المالكية بالتقادم، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن تغيير صفة الحيازة يزيل عن السبب صفته الوقتية ويستطيع الحائزان يكسب المالكية بالتقادم من تاريخ هذا التغيير، ولا يبين من الحكم أن وضع اليد لم يتغير وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث حقيقة وضع اليد، وثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى أن الطاعنين ومورثيهما أقاموا على أطيان النزاع منشآت على سبيل الاستقرار وهي ما كينة رى وعصارة قصب بجميع مشتملاتها، ومضى على وضع يدهم بصفة طنية ظاهرة مدة تزيد عن ثلاثين سنة دون انقطاع . هذا إلى أن الحكم اعتمد على الإقرار المؤرخ ١٩٣٠/١٠/٢٠ رغم أن هذا الإقرار صدر من الحد وبصفته الشخصية ولم يصدر منه بصفته وليا شرعيا على حفيده ورغم أن اكتساب المالكية يرجع إلى سبب مستقل وهو الحيازة من سنة ١٩٣٢ حتى تاريخ رفع الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحائز العرضي لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف منده، إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك، وأن الحائز بطريق النيابة عن صاحب الأرض إذا أقام عليها منشآت دون إذن من صاحبها فإن مجرد إقامتها لا يعتبر بذاته تغييرا لسبب الحيازة ومعارضة لحق المالك بسبب جديد بل إن القانون يرتب للمالك

الحق في أن يطلب استبقاء هذه المنشآت إذا لم يكن قد طلب إزالتها في ميعاد سنة من يوم علمه بإقامتها، كما أن انتقال الحياة بالمرث لا يمكن اعتباره تغييرا للسبب، لأن الحياة تنتقل بصفاتها إلى الوارث الذي يخلف مورثه في التزامه بالرد بعد انتهاء السبب الوقتي لحيازته العرضية، ولا تكون للوارث حياة مستقلة مهما طال الزمن ولو كان يجهل أصلها أو سببها. وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن جورجى عسل مورث الطاعنين أقر في الصلح المصدق عليه في الدعوى رقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٣٠ خط نجع حمادى بأن نصيب بدروس فلسطين وإخوته مقداره ٥ ف و ١٠ ط و ٨ س بزمم النصر والصيد، وأنه بمقتضى الإقرار المؤرخ ١٩٣٠/١٠/٢٠ قام بتأجير هذه الأطنان وتعهد بتحصيل الإيجار وتسليمه إليهم، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بأن "الصلح المشار إليه قد ارتضاه المرحوم جورجى عسل عن نفسه وبصفته وليا شرعيا عن حفيده عدلى إبراهيم الذى لم ينازعه فيه بعد بلوغه سن الرشد، بل أجاز له ضمنا بالقيام بشراء جزء من الأطنان الواردة به من ولدى بدروس أحد الأطراف فيه" وأن "مورث المستأنف عليهما لم يضع يده على الأطنان المتنازع عليها بنية الملك وإنما وضعها بوصفه نائبا عن المستأنفين إذ تعهد بتحصيل إيجارها وسداده إليهم" — وكان يبين من ذلك أن الحكم استخلص من إقرار مورث الطاعنين بمحض الصلح والتعهد اللاحق بتنفيذه أنه كان حائزا لأطنان النزاع بطريق النيابة عن أصحابها وهي صفة تحول دون اكتساب الملك بالتقادم. وإذا كان ذلك، وكانت الحياة لا تتغير صفتها بالانتقال إلى الخلف العام أو بإقامة منشآت لاتصاحبها مجابهة صريحة ظاهرة في معارضة حق الأصيل في الملك، فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقادم ولم يتعرض لما أورده الخبير في تقريره عن طول مدة الحياة وإقامة منشآت في الأطنان محل النزاع، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن حاصل الأسباب الثانى والثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور من وجوه (أولها) أن الحكم اتخذ من مجرد تأجير المطعون عليهم لحصتهم الشائعة دليلا على أن المستأجر منهم وضع يده عليها بالفعل في حين أن الشريك لا يستطيع أن يسلم حصته الشائعة إلى المستأجر إذا عترضت أغلبية الشركاء، وفي حين أن الثابت من تقرير الخبير أن حياة الطاعنين استمرت طوال ثلاثين سنة دون انقطاع (وثانيها) أن الحكم نفى عن حياة الطاعنين

شرط الهدوء رغم أن المطعون عليهم لم يدعوا أن الحيابة بدأت بالإكراه وأن مجرد تأجيرهم لنصيبهم على الشيوع مع إقامة دعاوى ضرورية على المستأجرين ليس من شأنه أن ينفي عن الحيابة صفة الهدوء (وثالثها) أن الحكم قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وأغفل الرد على أسبابه ولم يورد الدليل الذي استخلص منه انقطاع الحيابة في الفترة من سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٤٧

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه اعتمد في قضائه برفض دعوى الطاعنين على أن حيابة مورثهما لأطيان النزاع كانت حيابة مرضية مانعة من اكتسابهما المالكية بالتقادم، وإذ كانت هذه الدعامة صحيحة — على ما سلف البيان — وهي تكفي لحمل قضاء الحكم دون حاجة لأي أساس آخر، فإن النعي على ما أورده الحكم في تخلف شرط الهدوء في هذه الحيابة وفي انقطاع مدتها يكون بفرض صحته غير متبع . إذ كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف إذا قضت بإلغاء الحكم المستأنف غير ملزمة بتعقب أسبابه والرد عليها مادام حكمها مقاما على ما يحمله ، فإن النعي في جميع ما تضمنه يكون على غير أساس .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإمارة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد شبل عبد المقصود ، وأحمد سميح طلعت ، ومحمد فاضل المريجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٢٢٧)

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) عمل . " عناصر عقد العمل " . " راعى الكنيسة " .

البطريرك . اختصاصه برسمامة القسوس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتجريدهم . خضوع
 الكنائس والقسوس العاملين بها لتبعية وإشرافه . الكاهن لدى الهيئة الكنسية للأقباط
 الأرثوذكس . علاقته بها علاقة عمل .

(ب) استئناف . " ميعاد الاستئناف " . عمل . " ميعاد استئناف الدعوى
 العائلية " .

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ٢٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ قاصر على
 الأحكام الصادرة فى دعوى التعويض التى ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها . ما عدا ما
 باق على أصله .

(ج) تقض . " أسباب الطعن " . حكم . " قصور " .

لا يقبل نعى لم يرد فى تقرير الطعن . مثال فى نعى بالقصور .

١ — البطريرك بوصفه رئيسا لمجلس الأقباط الأرثوذكس — وعلى ما جرى
 به قضاء هذه المحكمة (١) — هو الذى يختص دون غيره برسمامة القسوس وترقيتهم ونقلهم
 من كنيسة إلى أخرى وعزلهم وتجريدهم ، وإن الكنائس والقسوس العاملين بها خاضعون
 لتبعية وإشرافه ، وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريركية

(١) تقض ١٩٧١/١/٢٠ بمجموعة المكتب الفنى من ٢٢ ص ٩٣ .

ولو اقتضى التنظيم المالي في هذه الكنائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التي تتولى الإدارة نيابة عن البطريك ، وأن علاقة الكاهن لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس هي علاقة عمل ..

٢ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — قاصر على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالالتزام الأوضاع التي أفصحت عنها المادة المذكورة ، وماعداها باق على أصله ويتبع في استئنافه الميعاد المنصوص عليه في قانون المرافعات وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم .

٣ — إذ كان الطاعن لم يبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع الذي يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد عليها ، كما لم يبين الأدلة الواقعية ولا الحجج القانونية التي لم يناقشها الحكم ، وكان لا يكفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم أغفل الدفاع الذي تضمنته مذكرات الطاعن ، وأنه لم يناقش ما استند إليه الطاعن من أدلة واقعية وحجج قانونية ، دون بيان لذلك كله في تقرير الطعن ، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجوهه منذ ابتداء الخصومة . لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٥ مدني كلي الفيوم

(١) نقض ١١/٣/١٩٧٢ مجموعة المكتب الفني ص ٢٣ ص ٣٩١ .

ضد الطاعن يطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٩٠٠ ج مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إن الطاعن صينه وكيلًا لمطرانبة الأقباط الأرثوذكس بالفيوم في الوقت الذي كان فيه راهبًا لكنيسة هواره المقطع بالفيوم ، فأسندت إليه مهام القيام بأعمال الوكالة شاملة الجانب المادى والمدنى منها ، وذلك بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/١٠/٢٤ لقاء أجر قدره ٩٠ ج كل سنة شهور ، وإذ تأخر الطاعن في تسديد هذا الأجر عن المدة من سبتمبر سنة ١٩٦٠ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٦٥ وقدره ٩٠٠ ج فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى لأنه لا تربطه بالمطعون ضده علاقة عمل ، وإنما هي علاقة روحية دينية يتمتع على المحاكم نظرها ، وبتاريخ ١٩٦٦/١/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبعدم اختصاصها . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية الفيوم) وقيد هذا الاستئناف برقم ٣/١٨ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الفيوم الابتدائية نوصيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة بندر الفيوم الجزئية لاختصاصها بها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت على رأيها .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثانى من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاص المحاكم بنظرها وهو مخالف للقانون من وجهين (أولهما) أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المطعون ضده إنما يؤدي الشعائر الدينية مقابل أجر يتقاضاه من رئيسه الدينى وهو خطأ ، لأن هذا يتنافى مع أصول الدين المسيحى إذ أن جميع رجال الكهنوت في المذهب الأرثوذكسى على اختلاف درجاتهم لا يتقاضون أجرا عن أعمالهم الدينية ، وإنما يعيشون على تبرعات الشعب القبطى نظير ما يؤدونه من خدمات دينية يتغنون بها القربى والمثوبة من الله ، كما أن الكنيسة هيئة دينية لا ترمى إلى الكسب فلا يمكن اعتبارها رب عمل يسرى في شأن علاقتها مع رجال الدين

قانون عقد العمل ، والنظام السائد بالنسبة لقساوسة مدينتي القاهرة والإسكندرية والذي يقضى بصرف مرتبات شهرية لهم من المجلس الملى مستقلا عن الكنيسة مقابل حرمانهم من إيراد الكنيسة التي يعملون فيها إنما يقتصر على قساوسة المدينتين نظرا لأن بهما أوقافا يديرها المجلس الملى تدر مالا وفيرا ، وما يدفعه المجلس الملى العام لهؤلاء القساوسة إنما مصدره تبرعات الشعب فلا يعتبر ما يدفعه أجرا ، فضلا عن أن أبرشية الفيوم لا يوجد بها أوقاف يديرها المجلس الملى العام — وأوراق الدعوى خلت من الدليل على أن المطعون ضده يتقاضى مرتبا دوريا من رئيسه الديني، وقد بنى الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص على الظن والتخمين، وادعاء المطعون ضده أن الطاعن أسند إليه أعمال وكالة المطرانية بمقد مؤرخ ١٩٥٩/١٠/٢٤ قول يعوزه الدليل ، هذا إلى أن المطعون ضده يطالب بتجميد أجره خلال الفترة التي تلت تجريد من درجة الكهنوت وانقطاع صلته بالكنيسة ، وبحث استحقاق المطعون ضده لهذا المبلغ يؤدي إلى التحقق من شرعية قرار التجريد ذاته وهو أمر ممنوع على المحاكم التعرض له . (والوجه الثاني) أن الحكم الابتدائي صدر في ١٩٦٦/١/٢٧ واستأنفه المطعون ضده في ١٩٦٦/٣/١٣ ، ولما كان الحكم المطعون فيه اعتبر أن دعوى المطعون ضده هي من الدعاوى المالية التي تخضع لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن ميعاد الاستئناف يكون عشرة أيام طبقا لحكم المادة ٧٥ من القانون المذكور ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود (في الوجه الأول منه) بأن البطريرك بوصفه رئيسا لمجلس الأقباط الأرثوذكس — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو الذي يختص دون غيره برسامة القسوس وترقيتهم ونقلهم من كنيسة إلى أخرى وعزلهم وتجريدهم ، وأن الكنائس والقسوس العاملين بها خاضعة لتبعيته وإشرافه وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريركية ولو اقتضى التنظيم المالي في هذه الكنائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التي تتولى الإدارة نيابة عن البطريرك ، وأن علاقة الكاهن لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس هي علاقة عمل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر

وأقام قضاءه باختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى على أن " رجل الدين يعتبر فى نظر قانون العمل عاملا متى كان يؤدى الشعائر الدينية مقابل أجر مهما كان نوعه ، يتقاضاه من رئيسه الدينى الذى له حق رقابته وتوقيع الجزاءات الدينية عليه على اختلاف أنواعها ومنها شلحه بتجريدہ من رتبته ، ولا يرد على ذلك بأن عمل رجل الدين عمل روى فالقانون لم يميز بين الأعمال الجسمانية والعقلية والروحية ، وأن المطعون ضده يكون محقا فى تكييف العلاقة التى تربط الكاهن برئيسه الدينى بأنها علاقة عمل تخضع لأحكام عقد العمل الواردة فى القانون المدنى والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك متى توافر عناصرها وهما التبعية والأجر " وكان الحكم قد اقتصر على ذلك للقول باختصاص المحاكم بنظر الدعوى دون أن يتعرض إلى ثبوت الحق المطالب به من عدمه ، وكان بحته بشأن الاختصاص لا يتطلب منه أن يتطرق إلى إبداء رأيه فى تاريخ فصل المطعون ضده أو تجريدہ وما يترتب على ذلك من أثر فى استحقاق الأجر ، ولا لتقصى دفاع الطرفين الموضوعى ، إذ مجال ذلك أمام المحكمة المختصة نوعيا بنظر النزاع التى عليها أن تتحرى وجه المصواب فى دفاع كل منهما . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون . والنعى مردود (فى الوجه الثانى منه) بأن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قاصر على الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع بالتزام الأوضاع التى أفصحت عنها المادة المذكورة وما عداها باق على أصله ويتبع فاستئناف الميعاد المنصوص عليه فى قانون المرافعات وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، ولما كانت الدعوى لا تشمل على طلب تعويض إنما أقيمت بطلب أجر المطعون ضده ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر أن ميعاد الاستئناف هو ستون يوما فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أقل دفاع الطاعن الذى تضمنته مذكراته أمام محكمة الاستئناف كما أقل مناقشة ما احتند إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية مما يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الطاعن لم يبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع الذي يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد عليها ، كما لم يبين الأدلة الواقعية ولا الحجج القانونية التي لم يناقشها الحكم ، وكان لا يكفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم أغفل الدفاع الذي تضمنته مذكرات الطاعن ، وأنه لم يناقش ما استند إليه الطاعن من أدلة واقعية وحجج قانونية دون بيان لذلك كله في تقرير الطعن ، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجوهه منذ ابتداء الخصومة . لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
أحمد سميح طلمت ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٢٢٨)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) عمل . " الأجر " .

بدلا السفر والسيارة المؤديان للعامل هوضا عن نفقات تكبدها في السفر . عدم
اعتبارهما جزءا من الأجر .

(ب) خبرة . محكمة الموضوع . " تقدير الدليل " .

رأى الخبير . دليل في الدعوى . لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب .

(ج) عمل . " الأجر " . حكم . " تسبيب الحكم " .

تكليف ما يعتبر أجرا وما لا يعتبر كذلك . من المماثل القانونية التي يتعين على
المحكمة أن تقول كلمتها فيها .

(د) حكم . " تسبيب الحكم " . خبرة . اثبات . " القرائن " .

اتخاذ المحكمة من أقوال الشاهد أمام الخبير قرينة ضمن قرائن أخرى .
لا عيب .

١ — إذ كان مفاد ما قرره الحكم أن كلا من بدل السفر وبدل السيارة كان
يؤدى للطاعن (العامل) هوضا له عن نفقات يتكبدها بسبب ما يقتضيه تنفيذ
عمله من وجوب السفر ، وأنهما على هذا الوضع لا يعتبران جزءا من الأجر
ولا يتبعانه في حكمه ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في هذا التكليف القانوني السليم

على ما استخلصته من وقائع الدعوى وظروف ومبررات صرف هذه البداهة، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

٢ — رأى الخبير لا يخرج عن كونه دليلا في الدعوى لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها في ذلك .

٣ — تكييف ما يعتبر أجرا وما لا يعتبر هو من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها .

٤ — لا تريب على المحكمة إن هي اتخذت من أقوال شاهد سمعه الخبير قرينة ضمن قرائن أخرى لتأييد ما ذهبت إليه في قضائها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٥٩ كلى جيزة طالبا إلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ١٨٨٠ ج و ١٤٢ م ، وقال شرحا لها إنه التحق بالعمل لدى الشركة في ١٨ يناير سنة ١٩٥٢ بوظيفة مندوب دعاية لمنتجات الشركة بالوجه البحري واستمر إلى أن اضطرت الشركة إلى فسخ العقد بسبب عدم قيامها بالتزاماتها نحوه ، ولما كان يستحق في ذمة الشركة مكافأة ترك الخدمة ومقابل إجازاته السنوية ورصيد العمولة والأجر الإضافي ومبلغ ٩٠ جنيها بدل سيارة و ١٤٢ جنية بدل سفر فقد انتهى إلى طلب الحكم له بالمبلغ سالف الذكر ، وبجلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤ قضت محكمة أول درجة بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٣٦ جنية و ٦٦٢ م . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٨٣٠ سنة ٨٠ ق . وأقامت الشركة استئنافا فرعيا قيد

برقم ١٩٣١ سنة ٨١ ق . وبجلسة ١٩٦٥/٤/٢١ حكمت محكمة استئناف القاهرة برفض طلبى المكافأة ومقابل الاجازة — وقيل الفصل فى باقى موضوع الاستئناف بالنسبة للشق الخاص بالعمولة وبدل السفر وبدل السيارة بتدب الخبير الحسابى بمكتب خبراء وزارة العدل لتصفية حساب العمولة المستحق للطاعن — وبيان وجه الحقيقة بالنسبة لبدل السفر وبدل السيارة على ضوء نظام الشركة والحالات المشابهة مع تحقيق ما إذا كان هذان البدلان ثابتى القيمة ومستمرين شهريا من بدء منحهما له وما إذا كانا يمنحان له خلال الاجازات . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لطلبات العمولة وبدل السفر والسيارة إلى الزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٢٤١ جنيه و ٩٤٠ م . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون — وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الخبير الذى ندبته محكمة الاستئناف انتهى فى تقريره من واقع اطلاعه على مستندات الشركة المطعون ضدها — إلى أن بدلى السفر والسيارة أخذا صفة الثبات والاستمرار حتى ١٩٥٨/٧/١ — إلا أن الحكم المطعون فيه رفض التسليم بما لهما من البدلين من صفة الدوام — على خلاف ما قرره الخبير ورفض بالتالى اعتبارهما جزءا من الأجر لا يجوز للشركة الانتقاص منه وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك لأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى هذا الخصوص " وحيث إنه من طلبى بدلى السفر والانتقال (السيارة) فالمحكمة ترى مع الشركة أخذا بما مردته فى مذكرتها أن هذين البدلين غير ثابتين وغير مستمرين ، إذ فضلا عن أنهما يدوران مع قيام رزق حبيب — الطاعن — بالسفر بالفعل وجودا وعدما أى لا يستحقان إلا بمناسبة سفر يضطلع به وتقطعان فى الاجازات — على ما قرره شاهده الذى احتكم إليه وارتضاه فى تشبيه

حالته بحالته (كرم بغدادى) وبهذا يفقدان عناصر اعتبارهما جزءا لا يتجزأ من الأجر . ولما كان مفاد ما قرره الحكم — أن كلا من بدل السفر وبدل السيارة — كان يؤدى للطاعن عوضا له عن نفقات يتكبدها بسبب ما يقتضيه تنفيذ عمله من وجوب السفر وأنهما على هذا الوضع لا يعتبران جزءا من الأجر ولا يتبعانه فى حكمه ، وكانت المحكمة قد اعتمدت فى هذا التكييف القانونى السليم على ما استخلصته من وقائع الدعوى وظروف ومبررات صرف هذين البديلين فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ولا يعاب عليه أنه لم يأخذ بتقرير الخبير ، لأن رأى الخبير لا يخرج عن كونه دليلا فى الدعوى لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها فى ذلك ، ولأن تكييف ما يعتبر أجرا ومالا يعتبر هو من المسائل القانونية التى يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى فهم الواقع ، إذ لا يصح أن تستند المحكمة فى قضائها على أقوال أبداها زميل الطاعن أمام الخبير ، لأن هذه الأقوال لا تصدق على حالة الطاعن ولا يحتاج بها طالع أن علاقات العمل تعاقدية وايسست لأئحية .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لا تثريب على المحكمة إن هى اتخذت من أقوال شاهد سمعه الخبير قرينة ضمن قرائن أخرى لتأييد ما ذهبت إليه فى قضائها . ولما كان الثابت مما تقدم فى الرد على السبب الأول أن الحكم أقيم على أساس صحيح من الوقائع ودلى أسباب تسوغ النتيجة التى انتهى إليها . فإن كل ما يثيره الطاعن بسبب النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عباس حلى عبد الجواد، ومضوية السادة المستشارين : محمود المصرى ،
ومحمد طایل راشد ، وعثمان حسين عبد الله ، ومصطفى الفقى .

(٢٢٩)

الطعن رقم ١٨ ٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(ا) إيجار : " إيجار الأماكن " . " المنازعات الإيجارية " . حكم .
" الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . استئناف . " الأحكام غير الجائز
استئنافها " .

الحكم الصادر فى منازعة ناشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
والقوانين المعدلة له . عدم قابليته للطعن . العبرة فى ذلك . ما قضت به المحكمة
لا ما طالبه الخصوم .

(ب) إيجار . " إيجار الأماكن " . " المنازعات الإيجارية " . استئناف .
" الأحكام غير الجائز استئنافها " . حكم . " الأحكام غير الجائز
الطعن فيها " .

إخطاؤه الحكم المطعون فيه على قضاء فى منازعة إيجارية وأخرى غير إيجارية
مرتبطة . إعتباره نهائياً فرفايل للطعن بالنسبة للأول . إجازة الطعن فيه بالنسبة
للاثنى . لا تناقض .

١ — العبرة فى معرفة ما إذا كان الحكم صادراً فى منازعة ناشئة من تطبيق
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو غير ناشئة من تطبيقه هى ما قضت به المحكمة
لا بما طالبه الخصوم . إذ كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد طابق القانون
رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ فى شأن تخفيض إيجار الأماكن وأجرى تخفيض الأجرة
باعتبار أن العين أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، فإنه بذلك

يكون قد قضي في منازعة ناشئة من تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانونين ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، ١٦٨ سنة ١٩٦١ ، ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه .

٢ — إذا اختلطت بالمنازعة الإيجارية التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ منازعة غير إيجارية ، وفصلت المحكمة فيهما معا لما بينهما من ارتباط ، فإن الحكم يكون غير قابل للطعن فيما يتعلق بالمنازعة الأولى وقابل له فيما يتعلق بالمنازعة الأخرى وفقا للقواعد العامة في قانون المرافعات . وإذا كان كل من المطعون عليهم قد طلب تخفيض الأجرة بالنسبة المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ الذي أدمجه المشرع في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبالتخفيض المنصوص عليه بالقانونين ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٧ سنة ١٩٦٥ فإن الحكم بالتخفيض في شقه الأول يكون نهائيا ، لأنه يدخل في المنازعات الناشئة من تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ويكون قابلا للطعن بالأوجه المقررة في قانون المرافعات بالنسبة لشقه الثاني الخاضع بالقانونين رقمي ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٧ سنة ١٩٦٥ ، لأن هذين القانونين لم يدججا في القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ومن ثم لا تدخل المنازعة الناشئة من تطبيقهما في المنازعات الإيجارية . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن التناقض المدعى به يكون لا وجود له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعن الدعاوى ٥٥٦٥ ، ٦٥٦٧ ، ٥٥٦٨ ، ٥٥٧٨ ، ٧٨٩١ ، ٧٨٩٢ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة وطلبوا فيها تخفيض أجرة الشقق المؤجرة إليهم من الطاعن والمبينة بصحف تلك الدعاوى ، وذلك استنادا منهم إلى القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ وإلى القانونين

رقمى ١٦١ سنة ١٩٦١ ، ٧ سنة ١٩٦٥ ، وقالوا بياننا لذلك ، إنهم استأجروا الشقق المشار إليها بمقتضى لعقود المحررة فى ١٥/٦/١٩٦٣ ، ٢٧/١٢/١٩٦١ ، ١٧/١٠/١٩٦٠ ، ٢٧/٧/١٩٦٠ ، ٢١/٦/١٩٦٠ ، ١٠/١٢/١٩٥٩ ، وإن المبنى المحتوى على تلك الشقق لم يتم إنشاؤه وإعدادة فعلا للسكنى إلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٨ على ما هو ثابت من الحكيم النهائيين الصادرين فى الدعويين ٢٧٢٦ ، ٥٢٧١ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة وبذلك فإنه يخضع لقوانين تخفيض الأجرة المشار إليها ، وإذ رفض الطاعن التخفيض إلى الأجرة القانونية ، فقد أقاموا عليه الدعاوى بطلباتهم السابق بيانها وبعد أن ضمت المحكمة الدعاوى المذكورة ليصدر فيها حكم واحد قضت بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٦ للمطعون عليهم بطلباتهم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٤ سنة ٨٤ ق القاهرة . وبتاريخ ٢٨/٥/١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف فيما قضى به الحكم المستأنف من تخفيض الأجرة بالتطبيق للقانون ١٦٨ سنة ١٩٦١ وبقبوله وبالنسبة لباقي ما قضى به . وفى الموضوع برفضه فى هذا الخصوص . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم أقام قضائه بعدم جواز الاستئناف على ما قاله من أن كلا من المطعون عليهم أقام دعواه بطلب تخفيض أجرة الشقة المؤجرة له وفقا للقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، وقد قضت المحكمة الابتدائية بانطباق هذا القانون وحددت الأجرة وفقا لأحكامه وهذا من الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ، ذلك أن النزاع بين الطرفين كان يدور حول ما إذا كان المبنى المأوك للطاعن قد تم إنشاؤه وأعد للسكنى قبل أو بعد ١٢/٦/١٩٥٨ وهو تاريخ نشر القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ وأن فصل الحكم الابتدائى فى هذه الواقعة المادية هو فصل فى مسألة أولية فلا تخضع لأحكام القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ المعدل .

للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، بل تخضع للقواعد العامة في قانون المرافعات من حيث الاختصاص القضائي والإجراءات ، ومن ثم يكون الحكم الابتدائي الصادر في هذا النزاع جائزا استثنائه عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف دون أن يرد على دفاع الطاعن المشار إليه والذي أبداه أمام محكمة الاستئناف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التعقيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أن النزاع في الدعوى كان يدور بين العارفين حول أي للقانونين ٥٥ سنة ١٩٥٨ أو ١٦٨ سنة ١٩٦١ هو المنطبق على العين المؤجرة ، فقد رفع كل من المطعون عليهم دعواه على الطاعن باعتبار أن هذه العين خاضعة للقانون الثاني ، وطلب تخفيض الأجرة المعينة في عقد الإيجار المبرم بينهما على أساسه وباعتبار أن الدين لم تعد للسكنى إلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، ونازعه الطاعن في ذلك قولا منه بأن هذا القانون الأخير هو المنطبق على واقعة الدعوى لأن العين أعدت للسكنى قبل العمل به ، وقد أقرت المحكمة الابتدائية وجهة نظر المطعون عليهم وقضت بتخفيض الأجرة عملا بالقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ أو غير ناشئة عن تطبيقه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد طبق القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ في شأن تخفيض إيجار الأماكن وأجرى تخفيض أجرة كل شقة بنسبة ٢٠٪ باعتبار أن العين أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ فإنه بذلك يكون قد قضى في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانونين ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، ١٦٨ سنة ١٩٦١ ، ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه طبقا لفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف في هذا الخصوص ، وكان ما قرره ذلك الحكم في أسبابه على النحو السالف

بيانه فيه الردالضمنى على دفاع الطاعن المتقدم ذكره ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض ذلك أنه بينما لم يجوز الاستئناف فيما يتعلق بالشق الخاص بتخفيض الأجرة وفقاً للقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ ، إذ به يجيزه بالنسبة للشق الخاص بالتخفيض المنصوص عليه فى القانونين ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٦ سنة ١٩٦٥ ، مع أن الشق الثانى مرتبط بالشق الأول مما لا يجوز معه الفصل بينهما وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه إذا اختلطت بالمنازعة الإيجارية التى ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ منازعة غير إيجارية ، وفصلت المحكمة فيما معاً بينهما من ارتباط ، فإن الحكم يكون غير قابل للطعن فيما يتعلق بالمنازعة الأولى وقابل له فيما يتعلق بالمنازعة الأخرى وفقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان كل من المطعون عليهم قد طلب تخفيض الأجرة بالنسبة المقررة بالقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ الذى أدمجه المشرع فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبالتخفيض المنصوص عليه بالقانونين ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٧ سنة ١٩٦٥ ، فإن الحكم بالتخفيض فى شقه الأول يكون نهائياً لأنه يدخل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ويكون قابلاً للطعن بالأوجه المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة لشقه الثانى الخاص بالقانونين رقمى ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٧ سنة ١٩٦٥ ، لأن هذين القانونين لم يدمجا فى القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ومن ثم لا تدخل المنازعات الناشئة عن تطبيقهما فى المنازعات الإيجارية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، فإن التناقض المدعى به يكون لا وجود له ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير صحيح .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد خيث ، وإبراهيم السيد ذكري ، والدكتور محمد زكي عبد البر ،
واسماعيل فرحات عثمان .

(٢٣٠)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ ، ب) ضرائب . " ضريبة القيم المنقولة " . " الضريبة الإضافية " .
شركات .

(أ) الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . ومآقها .
ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يحصل عضوا فيها . المبالغ
التي يحصل عليها هذا الممول من شركة أخرى ليس عضوا بمجلس إدارتها . لا تخضع
لهذه الضريبة .

(ب) خضوع المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة والشركة المساهمة للضريبة
الإضافية ، سواء كانت ثمار عضوية أو من غير ثمارها . خضوع ما يحصل عليه أيضا
مقابل عمله الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج للضريبة المذكورة .

١ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ أن الضريبة
الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة
التي يعمل فيها بهذه الصفة دون المبالغ التي يحصل عليها من شركة لا يكون
عضوا بمجلس إدارتها ، مما يقتضاه أنه يتلزم صفة العضوية بمجلس الإدارة
مع الإيرادات حتى يمكن إدخالها في وعاء الضريبة ، يدل على ذلك تعبير المشرع
بعبارة " ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة " ، ولا يغير
من ذلك استعمال المشرع كلمة الشركات بصيغة الجمع ، لأن هذه الصيغة افترضت
أن يكون الممول عضوا بمجلس إدارة أكثر من شركة ، وهو ما كان جائزا وقت

صدور هذا القانون ، يؤكد هذا المعنى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون من أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من المشروع ، بينت الإيرادات التي تتناولها هذه الضريبة ، فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت ، أو بدل حضور ، يضاف إلى ذلك أن المادة الخامسة من القانون المؤقت ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إقراراً تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة ، وأوضح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ، أن المادة سالفه الذكر ألزمت الشركات المساهمة بأن تقدم إقرارات عما تدفعه إلى أعضاء مجالس إدارتها كوسيلة من وسائل الرقابة على إقرارات المولين ، حتى إذا ما تخلف أحدهم عن تقديم إقراره أو كان الإقرار متضمناً بيانات غير صحيحة أمكن ربط الضريبة على أساس واقعى مع توفير جهود الإدارة التنفيذية في سبيل الحصول على البيانات الحقيقية بوسائل أخرى ، وهو ما يبين منه أن إلزام الشركة بتقديم الإقرارات جاء مقصوداً على المبالغ التي تدفعها إلى أعضاء مجالس الإدارة حتى تتحقق مصلحة الضرائب من أن الإقرارات المقدمة منهم عن المبالغ التي يقتضونها من الشركة التي يساهمون في عضويتها تطابق الإقرارات المقدمة من هذه الشركة ، ولو قصد المشرع إخضاع الممول الذى لا يشغل وظيفة عضو مجلس الإدارة للضريبة ، لأضاف على هائق الشركة التزاماً بتقديم إقرارات لما تدفعه إلى كل ممول يتعامل معها دون نظر إلى صفته كعضو مجلس الإدارة ، علاوة على أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ الذى ألغى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ تضمنت أن هذا القانون صدر بفرض ضريبة إضافية على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة ، وكان الهدف من إصداره مساهمة الاتجاه الاشتراكي في النظام الضريبي بالحد من الإيرادات الكبيرة التي يحصل عليها أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة نتيجة لكثرة عدد الشركات التي يشغلون عضويتها أو بسبب فداحة الأتعاب التي يحصلون عليها في تلك الشركات .

٢ - أحالت المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ - بشأن الضريبة الإضافية - في بيان وعاء الضريبة إلى الفقرة الرابعة من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والمقصود بالإحالة إلى الفقرة الرابعة أن تخضع للضريبة كافة المبالغ التي يقبضها عضو مجلس الإدارة في الشركة التي هو عضو فيها سواء كانت ثماراً عضوية أي مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى ، أو كانت من غير ثمارها دون أن يمتد نطاق الضريبة إلى ما يقبضه هذا العضو من شركات أخرى ، أما بالنسبة للمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن الفقرة الرابعة من المادة الأولى من هذا القانون تستثنى من وعاء ضريبة القيم المنقولة ما يقبضه أعضاء مجالس الإدارة المتدبرون أو المديرون في مقابل عملهم الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج وتخضعه لضريبة كسب العمل المنصوص عليها في المادة ٦١ ، فأحال المشرع إلى هذه المادة حتى تخضع المبالغ سالفة الذكر للضريبة الإضافية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن قدم إلى مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بالإسكندرية إقرارات بإيراداته الخاضعة للضريبة الإضافية من السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩ على المبالغ التي قبضها من الشركات المساهمة التي هو عضو بمجلس إدارتها ، وهي على التوالي ٢٧٨٢ ج و ٨٦٦ م ، ٥٥٢٢ ج و ٩١٧ م ، ٧١٢٢ ج و ٨٣٨ م وعدلت المراقبة هذه المبالغ إلى ٨٤٠٦ ج و ٩٢٠ م ، ٩٠٤٦ ج و ٨٤ م ، ٩٢٦٠ ج و ٣٣٨ م ، بأن أضافت إلى وعاء الضريبة المبالغ

التي حصل عليها من شركات أخرى ليس عضواً بمجلس إدارتها ، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي استجابت لطلبه وأصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٦ بتخفيض وعاء الضريبة إلى مبالغ ٣٧١٢ ج و ٩٧٠ م و ٥٩٦٨ ج و ٨٥٣ م ، ٧١٢٢ ج و ٨٣٨ م ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٠٩٣ سنة ١٩٦٢ تجارى اسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاء والحكم بتأييد تقديرات المراقبة ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٦ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٦ سنة ١٩ ق تجارى اسكندرية ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن وتحديد صفى لميراد الطاعن الخاص للضريبة الإضافية خلال السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩ بمبلغ ٨٤٠٦ ج و ٩٢٠ م عن سنة ١٩٥٧ ومبلغ ٩٠٤٦ ج و ٨٤٠ م عن سنة ١٩٤٨ ومبلغ ٩٢٦٠ ج و ٣٣٨ م عن سنة ١٩٥٩ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بتنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بأن الضريبة الإضافية تفرض على جميع ما يحصل عليه عضو بمجلس الإدارة من الشركة التي هو عضو فيها ومن الشركات التي لم يكن عضواً بمجلس إدارتها استناداً إلى المراحل التشريعية لقانون الضريبة الإضافية ، ذلك أن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ الذى فرض هذه الضريبة لأول مرة جاء نصه عاماً يشمل كل ما يتقاضاه عضو بمجلس الإدارة من الشركة التي هو عضو فيها أو من شركة أخرى ، ولا يختلف نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ الذى طبق بأثر رجعى إحتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٧ من نص المادة الأولى من القانون السابق ، وهى تخضع للضريبة الإضافية جميع ما يتقاضاه عضو بمجلس الإدارة في الشركات المساهمة من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور أو غير ذلك من المنافع ، وأحالت في بيان هذه الإيرادات إلى الفقرة الرابعة من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وقد عدل المشرع الفقرة الرابعة سالفة الذكر بالقانون رقم ١٤٦

لسنة ١٩٥٠ لتوسيع نطاقها حتى يخضع كافة ما يحصل عليه أعضاء مجالس الإدارة بأية صفة كانت لضريبة القيم المنقولة ، مما يستفاد منه أن المشرع لم يقصر الخضوع للضريبة الإضافية على ثمار عضوية مجالس الإدارة ، يؤيد ذلك أن مصلحة الضرائب كانت قد اقترحت تعديلا للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ باستثناء المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجالس الإدارة المنتدبون والمديرون مقابل عملهم الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج لكل عضو . مهما تعددت الشركات التي يشترك في إدارتها ولم يمتد هذا الاقتراح إلى استثناء ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في شركة مساهمة كرتب وظيفي من شركة أخرى . وهو من الحكم خطافي تطبيق القانون ، ذلك أن نصوص القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ ليس فيها ما يدل على أن وعاء الضريبة يمتد إلى ما يقبضه عضو مجلس إدارة من غير الشركة التي هو عضو فيها ، هذا إلى أن مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ أن الضريبة إنما تنصب على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة ، يؤيد ذلك ما نص عليه القانون المذكور في المادة الخامسة من إلزام الشركات بتقديم إقرار تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أي عضو من أعضاء مجالس إدارتها ، وأن المقصود بإحالة المادة الأولى من القانون إلى الفقرة الرابعة من المادة الأولى وإلى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو أن يخضع للضريبة جميع ما يقبضه عضو مجلس الإدارة من ذات الشركة التي هو عضو بمجالس إدارتها ، سواء كانت ثمار عضوية أو غير ذلك ، وأنه لا شأن لها بما يقبضه من شركات أخرى ، لا يغير من هذا النظر التعديل الذي اقترحت مصلحة الضرائب إدخاله على القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ ، يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ الذي ألغى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ ، وإذا أخضع الحكم المطعون فيه للضريبة المبالغ التي حصل عليها الطامن من شركات ليس عضوا بمجالس إدارتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه " علاوة على الضرائب المقررة قانونا تفرض ضريبة إضافية سنوية على جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات

المساهمة من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور أو غير ذلك من المبالغ المشار إليها في المادة الأولى (البند الرابع) والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، وكان مفاد هذا النص أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة ، دون المبالغ التي يحصل عليها من شركة لا يكون عضواً بمجلس إدارتها ، مما يقتضيه أن تتلائم صفة العضوية بمجلس الإدارة مع الإيرادات حتى يمكن إدخالها في وعاء الضريبة ، يدل على ذلك تعبير المشرع بعبارته " ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة " ، لا يغير من ذلك استعمال المشرع كلمة الشركات بصيغة الجمع لأن هذه الصيغة افترضت أن يكون الممول عضواً بمجلس إدارة أكثر من شركة وهو ما كان جائزاً وقت صدور هذا القانون ، يؤكد هذا المعنى ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من المشروع بينت الإيرادات التي تتناولها هذه الضريبة ، فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور ، يضاف إلى ذلك أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة لإقرارا تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أي عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة ، وأوضح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون أن المادة سالفة الذكر ألزمت الشركات المساهمة بأن تقدم إقرارات مما تدفعه إلى أعضاء مجالس إدارتها كوسيلة من وسائل الرقابة على إقرارات المولين حتى إذا ما تخلف أحدهم عن تقديم إقراره أو كان الإقرار متضمناً ببيانات غير صحيحة أمكن ربط الضريبة على أساس واقعي مع توفير جهود الإدارة التنفيذية في سبيل الحصول على البيانات الحقيقية بوسائل أخرى ، وهو ما يبين منه أن إلزام الشركة بتقديم الإقرارات جاء مقصوداً على المبالغ التي تدفعها إلى أعضاء مجالس الإدارة حتى تتحقق مصلحة الضرائب من أن الإقرارات المقدمة منهم من المبالغ التي قبضوها من الشركة التي يساهمون في عضويتها تطابق الإقرارات المقدمة من هذه الشركة ، ولوقصد المشرع إخضاع الممول الذي لا يشغل وظيفة عضو مجلس الإدارة للضريبة لأضاف على هاتق الشركة التزاماً بتقديم إقرارات بما تدفعه إلى كل ممول يتعامل

معها دون نظر إلى صفته كعضو بمجلس الإدارة، علاوة على أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ الذى ألقى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ تضمنت أن هذا القانون صدر بفرض ضريبة إضافية على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة وكان الهدف من إصداره مسايرة الاتجاه الاشتراكي فى النظام الضريبي بالحد من الإيرادات الكبيرة التى يحصل عليها أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة نتيجة لكثرة عدد الشركات التى يشغلون عضويتها أو بسبب فداحة الأتعاب التى يحصلون عليها فى تلك الشركات ، وهذا الذى أوردته المذكرة الإيضاحية يؤكد أن المشرع لم يخضع للضريبة الإضافية سوى ما يحصل عليه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات التى يشغلون عضويتها ، وكان لا يغير من هذا النظر استناد الحكم المطعون فيه إلى أن المادة الأولى من القانون أحتلت فى بيان وعاء الضريبة إلى الفقرة الرابعة من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن المقصود بالإحالة إلى الفقرة الرابعة أن تخضع للضريبة كافة المبالغ التى يقبضها عضو مجلس الإدارة فى الشركة التى هو عضو فيها سواء كانت ثمار عضوية أى مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى ، أو كانت من غير ثمارها دون أن يمتد نطاق الضريبة إلى ما يقبضه هذا العضو من شركات أخرى ، أما بالنسبة للمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإن الفقرة الرابعة من المادة الأولى من هذا القانون تستثنى من وعاء ضريبة القيم المنقولة ما يقبضه أعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون فى مقابل عملهم الإداري فى حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج وتخضعه لضريبة كسب العمل المنصوص عليها فى المادة ٦١ ، فأحال المشرع إلى هذه المادة حتى تخضع المبالغ سالفة الذكر للضريبة الإضافية، وكان لا محل بعد ما تقدم لاستدلال الحكم المطعون فيه بصياغة المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ الذى حل محله القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ للوقوف على نطاق وعاء الضريبة فى القانون الأخير أو للتحدى بالتعديل الذى اقترحت مصلحة الضرائب إدخاله على القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ ، وأنه لم يمتد إلى استثناء ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة

في شركة مساهمة كرتب وظيفي من شركة أخرى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضاؤه على أن تخضع للضريبة الإضافية المبالغ التي حصل عليها الطاعن من شركات ايس عضوا بمجلس إدارتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وصحبة السادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد قيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(٢٣١)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق " أحوال شخصية " :

(أ) أحوال شخصية . " الطعن بالنقض " . نقض . " إجراءات الطعن " .
 بطلان . " بطلان الإجراءات " .

الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . رفعه بتقرير . صحيح . وجوب
 اتباع أحكام المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات بشأن إجراءات الطعن .

(ب) إعلان . " بطلان الإعلان " . نقض . " إعلان الطعن " .

بطلان إعلان الطعن . تقديم المظنون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني .
 عدم قبول التمسك بالبطلان . طالم لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

(ج ، د) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " .
 " طلاق " .

(ج) مجمدة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرثوذكس . حالات
 الطلاق في المادتين ٤٥ و ٥٢ .

(د) دعوى الطلاق عند طائفة الأرمن الأرثوذكس . لوجه لأمر المحكمة باقتضال
 الزوجين لمدة سنة كتمارة للتوفيق متى رفضت طلب الطلاق .

١ — متى كان الابط من الاطلاع على أوراق الطعن أنه رفع بتقرير ،
 وفق المادتين ٢٨١ / ٢ ، ٢٨٢ / ٢ من قانون المرافعات ، وكان يتعين طبقاً
 للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات

في قضايا الأحوال الشخصية والوقف ، والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات ، أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ، ومقتضاها أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ، ويحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ، ويعان قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل ، وإلا لالتزم قلم الكتاب هذه الإجراءات فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن .

٤ — متى كان إعلان الطعن قد تم ، وقدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني ، دون أن يبين وجه مصلحته في التمسك ببطلان الإعلان ، فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن .

٣ — تنص المادة ٤٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس على أنه ” يقضى أيضا بالطلاق إذ قصر أحد الزوجين في واجبات المعونة والنجدة والحماية التي يفرضها الزواج عليه نحو الزوج الآخر “ . وتنص المادة ٥٢ على أنه ” كذلك يجوز الحكم بالطلاق إذا وجد تنافر شديد بين طباع الزوجين يجعل اشتراكهما في المعيشة مستحيلا “ . ومفاد النص الأول أنه يجوز الحكم بالطلاق لتقصير أحد الزوجين في تقديم المعونة والحماية للزوج الآخر ، ويجوز النص الثاني القضاء بالطلاق إذا استحكم النفور بين الزوجين بصورة يستحيل معها إمكان التوفيق .

٤ — تنص المادة ٦٠ من مجموعة الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس على أنه ” إذا رفع طلب الطلاق لأي سبب كان ، هذا السبب المنصوص عليه في المادة ٣٩ فللمحكمة ألا تحكم مباشرة به ولو كان الطلب على حق ، وفي هذه الحالة تأمر بانفصال الزوجين ، أو تبقى هذا الإجراء إذا كان قد سبق لها اتخاذ ، وذلك لمدة لا تزيد على سنة ، ويتعين على المحكمة أن تأمر أولا بانفصال الزوجين لمدة سنة في الحالة المنصوص عليها

في المادة ٥٢ ، فإذا انقضى الأجل الذى حددته المحكمة دون أن يتصلح الزوجان ، كان لكل منهما أن يعلن الآخر بالحضور إلى المحكمة لسماع الحكم بالطلاق . لما كان ذلك ، فإنه لا وجه للأمر بانفصال الزوجين لمدة سنة ، ك محاولة للتوفيق طبقا لما نصت عليه هذه المادة إذا رفضت المحكمة طلب الطلاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٢٥ لسنة ١٩٦٧ "أحوال شخصية" لدى محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بتطليقها منه ، وقالت شرعا لدعواها إنها ينتميان لطائفة الأرمن الارثوذكس وتزوجها بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٩ إلا أن النزاع دب بينهما بتقريض من أخوته فهجر منزل الزوجية ، وامتنع عن الاتفاق عليها وعلى ولديه منها ، وأخذ يكيدها بشتى الطرق ، وإذا استحك النفور وأصبحت المعيشة المشتركة أمرا مستحيلا وتصدعت حياتهما الزوجية بخططه ، وهو ما يجيز طلب الحكم بالتطليق عملا بالمادتين ٤٥ و ٥٢ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الارثوذكس فقد انتهت إلى طلباتها سالفه البيان ، وبتاريخ ٢٢ من يونيو ١٩٦٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت الطاعنة أن المطعون عليه قصر في واجبات المعونة والنجدة والحماية التى يفرضها الزواج عليه نحوها وأن بينهما تنافرا شديدا فى الطباع جعل حياتهما المشتركة مستحيلا ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٢٩ من مارس ١٩٦٩ حكمت بطلبات الطاعنة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ لسنة ٨٦ ق أحوال شخصية لدى القاهرة ، وبتاريخ ٤ من مايو ١٩٧٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وبتاريخ أول يوليو ١٩٧٠ طعن الطاعنة فى هذا الحكم

بطريق النقض ، وفي ٧ من يوليو ١٩٧٠ أعلن قلم الكتاب المطعون عليه بصورة من صحيفة الطعن ، وفي ٢٢ من يوليو أودع مذكرة بدفاعه دفع فيها ببطلان الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبني الدفع بالبطلان أن الطعن بالنقض أقيم بتقرير في قلم الكتاب خلافا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التي أوجب رفعه بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، كما أن الأمر الصادر من رئيس محكمة النقض بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه حدد عشرين يوما من تاريخ الإعلان لإيداع المستندات ومذكرة الدفاع ، مع أن المادة ٢٥٨ من ذات القانون أوجبت تقديم دفاع المطعون عليه في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان ، علاوة على أن إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن وقع باطلا لخلوه من ذكر اسم المخاطب معه ومدى تبعيته للمطعون عليه وهو ما توجبه المادتان ٩ و ١٠ من القانون سالف الذكر .

وحيث إن الدفع بالبطلان في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من الاطلاع على أوراق الطعن أنه رفع بتقرير وفق المادتين ٢/٢٨١ ، ٢/٢٨٢ من قانون المرافعات ، وكان يتعين طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ومقتضاها أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل ، وقد ألزم قلم الكتاب هذه الإجراءات ، وكان إعلان الطعن قد تم وقدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني دون أن يبين وجه مصلحته في التمسك ببطلان الإعلان ، لما كان ذلك فانه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى برفض الدعوى على سند من القول بأن استحكام النفور بين الزوجين لا يكفى فيه احتكام الزوجة إلى القضاء لإجبار الزوج على تنفيذ حكم بالنفقة ، ما دامت الخصومة بينهما لم تبلغ حدا لا أمل بعده في استمرار الحياة الزوجية ، كما لا يكفى مجرد سوء التفاهم بين الزوجين بسبب تصرفات أقاربهما ، في حين أن المادة ٥٢ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس — وهى الشريعة الواجبة التطبيق وفق المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — إذ تجيز الحكم بالطلاق إذا وجد تنافر شديد بين طباع الزوجين يجهل اشتراكهما في المعيشة مستحيلا ، فإنها تجعل علة التطبيق قيام الحفوة بين الزوجين بحيث تصبح حياتهما المشتركة أمرا غير محتدل ، ويكون الصدع الناتج مما يصعب علاجه ، والتنافر بهذا المعنى ثابت من الوقائع المادية المعززة بالأوراق الرسمية التى قدمتها الطاعنة ، يدل عليه ملاحقة المطعون عليه لها بالشكاوى المتتابعة متهما إياها بالسرقة ، وبالدعوى المقامة عليها وعلى أقاربها بما فيه مساس بسمعتها وكرامتها ، علاوة على امتناعه عن الإنفاق عليها وعلى ولديه منها ، والإساءة إليها بقطع التيار الكهربائى والاتصال التليفونى عن مسكنها مما اضطرها إلى مبارحته والتصرف بالبيع فى أثنائها كى تستعين بثمنه على الإنفاق ، وإذ لم يطبق الحكم المادة ٥٢ سالفة الذكر على هذه الوقائع ، وذهب إلى عدم توافر النفور مدلا على ذلك بالشكاوى التى تقدم بها المطعون عليه ضد زوجته وأقاربها ، مع أنه اتهمهم فيها بالسرقة وانتهى الأمر بحفظها ، وهو ما يؤكد قيام الحفوة بينهما ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال ، هذا إلى أن الحكم أغفل الرد على دفاع الطاعنة من تقصير الزوج فى واجبات المعونة والنجدة التى يفرضها الزواج وهو ما يجيز طلب الطلاق طبقا لنص المادة ٤٥ من مجموعة القواعد آنفة الذكر مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس تنص على أنه " يقضى أيضا بالطلاق إذا قصر أحد الزوجين في واجبات المعونة والنجدة والحماية التي يفرضها الزواج عليه نحو الزوج الآخر " ، وتنص المادة ٥٢ على أنه " كذلك يجوز الحكم بالطلاق إذا وجد تنافر شديد بين طباع الزوجين يجعل اشتراكهما في المعيشة مستحيلا " ، وكان مفاد النص الأول أنه يجوز الحكم بالطلاق لتقصير أحد الزوجين في تقديم المعونة والحماية للزوج الآخر ، ويجوز النص الثاني القضاء بالطلاق إذا استحكم النفور بين الزوجين بصورة يستحيل معها إمكان التوفيق ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد نص المادتين مالفى الذكر كمسوغ للتطليق قرر ما يلي : " أنه تأسيسا على ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق ومن أقوال شهود المستأنفة — الطاعنة — أمام محكمة أول درجة أن نزاعا دب بين الزوجين أدى إلى انفصالهما وأنهما لم يعرفا سببا لذلك النزاع ، بينما قرر شاهد المستأنف — المطعون عليه — أن سبب ذلك النزاع هو تدخل أخوة الزوجة المستأنفة عليها في حياة الزوجين وإيحاءهم للزوجة أن تطلب من زوجها أن يكتب باسمها حصته في الميراث الذي آل إليه عن والده فلما رفض ذلك دب النزاع بينهما ، وقد تأيد ذلك بما ثبت من أقوال المستأنف في الشكوى رقم ١٥٣٦ لسنة ١٩٦٧ إدارى قصر النيل المقدمة منه ضد زوجته وأخيها ووالدتهما في ١٩٦٧/٤/٨ أنهم يعتدون عليه ويتعرضون له بسبب امتناعه عن كتابة أملاكه باسم زوجته ، وطلب أخذ التعهد على أخيها ووالدتها بعدم التردد على منزله ، كما ثبت من الشكوى رقم ٣٧١١ لسنة ١٩٦٧ إدارى قصر النيل المقدمة في ١٩٦٧/٨/١١ أن الزوجة منعت زوجها من دخول الشقة وغيّرت قفل الباب فتقدم بشكواه ، وإذ سئل أخ الزوجة بصفته وكيلها عنها رفض تمكينه من دخول المنزل بحجة أن هناك قضايا بينهما نتيجة أن الزوجة قامت بنقل المنقولات المنزلية من الشقة وأغلقتها بعد ذلك ، كما ثبت من الشكوى ٤٩٣٩ لسنة ١٩٦٦ إدارى قصر النيل في ١٩٦٦/١١/١٧ أن الزوج المستأنف تقدم بشكواه ضد أقارب زوجته وهم أخوها ووالدتها طالبا منع ترددهم على منزله ، وأنه يرغب في استمرار الحياة الزوجية مع زوجته وأولاده ،

وقال إن سبب تعرضهم وقيام النزاع هو الغاؤه التوكيل السابق صدوره منه لشقيق زوجته ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطرفين تزوجا بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٥ واستمرت الحياة بينهما هادئة أنجبا خلالها ولدين أحدهما بلغ من العمر حوالي ثماني سنوات حتى تدخل أقارب الزوجة في حياتهما ، وأوحيا إليها أن يكتب لها زوجها أملاكه ولكنه رفض وألغى التوكيل الصادر لشقيق زوجته وعندئذ بدأ الشقاق بين الطرفين حتى أن المستأنف عليها منعت زوجها المستأنف من دخول المنزل وبدأت تتصرف في المنقولات المنزلية بحجة أن الزوج امتنع عن الإتفاق عليها وقطع تيار الكهرباء ، في حين أن الثابت من المستندات المقدمة من المستأنف أنه استمر في سداد إيجار المنزل وقيمة استهلاك التيار الكهربائي حتى بعد قيام النزاع بين الطرفين ، كما قرر الزوج أنه راغب في استمرار حياته الزوجية مع زوجته وأولاده ، والثابت من ظروف الدعوى وملائمتها أن التنافر الذي ركنت إليه المستأنف عليها وتقول بقيامه ليس تنافرا بين طباع المستأنف والمستأنف عليها مما ينطوي تحت المادة ٥٢ وإنما هو لا يعدو أن يكون سوء تفاهم بينهما مرجعه ومرده تدخل أقارب الزوجة المستأنف عليها وانسياقها وراءهم ومن ثم تكون الدعوى على غير أساس “ وكان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية قيام المطعون عليه بأداء واجباته الزوجية ، وأن المنازعات بين الزوجين لا تكشف عن أن الحياة الزوجية مستحيلة ، واستندت في قضائها إلى أسباب سائفة . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام المادة ٦٠ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس التي توجب على المحكمة أن تأمر أولا بانقصال الزوجين لمدة سنة في الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من المجموعة سائفة الذكر ، بحيث لا يجوز الحكم بالطلاق إلا بعد فوات ذلك الأجل دون حصول الصلاح ، وإذ لم يطبق الحكم هذا النص مع أنه نص آمر ومتعلق بالنظام العام فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٠ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس تنص على أنه ” إذا رفع طلب الطلاق لأي سبب

كان مدا السبب المنصوص عليه في المادة ٣/٩ فللمحكمة ألا تحكم مباشرة به ولو كان الطلب على حق ، وفي هذه الحالة تأمر بانفصال الزوجين أو تبقى هذا الإجراء إذا كان قد سبق لها اتخاذه وذلك لمدة لا تزيد على سنة ، ويتعين على المحكمة أن تأمر أولا بانفصال الزوجين لمدة سنة في الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٢ ، فإذا انقضى الأجل الذي حددته المحكمة دون أن يتصلح الزوجان كان لكل منهما أن يعلن الآخر بالحضور إلى المحكمة لسماع الحكم بالطلاق “ وكان لا وجه للأمر بانفصال الزوجين لمدة سنة كمحاولة للتوفيق طبقا لما نصت عليه هذه المادة إذا رفضت المحكمة طلب الطلاق ، وكان الثابت في الدعوى أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض دعوى التطليق فإن النعي عليه بخالفة المادة سالفة الذكر يكون غير متبع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢٣٢)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) كفالة . ” التزام الكفيل ” . التزام .

جواز كفالة المدين بغير علمه ورغم معارضته . التزام الكفيل تابع — بحسب الأصل
للا التزام الأصلي . الكفيل — متضامن أو غير متضامن — له التمسك قبل الدائن
بكافة الدفع المتعلقة بالدين .

(ب) حكم . ” صيوب التدليل . ما يعد فسادا في الاستدلال ” . كفالة .
” كفالة الدين المستقبل ” . التزام .

دفع الكفيل بدم نشوء الدين في ذمة المدين بدليل دهم توقيع هذا الأخير على
سند المديونية وأن كفه له في دين مستقل . . . رفض هذا الدفاع تأسيسا على أن
الكفيل محام ولا يتبادر إلى الذهن إلا أنه وقع على سند المديونية بعد قبض المدين
الدين الثابت به . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال .

١ — كفالة المدين وإن كانت تجوز بغير علمه ورغم معارضته، إلا أن التزام
الكفيل يظل بحسب الأصل — تابعا للالتزام الأصلي ، فلا يقوم إلا بقيامه ،
ويكون للكفيل المتضامن وغير المتضامن أن يتمسك قبل الدائن بكافة الدفع
المتعلقة بالدين .

٢ — متى كان الطاعن — الكفيل المتضامن — قد دفع لدى محكمة الموضوع
بانعدام الكفالة لعدم نشوء الدين في ذمة المدين ، وأنه وقع على السند قبل حصول

نجله — المدين — على المبلغ الثابت به ، ورفض الحكم المطعون فيه الأخذ بدفاعه استنادا إلى " أن المستأنف عليه — الطاعن — بوصفه محاميا على دراية واسعة بالقانون لا يقبل منه هذا الدفاع . ولا يمكن أن يتبادر إلى ذهن إلا أنه وقع على السند بعد أن قبض نجله الدين الثابت به ، فضلا عن أنه ليس للمستأنف عليه أن يتحدى بأنه وقع على السند باعتباره ضامنا لنجله في دين مستقل بعد أن وعد المستأنف بأنه سيقوم بدفع هذا المبلغ لنجله المذكور ، لأن هذه الأقوال المرسلة لا تكفى لهدم ما ثبت في سند المديونية من أن الدين تم قبضه من المدين الأصلي " فإن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ، لأن توقيع الطاعن بصفته ضامنا متضامنا على السند المطالب بقيمته والذي خلا من توقيع المدين لا يدل بذاته على وجود الدين المكفول في ذمة هذا الأخير ، كما أن القول بدراية الطاعن الواسعة بالقانون لا يصلح تبريرا لقضائه في هذا الخصوص ، طالما كان القانون يحجز الكفالة في الدين المستقبل إذا حدد مقدما المبلغ المكفول . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلط بين إثبات الالتزام الأصلي والالتزام التابع ، وكانت القرائن التي ساقها لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في خصوص إثبات الدين ، فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال والخطأ في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن فيليب نصرى توتونجي أقام الدعوى ٤٤٧٢ سنة ١٩٦٢ أمام محكمة مصر الابتدائية ضد الأستاذ صادق حنا بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ٦٤٥ ج ، وقال بيانا للدعوى إنه يدين مكرم صيد صادق في هذا المبلغ بموجب سند إذني مؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وأن المدعى عليه وقع وحده

على هذا السند بصفته ضامنا متضامنا مع ابنه المدين ، وإذ رفض المدين الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق اضطر إلى مطالبة الضامن بقيمة الدين ، ودفع المدعى عليه الدعوى بأن الكفالة التزام تبعى يدور وجودا وعدما مع الالتزام الأصلي وإذ كان المدين لم يقبض قيمة الدين ولم يوقع على سند ، فإن التزامة التبعية يكون منعذما ، وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٧٢ سنة ٨٠ ق ، وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف ٦٤٥ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الثانى والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والفساد فى التدليل ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه وقع على السند المطالب بقيمته باعتباره ضامنا متضامنا فى أداء المبلغ الثابت به قبل اقتضاء المدين قيمته من المطعون عليه ورفض الحكم المطعون فيه الأخذ بهذا الدفاع استنادا إلى أن الطاعن قد أقر على نفسه فى السند موضوع التذاعى بأنه ضامن متضامن للمدين ، وإلى أنه بوصفه محاميا له دراية واسعة بالقانون لا يمكن أن يكون قد وقع على هذه العبارة إلا بعد أن قبض نجله قيمة الدين ، ويقول الطاعن إن هذا الذى قرره الحكم ينطوى على الخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن للكفيل ولو كان متضامنا إن يتمسك قبل الدائن بالدفع المتعلقة بالدين ، ولما كان المدين لم يوقع على السند وكان الدين لم يثبت قيامه فى ذمته بدليل ما أورده الحكم من أن المطعون عليه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو توجيه التبعين الحاسمة لإثبات وجود الدين المضمون ، فإن مساءلة الطاعن عن أداء الدين بوصفه ضامنا يكون على غير أساس ولا يشفع للحكم قوله فى هذا الخصوص إنه لا يمكن أن يتبادر إلى الذهن إلا أن الطاعن وقع على السند بعد قبض نجله المدين قيمة الدين ، ذلك أن القانون يجيز الكفالة فى الدين المستقبل كما تجوز فى الدين الشرطى .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن كفالة المدين وإن كانت تجوز بغير علمه ورغم معارضته إلا أن التزام الكفيل يظل — بحسب الأصل — تابعا للالتزام الأصلي فلا يقوم إلا بقيامه ، ويكون للكفيل المتضامن وغير المتضامن أن يتمسك قبل الدائن بكافة الدفوع المتعلقة بالدين ، ولما كان الطاعن قد دفع لدى محكمة الموضوع بانعدام الكفالة لعدم نشوء الدين في ذمة المدين ، وأنه وقع على السند قبل حصول نجله على المبلغ الثابت به ، ورفض الحكم المطعون فيه الأخذ بدفاعه استنادا إلى " أن المستأنف عليه — الطاعن — بوصفه محاميا على دراية واسعة بالقانون لا يقبل منه هذا الدفاع ، ولا يمكن أن يتبادر إلى الذهن إلا أنه وقع على السند بعد أن قبض نجله الدين الثابت به ، فضلا عن أنه ليس للمستأنف عليه أن يتحدى بأنه وقع على السند باعتباره ضامنا لنجله في دين مستقبل بعد أن وعده المستأنف بأنه سيقوم بدفع هذا المبلغ لنجله المذكور ، لأن هذه الأقوال المرسلة لا تكفي لهدم ما ثبت في سند المديونية من أن الدين تم قبضه من المدين الأصلي " فإن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن لأن توقيع الطاعن بصفته ضامنا متضامنا على السند المطالب بقيمته والذي خلا من توقيع المدين لا يدل بذاته على وجود الدين المكفول في ذمة هذا الأخير ، كما أن القول بدراية الطاعن الواسعة بالقانون لا تصلح تبريرا لقضائه في هذا الخصوص طالما كان القانون يجيز الكفالة في الدين المستقبل إذا حدد مقدما المبلغ المكفول إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلط بين إثبات الالتزام الأصلي والالتزام التابع ، وكانت القرائن التي ساقها لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في خصوص إثبات الدين ، فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال والخطأ في القانون وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث طلب المطعون عليه لإثبات وجود الدين في ذمة المدين بالبيينة أو اليمين الحاسمة ، ويكون النعى عليه بهذين السببين في محله ، ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث بقية أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : هيثم زكريا ، ومحمد سعيد أحمد حماد ، وعمل عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢٣٣)

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١ ، ب) حجز . ” الحجز الإداري ” . إعلان . ” بطلان الإعلان ” .
بطلان .

(١) إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بحجز العقار إداريا وإعلان محضر الحجز . يجوز
تسليمها إلى المدين نفسه أو في موطنه الأصلي أو إلى واطئ اليد مهما كانت صفته
في محل العقار . وجوب إثبات اسم واطئ اليد وصلته بالعقار فإذا لم يوجد أثبت
ذلك بمحضر الحجز وصلت نسخة منه إلى أحد ممن ذكروا في الفقرة الأخيرة من المادة
السابقة من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وحلقت أخرى في الأماكن المنصوص عليها
في ذات المادة . مخالفة ذلك . أثرها . البطلان .

(ب) توجيه إعلان التنبيه بالأداء وإنذار حجز العقار إداريا ومحضر الحجز إلى الطائفة
باعتبارها مدينة أصلية وبصفتها مالكة وحائزة . تسليم هذا الإعلان في محل العقار
إلى والدها وإلى وكيلها دون واطئ اليد . إفتقار إثبات عدم وجود هذا الأخير
في محضر الحجز واتخاذ ما أوجبه القانون في هذا الصدد . قضاء الحكم المطعون فيه
برفض الدعوى ببطلان إجراءات الحجز في هذه الحالة . خطأ .

١ — مفاد نصوص المسواد ٤٠ ، ٤٢ ، ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨
لسنة ١٩٥٥ أن إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بحجز العقار وإعلان محضر
الحجز يجوز تسليمهما إلى المدين نفسه أو في موطنه الأصلي ، كما يجوز تسليمهما
إلى واطئ اليد مهما كانت صفته وسواء كانت حيازته للعقار كاملة بنية التملك
أو عارضة لسبب وقفي معلوم باعتباره حائزا بالفعل يرتبط مع صاحب العقار

في شأن هذا الحجز برباط يفترض معه وصول الصورة فعلا إلى المدين إذا سلمت إلى الحائز في محل العقار ، وهو استثناء أجازة قانون الحجز الإداري بدلا من الأصل المقرر في قانون المرافعات من وجوب تسليم الإعلان إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي ، فلا يكون مندوب الحائز مكلفا بالبحث عن هذا الموطن والتوجه إليه لإجراء الإعلان وإنما يكون مكلف بأن يخاطب شخص واطئ اليد على العقار وأن يذكر في ورقة الإعلان على مقتضى الأحكام المقررة في قانون المرافعات اسم هذا الشخص وصلته بالعقار ، وإذا هو لم يجده أثبت ذلك بمحضر الحجز ويجب عليه وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة السابقة الواردة في باب حجز المنقولات من قانون الحجز الإداري أن يسلم نسخة من محضر الحجز إلى مأمور القسم أو البندر أو العمدة أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرة اختصاصه ، مع تعليق نسخة أخرى في الأماكن المنصوص عليها في فقرتها السابقة ، ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان ، فإذا هو لم يخاطب واطئ اليد أو أغفل إثبات صفته واتخاذ الإجراء الذي أوجبه القانون فإن الإعلان يكون باطلا .

٢ - متى كان بين أن إعلان الطاعة بالتنبيه بالأداء وإنذار الحجز ومحضر الحجز سلم في محل العقار إلى والدها وإلى وكيلها رغم أن الإعلان وجه إليها باعتبارها مدينة أصلية وبصفتها مالكة وحائزة للأطيان موضوع الحجز ، ولم يسلم الإعلان إلى واطئ اليد على العقار ، وأغفل مندوب الحائز إثبات عدم وجوده في محضر الحجز واتخاذ ما أوجبه عليه القانون من إجراء ، وكاف لا يكفي لإعلان المدين في محل العقار تسليم ورقة الإعلان إلى قريب أو وكيل وإنما يجب الانتقال إلى الموطن الأصلي ، ولا يجوز لمندوب الحائز أن يسلمه إلى القريب أو الوكيل إلا إذا لم يجد المدين في موطنه الأصلي ، وأثبت ذلك في حينه وهو ما لم يحصل في إعلان الطاعة بالتنبيه والإنذار والحجز مما يترتب عليه البطلان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظم وقضى برفضه الدعوى ببطلان إجراءات الحجز الإداري على الأطيان محل الحجز ، فإنه يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة عطية الله سوسن عمود أقامت الدعوى رقم ٢٢٥٥ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة ضد بنك الأتمتة العقارى طالبة الحكم بإعلان إجراءات التنفيذ الإدارى على الأراضى المملوكة لها والمرهونة فى السلفة رقم ٩٣٩٥ ومحو القيود والتسجيلات المترتبة عليه تأسيسا على أن البنك عمد إلى اتخاذ إجراءات الحجز دون أن يوجه إليها التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز واستمر فى الإجراءات رغم بطلانها حتى تم البيع بالمزاد فضلا عن بطلان المزايدة ذاتها لأن جلسة البيع لم تكن تحت رئاسة أحد الأشخاص المحددين بقانون الحجز الإدارى . وطلب البنك رفض الدعوى لاستنادا إلى أنه قام بإعلان التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز فى ١٩٦٠/٦/٢١ إلى المدعية مخاطبا مع والدها الذى وجد بموقع العقار لغيابها وقت الإعلان ، وأنه قام بإعلان محضر الحجز مخاطبا مع وكيلها محمد جمعة الحزار ، وإلى أن المزايدة وقعت بحضور مساعد مدير الأمن الذى أتابه عنه المحافظ بحكم وظيفته . وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات . استأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم بطلباتها وقيد الاستئناف برقم ٦١٧ سنة ٨٣ قضائية وبتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنمى الطاعنة فى السببين الأول والثانى أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى بإعلان إجراءات الحجز الإدارى استنادا إلى أن البنك قام

بإعلان التنبيه بوفاء الدين والإنذار بالحجز إلى الطاعنة في شخص والدها الذي خاطبه الموظف المختص بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢١ ووقع باستلام الصورة وإلى أن الحجز العقاري أعلن إليها في مواجهة وكيلها محمد محمد جمعة الحزار ، وهو من الحكم مخالفة للقانون ، ذلك أن الإعلان الذي يتضمن تنبيهها بالأداء وإنذارا بحجز العقار لا يكون صحيحا إلا إذا وجه وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إلى المدين في شخص واضح اليد مهما كانت صفته ، وكذلك إعلانه بمحضر الحجز يجب أن يكون في شخص واضح اليد بنص المادة ٤٢ من هذا القانون فلا يكون الإعلان صحيحا إذا وجه إلى قريب تصادف وجوده في العقار أو سلم إليه أو إلى الوكيل في غير الموطن الأصلي ، يؤكد ذلك أن القانون المشار إليه أجاز في حجز المنقولات إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز ومحضر الحجز إلى المدين أو "من يجيب عنه" وأغفل ذكر هذه العبارة في حجز العقار حتى لا يصح إعلانه بهذا الحجز إلى الوكيل الذي يجيب عنه ، واشترط أن يكون إعلانه لشخص واضح اليد ، إلا أن الحكم اكتفى في إعلان التنبيه والإنذار إلى الطاعنة بتسليمه إلى والدها الذي تصادف وجوده في العقار واكتفى في إعلان محضر الحجز بتسليمه إلى من قرر بأنه وكيل عن الطاعنة وهو لا تربطه بها صلة ولا هو حائز للعقار .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري على أن "يبدأ التنفيذ على العقار بإعلان يوجهه مندوب الحجز إلى المدين صاحب العقار في شخص واضح اليد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيهها بالأداء وإنذارا بحجز العقار" وفي المادة ٤٢ على أن "يجوز محضر الحجز ويعلن إلى المدين صاحب العقار في شخص واضح اليد مهما كانت صفته بالكيفية المقررة لإعلان محضر حجز المنقولات" وفي المادة ٧٥ على أنه "فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسري جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون" يدل على أن إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بحجز العقار وإعلان محضر الحجز يجوز تسليمهما إلى المدين نفسه أو في موطنه الأصلي كما يجوز تسليمهما إلى واضح اليد مهما كانت صفته وسواء كانت حيازته للعقار كاملة بنية التملك أو عارضة لسبب وقفي معلوم باعتباره حائزا بالفعل يرتبط مع صاحب العقار في شأن هذا الحجز برباط يفترض

معه وصول الصورة فعلا إلى المدين إذا سلمت إلى الحائز في محل العقار وهو
استثناء أجازة قانون الحجز الإداري بدلا من الأصل المقرر في قانون المرافعات
من وجوب تسليم الاعلان إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي فلا يكون
مندوب الحائز مكلفا بالبحث عن هذا الموطن والتوجه إليه لإجراء الإعلان
ولأنما يكون مكلفا بأن يخاطب شخص واضع اليد على العقار وأن يذكر في ورقة
الإعلان على مقتضى الأحكام المقررة في قانون المرافعات اسم هذا الشخص
وصلته بالعقار وإذا هو لم يجده أثبت ذلك بمحضر الحجز ، ويجب عليه وفقا لنص
الفقرة الأخيرة من المادة السابعة الواردة في باب حجز المنقولات من قانون الحجز
الإداري أن يسلم نسخة من محضر الحجز إلى مأمور القسم أو البندر أو العمدة
أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرة اختصاصه مع تعلق نسخة أخرى في الأماكن
المنصوص عليها في فقرتها السابقة ويقوم هذا الإجراء مقام الاعلان ،
فإذا هو لم يخاطب واضع اليد أو أغفل إثبات صفته واتخاذ الإجراء الذي أوجبه
القانون فإن الإعلان يكون باطلا . وبالرجوع إلى أصل إعلان التنبيه بالأداء
والإنذار بالحجز المودع بملف الطعن يبين أن مندوب البنك الملمعون عليه أثبت
أنه انتقل بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢١ إلى قاحتي شجرة وشجرة البحرية مركز السنطة
غربية وأعلن الطاعنة " مخاطبا مع السيد محمود طاهر حقي والد المدينة لقيامها
الذي وجدته بموقع العقار المبين بعدم وجود المالك الأصلي أو واضعي اليد
أو من ينوب عنهم " كذلك وبالرجوع إلى أصل محضر الحجز العقاري وإعلانه
المودع بملف الطعن يبين أن مندوب الحائز أثبت فيه أنه بتاريخ أول مارس
سنة ١٩٦٤ انتقل إلى الأطنان موضوع الحجز وأعلن الطاعنة " مخاطبا مع محمد
جمعه الحزار وكيل المالكة بصفتها مدينة أصلية وحائزة لأطنان الضمان "
ومن ذلك يبين أن إعلان الطاعنة بالتنبيه بالأداء وإنذار الحجز ومحضر الحجز سلم
في محل العقار إلى والدها وإلى وكيلها رغم أن الإعلان وجه إليها باعتبارها مدينة
أصلية وبصفتها مالكة وحائزة للأطنان موضوع الحجز ، وإذا كان الإعلان
لم يسلم إلى واضع اليد على العقار وأغفل مندوب الحائز إثبات عدم وجوده
في محضر الحجز واتخاذ ما أوجبه عليه القانون من إجراء ، وكان لا يكفي لإعلان
المدين في محل العقار تسليم ورقة الإعلان إلى قريب أو وكيل وإنما يجب الانتقال

إلى الموطن الأصل ، ولا يجوز لمندوب الحجاز أن يسلمه إلى القريب أو الوكيل إلا إذا لم يجد المدين في موطنه الأصل وأثبت ذلك في حينه ، وهو ما لم يحصل في إعلان الطاعة بالتنبيه والإنذار والحجز مما يترتب عليه البطلان . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى ببطلان إجراءات الحجز الإداري على الأتليان محل الحجز ، فإنه يكون مخالفا للقانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم ببطلان إجراءات الحجز العقارى التى اتخذها البنك ضد الطاعة ومحو القيود والتسجيلات المترتبة عليه .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : هيثم زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد صفاء الدين .

(٢٣٤)

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إستئناف . " ميعاد الاستئناف " .

صدر الحكم المستأنف من المحكمة الابتدائية حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ .
 بدء ميعاد استئنافه المحدد بستين يوما — طبقا لقانون المرافعات السابق — من اليوم
 التالي لصدوره وانتهاء ذلك الميعاد في ١٩٦٣ / ٥ / ٦ . مصادفة آخر الميعاد عطلة
 عيد الأضحى التي بدأت من ١٩٦٣ / ٥ / ٣ حتى ١٩٦٣ / ٥ / ٧ . أنه .
 امتداد الميعاد إلى ١٩٦٣/٥/٨ أول يوم عمل بعدها .

(ب) " دعوى " . " الخصوم في الدعوى " . " استئناف " . " الخصوم
 في الاستئناف " .

رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة على خصمين . شول كل منهما أمامها في الخصومة
 مستقلا عن الآخر . تقديم كل منهما استئنافا عن الحكم الصادر فيها . عدم اعتبار
 أحدهما ممثلا للآخر في استئنافه ولو اتحد مصلحتهما في الدفاع .

١ — متى كان يبين من الرجوع إلى الحكم المستأنف أنه صدر من المحكمة
 الابتدائية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ حضوريا ، وكان ميعاد الاستئناف المحدد بستين
 يوما يبدأ من اليوم التالي لصدور هذا الحكم وينتهي في ١٩٦٣/٥/٦ ، وكان آخر
 الميعاد قد صادف عطلة رسمية لعيد الأضحى بدأت من ١٩٦٣/٥/٣ حتى ١٩٦٣/٥/٧
 مما يترتب عليه امتداد الميعاد طبقا للسادة ٢٣ من قانون المرافعات السابق
 التي تنص على أنه " إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل

بعدها" فان الميعاد يكون قد امتد إلى أول يوم عمل في ١٩٦٣/٥/٨ وهو الذى قدم فيه الطاعن صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذا الاستئناف مرفوعا بعد الميعاد ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

٢ — إذا كان الواقع فى الدعوى أنها رفعت أمام محكمة أول درجة على كل من الطاعن — البنك العقارى المصرى — ووزارة الخزانة ، بطلب خصم الفوائد الزائدة عن رأس المال من السلفة المتعاقد عليها مع البنك الطاعن ، والتي كانت محلا للتسوية العقارية وكان كل منهما مائلا فى الخصومة أمامها مستقلا عن الآخر ، وقدم كل منهما صحيفة استئنافه إلى قلم المحضرين عن الحكم الصادر فيها ، فلا يكون أحدهما ممثلا للآخر صحيفة استئنافه ولا يصلح اتحاد مسلكهما ووحدة دفاعهما فى الاستئناف أساسا للقول بقيام نيابة تبادلية ، واعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة استئناف مرفوع من الآخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهم هذا الأخيرين أقاموا الدعوى رقم ٩٣٣ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة ضد البنك الطاعن والمطعون عليهما السادس والسابع طالبيين الحكم بنخصم مبلغ ٣٤٦١ ج و ٦٥ م المدفوع حتى ديسمبر سنة ١٩٥٧ من الباقي من أصل الدين المتعاقد عليه سنة ١٩٣٠ فى السلفة رقم ٢٠٨٥٠ باسم السيد/ عزيز بحرى وشركاه وبالزام المدعى عليهم بالمصروفات والأتعاب . وقالوا بيانا للدعوى إن أصل السلفة مبلغ ثلاثين ألف جنيه واتفق مع البنك العقارى على فائدة قدرها ٦٠٪ سنويا وأن يسدد الدين على أقساط سنوية من أول يناير سنة ١٩٣٠ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وحددت قيمة القسط مع الاستهلاك بمبلغ ٣١٩٠ ج

و ٥٨٣ م — وأن هذا الدين كان محلا لتطبيق أول تسوية عقارية تمت بناء على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ ولتطبيق التسوية العقارية الثانية التي تمت بناء على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ وأنه بعد صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ بتجزئة الضمان وفوز نصيب السيد / عزيز بحري من أصل الدين ، أصبح الشركاء الباقيون مدينين أصلا بمبلغ عشرين ألف جنيه ، ونظرا لأن ما دفعه هؤلاء الشركاء من فوائد يزيد على رأس المال ولا يجوز البنك العقاري أن يتقاضى هذه الزيادة ، وهي محظورة بنص المادة ٢٣٢ مدني لأن أعماله مدنية وليست تجارية فقد انتهى المدعون بوصفهم ورثة المدينين إلى طلب الحكم لهم بالطلبات السابقة . وطلب البنك العقاري كما طلبت وزارة الخزانة رفض الدعوى استنادا إلى أن أعمال البنك العقاري تعتبر من الأعمال التجارية وفقا لأحكام المادة الثانية من قانون التجارة ، فلا تخضع لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢٣٢ مدني وإنما تندرج تحت حكم الاستثناء الوارد بفقرتها الثانية . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ حكمت المحكمة بنسب خبير لبيان مقدار الفوائد المسددة وما دفع منها زيادة عن رأس المال وخمس قيمة الزيادة من دين السلفة وتحديد الباقي من هذا الدين . استأنف وزير الخزانة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ٩٣٧ سنة ٨٠ قضائية كما استأنفه البنك العقاري المصري بصحيفة قدمت إلى قلم المحضرين في ١٩٦٣/٥/٨ وقيد استئنافه برقم ٩٦١ سنة ٨٠ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٥ حكمت المحكمة (أولا) بعدم قبول الاستئناف المرفوع من البنك العقاري المصري شكلا لرفعه بعد الميعاد مع إلزامه بمصروفات هذا الاستئناف . (ثانيا) بقبول الاستئناف المرفوع من وزير الخزانة بصفته شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في الشق الأول من هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل مبيي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من البنك العقاري شكلا لرفعه بعد الميعاد مستندا في ذلك إلى أن الحكم الابتدائي صدر في ١٩٦٣/٣/٧ ولم يقدم البنك استئنافه لقلم

المحضرين إلا في ١٩٦٣/٥/٨ وهو يوم الأربعاء لم يسبقه أجازة وأن الاستئناف المرفوع من وزارة الخزانة يغني عن هذا الاستئناف لأن وزارة الخزانة تمثل البنك في هذا الخصوص ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ومخالف للواقع في الدعوى ، ذلك أن آخر ميعاد للاستئناف كان في عطلة عيد الأضحى التي بدأت يوم ١٩٦٣/٥/٣ ولم تنته إلا يوم ١٩٦٣/٥/٧ فيمتد الميعاد وفقاً لنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات إلى أول يوم عمل بعدها في ١٩٦٣/٥/٨ وهو اليوم الذي قدم فيه الطاعن الاستئناف إلى قلم المحضرين إلا أن الحكم اعتبر الاستئناف بعد الميعاد على خلاف القانون دون أن يتحرى هذه الحقيقة على الوجه الصحيح ، كما اعتبر وزارة الخزانة ممثلة للطاعن في الاستئناف على خلاف الواقع في الدعوى ولا يوجد بالأوراق أو شواهد الحال ما يدل على هذا التمثيل .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المستأنف يبين أنه صدر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ حضورياً بتدب خير لبيان مقدار الفوائد المسددة عن نصيب المدعين في دين ، السلفة وخصم ما دفع منها زيادة عن رأس المال من الباقي من الدين ، وإذا كان ميعاد الاستئناف المحدد بستين يوماً يبدأ من اليوم التالي لصدور هذا الحكم وينتهي في ١٩٦٣/٥/٦ ، وكان آخر الميعاد قد صادف عطلة رسمية لعيد الأضحى بدأت من ١٩٦٣/٥/٣ حتى ١٩٦٣/٥/٧ مما يترتب عليه امتداد الميعاد طبقاً للمادة ٢٣ من قانون المرافعات السابق التي تنص على أنه "إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها" فإن الميعاد يكون قد امتد إلى أول يوم عمل في ١٩٦٣/٥/٨ وهو الذي قدم فيه الطاعن صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذا الاستئناف مرفوعاً بعد الميعاد فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون ولا يرفع هذا الخطأ عن الحكم ما قرره من أن استئناف وزارة الخزانة يغني عن استئناف الطاعن باعتبارها ممثلة له ، ذلك أن الواقع في الدعوى أنها رفعت أمام محكمة أول درجة على كل منهما بطلب خصم الفوائد الزائدة عن رأس المال من السلفة المتعاقد عليها مع البنك الطاعن والتي كانت محلاً للتسوية العقارية ، وكان كلا منهما ماثلاً في الخصومة أمامها مستقلاً عن الآخر

وقدم كل منهما صحيفة استئنافه إلى قلم المحضرين عن الحكم الصادر فيها ، فلا يكون أحدهما ممثلاً للآخر في استئنافه ، ولا يصالح اتحاد مسلكهما ووحدة دفاعهما في الاستئناف أساساً للقول بقياس نيابة تبادلية واعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة استئناف مرفوع من الآخر . وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا قضي بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن يكون معيباً بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد سمير طالت ، وأديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوفى ، وحافظ الركيل .

(٢٣٥)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) عمل . " إعانة غلاء المعيشة " .

تحديد ما إذا كان المستشفى من المستشفيات الخاصة التي تهدف إلى الربح أم لا .
لزومه لمعرفة ما إذا كان عماله ينتفون بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢
بشأن إعانة الغلاء والأوامر التالية .

(ب) حكم . " عيوب التدليل . القصور " . عمل . " إعانة غلاء المعيشة " .

تمسك رب العمل بعدم امتحان العامل لإعانة غلاء المعيشة لأن المستشفى
الذى يمثله لا يستهدف الربح ولا يعد منشأة تجارية . إغفال القرار المطعون فيه بحث هذا
الدفاع . تصور .

١- إذ فرض الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التي تلتها
إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، إعانة غلاء المعيشة على أصحاب العمل
لصالح العمال الذين يشتغلون في المحال الصناعية أو التجارية وفي المحال التي عدها
الشارع في المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في حكم
المحال التجارية وهي اسطبلات السباق والنوادي الرياضية ومحال الإدارة المتعلقة
بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية ، فإنه يتعين - لتعرف
ماهية المستشفى الذى يمثله الطاعن وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر
كذلك - البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التي
تهدف إلى تحقيق الربح أم من المستشفيات الخيرية التي لا ترمى لشيء من هذا
ولأنما تقوم على أداء خدمات إنسانية ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة (١) على أنه

(١) نفض ١٩٥٥/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية في خمسة وعشرين عاماً ص ٨٦٦

مطبعة دار الفكر ١٩٥٥

لا يحول دون اعتبار المستشفى خيرا أن يتقاضى أجر العلاج ويبيع الدواء ويفرض رسما لزيارة المرضى في غير المواعيد المقررة لها ، متى كان القائمون بأمره لا ينشدون من وراء ذلك ربحا ولكنهم يتبعون العمول على فعل الخير .

٢ — إذ كان يبين من مذكرة الطاعن المقدمة لهيئة التحكيم والمودعة صورتها الرسمية ملف الطاعن أنه تمسك في دفاعه بأن المستشفى الذي يمثلته هو مستشفى خيرى لا يستهدف أى ربح ، وأن ما قد يحصل عليه من إيرادات ضئيل يتفقه في وجوه الخير ، وأن تأميم المستشفيات الخيرية لم يشمل جميع هذه المستشفيات ولم ينصرف إلى ما كان منها تابعا لهيئات أجنبية كمستشفى هرمل . وكان القرار المطعون فيه قد اكتفى في اعتباره هذا المستشفى منشأة تجارية تسرى على عماله أحكام الأوامر العسكرية الخاصة باعانة غلاء المعيشة بما ورد في تقرير الخبير المقدم في النزاع من أن المستشفى تنقضى أجرة للعلاج ويبيع الدواء ويفرض رسما لزيارة المرضى في غير المواعيد المقررة لها ولا يضم قسما للإسعاف ، ومن أن قرار تأميم المستشفيات الخيرية لم يشملها ، فإن القرار المطعون فيه إذ فاتته التحقق مما يهدف إليه القائمون بأمر المستشفى وهل هو الربح والكسب أم القيام بخدمة إنسانية ، كما أغفل الإشارة إلى دفاع الطاعن سالف البيان والرد عليه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على قصور في اتسويب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه رسائر أوراق الطاعن — تحصل في أن النقابة المطعون ضدها تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل جنوب القاهرة ضد مستشفى هرمل الذى يمثل الطاعن تضمنت بحملة طلبات منها تكملة إمانة غلاء المعيشة لعمال المستشفى طبقا للقاعدة الرابعة من قانون العمل رقم ٩١

سنة ١٩٥٩ ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التي أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة وقيد بجدولها برقم ٨٩ سنة ١٩٥٩ تحكيم القاهرة . وبتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ قررت الهيئة نذب مدير مكتب عمل جنوب القاهرة خبيرا في النزاع لأداء المأمورية المبينة بمنطوق القرار ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قررت في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قبول ذلك الطلاب وأحقية مستخدمي وممرضى وعمال مستشفى هرمل في تكملة إمانة غلاء المعيشة طبقا للأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ واستبقت النظر في باقي الطلبات . طعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض وأودعت المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض هذا الدفع والطعن معا وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت على هذا الرأي .

وحيث إن المطعون ضدها دفعت ببطلان الطعن تأسيسا على أن إعلان الطعن وجه إليها من القس / أديب شماس كممثل لمستشفى هرمل مع أن الطعن رفع من السيد / حبيب سعيد الذى باشر الخصومة عن المستشفى بصفته رئيسا لمجلس إدارته ، ولم تتغير صفته هذه حتى الآن ولذلك كان عليه أن يقوم بإعلان الطعن إلى المطعون ضدها وإذ لم يقم بهذا الإعلان فإن الطعن يكون باطلا طبقا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطعن لم يرفع من السيد / حبيب سعيد بل من القس / أديب شماس باعتباره قد حل محله في تمثيل المستشفى ، وأن التوكيل المقدم من المحامى المقرر بالطعن والصادر إليه من القس / أديب شماس بصفته وكيلًا عن الكنيسة الأسقفية بمصر التي يقعها هذا المستشفى ، قد أثبت فيه نص التوكيل الصادر من رئيس هذه الكنيسة إلى القس / أديب شماس والمصدق عليه من الجهات الرسمية والمصرح له فيه بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنه ، لما كان ذلك وكانت المطعون ضدها لم تبد أى اعتراض على هذا التوكيل فإن الطعن يكون مقرا به من ذى صفة ويجرى إعلانه صحيحا ويتمين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعن في سبب الطعن أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التصويب ، وفي بيان ذلك يقول إن المستشفى الذى يمثل له شخصية اعتبارية مستقلة أو ذاتية قانونية خاصة به بل يقع الكنيسة الأسقفية وهى هيئة دينية خيرية وبالتالي لا ينتفع عماله بأحكام الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة الغلاء ، لأن هذه الإعانة تقررت بمقتضى الأمر العسكرى رقم ۳۵۸ سنة ۱۹۴۲ والأوامر العسكرية التى تلتها للعمال الذين يشتغلون فى المحال الصناعية أو التجارية وما فى حكمها من المحال التى عينها قانون إصابات العمل ، غير أن القرار المطعون فيه مع تسليمه بتبعية المستشفى لتلك الهيئة حده منشأة تجارية ، ورتب على ذلك أن أخضعه لأحكام تلك الأوامر مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون وبالفساد فى الاستدلال ، ويضيف الطاعن أنه تمسك فى دفاعه أمام هيئة التحكيم — ردا على ما أثبتته الخبرة فى تقريره — من أن تأميم المستشفيات الخيرية بمحافظة القاهرة لم يشمل مستشفى هرمى وأن التأميم لم يستغرق المستشفيات الخيرية جميعها كما لم يشمل المستشفيات التابعة لهيئات أجنبية ومنها هذا المستشفى ، ولكن القرار المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الأمر العسكرى رقم ۳۵۸ سنة ۱۹۴۲ والأوامر العسكرية التى تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ۹۹ سنة ۱۹۵۰ إذ فرضت إعانة غلاء المعيشة على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون فى المحال الصناعية أو التجارية وفى المحال التى عدها الشارع فى المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ۶۴ سنة ۱۹۳۶ فى حكم المحال التجارية وهى أسطبلات السباق والورادى الرياضية ومحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية ، فإنه يتعين — لتعرف ماهية المستشفى الذى يمثل الطاعن وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك — البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التى تهدف إلى تحقيق الربح أم من المستشفيات الخيرية التى لا ترمى لشيء من هذا وإنما تقوم على أداء

خدمات إنسانية ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يحول دون اعتبار المستشفى خيرا أن يتقاضى أجر العلاج ويبيع الدواء ويفرض رسما لزيارة المرضى في غير المواعيد المقررة لها متى كان القائمون بأمره لا يندشون من وراء ذلك ربحا ولكنهم يتغنون العون على فعل الخير ، وكان يبين من مذكرة الطاعن المقدمة لمصلحة التحكيم والمودعة مسورتها الرسمية ملف الطعن أنه تمسك في دفاعه بأق المستشفى الذي يمثله هو مستشفى نخري لا يستهدف أى ربح وأن ما قد يحصل عليه من إيراد ضئيل ينفقه في وجوه الخير ، وبأن تأميم المستشفيات الخيرية لم يشمل جميع هذه المستشفيات ولم ينصرف إلى ما كان منها تابعا لهيئات أجنبية كمستشفى هرمل ، وكان القرار المطعون فيه قد اكتفى في اعتبار هذا المستشفى منشأة تجارية تسرى على عماله أحكام الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة غلاء المعيشة بما ورد في تقرير الخبير المقدم في النزاع من أن المستشفى يتقاضى أجرا للعلاج ويبيع الدواء ويفرض رسما لزيارة المرضى في غير المواعيد المقررة لها ولا يضم قسما للأسعاف ومن أن قرار تأميم المستشفيات الخيرية لم يشملها ، لما كان ذلك فإن القرار المطعون فيه إذ فاته التحقق مما يهدف إليه القائمون بأمر المستشفى وهل هو الربح والكسب أم القيام بخدمة إنسانية ، كما أغفل الإشارة إلى دفاع الطاعن سالف البيان والرد عليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على قصور في التدقيق بما يستوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محمد شبل عبد المقصود ، وأديب قصبجي ، ومحمد قاضى المرجوشى ،
ومحافظ الوكيل .

(٢٣٦)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) عمل . ” إنهاء عقد العمل ” . إثبات . ” عبء الإثبات ” .

العامل الموقوف . له مركز قانونى خاص طبقاً لنص المادة ١/٦٧ من قانون
العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، افتراض التصفى فى جانب رب العمل إذا رفض إعادته
إلى عمله . لمعاحب العمل مع ذلك الحق فى إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر
المشروع . إثبات توافر المبرر يقع على عاتق رب العمل .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” السبب الجديد ” .

دفاع يخالطه واقع . عدم قبول إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال .

(ج ، د) حكم . ” حجية الحكم ” . قوة الأمر المقضى .

(ج) الحكم الجنائى النهائى يقيد القاضى المدنى فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم .
عدم ثبوت هذه الحجية للأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق .

(د) قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق . القرارات الصادرة عنه .
أوامر وليست أحكاماً . لاجبة لها أمام القضاء المدنى .

١ — مؤدى نصوص المواد ١/٦٧ و ٢ و ١/٧٢ و ٧٤ من قانون العمل
وقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن المشرع

(١) نقض ٢/٤ / ١٩٧٠ بمجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ ص ٢٢٦

بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه "إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً" إنمّا أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، ورأت السلطة المختصة عدم تقديمه للحاكمة أو قضى ببراءته ، مركزاً قانونياً خاصاً يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله ، وذلك حملاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب . وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقرر في المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر لأنه هو الذي يدعى خلاف الثابت حكماً .

٢ — تمسك الطاعن (العامل) بإبطال تشكيل اللجنة الثلاثية وبطلان قرارها ، هو دفاع يخولطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فهو غير مقبول .

٣ — الحكم الجنائي يقيد اللاضياء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم ، إلا أن هذه الحجية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق ، لأن هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة ، وإنمّا تفصل في توفر أو عدم توفر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ، ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات أية حجية أمام القاضي المدني ويكون له أن يقضى بتوفر الدليل على وقوع الجريمة أو على نسبتها إلى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق .

٤ — قضاء الإحالة — على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة — ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما يباشره من سلطات ليس

(١) قض ٤/٢٨ سنة ١٩٦٦ مجموعة المكنب الفني السنة ١٧ ص ٩٤٨

إلا سلطة تحقيق ، وقد عبر الشارع عما يصدره من قرارات بأنها أوامر وليست أحكاما . وإذا كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يلتزم حجية الأمر الصادر من مستشار الإحالة يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٣١ لسنة ١٩٦٥ عمال كلى الاسكندرية ضد المطعون ضدها يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه مع المصروفات ومقابل أنعاب الحمامة ، وقال شرحا لدعواه إنه عمل لدى المطعون ضدها أمينا لمخازنها ابتداء من ١٥/١/١٩٦٤ بأجر شهري قدره ٨٠ جنيه وفى ١٥/٣/١٩٦٤ اتهم فى واقعة ملفقة فعرضت المطعون ضدها أمره على اللجنة الثلاثية التى وافقت فى ١٨/٣/١٩٦٤ على فصله من عمله ، وبتاريخ ٢١/٣/١٩٦٤ أصدرت المطعون ضدها قرارا بفصله من عمله إعتبارا من ١٧/٣/١٩٦٤ وإذا كان فصله بغير مبرر ويستحق تعويضا قدره عشرة آلاف جنيه فقد انتهى إلى طلب الحكم له بهذا المبلغ . وبتاريخ ١/١٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٤٠ لسنة ٢١ قضائية . وبتاريخ ١٧/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفضه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين حاصل الأول منهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه الفساد فى الاستدلال من وجهين (أولهما) أن الحكم

المطعمون فيه قضى برفض الدعوى مستندا في ذلك إلى أن اتهام الطاعن في الجناية التي نسبت إليه زعزع ثقة المطعمون ضدها فيه وأنه بذلك فقد الصفات الواجب توافرها فيمن يشغل وظيفته ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، لأن المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تبيح فصل العامل من عمله لمجرد اتهامه في جناية أو جنحة ، وإنما تجيز وقف العامل عن عمله من تاريخ إبلاغ ما نسب إلى العامل من الجرائم التي حددتها المادة إلى الجهة المختصة حين صدور قرار منها في شأنه ، فإن هي رأت عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلا تعسفيا ، وإذا أصدر مستشار الإحالة أمره بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية ضد الطاعن في خصوص النعمة التي تذرعت بها المطعمون ضدها في فصله من عمله ، فإنه كان على الحكم المطعمون فيه أن يعتبر فصل الطاعن من عمله فصلا تعسفيا ويقضى له بالتعويض ، لا سيما وأن الحكم المطعمون فيه اعتبر أن الطاعن لم يكن معيناً بالشركة المطعمون ضدها تحت الاختيار ومن ثم يكون القضاء برفض الدعوى مناقضا للأسباب التي حمل عليها الحكم (وثانيتها) أن الحكم المطعمون فيه خالف القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأنه أقر فصل الطاعن من عمله مع أن قرار فصله باطل ، لأن تشكيل اللجنة الثلاثية التي وافقت على الفصل لم يكن قانونيا ، كما كان من الواجب عليها أن تستدعي الطاعن للحضور أمامها ، وإذا هي لم تفعل فإن قرارها يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه ، ذلك أن مؤدى نصوص المواد ٦٧ فقرة ١ ، ٢ ، ٧٣ فقرة ١ ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه ” إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلا تعسفيا “ إنما أنشأ للعامل الموقوف بسبب من الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ورأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته ، مركزا قانونيا خاصا يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله ، وذلك حملا لحال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب ،

وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقرر في المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر ، لأنه هو الذى يدعى خلاف الثابت حكما . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على ما قرره من أن المطعون ضدها عينت الطاعن أمينا لمخازنها للثقة فيه وللصفات الأخرى التى يتعين أن يتصف بها من يشغل هذه الوظيفة من اعتبارات عامة وخاصة ، فلما اتهم في جناية الاختلاس رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦٤ المطارين قررت فصله عقب القبض عليه يساندها في ذلك الواقع والمظاهر الخارجية والملابس التى أحاطت بهذا التصرف المنسوب إليه ، ولتبعد عن هذه الوظيفة من فقد الثقة والصفات الواجب توافرها فيه ، الأمر الذى يكون للشركة معه الحق في فصله وعدم إعادته ، بالإضافة إلى أنه لم يثبت أن هذا الاتهام كان بتدبير من صاحب العمل ، ولما كان هذا الذى قرره الحكم سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإن النعى في هذا الشق يكون على غير أساس . والنعى مردود في الشق الثانى منه ، بأن ما يتمسك به الطاعن من بطلان تشكيل اللجنة الثلاثية وبطلان قرارها ، هو دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فهو غير مقبول .

وحيث إن حاصل السدب الثانى أن مستشار الإحالة أصدر أمره بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية ضد الطاعن في خصوص التهمة التى استندت إليها المطعون ضدها في فصله من عمله ، وهذا الأمر يعنى طهارة الطاعن من أسباب فصله ، لكن الحكم المطعون فيه لم يلتزم حجية هذا الحكم الجنائى وتعرض لبحث مدى أمانة الطاعن والثقة التى يجب أن تتوافر فيه ليشغل وظيفته مما يجعله مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان الحكم الجنائى يقيد القضاء المدنى فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم إلا أن هذه الحجية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تنهت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع

الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لأن هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة وإنما تفصل في توفر أو عدم توفر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ، ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات أية حجية أمام القاضى المدنى ويكون له أن يقضى بتوفر الدلائل على وقوع الجريمة أو على نسبتها إلى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق ، ولما كان قضاء الإحالة — على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة — ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق وقد مرر الشارع عما يصدره من قرارات بأنها أوامر وليست أحكاما ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يلتزم حجية الأمر الصادر من مستشار الإحالة يكون على غير أساس .

فهرس ملحق العدد الثالث

للأحكام الصادرة من هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية
والأحوال الشخصية وغيرها

(١) الحكم الصادر من هيئتي المواد الجنائية المواد

المدنية والأحوال الشخصية وغيرها مجتمعتين

الصفحة	القاعدة	
		خلو الحكم مما يفيد صدوره بامم الأمة أو الشعب لا يتال من شريعته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك . النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ بامم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصدور في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أى عمل إيجابى من أحد ، ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقا للمادتين ١٧٨ مرافعات ، ٣١٠ إجراءات . إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض وليس منشأ له .
ملحق ٣	ع ٣٦	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ١

(ب) الحكم الصادر من هيئة المواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية وغيرها

الصفحة	القاعدة	
		الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن علة ذلك .
ملحق ٩	ع ٣ ٢	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤)

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثالثة والعشرون

(١٩٧٢)

(أ) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة
	(١) إجراءات . إختصاص . إستقالة . أقدمية
	إجراءات
	ميعاد الطلب :
	١ - طلب الحكم بالأحقية في صرف الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ . إعتباره من قبيل طلبات التسوية التي تستند إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإرادة الإدارة . عدم تقيد العُمن فيها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
٢١٤	(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٠ في "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١/٦) ..
	٢ - وجوب تقديم الطلب - وفقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني يقوم مقام النشر أو الإعلان .
٦١٥	(الطلب رقم ٢١٣ لسنة ٢٥ في "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٤/٦) ٩٥ ع ٢
	٣ - توقيع الغالب بما يفيد عليه بتحديد أقدميته . عدم تقديم الوزارة ما يدل على أنه علم بالقرار قبل تاريخ التوقيع

الصفحة	القاعدة	
		في ١٩٦٩/٣/٣ . تقديم الطلب إلى محكمة النقض في أول أبريل سنة ١٩٦٩ . قبول الطلب .
٦٣١	٩٨ ع ٢	(الطلب رقم ٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٦/١)
		٤ — إعتبار القرار الجمهوري المطعون فيه عديم الأثر . مؤداه . عدم تحصنه والقرارات الصادرة بموجبه بفوات مواعيد الطعن فيها .
١١٩١	١٨٧ ع ٣	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		الصفة في الطلب :
		وزير العدل هو صاحب الصفة في الخصومة المتعلقة بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة .
١٣	٣ ع ١	(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		إختصاص
		١ — ورود الطلب على تحديد أقدمية الطالب فالية لزملائه في قرار تعيينه . إندراجه في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شئونهم . إختصاص محكمة النقض بالفصل فيه .
١٣	٣ ع ١	(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٢ — قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى حجيتها . حق القضاء الإداري في إلغائها إذ جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها . حيازتها حجية التشريع باقرار المجلس النيابي .
١١٩١	١٨٧ ع ٢	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون . صدور القرار بإعادة تشكيل الهيئات القضائية استنادا إلى هذا التفويض . الطعن على ما تضمنه ذلك القرار من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين محالين إلى المعاش ، والذي كان أساسا لصدور القرار الجمهوري بالعزل من ولاية القضاء . طعن في قرار إداري يتعلق بشأن من شئون القضاء . اختصاص محكمة النقض بنظره .
١١٩١	٣٤١٨٧	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٤ — عزل القضاة من وظائفهم . لا يجوز وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ تنظيمه بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦١ من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين محالين إلى المعاش بحكم القانون . غير قائم على أساس من الشرعية . اختصاص محكمة النقض بإلغاء ذلك القرار متى كان مخالفا لقانون التفويض ولأحكام الدستور
١١٩١	٣٤١٨٧	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٥ — خلوا قرار ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن الرسوم والإجراءات أمامها مما يفيد تعديل الاختصاص لمحكمة النقض في المادة ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . فصر اختصاص المحكمة العليا على الفصل في دستورية القوانين .
١١٩١	٣٤١٨٧	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)

استقالة

١ - تنظيم القرار الجمهوري ٤٨٩ لسنة ١٩٥٧ لقواعد تسوية حالات رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة . عبارة مذكرة وزير العدل من العموم والشمول بحيث لا يسوغ القول بأن القرار صدر لمواجهة حالة محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين .
(الطلب رقم ٤ لسنة ٢٩ ق - " رجال القضاء " - جلسة ١٩٧٢/٦/١)

٩٧ ع ٢ ٦٢٣

٢ - التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا . الأحكام الواردة بالقرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تطبقها مقصور على رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يستقيلون للترشيح لعضوية مجلس الأمة . القانون ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية . هو تشريع عام . ليس من شأنه نسخ القرار الجمهوري المشار إليه وهو تشريع خاص . بقاء هذا القرار قائما ونافذا لعدم إلغائه صراحة أو ضمنا .

(الطلب رقم ٤ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٧٢/٦/١)

٩٧ ع ٢ ٦٢٣

٣ - تسوية معاشات - من دون المستشارين ومن في درجتهم - من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة على أساس $\frac{2}{3}$ المرتب الأخير قبل الاستقالة متى كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش بما فيها مدة الاشتغال بالحماية لا تقل عن ١٢ سنة . وجوب صرف مرتب هؤلاء مضافا إليه إعانة الغلاء شهريا حتى إعلان نتيجة الانتخابات . ثم لمدة مكتملة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات .

(الطلب رقم ٤ لسنة ٢٩ ق . " رجال القضاء " - جلسة ١٩٧٢/٦/١)

٩٧ ع ٢ ٦٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٤ — اعتبار القاضي مستقلاً من التاريخ المحدد في استقالته . اشتراط القاضي في استقالته — لترشيح لعضوية مجلس الأمة — الاحتفاظ بحقه في الاستفادة من تيسيرات القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تأشير وزير العدل بقبول هذه الاستقالة باعتبارها غير مشروطة . حق القاضي في الاستفادة من التيسيرات المذكورة باعتبارها قواعد أمر . (الطلب رقم ٤ لسنة ٢٩ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٦/١)

أقدمية

		١ — حق الطالب في تحديد أقدميته بالنسبة لزملائه السابق تعيينهم . لا ينشأ إلا بصدور القرار بتعيينه . (الطلب رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
١٣	١٤	٣
		٢ — ورود الطلب على تحديد أقدمية الطالب تالية لزملائه في قرار تعيينه . اندراجه في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شئونهم . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه . (الطلب رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
١٣	١٤	٣
		٣ — الباحثون الحاصلون على إجازة القضاء الشرعي والشهادة العالية أو العالمية من الأزهر الموجودون في الخدمة في نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو بالمحاكم في تاريخ العمل بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . جواز تعيينهم في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية . ترتيب الأقدمية بينهم يكون بمزاولة مدة خدمتهم وكفائتهم في وظيفة وكيل النائب العام وما دونها . لا وجه للمفاضلة بين من عين منهم بقرار

الصفحة	القاعدة	
١٣	ع ١٣	سابق ثم رقي إلى وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ومن عين من بعد بقرار لاحق في الوظائف المشار إليها . (الطلب رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
٦٣١	ع ٩٨	٤ - توقيع الطالب بما يفيد علمه بتحديد أقدميته . عدم تقديم الوزارة ما يدل على أنه لم بالقرار قبل تاريخ التوقيع في ١٩٦٩/٣/٣ . تقديم الطلب إلى محكمة النقض في أول أبريل سنة ١٩٦٩ . قبول الطلب . (الطلب رقم ٧ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٦/١)
٦٣١	ع ٩٨	٥ - جواز تحديد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات دون أن يؤثر على هذا الحق ما حدده القانون من شروط صلاحية التعيين في هذه الوظائف . (الطلب رقم ٧ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٦/١)

(ح)

حكم

نهائية الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بحكمة النقض في طلبات رجال القضاء . مادتان ٩٠ و ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة سبب من أسباب عدم الصلاحية .
مادتان ٣١٣ و ٣١٤ مرافعات سابق .
(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠)

٦١٩ ع ٩٦

(ع)

عزل

١ — صدور التفويض التشريعي بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ .
ما تضمنه القرار ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار رجال القضاء الذين
لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف
أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون . نخرجه عن نطاق قانون
التفويض . أثر ذلك .

(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ١٨٧ ع ٣ ١١٩١

٢ — عزل القضاة من وظائفهم . لا يجوز وفقا لدستور
سنة ١٩٦٤ تنظيمه بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون .
ما تضمنه القرار ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار رجال القضاء
الذين لا تشملهم قرارات التعيين محالين إلى المعاش بحكم القانون .
غير قائم على أساس من الشرعية . اختصاص محكمة النقض
بإلغاء ذلك القرار متى كان مخالفا لقانون التفويض ولأحكام
الدستور .

(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ١٨٧ ع ٣ ١١٩١

٣ — اعتبار القرار ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل
الهيئات القضائية منعدما . مؤداه . عدم صلاحيته كأداة لإلغاء
أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور
قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء .

(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ١٨٧ ع ٣ ١١٩١

(م)

مرتبات

١ - استحقاق الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ .
مناطه . العودة من مقر عملهم الأصلي إثر العدوان الإسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٥ . تمكن أحدهم من العودة إلى مقر عمله أو انقطاع صلته بهذا العمل لانقضاء مدة الإعارة أو التلب أو للنقل إلى جهة أخرى . أثره . عدم أحقيته في صرف الإعانة .

(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١/٦) ١ ع ٣

٢ - رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين بجعلها من ١٤٠٠ - ١٨٠٠ ج، وعلاوة ٧٥ ج سنوياً بمقتضى ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
عدم استحداث جديد في شأن مبدأ سريان العلاوة واستحقاقها .
القاعدة في تحديد مبدأ سريان استحقاق العلاوة هي من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار .

(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٢/٣) ٢ ع ٩

٣ - استحقاق العلاوة . مستمد من القانون مباشرة متى توافرت الشروط المقررة لذلك . سقوط الحق في المطالبة بالعلاوة - باعتبارها من الحقوق الدورية المتجددة - بمضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها . م ٣٧٥ مدني .

(الطلب رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٤/٦) ٩٥ ع ٦١٥

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		إثبات . إثراء بلا سبب . أجنب . إحالة . أحوال شخصية . إختصاص . إرتفاق . إرث . إستئناف . إستيلاء . إصلاح زراعي . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . التزام . التماس إعانة النظر . أسر أداء . أموال . أندية . أهلية . إيجار
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ — زوال حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية . عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . عبء إثبات إجازة العقد على من إدعاها . (الملحق رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٢) ٢٥ ع ١٦٢
		٢ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكاارة الزوجة . مجرد ادعائها بأنها بكر على خلاف الحقيقة يميز إبطال الزواج . على الزوج عبء إثبات أن بكاارتها أزليات نتيجة سوء سلوكها . (الملحق رقم ٩ لسنة ٢٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ٢/٥/١٩٧٢) ١٢٧ ع ٨١١

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت إضرارا بحقوقه في الإرث . عدم كفايته لإهدار حجية التصرف . وجوب إقامة الوارث الدليل على ادعائه . عجزه عن إثبات طعنه . أثره . إعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلفا عاما لمورثه .
٨٥٢	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٤ — الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها . عدم تقديم الطاعن ما يثبت صحة هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . إثارته أمام محكمة النقض . سبب جديد . غير مقبول .
١٢٥٧	٢٤١٩٨	(الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٨)
		٥ — العامل الموقوف . له مركز قانوني خاص . اقتراض التعسف في جانب رب العمل إذا رفض إعادته إلى عمله . لصاحب العمل مع ذلك الحق في إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع . إثبات توافر المبرر يقع على حاق رب العمل .
١٥٠٧	٢٤٢٣٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
		إجراءات الإثبات :
		(أولا) الإحالة للتحقيق .
		١ — انتهاء الحكم إلى أن العقند بيع حقيقي استوفى أركانه أخذا بأقوال الشهود أمام أول درجة . إعتبار ذلك رفضا ضمنيا لطلب الإحالة للتحقيق لإثبات صورية الثمن .
٢٩٨	٤٧	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . متى رأت من أدلة الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٣٢٥	١٤ ٥١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٨)
٣٩٤	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١١)
٨٤٣	٢٤ ١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
١٣٥٧	٣٤ ٢١٢	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٣ — إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم في كل حالة . للمحكمة أن ترفض إجابته متى رأت أن لا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد .
٥٢١	١٤ ٨٢	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٤ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن الأول باع مباني الكابينة بالعقد الصادر منه للطاعنة الثانية . لازمه اعتبار المباني قائمة وأنه صاحب الحق في التصرف فيها وقت البيع . تعيب الحكم فيما ورد بأسبابه من رفض طلب الطاعن الأول الإحالة إلى التحقيق لإثبات إقامته المباني من ماله الخاص . غير منتج .
١٢٥٠	٣٤ ١٩٧	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)
		٥ — إرجاء المحكمة سماع شهود النفي لجلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الاثبات ، إذا حال دون سماعهم مانع . لا بطلان .
١٣٧٧	٣٤ ٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٦ — لا تريب على المحكمة إن هي ذكرت عبارة "أنهمناء" عند توجيه سؤال للشاهد . ملة ذلك .
١٣٧٧	٣٤ ٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) إلزام الخصم بتقديم ورقة . طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . إغفال المحكمة الرد عليه . قصور .
٨٩٤	٢٤٠ع	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		(ثالثا) الادعاء بالتزوير . راجع : (ت . تزوير) . (رابعا) نذب الخبراء . راجع : (خ . خبرة) . طرق الإثبات :
		١ — الحكم الذى يجيز الإثبات بطريق معين . لا يجوز حجبة الأمر المقضى إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا فى جوازها من عدمه .
٣٤٩	٥٥ع	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٩/٣/١٩٧٢)
		٢ — استناد المحكمة إلى أوراق دعوى أخرى كانت مرددة بين ذات الخصوم . شرطه . ضم تلك الدعوى إلى ملف النزاع كعنصر من عناصر الإثبات .
٣٠٥	٤٨ع	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٧/٣/١٩٧٢)
		٣ — الإثبات فى مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية . خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعة المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية .
١٣٧٧	٢١٥ع	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		(أولا) الكتابة .
		١ — محضر معاون المالية . محضر جمع استدلالات . ليست له الحجية المطلقة لبيانات الورقة الرسمية . قابليته لإثبات العكس بكافة الطرق ، دون حاجة للطعن بالتزوير .
٤٠٧	١٤٦ ع	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٢)
		٢ — محضر معاون المالية ، باعتباره محضر جمع استدلالات . خضوعه تخمينه والتيقن منه لتقدير قاضي الموضوع .
٤٠٧	١٤٦ ع	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٢)
		٣ — صور الأوراق الرسمية . لاجية لها إلا إذا كانت بذاتها رسمية . إغفال الحكم التحدث عن أوراق عديدة الحجية . النعي عليه بالمقصور لهذا السبب . غير منبج .
٧٤٧	١١٧ ع	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٢)
		٤ — الانذار بفسخ عقد العمل . وجوب أن يكون ثابتا بالكتابة . قانون العمل ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لم يستلزم له شكلا خاصا .
٦٧	١٢ ع	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٢)
		٥ — عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة فيما بين المتعاقدين وورثتهما إلا بالكتابة .
٤٢٤	٦٧ ع	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٢)
		٦ — النعي بجواز إثبات ما يخالف المكتوب بغير الكتابة لوجود تحايل على القانون أو قيام الصورية التديسية . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٥٠	٩٠ ع	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
٧٧٤	٢٤١٢١	٧ — صور الأوراق العرفية . لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه . تمسك الطاعن بأن صورة العقد التي لا تحمل توقيع غير مطابقة لأصله . اعتماد الحكم على الصورة وإغفال الرد على هذا الدفاع . قصور . (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٧)
١١٥٤	٢٤١٨٢	٨ — عدم تقديم الطاعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بإنكار حجية الصور الرسمية للشكاوى الإدارية . اعتماد الحكم على هذه الصور تأسيسا على عدم المنازعة في مطابقتها للأصل . لا خطأ ولا قصور . (الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
١٢٥٠	٣٤١٩٧	٩ — اختصاص المشتري بائع بائع بانه للحكم في مواجهته في دعوى صحة التعاقد . انكار بائع البائع صدور العقد المقول بصدوره منه إلى البائع . وجوب اعتبار النزاع الخاص بالعقد الصادر بين البائع وبائع البائع معاروفا على المحكمة لتفصل فيه . (الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)
		(ثانيا) شهادة الشهود .
٢٠٥	٣٤٣٢	١ — تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . نوع من خيانة الأمانة . وقوع التغيير ممن حصل على الورقة خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بآية طريقة خلاف التسليم الاختياري . تزوير يجوز إثباته بكافة الطرق . (الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
٤٣٩	١٤٧٠	٢ — لا عبرة إلا بالشهادة التي يدلي بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين . (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اتفاق شخصين على القيام بعمل تجارى يجعلهما تاجرين . تفويض أحدهما للآخر فى القيام بأعمال لازمة لهذا العمل التجارى ومتصلة به يجعلها بدورها تجارية وفقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية . اعتبار عقد الوكالة امتنادا إلى ذلك تجاريا واجازة اثباته بالبينة . لا خطأ .
١٢٢٥	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٨)
		٤ — الشهادة فى المذهب الحنفى . شروط صحتها . تعلق الشهادة بحالة شخص من يسار أو فقر . كفاية تعريف الشاهد بهذا الشخص دون غيره ممن لا تتصل به وقائع الشهادة .
١٣٧٧	٣٤٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		” مبدأ الثبوت بالكتابة “
		١ — تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع . النزاع فى ذلك . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٤٩	١٤٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإشتمال تحقيقات الشكوى على مبدأ ثبوت بالكتابة . عدم مجادلة الخصم فى ذلك . إعتبار الحكم غير منه للخصومة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيه إستقلا .
٣٤٩	١٤٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٣ — الإقرار غير القضائى . خضوعه لتقدير القاضى . له تجزئته كما أن له اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أولا يأخذ به أصلا .
٣٤١	١٤٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		” تقدير المحكمة للشهادة “
		١ - تقدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود من إطلاقات محكمة الموضوع . استخلاص الحكم من أقوال الشهود أن العقد لم يقصد به البيع ولم يدفع فيه ثمن . النعي عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٤٩	١٤ ٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود .
٤٣٩	١٤ ٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
٤٨١	١٤ ٧٦	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٣ - لمحكمة الموضوع عدم الأخذ بأقوال الشهود . المجادلة في ذلك . مجادلة في تقدير الدليل لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .
١٣١٧	٣٤ ٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)
		٤ - الترجيح بين البيّنات . من سلطة محكمة الموضوع .
١٣٧٧	٣٤ ٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق ” أحوال شخصية “ - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		(ثالثا) القرائن .
		(١) القرائن القانونية .
		” قرينة قوة الأمر المقضي “
		راجع : (ق . قوة الأمر المقضي - وحكم ” حجية الحكم “)
		” قرينة المادة ٩١٧ مدني “
		١ - القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . شرط قيامها . احتفاظ المتصرف لأحد ورثته بحيازة العين وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته استنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
٢٩٨	١٤ ٤٧	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

المقابلة	القاعدة	المقابلة
		٢ - نفى الحكم بأسباب سائفة احتفاظ المورث بمجازته للذين المتصرف فيها لأولاده وأن تحصيله للأجرة إنما كان لحساب أولاده القصر بصفته وليا طبيعيا لعدم استناده إلى مركز قانوني ينحوله حق الانتفاع بالذين اعتبره المتصرف منجزا . لاقصور .
٢٩٨	٤٧ ع ١	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٣ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قرينة مستحدثة . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ التصرف لا بتاريخ تسجيله .
١١٤٢	١٨٠ ع ٢	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢١)
		(ب) القرائن القضائية .
		١ - قيام الحكم على قرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات .
١٨٩	٣٠ ع ١	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٢ - استناد الحكم إلى أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى . جوازه كقرينة متى كان الإثبات في الدعوى يحيز قبول القرائن .
٨٤٣	١٣٤ ع ٢	(الطن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
		٣ - تقدير الدليل لا يجوز قوة الأمر المقضي . استناد الحكم إلى شهادة شهود في قضية أخرى رغم أطراح المحكمة للتحقيق فيها . لا عيب . للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين هقيده من أي تحقيق قضائي أو إداري .
٩٠٥	١٤١ ع ٢	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — اتخاذ الحكم من أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى — دون حلف يمين — دليلا على ثبوت الوقائع الجائز إثباتها بالقرائن . لا عيب .
٩٦٣	٢٤١٥٠	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٥ — اتخاذ المحكمة من أقوال الشاهد أمام الخبير قرينة ضمن قرائن أخرى . لا عيب .
١٤٦٢	٣٤٢٢٨	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)
		٦ — وصف المحكمة لملاحظات أبقاها الخبير قبل نديه بأنها ملاحظات عابرة لا تؤثر على حيادته . استخلاصها من هذه الملاحظات قرينة اتخذتها مع أخرى قواما لقضائها . لاتناقض .
١٣٤٧	٣٤٢١١	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
		٧ — عدم الترام المحكمة ببحث كل من القرائن غير القانونية التي يستند إليها الخصم عن طريق الاستنباط .
١١٤٢	٢٤١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		٨ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص القرائن القضائية من واقع الدعوى .
١٣٤٧	٣٤٢١١	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
		(رابعاً) الإقرار .
		١ — اعتراف ملاك الأرض المقامة عليها التلاجة بحق المطعون عليه في ملكية نصف التلاجة والانتفاع بهذه الأرض والمباني في أغراض إدارتها . هذا الاعتراف هو إخبار بملكية سابقة ليس «وسندا» بل دليلها . لاضرورة لتسجيله للاحتجاج به على المقرر .
٧٦	١٣١٤	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي . له تجزئته كما أن له اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أولا يأخذ به أصلا .
٣٤١	٥٥ ح ١	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٣ — تقديم الخصم لإقرارا صادرا من خصمه له دلالة في الدعوى . إغفال الحكم التحدث عنه . قصور . مثال في دعوى بطلان زواج .
٨١١	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		٤ — النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار والبينة .
١١٣٢	٢٤١٧٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)
		٥ — إقرار الأب بالبنوة . لا يحتل النفي . إنكار الزوجة وإقرارها بالبكارة بعد ميلاد البنت . لا أثر له .
١١٣٢	٢٤١٧٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)
		٦ — لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير ما ينطوي عليه العقد من صلح أو إقرار .
١٣١٧	٢٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)
		٧ — الإقرار بإخبار بأمر وليس إنشاء لحق . لا ترد عليه أحكام الفسخ . عدم سقوطه بعدم تنفيذ عقد الصلح الذي انطوى عليه .
١٣١٧	٢٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)

الصفحة	القائمة	إثراء بلا سبب
		١ - للمصوم في الاستئناف ، مع بقاء الطلب الأصلي على حاله ، تغيير سببه والإضافة إليه . (الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢) ١٤٣ ع ٢ ٩١٩
		٢ - استناد البنك الطاعن في دفاعه إلى أحكام الإثراء بلا سبب لأن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان أدى إلى افتقاره ، والى إثراء العميل . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . فصور . (الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢) ١٤٣ ع ٢ ٩١٩
		٣ - استحقاق المقابل المقرر بالمادة ٦٨٨/٣ مدني . مناطه . توصل العامل إلى اختراع ذي أهمية اقتصادية . لا يعد كذلك التحسينات التي لا ترقى إلى مرتبة الاختراع . عدم جواز رجوع العامل على رب العمل بدعوى الإثراء بلا سبب في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٨٨ مدني . (الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢) ٢١٩ ع ٣ ١٤٠٩
		أجنب
		ملكية الأراضي الزراعية :
		١ - القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، حظره تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها بأي سبب . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٧٢) ٨٤ ع ١ ٥٣٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ — اتصال قاعده حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ، بالنظام العام . مؤداه . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ٨٤ ع ١٤ ٥٣٣
		٣ — الاعتراد بتصرفات الأجانب الصادرة للمصريين إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ . حالة ذلك . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ٨٤ ع ١٤ ٥٣٣
		٤ — التصرفات التي تمت بين الأجانب بعضهم وبعض الثابتة التاريخ قبل القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . عدم النص على الاعتراد بها ، لأيلولة الأرض محل التصرف إلى الدولة . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ٨٤ ع ١٤ ٥٣٣
		٥ — القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . صدوره لذات الغرض من قانون الإصلاح الزراعي والقوانين المكملة . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ٨٤ ع ١٤ ٥٣٣
		٦ — الاعتراد بالتصرفات الصادرة بين الأجانب بعضهم وبعض قبل العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . شرطه . أثره . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ٨٤ ع ١٤ ٥٣٣
إحالة		
الحكم بالإحالة :		
١ — تطبيق الحكم الابتدائي أحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ دون أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاؤه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى .		

الصفحة	القاعدة	
		خضوعه من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى .
٣٦٩	٥٨ ع ١	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — صدور الحكم بعدم الاختصاص والإحالة . قابليته للطعن المباشر في الميعاد باعتباره منها للمحكمة التي أصدرته . انصراف حكم المادة ٤٠٤ مرافعات سابق إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى . هذه المادة تكمّل قاعدة المادة ٣٧٨ من نفس القانون .
٦٥٧	١٠٣ ع ٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٣ — القضاء نهائياً بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقيّد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصب الاتهامي للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .
٨٢٨	١٣٠ ع ٢	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٤ — جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى . يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى كأصل . الاستثناء . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى .
١١٥٨	١٨٣ ع ٢	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		النقض والإحالة :
		١ — نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجديد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها طالما لم تكن له مصلحة في الطعن على الحكم .
٢٧٧	٤٤٤ ع ١	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
٤٠١	٦٣ ع ١	٢ — نقض الحكم . أثره . عودة الخصوم إلى مرا كزهم الأولى صرح بذلك الحكم أو لم يصرح . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٣٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٢)
١٣٣٨	٢٠٩ ع ٣	٣ — نقض الحكم نقضا كاملا والإحالة . أثره . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢)
٧٢٤	١١٤ ع ٢	٤ — نقض الحكم . أثره . اقتصار محكمة الإحالة على نظر موضوع الدعوى في نطاق المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)

أحوال شخصية

(أولا) الأحوال الخاصة بالمصريين .

(١) الزواج .

" المسلمين "

١ — الرجعة . ليست إنشاء لعقد زواج بل امتداد للزوجية القائمة . لا يشترط لصحة الرجعة الإشهاد عليها ، أو رضا الزوجية أو علمها . لا يلزم لسماع الدعوى بها أن تكون ثابتة بورقة رسمية .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق " أحوال شخصية " — جلسة ٣١/٥/١٩٧٢)

٢ — اختلاف الزوجين في صحة الرجعة : القول للزوجة بيمينها . شرط ذلك . العدة بالحيض . أقل مدة فيها هي مستون يوما .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق " أحوال شخصية " — جلسة ٣١/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
١٠٥٣	٢٤١٦٥	٣ - ثبوت صحة مراجعة الزوج لزوجته . أثره . إعتبار زواجها الثاني غير صحيح . لا يثبت به توارث بين الزوجين . إقرار الزوجة في وثيقة زواجها الثاني بانقضاء عدتها من زوجها الأول وعدم زواجها من بعده . إقرار غير معتبر لتعلقه بإبطال حق الغير . (الطن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)
		"غير المسلمين"
٨١١	٢٤١٢٧	١ - شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكرة الزوجة . مجرد إدعائها بأنها بكر على خلاف الحقيقة يجرى إبطال الزواج . على الزوج عبء إثبات أن بكرتها أزيلت نتيجة سوء سلوكها . (الطن رقم ٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣)
٨١١	٢٤١٢٧	٢ - تقديم الخصم إقراراً صادراً من خصمه له دلالة في الدعوى . إغفال الحكم التحدث عنه . قصور . مثال في دعوى بطلان زواج عند غير المسلمين . (الطن رقم ٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣)
١٢٤٢	٣٤١٩٦	٣ - النزاع حول صحة الزواج بين زوج مصري وزوجة يونانية ينتمى كلاهما لطائفة الروم الأرثوذكس . وجوب تطبيق شريعة هذه الطائفة على النزاع . (الطن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
١٢٤٢	٣٤١٩٦	٤ - شريعة الروم الأرثوذكس . انعقاد الزواج . شرطه . توافق الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع وأن يتم الزواج علناً وفقاً للطقوس الدينية . (الطن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٥ — تحرير الكاهن عقود الزواج وقيدما في مجالات خاصة. لاتعد من الشروط الموضوعية أو الشكلية لانعقاد الزواج. اغفال ذلك لا يرتب البطلان .
١٢٤٢	٢٤١٩٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٥/١١/١٩٧٢)
		٦ — توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية. الاختصاص به. لمكاتب التوثيق أو للوثق المنتخب لذلك . ق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ . التوثيق ليس شرطا لازما لصحة عقد الزواج .
١٢٤٢	٢٤١٩٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٥/١١/١٩٧٢)
		٧ — الزواج عند الأقباط الكاثوليك . علاقة جسدية وروحية غير قابلة للانفصام . بطلان الزواج الأول أو انحلاله . يحجز عقد الزواج الثاني .
١٤٤٢	٢٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٢)
		(ب) الطلاق والتطليق .
		١ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . استحكام النفور بين الزوجين الذي يجوز الحكم بالتطليق . شرطه . جواز التطليق أيضا إذا كان الخطأ راجعا لكل من الزوجين . لا محل لتطبيق ما ورد بكتاب الخلاصة القانونية في هذا الخصوص .
٨٤٣	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		٢ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . إجازتها طالب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه متى أدى إلى استحكام النفور والفرقة ثلاث سنين متوالية على ألا يكون الخطأ في جانب طالب التطليق .
١٠٠٣	٢٤١٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٣	٢٤١٥٦	٣ - سبق نظر القاضي دعوى النفقة . ليس ثمة سبب لعدم الصلاحية بمنعه من نفاذ دعوى التطليق للفرقة . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
١٤٧٩	٣٢٣١	٤ - مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس . حالات الطلاق في المادتين ٤٥ و ٥٢ . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)
١٤٧٩	٣٢٣١	٥ - دعوى الطلاق منذ طائفة الأرمن الأرثوذكس . لا وجه لأمر المحكمة بانفصال الزوجين لمدة سنة كمحاولة للتوفيق متى رفضت طلب الطلاق . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)
		(ج) النسب .
١١٣٢	٢٤١٧٨	١ - النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار والبينة . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)
١١٣٢	٢٤١٧٨	٢ - إقرار الأب بالبنوة . لا يحتل النفى . إنكار الزوجة وإقرارها بالبكارة بعد ميلاد البنت . لا أثر له . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)
		(ثانيا) الأحوال الخاصة بالأجانب .
٦٩٨	٢٤١١٠	١ - الزواج الباطل والزواج الظني في الفقه والقضاء اليوناني . ماهيته . أثره . حق الزوج حسن النية في أن يرث في تركة الزوج الآخر إذا ما قضى بالبطلان بعد الوفاة . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
٦٩٨	٢٤١١٠	٢ - بطلان الزواج الظني . طبيعته . ما لا يعد تناقضا . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ — الزواج الظني في القانون البيزنطي . القانون المدني اليوناني الجديد وضع له أحكاما مختلفة . (الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
٦٩٨	٢٤١١٠	٤ — بحث توافر حسن النية . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا . مثال في دعوى بطلان زواج أجنبي . (الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
٦٩٨	٢٤١١٠	(ثالثا) القانون الواجب التطبيق .
		١ — منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ شريعتهم . (الطن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
٨٤٣	٢٤١٣٤	٢ — القضاء بالتطليق استنادا إلى المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس بسبب الفرقة واستحكام النفور . لاجل للتحدى بأن مجموعة سنة ١٩٠٥ هي الواجبة التطبيق وخالية من نص يجيز التطليق لهذا السبب . علة ذلك . (الطن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
٨٤٣	٢٤١٣٤	٣ — بطلان انضمام الزوج وهو قبطي أرثوذكسي للطائفة الجديدة . أثره . بقاءه متصفا لطائفته السابقة . اتحاد الزوجين في الطائفة والملة . وجوب تطبيق شريعتهم على واقعة الطلاق دون الشريعة الإسلامية . (الطن رقم ٨ لسنة ٢٩ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
٩٥٢	٢٤١٤٨	

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تغيير الطائفة أو الملة لا ينتج أثره بمجرد إبداء الرغبة فيه . للرئيس الديني أن يتحقق من جدية الطلب . له إبطال الانضمام بعد قبوله .
٩٥٢	٢٤٨ ع ٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢) ..
		٥ — إلغاء المحاكم المالية . لا يمتد إلى سلطات رجال الدين بشأن قبول طلبات الانضمام أو رفضها أو إبطالها .
٩٥٢	٢٤٨ ع ٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢) ..
		٦ — اختلاف الزوجين ملة أو طائفة . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . جواز تطليق الزوج لزوجته بالإرادة المنفردة متى كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق .
١٤٤٢	٣٢٥ ع ٣	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٢)
		» القانون الأجنبي «
		١ — وجوب تطبيق القانون الأجنبي الذي تشير إليه قواعد الإسناد . سواء أكان تشريعاً أم غيره من المصادر . مثال في دعوى بطلان زواج .
٦٩٨	١١٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٢ — تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . ألا تتعارض أحكامه مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة .
٦٩٨	١١٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢) ..
		٣ — دعوى بطلان زواج يونانيين معقود بمدينة القدس . القانون اليوناني هو الواجب التطبيق .
٦٩٨	١١٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) دعوى الأحوال الشخصية .
		”سماع الدعوى“
		١ — الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر. الأعداء الشرعية لم ترد على سبيل الحصر. المناطق فيها . أن تكون مشروعة ومأمنة من رفع الدعوى . تقدير ذلك . متروك لفطنة القاضي .
٧٣٠	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٢ — منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار ناطرة الوقف في دعوى سابقة باستحقاق المستحقين . وتنفيذها ذلك . أثره . وقف سريان المدة المانعة من سماع الدعوى .
١١٧٥	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)
		”الإثبات“
		١ — الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية . خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية .
١٣٧٧	٣٤٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		٢ — الشهادة في المذهب الحنفى . شروط صحتها . تعلق الشهادة بحالة شخص من يسار أو فقر . كفاية تعريف الشاهد بهذا الشخص دون غيره ممن لا تتصل به من وقائع الشهادة .
١٣٧٧	٣٤٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		”تدخل النيابة“
٧٣٠	٢ع١١٥	١ — وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . مثال في بيان الحكم رأى النيابة . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
١٣٢٤	٣ع٢٠٧	٢ — وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية . وجوبه أيضا في الدعاوى المدنية إذا ما أثبت فيها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . (الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
١٣٢٤	٣ع٢٠٧	٣ — دعوى تزوير أصلية برد وبطلان إلام الوراثة . النزاع حول تعيين الورثة . مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى . إغفال ذلك . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
١٣٢٤	٣ع٢٠٧	٤ — خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا يترتب عليه بطلانه . (الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
٧٣٠	٢ع١١٥	٥ — النيابة العامة تعتبر طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم سريان قواعد رد أعضاء النيابة عليها . جواز إبداء عضو النيابة رأيه أمام أول درجة ، ثم أمام محكمة الاستئناف . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
١٣٧٧	٣ع٢١٥	٦ — متى كان سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن ، فإنه يكون غير مقبول . مثال في بيان أهم عضو النيابة في دعوى وقف . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) الحكم في الدعوى .
٦٩١	٢٤١١٠	١ - دعوى بطلان زواج . القضاء بطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم . قضاء بما طالبه الخصوم . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
١٠٠٣	٢٤١٥٦	٢ - أحكام النفقة . حجيتها مؤقتة لأنها مما يقبل التغيير بسبب تغير الظروف . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٤/٥/١٩٧٢)
١٤٤٢	٣٤٢٢٥	٣ - الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها . لها قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية . مثال في دعوى بطلان زواج . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٢)
		(سادسا) الطعن في الحكم . "الإستئناف"
٧٣٠	٢٤١١٥	١ - الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز إستئنافه . المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
١٣٣٨	٣٤٢٠٩	٢ - الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية . حضور المستأنف بالجلسة المحددة بورقة استئنافه قبل نقض الحكم . تخلفه عن الحضور في إحدى الجلسات التالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٦/١٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		”النقض“
٦٩٨	٢٤١١٠	١ — ميعاد إعلان الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام على الأقل . المادة ٨٨٢ مرافعات . لا محل لتطبيق المادة ٤٣١ مرافعات . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٧ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
١٤٧٩	٣٢٣١	٢ — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . رفعه بتقرير . صحيح . وجوب اتباع أحكام المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات بشأن إجراءات الطعن . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٢)
١٢٤٢	٣٤١٩٦	٣ — وجوب إيداع الطاعن في مسائل الأحوال الشخصية صورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه . أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى في خلال ميعاد الطعن . يغني عن إيداع الأوراق المشار إليها . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٥/١١/١٩٧٢)
١٣٧٧	٣٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٢)
		(سابعاً) الولاية على المال .
		”الحجر“
٤٦٢	١٤٧٣	١ — القيم على المحجور عليه . وجوب أن يكون ددلاً . كفوئاً ذا أهلية كاملة . المقصود بشرط الكفاية . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٢)
٤٦٢	١٤٧٣	٢ — إختيار من يصلح للقوامة عند عدم وجود الابن أو الأب أو الجد ، أو عدم صلاحيتهم . هذا الإختيار من سلطة قاضي الموضوع . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ — توقيع الحجر للعقلة . مناطه . التصرفات الصادرة عن مجرد إهمال أو سهو في التعامل مما يقع فيه الرجل العادي . لا تعد من مظاهر الاضطراب أو دلائل على الانقياد وعدم الإدراك . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥) "القاصر"
١٢١٦	٣٤١٩١	عدم حصول الوصية على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرام اتفاق الأتباع مع وكيل القاصر . أثره . صيرورة هذا الاتفاق غير ملزم للقاصر . للمحكمة في هذه الحالة السلطة في تقدير الأمر . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) "رسوم الدعوى"
٢٠١	٣١٤	١ — جواز استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . شرطه . أن يكون موضوع الطلب قابلاً للطعن فيه . لا عبء بقيمة المبلغ الوارد بأمر تقدير الرسوم . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٢/٢/١) ٢ — استئناف الحكم الصادر في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٨٧٧ من قانون المرافعات السابق . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٢/٢/١)
٢٧٧	٤٤١٤	(ثامناً) الإرث . راجع : (١ . لوث) .

الصفحة	القاعدة	اختصاص
		(أولاً) الاختصاص الدولي .
		قضاء المحكمة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى . استنادها في ذلك إلى أن موضوع الدعوى يمس سيادة دولة أجنبية ، لا إلى الشرط الوارد في عقد العمل باختصاص للقضاء السعودي . النهي على ما جاء بالعقد غير منتج .
١٢٥٧	٣٤١٩٨	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٨)
		(ثانياً) الإختصاص الولائي .
		١ — إثارة السهب المتعلق بالنظام العام من المطعون عليه أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال في الدفع بعدم الاختصاص الولائي .
٥٦٤	١٤٨٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٢ — قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . فير منه للتصومة كلا أو بعضاً . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم الصادر برفض الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه حتى لو تنازل عنه الخصوم . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٨٧	٢٤١٧٠	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٣ — مسألة الاختصاص الولائي والنوعى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة . الحكم الصادر في الموضوع يشتمل

الصفحة	القاعدة	
١١٥٨	٢٤١٨٣	<p>على قضاء ضمنى بالإختصاص . الدفع بعدم الإختصاص الولائى . أو النوعى لا يرد عليه القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)</p>
١٣٤٢	٣٤٢١٠	<p>٤ — الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . جواز الطعن فيه بالنقض متى بنى الطعن على صدورهم في مسألة اختصاص ولائى ، والادعاء بخالفته للقانون . مثال في دعوى عمالية . (الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)</p>
١٨	١٤	<p>٥ — اللجنة التى أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للفصل فى معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . هيئة إدارية خولها المشرع اختصاصا قضائيا للفصل فى خصومة . (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٤)</p>
١٨	١٤	<p>٦ — ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون فى قرارات اللجان التى أنشأها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للفصل فى تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . عدم جواز طرح ما لم يسبق عرضه على اللجنة أمام المحكمة . (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٤)</p>
١٨	١٤	<p>٧ — انحصار المنازعة أمام اللجنة التى أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة الابتدائية فى التعويض وفى طلب الفوائد . تجاوز اختصاصها . جواز استئنافه . انتهاية حكم المحكمة الابتدائية مقصورة فى هذه الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات المطروحة لأول مرة أمام المحكمة . (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٤)</p>
١٨	١٤	<p>٨ — اللجان المشكلة طبقا لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم اختصاصها بتقدير الأجر المتعاقد عليها للأماكن التى أشارت</p>

الصفحة	القاعدة	
		إليها المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ متى كان المؤجر قد أخطر عنها ملك اللجان في تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ . أو أن يثبت أنها شغلت قبل هذا التاريخ . اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فيها .
٥٠	٩ ع ١	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨) ٩ - قرار مجلس المراجعة الصادر خارج حدود ولايته . لا حجج له . للمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأنه لم يسبق عرضه عليه .
٥٠	٩ ع ١	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨) ١٠ - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو أي عقد إداري آخر .
٤٠٧	٦٤ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤) ١١ - العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد . مناط اعتبارها عقودا إدارية . انتهاء الحكم إلى اعتبار العلاقة بين الطرفين في خصوصية الدعوى ، علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص ويختص بنظرها القضاء المدني . لا خطأ . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم لصدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٣٥٨	٥٦ ع ١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ١٢ - القضاء في دعوى مطالبة بإيجار بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إداري ، وبعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه . عدم جواز مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسة على ذات العقد .
١٠٨٧	١٧٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)

الصفحة	القائمة	
		١٣ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعويضات أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية . قصر اختصاصها على منح التعويض في النطاق المحدد بالمادة ٦٧ من القانون . هذا الاختصاص لا يتعدى إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام . للضرورة أن يختار أى السبلين للطالبة بتعويض الضرر على ألا يجمع بين التعويضين .
٨٦٦	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		١٤ - لجنة الممارضات في نزع الملكية التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . الطعن في قراراتها أمام المحكمة الابتدائية . ليس استئنافاً بل هو طعن من نوع خاص . صدور الحكم في الطعن من المحكمة الابتدائية المشكلة من قاض واحد طبقاً للمادة الثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا بطلان .
١٠٨١	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		١٥ - قضاء هيئة التحكيم بعدم الاختصاص الولائي إستناداً إلى نفي علاقة العمل بين الطرفين . الزامها خاسر الدعوى بمصروفاتها . لا خطأ .
١٣١١	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)
		١٦ - علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها جزءاً متماً لعقد العمل . لا يغير من ذلك خضوع العاملين بهذه الشركات للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . اختصاص القضاء العادي بنظر الدعاوى التي يرفعونها للطالبة بحقوقهم .
١٣٤٣	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
١٤٣٥	٣٤٢٢٤	١٧ — التغيير في مصرف الوقف الخيري . تختص به لجنة شئون الأوقاف . تفسير شرط الواقف . اختصاص المحاكم به . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
١٤٤٢	٣٤٢٢٥	١٨ — الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها . لها قوة الأمر المقضي أمام المحاكم المدنية . مثال في دعوى بطلان زواج . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
١١٩١	٣٤١٨٧	١٩ — قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى حجيتها . حق القضاء الإداري في الغائها إذ جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها . حيازتها حجة التشريع بقرار المجلس النيابي . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
١١٩١	٣٤١٨٧	٢٠ — تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون . صدور القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية استنادا إلى هذا التفويض . الطعن على ما تضمنه ذلك القرار من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين محالين إلى المعاش ، والذي كان أساسا لصدور القرار الجمهوري بالعزل من ولاية القضاء . طعن في قرار إداري يتعلق بشأن من شئون القضاء . اختصاص محكمة النقض بنظره . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
١١٩١	٣٤١٨٧	٢١ — عزل القضاء من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز — وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ — تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩

الصفحة	القاعدة	
		من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون . غير قائم على أساس من الشرعية . اختصاص محكمة النقض بإلغاء ذلك القرار متى كان مخالفا لقانون التفويض ولأحكام الدستور على السواء .
١١٩١	٣٤١٨٧	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٢٢ — خلو القرار بقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا والقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن الرسوم والإجراءات أمامها مما يفيد تعديل الاختصاص المنحول لمحكمة النقض في المادة ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . قصر اختصاص المحكمة العليا على الفصل في دستورية القوانين .
١١٩١	٣٤١٨٧	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		(ثالثا) الاختصاص النوعي .
		١ — العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه ، هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . تطبيق الحكم الابتدائي أحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . قضاؤه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . خضوعه من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى .
٣٦٩	٥٨	(الطلب رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — توجيه طلب أمر الأداء إلى قاضي الأمور الوقفية . صدور الأمر من رئيس المحكمة بمقتضى سلطته القضائية لا الولاية . صحيح .
٨٧٢	٢٤١٣٧	(الطلب رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣- القرارات الصادرة من مجلس نقابة المهن العلمية . جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض في حالتين . حالة رفض التظلم المرفوع إلى المجلس من قرار لجنة القيد وحالة صدور قرار يشطب اسم أحد الأعضاء من الجدول . عدم جواز الطعن أمام محكمة النقض فيما قد يصدر عن مجلس النقابة من قرارات أخرى .
١٠٣٦	٢٤١٦٢	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		(رابعا) الاختصاص القيمي .
		القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقييد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الاتهائي للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .
٨٢٨	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		(خامسا) الحكم في الاختصاص .
		١ - صدور الحكم بعدم الاختصاص والاحالة . قابليته للطعن المباشر في الميعاد باعتباره منبها للتخصومة . إنصراف حكم المادة ٤٠٤ مرافعات سابق إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى . هذه المادة تكمل - في خصوص الاستئناف - قاعدة المادة ٣٧٨ من نفس القانون .
٦٥٧	٢٤١٠٣	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٢- الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها التخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . القضاء

الصفحة	القائمة	
١١٥٨	٢٤١٨٣	يرفض الدفع بعدم الاختصاص . لا تقتضى به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالاستئناف على استقلال . غير جائز . (الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)
١١٥٨	٢٤١٨٣	٣ — جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى . الاستثناء . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة مهما تكن قيمة الدعوى . (الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

ارتفاق

٦٧٦	٢٤١٠٦	١ — الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . ضرورة أن تكون له علامة خارجية ظاهرة في العقار المرتفق أو العقار المرتفق به . وجوب بقاء العلامة بين العقارين قائمة حتى وقت انفصالهما . عدم جواز استخلاص هذا الارتفاق من وجود علامة في عقار ثالث . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
٦٧٦	٢٤١٠٦	٢ — وجود برنج في باطن الأرض . عدم اعتباره علامة ظاهرة لحق الارتفاق . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
٦٧٦	٢٤١٠٦	٣ — حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشاء الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . عدم قيامه على مجرد النية . وجوب الرجوع إلى الوضع الفعلي . مبناه . الاتفاق الضمني بين مالكي العقارين وقت انفصال ملكيتهما ببقائهما بالحالة الواقعية السابقة وتحويلها إلى ارتفاق بمعناه القانوني . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
٦٧٦	١٠٦ ع ٢	٤ — إعادة بناء عقار قديم بعد هدمه . عودة حق الارتفاع بالمطل للعقار الجديد . مقيدة بمضمون الارتفاع الأصلي . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

إرث

٢٩٨	١٤ ع ٤٧	١ — التعايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام . ماهيته . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٢٩٨	١٤ ع ٤٧	٢ — طلب بطلان العقد المخالفة لقواعد الإرث . انتهاء الحكم إلى أنه لم يقصد به الإيضاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية . تسبيب كف . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٢٩٨	١٤ ع ٤٧	٣ — قيام التوريث على ما يخلفه المورث وقت وفاته . لاحق للورثة فيما يكون قد خرج من ماله حال حياته . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٧٩٠	٢٤ ع ١٢٣	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
٧٩٠	٢٤ ع ١٢٣	٤ — صحة التصرفات المنجزة من المورث حال صحته ، وأوصدت لوارث بقصد حرمان بعض الورثة . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
٧٩٠	٢٤ ع ١٢٣	٥ — نفي الوارث على الحكم بأنه اعتبر العقدين بيما . غير منتج مادام أن الحكم اعتبرهما تصرفين منجزين ولا يستتران وصية وصدر في حالة صحة المورث دون التعايل على قواعد الإرث . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
٨٥٢	٢٤١٣٥	٦ — مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت إضرارا بحقوقه في الإرث . عدم كفايته لإهدار حجة التصرف . عجز الوارث عن إثبات طعنه . أثره . اعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلفا عاما لمورثه . (الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
٨٥٢	٢٤١٣٥	٧ — نشوء العقد صحيحا . انصراف أثره إلى الخلف العام . التزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . عدم توقف ذلك على ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله . (الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
٨٥٢	٢٤١٣٥	٨ — انتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الإعلان . عدم ورود نعي على ذلك القضاء . مؤداه . صيرورة الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا وحجة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفا عاما لها . (الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
١٢٨٥	٣٢٠٢	٩ — المشتري من أحد طرفي العقد الصوري . عدم تحقيق المحكمة دفاعه بأنه لا يعلم بصورية عقد البائع له استنادا إلى أنه خلف عام للبائع . خطأ وقصور . (الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)
٤٢٨	١٤٦٨	١٠ — التركة مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى بخولم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)
		١١ — ثبوت صحة مراجعة الزوج لزوجته . أثره . اعتبار زواجها الثاني غير صحيح . لا يثبت به توارث بين الزوجين .

الصفحة	القاعدة	
		إقرار الزوجة في وثيقة زواجها الثاني بإتقضاء عدتها من زوجها الأول وعدم زواجها من بعده . إقرار غير معتبر لتعلقه بإبطال حق الغير .
١٠٥٣	٢٤١٦٥	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)
		١٢ — وفاة المدين التاجر أثناء نظر دعوى إشهار إفلاسه . عدم لزوم إعلان الورثة . جواز تدخل هؤلاء دفاعاً عن ذكرى مورثهم .
٤٧٣	١٤٧٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		١٣ — استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم . قيام شركة واقع بينهم كل بحسب نصيبه .
١٣٧٠	٣٤٢١٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		١٤ — الربط الحكيم . شرطه . وحدة النشاط ووحدة المول في سنة القياس والسنوات المقيسة . مباشرة الورثة نشاط مورثهم . اعتبار نشاط منشأة المورث الفردية منتهيا .
١٣٧٠	٣٤٢١٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)

إستئناف

الأحكام الجائز إستئنافها :

١ — انحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ في تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة الابتدائية في التعويض وفي طلب الفوائد . تجاوز اختصاصها . جواز استئناف حكمها . إنتهائية الحكم . مقصورة في هذه الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات التي طرحت لأول مرة أمام المحكمة .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٤)

١٨١٤

الصفحة	القائمة	
		٢ — الحكم بذهب خبير. فصله في أسبابه في شق من الموضوع كان مثار نزاع . للطعن فيه على استقلال جازر. استئناف الحكم الصادر في باقي الموضوع بعد ذلك لا يمتد إليه . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
١٣٣	٢١ ع ١	٣ — جواز استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . شرطه . أن يكون موضوع الطلب قابلا للطعن فيه . لا مرة بقيمة المبلغ الوارد بأمر تقدير الرسوم . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/١)
٢٧٧	٤٤ ع ١	٤ — جواز استئناف حكم إشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته . جواز الإنضمام إلى أحد المستأنفين أو المستأنف عليهم . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
٣١١	٤٩ ع ١	٥ — العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة نشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . تطبيق الحكم الابتدائي أحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . قضاؤه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . خضوعه من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
٣٦٩	٥٨ ع ١	٦ — صدور الحكم بعدم الاختصاص والإحالة . قابليته للطعن المباشر في الميعاد باعتباره منهيًا للتصوّم . انصراف حكم المادة ٤٠٤ مرافعات سابق إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع

الصفحة	القاعدة	
٦٥٧	٢ع ١٠٣	المحكمة من المضي في نظير الدعوى . هذه المادة تكفل في خصوص الاستئناف ، قاعدة المادة ٣٧٨ في نفس القانون . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
٧٣٠	٢ع ١١٥	٧ — الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز استئنافه . المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ..
٨٢٨	٢ع ١٣٠	٨ — القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تفيد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الاقتمائي للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف . (الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
١١٠٥	٢ع ١٧٤	٩ — الحكم بعدم قبول التدخل ممن يطلب لنفسه الحكم بطلب مرتبط بالدعوى . أثره . اعتبار طالب التدخل محكوما عليه في طلب التدخل . له استئناف الحكم بعدم قبول تدخله . عدم إعتباره خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها . (الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		الأحكام غير الجائز استئنافها :
٣٧٦	١ع ٥٩	١ — حكم نذب خبير . تناوله في أسبابه ما لم يكن محل جدل بين الخصوم . عدم إعتباره منيا للمصومة في هذا الشأن . الطعن فيه على استقلال غير جائز . (الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الحكم بمخضوع العقار للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . حكم صادر في منازمة ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير من ذلك إدعاء المؤجر بسبق تخفيض الأجرة طبقا لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وإطراح المحكمة لهذا الدفاع .
١٠٣٠	٢٤١٦١	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) ٣ — الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة معارضات نزع الملكية . غير قابل للطعن . مادام قد صدر في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . القضاء بجواز استئناف هذا الحكم وبطلانه لصدوره من محكمة ابتدائية مشكلة وقتئذ من قاض واحد . خطأ .
١٠٨١	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ٤ — الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص . لا تنهى به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالاستئناف على استقلال . غير جائز .
١١٥٨	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) ٥ — جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى . الاستئناف . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى .
١١٥٨	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) ٦ — انطواء الحكم المطعون فيه على قضاء في منازمة إيجارية وأخرى غير إيجارية مرتبطة . اعتباره نهائيا غير قابل للطعن بالنسبة للأولى . إجازة الطعن فيه بالنسبة للثانية .
١٤٦٦	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الحكم الصادر في مذاكرة ناشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له . عدم قابليته للطعن . العبرة في ذلك . بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . (الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٦) ٣٤٢٢٩ ١٤٦٦
		وراجع : (حكم " الأحكام الجائز وغير الجائز الطعن فيها ") .
		ميعاد الاستئناف :
		١ - ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقا لها . ما عداها باق على أصله .
٣٩١	١٤ ٦١	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١١)
٨٩٤	٢٤ ١٤٠	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
١٠٧١	٢٤ ١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
١٤٥٦	٣٤ ٢٢٧	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)
		٢ - طلبات الأجر وبدل الإنذار والأجازه ومكافأة نهاية الخدمة . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام . الدعوى بطلبها من الدعوى التي تنظر على وجه السرعة . مادتان ٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٤٠٢ مرافعات سابق قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١٠٧١	٢٤ ١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
		٣ - ميعاد الاستئناف . بدؤه من تاريخ إعلان الحكم . م ٣٧٩ مرافعات سابق قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . رفع الاستئناف بعد الميعاد . على المحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها .
١٠٧١	٢٤ ١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣)

الصفحة	القائمة	
		٤ — صدور الحكم المستأنف من المحكمة الابتدائية حضوريا بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٦٣ . بدء ميعة استئنافه المحدد بستين يوما من اليوم التالي لصدوره . مصادفة آخر الميعاد عطلة عيد الأضحى . أثره . إمتداده إلى أول يوم عمل بعدها . (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨) ١٤٩٧ ٣ ع ٢٣٤
		رفع الاستئناف :
		١ — استئناف الحكم الصادر في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسابية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١) ٢٧٧ ١ ع ٤٤
		٢ — ورود الطعن على الحكم الصادر في موضوع الاستئناف دون الحكم السابق الصادر بقبول الاستئناف شكلا . عدم تضمين تقرير الطعن طلبا بخصوص ذلك الحكم . النعي المنصب على إجراءات رفع الاستئناف . غير مقبول . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٤٩٤ ١ ع ٧٨
		٣ — مزاوله المحامي لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك القابة . أثره . التعرض للمحاكمة التأديبية دون بطلان العمل . للقضاء ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول خطأ . (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٤) ٨١٥ ٢ ع ١٢٨
		” الاستئناف الفرعي “
		١ — الاستئناف الفرعي يدور وجودا وعدما مع الاستئناف الأصلي . إمتداد ذلك إلى المسائل الأخرى التي لم يرد عليها الاستئناف الأصلي . (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦) ٩٢٦ ٢ ع ١٤٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء بسقوط الحق في الاستئناف الفرعى المقام عن حكم صادر في دعوى مندمجة في أخرى لضمهما ووحدة الطلب فيهما استنادا إلى أن الاستئناف الأصل مرفوع عن الدعوى الأخرى ، وتأسيسا على استقلال كل من الدعويتين . خطأ في تطبيق القانون .
٩٢٦	٢٤٤	(العلم رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		٣ — نقض الحكم متعدد الأجزاء في جزء منه . أثره . نقض كل ما تأسس على الجزء المنقوض . مثال في استئناف فرعى .
٩٢٦	٢٤٤	(العلم رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		إعلان الاستئناف :
		١ — إلزام المستأنف بتكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما طبقا للمادة ٤٠٥ مرافعات سابق معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . لا تنطبق على الاستئناف المرفوع على جميع المحكوم لهم في الميعاد .
٥٤٢	٨٥	(العلم رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٧٢)
		٢ — الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ مرافعات سابق المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاته . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
٥٤٢	٨٥	(العلم رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٧٢)
		٣ — رفع الاستئناف ضد جميع المستأنف عليهم في الميعاد . ليس للمستأنف التمسك بحكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات سابق . ما دام أنه لم يعلن صحيفة الاستئناف لأحد المستأنف عليهم إعلانا صحيحا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ منه .
٥٤٢	٨٥	(العلم رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الاستئناف :
		١ - الخصومة في الإستئناف تتحدد بمن كان مختصا أمام محكمة الدرجة الأولى . مناط تحديد الخصم .
٥٤٢	١٤٨٥ ع	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		٢ - عدم قبول الطعن بالنقض ضد من لم تنعقد الخصومة في الاستئناف بالنسبة لهم انعقادا حقيقيا .
٦٣٥	١٤٩٩ ع	(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
		٣ - اندماج شركة في أخرى . مؤداه . زوال شخصية الشركة المندمجة وخلافة الشركة الداخلة لها في حقوقها والتزاماتها . الشركة الداخلة وحدها هي التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والتزامات .
٩٠٥	١٤١٤ ع	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
		٤ - رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة على خصمين .
		مثول كل منهما أمامها في الخصومة مستقلا عن الآخر . تقديم كل منهما استئنافا عن الحكم الصادر فيها . عدم اعتبار أحدهما ممثلا للآخر في استئنافه ولو اتحد مسلكهما في الدفاع .
١٤٩٧	٢٣٣٤ ع	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)
		نطاق الاستئناف :
		١ - إستقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف عن الدفع دون معقب من محكمة للنقض . حق الخصم في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الإستئناف لإثبات دعواه .
٤٧٣	١٤٧٥ ع	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الفوائد الجائز طلبها أمام الاستئناف . هي الفوائد التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة . تشرط ذلك . أن تكون الفوائد قد طلبت في أول درجة . (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢) :
١١٢	١٨ ع ١	٣ — للتصوم في الاستئناف مع بقاء الطلب الأصلي على حاله ، تغيير سببه والإضافة إليه . (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦) :
٩١٩	١٤٣ ع ٢	٤ — ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن في قرار لجنة الطعن الضريبي مداها . ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قرارا فيه . لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة . مثال . الطلبات الجديدة في الاستئناف . وجوب قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها . (الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) :
١٢٩٥	٢٠٤ ع ٣	٥ — استئناف الحكم بالتعويض الرمزي من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنائه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره على المحكمة الاستئنافية . ما عدا ذلك . صيرورته نهائيا حائزا للحجية الشيء المقضى فيه . مثال بشأن دعوى تعويض عن طلب رد قاض . (الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) :
٦٧٠	١٠٥ ع ٢	٦ — استئناف الحكم الابتدائي من جانب العامل وحده لزيادة التعويض المقضى له به عن فصله تعسفيا . مؤداه . صدور الحكم الابتدائي نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى في شأن قيام علاقة العمل . التزام الحكم الاستئنافي بذلك وقضاؤه بزيادة التعويض . المعنى عليه في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين . غير مقبول . (الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) :
١٤١٥	٢٢٠ ع ٣	

الصفحة	القاعدة	
٩٨١	٢٤١٥٣	٧ — مبدأ التقاضى على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائى . هدم جواز مخالفته أو الزول عنه . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع فى غير حالاته . أثره . بطلان الحكم . (الدائن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
٩٨١	٢٤١٥٣	٨ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى دون طريق أمر الأداء . قضاء لاستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها . إلغاء هذا الحكم استئنافيا . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع . تفويت لإحدى درجات التقاضى . (الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
١٠٤٢	٢٤١٦٣	٩ — عدم الطعن بالاستئناف فى الميعاد على قضاء محكمة أول درجة بتدب خير . فصله فى أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع فى تاريخ معين . أثره . ليس للمحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها . وجوب تقييد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع بقوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣٠)
١٠٨٧	٢٤١٧٠	١٠ — قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى . غير منه الخصومة كلاً أو بعضاً . الطعن فيه على استقلال . غير جائز . استئناف الحكم الصادر برفض الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما فى ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائى . هذا الدفع لا يسقط الحق فى إبدائه واوتنازل عنه الخصوم . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		١١ — الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها تعد مستأنفة باستئناف

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الموضوع . هذه القاعدة تكمل في خصوص الاستئناف قاعدة المادة ٣٧٨ مرافعات سابق .
١١٥٨	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٣)
		١٢ — الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية على أساس ما تقدم فيها من أدلة ودفع ، وما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة .
١٣٩٨	٣٤٢١٨	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		” بعد النقض والإحالة “
		١ — نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجديد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها طالما لم تكن له مصلحة في الطعن على الحكم .
٢٧٧	١٤٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		٢ — نقض الحكم . أثره . عودة الخصوم إلى مراكم الأولى . صرح الحكم بذلك أو لم يصرح .
٤٠١	١٤٦٣	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق ١١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٤)
		٣ — نقض الحكم . أثره . اقتصار محكمة الإحالة على نظر موضوع الدعوى في نطاق المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض .
٧٢٤	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٤ — نقض الحكم نقضا كلياً والإحالة . أثره . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض .
١٣٣٨	٣٤٢٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الاستئناف :
		”تسبيب الحكم“
		١ — محكمة الاستئناف لها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة .
٦٧	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٢ — تضمن أسباب الحكم المطعون فيه أن حكم محكمة أول درجة بنذب مكتب الخبراء السابق على الحكم المستأنف قد سقط حق الطعن فيه بالاستئناف . القضاء في المنطوق بقبول الاستئناف شكلا . لا عيب . هذا القضاء ينصرف إلى استئناف الحكم الأخير .
١٣٣	٢١ ع ١	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٣ — كفاية أسباب الحكم الاستئنافي لحل قضائه . عدم لزوم الرد على ماورد بالحكم الابتدائي الذي ألغاه .
٤٦٢	٧٣ ع ١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
١١٥٤	١٨٢ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
١٤٥٠	٢٢٦ ع ٣	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٤ — استناد محكمة أول درجة في القضاء برفض دعوى التزوير إلى اعتراف الطاعن بصحة إمضائه على السند المطعون فيه . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي تأسيسا على ماورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن الامضاء مزور دون أية إشارة إلى هذا الاعتراف . قصور .
٤٩٤	٧٨ ع ١	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٥ — الحكم بقبول الاستئناف شكلا يتصل بشكل الاستئناف دون غيره وأن من اختصم فيه كان خصما أمام محكمة أول درجة .

الصفحة	القاعدة	
١٣٩٨	٣٤٢١٨	الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعد الحكم بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة لذات الخصم . لاتناقض . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) "اعتبار الاستئناف كأن لم يكن"
٥٤٢	٨٥ ع ١	١ — الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ مرافعات سابق المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد حضور . جزاء هدم مراعاته . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
٧٦٨	١٢٠ ع ٢	٢ — عدم مراعاة الميعاد المحدد لإعلان صحيفة الاستئناف خلال ٣٠ يوما . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . هذا الجزاء غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . م ٢/٤٠٥ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)
٩١٩	١٤٢ ع ٢	٣ — عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بالدفع التي سبق للدعي عليه في الطعن إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك . مثال في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . (الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
١٣٣٨	٢٠٩ ع ٣	٤ — الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية . حضور المستأنف بالجلسة المحددة بورقة استئنافه قبل نقض الحكم . تخلفه عن الحضور في إحدى الجلسات التالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		تسوية رسوم الاستئناف :
		رسوم الدعوى الاستئنافية . تسويتها عند تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن التأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف وعلى أساس قيمة الحق الذي سبق القضاء به ابتدائيا وتكرر القضاء به في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . العبرة في استحقاق رسوم الاستئناف هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للاستئناف أو تأييد القضاء به للاستئناف عليه .
١٣٨٧	٣٤٢١٦	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٧٢)
استيلاء		
		١ — اللجنة التي أنشأها القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للفصل في معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . هيئة إدارية خولها المشرع اختصاصا قضائيا للفصل في خصومة .
١٨	١٤ ٤	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٢)
		٢ — ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم لها في قرارات اللجان التي أنشأها القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . عدم جواز طرح ما لم يسبق عرضه على اللجنة أمام المحكمة .
١٨	١٤ ٤	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٢)
		٣ — انحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة الابتدائية في التعويض وطلب الفوائد . تجاوز اختصاصها . جواز استئناف حكمها . انتهائية الحكم مقصورة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات التي طرحت لأول مرة أمام المحكمة .
١٨	١٤ ٤	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">إصلاح زراعى</h2> <h3 style="text-align: center;">تصرفات المالك الخاضع للقانون :</h3> <p>١ - ثبت تاريخ تصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قانون الإصلاح الزراعى . أثره . اعتبارها نافذة فى حق جهة الإصلاح الزراعى ، ولو زادت ملكية المتصرف إليه عن الحد الأقصى للملكية الزراعية . خضوع الأرض الزائدة للاستيلاء لدى المتصرف إليه .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨) ٨٤ ع ١ ٥٣٣</p> <p>٢ - تصرف المورث فى الأطنان الزائدة عن الحد الأقصى للملكية إلى أولاده تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعى . لا يعد بيعاً صورياً . وجوب استبعاد ريعها من وعاء ضريبة التركات .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) ٢٠٤ ع ٣ ١٢٩٥</p> <p>٣ - تصرف المالك لأولاده فى حدود ما نصت عليه المادة ٤ من قانون الإصلاح الزراعى المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ . أمر ندب إليه الشارع . عدم دخوله فى نطاق التصرفات المشار إليها فى المادة ٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم خضوعه للضريبة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) ٢٠٤ ع ٣ ١٢٩٥</p> <h3 style="text-align: center;">إيجار الأراضى الزراعية :</h3> <p>١ - عقود الإيجار السابقة على قانون الإصلاح الزراعى . قيام العلاقة الإيجارية فيها مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) ٣٥ ع ١ ٢٢١</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن . لا يؤثر عليها حكم مستعجل صدر لصالح المالك ضد المستأجر الأصلي ، ما دام أن المستأجر من الباطن لم يكن خصما فيه .
٢٢١	١٤ ٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		٣ — القضاء برفض إبطال العقد الصادر من المستأجر الأصلي للمستأجر من الباطن المبرم قبل قانون الإصلاح الزراعى . صحيح .
٢٢١	١٤ ٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		ملكية الأجانب للأراضي الزراعية :
		القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية . صدوره لذات الغرض من قانون الإصلاح الزراعى .
٥٣٣	١٤ ٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		موظفوا التفاتيش الزراعية :
		القانون ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ . إقتصار تطبيقه على من يفصل من موظفى وعمال الدوائر والتفاتيش الزراعية بسبب الاستيلاء على الأراضي التى يعملون بها تنفيذا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى .
١٠٩٧	٢٤ ١٧٢	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)

إعلان

الإعلان فى الوطن الأصلى :

١ — إثبات المحضر انتقاله إلى محل إقامة المعان إليه وإعلانه فى مواجهة شقيقته المقيمة معه والى وقعت باستلام الصورة .

الصفحة	القاعدة	إعلان
٧٠٨	٢٤١١١	<p>الدفع بسقوط الطعن بمقولة أن ما جاء بورقة الإعلان مزور ، دون الطعن عليه بالتزوير . لأساس له .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)</p> <p>٢ — إعلان التنبيه بالأداء والانداز بحجز العقار إداريا وإعلان محضر الحجز . جواز تسليمها إلى المدين نفسه أو في وطنه الأصلي أو إلى واضح اليد مهما كانت صفته في محل العقار . وجوب إثبات اسم واضح اليد وصلته بالعقار فإذا لم يوجد أثبت ذلك بمحضر الحجز وسلمت نسخة منه إلى أحد من ذكروا في المادة السابعة من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وعلقت أخرى في الأماكن المنصوص عليها في ذات المادة . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الإجراء .</p>
١٤٩١	٣٤٢٣٢	<p>(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)</p> <p>٣ — توجيه إعلان التنبيه بالأداء وانداز حجز العقار إداريا ومحضر الحجز إلى الطاعنة باعتبارها مدينة أصلية وبصفقتها مالكة وحائزة . تسليم هذا الإعلان في محل العقار إلى والدها وإلى وكلائها دون واضح اليد . إغفال إثبات عدم وجود هذا الأخير في محضر الحجز واتخاذ ما أوجبه القانون في هذا الصدد . القضاء برفض الدعوى بطلان إجراءات الحجز . خطأ .</p>
١٤٩١	٣٤٢٣٢	<p>(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)</p> <p>إعلان المقيم بالخارج :</p> <p>تمام إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج بمجرد تسليم صورة الإعلان للنيابة .</p>
٨١٩	٢٤١٢٩	<p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		إعلان المؤسسات والأشخاص العامة :
		١ - تسليم صحف الدعاوى والطمعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة . لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها . صحيح .
٥٤٢	١٤٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٢ - إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . المؤسسات العامة . إعلانها بصحيفة الطعن في مقرها . لا خطأ .
٧٧٤	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٧)
		إعلان الشركات التجارية :
		١ - إعلان الشركات التجارية . جواز تسليم صورته لمن ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة ١٤/٤ مرافعات سابق .
١٢٧٨	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥)
		٢ - إعلان الشركات التجارية . جواز تسليم صورة الاعلان - في الحالات المبينة بالمادة ١٤ مرافعات سابق - إلى من ينوب عن أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير .
١٣٩١	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		الإعلان بالبريد :
		إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . لأثمة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .
١٠٤٧	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	بطلان الإعلان :
		١ - إتمام إعلان تقرير الطعن بالنقض في الميعاد مشتملا على البيانات الواجبة . لا يبطله خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخه وساعة التقرير به . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٣٦٩ ١٤٥٨
		٢ - إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعة . التمسك ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصاحبة . غير جائز . (الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ٨٥٢ ٢٤١٣٥
		٣ - تقديم المطعون عليهم مذكرة بدفاعتهم في الميعاد القانوني وحضور محام عنهم بالجلسة . تمسكهم ببطلان إعلانهم بالطعن دون بيان وجه مصاحبتهم في التمسك بالبطلان . غير مقبول . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٧/١٢) .. ١١٧٥ ٢٤١٨٦ (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧) ١٤٧٩ ٣٤٢٣١
		٤ - ميعاد إعلان الطعن بالنقض في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي . بطلان إعلان بعض المطعون عليهم . لا يترتب عليه سوى إعادة إعلانهم إعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٧/١٢) ١١٧٥ ٢٤١٨٦
		٥ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان . بطلان نسبي . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . لا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥) ٧٦٨ ٢٤١٢٠

أعمال تجارية

- ١ - إتفاق شخصين على القيام بعمل تجارى يجعلهما تاجرين .
تفويض أحدهما للآخر فى القيام بأعمال لازمة لهذا العمل التجارى
ومتصلة به . إعتبارهما بدورها تجارية وفقا لمبدأ الأعمال التجارية
بالتبعية . إعتبار عقد الوكالة إستنادا إلى ذلك تجاريا وإجازة لإثباته
بالبينة . لا خطأ .
- (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٨) ١٩٣ ع ٣ ١٢٢٥
- ٢ - تحديد ما إذا كان المستشفى من المستشفيات الخاصة
التي تهدف إلى الربح أم لا . لزومه لمعرفة ما إذا كان عماله
يشتغلون بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن
إعانة الغلاء والأوامر التالية .
- (الطعن رقم ٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠) ٢٣٥ ع ٣ ١٥٠٢
- ٣ - تمسك رب العمل بعدم استحقاق العامل لإعانة غلاء
المعيشة لأن المستشفى لا يستهدف الربح ولا يعد منشأة تجارية .
إغفال القرار المطعون فيه بحث هذا الدفاع . قصور .
- (الطعن رقم ٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠) ٢٣٥ ع ٣ ١٥٠٢

افلاس

- ١ - وفاة المدين التاجر أثناء نظر دعوى إشهار إفلاسه . عدم
لزوم إعلان الورثة . جواز تدخل هؤلاء دفاعا عن ذكرى مورثهم .
- (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٧٥ ع ١ ٤٧٣
- ٢ - استقلال قاضى الموضوع باستخلاص حالة الوقوف
عن الدفع دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم فى تقديم
أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه .
- (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٧٥ ع ١ ٤٧٣

الصفحة	القاعدة	
٣١١	٤٩ ع ١	٣ — إشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما إفلاس الشركاء المتضامين فيها . إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاسهم أو بيان أسمائهم . لا يجعلهم بمنأى عن الإفلاس . (الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٤٧٢	٧٥ ع ١	٤ — للدائنين وأوبعد فوات مواعيد المادة ٢٨٩ من قانون التجارة التقدم بديونهم إلى وقت انعقاد جمعية المصلح . للجمعية تحقيق هذه الديون . مناقضة الدائنين الذين تقدموا بديونهم في المواعيد أمام الجمعية في الدين محل التحقيق . أثره . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		حكم الإفلاس :
٣١١	٤٩ ع ١	١ — حكم إشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية هي إثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه . علانية لإجراءات صدور ذلك الحكم ليكون حجة على الكافة . (الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٣١١	٤٩ ع ١	٢ — تعدى آثار حكم إشهار الإفلاس طرفي الخصومة ، إلى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم . أثره . لكل ذي حق المعارضة فيه . (الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٣١١	٤٩ ع ١	٣ — جواز استئناف حكم إشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته . جواز انضمامه إلى أحد المستأنفين أو المستأنف طيهم . (الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الصفحة	القائمة	التزام
		مصادر الإلتزام :
		(أولا) العقد .
		” التعبير عن الإرادة ”
		التعبير عن الإدارة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله ، متى كان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه .
٦٧	١٢ ع ١٤	(الملحق رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		” عيوب الإرادة ”
		١ — أثر التدليس في نفس التعاقد المخدوع . من مسائل الواقع . إستقلال قاضي الموضوع بتقديره .
١٣٨	٢٢ ع ١٤	(الملحق رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٢ — استعمال حيلة غير مشروعة قانونا في خدع التعاقد . شرط في الغش والتدليس .
١٣٨	٢٢ ع ١٤	(الملحق رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٣ — نفى الحكم وقوع التدليس ، امتنادا إلى ما كشفت عنه ظروف الدعوى وملابساتها . عدم تتبعه لشتى مناحي الطلبات ووجوه الدفاع . لا قصور .
١٣٨	٢٢ ع ١٤	(الملحق رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		وراجع : (ع . عقد)
		(ثانيا) القانون .
		طلب الحكم بالأهمية في صرف الإعانة الشهرية المقررة للمسلمين المدينين بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقبزار

الصفحة	القاعدة	
		الجمهورى ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨. اعتباره من قبيل طلبات التسوية التى تستند إلى حق ذاتى مقرر مباشرة فى القانون . عدم تقييد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
٣	١ ع ١	(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١/٦) ..
		(ثالثاً) الإثراء بلا سبب .
		راجع : (إثراء بلا سبب) .
		(رابعاً) العمل غير المشروع .
		راجع : (مسئولية " مسئولية تفصيرية ")
		تنفيذ الإلتزام :
		١ — عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى . خطأ يرتب مسئوليته ، إلا إذا دفعها بإثبات السبب الأجنبى . إثبات الحكم الخطأ العقدى وتقيده بأسباب سائغة قيام القوة القاهرة . لاقصور . مثال فى الإلتزام المؤجر .
١٣٦٤	٣ ع ٢١٣	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٢ — لاضرورة للإعذار قبل طلب التعويض إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . انتهاء الحكم إلى إخلال رب العمل — فى عقد المقاولة — بالتزامه من جراء تأخره فى الحصول على رخصة البناء فى الوقت المناسب . عدم وجوب الإعذار . القضاء بالتعويض للمقاول دون الرد على ما دفع به رب العمل من ضرورة إعذاره . لاقصور .
١٠٦٢	٢ ع ١٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		« حق الحس »
		التزام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمن المبيع . يقابله التزام البائع برد فوائد الثمن الذي قبضه . حق المشتري في حس المبيع حتى يستوفي ماله قبل البائع .
٧٢١	٢٤١١٣	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٨)
		أوصاف الإلتزام :
		« الشرط »
		عدم سرعان تقدم الإلتزام المعلق على شرط موقف إلا من وقت تحققه .
٢٦١	١٤١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		« التضامن »
		١ — إستقلال كل من المتضامين عن الآخر في الحصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .
٩٣٣	٢٤١٤٥	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		٢ — الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر . هيئة عامة . ميزانيتها ملحقة بميزانية الدولة . يؤدي ذلك أن تتحمل الدولة ما يصيبها من خسائر ويؤول إليها ما تحققه من أرباح . لزامه اعتبار وزير النقل والهيئة كمسؤول واحد . النعي على الحكم لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامين بالتعويض . غير منتج .
٨٦٦	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — جواز كفالة المدين بغير علمه ورغم معارضته . التزام الكفيل تابع — بحسب الأصل — للالتزام الأصل . الكفيل — متضامنا أو غير متضامن — له التمسك قبل الدائن بكافة الدفع المتعلقة بالدين .
١٤٨٧	٣٤٣٢ ع	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)
		”إنقسام الإلتزام“
		الالتزام ينقسم على الدائنين أو المدينين المتعديدين بحسب الرؤوس ما لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم . مثال في عقد بيع .
٣٦٤	٥٧ ع ١	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		إنتقال الإلتزام :
		”حوالة الدين“
		راجع : (ح . حوالة)
		إنقضاء الإلتزام :
		(١) الوفاء .
		١ — الوفاء بالجزء المعترف به من الدين . ليس للدين ان يرفضه متى قبله الدائن . حق المدين إذا وفى الدين كله في المطالبة برد سنده أو إلغائه . رفض الدائن ذلك . أثره . جواز إيداع المستحق إيداعا قضائيا .
٧١١	٣٣ ع ١	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — العبرة في تحديد مقدار الدين الذي يشغل ذمة المدين هي بما يستقر به حكم القاضي . لإنهاء محكمة الموضوع إلى أن ما عرض على الدائن يكفي للوفاء بكل ما هو مستحق له . إيداع المبلغ المعروض بعد رفض الدائن رد سند المديونية . صحيح .
٢٦١	٣٣ ع ١	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٣ — علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه . منفصلة عن علاقته بالعميل . التزام البنك بالوفاء للمستفيد . التزام أصيل ، لا بالوكالة عن العميل .
٤٠١	٦٣ ع ١	(الطنين رقم ١٠٦ لسنة ٢٧ ق و ١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٤ — قيام المشتري بإيداع باقي الثمن على ذمة البائعين في صفقة غير مجزأة . عدم اعتراضهم على الإيداع . مؤداه . براءة ذمته من الثمن . لكل بائع أن يستأدى حصته من الثمن وفق الإجراءات المقررة قانوناً .
٧٨١	٢٤ ع ١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		«منح أجل للوفاء»
		خضوع فسخ العقد لتقدير قاضي الموضوع ما لم يشترط بنص العقد . منح المدين أجلاً للوفاء بالالتزام مانع من جواز الحكم بالفسخ متى تم الوفاء في غضون الأجل . إنقضاء الأجل دون وفاء كامل غير موجب للحكم بالفسخ حتماً . بقاء العقد قائماً والوفاء بالالتزام ممكناً بعد انقضاء الأجل حتى صدور الحكم النهائي .
١٢٢٠	٣٤ ع ١٩٢	(الطن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) استحالة التنفيذ .
		تجنييد العامل . يعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا .
		أثر ذلك . انفساخ عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان
		على غير ذلك .
٥١٤	١٤ ٨١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)

التماس إعادة النظر

		فضاء الحكم بأكثر مما طلبه الخصم من سهم منه .
		الطعن عليه يكون بطريق التماس إعادة النظر لا بطريق
		المنقض .
٣٩٤	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١١)

أمر أداء

		١ — توجيه طلب أمر الأداء إلى قاضي الأمور الوقفية .
		صدور الأمر من رئيس المحكمة بمقتضى سلطته القضائية
		لا الولائية . صحيح .
٨٧٢	٢٤ ١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٢ — عدم توافر شروط امتصدار أمر الأداء . وجوب
		رفع الدعوى بالطريق العادى . هـ ذلك .
٩٨١	٢٤ ١٥٣	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٣ — المادة ٨٥١ مرافعات توجب سلوك طريق أمر الأداء
		في حالات معينة .
٩٨١	٢٤ ١٥٣	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إجراءات استصدار أمر الأداء تتعلق بشكل الخصومة دون أصل الحق أو شروط وجوده . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى من دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . دفع شكلى وليس دفعا بعد القبول مما نصت عليه م ١٤٢ مرافعات سابق .
٩٨١	٢٤١٥٣	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٥ — المقصود بالدفع بعدم القبول . الطعن بعدم توافر شروط سماع الدعوى ، وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفعها . عدم انطباق ذلك على الدفع الشكلى بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة للمحكمة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء .
٩٨١	٢٤١٥٣	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٦ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . قضاء لا تستنفذه محكمة أول درجة ولايتها . إلغاء هذا الحكم استئنافيا . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع . تفويت لإحدى درجات التقاضى .
٩٨١	٢٤١٥٣	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٧ — عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن طلبات المطعون عليه فى التظلم من أمر الأداء الصادر لصالحه غير مرتبطة بالطلب الأصلى . النعى بذلك سبب جديد لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٩٤	١٤٩٢	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	أموال
		الأموال العامة :
		١ — سلطة الدولة في استعمال واستثمار الأموال العامة ، تجوى وفقا للقانون العام . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٢) ٦٤ ع ١٤ ٤٠٧
		٢ — الترخيص للأفراد باستعمال الأموال العامة مقابل رسم . لا يجعله عقد إيجار . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٢) ٦٤ ع ١٤ ٤٠٧
		أندية
		الأندية الرياضية . خضوعها للقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب لا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . م ٢ ق ٢٦ لسنة ١٩٦٥ لم ترتب الحل جزاء لعدم اتخاذ إجراءات شهر تلك الهيئات في الميعاد . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٢) ١٧٢ ع ٢ ١١٠١
		أهلية
		١ — وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، غل يدم من إدارتها والتصرف فيها ، فلا يكون لهم حق التقاضي بشأنها . ليس في ذلك نقص في أهلية الخاضع للحراسة . (الطن رقم ٤١١/٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/٣/١٩٧٢) ٥٤ ع ١٤ ٣٣٩

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القيم على المحجور عليه . وجوب أن يكون هدلا ، كفوًا ذا أهلية كاملة . المقصود بشرط الكفاية .
٤٦٢	١٤٧٣	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٣ — اختيار من يصلح للقوامة عند عدم وجود الإبن أو الأب أو الجد ، أو عدم صلاحيتهم . هذا الاختيار من سلطة قاضي الموضوع .
٤٦٢	١٤٧٣	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٤ — توقيع الحجر للغفلة . مناطه . التصرفات الصادرة عن مجرد إهمال أو سهو في التعامل مما يقع فيه الرجل العادي . لا تعد من مظاهر الاضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الإدراك .
١٢١٦	٣٤١٩١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥) وراجع : (أحوال شخصية "الولاية على المال") .

إيجار

		١ — الترخيص للأفراد باستعمال الأموال العامة مقابل رسم . لا يجعله عقد إيجار .
٤٠٧	١٤٦٤	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٤)
		٢ — المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . تحديد العناصر اللازمة لوجود المحل التجاري يتوقف على نوع التجارة .
٨٣٥	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
		٣ — الحق في الإجارة . ماهيته . لدائن المستأجر أن يستعمل هذا الحق نيابة عن مدينه . مثال في توقيع حجز لمصلحة الضرائب على هذا الحق .
٨٣٥	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — القضاء في دعوى مطالبة بإيجار بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إداري ، وبعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه . عدم جواز مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسة على ذات العقد .
١٠٨٧	٢٤١٧٠	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٥ — عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى . خطأ يرتب مسئوليته إلا إذا دفعها بإثبات السبب الأجنبي . إثبات الحكم الخطأ العقدى ونفيه بأسباب سائغة قيام القوة القاهرة . لاقصود . مثال فى التزام المؤجر .
١٣٦٤	٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		إيجار الأما كن :
		١ — اللجان المشكلة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم اختصاصها بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأما كن المشار إليها بالمادة ١/٢ من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ متى كان المؤجر قد أخطر عنها تلك اللجان فى تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أو أن يثبت أنها شغلت قبل هذا التاريخ . اختصاص المحاكم بالفصل فى ذلك .
٥٠	٩٤١٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٨)
		٢ — قرار مجلس المراجعة الصادر خارج حدود ولايته . لاجمية له . للمحكمة ذات الولاية أن تنظر فى النزاع كأنه لم يسبق عرضة عليه .
٥٠	٩٤١٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٨)
		٣ — العبرة فى معرفة ما إذا كان الحكم صادراً فى منازعة ناشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه هى بما

الصفحة	القاعدة	
٣٦٩	١٤٥٨	قضت به المحكمة لإبم طلبه الخصوم . تطبيق الحكم أحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . قضاؤه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . خضوعه من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة مهما تكن قيمة الدعوى . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
١٤٦٦	٣٤٢٢٩	٤ — الحكم الصادر في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له . عدم قابليته للطعن . العبرة في ذلك . ما قضت به المحكمة لا ما طلبه الخصوم . (الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٦)
٣٦٩	١٤٥٨	٥ — الأحكام فير القابلة للطعن طبقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . هي الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الصادر من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
١٠٣٠	١٤٦١	٦ — الحكم بخضوع العقار للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . هو حكم صادر في منازعة ناشئة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير من ذلك ادعاء المؤجر بسبق تخفيض الأجرة طبقا لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ واطراح المحكمة لهذا الدفاع . (الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
١٤٦٦	٣٤٢٢٩	٧ — انطواء الحكم المطعون فيه على قضاء في منازعة إيجارية وأخرى غير إيجارية مرتبطة . إعتباره نهائيا غير قابل للطعن بالنسبة للأولى . إجازة الطعن فيه بالنسبة للثانية . (الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
٦٥٧	١٠٣ ع ٢	٨ — ثبوت أن الغرض الاسامي من الإجارة ليس هو المبنى ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات ، وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا . عدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
١٠٣٠	١٦١ ع ٢	٩ — النهي بالفصو على الحكم المطعون فيه الصادر في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . في منتج . (الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
إيجار الأراضي الزراعية :		
٢٢١	٣٥ ع	١ — عقود الإيجار السابقة على قانون الإصلاح الزراعي . قيام العلاقة الإيجارية فيها مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
٢٢١	٣٥ ع ١	٢ — القضاء برفض إبطال العقد الصادر من المستأجر الأصلي للمستأجر من الباطن المبرم قبل قانون الإصلاح الزراعي . صحيح . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
٢٢١	٣٥ ع ١	٣ — قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن . لا يؤثر عليها ، حكم مستعجل صدر لصالح المالك ضد المستأجر الأصلي ، ما دام أن المستأجر من الباطن لم يكن نخصا فيه . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)

الصفحة

الفاصلة

(ب)

براءات اختراع . بريد . بطلان . بناء . بنوك . بيع

براءات اختراع

المادة ١٤ ق ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ . عدم انطباقها إلا حيث يكون موضوع الاختراع تعديلات أو تحسينات أو إضافات أدخلها صاحبها على اختراع له منحت عنه براءة اختراع .

(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ١٤٠٩ ٢٤٢١٩

بريد

إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١) ١٠٤٧ ٢٤١٦٤

بطلان

(أولا) بطلان التصرفات .

١ — كفاية أي من الاستغلال أو التواطؤ لإبطال تصرف ذي الغفلة قبل تسجيل قرار الحجر .

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥) ١٦٢ ٢٥١٤

الصفحة	القاعدة	
١٦٢	٢٥ ع ١	٢ — استخلاص الحكم أن التصرف كان نتيجة استغلال خفلة المتصرف استنادا إلى أن العين محل النزاع بيعت بغبن يزيد على خمس قيمتها وقت البيع، ومن إقامة المشتري مع المتصرف في منزل واحد قبل التصرف، الذي حصل في الفترة ما بين طلب الحجر عليه وتسجيله . سائق . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
٢٢١	٣٥ ع ١	٣ — القضاء برفض ابطال العقد الصادر من المستأجر الأصلي للمستأجر من الباطن المبرم قبل قانون الإصلاح الزراعي . صحيح . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
٢٩٨	٤٧ ع ١	٤ — طاب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث . انتهاء الحكم إلى أنه لم يقصد به الإيضاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية . تصديق كاف . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٧٤٧	١١٧ ع ٢	٥ — بطلان عقد العمل بالإستناد إلى م ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعلقه بالنظام العام . التحدي به استنادا لأسباب واقعية . عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
١٠٢٠	١٥٩ ع ٢	٦ — مخالفة الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة . القانون ٥٩ لسنة ١٩٤٠ . جزاؤها . متعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . مخالفة ذلك لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية لاتنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون .
١٠٢٦	٢٤١٦٠	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		٨ — تحول التصرف الباطل إلى آخر صحيح . شرطه . بطلان التصرف الأصلي ، وأن تتوافر فيه جميع عناصر التصرف الآخر .
١٣٣٠	٣٤٢٠٨	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
		٩ — زوال حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	١٤٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		١٠ — التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد بالنقادم . لا يتعلق بالنظام العام . عدم قبول التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	١٤٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		(ثانيا) بطلان الإجراءات .
		(١) رفع الدعوى .
		١ — عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان . جزاؤه هو استبعاد المحكمة للقضية من جدول الجلسة .
٦٨٦	٢٤١٠٧	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور ليعيب في الإعلان . بطلان نسبي . جواز التزول عنه صراحة أو ضمنا . المساديين ١٣٢

الصفحة	القاعدة	
		و ١٤٠ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)
٧٦٨	٢٤١٢٠	٣ — منازلة المحامي لأعمال مهنته رغم استبعاد إسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة . أثره . تعرضه للمحاكمة التأديبية دون بطلان العمل . القضاء ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول . خطأ . (الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٤)
٨١٥	٢٤١٢٨	٤ — إجراءات إصدار أمر الأداء . تتعلق بشكل الخصومة دون موضوع الحق أو شروط وجوده . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادي دون طريق أمر الأداء . دفع مشكلى وليس دفعا بعدم القبول . (الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
٩٨١	٢٤١٥٢	٥ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادي دون طريق أمر الأداء . قضاء لاستنفاد به محكمة أول درجة ولايتها . إلغاء هذا الحكم استئنافا . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع . تفويت لإحدى درجات التقاضى . (الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
٩٨١	٢٤١٥٢	(ب) نظر الدعوى . ١ — وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات سابق وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها هذه ندب خير لمضاهاة الخطوات لتحقيق صحة الامضاءات ،

الصفحة	القاعدة	
		دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ التي وردت بشأن أحكام نذب الخبراء بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المتدب لتحقيق صحة الامضاءات لعدم دعوته للخصوم طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات .
٥٩٤	٩٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٢ — البطلان لفقد أحد الخصوم صفته في الدعوى . نسبي .
٨٢٨	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩) ٣ — وجوب إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى هند إعادتها للمرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانوني او ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . إقامة الحكم المطعون فيه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية لجل قضائه . النعي عليه لما أورده في المنطوق من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة . لا يحقق سوى مصلحة نظرية . نعي غير منتج .
٨٩٠	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ٤ — إرجاء المحكمة سماع شهود النفي . جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات ، إذا حال دون سماعهم مانع . لا بطلان .
١٣٧٧	٢٤٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		(ج) الطعن بالنقض .
		١ — وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر بالطعن بالنقض وكلاء من الطاعن وإلا كان الطعن باطلا ، وقضت المحكمة بذلك من تلقاء نفسها .
٨٨	١٤ ع ١٤	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الحكم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . هـ ذلك .
٩٣ ملحق	٢ ع	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٥ ق — "هيئة المواد المدنية" جلسة ١٩٧٢/٢/٤) ..
		٣ — تمام إعلان تقرير الطعن في الميعاد مشتملا على البيانات الواجبة . لا يبطله خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ وساعة التقرير به .
٣٦٩	٥٨ ع ١	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٤ — عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء ذوائر الفحص بالنسبة للطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، والطعون التي رفعت بعده وحتى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . لا بطلان .
٥٢١	٨٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
		٥ — ميعاد إعلان الطعن بالنقض في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي . بطلان إعلان بعض المطعون عليهم . لا يترتب عليه سوى إعادة إعلانهم إعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد .
١١٧٥	١٨٦ ع ٢	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/١٢)
		٦ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفائه . التمسك ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصلحة . غير جائز .
٨٥٢	١٣٥ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
٩١٩	١٤٣ع	٧ — التقرير بالطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضدهم مذكرة بالرد على أسبابه في الميعاد . تحقق الغاية المبتغاه من إعلانه . التمسك ببطلان الإعلان . غير مقبول . (الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
١١٢٥	١٨٦ع	٨ — تقديم المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني وحضور محام عنهم بالجلسة . تمسكهم ببطلان إعلانه بالطعن ، دون بيان وجه مصلحتهم في التمسك بالبطلان . غير مقبول . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)
٩٧٧	١٥١ع	٩ — وجوب قيام الطاعن بمراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ، ليعلم من يصح اختصاصه قانوناً بصفته في الميعاد المقرر قانوناً . إغفال ذلك يترتب عليه بطلان الطعن . (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣) "مسائل الأحوال الشخصية"
١٢٤٢	١٩٦ع	١ — وجوب إيداع الطاعن — في مسائل الأحوال الشخصية — قلم كتاب محكمة النقض ، صورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه . أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى في خلال ميعاد الطعن . يغنى عن إيداع الأوراق المشار إليها . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
١٤٧٩	٢٣١ع	٢ — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . رفعه بتقرير . صحيح . وجوب اتباع أحكام المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات بشأن إجراءات الطعن . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) بطلان الأحكام .
		١ - لا سبيل لإهدار الأحكام بدعوى بطلان أصليّة ، إلا إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية .
٣١١	٤٩ ع ١	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٢ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة الذي أخفق الخصم في إثبات تزويرها ، وفي موضوع الدعوى معا . هـ ذلك .
٤٣٩	٧٠ ع ١	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		٣ - اشمال أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثيره على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان .
٦٦٣	١٠٤ ع ٢	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٤ - مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي عدم جواز مخالفته أو النزول عنه . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع في غير حالاته . أثره . بطلان الحكم .
٩٨١	١٥٣ ع ٢	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		”بيانات الحكم“
		٥ - خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا يترتب عليه بطلانه .
٧٣٠	١١٥ ع ٢	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٦ - إغفال وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . لا بطلان .
٨٢٨	١٢٩ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٧ - وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة .

الصفحة	القاعدة	
		غير لازم. التوقيع على الورقة الأخيرة المشتملة على جزء من الأسباب اتصل بالمنطوق . لا بطلان .
٨٧٢	٢ع١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٨ — النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . لا بطلان .
٨٧٦	٢ع١٣٨	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٩ — عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٤٩	٢ع١٤٧	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
		١٠ — وجوب تضمين الحكم ببيان المحكمة التي أصدرته وتاريخ ومكان إصداره وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . إفعال بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم . أثره . بطلان الحكم .
٩٥٩	٢ع١٤٩	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٢)
		١١ — وجوب صدور أحكام محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين . تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائي . تضمين الحكم بما يفيد صدوره من أربعة مستشارين . أثره . بطلان الحكم .
٩٥٩	٢ع١٤٩	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٢)
		١٢ — خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك . نص الدستور

المقابلة	القاعدة	المقابلة
		<p>على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح من أن هذا الصدور في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه لا يتطلب أى عمل إيجابى من أحد ، ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقا للمادة ١٧٨ مرافعات ، ٣١٠ إجراءات .</p> <p>أراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا من ذلك الأمر المفترض وليس منشأ له .</p>
٣٣ ملحق	١ ع ٣	<p>(الطن رقم ١٠١٥ سنة ٤٣ ق جنائى — جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ..</p> <p>(رابعا) بطلان التنفيذ .</p> <p>١ — عدم ترتيب المادة ٦٣٤ مرافعات سابق البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ٦٣٢ من ذلك القانون . وجوب إخبار ذوى الشأن ممن ورد ذكرهم بالمادة ٣٢ من قانون المرافعات السابق بإيداع قائمة شروط البيع . شرطه . ظهور حقوقهم في الشهادة العقارية الواجب إرفاقها بالقائمة .</p>
١٧٩	٢٨ ع ١٤	<p>(الطن رقم ٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)</p> <p>٢ — اعلان التنبيه بالأداء والانهيار بحجز العقار إداريا و اعلان محضر الجرز . جواز تسليمها إلى المدين أو في موطنه الأصلي أو إلى واضع اليد في محل العقار . وجوب إثبات اسم واضع اليد وصلته بالعقار فإذا لم يوجد أثبت ذلك بمحضر الجرز وسامت نسخة منه إلى أحد ممن ذكروا في المادة ٧ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وعملت أخرى في الأماكن المنصوص عليها في ذات المادة . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الإجراء .</p>
١٤٩١	٣٤ ع ٢٣٣	<p>(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — توجيه اعلان التنبيه بالأداء وانذار حجز العقار اداريا ومحضر الحجز الى الطاعنة باعتبارها مدينة أصلية وبصفتها مالكة وحائزة . تسليم هذا الإعلان في محل العقار الى والدها وإلى وكيلها دون وأضع اليد . اغفال اثبات عدم وجود هذا الأخير في محضر الحجز واتخاذ ما أوجبه القانون في هذا الصدد . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى ببطلان اجراءات الحجز في هذه الحالة . خطأ .
١٤٩١	٣٤٢٣٣	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)
بناء		
		١ — حق المحتكر في إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة . له ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وحده أو مفترنا بحق الحكر . انتقال هذا الحق عنه إلى ورثته . في كل هذه الأحوال تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك .
٣٠٥	١٤٤٨	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٢ — إعادة بناء عقار قديم بعد هدمه . عودة حق الارتفاق بالمطل للعقار الجديد . مقيدة بمضمون الارتفاق الأصلي .
٦٧٦	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٣ — مخالفة الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . جزاؤه .
١٠٢٠	٢٤١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
١٠٦٢	٢٤١٦٦	<p>٤ — سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد . عدم تمسك رب العمل أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المفاوض في استخراج الرخصة اللازمة لبناء باقى الأدوار . قضاء الحكم بمسئولية رب العمل عن توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة . لا مخالفة للقانون .</p> <p>(الظن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)</p>
١٠٦٢	٢٤١٦٦	<p>٥ — رب العمل في عقد المفاوضة . تأخره في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء العمل والمضى في تنفيذه . إخلال بالتزامه التعاقدى . موجب لمسئوليته إلى أن يثبت قيام السبب الأجنبي الذى لا يذله فيه .</p> <p>(الظن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)</p>
١٢٥٠	٢٤١٩٧	<p>٦ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن الأول باع مبانى الكابينة بالعقد الصادر منه للطاعنة الثانية . لازمة اعتبار المباني قائمة وأن صاحب الحق فى التصرف فيها وقت البيع . تعيب الحكم فيما ورد بأسبابه من رفض طلب الطاعن الأول الإحالة إلى التحقيق لإثبات إقامته المباني من ماله الخاص . غير منتج .</p> <p>(الظن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)</p>
١٤٥٠	٢٤٢٢٦	<p>٧ — استخلاص الحكم أن الحيابة بطريق النيابة . إقامة الحائز منشآت على الأطلان دون مجابهة صريحة ظاهرة للمالك . انتقال الحيابة لورثته . القضاء برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقدم . لا خطأ .</p> <p>(الظن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)</p>
١٤٥٠	٢٤٢٢٦	<p>٨ — الحائز بطريق النيابة عن صاحب الأرض . إقامة منشآت عليها دون إذن من صاحبها . عدم اعتبار ذلك بمجرد تغييرا لسبب الحيابة .</p> <p>(الظن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)</p>

بنوك

عقد فتح الاعتماد :

١ — عدم النص في منطوق الحكم على تحديد تاريخ انقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به . الاكتفاء بذلك في الأسباب المرتبطة بالمنطوق . جائر .

(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ٢١ ع ١٣٣

٢ — كفالة عقد فتح الاعتماد . لانضمين إلا التزامات العميل الناشئة عن تنفيذ هذا العقد وحده . لا تمتد إلى ما ينشأ عنها في ذمته قبل فتح الاعتماد أو بعده أو بالمخالفة لشروطه .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) ٤٢ ع ٢٦٨

٣ — عدم استظهار الحكم أن العقد الذي كفله الكفيل ، أجاز لأي من الدائن أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول . عدم استجابة المحكمة إلى طلب الكفيل إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التي سحبها المدين من الاعتماد المكفول أو ندب خبير . قصور .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) ٤٢ ع ٢٦٨

٤ — عقود أو عمليات فتح الاعتماد . ماهيتها . قصر سر يان رسم الدمغة على الاعتمادات بمعناها الفنية الدقيق . ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال في عقد توريد أقطان ..

(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣) ١٢٦ ع ٨٠٦

الصفحة	القاعدة	خطابات الضمان :
٤٠١	٦٣ ع ١	١ — علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر بخطاب الضمان لصالحه . علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل . التزام البنك بالوفاء للمستفيد . إلزام أصيل ، لا بالوكالة عن العميل . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق ، ١١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
٩١٩	٤٣ ع ٢	٢ — استناد البنك الطامن في دفاعه إلى أحكام الإثراء بلا سبب لأن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان أدى إلى افتقاره ، وإلى إثراء العميل . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . فصور . (الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢) الحساب الجارى :
٨١	٥٣ ع ٢	صيرورة الحساب الجارى بإقفاله ديناً عادياً . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ، إلا إذا وجدت قاعدة أو عادة بذلك . (الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢)
بيع		
لانعقاد البيع :		
٩٧١	٩١ ع ٢	١ — القانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يمنع وزارة الزراعة من شراء مصانع علف الحيوان المملوكة للأفراد والهيئات — غير الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — عن غير طريق بنك التسليف . أيلولة هذه المصانع في النهاية إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها لمن تولى شراءها . (الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ — الوعد المتبادل بالبيع والشراء . وروده على قطعة أرض بسعر محدد . اعتباره عقد بيع كامل الأركان ولو أرحى التحديد النهائي لمساحة المبيع .
١٠١٠	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٤١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٣ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن الأول باع مباني الكابينة بالعقد الصادر منه للطاعنة الثانية . لازمه اعتبار المباني قائمة وأنه صاحب الحق في التصرف فيها وقت البيع . تمهيب الحكم فيما ورد بأسبابه عن رفض طلب الطاعن الأول الإحالة إلى التحقيق لإثبات إقامة المباني من ماله الخاص . غير منتج .
١٢٥٠	٢٤١٩٧	(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)
		التزامات البائع :
		(أولا) نقل الملكية .
		” دعوى صحة التعاقد “
		١ — تحديد الحكم في أسبابه حق المطعون عليه الثاني في ملكية نصف التلاجة وبالانتفاع بالأرض والمباني في حدود أغراضها . قضائه في المنطوق بصحة ونفاذ البيع الصادر منه إلى المطعون عليه الأول في نطاق الحق الذي حدده . لا تناقض .
٧٦	١٣١٤	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — الحكم نهائيا للطاعن في مواجهة المطعون عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن عدم اعتباره غاصبا . صدور حكم آخر لصالح المطعون عليها بإلزام الطاعن بالبيع بوصفه غاصبا . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٨٣	٢٩١٤	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القضاء نهائيا في مواجهة الطاعنين — المشتري — بصحة التعاقد الصادر من ذات البائع لمشتري آخر استنادا إلى أن صحيفة تلك الدعوى أسبق تسجيلا من عقد شراء الطاعنين . قضاء يحوز الحجية قباهما في دعواهما بتثبيت ملكيتهما لذات العين المبيعة .
٢١٧	٣٤ ع ١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٧ — جلسة ١٩/٢/١٩٧٢)
		٤ — قضاء الحكم المطعون فيه يرفض دعوى صحة وتفاذ عقد البيع لبطلانه . تأسيس هذا القضاء على سبق صدور حكم ببراءة ذمة البائع من دين الرهن المقول بأنه ثمن المبيع . نقض هذا الحكم الأخير . أثره . اعتبار الحكم المطعون فيه .
٦٥٤	١٠٢ ع ٢	(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٥ — دعوى صحة التعاقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع نقل الملكية . اتساع نطاقها لبحث ذاتية الشيء المبيع .
٧٨١	١٢٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٦ — موافقة البائعين على خروج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها . مقتضاها . اتجاه إرادة المتعاقدين إلى اعتبار الصفقة وحدة لا تقبل التجزئة . عدم استبعاد الأطنان المبيعة قبل وقوع القسمة . البيع صحيح نافذ قبل البائعين جميعا حتى إذا وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم . للاخير الرجوع على الباقيين طبقا للقواعد المقررة .
٧٨١	١٢٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٧ — الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائين . شرطه قضاء الحكم المطعون فيه بصحة وتفاذ عقد بيع . عدم مناقضته لقضاء نهائي سابق بصحة وتفاذ عقد بيع صادر عن ذات العقار .
١٠٩٣	١٧١ ع ٢	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الدعوى البوليصية . دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين لإضراراً بدائنه . عدم مساس الحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . بقاؤه صحيحاً وقائماً بين حاقديه . (الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) ١١٠٥ ٢٤١٧٤
		٩ — اختصاص المشتري بائع بائعة للحكم في مواجهته في دعوى صحة التعاقد . انكار بائع البائع صدور العقد المقول بصدوره منه إلى البائع . وجوب اعتبار النزاع الخاص بالعقد الصادر بين البائع وبائع البائع مطروحا على المحكمة لتفصل فيه . (الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٦) ١٢٥٠ ٢٤١٩٧
		١٠ — للمشتري حسن النية التمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستتر . عدم جواز الاحتجاج عليه بالعقد المستتر إلا إذا كان مشهراً أو كان علماً بصورية العقد الظاهر أو بوجود ورقة ضد . (الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨) ١٢٨٥ ٢٤٢٠٢
		(ثانياً) ضمان الاستحقاق . ١ — عدم سريان التقادم بالنسبة لضمان الاستحقاق الذي يتوقف وجوده على نجاح المتعرض في دعواه ، إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائي . القول ببطلان سريان التقادم من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق . خطأ في ظل القانون المدني القديم أو القائم . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) ٢٦١ ٤١
		٢ — انقضاء البيع بسبب استحقاق المبيع . يوجب على البائع رد الثمن مع التضمينات . لقاضي الموضوع ملطة تقدير

الصفحة	القاعدة	
		التضمينات بمبلغ معين علاوة على الثمن ، أو أن يحتسب الثمن بالفوائد . ليس عليه في الحالة الأخيرة أن يجرى أحكام فوائد التأخير في المادة ١٢٤ مدني قديم .
٢٦١	١٤٤١ ع	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		(ثالثا) ضمان التعرض .
		١ - التزام البائع بضمان التعرض ، شرطه . أن يكون فعل البائع هو مصدر الحق العيني الذي يحتاج به على المشتري .
٩٣٣	١٤٥٢ ع	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		٢ - الضرائب المستحقة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . من الديون الممتازة . وجود حق عيني تبعى على المنشأة يثبت قبل من يشتريها . اعتبار ذلك تعرضا للمشتري يضمنه البائع والضامن المتضامن معه في عقد البيع .
٩٣٣	١٤٥٢ ع	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		٣ - جواز الاتفاق على أن يعرض البائع والمتضامن معه ، المشتري عند التعرض له في الانتفاع بالمبيع ، وتحديد قيمة هذا التعويض مقدما .
٩٣٣	١٤٥٢ ع	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		التزامات المشتري :
		”وفاء الثمن“ .
		١ - الالتزام ينقسم على الدائنين أو المدينين المتعدين بحسب الرسوم مالم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم . عدم تحديد نصيب كل من البائعين في الثمن . كل منهما له النصف فيه .
٢٦٤	٥٧٢ ع	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عقد استبدال الحكر . عقد بيع أجرى بطريق المزايدة . له نفس آثار عقد البيع الاختياري أو حكم إيقاع البيع الصادر من قاضي البيوع . حق المستحكر في خمس الثمن لا ينشأ إلا من تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الاستبدال . عدم سقوط دعوى المطالبة بهذا الحق إلا بمضى ١٥ سنة على استحقاقه بعد تمام العقد بتوقيع وزير الأوقاف .
٤٩٩	٢٤٧٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٣ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على شرط ورد بالعقد الابتدائي مفاده . تخلى المتعاقدين عن هذا الشرط .
٥٢٨	١٤٨٣	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥) ٤ - قيام المشتري بإيداع باقي الثمن على ذمة البائعين في صفقة غير مجزأة . عدم اعتراضهم على الإيداع . مؤداه . براءة ذمته من الثمن . لكل بائع أن يستأدى حصته من الثمن وفق الإجراءات المقررة قانونا .
٧٨١	١٤١٢٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩) ٥ - تقدير ثمن مصانع ملف الحيوان وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ . شموله عناصر أخرى غير ثمن الآلات . ليس للجنة المختصة بتقدير الثمن سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها ذلك القانون .
٩٧١	٢٤١٥١	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) صورية البيع : ١ - انتهاء الحكم إلى أن العقد بيع حقيقي استوفى أركانه أخذا بأقوال الشهود أمام أول درجة . اعتبار ذلك رفضا ضمنيا لطلب الاحالة للتحقيق لاثبات صورية الثمن .
٢٩٨	١٤٤٧	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الصفحة	القائمة
٣٤٩	٢ — استخلاص الحكم من أقوال الشهود أن العقد موضوع النزاع لم يقصد به البيع ولم يدفع فيه ثمن . النعي عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٥٥ ع ١
١١٤٢	٣ — صورية الثمن الوارد بعقد البيع . صحة العقد بوصفه هيئة مستترة في صورة عقد بيع في ظل القانون المدني القديم . حياسة البائع للبيع واحتفاظه بحق الانتفاع مدى حياته . لا يتعارض مع تمييز التصرف . (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١) ١٨٠ ع ٢
١٢٨٥	٤ — مناقشة الحكم للأدلة في الدعوى واستخلاص الحكم وجود ورقة الضد ، وكفايتها في إثبات صورية العقد بأسباب سائغة . لا قصور أو فساد في الاستدلال . (الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨) ٢٠٢ ع ٣
١٢٨٥	٥ — المشتري من أحد طرفي العقد الصوري . عدم تحقيق المحكمة دفاعه بأنه لا يعلم بصورية عقد البائع له استنادا إلى أنه خلف هام للبائع . خطأ وقصور . (الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨) ٢٠٢ ع ٣
	وراجع : (ص . صورية) .
	بطلان البيع :
١٦٢	١ — كفاية أي من الاستغلال أو التواطؤ لإبطال تصرف ذي الغفلة قبل تسجيل قرار الحجر . مثال في عقد بيع . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥) ٢٥ ع ١

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استخلاص الحكم أن التصرف كان نتيجة استغلال خفلة المتصرف ، استنادا إلى ما ورد في تقرير الخبير من أن العين بيعت بغبن يزيد على خمس قيمتها وقت البيع ، ومن إقامة المشتري مع المتصرف في منزل واحد قبل التصرف الذي حصل في الفترة ما بين طلب الحجر عليه وتسجيله . سائغ .
١٦٢	٢٥ ع ١	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٣ — طلب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث . انتهاء الحكم إلى أنه لم يقصد به الإيحاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية . تسبيب كاف .
٢٩٨	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٤ — استخلاص الحكم المطعون فيه أن الأرض المباعة هي أرض فضاء مقسمة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي .
١٠٢٠	١٥٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٥ — مخالفة الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . جزاؤه .
١٠٢٠	١٥٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		فسخ البيع :
		التزام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمن البيع . يقابله التزام البائع برد فوائد الثمن الذي قبضه . حق المشتري في خمس المبيع حتى يستوفى ما له قبل البائع .
٧٢١	١١٣ ع ٢	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٨)

(ت)

تأمين • تأمين • تأمينات اجتماعية • تجزئة •
تحكيم • نزعة • تزوير • تسجيل • تعويض •
تقادم • تقسيم • تنفيذ • تنفيذ عقارى

تأمين

أيلولة ملكية المشروع المؤم للدولة بماله من حقوق في تاريخ
التأمين • أحقية هذا المشروع في المطالبة باسترداد ماسبق دفعه
لحسابه من مبالغ دون وجه حق قبل التأمين • القضاء بأن الحقوق
والالتزامات المتعلقة بنشاط المشروع قبل التأمين تبقى لمالكه •
خطأ •

(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ... ٧٤ ع ١ ٤٦٨

تأمين

(١) التأمين على الحياة •

قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمنا منه في وثيقة التأمين
الأصلية • وجوب أعمال الشروط الخاصة في قبول التأمين
على هذا الخطر ما لم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام
العام • تطبيق الحكم شروط الوثيقة الأصلية دون بحث الشروط
المعدلة • خطأ وقصور •

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢) ... ٤٦ ع ١ ٢٩٤

الصفحة	القاعدة	
		(ب) التأمين ضد مسؤولية الناقل .
		ضمان شركة التأمين التعويضات المستحقة من الإضرار التي تلحق البضائع المشحونة . إعفاء الحكم لشركة المؤمنة من العجز في هذه البضائع في حدود ١٪ منها تأسيساً على أنها من الزيوت والشحومات وتتعرض للنقص أثناء الشحن والتفريغ ، وأن العرف جرى على ذلك . لا خطأ .
٥٩٠	١٤ ٩١	(الظن رقم ١٧١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		(ج) التأمين عن حوادث السيارات .
		١ - ليس للمضروب قبل العمل بقانون التأمين الإلجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطاً لمصلحة الغير .
١٠١	١٤ ١٦	(الظن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - التأمين الإلجباري على السيارة الخاصة "الملاكي" لا يشمل الأضرار التي تحدث لركابها .
١٦٨	١٤ ٢٦	(الظن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٣ - دعوى المضروب المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإلجباري عن حوادث السيارات . خضوعها للتقدم الثلاثي المنصوص عليه بالمادة ٧٥٢ مدني .
٦٣٥	٢٤ ٩٩	(الظن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
١٠١٦	٢٤ ١٥٨	(والظن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٤ - تقادم دعوى المضروب المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإلجباري من حوادث السيارات . مريانه من وقت وقوع الفعل المسبب للضرر . دعوى المؤمن له قبل المؤمن . مريان تقادمها من وقت مطالبة المضروب للمؤمن له بالتعويض .
٦٣٥	٢٤ ٩٩	(الظن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤)

الصفحة	القائمة	
		٥ - وقف تقادم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان التقادم بصدد الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة . (الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ع ٢٤ ٦٣٥
		٦ - رفع الدعوى الجنائية . مانع قانوني يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه . أثره . وقف سريان التقادم . (الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ع ٢٤ ٦٣٥ (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) ١٥٨ ع ٢٤ ١٠١٦
		٧ - تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن . خضوعه للقواعد العامة في شأن الوقف والانقطاع . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) ١٥٨ ع ٢٤ ١٠١٦
		٨ - دعوى المضرور المباشرة أمام المحكمة المدنية قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . وقفها أثناء السير في الدعوى الجنائية . علة ذلك . (الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ع ٢٤ ٦٣٥
		٩ - عدم استطاعة المضرور ادخال المؤمن في الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض عن حوادث السيارات . (الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ع ٢٤ ٦٣٥

تأمينات اجتماعية

		١ - حلول نظام المعاش محل نظام مكانة نهاية الخدمة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٥) ٦٦ ع ١٤ ٤١٨
--	--	--

الصفحة	القاعدة	
٨٩٤	٢٤١٤٠	٢ — تأمين الشيخوخة . حلولة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من ١/١/١٩٦٢ . التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإداء المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال . شرطه وحالاته . (الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	٢٤١٤٢	٣ — معاش الشيخوخة . استحقاق العامل له ببلوغ من الستين متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة . ٢٤ اشتراكاً شهرياً . المدة السابقة على الاشتراك في التأمين . احتسابها متى استحق عنها مكافأة لم يقتضها . عدم استكمال العامل المدد الموجبة لاستحقاق المعاش . جواز استمراره في عمله أو التعاقد بعمل جديد متى كان قادراً على أدائه لاستكمال تلك المدد . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	٢٤١٤٢	٤ — استكمال العامل مدد استحقاق الحد الأدنى للمعاش . بلوغة من الستين . ليس له أن يطلب الاستمرار في العمل بغية الحصول على معاش أكبر . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	٢٤١٤٢	٥ — عدم اقتضاء العامل مكافأة المدة السابقة . احتسابها ضمن مدة التأمين . مطالبته بمد خدمته للحصول على معاش أكبر . القضاء بعدم جواز مد الخدمة إلا للحصول على الحد الأدنى للمعاش لا لزيادته . لا خطأ . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	٢٤١٤٢	٦ — اقتضاء الحق جبراً . شرطه . أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . تقدير توافر هذه الشروط

الصفحة	القاعدة	
		من سلطة محكمة الموضوع . مثال في حجز إداري لاقتضاء دين للتأمينات الاجتماعية .
٤٤	١٤	٨ ... (الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٢) ...
		٧ — إدانة مدير الشركة لعدم التأمين على عدد من عمالها . مقتضاءه . أنهم عمال لديها .
٢٥٥	١٤	٤٠ ... (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦) ...
		٨ — حق العامل المؤمن عليه وحده في طلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته بدلا من احتسابها في المعاش وذلك خلال خمس السنوات التالية لصدور القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . المستحقين من العامل . ليس لهم هذا الحق .
٤١٨	١٤	٦٦ ... (الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٥) ...
		٩ — إقامة الحكم قضاءه بأحقية ورثة العامل في المعاش والتأمين المقررين بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أساس قيام علاقة عمل صحيحة بين مورثهم ورب العمل ، لا على أساس أنه كان من العاملين بالحكومة . لا مخالفة للقانون .
١٠٢٦	٢٤	١٦٠ ... (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) ...
		١٠ — الحكم بقبول الاستئناف شكلا يتصل بشكل الاستئناف دون غيره وأن من اختصم فيه كان خصما أمام محكمة أول درجة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعد الحكم بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة لذات الخصم . لا تناقض . مثال في دعوى قبل هيئة التأمينات .
٢٣٩٨	٣٤	٢١٨ ... (الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ...
		وراجع : (ع. عمل).

تأمينات عينية

حق الإمتياز :

١ - الضرائب المستحقة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من الديون الممتازة، وجود حق عيني تبني على المنشأة يثبت قبل من يشتريها. إعتبار ذلك تعرضاً للشترى ، يضممه البائع والضامن المتضامن معه في عقد البيع .

(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦) ١٤٠٢ ع ٩٣٣

٢ - المبالغ المستحقة للخزانة العامة كالضرائب . ثبوت الإمتياز لها . شرطه . أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بها وبالقيود التي تقررها .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) ١٤٦ ع ٩٤١

٣ - للخزانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب . المادة ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره . ولا يثبت فيه حق التبع ولو كان محله عقارا .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) ١٤٦ ع ٩٤١

٤ - اتخاذ البائع إجراءات التنفيذ العقارى على الأطنان المباعة منه بعد تسجيل المشتري للعقد لعدم سداده باقى الثمن . الثمن المودع من الرامى عليهم المازاد من حق المشتري . لمصلحة الضرائب - الدائنة للمشتري - استيفاء حقها من الثمن المودع بالأولوية على سائر الديون الممتازة ، ومن بينها باقى الثمن المستحق للبائع .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) ١٤٦ ع ٩٤١

الصفحة	القاعدة	تجزئة
		أحوال عدم التجزئة :
		١ — موافقة البائعين على خروج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها . مقتضاء . اتجاه ارادة المتعاقدين إلى اعتبار الصفقة وحدة لا تقبل التجزئة . عدم استبعاد الأطيان المبيعة قبل وقوع القسمة . البيع صحيح نافذ قبل البائعين جميعا حتى إذا وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم . للأخير الرجوع على الباقيين طبقا للقواعد المقررة .
٧٨١	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٢ — بطلان الطعن بالنقض في موضوع غير قابل للتجزئة بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم مرسى مزاد .
٩٧٧	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		وراجع : إنقسام الإلزام .
٣٦٤	١٤ ٥٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		تحكيم
		١ — اتفاق المتعاقدين على الاتجاه للتحكيم ، لنظر ما ينشأ بينهم من نزاع . لا يتعلق بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه بالسكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع .
١٦٨	٢٦ ١٤	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٢٥٥	١٤٠	٢ — إثبات حلف مضمون هيئة التحكيم لليمين . ليس من البيانات الواجب تضمينها بالحكم . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
تركة		
٢٩٨	١٤٧ غ	١ — قيام للتوريث على ما يخلفه المورث وقت وفاته . لا حق للورثة فيها يكون قد خرج من ماله حال حياته . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٧٩٠	٢٤١٢٣	(والطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢) ٢ — صحة التصرفات المنجزة من المورث حال صحته ولو صدرت لوارث بقصد حرمان بعض الورثة . (الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
٤٢٨	١٤٦٨	٣ — التركة مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تنشغل بمجرد الوفاة بحق عيني الدائني المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)
٨٨	١٤١٤	٤ — تمسك الطاهنين بأن مورثهم — المحال عليه بالدين — وهم من بعده لا يسألون قبل المدين — المحيل — طبقا لعقد البيع إلا في حدود ما خص المساحة المباعة منه لمورثهم من دين . قيام الدائن بنزع ملكية جزء مما اشتراه المورث . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاهنين وطلبهم نذب خبير لتحقيق ما يجب أن تلزم به التركة من دين على الباقي من المساحة التي اشتراها المورث . قصور . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الزواج الباطل والزواج الظني في الفقه والقضاء اليوناني . ماهيته . أثره . حق الزوج حسن النية في أن يرث في تركة الزوج الآخر إذا ما قضى بالبطلان بعد الوفاة .
٦٩٨	٢٤١١٠	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٦ - النزاع حول قيام صفة المصنف بالطامن . الحكم نهائياً بقيام هذه الصفة . حيابة الحكم لقوة الأمر المقضى في هذا الشأن . صدور حكم آخر على خلاف ذلك الحكم . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٧٠٨	٢٤١١١	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٢)
		وراجع : (١٠١ ا ر ث) .

تزوير

الادعاء بالتزوير :

		١ - محضر معاون المالية ، باعتباره محضر جمع استدلالات . ليست له الحجية المطلقة لبيانات الورقة الرسمية . قابليته لإثبات العكس بكافة الطرق دون حاجة للطعن بالتزوير .
٤٠٧	١٤٦٤	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٢ - جواز التمسك ببطلان التصرف أو صوريته بعد الإخفاق في الإدعاء بالتزوير . حلة ذلك .
٤٣٩	١٤٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٧٢)
		٣ - إثبات المحضر انتقاله إلى موطن المعلن إليه وإعلانه في مواجهة شقيقته المقيمة معه التي وقعت باستلام الصورة . الدفع بالسقوط بمقولة إن ما جاء بورقة الإعلان منور دون الطعن على ما أثبتته المحضر بالتزوير . لا أساس له .
٧٠٨	٢٤١١١	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - دعوى تزوير أصلية برد وبطلان إعلام الوراثة . النزاع حول تعيين الورثة . مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى . إغفال ذلك . أثره . بطلان الحكم .
١٣٢٤	٣٤٢٠٧	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١) "التوقيع على بياض"
		١ - تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . نوع من خيانة الأمانة . وقوع التغيير ممن حصل على الورقة خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأي طريقة خلاف التسليم الاختياري . تزوير يجوز إثباته بكافة الطرق .
٢٠٥	٣٢١	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٢ - تمسك الطاعنة بالتزوير بأن السند المطعون فيه سلم بعد توقيعه من مورثها على بياض لزوج المطعون عليها وشقيقه لكتابة طلب لإحدى الجهات الحكومية ، وأن المطعون عليها استحصات على ورقته وملأت فراغها بتزوير صلب السند . إغفال المحكمة بحث هذا الدفاع . قصور .
٢٠٥	٣٢١	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) إجراءات المضاهاة :
		١ - وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات سابق وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها عند ندب خبير المضاهاة لخطوط لتحقيق صحة الإضاءات ، دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ التي وردت بشأن أحكام ندب

الصفحة	القاعدة	
		الخبراء بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للمحضور طبقاً للمادة ٢٣٦ مرافعات .
٥٩٤	١٤٩٢	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
٥٦٤	١٤٨١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٢ — الأوراق التي تقبل للمضاهاة . الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها من المحصور أو ما استكتب أمام القاضي . عدم الاكتفاء بسكوت الخصم بالنسبة للأوراق العرفية .
١١٦٥	٢٤١٨٤	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤)
		٣ — م ٢٦٦ مرافعات سابق . اقتصار حكمها على حالة تحديد المحكمة جلسة لتقديم أوراق المضاهاة والاتفاق على ما لا يصلح منها لذلك .
١١٦٥	٢٤١٨٤	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤)
		الحكم في دعوى التزوير :
		١ — لا يلزم إثبات الأمر بضم الأوراق المدعى بتزويرها والاطلاع عليها بحضور الجلسة أو بأى محضر آخر . حلة ذلك .
٤٣٩	١٤٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
١٣٥٧	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٢ — عدم جواز الحكم بصحة الورقة التي أخفق الخصم في إثبات تزويرها وفي موضوع الدعوى معا . حلة ذلك .
٤٣٩	١٤٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		٣ — القضاء برفض دعوى التزوير استناداً إلى اعتراف الطاعن بالتزوير بصحة إمضائه على السند المطعون فيه . القضاء

الصفحة	القاعدة	
		بالغاء الحكم الابتدائي تأسيسا على ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن الامضاء مزور دون أية إشارة إلى هذا الاعتراف . قصور .
٤٩٤	١٤٧٨ ع	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ٤ — سلطة قاضي الدعوى في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير .
٥٩٤	١٤٩٢ ع	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٥ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات سابق . جزاء مدني يحكم به على من فشل في ادعائه بالتزوير . عدم تعددها بتعدد الطاعنين متى كان ادعائهم بالتزوير واحدا وحاصلا بتقرير واحد ومنصبا على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها .
٨٥٢	٢٤١٣٥ ع	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ٦ — الإدعاء بتزوير عقد بيع . طلب اجراء المضاهاة على بصحة اصبع موقع بها على أصل توكيل . ادعاء المطعون عليها بتزوير هذه البصمة . القضاء بعدم قبول هذا الادعاء لكونه غير منتج ، وبرفض الادعاء بتزوير عقد البيع تأسيسا على الاطمئنان الى اقوال الشهود . لاتناقض .
٨٥٢	٢٤١٣٥ ع	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ٧ — انتهاء الحكم المطعون فيه الى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الإعلان . عدم ورود نعي على ذلك القضاء . مؤداه . حيرورة الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا وحجة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفاء ماما لها .
٨٥٢	٢٤١٣٥ ع	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

تسجيل

١ - انتهاء الحكم إلى اعتراف ملاك الأرض المقامة عليها
الزلاجة بحق المطعون عليه في ملكية نصف الزلاجة والانتفاع
بهذه الأرض والمباني في أغراض إدارتها . هذا الاعتراف هو
إخبار بملكية سابقة ليس هو سند هابل دليلها ، لا ضرورة لتسجيله
للاحتجاج به على المقرر .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ... ١٣ ع ١٣ ٧٦

٢ - شراء المطعون عليه عقارا بعقد ابتدائي من البائع الذي
كان قد اشتراه بدوره بعقد ابتدائي من آخر . بيع ورثة الأخير
نفس العقار إلى الطاعن بعقد مسجل . القضاء باعتبار عقد
الطاعن قد صدر ممن لا يملك العقار لتملك المطعون عليه له بوضع
اليده المدة الطويلة المكتسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يده سابقه
واكتمال التقدم قبل صدوره . لاخطأ .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ... ٧٧ ع ١٣ ٤٨٧

٣ - توقيع مشتري العقار بعقد ابتدائي شاهدا على عقد البيع
المسجل الصادر من ورثة البائع له من نفس العقار لآخر . ليس
من شأنه أن يحول دون امتكان مدة وضع يده من كان قد اشترى
منه العقار بعقد ابتدائي ، وإعمال أثره في كسب الملكية
بالتقدم .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ... ٧٧ ع ١٣ ٤٨٧

” تسجيل السبب الصحيح “

١ - عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون
المدني القديم لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقي .
وجوب ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد

الصفحة	القاعدة	
		مبدأ وضع اليد . سريان القانون الجديد على التقادم الذي لم يتم ودخول المدة التي انقضت في حساب المدة التي قررها القانون الجديد .
٥٠٧	١٤٨٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٢ — تملك العقار بالتقادم الخمسى . شرطه . استناد الحيازة إلى سبب صحيح واقترانها بحسن النية . السبب الصحيح سند يصدر من شخص غير مالك للشيء المراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون .
٥٠٧	١٤٨٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٣ — طلب تثبيت ملكية ما كينة دون المنشآت والأرض المقامة عليها . القضاء بإجابه استناداً إلى أن عقد شرائها غير المسجل ناقل للملكية لوقوعه على منقول . لا خطأ .
١٢٢٥	١٩٣٣	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٨)
تعويض		
		١ — دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦١٨ مدنى دون تقادم العمل غير المشروع المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدنى .
٦٧	١٤١٢	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٢ — تعويض الحكومة للمنشآت المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . عدم خضوع التعويض لضريبة الأرباح التجارية . شرطه .
٤١٤	١٤٦٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣- القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية لما يستلزمه الفصل فيها من إجراءات تحقيق طويلة . قضاء ضمنى بأن تلك التعويضات هي تضمينات مدنية وليست عقوبة جنائية . حيافة هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به في شأن تكييف التضمينات المذكورة . صدور حكم آخر على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٩٧	١٥ ع ١٠٠	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ٤- استئناف الحكم بالتعويض الرمزي من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره على المحكمة الاستئنافية . ما هذا ذلك . صيرورته نهائيا حائرا لحجية الشيء المقضى فيه . مثال بشأن طلب تعويض عن رد قاض .
٦٧٠	٢٤ ع ١٠٠	(الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ٥- استئناف الحكم الابتدائي من جانب العامل وحده لزيادة التعويض المقضى له به عن فصله تعسفيا . مؤداه . صدور الحكم . الابتدائي نهائيا حائرا قوة الأمر المقضى في شأن قيام علاقة العمل . التزام الحكم الاستئنافي بذلك وقضاؤه بزيادة التعويض . النعي عليه في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين . غير مقبول .
١٤١٥	٣٤ ع ٢٢٠	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ٦- القضاء في دعوى مطالبة بإيجار بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إداري وبعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه . عدم جواز مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسة على ذات العقد .
١٠٨٧	٢٤ ع ١٧٠	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)

القاعدة	المضمة
٧ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن التعويضات المستحقة لرجال القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية . قصر اختصاصها على منح التعويض في النطاق المحدد بالمادة ٦٧ . هذا الاختصاص لا يتعدى إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام . للضرورة أن يختار أى السبيلين للطالبة بتعويض الضرر على ألا يجمع بين التعويضين . (الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ١٣٦ ع ٢ ٨٦٦	
٨ - الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر . هيئة عامة . ميزانيتها ملحقة بميزانية الدولة . مؤدى ذلك أن تتحمل الدولة ما يصيبها من خسائر ويثول إليها ما تحققه من أرباح . لازمة اعتبار وزير النقل والهيئة كمستول واحد . النعى على الحكم لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامين بالتعويض . غير منتج . (الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ١٣٦ ع ٢ ٨٦٦	
٩ - إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب التعويض . قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض دون بيان عناصر الضرر الموجب له . قصور . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) ١٥٧ ع ٢ ١٠١٠	
تقدير التعويض :	
١ - انفساخ البيع بسبب استحقاق المبيع . يوجب على البائع رد الثمن مع التضمينات . لقاضى الموضوع سلطة تقدير التضمينات بمبلغ معين علاوة على الثمن ، أو أن يحتسب الثمن بالفوائد . ليس عليه في الحالة الأخيرة أن يجرى أحكام فوائد التأخير المشار إليها بالمادة ١٢٤ مدنى قديم . (الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) ٤١ ع ١ ٢٦١	

الصفحة	القاعدة	
٦٧٠	٢٤١٠٥	٢ — تقدير التعويض بمقدار الضرر المباشر سواء كان ماديا أو أدبيا . عدم تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي . (الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
٦٧٠	٢٤١٠٥	٣ — تقدير التعويض مسألة موضوعية . استقلال القاضي بها عند عدم وجود نص يلزمه باتباع معايير معينة . (الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٤ — ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلامبرر . القضاء بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور . (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
٨٩٤	٢٤١٤٠	٥ — تعيين العناصر المكونة للضرر . من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض . (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
٨٩٤	٢٤١٤٠	٦ — جواز الاتفاق على أن يعرض البائع المشتري عند التعرض له في الانتفاع بالمبيع . جواز تحديد قيمة هذا التعويض مقدما . (الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
٩٣٣	٢٤١٤٥	٧ — تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملازمات في الدعوى . (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
١٠٧٥	٢٤١٦٨	وراجع : (م . مسئولية) .

تقادم

(أولا) التقادم المكسب .

١ - حق المحتكر في إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة . له ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر . إنتقال هذا الحق عنه إلى ورثته . حيازة المحتكر للأرض المحكرة . حيازة وقتية لا تكسبه الملك .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧) ٤٨ ع ١ ٣٠٥

٢ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . عدم سريلانها إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحنج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ٧٦ ع ١ ٤٨١

٣ - شراء المطعون عليه عقارا بعقد ابتدائي من البائع الذي كان قد اشتراه بدوره بعقد ابتدائي من آخر . بيع ورثة الأخير نفس العقار إلى الطاعن بعقد مسجل . القضاء باعتبار عقد الطاعن قد صدر ممن لا يملك العقار لتملك المطعون عليه له بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد سلفه واكتمال للتقادم قبل صدوره . لا خطأ .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ٧٧ ع ١ ٤٨٧

٤ - توقيع -مشتري العقار بعقد ابتدائي شاهدا على عقد البيع المسجل الصادر من ورثة البائع له عن نفس العقار لآخر . ليس من شأنه أن يحول دون استكمال وضع يد من اشترى منه العقار بعقد ابتدائي ، وإعمال أثره في كسب الملكية بالتقادم .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ٧٧ ع ١ ٤٨٧

الصفحة	القاعدة	
		٥ - اكتساب الحائز العرضي الملك بالتقادم . شرطه . تغيير صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك .
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	(الملحق رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٦ - الحائز بطريق النيابة عن صاحب الأرض . إقامته منشآت عليها دون إذن من صاحبها . عدم اعتبار ذلك بمجرد تغييرا لسبب الحيازة .
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	(الملحق رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٧ - عدم تغيير صفة الحيازة بالانتقال إلى الخلف العام . إنتقال الحيازة العرضية بصفاتها إلى الوارث الذي يخلف مورثه في التزامه بالرد بعد انتهاء السبب الوقفي لحيازته .
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	(الملحق رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٨ - إستخلاص الحكم أن الحيازة بطريق النيابة . إقامة الحائز منشآت على الأطلان دون مجابهة صريحة ظاهرة للمالك . إنتقال الحيازة لورثته . القضاء برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقادم . لا خطأ .
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	(الملحق رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٩ - إعتداد الحكم في قضائه برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقادم على أن الحيازة كانت عرضية . صحة هذه الدعوى وكفايتها لحمل قضائه . النعي على ما أورده بشأن تخلف شرط الهدوء في الحيازة برفض صحته . غير منتج .
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	(الملحق رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		”التقادم الخمسي“
		١ — تملك العقار بالتقادم الخمسي . شرطه . استناد الحيازة إلى سبب صحيح واقترانها بحسن النية . السبب الصحيح مسند يصدر من شخص غير مالك للشيء المراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون .
٥٠٧	١٤ ٨٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٢ — عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون المدني القديم لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقي . وجوب ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد . سر يان القانون الجديد على التقادم الذي لم يتم ودخول المدة التي انقضت في حساب المدة التي قررها القانون الجديد .
٥٠٧	١٤ ٨٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		(ثانيا) التقادم المسقط .
		”بدء التقادم“
		١ — مدة سقوط حق الخزانة في المطالبة برسم الدمغة . تبدأ من تاريخ ضبط المحرر أو استعماله . لا أهمية لتاريخ تحريره
٢٣	١٤ ٥	(الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ — عدم سر يان تقادم الالتزام المدلق على شرط موقف إلا من وقت تحققه .
٢٦١	١٤ ٤١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		٣ — عدم سر يان التقادم بالنسبة لضمان الإستهقاق الذي يتوقف وجوده على نجاح المتعرض في دعواه ، إلا من الوقت

الصفحة	القاعدة	
		الذي يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائي . القول ببدء مايرين التقادم من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق . خطأ في ظل القانون المدني القديم أو القائم .
٢٦١	٤١ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		٤ — تقادم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . سر يانه من وقت وقوع الفعل المسبب للضرر . دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .
٦٣٥	٩٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		” تقادم دعاوى العمل “ .
		١ — متى كان حق العامل في المعاش — وقد تقرر في اللائحة الخاصة بالشركة — ناشئاً عن عقد العمل فإن الدعوى به تسقط بالتقادم باقضاء سنة من وقت انتهاء العقد .
٦٧	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٢ — دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني دون تقادم العمل غير المشروع المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني .
٦٧	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٣ — تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم قيامه على قرينة الوفاء . لا محل لتوجيه يمين الاستيناق .
٦٧	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٤ — تقادم المادة ٣٧٨ مدني يقوم على قرينة الوفاء . عدم قيام تقادم المادة ٦٩٨ مدني على هذه القرينة . امتداد هذا التقادم إلى جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .
٥٢١	٨٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		٥ - تقديم المادة ٦٩٨ مدني . سرية على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .
٦٦٣	٢٤١٠٤	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨) " تقديم الضرائب "
		١ - نقض الحكم والاحالة . وجوب اتباع محكمة الاحالة لحكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . عدم التمسك امام محكمة الموضوع بسبب النعي . إثارتها امام النقض . غير مقبول . مثال في منازعة بشأن تقديم الرسوم القضائية .
٢٧٧	١٤٤٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق - " احوال شخصية " جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		٢ - التزام رب العمل أو الملتزم بالإيراد أو المعاش باستقطاع ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول وتوريدها للخزانة . سقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة بمضي خمس سنوات
٢٧٢	١٤٤٣	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣١)
		٣ - تقديم ضريبة الأرباح الاستثنائية المستحقة عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ في ميعاد غايته ١٩٥١/٦/٢٧ .
٩٩٦	٢٤١٥٥	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٤ - صدور حكم نهائي بالدين . صيرورة مدة التقديم ١٥ سنة من وقت صدوره . مثال في ضريبة الأرباح الاستثنائية
٩٩٦	٢٤١٥٥	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		" مسائل متنوعة " .
		١ - عدم نفاذ حوالة الدين في حق الدائن لعدم إعلانه بها وقبوله لها . لا يمنع من كونها صحيحة و نافذة بين طرفيها . خلو

الصفحة	القاعدة	
		الحوالة من تحديد ميعاد للوفاء . مقتضاه التزام المحال عليه بدء مطالبة الدائن للدين . بقاء التزام المحال عليه طالما بقى الدين قائما قبل المدين الأصلي ولم يسقط بالتقادم .
٨٨	١٤ ع ١٤	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - إدماج الفوائد في رأس المال . رخصة للدائن . استقلال قاضي الموضوع بتقرير ثبوت قيام الدائن بادماج الفوائد أو عدوله عن ذلك دون معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . استخلاص الحكم تنازل الدائن عن حقه في اعتبار الفوائد أصلا . قضائه يسقطها بالتقادم الخمسي . لا خطأ .
٥٧٧	٩٨ ع ١٤	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		٣ - عقد استبدال المحكر . عقد بيع أجرى بطريق المزايدة . له نفس آثار عقد البيع الاختياري أو حكم إيقاع البيع الصادر من قاضي البيوع . حق المستحكر في خمس الثمن لا ينشأ إلا من تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الاستبدال . عدم سقوط دعوى المطالبة بهذا الحق إلا بمضى ١٥ سنة على استحقاقه بعد تمام العقد بتوقيع وزير الأوقاف .
٤٩٩	٧٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٤ - خضوع دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات للتقادم الثلاثي المنصوص عليه بالمادة ٧٥٢ مدني .
٦٣٥	٩٩ ع ٢٤	(الطن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
١٠١٦	١٥٨ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٥ - استحقاق العسلاوة مستمد من القانون مباشرة متى توافرت الشروط المقررة لذلك . سقوط الحق في المطالبة

الصفحة	القائمة	
		بالعلاوة — باعتبارها من الحقوق الدورية المتجددة — بمضى خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها .
٦١٥	٢٤ ٩٥	(الطلب رقم ٢١٣ لسنة ٣٥ ق — "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٢/٤/٦) —
		٦ — عدم تناول الحكم الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالريع لمروراً أكثر من خمس عشرة سنة على استحقاقه دون المطالبة به . قصور .
٨١٩	٢٤ ١٢٩	(الطلب رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		"التمسك بالتقادم"
		١ — التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد بالتقادم ، لا يتعلق بالنظام العام ، عدم قبول التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	١٤ ٢٥	(الطلب رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٢ — حمل عدم التمسك بالتقادم بحمل النزول الضمني عنه . شرطه . استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائفا .
٢١١	١٤ ٣٢	(الطلب رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
٥٧٧	١٤ ٨٩	(الطلب رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		(ثالثاً) وقف التقادم .
		١ — المانع الذى يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه . لا يوقف مريان التقادم متى كان المانع ناشئاً عن تقصيره . مثال في منازعه عمالية .
٦٧	١٤ ١٢	(الطلب رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها على محكمة الموضوع . عدم جواز عرضها ابتداء على محكمة النقض .
٥٢١	٨٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٣ — اعتبار عقد العمل مانعا أدبيا يحول دون مطالبة العامل بحقه . مسألة موضوعية .
٦٦٣	١٠٤ ع ٢	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٤ — رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه . أثره . وقف سريان التقادم .
٦٣٥	٩٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		٥ — وقف تقادم دعوى المضرور المباشرة قبيل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان المدة بصدد الحكم الجنائي النهائي ، أو انتهاء المحاكمة .
٦٣٥	٩٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
١٠١٦	١٥٨ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٦ — تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن . خضوعه للتقادم العامة في شأن الوقف والانقطاع .
١٠١٦	١٥٨ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		(رابعاً) قطع التقادم .
		١ — بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين وما يترتب عليها من أثر في قطع التقادم . مسألة موضوعية . لا تخضع لرقابة محكمة النقض .
٢٣	٥ ع ١	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإجراء القاطع للتقادم . شرطه . أن يكون متعلقا بالحق ذاته ومتخذًا بين نفس الخصوم .
٦٧	١٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٣ — لا محل للتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته .
٢١١	٣٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
٥٧٧	٩٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		٤ — جواز اتخاذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة بربط كل من ضريبة الأرباح التجارية وضريبة الأرباح الاستثنائية . هذه الإجراءات قاطعة للتقادم بالنسبة لكليهما .
٩٩٦	١٥٥ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٥ — الإجراءات القاطعة للتقادم في ضريبة الأرباح التجارية والاستثنائية . الإخطار بعناصر ربط الضريبة أو الإخطار بالربط . ق ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ . انقطاع التقادم أيضا بالتنبيه بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن . فضلا عن أسباب الإنقطاع المبينة بالقانون المدني .
٩٩٦	١٥٥ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٦ — زوال التقادم المنقطع . أثره . مريان تقادم جديد مماثل للتقادم الأول في مدته وطبيعته . الاستثناء . الحالات المنصوص عليها في المادة ٢/٣٨٥ مدني . النص في القانون ٢٩ لسنة ١٩٤٧ على مدد خاصة لسقوط الضريبة بالتقادم في المدة من ١٩٣٨/٩/١ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ . وجوب اتباع ذات القاعدة في حساب مدة التقادم الجديدة .
١٢٦٢	١٩٩ ع ٣	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	تقسيم
		١ — امتحان الحكم أن الأرض المبيعة هي أرض قضاء مقسمة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي لا يصح التحدي به أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) ١٠٢٠ ع ١٥٩
		٢ — مخالفة الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . جزاؤه . بطلان متعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) ١٠٢٠ ع ١٥٩
تنفيذ		
		١ — إقتضاء الحق جبراً . شرطه . أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . تقدير توافر هذه الشروط . من سلطة محكمة الموضوع . مثال في حجز إداري لاقتضاء دين للتأمينات الاجتماعية . (الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٢) ٤٤١ ع ٨
		٢ — عدم تنفيذ الطاعة حكم فسخ عقد الحكر وقبولها بقاء المستحكر ينتفع بالعين مقابل الأجرة المبينة بالعقد . مفاده . النزول عن التمسك بالحكم . عدم ضرورة إبرام عقد جديد بالحكر في هذه الحالة . (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ٤٩٩ ع ٧٩
		٣ — حق الدائن في التنفيذ على أموال مدينه جميعها عدا ما كان منها غير جائز الججز عليه . (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) ٩٤١ ع ١٤٦

الصفحة	القاعدة	
		٤ — وجوب إخطار مصلحة الضرائب بالبيع التى تقع جبرا على المنقول أو العقار وكذلك البيع التى تقع اختيارا على العقار فى مجال التنفيذ ، بمقتضى المادتين ٧٢٢ و ٧٢٣ مرافعات . عدم وجوب الإخطار عن بيع العقار أو المنقول بالمزاد العلنى اختيارا فى غير مجال التنفيذ .
١٢٠٦	٣٤١٨٩	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥)
تنفيذ عقارى		
		١ — وجوب إخبار ذوى الشأن ممن ورد ذكرهم بالمادة ٦٣٢ مرافعات سابق بإيداع قائمة شروط البيع . شرطه . ظهور حقرقهم فى الشهادة العقارية الواجب إرفاقها بالقائمة .
١٧٩	٢٨١٤	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٢ — المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها فى المادة ٦٣١ مرافعات سابق . نواها . إيجابية وتشمل التسجيلات أو القيود المرتبة على العقار . سلبية إذا خلا الفهرس من ذلك .
١٧٩	٢٨١٤	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٣ — اتخاذ البائع إجراءات التنفيذ العقارى على الأطلاق المبيعة منه بعد تسجيل المشتري للعقد لعدم سداد باقى الثمن .
		الثن المودع من الرامى طيهم المزاد . من حق المشتري . لمصلحة للضرائب — الدائنة للمشتري — استيفاء حقها من الثمن المودع بالأولوية على سائر الديون الممتازة ، ومن بينها باقى الثمن المستحق للبائع .
٩٤١	٢٤١٤٦	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إعلان الطعن بالنقض فى موضوع غير قابل للتجزئة بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم مرمى مرزاد .
٩٧٧	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		٥ — وجوب توافر جميع المستندات التى يبنى عليها قاضى التنفيذ قائمة التوزيع المؤقتة . وجوب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة . حلة ذلك .
٩٩٠	٢٤١٥٤	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٦ — القضاء بسقوط حق الدائن مباشرة إجراءات التنفيذ العقارى فى الاشتراك فى التوزيع ، استنادا إلى عدم تقديمه فى الميعاد المستندات المؤيدة لطلبه مع أنها كانت موجودة أمام قاضى التوزيع عند إمداد قائمة التوزيع المؤقتة . خطأ ومخالفة للثابت بالأوراق .
٩٩٠	٢٤١٥٤	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٧ — وجوب إخطار مصلحة الضرائب بالبيع التى تقع جبرا على المنقول أو العقار وكذلك البيع التى تقع اختيارا على العقار فى مجال التنفيذ ، بمقتضى المسادتين ٧٢٢ و ٧٢٣ مرافعات . عدم وجوب الإخطار عن بيع العقار أو المنقول بالمزاد العلنى اختيارا فى غير مجال التنفيذ .
١٢٠٦	٣٤١٨٩	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥)
		٨ — إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بحجز العقار إداريا وإعلان محضر الحجز . جواز تسليمها إلى المدين أو فى موطنه الأصيل أو إلى واضع اليد فى محل العقار . وجوب إثبات إمام واضع اليد وصلته بالعقار . إذا لم يوجد أثبت ذلك بمحضر الحجز

الصفحة	القاعدة	
		وسلمت نسخة منه إلى أحد من ذكروا في المادة ٧ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وعلقت أخرى في الأماكن المنصوص عليها في ذات المادة . مخالفة ذلك . أثرها . البطلان .
١٤٩١	٣٤٢٣٣	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)
		٩ — توجيه إعلان التنبيه بالأداء وإنذار حجز العقار إداريا ومحضر الججز إلى الطاعنة باعتبارها مدينة أصلية وبصفقتها مالكة وحائزة . تسليم هذا الإعلان في محل العقار إلى والدها وإلى وكيلها دون واضح اليد . إغفال إثبات عدم وجود هذا الأخير في محضر الججز واتخاذ ما أرجبه القانون في هذا الصدد . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى ببطلان إجراءات الججز في هذه الحالة . خطأ .
١٤٩١	٣٤٢٣٣	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)
(ج)		
جمارك . جنسية		
جمارك		
		١ — الرسوم الجمركية المستحقة وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . معلومة المقدار وقت الطلب في معنى المادة ٢٢٩ مدنى . المقصود بكون محل الالتزام معلوم المقـدار في حكم المادة المذكورة . ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .
١٤٢٥	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
١٤٢٥	٣٢٢٢ع	٢ — المنازعة في استحقاق مصلحة البحارك للرسوم الجمركية المطالب بها دون مقدارها . ليس من شأنها جعل هذه الرسوم غير معلومة المقدار وقت الطلب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة للقضائية . القضاء باستحقاق هذه الفوائد من تاريخ الحكم النهائي . خطأ . (الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩)
جنسية		
٧٢٤	٢١١٤ع	١ — طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو طلب وقف الفصل في الدعوى لوجود تنازع في الاختصاص . غير مقبول . (الطن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
٧٣٩	٢١١٦ع	٢ — المجادلة في طلب التفسير المقدم إلى محكمة النقض في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره . غير جائز . أحكام النقض لا سهيل إلى الطعن فيها . مثال في جنسية . (الطن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
٧٣٩	٢١١٦ع	٣ — طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع بحالة الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص . غير مقبول . (الطن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)

القاعدة الصفحة

(ح)

حجز . حراسة . حكر . حكم . حوالة . حيازة

حجز

١ — اقتضاء الحق جبرا . شرطه . أن يكون محقق الوجود
ومعين المقدار وحال الأداء . تقدير توافر هذه الشروط .
من ملطة محكمة الموضوع . مثال في حجز إداري لاقتضاء دين
للتأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٢) ... ٨ ع ١٤ ٤٤

٢ — الحق في الإجارة . ماهيته . لدائن المستأجر أن يستعمل
هذا الحق نيابة عن مدينه . مثال في توقيع حجز لمصلحة الضرائب
على هذا الحق .

(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠) ... ١٣٢ ع ٢ ٨٣٥

٣ — حجز ما للمدين لدى الغير من مبالغ أو ديون . شروطه .
مثال في شأن الديون المؤجلة الاستحقاق .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) ... ١٧٦ ع ٢ ١١١٥

٤ — إعلان التنبية بالأداء والإنذار بحجز العقار إداريا
وإعلان محضر الحجز . جواز تسليمها إلى المدين نفسه أو في موطنه
الأصلي أو إلى واضح اليد — مهما كانت صفته — في محل العقار .
وجوب إثبات اسم واضح اليد وصلته بالعقار فإذا لم يوجد أثبت
ذلك بمحضر الحجز وصارت نسخة منه إلى أحد من ذكرها في الفقرة

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأخيرة من المادة السابعة من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وعلمت أخرى في الأماكن المنصوص عليها في ذات المادة . مخالفة ذلك . أثرها . البطلان .</p>
١٤٩١	٣٤٢٣٣	<p>(العلم رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)</p> <p>ه — توجيه إعلان التنبيه بالأداء وإنذار حجز العقار إداريا ومحضر الجيز إلى الطاعنة باعتبارها مدينة أصلية وبصفقتها مالكة وحائزة . تسليم هذا الإعلان في محل العقار إلى والدها وإلى وكيلها دون وأضع اليد . إغفال إثبات عدم وجود هذا الأخير في محضر الجيز واتخاذ ما أوجبه القانون في هذا الصدد . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى ببطلان إجراءات الجيز في هذه الحالة . خطأ .</p>
١٤٩١	٣٤٢٣٣	<p>(العلم رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)</p> <p>وراجع : (ت : تنفيذ) .</p>
		<p>حراسة</p>
		<p>الحراسة الإدارية :</p>
		<p>١ — إجازة الحارس الإداري على الشركة لقرار مجلس الإدارة الصادر خارج حدود سلطاته بتحديد معاش للعامل . نفاذ الإجازة في حق الشركة باعتبارها من أعمال الإدارة المنوطة بالحارس . الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ .</p>
٢٣٣	٣٧ ع ١	<p>(العلم رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)</p>

الصفحة	المقابلة	
		٢ — وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . فل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها ، فلا يكون لهم حق التقاضي بشأنها . ليس في ذلك نقص في أهلية الخاضع للحراسة .
٣٣٩	٥٤ ع ١	(الطنن رقم ٤١١/٤١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٣ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة بقوة القانون من وقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال ، تخويل المدير العام لإدارة هذه الأموال سلطة الفصل في جدية الديون . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام قبل عرضه عليه لإصدار قراره بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى .
٣٣٩	٥٤ ع ١	(الطنان رقم ٤١١، ٤١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٤ — رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي ، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . قيام صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقوقه حتى لا ينقص التعويض المستحق بإخراج الدين من قيمة التصفية . الحراسة المفروضة من جديد لا تمتد إلى الأموال التي خضعت لحراسة الطوارئ وانتهت بحكم القانون .
٣٣٩	٥٤ ع ١	(الطنان رقم ٤١١/٤١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
٧٦٢	٢٤١١٩	٥ - الحماية المقررة للجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحراسة . إقتصارها على القدر اللازم لتغطية التصرفات المشار إليها بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . (الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٦٢	٢٤١١٩	٦ - صدور قرار رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على مصنع معين . عدم ورود إمام صاحب المصنع ولا أمواله الأخرى في هذا القرار . استيلاء الحارس على مال آخر غير المصنع . خروج عن نطاق الحراسة . عدم انطباق الحظر من سماع الدعوى . (الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٦٢	٢٤١١٩	٧ - فرض الحراسة الإدارية وفقاً لأحكام الأمرين ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . تولى الحارس العام إدارة أموال من فرضت عليه الحراسة وتمثيله أمام القضاء . الحارس الخاص . إختصاصاته تتحدد وفق قرارات الحارس العام . (الطن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٤٧	٢٤١١٧	

حكر

٣٠٥	٤٨ ع ١	١ - حق المحتكر في إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة . له ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وحده أو مقترناً بحق الحكر . إنتقال هذا الحق عنه إلى ورثته . حيازة المحتكر للأرض المحكرة . حيازة وقتية . لا تكتسبه الملك . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
-----	--------	--

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عقد استبدال الحكر . عقد بيع أجرى بطريق المزايدة . له نفس آثار عقد البيع الإختياري أو حكم إيقاع البيع الصادر من قاضى البيوع . حق المستحكر فى خمس الثمن لا ينشأ إلا من تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الاستبدال . عدم سقوط دعوى المطالبة بهذا الحق إلا بمضى ١٥ سنة على استحقاقه بعد تمام العقد بتوقيع وزير الأوقاف .
٤٩٩	١٤٧٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٣ — سلطة محكمة الموضوع فى الاستدلال على عدم التمسك بإنهاء عقد الحكر — بعد صدور حكم بفسخه — متى كان هذا الاستدلال سائغا . المجادلة فى ذلك موضوعية . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٩٩	١٤٧٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٤ — عدم تنفيذ الطاعة حكم فسخ عقد الحكر وقبول بقاء المستحكر ينتفع بالعين مقابل الأجرة الميئة بالعقد . مفاده . النزول عن التمسك بالحكم . عدم ضرورة إبرام عقد جديد بالحكر فى هذه الحالة .
٤٩٩	١٤٧٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٥ — عدم جواز الطعن فى الحكم الذى لم يته الخصومة كلها أو فى شق منها ، إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع . مثال فى شأن نذب خير لتقدير أجرة حكر .
١١٢١	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٦ — وحدة الموضوع فى كل من الدعويين . شرط للأخذ بقريئة قوة الأمر المقضى . مثال فى شأن تقدير أجرة حكر .
١١٢١	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — أجرة الحكم في الشريعة الإسلامية قابلة للتغيير وزيادة أو نقصا .
١١٢١	٢٤١٧٧	(الظن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٨ — حجية الحكم الصادر بتقدير أجرة الحكم طبقا لقاعدة النسبة . لا تتعدى نطاق الدعوى التي صدر فيها .
١١٢١	٢٤١٧٧	(الظن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٩ — القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع في تقدير أجرة الحكم عند طلب تصحيحه . نبذ المشرع قاعدة النسبة . ماهيتها .
١١٢١	٢٤١٧٧	(الظن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

حكم

إصدار الحكم :

(أولا) تشكيل المحكمة .

		١ — ندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة الملحق بها لا يترتب عليه زوال ولايته بمحكمة .
		حقه في الاشتراك في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها المرافعة . الندب مشروط بأن يكون لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد .
٧٦	١٣ ع ١	(الظن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — وجوب صدور أحكام محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين . م ٥٣ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . تعلق هذا التشكيل بأسس للنظام القضائي . تضمنين الحكم ما يفيد صدره من أربعة مستشارين . أثره . بطلان الحكم .
٩٥٩	٢٤١٤٩	(الظن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)

٣ - لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . الطعن في قراراتها أمام المحكمة الابتدائية ليس استئنافا . هو طعن من نوع خاص . صدور الحكم في الطعن من المحكمة الابتدائية المشككة من قاض واحد طبقا للسادة الثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا بطلان .

(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ١٠٨١ ٢٤١٦٩

(ثانيا) تقديم المذكرات .

١ - سماع دفاع الخصوم وأقوال شهودهم . حجز الدعوى للحكم مع منح الخصوم أجلا لتقديم مذكرات . استبعاد المذكرة المقدمة بعد الميعاد . لا إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٥) ٥١٣٨ ٢٤١٧٩

٢ - تقديم الخصم مذكرة بعد الميعاد المحدد لذلك . لا تريب حل المحكمة إن هي رفضت قبولها .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ١٤١٥ ٣٤٢٢٠

(ثالثا) إعادة الدعوى للمرافعة .

١ - وجوب إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى عند إعادتها للمرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . إقامة الحكم المطعون فيه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية لحل قضائه . النعي عليه لما أورده في المنطوق من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة لعدم تمام الإخطار . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطامن .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ٨٩٠ ٢٤١٣٩

الصفحة	القاعدة	حكم
١٢٥٠	٣٤١٩٧	٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للرافعة . (الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٦) (رابعاً) إغفال الفصل في بعض الطلبات .
١١٢	١٨١٤	١ - إغفال الحكم في طلب الفوائد وعدم تعرض المحكمة له في أسبابها . النص في المنطوق "ورفضت ما هذا ذلك" . بقاء طلب الفوائد معلقاً أمامها . وجوب الرجوع إليها للفصل فيه . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢) ٢ - إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يجيز الطعن فيه . علاج ذلك . الرجوع إلى ذات المحكمة لنظر الطلب والفصل فيه . (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
٩٦٣	٢٤١٥٠	بيانات الحكم :
٢٥٥	٤٠١٤	١ - إثبات حلف عضوى هيئة التحكيم لليمين . ليس من البيانات الواجب تضمينها بالحكم . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦) ٢ - خطأ الحكم في بيان رقم الدعوى التي رفع عنها الاستئناف . خطأ مادي لا يصلح سبباً للطعن بالنقض . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
٧١٥	٢٤١١٢	٣ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . لا بطلان . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
٨٧٦	٢٤١٣٨	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب تضمين الحكم بيان المحكمة التي أصدرته وتاريخه ومكان إصداره ، وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . إغفال بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم . أثره . بطلان الحكم .
٩٥٩	٢٤١٤٩	(العلم رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٥ - إغفال وصف الحكم في المنطوق بأنه حضوري أو غيابي . لا بطلان .
٨٢٨	٢٤١٢٩	(العلم رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٦ - وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة . لا يلزم . التوقيع على الورقة الأخيرة المشتملة على جزء من الأسباب لا يصل بالمناطق . لا بطلان .
٨٧٢	٢٤١٣٧	(العلم رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك . نص الدستور على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصدور في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أي عمل إيجابي من أحد ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقاً للسنتين ١٧٨ مرافعات و ٣١٠ إجراءات . إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً كاشفاً عن ذلك الأمر المفترض وليس منشئاً له . (العلم رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ ق هوئي المواد الجنائية والمدنية - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
ملحق	١	

تسبيب الحكم :

٣٠٥	٤٨ ع ١	١ — استناد المحكمة إلى أوراق دعوى أخرى كانت مرادة بين ذات الخصوم . شرطه . ضم تلك الدعوى إلى ملف النزاع كعنصر من عناصر الإثبات . (الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٦٨٦	١٠٧ ع ٢	٢ — عدم اعتداد الحكم بدفاع الوكيل ، بشأن التزامه برد مافي يده من مال للوكيل ، وهو رصيد الحساب ، ونتيجته طوال فترة إدارته . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
٨٤٣	١٣٤ ع ٢	٣ — استناد الحكم إلى أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى . جوازه كقرينة متى كان الإثبات في الدعوى يجوز فيه قبول القرائن . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
١٤٦٢	٣٢٢٨ ع ٣	٤ — اتخاذ المحكمة من أقوال الشاهد أمام الخبير قرينة ضمن قرائن أخرى . لا عيب . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)
١٤٦٢	٣٢٢٨ ع ٣	٥ — تكييف ما يعتبر أجرا وما لا يعتبر كذلك . من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)
١٨٩	٣٠ ع ١	"عدم وجوب تعقب دفاع الخصوم" ١ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها عن كل قرينة غير قانونية يدلي بها الخصوم — وم أو بإيراد كل حججهم وتفنيدها طالما أنها أقامت قضائها على ما يكفي لجملة . (الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قيام الحكم على قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات . (الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)
١٨٩	٣٠ ع ١٤	٣ — لا تلزم المحكمة بتعقب كل حجة للمصوم طالما أن الحقيقة التي استخلصتها فيها الرد الضمني لكل حجة تخالفها . (الطن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٢)
٢٢٧	٣٦ ع ١٤	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٢)
٤٣٣	٦٩ ع ١٤	(الطن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٢)
٤٤٧	٧١ ع ١٤	٤ — حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لجملة . تكليف المصوم بتقديم الدلائل على دفاعهم ، أولفت نظرهم لمقتضياته . غير لازم . (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٧٢)
٤٣٩	٧٠ ع ١٤	٥ — عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على جميع ما يقدم من الأدلة والقرائن . حسبها إقامة حكمها على ما يصلح لجملة . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٢)
٦٥٧	١٠٣ ع ٢٤	٦ — المحكمة غير ملزمة بتتبع حجج المصوم والرد على كل منها استقلالاً . يكفي أن تقيم قضاها على أسباب كافية لجملة . (الطن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق — "أحوال شخصية" جلسة ٢٤/٥/١٩٧٢)
١٠٠٣	١٥٦ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٢)
١٣٤٧	٢١١ ع ٣٤	٧ — عدم التزام المحكمة بمبحث كل من القرائن غير القانونية التي يستند إليها الخصم عن طريق الاستنباط . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢١/١/١٩٧٢)
٤١٤٢	١٨٠ ع ٢٤	٨ — لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتخب ألا يرد بأسباب خاصة على ما ورد بالتقرير الاستشاري . (الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٢)
١٣٥٧	٢١٢ ع ٣٤	

الصفحة	القاعدة	حكم
		وراجع : (حكم "عيوب التدليل") "إيراد نصوص المستندات"
		١ — عدم ذكر نصوص ما اعتمد عليه الحكم من مستندات . لا عيب . كفاية الإشارة إليها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ، ومبيضة في مذكرات الخصوم . (الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥) ٢٦ ع ١ ١٦٨
		٢ — عدم ذكر نصوص المستندات في الحكم . لا عيبه . يكفى مجرد الإشارة إليها . (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) ١٤٦ ع ٢ ٩٤١
		٣ — لا يعيب الحكم عدم ذكر نصوص قانون الهيئة التي اعتمد عليها ما دام أنه كان مقدما للمحكمة وترافع بشأنه الخصوم . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥) ١٩٠ ع ٣ ١٢١١
		"تسبيب الحكم الاستثنائي"
		١ — محكمة الاستئناف لها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة . (الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩) ١٢ ع ١ ٦٧
		٢ — كفاية أسباب الحكم الاستثنائي لحل قضائه . عدم لزوم الرد على ما ورد بالحكم الابتدائي الذي ألغاه . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) ٧٣ ع ١ ٤٦٢ (الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) ١٨٢ ع ٢ ١١٥٤ (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ٢٢٦ ع ٣ ١٤٥٠
		٣ — الحكم الاستثنائي . للمحكمة أن تستند فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي وأن تحيل إليها وتعتبرها جزءا متما لحكمها . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ٢١٩ ع ٣ ١٤٠٩

الصفحة	القاعدة	
		” الأسباب الزائدة “
		١ — لا يعيب الحكم استطراده لتأييد وجهة نظره متى كان هذا الاستطراد زائدا عن حاجة الدعوى ، ويستقيم الحكم بدونه . (الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ١٣ ع ١٦٧
		٢ — مرض الموت من مسائل الواقع . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع إذ نفى قيام هذا المرض بأدلة سائغة . مجادلة في تقدير الدليل . ما تزيد فيه الحكم بعد استبعاده الأدلة التي قدمها الوارث الذي يقول بمرض الموت . لا يؤثر فيه . (الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢) ٢٣ ع ٢٧٠
		٣ — إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداهما لمل قضائه . تعييبه في أخرى لا يؤثر فيه . (الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢) ١١٧ ع ٢٤٧
		٤ — صحة الدعامة التي استند إليها الحكم وكفايتها . النعى عليه فيما تزيد فيه غير منتج . مثال في ضرائب . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥) ١٩٠ ع ١٢١٦
		٥ — أسباب الحكم المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه . لها حجية ملزمة . الأسباب النافلة . النعى عليها بالخطأ في القانون — بفرض صحته . غير منتج . مثال في دعوى عمل . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ٢١٨ ع ١٣٩٨
		” النتيجة الصحيحة رغم التقارير الخاطئة “
		١ — لا أهمية لما يرد في أسباب الحكم من أخطاء قانونية ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ١٤ ع ٨٨ (الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٤ ع ٦٦٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ — انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . النعي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية . غير منتج . (الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ١٧٦ ع ٢٧
		٣ — انطواء أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثير هذا الخطأ على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح تلك التقارير الخاطئة . (الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩) ٧٨١ ع ٢٢٢
		(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ١٣٩٨ ع ٢١٨
		٤ — لا يفسد الحكم وقد انتهى إلى نتيجة صحيحة ، بمجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للمتهم . لمحكمة النقض أن تستكمل الأسباب إذا شابها خطأ أو قصور . (الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ١٣٩٨ ع ٢١٨
		٥ — منطوق الحق . موافقته للتطبيق الصحيح للقانون . النعي عليه بالخطأ في الأسباب . غير منتج . (الطن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩) ١٤٢١ ع ٢٢١
		عيوب التدليل :
		(أولا) القصور . ” ما يعد قصورا “
		١ — عدم بيان الحكم ما إذا كانت صورة العقد ممضاة من المتعاقد الآخر ويصلح الاحتجاج بها أمام القضاء حتى يستحق عليها رسم الدفعة . قصور . (الطنان رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥) ٢٣ ع ١٤
		٢ — تمسك الطاءن أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز عدول مصلحة الضرائب عن الربط الأصلي ، وببطلان الربط الإضافي

الصفحة	القائمة	
		لعدم اتباع الإجراءات القانونية . دفاع جوهرى . إغفال الحكم الرد عليه . قصور .
٥٧	١٠ ع ١٠	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٣ — تمسك الطاعنين بأن مورثهم المحال عليه بالدين وهم من بعده لا يسألون قبل المدين — المحيل — طبقا لعقد البيع إلا في حدود ما خص المساحة المبيعة منه لمورثهم من دين . قيام الدائن بتزاع ملكية جزء مما اشتراه المورث . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنين وطلب نذب خبير لتحقيق ما يجب أن تلزم به تركة مورثهم من دين . قصور .
٨٨	١٤ ع ١٤	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٤ — تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود . مناطه . مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل . مخالفة الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحل الحكم . قصور .
١٢١	١٩ ع ١٩	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٥ — نذب المحكمة خبيرا لفحص حسابات الممول . عدم سداد أمانة الخبير . وجوب استنفاد المحكمة كل ما لها من سلطة التحقيق لاتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى بفحص المستندات ومراجعة تقديرات المأمورية . إغفال ذلك . قصور .
١٥٧	٢٤ ع ٢٤	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٦ — تمسك الطاعنة بالتزوير بأن السند المطعون فيه سلم بعد توقيعه من مورثها على بياض لزوج المطعون عليها وشقيقه لكتابة طلب لإحدى الجهات الحكومية ، وأن المطعون عليها

الصفحة	القاعدة	حكم
		استحصلت على ورقته وملأت فراغها بتزوير صلب السند . إغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع . قصور .
٢٠٥	٣٢ ع ١	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٧ — عدم استظهار الحكم أن العقد الذي كفله الكفيل أجاز لأى من الدائن أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول . عدم استجابة المحكمة إلى ما تمسك به الكفيل من إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التى سحبها المدين من الاعتماد المكفول أو ندب خير . خطأ وقصور .
٢٦٨	٤٢ ع ١	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		٨ — قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمنا منه فى وثيقة التأمين الأصلية . وجوب إعمال الشروط الخاصة بقبول التأمين على هذا الخطر ما لم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام . تطبيق الحكم شروط الوثيقة الأصلية دون بحث الشروط المعدلة . خطأ وقصور .
٢٩٤	٤٦ ع ١	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢)
		٩ — الزكة مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تشغل بمجرد الوفاة بحق هينى لدائى المتوفى . عدم تحويل الحكم الدائن الحق فى تتبع أعيان للتركة إمتنادا إلى أنها لم تكن مستغرقة ، وأنها بيعت من الورثة للشترى الذى سجل حقه وفاء لدين مضمون برهن على المتوفى . عدم بحث دفاع الدائن بأن دين الرهن استهلك قبل حصول البيع . خطأ وقصور .
٤٢٨	٦٨ ع ١	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)
		١٠ — دفع الطاعنة بأنها لم تضع يدها على أطيان التركة بنفسها ولم تكاف وكيلها بإدارتها . القضاء باعتبارها وكالة فى إدارة الأطيان

الصفحة	القاعدة	
		المخلفة عن مورث الطرفين . الرد على دفاعها بما أثبتته حكم سابق من أن وكيلها الخاص كان وكيلاً عن المورث واستمر في إدارة أطيان التركة دون أن تربطه بالورثة علاقة تعاقدية أو قانونية . قصور .
٦٤٨	٢٤١٠١	(العلم رقم ١٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		١١ - صور الأوراق العرفية . لاجية لها إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه . تمسك الطاعن بأن صورة العقد التي لا تحمل توقيعه غير مطابقة لأصله . اعتماد الحكم على الصورة وإغفال الرد على هذا الدفاع . قصور .
٧٧٤	٢٤١٢١	(العلم رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٧)
		١٢ - تقديم الخصم إقراراً صادراً من خصمه له دلالة في الدعوى . إغفال الحكم التحدث عنه . قصور . مثال في دعوى بطلان زواج عند الأقباط الأرثوذكس .
٨١١	٢٤١٢٧	(العلم رقم ٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣)
		١٣ - عدم تناول الحكم الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالريع لمروراً أكثر من ١٥ سنة على استحقاقه . قصور .
٨٢٨	٢٤١٢٩	(العلم رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		١٤ - طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . إغفال المحكمة الرد عليه . قصور .
٨٩٤	٢٤١٤٠	(العلم رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
		١٥ - التعويض عن فسخ العقد بلامبرر . عناصره . القضاء بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور . تعيين العناصر المكونة للضرر . من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض .
٨٩٤	٢٤١٤٠	(العلم رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)

الصفحة	القائمة	
		١٦ — إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب التعويض. قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض دون بيان عناصر الضرر الموجب له . قصور .
١٠٠١	٢ع ١٥٧	(الطن رقم ٤١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		١٧ — استناد البنك الطامن في دفاعه إلى أحكام الإثراء بلا سبب لأن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان أدى إلى انتقاره . وإلى إثراء العميل . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .
٩١٩	٢ع ١٤٣	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		١٨ — مسؤولية ناظر الوقف في دعوى الحساب، قاصرة على ما قبضه بالفعل من إيراد الوقف . ضمائه لما ينشأ من تقصيره الجسيم . عدم مسؤوليته عن التقصير اليسير إلا إذا كان له أثر . مناقشة الحكم مسؤولية الناظر عما قبضه من إيراد الوقف دون مواجهة دفاع الطامن في شأن المسؤولية عن الإهمال في التأجير . خطأ وقصور .
٩٦٣	٢ع ١٥٠	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		١٩ — استخلاص الحكم أن العقد في حقيقته وصية لوارث . للقضاء برفض الدعوى بصحة هذا العقد دون التحقق مما إذا كان القدر يدخل في حدود الجائز الإيصاء به أم يجاوزه . خطأ وقصور .
١١٣٨	٢ع ١٧٩	(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٥)
		٢٠ — تمسك مصلحة الضرائب بوجوب إدخال الأطيان التي تصرف فيها المورث لابنه خلال فترة الرتبة ضمن عناصر التركة . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
١١٤٢	٢ع ١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — المشتري من أحد طرفي العقد الصوري . عدم تحقيق المحكمة دفاعه بأنه لا يعلم بصورية عقد البائع له إستناداً إلى أنه خلف عام للبائع . خطأ وقصور .
١٢٨٥	٣٤٢٠٢	(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)
		٢٢ — تحديد ملحقات الأطنان الزراعية . مناطه . تخصيصها لخدمة الأرض . إضافة الحكم لقيمة الآلات والماشية إلى وعاء التركة دون بيان ما إذا كانت مخصصة لخدمة الأرض الزراعية المتروكة عن المورث . قصور .
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٥٢٥ ، ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
		٢٣ — أطراح الحكم دفاتر الممول لتعذر إستحضارها . لا محل للتحويل على بياناتها الثابتة بالملف الفردي .
١٣٧٠	٣٤٢١٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		٢٤ — عدم بيان مصدر الحق المقتضى به وهما صره الواقعية . قصور يبطل الحكم .
١٣٩١	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		٢٥ — تمسك رب العمل بعدم استحقاق العامل لإعانة غلاء المعيشة لأن المستشفى لا يستهدف الربح ولا يعد منشأة تجارية . إغفال بحث هذا الدفاع . قصور .
١٥٠٢	٣٤٢٣٥	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
		” بيان أوجه القصور ”
		١ — النعي بأن الحكم مشوب بالقصور والإخلال بحق الدفاع . وجوب بيان أوجه ذلك في تقرير الطعن . لا يغني عن ذلك تقديم صورة من المذكرة المقدمة لمحكمة الإستئناف والإحالة إليها .
٢٤٧	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق ” أحوال شخصية ” — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم بيان وجوه الدفاع التي أغفل الحكم الرد عليها . النعي على الحكم بهذا السبب . مجمل وغير مقبول . (الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦) ١٢٥٠ ع ١٩٧
		٣ — لا يقبل نعي لم يرد في تقرير الطعن مثال في نعي بالقصور . (الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣) ١٤٥٦ ع ٢٢٧
		” ما لا يعد قصورا “
		١ — نفى الحكم بأسباب سائغة بماله من سلطة تقديرية وقوع التدليس . عدم تتبعه لشتى مناحي الطلبات ووجوه الدفاع . لا قصور . (الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ١٣٨ ع ٢٢
		٢ — إغفال الحكم الرد على دفاع غير متج في الدعوى . لا قصور . (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٢١١ ع ٣٣
		٣ — نفى الحكم بأسباب سائغة احتفاظ المورث بحيازته للعين المتصرف فيها ، وأن تحصيله أجزائها بعد التصرف ، كان لحساب أولاده القصر المتصرف إليهم لعدم استناده إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع بتلك العين . إعتبار التصرف منجزا . لا قصور . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧) ٢٩٨ ع ٤٧
		٤ — إمتداد عقد الشركة المحدد المدة قد يكون صراحة أو ضمنا . النص في العقد على التزام المدعى عليه عند نهاية مدته بدفع ما ينحص المدة في رأس المال بعد إضافة الأرباح أو خصم الخسارة . الحكم باستمرار الشركة تأسيسا على عدم تقديم المدعى عليه ما يدل على تصفيتها . لا قصور . (الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٥٨٥ ع ٩٠

الصفحة	القاعدة	
		٥ - لاضرورة الإعذار قبل طلب التعويض إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . انتهاء الحكم إلى إخلال رب العمل - في عقد المعاولة - بالتزامه لتأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب . عدم وجوب الإعذار . الحكم بالتعويض للمقاول دون الرد على ما دفع به رب العمل من ضرورة إعذاره . لا قصور .
١٠٦٢	٢٤١٦٦	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١)
		٦ - عدم تقديم الطامن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بانكار حجية الصور الرسمية للشكاوى الإدارية . اعتماد الحكم على هذه الصور تأسيسا على عدم المنازعة في مطابقتها للأصل . لا خطأ ولا قصور .
١١٥٤	٢٤١٨٢	(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		٧ - مناقشة الحكم للأدلة في الدعوى . استخلاص الحكم وجود ورقة الضد ، وكفايتها في إثبات صورية العقد بأسباب سائغة ، لا قصور أو فساد في الاستدلال .
١٢٨٥	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)
		٨ - عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى . خطأ يرتب مسئوليته ، إلا إذا دفعها بإثبات السبب الأجنبي ، إثبات الحكم الخطأ العقدى ونفيه بأسباب سائغة قيام القوة القاهرة . لا قصور . مثال في التزام المؤجر .
١٣٦٤	٣٤٢١٣	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)

(ثانيا) فساد الاستدلال .

” ما يعد كذلك “

دفع الكفيل بعدم نشوء الدين في ذمة المدين بدليل عدم توقيع هذا الأخير على سند المديونية وأن كفالاته في دين مستقبل .
 رفض هذا الدفاع تأسيسا على أن الكفيل محام ولا يتبادر إلى الذهن إلا أنه وقع على سند المديونية بعد قبض المدين الدين الثابت به . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨) ١٤٨٧ ع ٢٣٢

” ما لا يعد كذلك “

١ - استخلاص الحكم أن المتصرف كان نتيجة استغلال خفلة المتصرف ، مما جاء في تقرير الخبير من أن العين بيعت بخبر يزيد على خمس قيمتها وقت البيع ، ومن إقامة المشتري مع المتصرف في منزل واحد قبل التصرف الحاصل في الفترة ما بين طلب الحجر وتسجيله . لافساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥) ١٦٢ ع ٢٥

٢ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على شرط ورد بالعقد الابتدائي . مفاده . تخل المتعاقدين من هذا الشرط . انتهاء الحكم إلى ذلك . لافساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥) ٥٢٨ ع ٨٣

٣ - اعتماد الحكم للنتيجة التي انتهى إليها الخبير . رده على الاعتراضات لاعتبارات مائغة . لافساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) ١١١٥ ع ١٧٦

الصفحة	القاعدة	
		٤ — استخلاص محكمة الموضوع لحسن النية وسوءها بأسباب سائغة . لا قصور . ولا فساد في الاستدلال .
١٣١٧	٣٤٢٠٦	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥) (ثالثا) مخالفة الثابت بالأوراق. " ما يعد كذلك "
		القضاء بسقوط حق الدائن مباشر إجراءات التنفيذ العقاري في الاشتراك في التوزيع إستنادا إلى عدم تقديمه في الميعاد المستندات المؤيدة لطلبه مع أنها كانت موجودة أمام قاضي التوزيع عند إعداد قائمة التوزيع المؤقتة . مخالفة للثابت بالأوراق .
٩٩٠	٢٤١٥٤	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣) " مالا يعد كذلك "
		سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد . عدم تمسك رب العمل أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المفاوض في استخراج الرخصة اللازمة لبناء باقي الأدوار . القضاء بمسئولية رب العمل عن توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة . لا مخالفة للقانون ولا خطأ في الاسناد .
١٠٦٢	٢٤١٦٦	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١) (رابعا) التناقض . " ما يعد كذلك "
		قضاء الحكم في الدعوى الأصلية بتثبيت ملكية المطعون عليه . لازمة رفض الدعوى الفرعية من الحكومة بطلب تثبيت

الصفحة	القاعدة	حكم
٨٧٦	٢٤١٣٨	<p>ملكيتها لذات العين . النعى على الحكم بالتناقض لما أورده في الأسباب من عدم الالتفات إلى الدعوى الفرعية لعدم سداد الرسم عنها ثم القضاء في المنطوق برفضها . غير منتج .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)</p> <p>” ما لا يعد كذلك “</p>
٧٦	١٣١٤	<p>١ — تحديد الحكم في أسبابه حق المطعون عليه الثاني بملكية نصف التلاجة وبالانتفاع بالأرض والمباني في حدود أغراضها . قضاؤه في المنطوق بصحة ونفاذ البيع الصادر منه إلى المطعون عليه الأول في نطاق الحق الذي حدده . لا تناقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)</p>
١٣٣	٢١٤	<p>٢ — تضييع أسباب الحكم المطعون فيه أن حكم محكمة أول درجة بنسب مكتب الخبراء السابق على الحكم المستأنف — قد سقط حق الطعن فيه بالاستئناف . القضاء في المنطوق بقبول الاستئناف شكلا . لا عيب . هذا القضاء ينصرف إلى استئناف الحكم الأخير .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)</p>
٤٣٣	٦٩١٤	<p>٣ — رفض طلب التعويض عن الفصل . القضاء بحق العامل في المكافأة ومقابل مهلة الأخطار . لا تناقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)</p>
٦٩٨	١١٠٢	<p>٤ — بطلان الزواج الظني . طبيعته . ما لا يعد تناقضا .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق — ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)</p> <p>٥ — ادعاء الطاعنين بتزوير عقد بيع . طلبهم المضاهاة على بصمة إصبع موقع بها على أصل توكيل . ادعاء المطعون عليها</p>

الصفحة	القاعدة	
		بتزوير هذه البصمة . القضاء بعدم قبول هذا الادعاء لكونه غير منتج . ورفض الادعاء بتزوير عقد البيع تأسيسا على الاطمئنان إلى أقوال الشهود . لا تناقض .
٨٥٢	٢٣٥ ع ١٣٥	(الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٦ — وصف المحكمة للملاحظات أبدائها الخبير قبل ندبه بأنها ملاحظات عابرة لا تؤثر على حيده . استخلاصها من هذه الملاحظات قرينة اتخذتها مع أخرى قواما لقضائها . لا تناقض .
١٣٤٧	٣٤٢ ع ١١١	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٢)
		حجية الحكم :
		(أولا) أحكام لها حجية .
		١ — حكم إشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية هي إثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه . علانية إجراءات صدور ذلك الحكم ليكون حجة على الكافة .
٣١١	٤٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٧/٣/١٩٧٢)
		٢ — عدم النص في منطوق الحكم على تحديد تاريخ انقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به . الاكتفاء بذكر ذلك في الأسباب المرتبطة بالمنطوق . جائز .
١٣٣	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/٢/١٩٧٢)
		” حجية الحكم الجنائي ”
		١ — حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصله فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للائساس المشترك بين الدعويين ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله .
٢٥٥	٤٠ ع ١٤	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إدانة مدير الشركة لعدم التأمين على عدد من عمالها . مقتضاه . أنهم عمال لديها . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
٢٥٥	٤٠ ع ١٤	
		٣ - دعوى المضرور المباشرة أمام المحكمة المدنية قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . وقفها أثناء السير في الدعوى الجنائية . حلة ذلك . (الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
٦٣٥	٩٩ ع ٢٤	
		٤ - الحكم الجنائي النهائي يقيد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . هدم ثبوت هذه الجريمة للأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
١٥٠٧	٢٣٦ ع ٣	
		٥ - قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق . القرارات الصادرة عنه أوامر وليست أحكاما . لاجمية لها أمام القضاء المدني . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
١٥٠٧	٢٣٦ ع ٣	
		(ثانيا) أحكام ليس لها جمية .
		١ - قرار مجلس المراجعة الصادر خارج حدود ولايته لاجمية له . للمحكمة أن تنظر في النزاع كأنه لم يسبق عرضه عليه . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨)
٥٠	٩ ع ١٤	
		٢ - الحكم الذي يجيز الإثبات بطريق معين . لا يحوز جمية الأمر المقضي إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا في جوازها من عدمه . القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق استنادا إلى اشتغال تحقيقات

الصفحة	القائمة	
		شكوى على مبدأ ثبوت بالكتابة . عدم مجادلة الخصم في ذلك . اعتبار الحكم غير منه لتقصوطة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٣٤١	١٤٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٣ - الحكم بناء على طلب الدائن بصورية العقد الصادر من مدينه للغير . لا حجية له في دعوى المنازعة في صحته التي تقوم فيما بعد بين طرفيه لاختلاف الخصوم .
٤٢٤	١٤٦٧	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)
		٤ - حجية الأحكام نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين . مثال في دعوى وقف .
٧٣٠	١٤١١	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٥ - تقدير الدليل لا يحوز حجية . استناد الحكم إلى شهادة شهود في قضية أخرى رغم اطراح المحكمة للتحقيق فيها . لا عيب . للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين مقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري .
٩٠٥	١٤١٤	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
		٦ - حجية الحكم الصادر بتقدير أجرة الحكر طبقا لقاعدة النسبة . لا تتعدى نطاق الدعوى التي صدر فيها .
١١٢١	١٤٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٧ - الحكم بقبول الاستئناف شكلا يتصل بشكل الاستئناف دون غيره وأن من اختصم فيه كان خصما أمام محكمة أول درجة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعد الحكم بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة لذات الخصم . لا تناقض .
١٣٩٨	١٤٢١٨	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
١٣٩١	٣٤٢١٧	٨ — دعوى النقاية . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . اختلافهما في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		”الأحكام الوقتية“
		١ — قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن . لا يؤثر عليها حكم مستمجل صدر لصالح المالك ضد المستأجر الأصلي ، ما دام أن المستأجر من الباطن لم يكن خصما فيه . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
٢٢١	١٤٣٥	٢ — أحكام قاضي الأمور المستعجلة وقتية لا تحوز قوة الأمر المقتضى . عدم التزام محكمة الموضوع بأسباب هذه الأحكام عند فصلها في أصل النزاع . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
١٣٥٧	٣٤٢١٢	٣ — أحكام النفقة . حجيتها مؤقتة لأنها مما تقبل التغيير بسبب تغير الظروف . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
١٠٠٢	٢٤١٥٦	”إستنفاد الولاية“
		١ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادي دون طريق أمر الأداء . قضاء لا تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها . إلغاء هذا الحكم استثنافيا . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لغير موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع فيه تفويت لإحدى درجات التقاضي . (الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
٩٨١	٢٤١٥٣	

القاعدة	المصدر
٢ — عدم الطعن بالاستئناف في الميعاد على قضاء محكمة أول درجة بتدب خير ، قطع في أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع في تاريخ معين . أثره . ليس لتلك المحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها . وجوب تقييد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣٠)	١٠٤٢ ع ١٦٣
وراجع : (ق . قوة الأمر المقضى)	
تصحيح الحكم :	
١ — سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ . مقصورة على الأخطاء المسادية البهتة التي لا تؤثر على كيانه ولا تفقده ذاتيته . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ..	٧٢٤ ع ١١٤
٢ — طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجلسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجلسية أو طلب وقف الفصل في الدعوى لوجود تنازع في الاختصاص . غير مقبول . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ..	٧٢٤ ع ١١٤
تفسير الحكم :	
١ — متى كان قضاء الحكم واضحاً ، فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)	٧٣١ ع ١١٦

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المبادلة في طلب التفسير المقدم إلى محكمة النقض في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره . غير جائز . أحكام النقض لا سبيل إلى الطعن فيها . مثال في جنسية .
٧٣٩	٢٤١١٦	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٣ — طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع بإحالة الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص . غير مقبول .
٧٣٩	٢٤١١٦	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		الطعن في الحكم :
		"ميعاد الطعن" .
		صدور الحكم المستأنف حضوريا من المحكمة الابتدائية . بدء ميعاد استئنافه من اليوم التالي لصدوره . مصادفة آخر الميعاد عطلة عيد الأضحى . أثره . امتداده إلى أول يوم عمل بعدها .
١٤٩٧	٣٤٢٣٤	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)
		"المصلحة في الطعن"
		١ — نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجسّد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها إذ لم تكن له مصلحة في الطعن على الحكم .
٢٧٧	٤٤١٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		٢ — القضاء برفض الاستئناف . الطعن على هذا الحكم لعدم قضائه بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . عدم تحقيقه سوى مصلحة نظرية للطاعن .
٦٠١	٩٣١٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	المقاعدة	
		<p>”الخصوم في الطعن“</p> <p>١ — عدم قبول الطعن في الحكم إلا ممن كان طرفاً في الخصومة . طعن شركة التضامن أمام اللجنة في ربط الضريبة على الشركاء المتضامنين . صدور قرار اللجنة ضد الشركة . للطعن من الشركة في هذا القرار . مقبول .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢) ٢٦١ ع ١٠٨</p> <p>٢ — رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة على خصمين . مثول كل منهما أمامها في الخصومة مستقلاً عن الآخر . تقديم كل منهما استئنافاً عن الحكم الصادر فيها . عدم اعتبار أحدهما ممثلاً للآخر في استئنافه ولو اتحد مسلكهما في الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨) ١٤٩٧ ع ٢٣٤</p> <p>٣ — الطعن بالنقض لا يجوز إلا من المحكوم عليه . الخصومة في الطعن مقصورة على الخصوم الحقيقيين في النزاع . ليس لمن قبل الحكم الابتدائي ولم يطعن فيه بالاستئناف حق الطعن بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥) ١٣١٧ ع ٢٠٦</p> <p>”الأحكام الجائز الطعن فيها“</p> <p>١ — انحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ في تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة الابتدائية في التعويض وفي طلب الفوائد . تجاوز اختصاصها . جواز استئنافه . انتهائية حكم المحكمة الابتدائية مقصورة في هذه الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات المطروحة لأول مرة أمام المحكمة .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٤) ١٨١ ع ٤</p>

القاعدة	المادة	الحكم
٢١ ع ١٣٣	٢	الحكم بنسب خير . فصله في أسبابه في شق من الموضوع كان مثار نزاع . الطعن فيه على استقلال جائز . استئناف الحكم الصادر في باقي الموضوع بعد ذلك لا يمتد إليه . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
٩٣ ع ٦٠١	٣	فصل الحكم الصادر بنسب خير في أسبابه في النزاع القائم بين الطرفين حول مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران . قضاء أنهى الخصومة بشأن الرسم المستحق . جواز الطعن فيه استقلالاً . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
٤٤ ع ٢٧٧	٤	جواز استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . شرطه . أن يكون موضوع الطلب قابلاً للطعن فيه . لاعتبرة بقيمة المبلغ الوارد بأمر تقدير الرسوم . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/١)
٤٩ ع ٣١١	٥	تعدى آثار حكم إشهار الإفلاس طرفي الخصومة إلى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم . أثره . جواز المعارضة فيه لكل ذي حق . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
٤٩ ع ٣١١	٦	جواز استئناف حكم إشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته . أو أن ينضم إلى أحد المستأنفين أو المستأنف عليهم . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
٤٩ ع ٣١١	٧	صدور الحكم بعدم الاختصاص والإحالة . قابليته للطعن المباشر في الميعاد باعتباره منها للخصومة . إنصراف حكم المادة ٤٠٤ مرافعات سابق إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة من المضي في نظر الدعوى . هذه المادة تكل — في خصوص الاستئناف — قاعدة المادة ٣٧٨ من نفس القانون .
٦٥٧	٢ع ١٠٣	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٨ — القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقييد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الاتهائي للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .
٨١٩	٢ع ١٣٠	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٩ — الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز استئنافه . المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية .
٧٣٠	٢ع ١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		١٠ — الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . فصل الحكم في موضوع الدعوى أو في شق منه . جواز الطعن فيه على استقلال في الميعاد . عدم مراعاة ذلك . مؤداه . سقوط الحق في الطعن .
١٣٩٨	٣ع ٢١٨	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		"الأحكام غير الجائز الطعن فيها"
		١ — حكم نذب خبير . تناوله في أسبابه ما لم يكن محل جدل بين الخصوم . عدم اعتباره منيا للخصومة في هذا الشأن . الطعن فيه على استقلال . غير جائز .
٣٧٦	١ع ٥٩	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — نهائية الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض في طلبات رجال القضاء . ق ٥٦

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٥٩ . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية . البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ليس من بين هذه الأسباب .
٦١٩	٩٦ ع ٢	(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق . " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠) ٣ — الحكم بخضوع العقار للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . هو حكم صادر في منازعة ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير من ذلك ادعاء المؤجر بسبق تخفيض الأجرة طبقاً لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وإطراح المحكمة لهذا الدفاع .
١٠٣٠	١٦١ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) ٤ — الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضات نزاع الملكية . غير قابل للطعن ما دام قد صدر في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٤ . القضاء بجواز استئناف هذا الحكم وبطلانه لصدوره من محكمة ابتدائية مشكلة وقتئذ من قاض واحد . خطأ .
١٠٨١	١٦٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ٥ — قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . غير منه للخصومة كلا أو بعضاً . الطعن فيه على استقلال خرجائز . استئناف الحكم برفض الدعوى . يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٨٧	١٧٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)

المنحة	القاعدة	
		٦ — عدم جواز الطعن في الحكم الذي لم يثبت له الخصومة كلها أو في شق منها ، إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . مثال في شأن نذب خبير لتقدير أجرة حكر .
١١٢١	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٧ — الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص لا ينتهي به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالاستئناف على استقلال . غير جائز .
١١٥٨	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		٨ — انطواء الحكم المطعون فيه على قضاء في منازعة إيجارية وأخرى غير إيجارية مرتبطة . إعتباره نهائيا غير قابل للطعن بالنسبة للأولى . إجازة الطعن فيه بالنسبة للثانية . لا تناقض .
١٤٦٦	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٦)
		٩ — الحكم الصادر في منازعة ناشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له . عدم قابليته للطعن . العبرة في ذلك . ما قضت به المحكمة لا ما طلبه الخصوم .
٢٤٦٦	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٦)
		وراجع : (استئناف " الأحكام الجائز وغير الجائز استئنافها ") .
		وراجع : (نقض " الأحكام الجائز وغير الجائز الطعن فيها ") .
		النزول عن الحكم :
		عدم تنفيذ الطاعة حكم فسخ عقد الحكر وقبولها بقاء المستحكر ينتفع بالعين مقابل الأجرة المينة بالعقد . مفاده .

الصفحة	القاعدة	
		النزول عن التمسك بالحكم . عدم ضرورة إبرام عقد جديد بالحكم .
٤٩٩	١٤ ٧٩ ع	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		بطلان الحكم وانعدامه :
		١ — لا سهيل لإهدار الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، إلا إذا تجرد الحكم عن أركانه الأساسية .
٣١١	١٤ ٤٩ ع	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٢ — أطراح الحكم القول بانعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل شركة التضامن وتقريره بأسباب صحيحة قانونا لإنقضاء الخصومة في الدعوى . لا انعدام في الحكم .
٣١١	١٤ ٤٩ ع	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		وراجع : (بطلان " بطلان الأحكام ") .

حوالة

		١ — عدم نفاذ حوالة الدين في حق الدائن لعدم إعلانه بها وقبوله لها . لا يمنع من كونها صحيحة ونافذة بين طرفيها .
		خلو الحوالة من تحديد ميعاد الوفاء . مقتضاه إلزام المحال عليه بدفع مطالبته الدائن للمدين . بقاء إلزام المحال عليه طالما بقي الدين قائما قبل المدين الأصلي ولم يسقط بالتقادم .
٨٨	١٤ ١٤ ع	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — تمسك الطاعنين بأن مورثهم المحال عليه بالدين وهم من بعده لا يسألون قبل المدين — المحيل — طبقا لعقد البيع إلا في حدود ما خص المساحة المباعة منه لمورثهم من دين .

الصفحة	القاعدة	
		قيام الدائن بترع ملكية جزء مما اشتراه المورث . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنين وطلب نذب خبير لتحقيق ما يجب أن تلزم به تركة مورثهم . قصور .
٨٨	١٤ ع ١	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٣ — عدم استظهار الحكم أن العقد الذي كفله الكفيل اجاز لأى من الدائن أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول . عدم استجابة المحكمة إلى ما تمسك به الكفيل من إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التى صحبها المدين من الاعتماد المكفول أو نذب خبير . قصور .
٢٦٨	٤٢ ع ١	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)

حيازة

		١ — قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . عدم سريانها إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له .
٤٨١	٧٦ ع ١	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٢ — شراء المطعون عليه عقارا بعقد ابتدائي من البائع الذى كان قد اشتراه بدوره بعقد ابتدائي من آخر . بيع ورثة الأخير نفس العقار إلى الطاعن بعقد مسجل . القضاء باعتبار عقد الطاعن قد صدر من لا يملك العقار لملك المطعون عليه له بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد سلفه واكتمال التقادم قبل صدوره . لاخطأ .
٤٨٧	٧٧ ع ١	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — توقيع مشتري العقار بعقد ابتدائي شاهدا على عقد البيع المسجل الصادر من ورثة البائع له من نفس العقار لآخر . ليس من شأنه أن يحول دون استكمال مدة وضع يد من اشترى منه العقار بعقد ابتدائي ، وإعمال أثره في كسب الملكية بالتقادم .
٤٨٧	١٤ ٧٧	الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في التعرف على نية واضح اليد من جميع عناصر الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض مادام استخلاصها سائفا .
٤٨٧	١٤ ٧٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
٨١٩	١٤ ١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٥ — تملك العقار بالتقادم الخمس . شرطه . استناد الحيازة إلى سبب صحيح وإقترانها بحسن النية . السبب الصحيح سند يصدر من شخص غير مالك للشيء المراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون .
٥٠٧	١٤ ٨٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٦ — نقض الحكم القاضي بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . وجوب رد ما قبض أو ما تم تسليمه من مال أو عقار — الأصل والفوائد والثمار — للحائز من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض .
١١٠٩	١٤ ١٧٥	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٧ — صورية الثمن الوارد بعقد البيع . صحة العقد بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع في ظل القانون المدني القديم .

المادة	القاعدة	المقابلة
		<p>تتجيز التصرف لا يتعارض مع حياسة البائع للبيع واحتفاظه بحق الانتفاع مدى حيازته .</p>
١١٤٢	٢٤١٨٠	<p>(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)</p> <p>” الحيازة الوقتية “</p>
		<p>١ — حق المحتكر في إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة . له ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وحده أومقترانا بحق الحكر . انتقال هذا الحق عنه إلى ورثته . حياسة المحتكر للأرض المحكرة حياسة وقتية . لا تكتسبه الملك .</p>
٣٠٥	١٤٨	<p>(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)</p> <p>٢ — اكتساب الحائز العرضي الملك بالتقادم . شرطه . تغيير صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك .</p>
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	<p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)</p> <p>٣ — الحائز بطريق النيابة عن صاحب الأرض . إقامته منشآت عليها دون إذن من صاحبها . عدم اعتبار ذلك بمجرد تغييرا لسبب الحيازة .</p>
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	<p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)</p> <p>٤ — عدم تغيير صفة الحيازة بالانتقال إلى الخلف العام . انتقال الحيازة العرضية بصفاتها إلى الوارث الذي يخلف موزته في التزامه بالرد بعد انتهاء السبب الوقتي لحيازته .</p>
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	<p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)</p> <p>٥ — استخلاص الحكم أن الحيازة بطريق النيابة . إقامة الحائز منشآت على الأطلان دون نجابهة صريحة ظاهرة للمالك .</p>

الصفحة	القائمة	
		انتقال الحيازة لورثته . القضاء برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقادم . لا خطأ .
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٦ - اعتماد الحكم في قضائه برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقادم على أن الحيازة كانت عرضية . صحة هذه الدعامة وكفايتها لحمل قضائه . النعي على ما أورده بشأن تخلف شرط الهدوء في الحيازة برفض محته . غير منتج .
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
(خ)		
خبرة . خلف		
خبرة		
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بنسب خبر لتحقيق قيام عرف مخالف لما اقتنعت به في هذا الصدد .
١٢٦	٢٠ ١٤	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ - عدم ادعاء الطاعن بأنه قدم أوراقا أغفل الخبير بحثها . النعي بإخلال الحكم بحق الدفاع يكون على غير أساس .
٥١٤	٨١ ١٤	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
		٣ - وجوب اتباع مانعت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات سابق وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الإمضاءات ،

الصفحة	القاعدة	
		دون مانصت عليه المادة ٢٣٦ التي وردت بشأن أحكام نذب الخبراء بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته الخصوم طبقاً للمادة ٢٣٦ سالفة الذكر .
٥٩٤	٩٢ ع ١	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
٥١١	٨١ ع ١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٤ — عدم إبداء الدفع ببطلان عمل الخبير صراحة أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٦	١٣٨ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٥ — اتخاذ الحكم من أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى دون حلف يمين . دليلاً على ثبوت الوقائع الجائز إثباتها بالقرائن . لا عيب .
٩٦٣	١٥٠ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٦ — اتخاذ المحكمة من أقوال الشاهد أمام الخبير قرينة ضمن قرائن أخرى . لا عيب .
١٤٦٢	٢٢٨ ع ٣	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)
		٧ — عدم الطعن بالاستئناف في الميعاد على قضاء محكمة أول درجة بنذب خبير ، وقطع في أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع في تاريخ معين . أثره . ليس لتلك المحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها . وجوب تقيد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى .
١٠٤٢	١٦٣ ع ٢	(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — عدم جواز الطعن في الحكم الذي لم ينف الخصومة كلها او في شق منها إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . مثال في شأن نذب خبير لتقدير أجرة حكر .
١١٢١	٢٤١٧٧	(الظن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)
		٩ — انتهاء الحكم إلى عدم أحقية الطاعن في مطالبة المظعون ضدها بأي مبلغ . عدم إجابته طلب مناقشة الخبير لتحديد المكافأة المطلوبة — لا عيب .
١٤٠٩	٣٤٢١٩	(الظن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢)
		” سداد أمانة الخبير “
		١ — نذب المحكمة خبيراً لفحص حسابات المول . عدم سداد أمانة الخبير . وجوب استنفاد المحكمة كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى بفحص المستندات ومراجعة تقديرات المأمورية .
١٥٧	٢٤١٤	(الظن رقم ٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٩/٢/١٩٧٢)
		٢ — إلزام الخصمين بأمانة الخبير مناصفة بينهما . إمتناع أحدهما عن دفع حصته . القضاء بسقوط حقه في التمسك بحكم نذب الخبير . لا خطأ .
١٣٤٧	٣٤٢١١	(الظن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٢)
		٣ — تقدير صدق الأهدار المبداء من الخصم الذي لم يدفع الأمانة ومدى جديتها . إستقلال محكمة الموضوع به دون معقب .
١٣٤٧	٣٤٢١١	(الظن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٢)
		” تقدير أعمال الخبير “ .
		١ — اقتناع المحكمة بكفاية الأبحاث وسلامة الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . خير جائز .
٢٨٦	٤٥١٤	(الظن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق — ” أحوال شخصية “ — جلسة ١/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ — دخول العين المتنازع عليها في سند تملك الخصم . واقعة مادية . كفاية إثباتها بمعرفة حدودها وأبعادها ومقارنتها بالحدود والأبعاد المبينة بسند التملك . أخذ الحكم بنتيجة معاينة الخبير القائمة على هذا الأساس . لا حيب .
٨٧٦	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٣ — محكمة الموضوع المطلقة في تقدير عمل الخبير، والموازنة بين الأدلة للأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
١١١٥	٢٤١٧٦	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٤ — إعتناء الحكم للنتيجة التي انتهى إليها الخبير من بحثه ، ورده على الاعتراضات التي قدمت عليه ، لاعتبارات مائغة . لا إخلال بحق الدفاع . ولا فساد في الاستدلال .
١١١٥	٢٤١٧٦	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٥ — أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير مجولا على أسبابه . مؤداه . هدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه .
١٣٥٧	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٦ — لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب ألا يرد بأسباب خاصة على ما ورد بالتقرير الاستشاري .
١٣٥٧	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٧ — ندب خبير آخر في الدعوى متروك لمطلق تقدير محكمة الموضوع . لما باعتبارها الخبير الأمل أن تصدر رأى الخبير واو في مسألة فنية دون الاستعانة برأى خبير آخر ما دامت لم تر لزوما لهذا الإجراء .
١٣٥٧	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
١٣٤٧	٣٤٢١١	٨ — وصف المحكمة للملاحظات أبداءها الخبير قبل نديه بأنها ملاحظات عابرة لا تؤثر على حيده . إستخلاصها من هذه الملاحظات قريبة اتخذتها مع أخرى قواما لقضائها . لاتناقض . (الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
١٣٧٠	٣٤٢١٤	٩ — أطراح دفاتر الممول والأخذ بتقرير الخبير . من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع . (الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
١٤٦٢	٣٤٢٢٨	١٠ — رأى الخبير . دليل في الدعوى ، لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)

خلف

٣٣٩	٥٤	١ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة بقوة القانون من وقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . تحويل المدير العام لإدارة هذه الأموال سلطة انفصل في جدية الديون . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام قبل عرضه عليه . أثره . عدم سماع الدعوى . (الطنان رقا ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت إضرارا بحقوقه في الإرث . عدم كفايته لإهدار حجية

الصفحة	القاعدة	
		التصرف . عجز الوارث عن إثبات طعنه . اثره . اعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلفا عاما لمورثه .
٨٥٢	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٣ — نشوء العقد صحيحا . انصراف أثره إلى الخلف العام والتزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . عدم توقف ذلك على ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله .
٨٥٢	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٤ — انتهاء الحكم إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها بصحة وتفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الإعلان . عدم ورود نعي على ذلك القضاء . مؤداه . صيرورة الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا وحجة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفا عاما لها .
٨٥١	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٥ — المشتري من أحد طرفي العقد الصوري . عدم تحقيق الحكمة دفاعه بأنه لا يعلم بصورية عقد البائع له استنادا إلى أنه خلف عام للبائع . خطأ وقصور .
١٢٨٥	٣٤٢٠٢	(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٧٢)
		٦ — عدم تغيير صفة الحياة بالانتقال إلى الخلف العام . انتقال الحياة العرضية بصفاتها إلى الوارث الذي يخلف مورثه في التزامه بالرد بعد انتهاء السبب الوقى لحيازته
١٤٥٠	٣٤٢٢٦	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧٢)
		وراجع : (أ . لارث)

(د)

دعوى . دفع غير المستحق . دفع

دعوى

رفع الدعوى :

١ - إجراءات التقاضى تتعلق بالنظام العام . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الإلتزام بالرسوم القضائية أو بانقضائها بالتقادم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز ابداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٩٤ ع ١ ٦٠٩

٢ - أمر تقدير الرسوم . النزاع في أساس الإلتزام بالرسم ومداه والوفاء به دون المنازعة في تقدير قلم الكتاب للرسم الذى يصبح اقتضاؤه . سبيل الفصل في ذلك . سلوك إجراءات المرافعات العادية لإجراءات المعارضة .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٩٤ ع ١ ٦٠٩

٣ - الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . رفعه بصحيفة تقدم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم جواز إهدار النص الخاص لأعمال النص العام .

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٠) ١٣٣ ع ٢ ٨٣٩

الصفحة	القاعدة	
		٤ — المقصود بالدفع بعدم القبول . المادة ١٤٢ مرافعات سابق . الطعن بعدم توافر شروط سماع الدعوى ، وهى الصفة والمصلحة والحق في رفعها . عدم انطباق تلك المادة على الدفع الشكلى كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة لمحكمة بدین تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء .
٩٨١	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٥ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى بدین تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . قضاء لا تستنفذه محكمة أول درجة ولا يتهافى نظر موضوع الدعوى . إلغاء هذا الحكم استثناءً . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع فيه تفويت لإحدى درجات التقاضى .
٩٨١	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٦ — إجراءات استصدار أمر الأداء تتعلق بشكل الخصومة دون موضوع الحق أو شروط وجوده . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه م ١٤٢ مرافعات سابق .
٩٨١	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٧ — سبب الطعن الذى ينطوى على مصلحة نظرية محضة . عدم قبوله . مثال فى طعن ضريبي .
١٤٢٩	٣٤٢٢٣	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
		” توقيع المحامى على الصحيفة “
		مزاولة المحامى لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة . أثره . التعرض للمحاكمة التأديبية

الصفحة	القاعدة	
٨١٥	٢٤١٢٨	دون بطلان العمل . القضاء ببطلان صحيفة الاستئناف إمتدادا إلى أن يتم المحامى الذى وقعها مستبعد من الجدول . خطأ . (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٤)
		” إعلان الصحيفة “
٥٤٢	١٤٨٥	١ — الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ مرافعات سابق المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاته . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مثل الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من ذات القانون بالنسبة للدعوى المبتدأة . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
٥٤٢	١٤٨٥	٢ — تسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها . صحيح . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
٧٦٨	٢٤١٢٠	٣ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . المادتان ١٣٢ و ١٤٠ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)
٧٧٤	٢٤١٢١	٤ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمحارس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التى يخولها القانون اختصاصا قضائيا . المؤسسات العامة ليست كذلك . إعلانها بصحيفة الطعن في مقرها . لا خطأ . (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٧)

شروط قبول الدعوى:

"الصفة"

١ - إطراح الحكم القول بانعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل شركة التضامن وتقريره بأسباب صحيحة قانونا انعقاد الخصومة في الدعوى . لانعدام في الحكم .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧) ٤٩ ١٤ ٣١١

٢ - رفع الحراسة من أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي ، ولا استئزال جميع الديون من صافي قيمتها . قيام صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقوقه حتى لا ينقص التعويض المستحق لأخراج الدين من قيمة التصفية . الحراسة المفروضة من جديد لا تمتد إلى الأموال التي خضعت لحراسة الطوارئ وانتهت بحكم القانون .

(الطعن رقم ٤١١/٤١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٥٤ ١٤ ٣٣٩

٣ - وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . غل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها . ليس لهم حق التقاضى بشأنها . لا يعد ذلك نقصا في أهلية الخاضع للحراسة .

(الطعن رقم ٤١١/٤١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٥٤ ١٤ ٣٣٩

٤ - فرض الحراسة الادارية وفقا لأحكام الأمرين ١٣٨ لسنة ١٩٦١ و ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . تولى الحارس العام إدارة أموال من فرضت عليه الحراسة وتمثيله أمام القضاء . الحارس الخاص . اختصاصاته تتحدد وفق قرارات الحارس العام .

(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) ؛ ١١٧ ٢٤ ٧٤٧

الصفحة	القائمة	
٨١٩	٢٤١٢٩	٥ — البطلان لفقد أحد الخصوم صفته في الدعوى. نسبي. (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
١٣٩٨	٣٤٢١٨	٦ — القضاء النهائي يكتسب قوة الأمر المقضى فيما ثار بين الخصوم من نزاع فصات فيه المحكمة صراحة أو ضمنا في المنطوق أو الأسباب المرتبطة به . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن يحوز هذه القوة . مثال بشأن الصفة في الدعوى . (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		” المصلحة ”
٩٣٣	٢٤١٤٥	١ — المنفعة التي تعود على المدعى من اختصاص المدعى عليه . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء . عدم خروج الطعن بالنقض على هذا الأصل . (الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
٩٣٣	٢٤١٤٥	٢ — عدم منازعة أحد المطعون عليهما للطعن أمام محكمة الموضوع ، وعدم توجيه طلبات ما إليه . مؤداه . انعدام مصلحة الطعن في اختصاصه أمام محكمة النقض . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له . (الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		” سماع الدعوى ”
٣٣٩	٥٤١٤	١ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة بقوة القانون من وقت رفع الحراسة . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . تخويل المدير العام لإدارة هذه الأموال سلطة الفصل في جدية الديون . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام قبل عرضه عليه . أثره . عدم سماع الدعوى . (الطعن رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأموال المصادرة طبقاً لأحكام القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وتطبيقاً لقرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ . عدم سماع الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال . (الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
٣٨٦	١٤٦٠	٣ — صدور قرار رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على مصنع معين . عدم ورود اسم صاحب المصنع ولا أمواله الأخرى في هذا القرار . استيلاء الحارس على مال آخر غير المصنع . خروج عن نطاق الحراسة . عدم انطباق الحظر من سماع الدعوى . (الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٦٢	١١٩٢	٤ — الاستحقاق الواجب في الوقف . لورثة الواقف الموجودين عند وفاته المشار إليهم بالمادة ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . المحروم بغير حق من ذرية الورثة . تمكنه من رفع دعواه . مدة السنتين المحددة لرفع الدعوى . كيفية احتسابها . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
٢٨٦	١٤٤٥	٥ — الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز استئنائه المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
٧٣٠	١١٥٢	٦ — الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر . الأعداء الشرعية لم ترد على سبيل الحصر . المناط فيها . أن تكون مشروعة وممانعة من رفع الدعوى . تقدير ذلك . متروك لفطنة القاضي . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار ناظرة الوقف فى دعوى سابقة باستحقاق المستحقين وتنفيذها ذلك . أثره . وقف سريان المدة المانعة من سماع الدعوى . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)
١١٧٥	٢٤١٨٦	
		الطلبات فى الدعوى :
		١ - دعوى بطلان زواج . القضاء بطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم . قضاء بمطالبة الخصوم . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
٦٩٨	٢٤١١٠	
		٢ - اختصاص المشتري بائع بائعه للحكم فى مواجهته فى دعوى صحة التعاقد . انكار بائع البائع صدور العقد المقول بصدوره منه إلى البائع . وجوب اعتبار النزاع الخاص بالعقد الصادر بين البائع وبائع البائع مطروحا على المحكمة لتفصل فيه . (الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)
١٢٥٠	٣٤١٩٧	
		"إغفال الطلبات"
		١ - إغفال الحكم فى طلب الفوائد وعدم تعرض المحكمة له فى أسبابها . النص فى المنطوق "ورفضت ماعدا ذلك" . بقاء طلب الفوائد معلقا أمامها . وجوب الرجوع إليها لتفصل فيه . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
١١٢	١٤١٨	
		٢ - إغفال الحكم الفصل فى أحد الطلبات لايجيز الطعن فيه . علاج ذلك . الرجوع إلى ذات المحكمة لنظر الطلب والفصل فيه . (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
٩٦٣	٢٤١٥٠	

القاعدة	المقنة
تكييف الدعوى :	
١ - حق محكمة الموضوع في فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها الوصف القانونى الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم .	
(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)	١٦ ع ١٠١
٢ - القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية لما يستلزمه الفصل فيها من إجراءات تحقيق طويلة . هو قضاء ضمنى بأن تلك التعويضات هى تضمينات مدنية وليست عقوبة جنائية . حيازة هذا القضاء قوة الشئ المحكوم به فى شأن تكييف التضمينات المذكورة . صدور حكم آخر على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .	
(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)	١٥ ع ٩٧
قيمة الدعوى :	
القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقييد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الاتهابى للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن فى الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .	
(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩)	١٣٠ ع ٨١٩

الصفحة	القاعدة	سبب الدعوى .
		<p>اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعويضات أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية . قصر اختصاصها على منح التعويض في النطاق المحدد في المادة ٦٢ من نفس القانون . هذا الاختصاص لا يتعدى إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام . للضرورة أن يختار أى السيلين المطالبة بتعويض الضرر على ألا يجمع بين التعويضين .</p>
٨٦٦	٢٤١٣٦	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		<p>الخصوم في الدعوى :</p> <p>١ — الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان مختصاً أمام محكمة الدرجة الأولى . مناط تحديد الخصم .</p>
٥٤٢	١٤٨٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٧٢)
		<p>٢ — اندماج الشركة في أخرى . مؤداه زوال شخصية الشركة المندمجة وخلافة الشركة الدامجة لها في حقوقها والتزاماتها . الشركة الدامجة وحدها هي التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والتزامات .</p>
٩٠٥	٢٤١٤١	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٢)
		<p>٣ — استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .</p>
٩٣٣	٢٤١٤٥	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		<p>٤ — الحكم بقبول الاستئناف شكلاً يتصل بشكل الاستئناف دون غيره وأن من اختصم فيه كان خصماً أمام محكمة أول درجة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد الحكم</p>

الصفحة	القاعدة	
		يقبول الاستئناف شكلا بالنسبة لذات الخصم . لا تناقض . مثال فى دهوى قبل هيئة التأمينات .
١٣٩٨	٢٤٢١٨	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ٥ — رفع الدهوى أمام محكمة أول درجة على خصمين . مثول كل منهما أمامها فى الخصومة مستقلا عن الآخر . تقديم كل منهما استئنافا عن الحكم الصادر فيها . عدم اعتبار أحدهما ممثلا للآخر فى استئنافه ولو اتحد مصلكهما فى الدفاع .
١٤٩٧	٢٤٢٣٤	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨) ” للتدخل فى الدهوى “ الحكم بعدم قبول للتدخل ممن يطلب لنفسه الحكم بطلب مرتبط بالدهوى . أثره . اعتبار طالب التدخل محكوما عليه فى طلب التدخل وله استئناف الحكم بعدم قبول تدخله . ولأنه لا يعتبر خصما فى الدهوى الأصلية أو طرفا فى الحكم الصادر فيها .
١١٠٥	٢٤١٧٤	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) ” تدخل النيابة “ ١ — وجوب تمثيل النيابة العامة فى المنازعات الضريبية . عدم وجوب إبدائها للرأى فيها .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٢ — وجوب تدخل النيابة العامة فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف . مثال فى بيان الحكم لرأى النيابة .
٧٣٠	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ٣ — عدم تمثيل النيابة العامة فى الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره : بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)

الصفحة	القاعدة	
١٣٢٤	٣٤٢٠٧	٤ — وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية . وجوبه أيضا في الدعاوى المدنية إذا ما أثبتت فيها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . (الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
١٣٢٤	٣٤٢٠٧	٥ — دعوى تزوير أصلية برد وبطلان إعلال الوراثة . النزاع حول تعيين الورثة . مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى . إغفال ذلك . أثره . بطلان الحكم . (الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
١٣٧٧	٣٤٢١٥	٦ — النيابة العامة تعتبر طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم مريان قواعد رد أعضاء النيابة عليها . جواز إبداء عضو النيابة رأيه أمام أول درجة ، ثم أمام محكمة الاستئناف . (الطن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
إجراءات نظر الدعوى :		
٤٣٩	١٤٧٠	لا يلزم إثبات الأمر بضم الأوراق المدعى بتزويرها والاطلاع عليها بحضور الجلسة أو بأي محضر آخر . حلة ذلك . (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
١٣٥٧	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
"أثر ضم الدعاوى"		
٩٢٦	١٤٤٢	١ — عدم اندماج الدعاوى المنضمة إذا اختلفت سببا وموضوعا . وحدة الطلب في هذه الدعاوى واتحادها سببا وخصوما . مؤداه . اندماجها . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء بسقوط الحق في الاستئناف الفرعى المقام من حكم صادر في دعوى مندمجة في أخرى — لضمهما ووحدة الطلب فيهما استنادا إلى أن الاستئناف الأصلي مرفوع عن الدعوى الأخرى ، وتأسيسا على استقلال كل من الدعويين . خطأ في تطبيق القانون .
٩٢٦	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		” حق الدفاع “
		١ — تكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم ، أو لفت نظرهم لمقتضياته . غير لازم .
٤٣٩	١٤٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
٩٠٥	٢٤١٤١	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
		٢ — عدم إدعاء الطاعن بأنه قدم أوراقا أخفأ الخبير بحثها . النعى بإخلال الحكم بحق الدفاع يكون على غير أساس .
٥١٤	١٤٨١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
		” تقديم المذكرات “
		١ — سماع دفاع الخصوم وأقوال شهودهم . حجز الدعوى للحكم مع منح الخصوم أجلا لتقديم مذكرات . استبعاد المذكرة المقدمة بعد الميعاد . لا إخلال بحق الدفاع .
١١٣٨	٢٤١٧٩	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٥)
		٢ — تقديم الخصم مذكرة بعد الميعاد المحدد لذلك . لا تريب على المحكمة إن هي رفضت قبولها .
١٤١٥	٢٤٢٢٠	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		”إعادة الدعوى للمرافعة“
		١ — وجوب إخطار طرف الخصومة للاتصال بالدعوى عند إعادة المرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانونى أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . إقامة الحكم المطعون فيه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائى . النعى عليه لما أورده فى المنطوق من تأييد الحكم الابتدائى المبني على إجراءات باطلة لعدم تمام الإخطار . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن .
٨٩٠	٢ ع ١٣٩	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٢ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للمرافعة .
١٢٥٠	٣ ع ١٩٧	(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)
		مصروفات الدعوى :
		١ — مصروفات الدعوى التى يرفعها المتصرف إليه ضد مصلحة الضرائب لإثبات دفع المقابل فى التصرف الصادر له من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته . خضوعها لأحكام قانون المرافعات . وقوف المصلحة موقفا سلبيا فى الدعوى دون التسليم بحق المدعى . وجوب إلزامها بالمصروفات .
٤٥٧	١٤ ع ٧٢	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٢ — دخول أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى . القضاء بها لمن كسب الدعوى . مناطه . أن يكون قد حضر محاميا للمرافعة فيها .
٧١٥	٢ ع ١١٢	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)

المنفعة	القاعدة	
		٣ - قضاء هيئة التحكيم بعدم الاختصاص الولائى بعد بحث جميع عناصر النزاع ، والاتهاء الى نفى علاقة العمل التى كانت المدار الرئيسى للنزاع بين الطرفين . إلزامه خاسر الدهوى بمصروفاتها . لا خطأ .
١٣١١	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)
		٤ - عدم دفع رسوم الدهوى لا يترتب عليه البطلان . جزاؤه هو استبعاد المحكمة للقضية من جدول الجلسة .
٦٨٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		وراجع : (رسوم " الرسوم القضائية ")
		بعض أنواع الدعاوى :
		(١) الدعوى غير المباشرة .
		وجوب رفع الدهوى غير المباشرة باسم المدين ليكون المحكوم به حقاله ويدخل فى عموم أمراه ضمنا لجميع دائئيه . الدهوى التى ترفع باسم الدائن واستعمالا لحق مباشر له . نخرجها عن هذا النطاق .
١٠١	١٦٤	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		(ب) دعوى البطلان الأصلية .
		لا سبيل لإهدار الأحكام بدعوى بطلان أصلية إذا كان الطعن غير جائز ، أو استغلق ، إلا إذا تجرد الحكم عن أركانه الأساسية .
٣١١	٤٩	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الصفحة	القاعدة
	(ج) الدعوى البوابية .
	١ — الدعوى البوابية . دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضرارا بدائنه . عدم مساس الحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . بقاءه صحيحا وقائما بين عاقيه .
١١٠٥	٢٤١٧٤ (الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
	٢ — الدعوى البوابية . دعوى شخصية . أثرها .
١١٠٥	٢٤١٧٤ (الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
	(د) دعوى صحة التعاقد .
	راجع : (ب . بيع)
	(هـ) دعوى التزوير .
	راجع : (ت . تزوير) .
	<hr/>
	دفع خير المستحق
	الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي . للتأخر أن يسترد ما دفعة بغير حق ولمصلحة الضرائب المطالبة بما هو مستحق زيادة على ما دفع . إقرار الشريك المتضامن بخضوعه للضريبة من حيث المبدأ . لا يمتنع من التمسك أمام لجنة الطعن بعدم خضوع ما تقاضاه من مرتبات للضريبة .
١٢٣٢	٣١٩٤ (الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)

دفع

الدفع بعدم الدستورية :

- ١ - طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية . أو طلب وقف الفصل في الدعوى لوجود تنازع في الاختصاص . غير مقبول .
(العطن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢) ٧٢٤ ٢٤١١٤
- ٢ - طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع بإحالة الطلاب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص . غير مقبول .
(العطن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢) ٧٣٩ ٢٤١١٦
- ٣ - عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز - وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ - تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين محالين إلى المعاش غير قائم على أساس من الشرعية . اختصاص محكمة النقض بإلغاء ذلك القرار متى كان مخالفا لقانون التفويض ولأحكام الدستور على السواء .
(العطن رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ١١٩١ ٣٤١٨٧
- ٤ - خلو القرار بقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا وكذا القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن الرسوم والإجراءات أمامها مما يفيد تعديل الاختصاص المخول لمحكمة النقض في المادة ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . قصر اختصاص المحكمة العليا على الفصل في دستورية القرارات بقوانين .
(العطن رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ١١٩١ ٣٤١٨٧

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم الاختصاص :
		١ - قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . غير منه الخصومة كلا أو بعضها . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم برفض الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٨٧	٢٤١٧٠	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٢ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها استقلالاً . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص لا تنهى به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالاستئناف على استقلال غير جائز .
١١٥٨	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		٣ - مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة على المحكمة . الحكم الصادر في الموضوع يشتمل على قضاء ضمنى بالاختصاص . الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي . لا يرد عليه القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام .
١١٥٨	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : (أ . اختصاص) .
		الدفع بعدم القبول :
		” رفع الدوى “
		١ — أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الإلتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقدم على محكمة الاستئناف فى صورة معارضة فى أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز إبداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . للحكمة إثارته من تلقاء نفسها لتعلق إجراءات التقاضى بالنظام العام .
٦٠٩	٩٤ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		٢ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى دون طريق أمر الأداء . قضاء لاستنفاده محكمة أول درجة ولايتها . إلغاء هذا الحكم استئنافيا . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للوضوع فيه تفويت لإحدى درجات التقاضى .
٩٨١	١٥٣ ع ٢	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٣ — إجراءات استصدار أمر الأداء تتعلق بشكل المصومة دون موضوع الحق أو شروط وجوده . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى دون طريق أمر الأداء دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول .
٩٨١	١٥٣ ع ٢	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٤ — المقصود بالدفع بعدم القبول . الطعن بعدم توافر شروط سماع الدعوى ، وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفعها .

الصفحة	القاعدة	
		عدم انطباق تلك المادة على الدفع الشكلى كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة للحكمة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء .
٩٨١	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		سماع الدعوى :
		١ — نقض الحكم المطعون فيه لعدم سماع الدعوى . أثره .
		حيرورة الطعن الثانى المرفوع عنه ولا محل له .
٣٣٩	١٤٥٤	(الطعن رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر . الأعذار الشرعية لم ترد على سبيل الحصر . المداخيل فيها . أن تكون مشروعة وممانعة من رفع الدعوى .
		تقدير ذلك . متروك لفضيلة القاضى .
٧٣٠	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٣ — الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز استثنائه . المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية .
٧٣٠	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٤ — منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار ناظرة توقف فى دعوى سابقة باستحقاق المستحقين وتنفيذها ذلك . أثره . وقف سريان المدة المانعة من سماع الدعوى .
١١٧٥	٣٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)

الصفحة	المقابلة	“الصفة”
		١ — أطراح الحكم القول بانعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل شركة التضامن وتقريره بأسباب صحيحة قانونا لإنعقاد الخصومة في الدعوى . لا انعدام في الحكم . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧) ع ٤٩ ٣١١
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى . (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ع ٢١٨ ١٣٩٨
		٣ — الحكم بقبول الاستئناف شكلا يتصل بشكل الاستئناف دون غيره وأن من اختتم فيه كان خصما أمام محكمة أول درجة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعد الحكم بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة لذات الخصم . لا تناقض . (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ع ٢١٨ ١٣٩٨
		وراجع : (دعوى “رفع الدعوى وشروط قبولها”) الدفع بقوة الأمر المقضى :
		عدم الطعن بالاستئناف في الميعاد على قضاء محكمة أول درجة بنسب خبير قطع في أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع في تاريخ معين . أثره . ليس لتلك المحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها . وجوب تقييد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣٠) ع ١٦٣ ١٠٤٢

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : (ق . قوة الأمر المقضى)
		الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن :
		راجع : (استئناف " الحكم في الاستئناف ")
		حق التمسك بالدفع :
٢٧٧	٤٤ ع ١	١ — نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجدد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها إذ لم تكن له مصلحة في الطعن على الحكم . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
٩١٩	١٤٣ ع ٢	٢ — عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بالدفع التي سبق للدعي عليه في الطعن إبدائها أمام محكمة الموضوع ، ورفضت برفضها . القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . إلغاؤه ما كان يرخص به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن . مثال في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . (الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق . — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
١٣٩٨	٢١٨ ع ٣	٣ — الاستئناف . ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية على أساس ما تقدم فيها من أدلة ودفع ، وما يطرح منها ويكون قد فات الطرفين إبدائه أمام محكمة أول درجة . (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
١٤٨٧	٢٣٢ ع ٣	٤ — جواز كفالة المدين بغير علمه ورغم معارضته . التزام الكفيل تابع — بحسب الأصل — للالتزام الأصلي . الكفيل — متضامنا أو غير متضامن — له التمسك قبل الدائن بكافة الدفع المتعلقة بالدين . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)

القاعدة

المصفحة

(ر)

رسوم . ريج

رسوم

(أولا) الرسوم القضائية .

١ - أمر تقدير الرسوم . النزاع في أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به دون المنازعة في تقدير قلم الكتاب للرسم . مهيل الفصل في ذلك . سلوك إجراءات الدعوى العادية لإجراءات المعارضة .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠) ... ٩٤ ع ١٠٩

٢ - أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقادم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز إبداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . للمحكمة إثباته من تلقاء نفسها لتعلق إجراءات التقاضي بالنظام العام .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠) ... ٩٤ ع ١٠٩

٣ - جواز استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحموية . شرطه . أن يكون موضوع الطلب قابلا للطعن فيه . لا مبرة بقيمة المبلغ الوارد بأمر تقدير الرسوم .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١) ٤٤ ع ٢٧٧

٤ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحموية . وجوب رقبته بتقرير قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٨٧٧ من قانون المرافعات السابق .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١) ٤٤ ع ٢٧٧

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم دفع رسوم الدعوى لا يترتب عليه البطلان . جزاؤه هو استبعاد المحكمة القضية من جدول الجلسة . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١١) ٢٨٦ ع ١٠٧
		٦ - رسوم الدعوى الاستئنافية . تسويتها عند تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن التأييد حكم جديد بالحق في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للاستئناف أو تأيد القضاء به للاستئناف عليه . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٤) ١٣٨٧ ع ٢١٦
		٧ - دفاع يخالطه واقع بشأن تقدير الرسوم القضائية . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١) ٢٧٧ ع ٤٤
		٨ - نقض الحكم والإحالة . وجوب اتباع محكمة الإحالة لحكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . عدم التسك أمام محكمة الموضوع بسبب النعي . إثارته أمام النقض . خير مقبول . مثال في منازعة بشأن تقادم الرسوم القضائية . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١) ٢٧٧ ع ٤٤
		(ثانيا) رسوم التسجيل . الرسوم النسبية التي تقتضيها الخزائنة العامة على التصرفات والهبات الصادرة من المورث إلى ورثته خلال السنوات السابقة على الوفاة . وجوب خصمها من رسم الأيلولة . عدم جواز الخصم من ضريبة التركات . (الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) ١٢٩٥ ع ٢٠٤

القاعدة
المقابلة

(ثالثا) رسوم الطيران المدني .

١ - رسوم الطيران المدني . تقديرها وفقا للبند أولا من الباب الثاني من البيان المرافق للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٩٣ ع ١٤ ٦٠١

٢ - إلغاء أو تعديل النص التشريعي . عدم جوازه من سلطة أدنى في مدارج التشريع إلا بتفويض خاص من السلطة الأعلى أو من القانون وفي حدود هذا التفويض . البيان المرافق للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ . جزمته . قرار وزير الحربية ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل فئتي الرسم الواردتين بهذا البيان . صدوره في حدود التفويض المقرر بالمادة الأولى من نفس القانون .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٩٣ ع ١٤ ٦٠١

٣ - فصل الحكم الصادر بنسب خير في أسبابه في النزاع القائم بين الطرفين حول مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران . قضاء أنهى الخصومة بشأن الرسم المستحق . جواز الطعن فيه استقلالا .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٩٣ ع ١٤ ٦٠١

(رابعا) الرسوم المحلية .

سريان قرار مجلس المحافظة بفرض رسوم ذات طابع محلي . شرطة . اعتماد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩) ٢٢١ ع ٣ ٩٤٢١

(خامسا) رسم الدمغة .

راجع : (ضرائب " رسوم الدمغة ")

(سادسا) رسوم جمركية .

راجع : (ج . جمارك) .

ربيع

١ - الحكم نهائيا للطاعن في مواجهة المطعون عليها بصحة وثقا قد البيع الصادر له . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن عدم اعتباره غاصبا . صدور حكم آخر لصالح المطعون عليها بإلزام الطاعن بالربيع . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٢٩ ع ١٨٣

٢ - عدم تناول الحكم ، الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالربيع لمروا أكثر من خمس عشرة سنة على استحقاقه دون المطالبة به . قصور .

(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩) ٢٩ ع ٨٢٨

القاعدة
المنحة

(س)

مسمرة

١ - خضوع الأرباح الناتجة عن الوساطة لضريبة الأرباح التجارية . شرطه . تعلق الوساطة بالبيع والشراء وأن يكون الوسيط مستقلا في أدائه لعمله . الوسيط المشار إليه بالمادة ٦٧٦ مدني . اعتباره أجيرا . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور .

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩) ٢٣ ع ١٤٧

٢ - العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يتخلعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . نفى المحكمة علاقة العمل بين الطرفين . اعتبار العمولة ربحا تجاريا تسري عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح .

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩) ٢٣ ع ١٤٧

٣ - المبالغ التي يدفعها للسمسار لعندوق التأمين والمعاشات الخاص بسماسرة بورصة للبضاعة الحاضرة للطن وبذرة للطن لا تعد من التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية . علة ذلك .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ٥٣ ع ٣٣٤

الصفحة القاعدة

(ش)

شركات . شفعة . شهر عقارى . شيوع

شركات

(أولا) الشركات المساهمة .

عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة : جواز جمعه
 بين هذه الصفة ، وصفته كمدير عام أو مستشار فنى للشركة .
 وذلك قبل العمل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القانون ٢٦
 لسنة ١٩٥٤

(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥) ١٠٠ ع ٢ ٦٤٣

«الضريبة الإضافية»

١ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨
 على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة .
 وعاؤها .

(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥) ١٠٠ ع ٢ ٦٤٣

٢ — وعاء الضريبة الإضافية . وجوب خصم نسبة ٧,٥٪
 مما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب مقابل عمله الإدارى
 فى حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج فى السنة .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥) ١٠٠ ع ٢ ٦٤٣

الصفحة	الرقم	المادة
١٤٧١	٣٤٢٣٠	٣ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعاؤها . ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل عضوا فيها . المبالغ التي يحصل عليها هذا الممول من شركة أخرى ليس عضوا بمجلس إدارتها . لا تخضع لهذه الضريبة . (الملحق رقم ٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)
١٤٧١	٣٤٢٣٠	٤ — خضوع المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بالشركة المساهمة للضريبة الإضافية ، سواء كانت ثمار عضوية أو من غير ثمارها . خضوع ما يحصل عليه أيضا مقابل عمله الإداري في حدود مبالغ ٣٠٠٠ ج للضريبة المذكورة . (الملحق رقم ٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)
		” ضريبة القيم المنقولة ”
٦٤٣	٢٤١٠٠	١ — ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب مقابل عمله الإداري بالشركة . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور . إعفاء نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش . شرطه . تجاوز ما يتقاضاه العضو مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة . خضوع الزيادة لضريبة القيم المنقولة . (الملحق رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)
٨٣٢	٢٤١٣١	٢ — المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركات نظير خدمات يؤدونها للشركة كهندس مستشار أو محام مستشار أو محاسب أو خبير فني . خضوعها للضريبة على القيم المنقولة . (الملحق رقم ٣٤٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
		(ثانيا) شركات القطاع العام . علاقة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة تعاقدية لاتنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية

الصفحة	القاعدة	
		ولأئحة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة باعتبارها جزءا متما لعقد العمل . لا يغير من ذلك خضوع العاملين بهذه الشركات للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . اختصاص القضاء العادى بنظر الدعاوى التى يرفعونها للطالبة بحقوقهم .
١٣٤٢	٣٤٢١٠	(اللمن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
		(ثالثا) شركات التضامن .
		١ - امتداد عقد الشركة المحدد المدة قد يكون صراحة أو ضمنا . النص فى العقد على التزام المدعى عليه عند نهاية مدته بدفع ما ينخص المدعية فى رأس المال بعد إضافة الأرباح أو خهم الخسارة . انتهاء الحكم إلى استقرار الشركة تأسيسا على عدم تقديم المدعى عليه ما يدل على تصفيتها . لامسح لعبارة العقد ولا قصور .
٥١٥	٩٠ ع ١	(اللمن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		٢ - أطراح الحكم القول بانعدام صفة من وجهت إليه ادعوى فى تمثيل شركة التضامن بتقريره بأسباب صحيحة قانونا انعقاد الخصومة فى الدعوى . لا انعدام فى الحكم .
٣١١	٤٩ ع ١	(اللمن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٣ - إشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما إفلاس الشركاء المتضامين فيها . إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة ، النص على شهر إفلاسهم أو بيان أسمائهم ، لا يجعلهم بمنأى عن الإفلاس .
٣١١	٤٩ ع ١	(اللمن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		”ضريبة الأرباح التجارية“ راجع : (ضريبة ”ضريبة الأرباح التجارية“) .

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) شركات المحاصة . "فرض الضريبة عليها" راجع : (ضريبة "ضريبة الأرباح التجارية") إعلان الشركات :
١٣٩١	٣٤٢١٧	١ - إعلان الشركات التجارية . جواز تسليم صورة الإعلان - في الحالات المبينة بالمادة ١٤ مرافعات سابق - إلى من ينوب عن أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
١٣٧٨	٣٤٢٠١	٢ - إعلان الشركات التجارية . جواز تسليم صورته لمن ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة ١٤/٤ مرافعات سابق . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥)
		مسائل متنوعة .
٢٣٣	٣٧ ١٤	١ - الأصل في مكافأة نهاية الخدمة أنها أجراً إضافياً . تقرير الشركة معاشاً للعامل بما يزيد على المكافأة . لا يعد من أعمال التبرع بل يتصل بإدارة المشروع . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
٢٣٣	٣٧ ١٤	٢ - إجازة الحارس الإداري على الشركة لقرار مجلس الإدارة الصادر خارج حدود سلطاته بتحديد معاش للعامل . نفاذ الإجازة في حق الشركة باعتبارها من أعمال الإدارة المنوطة بالحارس . الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اندماج الشركة فى أخرى . مؤداه . زوال شخصية الشركة المندججة وخلافة الشركة الداججة لها فى حقوقها والتزاماتها . الشركة الداججة وحدها هى التى تختصم فى خصوص هذه الحقوق والتزامات .
٩٠٥	٢٤١٤١	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)

شفعة

		١ — نقض الحكم القاضى بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . وجوب رد ما قبض أو ما تم تسليمه من مال أو عقار — الأصل والفوائد والثمار — من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض للحائز .
١١٠٩	٢٤١٧٥	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)
		٢ — الحكم بعدم مساءلة الشفيع عن رد ذلة الأطيان محل الشفعة رغم نقض الحكم الصادر له والقضاء بعدم أحقيته فى أخذها بالشفعة . خطأ فى تطبيق القانون .
١١٠٩	٢٤١٧٥	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)

شهر عقارى

		المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها فى المادة ٦٣١ مرافعات سابق . نوعاها . إيجابية وتشمل ما ثبت بالفهرس المعد لذلك من تسجيلات أو قيود مرتبة على العقار . سلبية إذا خلا الفهرس من ذلك .
١٧٩	٢٨١٤	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	شيوخ
		١ — إدارة الأموال الشائعة للشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك . تولى أحد الشركاء إدارتها دون اعتراضهم . إعتباره وكيلًا عنهم .
٦٨٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		٢ — للشريك على الشيوخ أن يبيع جزءا مفروضا من المال الشائع قبل إجراء القسمة .
٧٨١	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
(ص)		
صلح . صورية		
صلح		
		١ — لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير ما ينطوى عليه العقد من صلح أو إقرار .
١٣١٧	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)
		٢ — الإقرار إخبارًا بامر وإيس إنشاء لحق . لا ترد عليه أحكام الفسخ . عدم سقوطه بعدم تنفيذ عقد الصلح الذي انطوى عليه .
١٣١٧	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)

صورىة

		١ - تقدير الدليل والاطمئنان الى أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع . استخلاص الحكم من أقوال الشهود أن العقد لم يقصد به البيع ولم يدفع فيه ثمن . النعى عليه في هذا الشأن . جدل موضوعى لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .
٣٤٩	١٤ ٥٥	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ - عدم جواز إثبات صورىة العقد الثابت بالكتابة فيما بين المتعاقدين وورثتهما إلا بالكتابة .
٤٢٤	١٤ ٦٧	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)
		٣ - الحكم ببناء على طلب الدائن بصورىة العقد الصادر من مدينه للغير . لاجحية له في دعوى المنازعة في صحته التى تقوم فيما بين طرفيه لاختلاف الخصوم .
٤٢٤	١٤ ٦٧	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)
		٤ - التمسك ببطلان التصرف أو صورىته . جائز بعد الإخفاق في الإدعاء بتزوير الورقة المثبتة للتصرف .
٤٣٩	١٤ ٧٠	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		٥ - النعى بجواز إثبات ما يخالف المكتوب بغير الكتابة لوجود تحايل على القانون أو قيام الصورىة التدليسية . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥١٥	١٤ ٩٠	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		٦ - صورىة الثن الوارد بعقد البيع . صحة العقد بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع في ظل القانون المدنى القديم .

الصفحة	القائمة	
		حيازة البائع للبيع واحتفاظه بحق الانتفاع به مدى حياته . لا يتعارض مع تقييد التصرف .
١١٤٢	٢٤١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		٧ — للمشتري الحسن النية التمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستتر . عدم جواز الاحتجاج عليه بالعقد المستتر إلا إذا كان مشهورا أو كان علما بصورية العقد الظاهر أو بوجود ورقة خد .
١٢٨٥	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)
		٨ — المشتري من أحد طرفي العقد الصوري . عدم تحقيق المحكمة دفاعه بأنه لا يعلم بصورية عقد البائع له إستنادا إلى أنه خلف هام للبائع . خطأ وقصور .
١٢٨٥	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)
		٩ — تصرف المورث في الأطنان الزائدة عن الحد الأقصى للملكية إلى أولاده تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعي . لا يعد بيعا صوريا . وجوب استبعاد ريعها من وعاء ضريبة التركات .
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	(الطنان رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
		” قرينة المسادة / ٤ من قانون رسم الأيلولة “ ١ — التصرفات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى أحد ورثته أو لشخصية مستعارة للورث . لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . جواز رفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف .
٤٥١	١٤٧٢	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٢ — تمسك مصلحة الضرائب بوجوب إدخال الأطنان التي تصرف فيها المورث لابنه خلال فترة الرية ضمن عناصر التركة . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
١١٤٢	٢٤١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — المليات والتصرفات الصادرة من المورث السابقة على فترة الريبة . عدم خضوعها لرسم الأيلولة . العبرة بتاريخ التصرف سجل العقد أم لم يسجل .
١١٤٢	٢٤١٨٠	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		٤ — المنازعة في دفع المقابل إن تصرف المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة . خروجها من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة . جواز رفع الدعوى لإثبات دفع المقابل في أى وقت من تاريخ وفاة المورث . تعليق رفع الدعوى على الانتهاء من تقدير التركة وسداد الرسم . خطأ .
١١٧٠	٢٤١٨٠	(الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨)
		“قرينة المادة ٩١٧ مدنى“
		١ — قيام القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى ، إذا كان المتصرف لأحد ورثته احتفظ لنفسه بإجازته للعسين المتصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته لحساب نفسه استنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
٢٩٨	١٤٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٢ — نفى الحكم بأسباب سائغة احتفاظ المورث بإجازته للعين المتصرف فيها لأولاده القصر ، وأن قيامه بتحصيل أجرها بعد التصرف ، إنما كان لحساب أولاده القصر ، وبصفته وليا طبيعيا ، لا لحساب نفسه لعدم استناده إلى مركز قانونى يخوله حق الانتفاع بتلك العين . اعتبار التصرف منجزا استنادا إلى أسباب سائغة . لا قصور .
٢٩٨	١٤٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الصفحة	القائمة	
١١٤٢	٢٨٠ع ٢	٣ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قرينة مستعجلة . عدم جواز اعمالها على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ التصرف لا بتاريخ تسجيله . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
(ض)		
ضرائب		
(أولا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .		
١٤٧	٢٣ع ١٤	١ - خضوع الأرباح الناتجة عن الوساطة لضريبة الأرباح التجارية . شرطه . تعلق الوساطة بالبيع والشراء وأن يكون الوسيط مستقلا في أدائه لعمله . الوسيط المشار إليه بالمادة ٦٧٦ مدني . إعتباره أجيرا . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور . (الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
١٤٧	٢٣ع ١٤	٢ - العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخلعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . فني المحكمة - في حدود سلطتها الموضوعية - علاقة العمل بين الطرفين . إعتبار العمولة وبها تجاريا تسري عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح . عدم لزوم تتبع المحكمة للتصوم في مناحي دفاعهم . (الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
٢٣٤	٥٣ع ١٤	٣ - المبالغ التي يدفعها السمسار لصندوق التأمين والمعاشات الخاص بسماسرة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن لا تعد من التكاليف الجائر خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية . ملة ذلك . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تعويض الحكومة للمنشآت المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ . عدم خضوع التعويض لضريبة الأرباح التجارية . شرطه .
٤١٤	١٤٦٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٢)
		٥ — ضريبة الأرباح التجارية . وعائها . صافي الأرباح الحقيقية في سنة الضريبة . عدم جواز استئصال ما لحق المنشأة من خسائر متى كانت هذه الخسائر قد ردت للمول فعلا .
٤١٤	١٤٦٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٢)
		٦ — الديون المدومة هي ما فقد الأمل في تحصيلها . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع . خضوعها لرقابة محكمة النقض إن شاب تقديرها مخالفة القانون أو فساد في الاستدلال .
١٢٣٢	١٩٤٣	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/١١/١٩٧٢)
		٧ — إطراح الحكم دفاتر الممول لتعذر استحضارها . لا محل للتعويل على بياناتها الثابتة بالملف الفردي .
١٣٧٠	١٤٢٢	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٢)
		٨ — إطراح دفاتر الممول والأخذ بتقرير الخبير . من مسائل الواقف التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع .
١٣٧٠	١٤٢٢	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٢)
		”شركات المحاصة“ .
		١ — ضريبة الأرباح التجارية بالنسبة لشركات المحاصة . وبطلانها على الشريك الظاهر دون غيره من الشركاء المستترين .
٤٤٧	١٤٧١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٢)
		٢ — لا تعارض — بالنسبة للضريبة — بين اعتبار المنشأة فردية أو شركة محاصة فرضت فيها الضريبة على الشريك الظاهر .
٤٤٧	١٤٧١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		« شركات التضامن »
		١ — إقرار الشريك المتضامن بخضوعه للضريبة من حيث المبدأ . لا يمنعه من التمسك أمام لجنة الطعن بعدم خضوع ما تقاضاه من مرتبات للضريبة . حلة ذلك .
١٢٣٦	١٩٥٣ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
		٢ — المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم . ما يحصل عليه مقابل عمله كمدبر يعد حصة في الربح وليس أجرا . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية بقدر ما تنسج له أرباح الشركة .
١٢٣٦	١٩٥٣ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
		٣ — استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم . قيام شركة واقع بينهم كل بحسب نصيبه .
١٢٣٧	١٩٥٣ ع ١٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		« الربط الحكي »
		١ — القانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ . استثناء المولين الذين استحدثوا نشاطا نوعيا جديدا يختلف من سنة الأساس من قاعدة الربط الحكي . النشاط الأصلي يخضع للقاعدة .
٣٥	١٩٥٦ ع ٦	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ — اتخاذ أرباح سنة القياس أساسا لربط الضريبة في السنوات المقيسة . شرطه . أن تكون الضريبة في سنة القياس قد ربطت بطريق التقدير . ربط الضريبة بالنسبة لبعض مظاهر النشاط الواحد من واقع الدفاتر المنتظمة . لا محل لتطبيق قاعدة الربط الحكي .
٤٤٧	١٩٥٧ ع ٧١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الربط الحكيم . شرطه . وحدة النشاط ووحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة . مباشرة الوارث نشاط مورثه . لا يعد استمرارا له .
٦٩٥	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
١٣٧٠	٣٤٢١٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		٤ — الربط الحكيم . شرطه . وحدة النشاط من حيث النوع لا كميته . في سنة القياس والسنة المقيسة . الاستثناء . التوقف عن مراوغة نشاط يختلف نوعا من النشاط الأصلي . ق ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . انطباق القاعدة على الشريك في شركة التضامن الذي يزاول ذات النشاط في منشأته الفردية .
١٢٠١	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٨)
		٥ — سنة القياس . وجوب أن تكون سنة ضريبية كاملة . بدء الممول نشاطه خلال السنة . اعتبار أرباح السنة اللاحقة أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية . إباحة المشرع نظام السنوات المتداخلة . إيقدم الإقرارات على أساس السنة التقويمية . إتخاذها أساسا للتقدير الحكيم . لا خطأ .
١٣٧٠	٣٤٢١٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		« التنازل من المنشأة » .
		١ — التنازل عن المنشأة . مسئولية التنازل إليه التضامنية . تطابقها .
٣٩١	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ — النعي بأن مصلحة الضرائب لم تخطر التنازل إليه خلال الميعاد المحدد بالضرائب المستحقة على المنشأة . واقع . لا يجوز لأثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٩١	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
٩٣٣	٢٤١٤٥	٣ — طلب مشترى المنشأة بياناً من مصلحة الضرائب بما يستحق عليها من ضرائب . أثره . (الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
(ثانياً) ضريبة الأرباح الاستثنائية .		
٥٧	١٠٤١٠	١ — الربط الإضافي . شرطه . عدم تقديم الممول لإقراراً صحيحاً شاملاً بأن أخفى نشاطاً أو مستندات ، أو استعمل طرقاً احتيالية للتخلص من الضريبة . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٥٧	١٠٤١٠	٢ — الربط الإضافي . وجوب إخطار الممول به . سريان إجراءات الربط التي نص عليها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ضريبة الأرباح الاستثنائية . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٨٠١	١٢٥٢٤	٣ — احتياطي هبوط الأسعار . تحديد قيمة هبوط الأسعار . يكون بالتقويم الشامل لكافة السلع وليس بتقويم كل سلعة على حده . حلة ذلك . (الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)
(ثالثاً) ضريبة القيم المنقولة .		
٨٣٢	١٣١٢٤	المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركات نظير خدمات يؤدونها للشركة كمهندس مستشار أو محام مستشار أو محاسب أو خبير فني . خضوعها للضريبة على القيم المنقولة . (الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) الضريبة الإضافية .
		١ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . وعاؤها .
٦٤٣	٢٤١٠٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)
		٢ — وعاء الضريبة الإضافية . وجوب خصم نسبة ٧٠٪ مما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتخب مقابل عمله الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة .
٦٤٣	٢٤١٠٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)
		٣ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعاؤها . ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في شركة المساهمة التي يعمل عضوا فيها . المبالغ التي يحصل عليها هذا الممول من شركة أخرى ليس عضوا بمجلس إدارتها . لا تخضع لهذه الضريبة .
١٤٧١	٣٤٢٣٠	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)
		٤ — خضوع المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بالشركة المساهمة للضريبة الإضافية ، سواء كانت ثمار عضوية أو من غير ثمارها . خضوع ما يحصل عليه أيضا مقابل عمله الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج للضريبة المذكورة .
١٤٧١	٣٤٢٣٠	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)
		(خامسا) ضريبة الأرباح غير التجارية .
		١ — خضوع الممول للضريبة على الأرباح غير التجارية . شرطه . أن يهدف إلى تحقيق الربح .
١٢١١	٣٤١٩٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استخلاص الحكم من قانون هيئة اللويدز انها لا ترمى إلى الكسب. هو مما يدخل في الساطعة التقديرية لمحكمة الموضوع. إعفاء الهيئة من ضريبة الأرباح غير التجارية . صحيح .
١٢١١	٣٤١٩٠	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥)
		٣ — صحة الدعامة التي استند إليها الحكم وكفايتها. النعي عليه فيما تزيد فيه غير منتج . مثال في ضرائب .
١٢١١	٣٤١٩٠	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥)
		(سادسا) ضريبة المرتبات والأجور.
		١ — صاحب العمل والملتزم بالإيراد أو المعاش . ملتزم باستقطاع ضريبة كسب العمل وتوريدها للخزانة وهو لا يعد ممولا والتزامه بالتوريد يغاير الالتزام بالضريبة .
٢٧٢	١٤٣	(الطن رقم ٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		٢ — ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتخب مقابل عمله الإداري بالشركة . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور. إدفاء نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش . شرطه . تجاوز ما يتقاضاه المضموم مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة . خضوع الزيادة لضريبة القيم المنقولة .
٦٤٣	٢٤١٠٠	(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)
		(سابعا) الضريبة العامة على الإيراد.
		١ — الضريبة العامة تفرض على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوي صافٍ يتجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه . ولو لم يكن مالا لمصدره .
٣١٨	١٤٥٠	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
٣١٨	١٤ ٥٠	٢ — تحديد إيراد الأطنان الزراعية . الأصل فيه أن يكون حكما . شرطه . تحقيق وجود الإيراد وثبوت أحقية الممول في الحصول عليه . (العلم رقم ٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٨)
٦٩٦	١٤ ١٢٤	٣ — ولاء الضريبة العامة على الإيراد . يتكون من مجموع أوعية الضرائب النوعية بحسب القواعد المقررة لكل ضريبة . إيراد العقارات . الأصل في تحديده أن يكون حكما . م ٦٩ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . عدم جواز تطبيق نص المادة ١/٢٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مناط تطبيقها . إيجار المسكان الذي تشغله المنشأة . طريق تحديده . (العلم رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
١٤٢٩	٣٤ ٢٢٣	٤ — حكم سابق فصل في النزاع بشأن إيراد أطنان تم التصرف فيها . صيرورة هذا الحكم نهائيا . عدم جواز مناقشة هذه المسألة في دعوى أخرى بشأن إيرادات سنة ضريبية لاحقة . لا يحول دون ذلك مبدأ استقلال السنوات الضريبية . نطاق هذا المبدأ . (العلم رقم ١٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
		(ثامنا) ضريبة التركات ورسم الأيلولة . "تصرفات المورث"
١٠٧	١٤ ١٧	١ — الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء الصادرة إلى المعاهد والجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية . عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المتصرف . (العلم رقم ٣٧٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
٤٥٧	١٤١٢	٢ — التصرفات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى أحد ورثته أو لشخصية مستعارة للوارث . لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . جواز رفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
١١٤٢	٢٤١٨٠	٣ — الهبات والتصرفات الصادرة من المورث السابقة على فترة الرتبة . عدم خضوعها لرسم الأيلولة . العبرة بتاريخ التصرف سجل العقد أم لم يسجل . (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
١١٤٢	٢٤١٨٠	٤ — تمسك مصلحة الضرائب بوجوب إدخال الأطيان التي تصرف فيها المورث لإبنته خلال فترة الرتبة ضمن عناصر التركة . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور . (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
١١٧٠	٢٤١٨٥	٥ — المنازعة في دفع المقابل إن تصرف المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة . خروجها من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة . جواز رفع الدعوى لإثبات دفع المقابل في أي وقت من تاريخ وفاة المورث . تعليق رفع الدعوى على الانتهاء من تقدير التركة وسداد الرسم . خطأ . (الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨)
١٢٩١	٢٤٢٠٣	٦ — التصرفات الصادرة من المورث لأحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته . عدم استبعاد قيمتها من أصول التركة متى ترتب عليها إنحراج مال من ذمة المورث . سواء تمت التصرفات بإرادته وحده أو باتفاقه مع غيره . مثال في إدخال الوارث في شركة تضامن قائمة بين المورث وآخر . (الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	٧ — الهبة الصادرة من المورث إلى أحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . خضوعها لرسم الأيلولة سواء كانت الهبة متقولة أو ثابتة ، صريحة أو مستترة ، مباشرة أو غير مباشرة . (الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	٨ — التصرفات الصادرة من المورث إلى ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . المنازعة في دفع المقابل . لا يتسع لها مجال الطعن في تقدير قيمة التركة . إثبات دفع المقابل يكون برفع دعوى مبتدأة . (الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) ..
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	٩ — تصرف المورث في الأعيان الزائدة عن الحد الأقصى للملكية إلى أولاده تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعي . لا يعد بيعاً صورياً . وجوب استبعاد ريعها من وعاء ضريبة التركات . (الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	١٠ — تصرف المالك لأولاده في حدود ما نصت عليه المادة ٤ من قانون الإصلاح الزراعي المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ . أمر ندب إليه الشارع . عدم دخوله في نطاق التصرفات المشار إليها في المادة ٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم خضوعه للضريبة . (الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	١١ — الرسوم النسبية التي تقتضيها الخزانة العامة على التصرفات والهبات الصادرة من المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات

الصفحة	القائمة	
		السابقة على الوفاء . وجوب خصمها من رسم الأيلولة . عدم جواز الخصم من ضريبة التركات .
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
		١٢ — مصروفات الدعوى التي يرفعها المتصرف إليه ضد مصلحة الضرائب لإثبات دفع المقابل في التصرف الصادر له من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته . خضوعها لأحكام قانون المرافعات . وقوف المصلحة موقفا سليبا في الدعوى دون التسليم بحق المدعى . وجوب إلزامها بالمصروفات .
٤٥٧	١٤٧٢	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢) ” وهاء الضريبة “
		١ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة . شرطه . أن تكون مخصصة لسكنى الأسرة في تاريخ حصول الوفاة . تخصيص جزء من الدار لهذا الغرض . قصر الإعفاء على هذا الجزء دون غيره .
١١٥٠	٢٤١٨١	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		٢ — تحديد ملحقات الأطنان الزراعية . مناطه . تخصيصها لخدمة الأرض . إضافة الحكم لقيمة الآلات والمأشية إلى وهاء التركة دون بيان ما إذا كانت مخصصة لخدمة الأرض الزراعية المتروكة عن المورث . قصور .
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
		٣ — مبادئ العزب المقامة على الأرض الزراعية والمخصصة لخدمتها . تعد من ملحقاتها لا عنصرا مستقلا في التركة .
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) ...

الصفحة	القاعدة	
١٢٩٥	٣٠٤ خ	٤ — الضريبة لا تتركز على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول . جواز تدارك الخطأ من جانب أي منهما . مثال في تحديد وعاء ضريبة التركات . (الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) ..
		(تاسعا) رسم الدمغة . « العقود »
٢٣	١٤ ٥	١ — صورة العقد الممضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي . هي الصورة الموقع عليها من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء . الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيع دون توقيع المتعاقد الآخر . لا تخضع للرسم . (الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
٢٣	١٤ ٥	٢ — عدم بيان الحكم ما إذا كانت صورة العقد مضمضة من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء حتى يستحق عليها رسم الدمغة . قصور . (الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
٦٢	١٤ ١١	٣ — صورة العقد أو الإيصال الممضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي . هي الصورة الموقع عليها من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٦٢	١٤ ١١	٤ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجه النعي الذي يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في منازعة متعلقة برسم الدمغة . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>هـ — عقود أو عمليات فتح الاعتماد . ماهيتها . قصر سريان رسم الدمغة على الاعتمادات بمعناها الفني الدقيق . ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال في عقد توريد أقطان .</p> <p>(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣) ١٢٦ ع ٢٠٦</p> <p>”بوالص الشحن“</p> <p>١ — خضوع بوالص الشحن — أو ما يقوم مقامها — لرسم الدمغة التدريجي ، طالما أن نقل البضائع مقابل أجر . سواء كان صاحب البضاعة يتولى عملية النقل بنفسه أو يعهد بها إلى غيره .</p> <p>(الطنان رقا ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥) ١٤ ع ٢٣</p> <p>٢ — خضوع بوالص الشحن — أو ما يقوم مقامها — لرسم الدمغة التدريجي . ولولم تتوافر في هذه المحررات البيانات المنصوص عليها في المادة ٩٦ من قانون التجارة .</p> <p>(الطن رقم هـ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ١١ ع ٦٢</p> <p>”التيار الكهربائي“</p> <p>استهلاك التيار الكهربائي . خضوعه لرسم الدمغة . سواء كانت الكهرباء من إنتاج صاحبها أو موردة إليه من الغير .</p> <p>(الطنان رقا ١٤٢ و ١٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥) ١٤ ع ٢٣</p> <p>”الإعلانات“</p> <p>١ — استناد المحكمة في فرض الرسم على الاعلان المضي إلى ماورد بتقرير مأمور الضرائب الفاحص من أن الاعلان المضي مقام أمام مبنى الشركة . لا عيب .</p> <p>(الطنان رقا ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥) ١٤ ع ٢٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإعلانات والإخطارات العلنية . خضوعها لرسم الدمغة إلا ما استثنى بنص خاص . الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق . خضوع الإعلانات على عينات الأدوية التي توزع على الأطباء مجاناً لرسم الدمغة المقرر بالمادة ٢/٤ من الجدول ٣ بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
٥٥٠	١٤ ٨٦	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٣ — الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا . لا تخضع للرسم المنصوص عليه في المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ في القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
٥٥٠	١٤ ٨٦	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٤ — الإعلانات والإخطارات العلنية . خضوعها لرسم الدمغة إلا ما استثنى بنص خاص . الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق . خضوع الإعلانات على عينات الأدوية التي توزع على الأطباء مجاناً لرسم الدمغة المقرر بالمادة ٢/٤ من الجدول ٣ بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
٥٥٧	١٤ ٨٧	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٥ — الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا . لا تخضع للرسم المنصوص عليه في المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
٥٥٧	١٤ ٨٧	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٦ — إثباتات البيانات على عينات الأدوية تنفيذاً لقانون مهنة الصيدلة ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لا يؤدي إلى الإعفاء من رسم الدمغة متى توافرت شروط استحقاقه .
٥٥٧	١٤ ٨٧	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		<p>”الإعفاء من الرسم“</p> <p>الإعفاء من الرسم أو تخفيضه . لا يجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون . لمصلحة الضرائب المطالبة بفرق رسم الدمغة المستحق .</p> <p>(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) ٨٦ ع ١ ٥٥٠</p>
		<p>(عاشرا) الرسوم المحلية .</p> <p>سريان قرار مجلس المحافظة بفرض رسوم ذات طابع محلي . شرطه . اعتماد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>(الطن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩) ٣٢١ ع ٣ ١٤٣١</p>
		<p>(حادى عشر) الطعن الضريبي .</p> <p>١ — وجوب الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب في خلال الميعاد المحدد قانونا . سواء كان الطعن متعلقا بالأرقام التي حددتها للأرباح ، أو بمبدأ فرض الضريبة في ذاته .</p> <p>(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٨) ٥١ ع ١ ٣٢٥</p>
		<p>٢ — الطعن في الربط على سنة معينة . لا يمتد إلى غيرها من السنوات . تقديم الطاعن مذكرة أمام المحكمة بعد انقضاء ميعاد الطعن . تضمينها الطعن في الربط على فترة لم تشملها صحيفة الطعن . اعتبار قرار اللجنة بشأنها نهائيا .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٨) ٥٢ ع ١ ٣٣٠</p>
		<p>٣ — عرض النزاع على لجنة الطعن بشأن أرباح سنة معينة .</p> <p>عدم جواز إثارة النزاع بشأن أرباح السنوات التالية لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢) ٧١ ع ١ ٤٤٧</p>

الصفة	القاعدة	
		٤ — عدم قبول الطعن في الحكم إلا بمن كان طرفاً في الخصومة . طعن شركة التضامن أمام اللجنة في ربط الضريبة على الشركاء المتضامنين . صدور قرار اللجنة ضد الشركة . الطعن من الشركة في هذا القرار . مقبول . (الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
٦٩١	٢٤١٠٨	
		٥ — الشريك في شركة التضامن . هو المسئول شخصياً عن الضريبة . له حق الطعن بنفسه في الربط أو بمن ينوبه في ذلك من الشركاء أو الغير . (الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
٦٩١	٢٤١٠٨	
		٦ — الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . رفعه بصحيفة تقدم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم جواز اهدار النص الخاص لأعمال النص العام . (الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
٨٣٩	٢٤١٣٣	
		٧ — إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة . (الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)
١٠٤٧	٢٤١٦٤	
		٨ — تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز عدول مصلحة الضرائب عن الربط الأصلي ، وببطلان الربط الإضافي لعدم اتباع الإجراءات القانونية . دفاع جوهري . إغفال الحكم الرد عليه . قصور . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٥٧	١٠٤١٠	

الصفحة	القائمة	
١٥٧	١٤٢٤	٩ — نذب المحكمة خبيراً لفحص حسابات الممول . عدم سداد أمانة الخبير ، وجوب استنفاد المحكمة كل مالها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى بفحص المستندات ومراجعة تقديرات المأمورية . إغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ٦١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	١٠ — ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن في قرار اللجنة . مداها . ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قراراً فيه . لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة . ما يعد طلباً معروضاً . وما لا يعد كذلك . مثال . الطلبات الجديدة في الاستئناف . وجوب قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها . (الطنان رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
١٤٢٩	٣٤٢٢٣	١١ — سبب الطعن الذي ينطوي على مصاحبة نظرية محضنة . عدم قبوله . مثال بشأن طريقة رفع الدعوى في طعن ضريبي . (الطن رقم ١٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
		(ثاني عشر) ضمان تحصيل الضريبة . "حق الامتياز"
٩٣٣	٢٤١٤٥	١ — اعتبار الضرائب المستحقة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من الديون الممتازة . مؤداه . وجود حق عيني تبعى على المنشأة يثبت قبل من يشتريها ، يعتبر تعرضاً للمشتري ، ضمنه البائع والضامن المتضامن معه في البيع ، إن كان ذلك يرجع إلى فعل البائع . (الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٩٤١	٢٤٦	٢ — المبالغ المستحقة للقرض العامة كالضرائب . ثبوت الامتياز لها . شرطه . أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بها وبالقيود التي تقررها . (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
٩٤١	٢٤٦	٣ — للقرض العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب . المادة ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره . لا يثبت فيه حق التبع ولو كان محله عقارا . (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
٩٤١	٢٤٦	٤ — اتخاذ البائع إجراءات التنفيذ العقاري على الأطنان المبينة منه بعد تسجيل المشتري للعقد لعدم سداده باقي الثمن . الثن المودع من الراسى عليهم المزداد . من حق المشتري . لمصلحة الضرائب — الدائنة للمشتري — استيفاء حقه من الثمن المودع بالأولوية على سائر الديون الممتازة ، ومن بينها باقي الثمن المستحق للبائع . (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
١٢٠٦	١٨٩	« إخطار المصلحة بالبيع » وجوب إخطار مصلحة الضرائب بالبيع التي تقع جبرا على المنقول أو العقار وكذلك البيع التي تقع اختيارا على العقار في مجال التنفيذ ، بمقتضى المادتين ٧٢٢ و ٧٢٣ مصافحات . عدم وجوب الإخطار من بيع العقار أو المنقول بالمزاد العلني اختيارا في غير مجال التنفيذ . (الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥)

(ثالث عشر) تقادم الضرائب والرسوم .

١ — مدة سقوط حق الخزانة في المطالبة برسم الدمغة .
تبدأ من تاريخ ضبط المحرر أو استعماله . لا أهمية لتاريخ
تحويله .

(العلمان رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥) ع ١٣

٢ — التزام رب العمل أو الملتزم بالإيراد أو المعاش
باستقطاع ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول وتوريدها
للخزانة . سقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة بمضى
خمسين سنوات .

(العلم رقم ٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١) ع ٤٣ ٢٧٢

٣ — تقادم ضريبة الأرباح الاستثنائية المستحقة عن سنتي
١٩٤٤ و ١٩٤٥ في ميعاد غايته ١٩٥١/٦/٢٧ .

(العلم رقم ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤) ع ١٥٥ ٩٩٦

٤ — صدور حكم نهائي بالدين . مبرورة مدة التقادم
١٥ سنة من وقت صدوره . مثال في ضريبة الأرباح الاستثنائية

(العلم رقم ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤) ع ١٥٥ ٩٩٦

”قطع التقادم“ .

١ — جواز اتخاذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة خاصة
بربط كل من ضريبة الأرباح التجارية ، وضريبة الأرباح الاستثنائية .
هذه الإجراءات تكون قاطعة للتقادم بالنسبة لكليهما .

(العلم رقم ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤) ع ١٥٥ ٩٩٦

٢ — الإجراءات للقاطعة للتقادم في ضريبة الأرباح التجارية
والاستثنائية . الإخطار بعناصر ربط الضريبة أو الإخطار

الصفحة	القاعدة	
		بالرابط . ق ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ . انقطاع التقادم أيضا بالتنبيه بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن . فضلا عن أسباب الانقطاع المبينة بالقانون المدني .
١٩٦٢	١٥٥ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٣ — زوال التقادم المنقطع . أثره . سريان تقادم جديد مماثل للتقادم الأول في مدته وطبيعته . الاستثناء . الحالات المنصوص عليها في المادة ٢/٣٨٥ مدني . النص في القانون ٢٩ لسنة ١٩٤٧ على مدد خاصة لسقوط الضريبة بالتقادم في المدة من ١/٩/١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ . وجوب اتباع ذات القاعدة في حساب مدة التقادم الجديدة .
١٢٦٢	١٩٩ ع ٣	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٢)
		(رابع عشر) مسائل متنوعة .
		١ — الضريبة لا تتركز على رباط عقدي . جواز تدارك الخطأ الواقع فيها . لمصلحة الضرائب المطالبة بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع وللتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق .
٣٩	١٤ ع ٧	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
١٢٣٦	١٩٥ ع ٣	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
		٢ — التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة تتعلق بالنظام العام . عدم جواز مخالفتها أو التنازل عنها .
٥٧١	١٤ ع ١٠	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٣ — وجوب تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية . عدم وجوب إبدائها للرأي فيها .
٢٢٧	٣٦ ع ١	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
		٥ — أسباب كسب الملكية ، ليس من بينها المقيد في سجلات ضرائب العقارات المبنية .
٤٣١٧	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)

(ع)

عرف . عقد . عمل

عرف

		١ — استخلاص المحكمة ما جرى عليه العرف من صرف مكافأة للعمال واحتسابها ضمن الأجر . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
١٢٦	٢٠	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ — عدم التزام محكمة الموضوع بنسب خبر لتحقيق قيام عرف مخالف لما اقتنعت به .
١٢٦	٢٠	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٣ — ضمان شركة التأمين التعويضات المستحقة من الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة . إعفاء الحكم للشركة المؤمنة من المسؤولية عن العجز في هذه البضائع في حدود ١٪ منها تأسيسا على أنها من الزيوت والشحوم وتعرض للنقص أثناء الشحن والتفريغ ، وأن العرف جرى على ذلك . لا خطأ .
١٠١	٩١	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٧٤٧	١١٧ ع ٢	٤ — التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . نفى الحكم وجوده بأسباب سائغة . المنازعة فيه جدل موضوعي . (الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٥٦	١١٨ ع ٢	٥ — نفى الحكم بأسباب سائغة وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة للعامل بجزء من أجره . منازعة العامل في ذلك . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام محكمة التقض . (الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

عقد

أركان العقد :

« صوب الرضا »

١٣٨	٢٢ ع ١	١ — استعمال حيلة غير مشروعة قانونا في خدع المتعاقد . شرط في الغش والتدليس . م ١٢٥ مدني . مثال . (الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
١٣٨	٢٢ ع ١	٢ — أثر التدليس في نفس المتعاقد المخدوع . واقع . استقلال قاضي الموضوع بتقديره . مثال . (الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
١٣٨	٢٢ ع ١	٣ — نفى الحكم بماله من سلطة تقديرية وقوع التدليس ، واستنادا إلى ما كشفت عنه ظروف الدعوى وملابساتها ، بأسباب سائغة . لا قصور . (الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
١٦٢	٢٥ ع ١	٤ — الاستغلال . م ١١٥/٢ مدني . ماهيته . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
١٦٢	٢٥ ع ١	٥ — كفاية أى من الاستغلال أو التواطؤ لإبطال تصرف ذى الغفلة قبل تسجيل قرار الحجر . م ٢/١١٥ مدنى . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
١٦٢	٢٥ ع ١	٦ — النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع فى شأن نعى الاستغلال . عدم تقديم ما يدل على التمسك به أمام محكمة الموضوع . نعى عار عن الدليل . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
١٦٢	٢٥ ع ١	٧ — استخلاص الحكم أن التصرف كان نتيجة استغلال خفلة المتصرف بما جاء فى تقرير الخبير من أن العين محل النزاع بيعت بغير يزيد على خمس قيمتها وقت البيع ، ومن إقامة المشتري مع المتصرف فى منزل واحد قبل التصرف الذى حصل فى الفترة ما بين طلب الحجر عليه وتسجيله . سائق . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
١٦٢	٢٥ ع ١	“إنعقاد العقد“
١٠١٠	١٥٧ ع ٢	١ — الوعد المتبادل بالبيع والشراء . وروده على قطعة أرض بمعر محدد . إختياره عقد بيع كامل الأركان وأورجى ، التحديد النهائى لمساحة المبيع . (الطن رقم ٤١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
١٠٢٦	١٦٠ ع ٢	٢ — منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . مخالفة ذلك . مخالفة إدارية لاتنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون . (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		٣ — دفع الكفيل بعدم نشوء الدين فى ذمة المدين بدليل عدم توقيع هذا الأخير على سند المديونية وأن كفالته فى دين مستقبل .

الصفحة	القاعدة	
		<p>رفض هذا الدفاع تأسيسا على أن الكفيل محام ولا يتبادر إلى الذهن إلا أنه وقع على سند المديونية بعد قبض المدين الدين الثابت به . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)</p> <p>١٤٨٧ ٣٢٣ خ</p>
		<p>تكميف العقد :</p> <p>١ — تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود .</p> <p>مناطه . توافر عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية .</p> <p>مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل . مخالفة الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)</p> <p>١٢١ ١٩ ع</p>
		<p>٢ — العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخلفه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . نفي المحكمة علاقة العمل بين الطرفين . إعتبار العمولة ربحا تجاريا تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)</p> <p>١٤٧ ٢٣ ع</p>
		<p>٣ — عقد العمل . وجوب توافر عنصر التبعية فيه . لا عبرة بما تتضمنه المستندات من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة الأمر . نفي المحكمة علاقة العمل بين الطرفين للأسباب السائغة التي أوردتها . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)</p> <p>٢٢٧ ٣٦ ع</p>
		<p>٤ — العبرة في تكييف العقد هي بما حواه من نصوص .</p> <p>لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكييف .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)</p> <p>٣٧٦ ٥٩ ع</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عقد المعاولة . ماهيته . اتفاق الطاعنين مع المطعون عليه على إقامة مبنى فوق أرض مملوكة للطرفين على الشروع نظير أجرية فاضاه . خلو الاتفاق مما يدل على قيامه بالعمل تحت إشرافهما أو بوصفه تابعا لهما أو نائباً عنهما . اعتبار العقد معاولة . تكييف الحكم المطعون فيه لهذا العقد بأنه عقد وكالة . خطأ .
٣٧٦	١٥٩ ع	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		٦ - عقود أو عمليات فتح الاعتماد . ماهيتها . قصر مريان رسم الدمغة على الاعتمادات بمعناها الفني الدقيق . ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال في عقد توريد أقطان .
٨٠٦	٢٤١٢٦ ع	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		٧ - تكييف العقود . مناطه . ما عناء العاقدون منها . دون اعتداد بما ورد بها من أوصاف أو عبارات تخالف حقيقة قصدهم .
٨٠٦	٢٤١٢٦ ع	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		٨ - القضاء في دعوى مطالبة بإيجار بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إداري وبعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه . عدم جواز مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسة على ذات العقد .
١٠٨٧	٢٤١٧٠ ع	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٩ - خلو الأوراق المقدمة - للتدليل على تحول الوقف إلى وصية - من العبارة المنشئة للوقف . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير توافر عناصر الوصية .
١٣٣٠	٢٠٨ ع ٣	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - إستئناف الحكم الابتدائي من جانب العامل وحده لزيادة التعويض المقضى له به عن فصله تعسفيا . مؤداه . صيرورة الحكم الابتدائي نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى في شأن قيام علاقة العمل . التزام الحكم الاستئنافي بذلك وقضاؤه بزيادة التعويض . النعي عليه في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين . لا يصادف محلا في قضائه . غير مقبول .
١٤١٥	٣٤٢٢٠	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) "العقود الإدارية"
		١ - العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد . مناط اعتبارها عقودا إدارية . إلتقاء الحكم إلى اعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص ويختص بنظرها القضاء المدني . لا خطأ . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض لصدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية .
٣٥٨	١٤٥٦	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ - إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو أي عقد إداري آخر . مثال .
٤٠٧	١٤٦٤	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤)
		٣ - إلتقاء الحكم إلى تكييف العقد بأنه عقد مدني لعدم احتوائه على شروط غير مألوفة . عدم تقديم الخصم العقد الذي يستند إليه في تعييب هذا التكييف . نعي حار عن الدليل .
١١٥٨	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) تفسير العقد :
		١ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود بما تراه أولى بمقصود المتعاقدين . لاسمهان لمحكمة النقض عليها ما دامت

الصفحة	المقابلة	
		الصيغ والشروط تحتل المعنى الذي حصلته . مثال في عقد إيجار .
٧٦	١٣ ع ١	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدین من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارات العقد في حملتها . مثال في عقد التأمين .
١٠١	١٦ ع ١	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٣ — استقلال محكمة الموضوع بتفسير العقود طالما لم يخرج عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال في عقد بيع .
٧٨١	٢٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد . مثال في عقد مقاوله .
١٠٦٢	٢٦ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)
		٥ — عدم مخالفة الحكم فيما حصله وأقام عليه قضاءه لعبارة العقد الظاهرة . المجادلة في ذلك لا تقبل أمام محكمة نقض .
١٢٥٧	١٩٨ ع ٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٨)
		٦ — لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود وتقدير أقوال الشهود واستخلاص ما تراه من الفرائض دون رقابة عليها من محكمة النقض .
١٣١٧	٢٠٦ ع ٣	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)
		آثار العقد :
		١ — عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على شرط ورد بالعقد الابتدائي . مفاده . تخلي المتعاقدين عن هذا الشرط .
٥٢١	٨٣ ع ١	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٨٥٢	٢٤١٣٥	٢ — نشوء العقد صحيحا . انصراف أثره إلى الخلف العام والتزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . عدم توقف ذلك على ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله . (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
١٠٦٢	٢٤١٦٦	٣ — رب العمل في عقد المقاولة . تأخره في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء العمل والمضي في تنفيذه . إخلال بالتزامه التعاقدى . موجب لمسئوليته إلا أن يثبت قيام السبب الأجنبي . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١) بطلان العقد :
١٦٢	٢٤٢٠٥	١ — زوال حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . عبء إثبات إجازة العقد على من ادعاه . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
١٦٢	٢٤٢٠٥	٢ — التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد بالنقصان . لا يتعلق بالنظام العام . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
١٣٣٠	٢٤٢٠٨	٣ — تحول التصرف للبطل إلى آخر صحيح . شرطه . بطلان التصرف الأصل ، وأن تتوافر فيه جميع عناصر التصرف الآخر . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦) فسخ العقد :
		١ — إنقضاء البيع بسبب استحقاق المبيع ، يوجب على البائع رد الثمن مع التضمينات . لقاضي الموضوع سلطة تقدير

الصفحة	القاعدة	
		التضمينات بمبلغ معين علاوة على الثمن أو أن يحتسب الثمن بالفوائد ، ليس عليه في الحالة الأخيرة أن يجرى أحكام فوائد التأخير المشار إليها بالمادة ١٢٤ مدني قديم .
٢٦١	٤١ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		٢ - تجنيد العامل . قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثر ذلك . إنفساخ عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .
٥١٤	٨١ ع ١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٣ - خضوع فسخ العقد لتقدير قاضي الموضوع ما لم يشترط بنص العقد . منح المدين أجلا للوفاء بالالتزام . مانع من جواز الحكم بالفسخ متى تم الوفاء في غضون الأجل . انقضاء الأجل دون وفاء كامل غير موجب للحكم بالفسخ حتما . الوفاء بالالتزام ممكن بعد انقضاء الأجل حتى صدور الحكم النهائي .
١٢٢٠	١٩٢ ع ٣	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٦)
		٤ - الإقرار بإخبار بأمر وليس إنشاء لحق . لا ترد عليه أحكام الفسخ . عدم سقوطه بعدم تنفيذ عقد الصلح الذي انطوى عليه .
١٣١٧	٢٠٦ ع ٣	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)

عمل

علاقة العمل :

- ١ - تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود .
مناطه . توافر عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية .

الصفحة	القاعدة	
		مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل . مخالفة الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم . قصور .
١٢١	١٤ ١٩	(العلم رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ — عقد العمل . وجوب توافر عنصر التبعية فيه . لا عبرة بما تضمنه المستندات من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة الأمر . نفى المحكمة علاقة العمل بين الطرفين للأسباب السائفة التي أوردتها . صحيح .
٢٢٧	١٤ ٣٦	(العلم رقم ٣٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٣ — العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخضعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . نفى المحكمة علاقة العمل بين الطرفين . اعتبار العمولة ربحاً تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية .
١٤٧	١٤ ٢٣	(العلم رقم ٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٤ — خضوع الأرباح الناتجة من الوساطة لضريبة الأرباح التجارية . شرطه . الوسيط المشار إليه بالمادة ٦٧١ مدني . إعتباره أجيراً . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور .
١٤٧	١٤ ٢٣	(العلم رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٥ — إدانة مدير الشركة لعدم التأمين على عدد من عمالها . مقتضاه . أنهم عمال لديها .
٢٥٥	١٤ ٤٠	(العلم رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		٦ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء على عقد العمل من الأدلة والقرائن التي تقدم إليها .
٥١٤	١٤ ٨١	(العلم رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — إقامة الحكم قضائه بأحقية ورثة العامل في المعاش والتأمين المقررين بالفانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أساس قيام علاقة عمل صحيحة بين مورثهم ورب العمل لاعلى أساس أنه كان من العاملين بالحكومة . لا مخالفة للقانون .
١٠٢٦	٢٤١٦٠	(العلم رقم ٢٥٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		٨ — استئناف الحكم الابتدائي من جانب العامل وحده لزيادة التعويض المقضى له به عن فصله تعسفيا . مؤداه .
		صيرورة الحكم الابتدائي نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى في شأن قيام ملاقة العمل . التزام الحكم الاستئنافي بذلك وقضاؤه بزيادة التعويض . للمنى عليه في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين . لا يصادف محلا في قضائه . غير مقبول .
١٤١٥	٣٤٢٢٠	(العلم رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		٩ — البطريك . اختصاصه برسامة القسس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتجريدهم . الكنائس والقسس العاملين بها . خضوعها لتبعيته وإشرافه . الكاهن لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس . علاقته بها علاقة عمل .
١٤٥٦	٣٤٢٢٧	(العلم رقم ٤٠٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)
		١٠ — أسباب الحكم المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنعاققه . لها حجية ملزمة . الأسباب النافلة . النعى عليها بالخطأ في القانون — بفرض صحته . غير منتج . مثال بشأن علاقة العمل .
١٣١٨	٣٤٢١٨	(العلم رقم ٣٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		١١ — بطلان عقد العمل بالاستناد إلى م ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ من النظام العام . التحدى به استنادا لأسباب واقعية . عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤٧	٢٤١١٧	(العلم رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — الأندية الرياضية . خضوعها للقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب لا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . القانون لم يرتب الحل جزاء لعدم اتخاذ إجراءات شهر تلك الهيئات في الميعاد .
١١٠١	٢٤١٧٣	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٢) " العاملون بالقطاع العام "
		١ — علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها جزءا متما لعقد العمل . لا يغير من ذلك خضوع العاملين بهذه الشركات للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . اختصاص القضاء العادي بنظر الدعاوى التي يرفعونها للطالبة بحقوقهم .
١٣٤٢	٣٤٢١٠	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٢)
		٢ — الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . جواز الطعن فيه بالنقض متى بنى الطعن على صدوره في مسألة اختصاص ولائى ، والادعاء بخالفته في ذلك للقانون أو خطئه في تطبيقه أو تأويله . مثال بشأن العاملين بالقطاع العام .
١٣٤٢	٣٤٢١٠	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٢)
		حقوق العامل :
		(أولا) الأجر .
		تكييف ما يعتبر أجرا وما لا يعتبر كذلك . من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها .
١٤٦٢	٣٤٢٢٨	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/١٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		”البديل“
		١ — البديل . متى يكون جزءا من الأجر ومتى لا يكون كذلك . بدل التمثيل .
١٢٦	٢٠ ع ١	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ — بدلا السفر والسيارة المزدريان للعامل عوضا عن نفقات تكبدها في السفر . عدم اعتبارهما جزءا من الأجر .
١٤٦٢	٣٤٢٢٨ ع ٣	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)
		”المكافأة والمنحة“
		١ — المكافأة التي تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته . الأصل فيها أنها تبرع . لاتعد جزءا من الأجر عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة . الاستثناء . أحواله .
١٢٦	٢٠ ع ١	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ — استغلال المحكة ما جرى عليه العرف من صرف مكافأة للعمال واحتسابها ضمن الأجر . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
٩٢٦	٢٠ ع ١	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٣ — نفى الحكم بأسباب سائغة وجود عرف يلزم رب العمل بإداء المنحة للعامل بجزء من أجره . منازعة العامل في ذلك جدل موضوعي لا يتجاوز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٥٦	٢٤١١٨ ع ٢	(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		٤ — انتهاء الحكم إلى عدم أحقية العامل في مطالبة رب العمل بأي مقابل عن ابتكاره . عدم إجابته إلى طلب مناقشة الخبير لتحديد مقدار المكافأة المطالبة — لا عيب .
٩٤٠٩	٣٤٢١٩ ع ٣	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)

الصفحة	القائمة	
		”إعانة غلاء المعيشة“
		٣ - تحديد ما إذا كان المستشفى من المستشفيات الخاصة التي تهدف إلى الربح أم لا . لزومه لمعرفة ما إذا كان عماله ينتفعون بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن إعانة الغلاء والأوامر التالية .
١٥٠٢	٣٤٢٣٥	(الظن رقم ٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
		٤ - تمسك الطاعن (رب العمل) بعدم استحقاق العامل لإعانة غلاء المعيشة لأن المستشفى الذي يمثله لا يستهدف الربح ولا يعد منشأة تجارية . اغفال القرار المطعون فيه بحث هذا الدفاع . قصور .
١٥٠٢	٣٤٢٣٥	(الظن رقم ٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
		”مقابل الاختراع“
		١ - استحقاق المقابل المقرر بالمادة ٣/٦٨٨ مدني . مناطه . توصل العامل إلى اختراع ذي أهمية اقتصادية . لا يعد كذلك التحسينات التي لا ترقى إلى مرتبة الاختراع . عدم جواز رجوع العامل على رب العمل بدعوى الإثراء بلا سبب في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٨٨ مدني .
١٤٠٩	٣٤٢١٩	(الظن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		٢ - المادة ١٤ ق ١٣٢ لسنة ٤٩ . عدم انطباقها إلا حيث يكون موضوع الاختراع تعديلات أو تحسينات أو إضافات أدخلها صاحبها على اختراع له منحت عنه براءة اختراع .
١٤٠٩	٣٤٢١٩	(الظن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		”ضريبة الأجور“
		١ — صاحب العمل والملتزم بالإيراد أو المعاش . ملتزم باستقطاع ضريبة كسب العمل وتوريدها للخزانة وهو لا يعد ممولا والتزامه بالتوريد يغير الالتزام بالضريبة . (الطن رقم ٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١) ٤٣ ع ١٤ ٢٧٢
		٢ — التزام رب العمل أو الملتزم بالإيراد أو المعاش باستقطاع ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول وتوريدها للخزانة . سقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة بمضى خمس سنوات . (الطن رقم ٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١) ٤٣ ع ١٤ ٢٧٢
		(ثانيا) الأجازة .
		١ — أجازات العامل . استبدالها بأيام أخرى أو بمقابل نقدي . غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانونا ولمقتضيات العمل . حلول موعد الأجازة ورفض رب العمل الترخيص للعامل بها . استحقاق العامل للتعويض عنها . (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢) ١٨ ع ١٤ ١١٢
		٢ — مقابل الأجازة . احتسابه على أساس الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل مقابل ما يؤديه من عمل . لا تدخل في ذلك مكافأة زيادة الانتاج . (الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦) ١٧ ع ٣ ١٣٩١
		حق رب العمل في تنظيم منشأته :
		لرب العمل سلطة تنظيم منشأته وتكليف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه ، لا يختلف عنه إختلافا جوهريا متى اقتضت

القاعدة	المصلحة
١٨ ع ١١٢	١١٢
مصلحة العمل ذلك . ولو أدى إلى نقص في مهماته . رفض العامل . أثره . جواز إنهاء رب العمل للعقد . (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)	
إنهاء عقد العمل :	
١ — تجنيد العامل . قوة القاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثر ذلك . إنفساخ عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)	
٨١ ع ٥١٤	٥١٤
٢ — الإنذار بفسخ عقد العمل . وجوب أن يكون ثابتا بالتكابة . قانون العمل ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لم يستلزم له شكلا خاصا . (الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)	
١٢ ع ٦٧	٦٧
٣ — عدم مراعاة قواعد التأديب . لا يمنع من فسخ عقد العمل لأي مسوغ مشروع . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)	
٦٩ ع ٤٣٣	٤٣٣
٤ — تقدير مبرر الفصل . مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)	
٦٩ ع ٤٣٣	٤٣٣
٥ — عقد العمل غير المحدد المدة . جواز إنهائه باتفاق الطرفين واستبدال عقد جديد محدد المدة به . عدم مساس هذا العقد الأخير بأي حق من حقوق العامل في حكم المادة ٣/٦١ لسنة ١٩٥٩ . إنهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة ذلك العقد . لا خطأ . (الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)	
١١٨ ع ٧٥٦	٧٥٦

الصفحة	القاعدة	
		٦ - ق ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ . إقتصار تطبيقه على من يفصل من موظفي وعمال الدوائر والتفاتيش الزراعية بسبب الاستيلاء على الأراضي التي يعملون بها تنفيذا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي .
١٠٩٧	٢٤١٧٢	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)
		٧ - ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر . القضاء بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور .
٨٩٤	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٢)
		٨ - العامل الموقوف . له مركز قانوني خاص . افتراض التعسف في جانب رب العمل إذا رفض اعادته إلى عمله . لصاحب العمل مع ذلك الحق في إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع . اثبات توافر المبرر يقع على عاتق رب العمل .
١٥٠٧	٣٤٢٣٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
		٩ - سبب جديد يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن استقالة العامل .
١١٢	١٤١٨	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		١٠ - السبب القائم على واقع لم يسبق عرضة على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن التعويض عن فصل عامل .
١٤١٥	٣٤٢٢٠	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		مكافأة نهاية الخدمة :
٢٣٣	١٤ ٣٧	١ - الأصل في مكافأة نهاية الخدمة أنها أجرة إضافية . تقرير الشركة معاشا للعامل بما يزيد على المكافأة . لا يعد من أعمال التبرع بل يتصل بإدارة المشروع . (الظن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
٤١٨	١٤ ٦٦	٢ - حق العامل المؤمن عليه وحده في طلب اقتضاء المكافأة المستحقة من مدة خدمته بدلا من احتسابها في المعاش وذلك خلال خمس السنوات التالية لصدور القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . المستحقون من العامل ليس لهم هذا الحق . (الظن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
٤٣٣	١٤ ٦٩	٣ - رفض طلب التعويض من الفصل . القضاء بحق العامل في المكافأة ومقابل مهلة الإخطار . لا تناقض . (الظن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٨)
٦٦٣	١٠٤ ٢٤	٤ - تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو بأجر ثابت مع نسبة منها . احتساب المكافأة . أساسه . الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما تقاضاه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل . (الظن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		معاش العامل :
٢٣٣	١٤ ٣٧	١ - إجازة الحارس الإداري على الشركة لقرار مجلس الإدارة الصادر خارج حدود سلطاته بتحديد معاش للعامل . نفاذ الإجازة في حق الشركة باعتبارها من أعمال الإدارة المنوطة بالحارس . الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ . (الظن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — حلول نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة إعتباراً من أول يناير ١٩٦٢ . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٢)
٤١٨	١٤٦٦	٣ — تأمين الشيخوخة . حلوله محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من ١/١/١٩٦٢ . التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال . شرطه وحالاته . (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٨٩٤	١٤٠٢	٤ — معاش الشيخوخة . استحقاق العامل له ببلوغه سن الستين متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة . ٢٤ اشتراكاً شهرياً . المدة السابقة على الاشتراك في التأمين . احتسابها متى استحق عنها مكافأة لم يقبضها العامل . عدم استكمال العامل المدد الموجبة لاستحقاق المعاش . جواز استمراره في عمله أو التعاقد بعمل جديد متى كان قادراً على أدائه لاستكمال تلك المدد . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	١٤٢٢	٥ — استكمال العامل مدد استحقاق الحد الأدنى للمعاش . بلوغه سن الستين . ليس له أن يطلب الاستمرار في العمل بغية الحصول على معاش أكبر . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	١٤٢٢	٦ — عدم اقتضاء العامل مكافأة المدة السابقة . احتسابها ضمن مدة التأمين . مطالبته بمد خدمته للحصول على معاش أكبر . الحكم بعدم جواز مد الخدمة إلا للحصول على الحد الأدنى للمعاش لازيادته . لا مخالفة للقانون . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	١٤٢٢	

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى العمالية :
		١ - إثبات حلف مضموى هيئة التحكيم لليمين . ليس من البيانات الواجب تضمينها بالحكم .
٢٥٥	٤٠ ع ١	(الظن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
٨٩٤	١٤٠ ع ٢	(الظن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
		٢ - التمسك ببطلان تشكيل اللجنة الثلاثية . دفاع يخالطه واقع . مدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٠٧	٣٦ ع ٣	(الظن رقم ١٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
		” دعوى النقابة “
		١ - المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه . أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين تناقش فيها الطرفان فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول . وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد فى الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر . مثال فى دعوى النقابة بطلب حقوق عمالية .
١٣١١	٢٠٥ ع ٣	(الظن رقم ٤١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)
		٢ - دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . اختلافهما فى الموضوع والسبب والآثار والأشخاص .
١٣٩١	١٧ ع ٣	(الظن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		” تقادم الدعوى “
		١ - دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ مدنى دون تقادم العمل غير المشروع المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ مدنى .
٦٧	١٢ ع ١	(الظن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقادم الدعاوى الناشئة من عقد العمل . م ٦٩٨ مدني . عدم قيامه على قرينة الوفاء . لا محل لتوجيه يمين الاستيثاق . (الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ١٢ ع ١٢ ٦٧
		٣ — متى كان حق العامل في المعاش — وقد تقرر في اللائحة الخاصة بالشركة — ناشئا من عقد العمل . سقوط الدعوى بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . (الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ١٢ ع ١٢ ٦٧
		٤ — المانع الذي يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه . لا يوقف سريان التقادم متى كان المانع ناشئا من تقصيره . مثال في منازعة عمالية . (الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ١٢ ع ١٢ ٦٧
		٥ — تقادم المادة ٣٧٨ مدني يقوم على قرينة الوفاء . عدم قيام تقادم المادة ٦٩٨ مدني على هذه القرينة . امتداد هذا التقادم إلى جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥) ٨٢ ع ١٢ ٥٢١
		٦ — تقادم المادة ٦٩٨ مدني . سريانه على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل (الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٤ ع ٢٤ ٦٦٣
		” ميعاد الاستئناف ”
		١ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقا لها . ما عداها باق على أصله . (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١١) ٦١ ع ١٢ ٣٩١
		(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣) ٢٢٧ ع ٣٤ ١٤٥٦

الفاصلة	الصفحة
١٠٧١	٢٤٦٧
١٠٧١	٢٤٦٧
١٠٧١	٢٤٦٧
١٣١١	٣٤٢٠٥

٢ — طلب التعويض عن الفصل التعسفي . رقبه بالتزام
أوضاع المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم
الصادر فيه عشرة أيام .

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)

٣ — طلبات الأجر وبدل الإنذار والأجازه ومكافأة نهاية
الخدمة . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام . الدعوى
بطلبها من الدعوى التي تنظر على وجه السرعة .

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)

” مصروفات الدعوى ”

قضاء هيئة التحكيم بعدم الاختصاص الولائي والانتفاء
إلى نفى علاقة العمل بين الطرفين . إلزامها خاسر الدعوى
بمصروفاتها . لا خطأ .

(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)

فوائد

١ — إنحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون
٩٥ سنة ١٩٤٥ في تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة
الابتدائية في التعويض وفي طلب الفوائد . تجاوز لإختصاصها .
جواز استئنافه . إنتهائية حكم المحكمة الابتدائية . مقصورة في هذه
الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات المطروحة لأول مرة
أمام المحكمة .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٤)

٢ — إغفال الحكم الفصل في طلب الفوائد وعدم تعرض
المحكمة له في أسبابها . النص في المنطوق ” ورفضت ما عدا

الصفحة	القاعدة	
		ذلك " . بقاء طلب الفوائد معلقا أمامها . وجوب الرجوع إليها للفصل فيه .
١١٢	١٨ ع ١	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٣ - انفساخ البيع بسبب استحقاق المبيع يوجب حل البائع رد الثمن مع التضمينات التي لقاضى الموضوع سلطة تقديرها . ليس عليه إن قدرها بمبلغ معين علاوة على الثمن أن يحتسب الثمن بالفوائد ، أو أن يجرى أحكام فوائد التأخير . م ١٢٤ مدني قديم .
٢٦١	٤١ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		٤ - ادماج الفوائد في رأس المال . رخصة للدائن . استقلال قاضى الموضوع بتقرير ثبوت قيام الدائن بادماج الفوائد أو عدوله عن ذلك دون معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . استخلاص الحكم تنازل الدائن عن حقه في اعتبار الفوائد أصلا . قضائه على هذا الأساس بسقوطها بالتقادم الخمسى . لا خطأ .
٥٧٧	٩٨ ع ١	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		٥ - التزام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمن المبيع . يقابله التزام البائع برد فوائد الثمن الذي قبضه . حق المشتري في حبس المبيع حتى يستوفى ماله قبل البائع .
٧٢١	١١٣ ع ٢	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٨)
		٦ - صيرورة الحساب الجارى بإقفاله دينيا عاديا . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ، إلا إذا وجدت قاعدة أو عادة بذلك .
٩٨١	١٥٣ ع ٢	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة
١٤٢٥	٣٤٢٢٢
٧ — الرسوم الجمركية المستحقة وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . معلومة المقدار وقت الطلب في معنى المادة ٢٢٩ مدني . المقصود بكون عمل الالتزام معلوم المقدار في حكم المادة المذكورة . الا يكون للقضاء سلطة في التقدير . (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٠٩)	
١٤٢٥	٣٤٢٢٢
٨ — المنازعة في استحقاق مصلحة الجمارك للرسوم الجمركية المطالب بها دون مقدارها . ليس من شأنها جعل هذه الرسوم غير معلومة المقدار وقت الطلب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . القضاء باستحقاق هذه الفوائد من تاريخ الحكم النهائي . خطأ . (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩)	

(ق)

قانون . قرار إداري . قسمة . قضاء مستعجل .
قضاة . قوة الأمر المقضي . قوة القاهرة

قانون

سريان القانون من حيث الزمان :

١ — عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون المدني القديم لإمكان احتجاج واضح اليد به على المالك الحقيقي .
وجوب ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد

الصفحة	القاعدة	
		مبدأ وضع اليد . سريان القانون الجديد على التقادم الذي لم يتم ودخول المدة التي انقضت في حساب المدة التي قررها القانون الجديد .
٥٠٧	١٤٨٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٢ — الأصل في القوانين ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص .
٦٠١	١٤٩٣	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		٣ — الزواج الظني في القانون البيزنطي . القانون المدني اليوناني الجديد وضع له أحكاما مختلفة .
٦٩٨	٢٤١١٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/٠٣)
		٤ — تنظيم القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ القواعد الواجب اتباعها في تسوية حالات رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة . لايسوغ القول بأن القرار صدر لمواجهة حالة محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين .
٦٢٣	٢٤٩٧	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق — "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٦/١)
		٥ — قرينة المسادة ٩١٧ مدني . قرينة مستحثة . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ التصرف لا بتاريخ تسجيله .
١١٤٢	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		٦ — سريان قرار مجلس المحافظة بفرض رسوم ذات طابع محلي . شرطه . اعتماد اللجنة الإقليمية للإدارة الحماية الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ .
١٤٢١	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		القانون الواجب التطبيق :
		” رفع الدعوى “
		٣ — الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . رفعه بصحيفة تقدم بقلم كتاب المحكمة الابتدائية إستثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم جواز إهدار النص الخاص لإعمال النص العام .
٨٣٩	٢٤١٣٣	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		” مسائل الأحوال الشخصية “
		١ — منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ شريعتهم .
٨٤٣	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٤ ق . ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		٢ — القضاء بالتطبيق امتنادا إلى المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس للفرقة وامتحكام النفور . لأهل التحدى بأن مجموعة سنة ١٩٠٥ هي الواجبة التطبيق وخالية من نص يجيز التطبيق لهذا السبب .
٨٤٣	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق . ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		٣ — بطلان انضمام الزوج وهو قبطي أرثوذكسي للطائفة الجديدة . أثره . بقاؤه منتبها لطائفته السابقة . اتحاد الزوجين في الطائفة والملة . وجوب تطبيق شريعتهم على واقعة الطلاق دون الشريعة الإسلامية .
٩٥٢	٢٤١٤٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق . ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
١٤٤٢	٣٤٢٢٥	٤ — إختلاف الزوجين ملة أو طائفة . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . جواز تعاليق الزوج لزوجته بالارادة المنفردة متى كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
١٢٤٢	٣٤١٩٦	٥ — النزاع حول صحة الزواج بين زوج مصري وزوجة يونانية ينتمى كلاهما لطائفة الروم الأرثوذكس . وجوب تطبيق شريعة هذه الطائفة على النزاع . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
١٢٤٢	٣٤١٩٦	٦ — شريعة الروم الأرثوذكس . إنعقاد الزواج . شرطه . توافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرصا وانتفاء الموانع . وأن يتم الزواج علنا وفقا للعقوس الدينية . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
١٢٤٢	٣٤١٩٦	٧ — تحرير الكاهن عقود الزواج وقيدتها في سجلات خاصة . لا تعد من الشروط الموضوعية أو الشكلية لانعقاد الزواج . إغفال ذلك لا يرتب البطلان . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
		"تطبيق القانون الأجنبي"
٦٩٨	٢٤١١٠	١ — دعوى بطلان زواج يونانيين معقود بمدينة القدس . القانون اليوناني هو الواجب التطبيق . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
٦٩٨	٢٤١١٠	٢ — الزواج الباطل والزواج الظني في الفقه والقضاء اليوناني . ماهيته . أثره . حق الزوج حسن النية في أن يرث في تركة الزوج الآخر إذا ما قضى بالبطلان بعد الوفاة . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — وجوب تطبيق القانون الأجنبي الذي تشير إليه قواعد الإسناد . سواء أكان تشريعا أم غيره من المصادر . مثال في دعوى بطلان زواج .
٦٩٨	١١٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٤ — تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . الاعتراض أحكامه مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة .
٦٩٨	١١٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٣/٤/١٩٧٢)
		٥ — الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على المحكوم إقامة الدليل عليها . عدم تقديم الطامن ما يثبت تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . إثارته أمام محكمة النقض سبب جديد . غير مقبول .
١٢٥٧	١٩٨ ع ٣	(الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٧٢)
		الحصانة القضائية :
		قضاء المحكمة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى . استنادها في ذلك إلى أن موضوع الدعوى يمس سيادة دولة أجنبية . لا إلى الشرط الوارد في عقد العمل باختصاص القضاء السعودي . النعمى على ما جاء بالعقد غير منتج .
١٢٥٧	١٩٨ ع ٣	(الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٧٢)
		تفسير القانون :
		١ — متى كان النص القانوني واضحا ، فلا محل للاستهداء بحكمة التشريع .
٤١٨	٦٦ ع ١	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
٦٠١	١٤٩٣	٢ — النص الجلي الصريح القاطع الدلالة على المراد منه . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع . محل ذلك عند غموض النص أو وجود ابس فيه . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣)
		إلغاء القانون :
٥٦٤	١٤٨٨	١ — الإلغاء الضمني للنص . شرطه . أن يرد النص في القانون الجديد وفي القانون القديم على محل واحد مما يستحيل معه إعمالها فيه . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
٦٠١	١٤٩٣	٢ — إلغاء أو تعديل النص التشريعي . عدم جواره من سلطة أدنى في مدارج التشريع إلا بتفويض خاص من السلطة الأعلى أو من القانون . البيان المرافق للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ جزء منه . قرار وزير الحربية ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل فئتي الرسم الواردتين بهذا البيان . صدوره في حدود التفويض المقرر بالقانون . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
٩٧١	٢٤١٥١	٣ — إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه . ليس لسلطة أدنى في مدارج التشريع إلغاء أو تعديل قاعدة تنظيمية وضعها سلطة أعلى إلا بتفويض من هذه السلطة العليا أو من القانون . (الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٤ — التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صرحة أو يدل عليه ضمنا . الأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تطبيقها مقصور على رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		ومن في حكمهم الذين يستقيلون للترشيح لعضوية مجلس الأمة . صدور القانون ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية — وهو تشريع عام — ليس من شأنه نسخ القرار الجمهوري المشار إليه وهو تشريع خاص . (الطلب رقم ٤ لسنة ٢٩ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٦/١) .. ٩٧ ع ٢٢٣
		هـ — اعتبار القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما . مؤداه عدم صلاحيته كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهوري بالهزل من ولاية القضاء . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ١٨٧ ع ١١٩١
		٦ — صدور التفويض التشريعي المقرر بق ١٥ لسنة ١٩٦٧ . ما تضمنه القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ — الصادر استنادا إلى هذا التفويض — من اعتبار رجال القضاء الذين لا يشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى محالين إلى المعاش بحكم القانون . نروجه عن نطاق قانون التفويض . أثر ذلك . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ١٨٧ ع ١١٩١
		٧ — قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى حجيتها . حق القضاء الإداري في إلغائها إذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التي يقوم عليها . حيازتها حجية التشريع بإقرار المجلس النيابي . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١) ١٨٧ ع ١١٩١

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم الدستورية :
٧٢٤	٢٤١١٤	١ — طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجلسة . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو طلب وقف الفصل في الدعوى لوجود تنازع في الاختصاص . غير مقبول (العلم رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
٧٣٩	٢٤١١٦	٢ — طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجلسة . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع بإحالة الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص . غير مقبول (العلم رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
١١٩١	٣٤١٨٧	٣ — خلو القرار بق ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا وكذا القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن الرسوم والإجراءات أمامها مما يفيد تعديل الاختصاص المنول لمحكمة النقض في المادة ٩٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . قصر اختصاص المحكمة العليا على الفصل في دستورية القوانين . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
١١٩١	٣٤١٨٧	٤ — عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . ما تضمنه القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين محالين إلى المعاش غير قائم على أساس من الشرعية . اختصاص محكمة النقض بإلغاء ذلك القرار متى كان مخالفا لقانون التفويض ولأحكام الدستور على السواء . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	قرار إدارى
١٤٢١	٣ع٢٢١	١ — سريان قرار مجلس المحافظة بفرض رسوم ذات طابع محلى . شرطه . إعتداد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ . (الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩)
١١٩١	٣ع١٨٧	٢ — تفويض رئيس الجمهورية — بمقتضى القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ — باصدار قرارات لها قوة القانون . صدور القرار بق ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية إستنادا إلى هذا التفويض . الطعن على ما تضمنه ذلك القرار من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين محالين إلى المعاش . طعن فى قرار إدارى يتعلق بشأن من شئون القضاء . إختصاص محكمة النقض بنظره . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
١١٩١	٣ع١٨٧	٣ — قرارات السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية . قرارات إدارية . مدى حجيتها . حق القضاء الإدارى فى إلغائها إذ تجاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الأسس التى يقوم عليها . حيازتها حجية التشريع باقرار المجلس النيابى . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
قسمة		
		١ — موافقة البائعين على خروج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها . مقتضىه . اتجاه إرادة المتعاقدين إلى اعتبار الصفقة وحدة لا تقبل التجزئة . عدم استبعاد الأطنان المبيعة

الصفحة	القاعدة	
		قبل وقوع القسمة . البيع صحيح نافذ قبل البائعين جميعا حتى إذا وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم . للأخير الرجوع على الباقيين طبقا للقواعد المقررة .
٧٨١	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٢ — للشريك على الشيوع أن يبيع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل إجراء القسمة .
٧٨١	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)

قضاء مستعجل

		١ — قيام العلاقة التجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن . لا يؤثر عليها حكم مستعجل صدر لصالح المالك ضد المستأجر الأصلي ، ما دام أن المستأجر من الباطن لم يكن خصما فيه .
٢٢١	١٤٣٥	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		٢ — أحكام قاضى الأمور المستعجلة وقتية لا تحوز قوة الأمر المقضى . عدم التزام محكمة الموضوع بأسباب هذه الأحكام عند فصلها في أصل النزاع .
١٣٥٧	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)

قضاة

١ — ندب أحد مستشارى محاكم الاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة الملحق بها لا يترتب عليه زوال ولايته بمحكمة .
حقه في الاشتراك في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها

الصفحة	القاعدة	
		المرافعة . النذب مشروط بأن يكون لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد .
٧٦	١٣ ع ١٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — استئناف الحكم بالتعويض الرضائي من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره على المحكمة الاستئنافية . ما عدا ذلك . صيرورته نهائيا حائزا للحجية الشيء المقضي فيه . مثال بشأن طلب تعويض عن رد قاض .
٦٧٠	٢٤ ع ١٠٥	(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٣ — نهائية الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض في طلبات رجال القضاء . مادتان ٤٩٠ و ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لاسبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية . البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ليس من بين هذه الأسباب .
٦١٩	٢ ع ٩٦	(الطلب رقم ٣ لسنة ٣٣ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠)
		٤ — سبق نظر القاضي دعوى النفقة . ليس ثمة سبب لعدم الصلاحية بمنعه من نظر دعوى التطلق للفرقة .
١٠٠٣	٢٤ ع ١٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٥ — اعتبار القاضي مستقيلا من التاريخ المحدد في استقالته كأصل . اشتراط القاضي في استقالته — للترشيح لعضوية مجلس الأمة — الاحتفاظ بحقه في الاستفادة من تيسيرات القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تاسيرونزير العدل بقبول هذه الاستقالة باعتبارها غير مشروطة . حق القاضي في الاستفادة من التيسيرات المذكورة باعتبارها قواعد آمرة .
٦٢٣	٢٤ ع ٩٧	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - صدور التفويض التشريعي بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر استنادا إلى هذا التفويض من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين محالين إلى المعاش . نخرجه عن نطاق قانون التفويض . أثر ذلك .
١١٩١	٣٤١٨٧	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ ق. "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٧ - تفويض رئيس الجمهورية - بمقتضى القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ - بإصدار قرارات لها قوة القانون . صدور القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية استنادا إلى هذا التفويض . الطعن على ما تضمنه ذلك القرار من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين محالين إلى المعاش . طعن في قرار إداري يتعلق بشأن من شئون القضاء . اختصاص محكمة النقض بنظره .
١١٩١	٣٤١٨٧	(الطلب رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ ق. "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٨ - عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز وفقا لدستور سنة ١٩٦٤ تنظيمها بأداة تشريعية أدنى مرتبة من القانون . ما تضمنه القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين محالين إلى المعاش . غير قائم على أساس من الشرعية . اختصاص محكمة النقض بالغاء ذلك القرار متى كان مخالفا لقانون التفويض ولأحكام الدستور على السواء .
١١٩١	٣٤١٨٧	(الطلب رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ ق. "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		٩ - اعتبار القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما ، مؤداه عدم صلاحيته كأداة لإلغاء

الصفحة	القاعدة	
١١٩١	٣٤١٨٧	أو تعديل قانون السلطة القضائية ٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء . (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٤١ ق. "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)

قوة الأمر المقضى

		١ - الحكم نهائيا للطامن في مواجهة المطعون عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن عدم اعتباره غاصبا . صدور حكم آخر لصالح المطعون عليها بإلزام الطاعن بالبيع بوصفه غاصبا . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . (الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
١٨٣	٢٩ ع ١	٢ - القضاء نهائيا في مواجهة الطاعنين - المشتري - بصحة التعاقد الصادر من ذات البائع لمشترا آخر استنادا إلى أن صحيفة تلك الدعوى أسبق تسجيلا من عقد شراء الطاعنين . قضاء يحوز الحجية قبلهما في دعواهما بتثبيت ملكيتهما لذات العين المباعة . (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)
٢١٧	٣٤ ع ١	٣ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض الإدعاء بتزوير هذا الإعلان . عدم ورود نعي على ذلك القضاء . مؤداه . صيرورة الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا وحجة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفاء عاما لها . (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
٨٥٢	١٣٥ ع ٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - استئناف الحكم بالتعويض الرمزى من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون فيه على المحكمة الاستئنافية . ماعدا ذلك . صيرورته نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضى فيه . مثال بشأن دهوى تعويض عن طلب رد قاض .</p>
٦٠٧	٢٤١٠٠	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		<p>٥ - استئناف الحكم الابتدائى من جانب العامل وحده لزيادة التعويض المقضى له به عن فصله تعسفيا . مؤداه . صيرورة الحكم الابتدائى نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى فى شأن قيام علاقة العمل . التزام الحكم الاستئنافية بذلك وقضاؤه بزيادة التعويض . النعى عليه فى شأن تكيف العلاقة بين الطرفين . لا يصادف محلا فى قضائه . غير مقبول .</p>
١٤١٥	٢٤٢٢٠	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		<p>٦ - النزاع حول قيام صفة المعفى بالطعن . الحكم نهائيا بقيام هذه الصفة . حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى فى هذا الشأن . صدور حكم آخر على خلاف ذلك الحكم . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .</p>
٧٠٨	٢٤١١١	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
		<p>٧ - القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدهوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدهوى . تقييد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن فى الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .</p>
٨١٩	٢٤١٣٠	(الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — وجوب تقييد الحكم المطعون فيه بما قطع فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي حاز قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه .
١٠٤٢	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣٠)
		٩ — القضاء — فى دعوى مطالبة بإيجار — بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إدارى وبعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر المازعات الناشئة منه . عدم جواز مخالفة هذا القضاء فى دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسة على ذات العقد .
١٠٨٧	٢٤١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		١٠ — حكم سابق فصل فى النزاع بشأن إيراد أطيان تم التصرف فيها . صيرورة هذا الحكم نهائيا . عدم جواز مناقشة هذه المسألة فى دعوى أخرى بشأن إرادات سنائية لا حقة . لا يحول دون ذلك مبدأ استقلال السنوات الضريبية . نطاق هذا المبدأ .
١٤٢٩	٣٤٢٢٣	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
		١١ — إثارة السبب المتعلق بالنظام العام أمام محكمة النقض من المطعون عليه والنيابة العامة . شرطه . أن يكون واردا على ما وقع منه الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . عدم جواز تمسك المطعون عليه أمام النقض . ببطان الاستئناف . طالما أن نعى الطاعن موجه إلى موضوع الاستئناف . قوة الأمر المقضى تسمو على اعتبارات النظام العام .
١١٤٢	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		١٢ — الطعن بالنقض لا يجوز إلا من المحكوم عليه . الخصومة فى الطعن مقصورة على الخصوم الحقيقيين فى النزاع . ليس لمن

الصفحة	القاعدة	
		قبل الحكم الابتدائي ولم يطعن فيه بالاستئناف حق الطعن بالنقض .
١٣١٧	٢٠٦ع	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)
		”شروط القرينة“
		١ — المظن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه .
		قضاء الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد بيع . عدم مناقضته لقضاء نهائي سابق بصحة ونفاذ عقد بيع آخر صادر عن ذات العقار .
١٠٩٣	٢١٧ع	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٢ — وحدة الموضوع في كل من الدعويين . شرط للأخذ بقرينة قوة الأمر المقضي . مثال في شأن تقدير أجرة حكر .
١١٢١	٢١٧ع	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٣)
		٣ — المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضية فيها . شرطه . أن تكون المسألة واحدة في الدعويين تناقض فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول . وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أي الطرفين قبل الآخر . مثال في دعوى للنقابة بطلب حقوق عمالية .
١٣١١	٢٠٥ع	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)
		٤ — القضاء النهائي يكتسب قوة الأمر المقضي فيما تار بين الخصوم من نزاع فصحت فيه المحكمة صراحة أو ضمناً في المنطوق أو الأسباب المرتبطة به — ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن يحوز هذه القوة . مثال في شأن الصفقة في الدعوى .
١٣٩٨	٢١٨ع	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)

الصفحة	القائمة	
		”الحكم الجنائي“
		١ - حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصله فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين ، وفي الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله .
٢٥٥	٤٠ ع ١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		٢ - إدانة مدير الشركة لعدم التأمين على عدد من عمالها . مقتضاه . أنهم عمال لديها .
٢٥٥	٤ ع ١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		٣ - القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية لما يستلزمه الفصل فيها من إجراءات تحقيق طويلة . هو قضاء ضمنى بأن تلك التعويضات هى تضمينات مدنية وليست عقوبة جنائية . حيازة هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به فى شأن تكيف التضمينات المذكورة . صدور حكم آخر على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٩٧	١٥ ع ١	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٤ - دعوى المضروب المباشرة أمام المحكمة المدنية قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى من حوادث السيارات . وقفها أثناء السير فى الدعوى الجنائية . علة ذلك .
٦٣٥	٩٩ ع ٢	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		٥ - الحكم الجنائى النهائى يقيد القاضى المدنى فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . عدم ثبوت هذه الحجية للأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق .
١٥٠٧	٢٣٦ ع ٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق . القرارات الصادرة عنه أوامر وليست أحكاما . لا حجية لها أمام القضاء المدني .
١٥٠٧	٣٤٢٣٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
		”الأحكام الشرعية“
		الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها ، تحوز قوة الأمر المقتضى أمام المحاكم المدنية . مثال في دعوى بطلان زواج .
١٤٤٢	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ ق . ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
		وراجع (حكم ”حجية الحكم“) .
<hr/>		
قوة قاهرة		
		١ — تجنيد العامل قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثر ذلك . انفساخ عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .
٥١٤	١٤٨١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٢ — عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى . خطأ يربط مسؤوليته إلا إذا دفعها بإثبات السبب الأجنبي . اثبات الحكم الخطأ العقدى ونفيه بأسباب سائغة قيام القوة القاهرة . لا قصور . مثال في التزام المؤجر .
١٣٦٤	٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)

(ك)

كفالة

١ — عدم استظهار الحكم أن العقد الذي كفله الكفيل أجاز لأى من الدائن أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول . عدم استجابة المحكمة إلى طلب الكفيل إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التى يحجبها المدين من الاعتماد المكفول أو ندب خير . خطأ وقصور .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) ... ٤٢ ع ١٤ ٢٦٨

٢ — لا تضمن كفالة عقد فتح الاعتماد إلا التزامات المصيل الناشئة من تنفيذ هذا العقد وحده . لا تمتد إلى ما ينشأ منها فى ذمته قبل فتح الاعتماد أو بعده أو بالمخالفة لشروطه .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) ... ٤٢ ع ١٤ ٢٦٨

٣ — جواز كفالة الدين المستقبل فى القانون المدنى القديم ، مادام تعيينه ممكناً فيما بعد .

(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩) ... ١٢٩ ع ٢ ٨٢٨

٤ — عدم قبول العدول من كفالة دين مستقبل إذا كان قد نشأ واستحق قبل رفع الدعوى به .

(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩) ... ١٢٩ ع ٢ ٨٢٨

٥ — لمحكمة الموضوع مراجعة تفسير الأوراق . مثال فى الكفالة .

(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩) ... ١٢٩ ع ٢ ٨١٩

الصفحة	القاعدة	
		٦ — دفع الكفيل بعدم نشوء الدين في ذمة المدين بدليل عدم توقيع هذا الأخير على سند المديونية وأن كفالته في دين مستقبل . رفض هذا الدفاع تأسيسا على أن الكفيل محام ولا يقبدر إلى الذهن إلا أنه وقع على سند المديونية بعد قبض المدين الدين الثابت به . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال .
١٤٨٧	٣٤٢٣٢	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)
		٧ — جواز كفالة المدين بغير علمه ورغم معارضته . التزام الكفيل تابع — بحسب الأصل — للالتزام الأصلي . الكفيل — متضامنا أو غير متضامن — له التمسك قبيل الدائن بكافة الدفوع المتعلقة بالدين .
١٤٨٧	٣٤٢٣٢	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨)

(م)

محاماه . محكمة الموضوع . مرض الموت . مسئولية .
مصانع علف الحيوان . معارضة . مقاوله . ملكية .
مؤسسات عامة . موظفون

محاماه

١ — وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر بالطعن بالنقض وكلاء من الطامع وإلا كان للطعن باطلا . قضاء المحكمة بذلك من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ١٤ ع ٨٨

الصفحة	القائمة	
		٢ — الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المفايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . علة ذلك .
٩	٢ ملحق	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٤)
		٣ — تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية . مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل . مخالفة الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم . قصور .
١٢١	١٩ ع ١	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٤ — منازلة المحامي لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة . أثره . تعرضه للمحاكمة التأديبية دون بطلان العمل . القضاء ببطلاق صحيفة الاستئناف استنادا إلى أن المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول . خطأ .
٨١٥	٢٤ ع ١٢٨	(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٤)
		أتعاب المحاماة :
		١ — دخول أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى . القضاء بها لمن كسب الدعوى . مناطه . أن يكون قد حضر محاميا للمرافعة فيها .
٧١٥	٢٤ ع ١١٢	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٣)
		٢ — أجرة الوكيل . الاتفاق عليه أو دفعه طوعا بعد تنفيذ الوكالة . عدم خضوعه لتقدير القاضي .
٢٠١	٣١ ع ١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم حصول الوصية على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرام اتفاق الأتعاب مع وكيل القاصر . أثره . صيرورة هذا الاتفاق غير ملزم للقاصر . للمحكمة في هذه الحالة السلطة في تقدير الأجر .
٢٠١	٣١ ع ١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

محكمة الموضوع

(أولا) تفسير العقود .

		١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت الصيغ والشروط تحتل المعنى الذي حصلته . مثال في عقد إيجار .
٧٦	١٣ ع ١	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدین من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارات العقد في جملتها . مثال في عقد التأمين .
٧٠١	١٦ ع ١	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٣ — استقلال محكمة الموضوع بتفسير العقود طالما لم تخرج عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال في عقد بيع .
٧٨١	١٢٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد مستهدفة بالظروف التي أحاطت بها . مثال في عقد مقاوله .
٧٠٦٢	١٦٦ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود وتقدير أقوال الشهود واستخلاص ما نراه من القرائن دون رقابة عليها من محكمة النقض .
١٣١٧	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)
		٦ — لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير ما ينطوي عليه العقد من صالح أو إقرار .
١٣١٧	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥) وراجع : (عقد " تفسير العقد ")
		(ثانيا) تكييف العقود .
		١ — العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخلعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . نفي المحكمة علاقة العمل بين الطرفين . إعتبار العمولة ربحا تجاريا تجري عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح .
١٤٧	١٤٢٣	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٢ — عقد العمل . وجوب توافر عنصر التبعية فيه . لا عبرة بما تتضمنه المستندات من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة الأمر . نفي المحكمة علاقة العمل بين الطرفين للأسباب السائغة التي أوردتها . صحيح .
٢٢٧	١٤٣٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٣ — العبرة في تكييف العقد هي بما حواه من نصوص . لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكييف .
٣٧٦	١٤٥٩	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٤ — خلو الأوراق المقدمة — للتدليل على تحول الوقف إلى وصية — من العبارة المنشئة للوقف . لمحكمة الموضوع سلطة

الصفحة	القاعدة	
		تقدير توافر عناصر الوصية .
١٣٣٠	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦) وراجع : (عقد " تكييف العقد ")
		(ثالثا) مسائل الواقع .
		" العرف "
		١ — استخلاص المحكمة ما جرى عليه العرف من صرف مكافأة للعامل واحتسابها ضمن الأجر . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
١٢٦	٢٠١٤	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢) ٢ — التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . نفي الحكم وجوده بأسباب تؤدي لذلك . المنازعة فيه جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٤٧	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) ٣ — نفي الحكم بأسباب سائمة وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنفعة للعامل كجزء من أجره . منازعة العامل في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٥٦	٢٤١١٨	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) ٤ — التحقق من قيام العرف . متروك لقاضي الموضوع . نفي الحكم وجوده بأسباب سائغة . المنازعة فيه جدل موضوعي .
٧٤٧	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) " التدليس والغش "
		١ — نفي الحكم بما له من سلطة تقديرية وقوع التدليس استنادا إلى ما كشفت عنه ظروف الدعوى وملابساتها ، بأسباب سائغة . لا قصور .
١٣٨	٢٢١٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - أثر التدليس في نفس المتعاقد المخدوع . واقع . استقلال قاضي الموضوع بتقديره .
٣٨	ع ٢٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٣ - سلطة قاضي الموضوع في استخلاص توافر عناصر الغش من واقع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض ما دامت تلك الوقائع تسمح به .
١٨٩	ع ٣٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		«التقادم»
		١ - بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالمدين وما يترتب عليها من أثر في قطع التقادم . مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض .
٢٣	ع ٥	(الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ - حمل عدم التمسك بالتقادم محل النزول الضمني منه . شرطه . استناد الاستخلاص على دلالة واقعية نافية لمشيئة التمسك به . استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا .
٢١١	ع ٣٣	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٣ - استقلال قاضي الموضوع في استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه دون معقب من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا .
٥٧٧	ع ٨٩	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		٤ - اعتبار عقد العمل مانعا أدبيا يحول دون مطالبة العامل بحقه . مسألة موضوعية .
٦٦٣	ع ١٠٤	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		”حسن النية“
		١ — بحث توافر حسن النية . من مسائل الواقع التي تستقبل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا . مثال في دعوى بطلان زواج .
٦٩٨	٢٤١١٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق . “أحوال شخصيه” — جلسة ١٣/٤/١٩٧٢)
		٢ — استخلاص حسن النية من مسائل الواقع التي يستقبل بها قاضي الموضوع مادام استخلاصه سائغا . مثال .
٨١٩	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/٥/١٩٧٢)
١٣١٧	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٥/١٢/١٩٧٢)
		”تقدير التعويض“
		١ — انفساخ البيع بسبب استحقاق المبيع بوجوب هلي البائع رد الثمن مع التضمينات التي لقاضي الموضوع سلطة تقديرها . ليس عليه ان قدرها بمبلغ معين علاوة على الثمن أن يحاسب الثمن بالفوائد ، أو أن يجرى أحكام فوائد التأخير م ١٢٤ مدني قديم .
٢٦١	١٤١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٩/٢/١٩٧٢)
		٢ — تقدير التعويض مسألة موضوعية . استقلال القاضي بها عند عدم وجود نص يلزمه باتباع معايير معينة .
٦٧٠	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٨/٤/١٩٧٢)
		٣ — تعيين العناصر المكونة للضرر . من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض .
٨٩٤	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٤ — تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى .
١٠٧٥	٢٤١٦٨	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		”مسائل متنوعة“
		١ — اقتضاء الحق جبرا . شرطه . أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . تقدير توافر هذه الشروط . من سلطة محكمة الموضوع . مثال في حجز إداري لاقتضاء دين للتأمينات الاجتماعية .
٤٤١	ع ٨	(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٢)
		٢ — عدم حصول الوصية على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرام اتفاق الأتعاب مع وكيل القاصر . أثره . صيرورة هذا الاتفاق غير ملزم للقاصر . للمحكمة في هذه الحالة السلطة في تقدير الأجر .
٢٠١	ع ٣١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٣ — تقدير المبرر للفصل مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٤٣٣	ع ٦٩	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)
		٤ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء على عقد العمل من الأدلة والقرائن التي تقدم إليها .
٥١٤	ع ٨١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٥ — اختيار من يصلح للقوامة عنسد عدم وجود الإبن أو الأب أو الجد ، أو عدم صلاحيتهم . مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .
٤٦٢	ع ٧٣	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٧ ق — ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٦ — تقدير قيام شركة الواقع من سلطة قاضي الموضوع .
٤٤٧	ع ٧١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٧ — استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف عن الدفع من الأمارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه .
٤٧٣	١٤ ٧٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٨ — سلطة محكمة الموضوع في التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى . لارقابة عليها لمحكمة النقض ما دامت تلك العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلا النتيجة التي استفادتها .
٤٨٧	١٤ ٧٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٩ — سلطة محكمة الموضوع في الاستدلال على عدم التمسك بإنهاء عقد الحكر — بعد صدور حكم بفسخه — متى كان هذا الاستدلال سائغا ومستمدا من أوراق الدعوى ووقائعها . المجادلة في ذلك موضوعية . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٩٩	١٤ ٧٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		١٠ — إدماج الفوائد في رأس المال . رخصة للدائن . استقلال قاضي الموضوع بتقرير ثبوت قيام الدائن بإدماج الفوائد أو صدوله عن ذلك دون معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .
٥٧٧	١٤ ٨٩	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		١١ — مرض الموت من مسائل الواقع . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع إذ تبقى قيام هذا المرض بأدلة سائغة . مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل .
٧٩٠	٢٤ ١٢٣	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		١٢ — لمحكمة الموضوع سلطة تفسير الأوراق . مثال في الكفالة .
٨١٩	٢٤ ١٢٩	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - استخلاص الحكم من قانون هيئة اللويدز أنها لا ترمى إلى الكسب . هو مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . إعفاء الهيئة من ضريبة الأرباح غير التجارية . صحيح .
١٢١١	٣٤١٩٠	(الطن رقم ٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٥)
		١٤ - خضوع فسخ العقد لتقدير قاضي الموضوع ما لم يشترط بنص العقد . منع المدين أجلا للوفاء بالالتزام . مانع من جواز الحكم بالفسخ متى تم الوفاء في غضون الأجل . إنقضاء الأجل دون وفاء كامل غير موجب للحكم بالفسخ حتما . الوفاء بالالتزام ممكن بعد انقضاء الأجل حتى صدور الحكم النهائي .
١٢٢٠	٣٤١٩٢	(الطن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٦)
		١٥ - الديون المدومة هي ما فقد الأمل في تحصيلها . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع . خضوعها لرقابة محكمة النقض إن شاب تقديرها مخالفة للقانون أو فساد في الاستدلال .
١٢٣٢	٣٤١٩٤	(الطن رقم ٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١)
		(رابعا) تقدير الدليل .
		١ - محضر معاون المالية باعتباره محضر جمع استدلالات . يخضع تحييصه والتيقن منه لتقدير قاضي الموضوع .
٤٠٧	١٤٦٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤)
		٢ - مناقشة الحكم لما تضمنه محضر معاون المالية باعتباره محضر جمع استدلالات في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل . صحيح .
٤٠٧	١٤٦٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاءها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لملء . تكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم ، أولفت نظرهم لمقتضياته . غير لازم .
٤٣٩	١٤٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		٤ — رفض الحكم بأسباب سائغة دفاع الطامن بصدور وقوع الحادث مفاجأة . النعى عليه في هذا الخصوص . جدل في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع .
١٠٧٥	٢٤١٦٨	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٥ — سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له . وترجيح ما يطمئن اليه منها .
١٣٤٧	٣٤٢١١	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
١٤١٥	٣٤٢٢٠	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		٦ — سلطة محكمة الموضوع مطلقة في استخلاص ما تقتضيه ، ويطمئن اليه وجدانها متى كان سائغا ولا يخالف فيه للثابت بالأوراق دون معقب عليها من محكمة النقض .
١٣٦٤	٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		(خامسا) مسائل الإثبات .
		(١) البيئة .
		١ — لمحكمة الاستئناف رفض طلب التحقيق متى رأت أنها ليست في حاجة إليه ، استنادها إلى أقوال الشهود أمام أول درجة . يعد رفضا ضمنيا لطلب التحقيق .
٢٩٨	١٤٤٧	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — محكمة الموضوع لا يلتزم بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . متى رأت من أدلة الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٣٢٥	١٤ ٥١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٨)
٣٩٤	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١١)
٨٤٣	٢٤ ١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
		٣ — إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم في كل حالة . للمحكمة أن ترفض إجابته متى رأت أن لا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد .
٥٢١	١٤ ٨٢	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
١٣٥٧	٣٤ ١٢٢	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٤ — سلطة قاضي الدعوى في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها — بناء على ما يستظهره من الظروف والملازمات — دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير .
٥٩٤	١٤ ٩٢	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		٤ — لا أثرب على المحكمة إن هي ذكرت عبارة " أفهمناه " عند توجيه سؤال للشاهد . على ذلك .
١٣٧٧	٣٤ ٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق . " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		٦ — إرجاء المحكمة سماع شهود النفي لجلسة غير التي سمعت فيها شهود الإثبات ، إذا حال دون سماعهم مانع . لا بطلان .
١٣٧٧	٣٤ ٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق . " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)

القاعدة الصفحة

”تقدير أقوال الشهود“

١ — تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بيئته على أخرى . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ١٨٩ ١٤ ٣٠

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق . ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣) ١٣٧٧ ٣٤٢١٥

٢ — تقدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع . استخلاص الحكم من أقوال الشهود أن العقد موضوع النزاع لم يقصده البيع ولم يدفع فيه ثمن . النعي عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩) ٣٤١ ١٤ ٥٥

٣ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ٤٣٩ ١٤ ٧٠

٤ — الاطمئنان إلى شهادة الشهود مما يستقل به قاض الموضوع . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ٤٨١ ١٤ ٧٦

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥) ١٣١٧ ٣٤٢٠٦

٥ — استخلاص المحكمة من أقوال الشهود أن عقد البيع صدر من المورث قبل التاريخ المحدد لبدء مرض الموت . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ٨٥٢ ٢٤١٣٥

(ب) القرائن .

١ — تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضي . استناد الحكم إلى شهادة شهود في قضية أخرى رغم إطراح المحكمة للتحقيق فيها .

الصفحة	القاعدة	
		لا عيب . للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري . (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣) ١٤١ ع ٢ ٩٠٥
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها . عدم التزامها بالرد على القرائن التي لم تأخذ بها . (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) ١٠٥ ع ٢ ٩٦٣
		٣ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها من كل قرينة غير قانونية يدلي بها الخصوم أو إيراد كل حججه وتنفيذها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله . (الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٣٠ ع ١ ١٨٩
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص القرائن القضائية من واقع الدعوى . (الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩) ٢١١ خ ٣ ١٣٤٧
		(ج) مبدأ اثبات بالكتابة .
		١ — الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي . له تجزئته كما أن له اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلا . (الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٥٥ ع ١ ٣٤
		٢ — تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . النزاع في ذلك جدل في فهم الواقع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٥٥ ع ١ ٣٤١

الصفحة	القائمة	
		(د) الخبرة .
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بنذب خبير لتحقيق قيام عرف مخالف لما اقتنعت به في هذا الصدد .
١٢٦	٢٠ ع ١	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ - افتناع المحكمة بكفاية الأبحاث وسلامة الأحس التي بنى عليها الخبير تقريره . الجدل في ذلك أمام محكمة القضا . موضوعي . غير جائز .
٢٨٦	٤٥ ع ١	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		٣ - لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير، والموازنة بين الأدلة للأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
١١١٥	١٧٦ ع ٢	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٤ - تقدير صدق الاعتذار المبداء من الختم الذي لم يدفع الأمانة ومدى جديتها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب .
١٣٤٧	٢١١ ع ٣	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
		٥ - وصف المحكمة للملاحظات أبداها الخبير قبل ندبه بأنها ملاحظات عابرة لا تؤثر على حيده . استخلاصها من هذه الملاحظات قرينة أخذتها مع أخرى قواما لقضائها . لاتناقض .
١٣٤٧	٢١١ ع ٣	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
		٦ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الاعتراضات الموجهة إليه .
١٣٥٧	٢١٢ ع ٣	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٧ - ندب خبير آخر في الدعوى متروك لمطابق تقدير محكمة الموضوع . لها باعتبارها الخبير الأهل أن تقدر رأي الخبير ولو في

الصفحة	انقادة	
		مصالاة فنية دون الاستعانة برأى خبير آخر ما دامت لم ترلزوما لهذا الإجراء .
١٣٥٧	٣ع٢١٢	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		٨ — اطراح دفاتر الممول والأخذ بتقرير الخبير . من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع .
١٣٧٠	٣ع٢١٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)
		٩ — انتهاء الحكم إلى عدم أحقية الطاعن في مطالبة المطعون ضدها بأى مقابل . عدم اجابته طلب مناقشة الخبير لتحديد المقابل المطلوب . لا عيب .
١٤٠٩	٣ع٢١٩	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		١٠ — رأى الخبير . دليل في الدعوى ، لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب .
١٤٦٢	٣ع٢٢٨	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)
		(سادسا) تكييف الدعوى .
		حق محكمة الموضوع في فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها الوصف القانونى الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم .
١٠١	١٤	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		(سابغا) الإعادة للرافعة .
		استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للرافعة .
١٢٥٠	٣ع١٩٧	(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)

مرض الموت

طالب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الارث . لانتهاه الحكم إلى أنه لم يقصد به الايضاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن . تسهيب كاف .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ن — جلسة ١٩٧٢/٣/٧) ٢٩٨ ٤٧ ع ١

٢ — مرض الموت من مسائل الواقع . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع إذ نفى قيام هذا المرض بأدلة سائغة . مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . ما تزيد فيه الحكم بعد استبعاد الأدلة التي قدمها الوارث الذي يقول بمرض الموت — وهو المكلف بإثباته — لا يؤثر فيه .

(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢) ٧٩٠ ٢٣ ع ٢

٣ — مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت إضرارا بحقوقه في الارث . عدم كفايته لإصدار حجية التصرف . وجوب إقامة الوارث الدليل على ادعائه . عجزه عن إثبات طعنه . أثره . إعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلفا هاما لمورثه وليس في حكم الغير .

(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ٨٥٢ ٣٥ ع ٢

٤ — استخلاص المحكمة من أقوال الشهود أن عقد البيع صدر من المورث قبل التاريخ المحدد لبدء مرض الموت . الممازعة في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ٨٥٢ ٣٥ ع ٢

مسئولية

(أولاً) المسؤولية العقدية .

١ — دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني دون تقادم العمل غير المشروع في المادة ١٧٢ مدني .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ١٢ ع ١٢ ٦٧

٢ — ضمان شركة التأمين التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة . إعفاء الحكم الشركة المؤمنة من المسؤولية عن العجز في هذه البضائع في حدود ١٪ منها تأسيساً على أنها من الزيوت والشحوم وتعرض للنقص أثناء الشحن والتفريغ ، وأن العرف جرى على ذلك . لاخطأ .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٩١ ع ٩١ ٥٩٠

٣ — لضرورة للإعذار قبل طلب التعويض إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . انتهاء الحكم إلى إخلال رب العمل — في عقد المقاولة — بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب . عدم وجوب الإعذار في هذه الحالة . قضاء الحكم بالتعويض للمقاول دون الرد على ما دفع به رب العمل من ضرورة إعذاره . لا قصور .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١) ١٦٦ ع ٢ ١٠٦٢

٤ — عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى ، خطأ يرتب مسؤوليته ، إلا إذا دفعها باثبات السبب الأجنبي . اثبات

الصفحة	القاعدة	
		الحكم للخطأ العقدي ونفيه بأسباب سائغة قيام القوة القاهرة . لاقصور . مثال في التزام المؤجر .
١٣٦٤	٣٤٢١٣	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢)
		(ثانيا) المسؤولية التقصيرية .
		١ — ليس للمضروور قبل العمل بقانون التأمين الإلجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير .
١٠١	١٤١٦	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — التأمين الإلجبارى على السيارة الخاصة " الملاكى " . لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها .
١٦٨	١٤٢٦	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٣ — الدعوى المباشرة للمضروور قبل المؤمن فى التأمين الإلجبارى من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثى الوارد بالمادة ٧٥٢ مدنى .
١٠١٦	٢٤١٥٨	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٤ — لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع فى تكييفها للأفعال بأنها خطأ أو غير خطأ . مثال بشأن مخالفة التعليمات الصحية المدرسية .
٧٦٨	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٥ — مسؤولية القائم على تربية القاصر عن عمله غير المشروع . أساسها خطأ مفترض . انتقال هذه الرقابة إلى من يشرف على تعليم القاصر أثناء وجوده فى المدرسة . تمسك المضروور بالخطأ المفترض فى جانب والد القاصر دون الخطأ الثابت عن الحادث الذى وقع فى المدرسة . نفي الحكم مسؤولية الوالد

الصفحة	القاعدة	
١٠٧٥	٢٤١٦٨	لأن إدارة المدرسة هي المسئولة بمفردها عن الرقابة . لا خطأ . (الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٦ — تقدير التعويض بمقدار الضرر المباشر سواء كان ماديا أو أدبيا . عدم تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض من الضرر الأدبي .
٦٧٠	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) وراجع (ت . تعويض)

مصانع علف الحيوان

		١ — القانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يمنع وزارة الزراعة من شراء مصانع علف الحيوان المملوكة للأفراد والهيئات — غير الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — عن غير طريق بنك التسليف . أيلولة هذه المصانع في النهاية إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها لمن تولى شراءها .
٩٧١	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٢ — تقدير ثمن مصانع علف الحيوان وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات . ليس للجنة المختصة بتقدير الثمن سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها ذلك القانون .
٩٧١	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)

الصفحة	القاعدة	معارضة
		١ — تعدى آثار حكم إشهار الإفلاس طرفي الخصومة إلى غيرهم من تتأثر به مصالحهم . أثره . جواز المعارضة فيه لكل ذي حق .
٣١١	٤٩ ع ١	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٢ — جواز استئناف حكم إشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته ، أو أن ينضم إلى أحد المستأنفين أو المستأنف عليهم .
٣١١	٤٩ ع ١	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٣ — أمر تقدير الرسوم . النزاع في أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به دون المنازعة في تقدير قلم الكتاب للرسم . سبيل الفصل في ذلك . سلوك إجراءات الدعوى العادية لا إجراءات المعارضة .
٦٠٩	٩٤ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		٤ — النمي بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد . دفع يخالطة واقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٠٩	٩٤ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		٥ — أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقادم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز إبداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . للمحكمة إثارتها من تلقاء نفسها لتعلق إجراءات التقاضي بالنظام العام .
٦٠٩	٩٤ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)

مقاول

١ — عقد المقاول . ماهيته . اتفاق الطاعنين مع المطعون عليه على إقامة مبنى فوق أرض مملوكة للطرفين على الشروع نظير أجر يتقاضاه . خلو الاتفاق مما يدل على قيامه بالعمل تحت إشرافهما أو بوصفه تابعا لهما أو نائباعنهما . اعتبار العقد مقاول . تكييف الحكم المطعون فيه لهذا العقد بأنه عقد وكالة . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩) ... ٥٩ ع ١ ٣٧٦

٢ — سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد . عدم تمسك رب العمل أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المفاوض في استخراج الرخصة اللازمة للبناء . قضاء الحكم بمسئولية رب العمل عن توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة . لا مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١) ... ١٦٦ ع ٢ ١٦٠٢

٣ — رب العمل في عقد المقاول . تأخره في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء العمل والمضى في تنفيذه . إخلال بالتزامه التعاقدى . موجب لمسئوليته إلى أن يثبت قيام السبب الأجنبي الذي لا يدل عليه فيه .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١) ... ١٦٦ ع ٢ ١٦٠٢

٤ — لضرورة الإحذار قبل طلب التعويض إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . انتهاء الحكم إلى إخلال رب العمل — في عقد المقاول — بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب . عدم وجوب الإحذار في هذه الحالة . قضاء الحكم بالتعويض للمقاول دون الرد على مادفع به رب العمل من ضرورة إحذاره . لا قصور .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١) ... ١٦٦ ع ٢ ١٠٦٢

ملكية

أسباب كسب الملكية :

(أولا) العقد .

١ — القضاء نهائيا في مواجهة الطاعنين — المشتريين — بصحة التعاقد الصادر من ذات البائع لمشتري آخر استنادا إلى أن صحيفة ملك الدهوى أسبق تسجيلا من عقد شراء الطاعنين . قضاء يحوز الحجية قبلهما في دعواهما بتثبيت ملكيتهما لذات العين المباعة .

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩) ٣٤ ع ١٧٢

٢ — طلب تثبيت ملكية ما كينة دون المنشآت والأرض المقامة عليها . القضاء بإجابه استنادا إلى أن عقد شرائها غير المسجل ناقل للملكية لوقوعه على منقول . لا خطأ .

(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٨) ١٩٣ ع ٢٢٥

٣ — إلغاء الوقف على غير الخيرات بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . ملكية العين تكون للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع . أيلولة الملكية للمستحقين كل بقدر حصته إن لم يكن الواقف حيا أو لم يكن له حق الرجوع . الوقف المرتب الطبقات . بيان من تؤول لهم الملكية .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٢) ٢٠٠ ع ٢٦٧

٤ — أسباب كسب الملكية ، ليس من بينها القيد في سجلات ضرائب العقارات المبينة .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥) ٢٠٦ ع ٣١٧

(ثانيا) التقادم المكسب .
راجع (تقادم "التقادم المكسب")
القيود التي ترد على الملكية :

"حق الارتفاق"

١ — الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . ضرورة أن
تكون له علامة خارجية ظاهرة في العقار المرتفق أو العقار
المرتفق به تضيء بيقين عن إنشاء علاقة تبعية بين العقارين على
وجه الدوام والاستقرار . وجوب بقاء هذه العلاقة قائمة
حتى وقت انفصال العقارين . هدم جواز استخلاص هذا
الارتفاق من وجود علامة في عقار ثالث .

(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٦ ع ٦٧٦

٢ — وجود برج في باطن الأرض . عدم اعتباره علامة
ظاهرة في حكم المادة ١٠١٧ من القانون المدني .

(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٦ ع ٢ ٦٧٦

٣ — حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند
إنشائها . م ١٠١٩ مدني . الارتفاق بتخصيص المالك
الأصلي . عدم إبتناؤه على مجرد نيته . وجوب الرجوع إلى الوضع
الفعل الذي هيأه . مبني هذا الاتفاق الضمني بين مالكي
العقارين وقت انفصال ملكيتهما ببقائهما بالحالة الواقعية السابقة
وتحويلها إلى ارتفاق بمعناه القانوني .

(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٦ ع ٢ ٦٧٦

٤ — إعادة بناء عقار قديم بعد هدمه . عودة حق الارتفاق
بالمطل للعقار الجديد . مقيدة بمضمون الارتفاق الأصلي .

(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٦ ع ٢ ٦٧٦

الصفحة	القاعدة	
		الملكية الشائعة :
		إدارة الأموال الشائعة للشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك . تولى أحد الشركاء إدارتها دون اعتراضهم . إعتباره وكيلا عنهم .
٦٨٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٢)
		ملكية المحل التجارى :
		شمول ملكية المحل التجارى لكافة العناصر التى يتكون منها . انصراف ملكية الشريك انصيب فيه إلى هذه العناصر .
٩١٥٤	٢٤١٨٢	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٢)
مؤسسات عامة		
		١ - إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . المؤسسات العامة . إعلانها بصحيفة الطعن فى مقرها . لا خطأ .
٧٧٤	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٧٢)
		٢ - علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولأنحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها جزءا متما لعقد العمل . لا يغير من ذلك خضوع العاملين بهذه الشركات للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . إختصاص القضاء العادى بنظر الدعاوى التى يرفعونها للطالبة بحقوقهم .
١٣٤٢	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٦ - جلسة ٩/١٢/١٩٧٢)
		وراجع : (ه . هيئات عامة)

موظفون

- ١ — مناط استحقاق الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦١ . هو العودة من مقر عملهم الأصلي اثر العدوان الإسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٥ . هذا المنط شرط يتوقف عليه ثبوت حكم الاستحقاق في أصله وفي بقائه . تمكن أحد هؤلاء من العودة إلى مقر عمله أو انقطاع صلته بهذا العمل لانقضاء مدة الإعارة أو الغيب أو للنقل إلى جهة أخرى . أثره . وقف صرف الإعانة .
- (الطلب رقم ٢ لسنة ٤٠ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١/٦) ١ ع ١٢ ٣
- ٢ — موظف بوزارة التربية والتعليم . عدم تبعيته لمحافظة مطروح . مقتضاه عدم قيام رابطة تنظيمية بينه وبين هذه المحافظة .
- (المظن رقم ٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٥٦ ع ١٢ ٣٥٨
- ٣ — منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . مخالفة ذلك لا تمدد وأن تكون مخالفة إدارية لا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون .
- (المظن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) ١٦٠ ع ٢ ١٠٢٦
- ٤ — علاقة العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة باعتبارها جزءاً متمازاً لعقد العمل . لا يغير من ذلك خضوع العاملين بهذه الشركات للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . إختصاص القضاء العادي بنظر الدعاوى التي يرفعونها للمطالبة بحقوقهم .
- (المظن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩) ٢١٠ ع ٣ ١٣٤٢

(ن)

نزع الملكية للنفقة العامة . نظام عام . تقابات .
نقض . نقل بحرى . نقل برى . نيابة عامة

نزع الملكية للنفقة العامة

١ — لجنة المعارضات التى أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
هيئة إدارية ذات اختصاص قضائى . الطعن فى قراراتها أمام
المحكمة الابتدائية ليس استئنافا . هو طعن من نوع خاص تحكم
فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة فى القانون
المذكور . صدور الحكم فى الطعن من المحكمة الابتدائية المشكلة
من قاض واحد طبقا للمادة الثانية من قانون السلطة القضائية
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا إعلان .

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ١٠٨١ ٢٤١٦٩

٢ — الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى الطعن فى قرار
لجنة الفصل فى معارضات نزع الملكية . غير قابل للطعن ما دام
قد صدر فى حدود النطاق الذى رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
قضاء الحكم المطعون فيه بجواز استئناف هذا الحكم وبطلانه
لصدوره من محكمة ابتدائية مشكلة وقضى من قاض واحد .
خطأ .

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ١٠٨١ ٢٤١٦٩

نظام عام

(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام .

١ — التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة .
متعلق بالنظام العام . عدم جواز مخالفتها أو التنازل عنها .
(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ... ١٠ ع ٥٧

٢ — إجازات العامل . استبدالها بأيام أخرى أو بمقابل
تقدي . غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانونا ولمقتضيات
العمل . حلول موعد الأجازة ورفض رب العمل الترخيص
للعامل بها . استحقاق العامل للتعويض عنها .
(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢) ... ١٨ ع ١١٢

٣ — قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمنا منه في وثيقة
التأمين الأصلية . وجوب أعمال الشروط المحددة في قبول التأمين
على هذا الخطر باعتبارها معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية
مالم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام . تطبيق
الحكم شروط الوثيقة الأصلية على ذلك الخطر دون بحث الشروط
المعدلة . خطأ وقصور .
(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢) ... ٤٦ ع ٢٩٤

٤ — التعايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام
العام . ماهيته .
(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧) ... ٤٧ ع ٢٩٨

٥ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب
قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة بقوة القانون من وقت
رفع الحراسة . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب

الصفحة	القاعدة	
		هذه الأموال . تخويل المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات سلطة الفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام قبل عرضه عليه لإصدار قراره بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى .
٣٣٩	٥٤ ع ١	(القانون رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ..
		٦ — اتصال قاعدة حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها بالنظام العام . مؤداه .
٥٣٣	٨٤ ع ١	(القانون رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٧ — إثارة السبب المتعلق بالنظام العام من المطعون عليه أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال في الدفع بعدم الاختصاص الولائي .
٥٦٤	٨٨ ع ١	(القانون رقم ٥ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) ..
		٨ — إثارة السبب المتعلق بالنظام العام أمام محكمة النقض من المطعون عليه والنيابة العامة . شرطه . أن يكون واردا على مافزع منه الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . عدم جواز تمسك المطعون عليه ببطلان الاستئناف أمام النقض . قوة الأمر المقضي تسمو على اعتبارات النظام العام .
١١٤٢	١٨٠ ع ٢	(القانون رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		٩ — أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقدم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم

الصفحة	القاعدة	
		قبولها . جواز إبداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة إثارته من تلقاء نفسها لتعلق إجراءات التقاضى بالنظام العام .
٦٠٩	٩٤ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		١٠ — تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . ألا تتعارض أحكامه مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة .
٦٩٨	١١٠ ع ٢	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
		١١ — بطلان عقد العمل بالاستناد إلى م ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ من النظام العام . التحدى به استنادا لأسباب واقعية يجب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤٧	١١٧ ع ٢	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		١٢ — عدم تمثيل النيابة العامة في المداوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	١٤٧ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
		١٣ — مبدأ التقاضى على درجتين من المبادئ الأساسية لنظام القضائى . عدم جواز مخالفته أو التزول عنه . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع في غير حالاته . أثره . بطلان الحكم .
٩٨١	١٥٣ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)

المادة	القاعدة	المادة
١٤ — مخالفة الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ جزاؤه . بطلان متعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)	١٥٩ ع ٢	١٠٢٠
١٥ — اعتبار القاضي مستقلاً من التاريخ المحدد في استقالته كأصل . اشتراط القاضي في استقالته — للترشيح لعضوية مجلس الأمة — الاحتفاظ بحقه في الاستفادة من تيسيرات القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تأشير وزير العدل بقبول هذه الاستقالة باعتبارها غير مشروطة . حق القاضي في الاستفادة من التيسيرات المذكورة باعتبارها قواعد آمرة . (الداب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٦/١)	٩٧ ع ٢	٦٢٣
١٦ — ميعاد الاستئناف . بدؤه من تاريخ إعلان الحكم . م ٣٧٩ مرافعات سابق قبل تعديلها بقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . رفع الاستئناف بعد الميعاد . على المحكمة أن تقضي بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)	١٦٧ ع ٢	١٠٧١
١٧ — قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم برفض الدعوى . يطرح النزاع برمنه على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه حتى لو تنازل عنه الخصوم . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)	١٧٠ ع ٢	١٠٨٧

الصفحة	القاعدة	
١١٥٨	٢٤١٨٣	١٨ — مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعتبر قائمة في المحسومة ومطروحة دائماً على المحكمة . الحكم الصادر في الموضوع يشتمل على قضاء ضمنى بالاختصاص . الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي لا يرد عليه القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	١٩ — ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن الضريبي في قرار اللجنة . مداها . مالم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قراراً فيه . لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة . ما يعد طلباً معروضاً . ومالا يعد كذلك . مثال . الطلبات الجديدة في الاستئناف . وجوب قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها . (الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩)
		(ثانياً) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام .
		١ — التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد بالتقادم . م ١/١٤٠ مدني . لا يتعلق بالنظام العام ، ولا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
١٦٢	١٤ ٢٥	٢ — عدم تعلق اتفاق المتعاقدين على الالتجاء للتحكيم لنظر ما ينشأ بينهم من نزاع بالنظام العام . جواز التزول منه صراحة أو ضمناً ، سقوط الحق فيه بالسكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع . م ٨١٨ مرافعات سابق . مثال .
١٦٨	١٤ ٢٦	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٣ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي . جواز التزول منه صراحة أو ضمناً . المادتان ١٣٢ و ١٤٠٦ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ . لا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . (الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)
٧٦٨	٢٤١٢٠	

القاعدة الصفحة

- ٤ - عدم مراعاة الميعاد المحدد لإعلان صحيفة الاستئناف في خلال ٣٠ يوما . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
هذا الجزاء غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . م ٥٠٥/٢ مرافعات سابقى بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
- (الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥) ١٢٠ ع ٧٦٨
- ٥ - البطلان لفقد أحد الخصوم صفته في الدعوى . نسبي .
- (الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩) ١٢٩ ع ٨٢٨
- وراجع : (ب . بطلان)

نقابات

- ١ - القرارات الصادرة من مجلس نقابة المهن العلمية . جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض في حالتين هما . رفض التظلم المرفوع إلى المجلس من قرار لجنة القيد وصدور قرار منه بشطب اسم أحد الأعضاء من الجدول . عدم جواز الطعن أمام محكمة النقض فيما قد يصدر عن مجلس النقابة من قرارات أخرى .
- (الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) ١٦٢ ع ١٠٣٦
- ٢ - المنع من إهانة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . أن تكون المسألة واحدة في الدعويين تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول . وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		الثانية أى الطرفين قبل الآخر . مثال فى دعوى النقابة بطلب حقوق عمالية .
١٣١١	٣٤٢٠٥	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)
		٣ — دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . إختلافهما فى الموضوع والسبب والآثار والأشخاص .
١٣٩١	٣٤٢١٧	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
نقض		
إجراءات الطعن :		
(أولا) التقرير بالطعن .		
الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية . رفعه بتقرير . صحيح . وجوب إتباع أحكام المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات بشأن إجراءات الطعن .		
١٤٧٩	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)
		"التوكيل فى الطعن"
١ — وجوب أن يكون المحامى الذى يقرر بالطعن بالنقض وكلاء عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا، وقضت المحكمة بذلك من تلقاء نفسها . م ٤٢٩ مرافعات سابق .		
٨٨	١٤	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — تقرير المحامى بالطعن عن موكله الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكلاء عن الطاعنة الثانية . عدم تقسيم التوكيل الصادر إلى موكله من الأخيرة . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لها .
٦٧٦	٢٤١٠٦	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . حلة ذلك .
٩ ملحق	ع ٣	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤)
		(ثانيا) ميعاد الطعن .
		إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعنين بالنقض وبين مقر محكمة النقض التي قرروا بالطعن في قلم تآبها . حلة ذلك . مثال .
١١٠٩	ع ٢	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		(ثالثا) إيداع الأوراق والمستندات .
		١ — عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص بالنسبة للطعون التي رفعت قبل تاريخ العدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، والطعون التي رفعت بعده وحتى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . لا بطلان .
٥٢١	ع ٨٢	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٢ — وجوب إيداع الطاعن في مسائل الأحوال الشخصية قلم كتاب محكمة النقض ، بصورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه . أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى في خلال ميعاد الطعن . يغني عن إيداع الأوراق المشار إليها .
١٢٤٢	ع ١٩٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٥)
١٣٧٧	ع ٢١٥	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) إعلان الطعن .
		٢ — مناط البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات مساق هو عدم حصول إعلان الطعن في الميعاد . متى ثبت أن الإعلان قد تم فعلا في الميعاد مشتملا على البيانات الواجبة فلا يبطله خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ وساعة التقرير به .
٣٦٩	١٤ ٥٨	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		٢ — إثبات المحضر انتقاله إلى موطن المطعون عليه وإعلانه بسبب غيابه في مواجهة شقيقته المقيمة معه والتي وقعت باستلام الصورة . الدفع بالسقوط بمقولة أن ما جاء بورقة الإعلان مزور — دون الطعن بالتزوير . للأساس له .
٧٠٨	٢٤ ١١١	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
		٣ — ميعاد إعلان الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . قبل انعقاد الجلسة الثمانية أيام على الأقل . المادة ٨٨٢ مرافعات . لا محل لتطبيق المادة ٤٣١ مرافعات .
٦٩٨	٢٤ ١١٠	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
		٤ — ميعاد إعلان الطعن بالنقض في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يعاد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي . بطلان إعلان المطعون عليهم . لا يترتب عليه سوى إعادة إعلانهم إعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد .
١١٧٥	٢٤ ١٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)
		٥ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة دفاعه . التمسك ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصلحة . غير جائز .
٨٥٢	٢٤ ١٣٥	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
١٤٧٩	٣٤ ٢٣١	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)

الصفحة	القائمة
	٦ — التقرير بالظمن في الميعاد . تقديم المطعون ضدهم مذكرة بالرد على أسبابه في الميعاد . تحقق الغاية المبتغاة من إعلانهم . التمسك ببطالان الاعلان غير مقبول . (الظمن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢) ٩١٩ ع ١٤٣
	٧ — تقديم المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني وحضور محام عنهم بالجلسة . تمسكهم ببطالان إعلانهم بالظمن . غير مقبول طالما لم يبينوا وجه مصلحتهم في التمسك بالبطالان . (الظمن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٧/١٩٧٢) ١١٧٥ ع ١٨٦
	٨ — وجوب قيام الطاعن بمراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن من يصح اختصامه قانونا بصفته في الميعاد المقرر قانونا . إغفال ذلك يترتب عليه بطالان الظمن . (الظمن رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢) ٩٧٧ ع ١٥٢
	٩ — بطالان الظمن بالنقض الذي يدور حول موضوع غير قابل للتجزئة بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطالانه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم مرسى مزاد . (الظمن رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢) ٩٧٧ ع ١٥٢
	شروط قبول الظمن :
	(أولا) الصفة .
	رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقوقه في أي دعوى يدين عليه حتى لا ينقص التعويض المستحق بإخراج الدين

الصفحة	القاعدة	
		من قيمة التصفية . رفع الحراسة عن الطاعن قبل صدور الحكم المطعون فيه . أثره . قيام الصفة والمصلحة في الطعن . الحراسة المفروضة على الطاعن من جديد لا تمتد إلى الأموال التي خضعت لحراسة الطوارئ وانتهت بحكم القانون .
٣٣٩	١٤٥٤	(الظمن رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩) .. (ثانيا) المصلحة في الطعن .
		١ — القضاء برفض الاستئناف . الطعن على هذا الحكم لعدم قضائه بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . عدم تحقيقه سوى مصلحة نظرية .
٦٠١	٩٣١٤	(الظمن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٢ — توجيه النعي إلى قضاء الحكم المطعون فيه بشأن خصم آخر . لا مصلحة للطاعن بالطعن فيه طالما لم يقض عليه شيء . مثال في دعوى وقف .
٧٣٠	١١٥٢	(الظمن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ٣ — المنفعة التي تعود على المدعى من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطايبه أي المصلحة التي يقرها القانون . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء . م ٤ مرافعات سابق . عدم خروج الطعن، بالقض على هذا الأصل .
٩٣٣	١٤٥٢	(الظمن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦) ٤ — متى كان سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن ، فإنه يكون غير مقبول . مثال في بيان اسم عضو النيابة في دعوى وقف .
١٣٣٠	٢٠٨٣	(الظمن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦) . ٥ — سبب الطعن الذي ينطوي على مصلحة نظرية محضة . عدم قبوله . مثال في طعن ضريبي .
١٤٢٩	٢٢٣٣	(الظمن رقم ١٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	الخصوم في الطعن :
		١ — لا يجوز أن يختصم في الطعن من لم يكن مختصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . عدم اختصاص المطعون عليه الثاني في دعوى الضمان الموجهة من المطعون عليه الأول للطاعنين والصادر فيها الحكم المطعون فيه . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له .
٤٧٧	١٤ ع ١٤	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — عدم قبول الطعن بالنقض ضد من لم تنعقد الخصومة في الاستئناف بالنسبة لهم انعقادا حقيقيا .
٦٣٥	٩٩ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٤)
		٣ — قضاء الحكم بإخراج أحد الخصوم من الدعوى لا تنفاه صلاته بالنزاع . عدم توجيه الطاعن طلبات لهذا الحكم . الطعن بالنسبة له غير مقبول .
٩٠٥	١٤١ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
		٤ — عدم منازعة أحد المطعون عليهما للطاعن أمام محكمة الموضوع ، وعدم توجيه طلبات مالية . مؤداه . إنعدام مصلحة الطاعن في اختصاصه أمام محكمة النقض . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .
٩٣٣	١٤٥ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		٥ — الطعن بالنقض لا يجوز إلا من المحكوم عليه . الخصومة في الطعن مقصورة على الخصوم الحقيقيين في النزاع . ليس لمن قبل الحكم الابتدائي ولم يطعن فيه بالاستئناف حق الطعن بالنقض .
١٣١٧	٢٠٦ ع ٣٤	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)

حالات الطعن :

١ - عدم جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية
بهيئة استئنافية في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إلا إذا كانت
مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة
اختصاص ولائي ، أو كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر
سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨) ٩ ع ١٤ ٥٠

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٢٩ ع ١٤ ١٨٣

٢ - القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وباحالة
الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية .
هو قضاء ضمنى بأن تلك التعويضات هي تضمينات مدنية
وليست عقوبة جنائية . حيازة هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به
في شأن تكييف التضمينات المذكورة . صدور حكم آخر
على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر
من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ١٥ ع ١٤ ٩٧

٣ - الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
عدم جواز الطعن فيه بالنقض إلا لمخالفته القانون في مسألة
متعلقة بالاختصاص الولاى . أو لمخالفته حكما سابقا حاز قوة
الشيء المقضى بين نفس الخصوم .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٢٩ ع ١٤ ١٨٣

٤ - الحكم نهائيا للطاعن في مواجهة المطعون عليها بصحة
ونفاذ عقد البيع . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن
عدم إعتباره فاصبا للعين المبيعة . صدور حكم آخر لصالح

الصفحة	القاعدة	
		المطعون عليها بإلزام الطاعن ببيع العين المذكورة بوصفه خاصيا . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٨٣	٢٩ ع ١	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٥ - النزاع حول قيام صفة المصنف بالطاعن . الحكم نهائيا بقيام هذه الصفة . حيازة الحكم لقوة الأمر المقضي في هذا الشان . صدور حكم آخر على خلاف ذلك . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٧٠٨	١١١ ع ٢	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
		٦ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم إتهائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي في مسألة كلية شاملة تار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفي الخصومة . قضاء الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد بيع . عدم مناقضته لقضاء نهائي سابق بصحة ونفاذ عقد بيع آخر صادر عن ذات العقار .
١٠٩٣	١٧١ ع ٢	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٧ - الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . جواز الطعن فيه بالنقض متى بنى الطعن على صدوره في مسألة اختصاص ولائي ، والادعاء بخالفته في ذلك للقانون أو خطئه في تطبيقه أو تأويله . مثال في دعوى عمالية .
١٣٤٢	٢١٠ ع ٣	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها ورود الطعن على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة

الصفحة	القاعدة	
		عن تطبيق هذا القانون . الحكم الصادر من محكمة الاستئناف جواز الطعن فيه بالنقض .
٣٦٩	٥٨ ع ١	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١) الأحكام غير الخائز الطعن فيها :
		١ - العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد . مناط اعتبارها عقودا إدارية . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص ويختص بنظرها القضاء المدني . لا خطأ . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض لصدوره من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية .
٣٥٨	٥٦ ع ١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ - قضاء الحكم بأكثر مما طلبه الخصم . عن سهو منه . الطعن عليه يكون بطريق التماس إعادة النظر لا بطريق النقض .
٣٩٤	٦٢ ع ١	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١١)
		٣ - القرارات الصادرة من مجلس نقابة المهن العلمية . جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض في حالتين هما . رفض التظلم المرفوع إلى المجلس من قرار لجنة القيد وصدور قرار منه بشطب اسم أحد الأعضاء من الجدول . عدم جواز الطعن بالنقض فيما قد يصدر عن مجلس النقابة من قرارات أخرى .
١٠٣٦	١٦٢ ع ٢	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		نطاق الطعن :
		١ - نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع .
٦٧٠	١٠٥ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

الفاصلة	الصفحة
٢ — الطعن بالنقض . لا تنقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض . لا يتناول النقض من الحكم المطعون فيه إلا ما تناولته أسباب الطعن المقبولة . عدم التزام المحكمة بمبحث جميع أسباب الطعن متى رأت في أحد الأسباب ما يكفي لنقض الحكم . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)	٧٣٩ ٢٤١٣٨
٣ — الطعن بالنقض . انصرافه إلى حكم محكمة الاستئناف وما أحال عليه من أسباب الحكم الابتدائي . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)	٨٧٦ ٢٤١١٦
٤ — عدم جواز تمسك المطعون عليه أمام محكمة النقض بالدفع التي سبق له إبدائها أمام محكمة الموضوع ، وقضت برفضها . القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . إلغاؤه ما كان يرخص به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن . مثال في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . (الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)	٩١٩ ٢٤١٤٣
أسباب الطعن :	
(أولا) بيان الأسباب .	
١ — وجوب تفصيل أسباب الطعن بالنقض في تقرير الطعن . إحالة الطاعن في هذا الشأن إلى صحيفة الاستئناف . لا يكفي . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٩/٢/١٩٧٢)	١٤٧ ٢٣١٤٧
٢ — نعي الطاعن على الحكم أنه أفضل الرد على دفاعه دون تضمين تقرير الطعن العيب المنسوب للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه : غير مقبول . (الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)	١٨٩ ٣٠١٤٧

الصفحة	القاعدة	
		٣ — النعى بأن الحكم مشوب بالقصور والإخلال بحق الدفاع . وجوب بيان أوجه ذلك في تقرير الطعن . لا يغنى عن ذلك تقديم صورة من المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف والإحالة إليها .
٢٤٧	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٤ — وجوب بيان المطاعن الموجهة إلى تقارير الخبراء ووجه قصور الحكم في الرد عليها في سبب النعى . لا يغنى عن ذلك تقديم صور من صحيفة الاستئناف والمذكرات . تقديم هذه المستندات لمحكمة النقض إنما يكون دليلا على أسباب الطعن بعد بيانها بيانا صريحا في التقرير .
٣٠٥	٤٨ ع ١	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٥ — ورود الطعن على الحكم الصادر في موضوع الاستئناف دون الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا السابق عليه . هدم تضييق تقرير الطعن طلبا بخصوص ذلك الحكم . النعى المنصب على إجراءات رفع الاستئناف . غير مقبول .
٤٩٤	٧٨ ع ١	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٦ — إبداء وجه النعى في المذكرة الشارحة دون تقرير الطعن بالنقض . غير مقبول .
٥٧٧	٨٧ ع ١	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٧ — خلو تقرير الطعن من بيان أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أخفيل الرد عليها . النعى بذلك . مجهول وغير مقبول .
١٠٢٠	١٥٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
١٢٥٠	١٩٧ ع ٣	(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)
		٨ — لا يقبل نعى لم يرد في تقرير الطعن . مثال في نعى بالقصور .
١٤٥٦	٢٢٧ ع ٣	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)

(ثانيا) السبب المتعلق بالنظام العام .

١ - إثارة السبب المتعلق بالنظام العام من المطعون عليه أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال في الدفع بعدم الاختصاص الولائي .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) ... ٨٨ ع ١ ٥٦٤

٢ - أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقادم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز إبداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة إثارته من تلقاء نفسه لتعلق إجراءات التقاضي بالنظام العام .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ... ٩٤ ع ١ ٦٠٩

٣ - النعي بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد . دفع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ... ٩٤ ع ١ ٦٠٩

٤ - بطلان عقد العمل بالاستناد إلى م ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ من النظام العام . التعدي به استنادا لأسباب واقعية يجب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) ... ١١٧ ع ٢ ٧٤٧

٥ - عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	٢٤٧	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
		٦ — قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه حتى لو تنازل عنه الخصوم . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
١٠٨٧	٢٤٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٧ — إثارة السبب المتعلق بالنظام العام أمام محكمة النقض من المطعون عليه والنيابة العامة . شرطه . أن يكون واردا على ما رفع عنه الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . عدم جواز تمسك المطعون عليه ببطلان الاستئناف أمام النقض . قوة الأمر المقضي تسمو على اعتبارات النظام العام .
١١٤٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		(ثالثا) السبب الجديد .
		١ — النعي بأن مصلحة الضرائب لم تخطر المتنازل إليه خلال الميعاد المحدد بالضرائب المستحقة على المنشأة . واقع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٩	١٤٧	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجه النعي الذي يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في منازعة متعلقة برسم الدمغة .
٦٢	١١٤	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — سبب جديد يخالطه واقع ، عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى عمل . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
١١٢	١٨ ع ١	٤ — زوال حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية . لا تقبل إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
١٦٢	٢٥ ع ١	٥ — التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد بالتقادم . لا يتعلق بالنظام العام . لا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
١٦٢	٢٥ ع ١	٦ — تعيب المستندات المقدمة لمحكمة الموضوع والطعن عليها والمجادلة في الدليل المستمد منها . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
٢٦١	٤١ ع ١	٧ — دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في منازعة بشأن الرسوم القضائية . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/١)
٢٧٧	٤٤ ع ١	٨ — تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق . قيامه على عناصر واقعية يجب طرحها على محكمة الموضوع . عدم جواز عرضها ابتداء على محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
٥٢١	٨٢ ع ١	٩ — عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن طلبات المطعون عليه في التظلم من أمر الأداء الصادر لصالحه غير مرتبطة بالطالب الأصلي . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . (الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
٥٩٤	٩٢ ع ١	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - النعي بجواز إثبات ما يخالف المكتوب بغير الكتابة . لوجود تحايل على القانون أو قيام الصورية التدليسية . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٩٠ ع ١ ٥٨٠
		١١ - النعي بعدم صحة تاريخ العقد ، عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢) ١٢٣ ع ٢ ٧٩٠
		١٢ - عدم إبداء الدفع ببطلان عمل الخبير صراحة أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ١٣٨ ع ٢ ٨٧٦
		(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٨) ١٩٣ ع ٣ ١٢٢٥
		١٣ - واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ١٦٨ ع ٢ ١٠٧٥
		١٤ - عدم تقديم ما يدل على تمسك الطاعن بدفاع معين أمام محكمة الاستئناف . لم يبنء النعي على هذا الدفاع . سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٠) ١٧٢ ع ٢ ١٠٩٧
		١٥ - السبب القائم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٠) ١٧٣ ع ٢ ١١٠١
		١٦ - وزود النعي على قضاء محكمة الدرجة الأولى . عدم تقديم الطاعن الدليل على إثارة مطاوعة أمام محكمة الدرجة الثانية . سبب جديد لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤) ١٨٤ ع ٢ ١١٦٥

الصفحة	القاعدة	
١٢٥٠	٣٤١٩٧	١٧ - واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . لا وجه للتعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)
١٢٥٧	٣٤١٩٨	١٨ - الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على المحكوم إقامة الدليل عليها . عدم تقديم الطاعن ما يثبت تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . إثارته أمام محكمة النقض سبب جديد غير مقبول . (الطن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٨)
١٤١٥	٣٤٢٢٠	١٩ - السبب القائم على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى عمل . (الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
١٤٣٥	٣٤٢٢٤	٢٠ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بالأمر الواقعية التي يستند إليها في طعنه . عدم قبول إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في وقف . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٩ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
١٥٠٧	٣٤٢٣٦	٢١ - التمسك ببطلان تشكيل اللجنة الثلاثية . دفاع بخالطة واقع . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)
٢٣	١٤	(رابعاً) السبب المتعلق بالواقع . ١ - بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالمدين وما يترتب عليها من أثر في قطع التقادم . مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطنان رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — اقتناع المحكمة بكفاية الأبحاث وسلامة الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . موضوعي . غير جائز .
٢٨٦	٤٥ ع ١	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/١)
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود بما تراه أو في بمقصود المتعاقدين . لاسلطان لمحكمة النقض عليها مادامت الصيغ تحتل المعنى الذي حصلته . مثال في عقد إيجار .
٧٦	١٣ ع ١	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٤ — تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدین من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارات العقد في حملتها . مثال في عقد التأمين .
١٠١	١٦ ع ١	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٥ — تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بيئة على أخرى . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
١٨٩	٣٠ ع ١	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٦ — سلطة قاضي الموضوع في استخلاص موافر عناصر الغش من وقائع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض مادامت تلك الوقائع تسمح به .
١٨٩	٣٠ ع ١	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٧ — تقدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع . استخلاص الحكم من أقوال الشهود أن العقد موضوع النزاع لم يقصد به البيع ولم يدفع فيه ثمن . النمي عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .
٣٤١	٥٥ ع ١	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة . من مسائل الواقع . النزاع في ذلك جدل في فهم الواقع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٤١	٥٥ ع ١	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٩ — استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف عن الدفع من الأمارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه .
٤٧٣	٧٥ ع ١	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		١٠ — سلطة محكمة الموضوع في التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى . لارقابة عليها لمحكمة النقض مادامت تلك العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلا النتيجة التي استفادتها .
٤٨٧	٧٧ ع ١	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		١١ — سلطة محكمة الموضوع في الاستدلال على عدم التمسك بإتهاء عقد الحكم بعد صدور حكم بفسخه . متى كان هذا الاستدلال سائغا . المجادلة في ذلك موضوعية . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٩٩	٧٩ ع ١	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		١٢ — استقلال قاضي الموضوع في استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه دون معقب من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا .
٥٧٧	٨٩ ع ١	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — إدماج الفوائد في رأس المال . رخصة للدائن . استقلال قاضي الموضوع بتقرير ثبوت قيام الدائن بإدماج الفوائد أو عدوله من ذلك دون معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .
٥٧٧	١٤٨٩	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		١٤ — التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . نفي الحكم وجوده بأسباب تؤدي لذلك . المنازعة فيه . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام النقض .
٧٤٧	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		١٥ — نفي الحكم بأسباب سائغة وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة للعامل بحجزه من أجره . منازعة العامل في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٥٦	٢٤١١٨	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		١٦ — مرض الموت من مسائل الواقع . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع إذ نفي قيام هذا المرض بأدلة سائغة . مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل .
٧٩٠	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		١٧ — استخلاص حسن النية . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام استخلاصه سائغا .
٨٢٨	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		١٨ — استخلاص المحكمة من أقوال الشهود أن عقد البيع صدر من المورثة قبل التاريخ المحدد لبدء مرض الموت . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٨٥٢	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - استخلاص الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الأرض المبيعة هي أرض قضاء مقسمة . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يصح التعدي به أمام محكمة النقض .
١٠٢٠	٢٤١٥٩	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٢٠ - رفض الحكم بأسباب سائغة دفاع الطاعن بصدور وقوع الحادث مفاجأة . النعي عليه في هذا الخصوص جدل في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
١٠٧٥	٢٤١٦٨	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٢١ - عدم مخالفة الحكم فيما حصله وأقام عليه قضاءه لعبارة العقد الظاهرة . المجادلة في ذلك لا تقبل أمام محكمة النقض .
١٢٥٧	٣٤١٩٨	(الطن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٨)
		٢٢ - تقدير صدق الاعتذار المبداء من الخصم الذي لم يدفع الأمانة ومدى جدتها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب .
١٣٤٧	٣٤٢١١	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)
		وراجع : (محكمة الموضوع " مسائل الواقع ") (خلاصا) السبب المفتقر للدليل .
		١ - حق الدائنين - ولو بعد فوات مواعيد المادة ٢٨٩ من قانون التجارة - في التقدم بديونهم إلى وقت انعقاد جمعية الصلح . عدم تقديم الطاعنين ما يدل على أن الشركة طالبة الإفلاس لم تقدم ديون الشركتين المندمجتين فيها إلى تاريخ انعقاد جمعية الصلح أو أنه قد حصلت مناقضة فيها . النعي باعتبار تلك الديون متنازما فيها . عار من الدليل .
٤٧٣	٧٥	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
١١٣٨	٢٤١٧٩	٢ — النعى بأن الحكم مسخ أقوال الشهود الثابتة في محضر التحقيق دون تقديم صورة من هذا المحضر . عار عن الدليل . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٥)
١١٥٨	٢٤١٨٣	٣ — إتمام الحكم إلى تكييف العقد بأنه عقد مدنى لعدم احتوائه على شروط غير مألوفة . عدم تقديم الخصم العقد الذى يستند إليه في تعيب هذا التكييف . نعى عار عن الدليل . (الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
١٢٢٥	٣٤١٩٢	٤ — عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من مذكرته ومن تقرير الخبير للتدليل على أنه تمسك بالدفاع أمام محكمة الموضوع . نعى عار عن الدليل . (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٨)
		(سادسا) ما لا يصلح سببا للطعن .
٢٠١	١٤٣١	١ — إتمام الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . النعى عليه بالخطأ في تقريراته القانونية . غير منتج . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
١٤٢١	٣٤٢٢١	٢ — منطوق الحكم . موافقته للتطبيق الصحيح للقانون . النعى عليه بالخطأ في الأسباب غير منتج . (الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩)
٦٥٧	٢٤١٠٣	٣ — قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة . النعى الموجه إلى ما ورد بأسباب الحكم الابتدائي . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
٧١٥	٢٤١١٢	٤ — خطأ الحكم في بيان رقم الدعوى التى رفع عنها الاستئناف . خطأ ماذى لا يصلح سببا للطعن بالنقض . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
٧٤٧	٢٤١١٧	٥ — صور الأوراق الرسمية . لاجية لها إلا إذا كانت بذاتها رسمية . إغفال الحكم التحدث عن أوراق عديمة الحجية . النعى عليه بالقصور لهذا السبب . غير منتج . (الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٧٤٧	٢٤١١٧	٦ — إقامة الحكم على دعائتين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . تعييده في الأخرى لا يؤثر فيه . (الظن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٩٠	٢٤١٢٣	٧ — النعى على الحكم بأنه اعتبر العقدين محل النزاع بيعاً بثمن مقبوض غير منتج ما دام أنه قد اعتبرهما تصرفين منجزين ، واستبعد أنهما يستران وصية ، وقرر أنهما صدرا في حالة صحة المورث ، ولم يصدرا بالتعايل على قواعد الإرث . (الظن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
٨٦٦	٢٤١٣٦	٨ — الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر . هيئة عامة . ميزانيتها ملحقة بميزانية الدولة . مؤدى ذلك أن تتحمل الدولة ما يصيبها من خسائر ويثول إليها ما تحققه من أرباح . لازمه إعتبار وزير النقل والهيئة كمستول واحد . النعى على الحكم لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامنين بالتعويض . غير منتج . (الظن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
٨٧٦	٢٤١٣٨	٩ — قضاء الحكم في الدعوى الأصلية بتثبيت ملكية المطعون عليه لأرض النزاع . لازمه رفض الدعوى الفرعية المرفوعة من الحكومة بطلب تثبيت ملكيتها لهذه الأرض . النعى على الحكم بالتناقض لما أورده في الأسباب من عدم الالتفات إلى الدعوى الفرعية لعدم سداد الرسم عنها ثم القضاء في المنطوق برفضها . غير منتج . (الظن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		١٠ — وجوب إخطار طرف الخصومة للاتصال بالدعوى عند إحادتها للمرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . إقامة الحكم المطعون فيه

الصفحة	القاعدة	
٨٩٠	٢٤١٣٩	<p>على أسباب مستقلة من أسباب الحكم الابتدائي وكافية في حد ذاتها لحمل قضائه . النعي عليه لما أورده في المطوق من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة لعدم تمام الإخطار . لا يحقق سوى مصلحة نظرية ومن ثم فهو غير منتج .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)</p>
٨٩٤	٢٤١٤٠	<p>١١ — انتهاء الحكم صحيحا إلى عدم التزام رب العمل بأداء المكافأة للعامل . النعي عليه فيما تزيد فيه من عدم قيام التضامن بين المطعون ضدهما — رب العمل وهيئة التأمينات الإجتماعية — غير منتج .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)</p>
١٢٥٠	٣٤١٩٧	<p>١٢ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن الأول باع مباني الكابينة بالعقد الصادر منه للطاعنة الثانية . لازمه اعتبار المباني قائمة وأنه صاحب الحق في التصرف فيها وقت البيع . تعيب الحكم فيما ورد بأسبابه عن رفض طلب الطاعن الأول الإحالة إلى التحقيق لإثبات إقامته المباني من ماله الخاص . غير منتج .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٦)</p>
١٢٥٧	٣٤١٩٨	<p>١٣ — قضاء المحكمة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى . استنادها في ذلك إلى أن موضوع الدعوى يمس سيادة دولة أجنبية ، لا إلى الشرط الوارد في عقد العمل باختصاص القضاء السعودي . النعي على ما جاء بالعقد غير منتج .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٨)</p>
١٣٩٨	٣٤٢١٨	<p>١٤ — أسباب الحكم المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه . لها حجية ملزمة . الأسباب النافلة . النعي عليها بالخطأ في القانون — بفرض صحته — غير منتج . مثال في دعوى عمل .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — استئناف الحكم الابتدائي من جانب العامل وحده لزيادة التعويض المقضى له به عن فصله تعسفيا . مؤداه . صيرورة الحكم الابتدائي نهائيا حائزا قسوة الأمر المقضى في شأن قيام علاقة العمل . التزام الحكم الاستئنافي بذلك وقضاؤه بزيادة التعويض . النهي عليه في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين . لا يعطى محلا في قضاؤه . غير . قبول .
١٤١٥	٣٤٢٢٠	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦)
		١٦ — اعتماد الحكم في قضاؤه برفض الدعوى باكتساب الملك بالتقدم على أن الحيازة كانت عرضية . صحة هذه الدعوى وكفايتها لحمل قضاؤه . النهي على ما أورده بشأن تخلف شرط الهدوء في الحيازة بفرض صحته . غير منتج .
١٤٥٠	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		سلطة محكمة النقض :
		١ — العبرة في تكييف العقد هي بما حواه من نصوص . لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكييف .
٣٧٦	١٤٥٩	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — المجادلة في طلب التفسير المقدم إلى محكمة النقض في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره . غير جائز . أحكام النقض لا سبيل إلى الطعن فيها . مثال في جنسية .
٧٣١	٢٤١١٦	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٣ — لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في تكييفها للأفعال بأنها خطأ أو غير خطأ . مثال بشأن مخالفة التعليمات للمصحبة المدرسية .
٧٦٨	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٨٩٤	٢٤١٤	٤ — ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر . قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور . تعيين العناصر المكونة للضرر . من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض . (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٧٨١	٢٤٢٢	٥ — انطواء أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثير هذا الخطأ على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح تلك القرارات الخاطئة . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٢)
١٣٩٨	٣٤٢١٨	٦ — لا يفسد الحكم وقد انتهى إلى نتيجة صحيحة ، مجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للخصم . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه إذا شابها خطأ أو قصور . (الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢)
١٣٩٨	٣٤٢١٨	٧ — انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . انطواء الأسباب على قرارات قانونية خاطئة لا أثر له . لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ . مثال في دعوى عمالية . (الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢)
١٢٣٢	٣٤١٩٤	٨ — الديون المعدومة هي ما فقد الأمل في تحصيلها . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع . خضوعها لرقابة محكمة النقض إن شاب تقديرها مخالفة للقانون أو فساد في الاستدلال . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/١١/١٩٧٢)

القاعدة	المقدمة	
		أثر نقض الحكم :
		١ - خطأ الحكم الاستثنائي بتطبيق حكم استحقاق النصيب الآيل على النصيب الأصلي . نقض الحكم ، لازم ذلك ، قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الأصلي . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) .. ٣٩ ع ١ ٢٤٧
		٢ - نقض الحكم والإحالة . وجوب اتباع محكمة الإحالة لحكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسبب النعي . إثارته أمام النقض . غير مقبول . مثال في منازعة بشأن تقادم الرسوم القضائية . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/١) .. ٤٤ ع ١ ٢٧٧
		٣ - نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجديد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها إذ لم يكن له مصلحة في الطعن على الحكم . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/١) .. ٤٤ ع ١ ٢٧٧
		٤ - نقض الحكم المطعون فيه لعدم سماع الدعوى . أثره . صيرورة الطعن الثاني المرفوع عنه ولا محل له . (الطعن رقم ٤١١ ٤١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ... ٥٤ ع ١ ٣٣٩
		٥ - بنقض الحكم يعود الخصوم إلى مراتبهم الأولى ، صرح الحكم بذلك أو لم يصرح . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق ١١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤) .. ٦٣ ع ١ ٤٠١
		٦ - نقض الحكم نقضا كلياً والإحالة . أثره . عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٦) .. ٢٠٩ ع ٣ ١٣٣٨

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى صحة وتفاذ عقد البيع لبطلانه . تأسيس هذا القضاء على سبق صدور حكم ببراءة ذمة المورث البائع من دين الرهن المقول بأنه ثمن المبيع . نقض هذا الحكم الأخير . أثره . اعتبار الحكم المطعون فيه مانع .
٦٥٤	٢ع١٠٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٨ - نقض الحكم . أثره . اقتصار محكمة الاحالة على نظر موضوع الدعوى في نطاق المسألة التي أشار إليها الحكم المناقض .
٧٢٤	٢ع١١٤	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٩ - نقض الحكم متعدد الأجزاء في جزء منه . أثره . نقض كل ما تأسس على الجزء المنقوض .
٩٢٦	٢ع١٤٤	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		١٠ - نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا . أثره . نقض الحكم الصادر في موضوع الاستئناف .
١٠٧١	٢ع١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
		١١ - نقض الحكم القاضي بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . وجوب رد ما قبض أو ما تم تسليمه من مال أو عقار - الأصل والفوائد والثمار - من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض للحائز .
١١٠٩	٢ع١٧٥	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)

نقل بحري

ضمان شركة التأمين — بمقتضى الوثيقة — التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة . إعفاء الحكم المطعون فيه الشركة المؤمنة من المسؤولية عن العجز في هذه البضائع في حدود ١ ٪ منها تأميسا على أنها من الزيوت والشحوم وتعرض للنقص بسبب التصاق جزء منها بالنانكات والأنابيب أثناء الشحن والتفريغ . وأن العرف جرى على ذلك ، لا خطأ .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ... ٩١ ع ١٤ ٥٩٠

نقل برى

١ — خضوع بوالص الشحن — أو ما يقوم مقامها — لرسم الدمغة التدريجي ، طالما أن نقل البضائع مقابل أجر . سواء كان صاحب البضاعة يتولى عملية النقل بنفسه أو يعهد بها إلى غيره .

(الطاعنان رقما ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥) ... ٥ ع ١٤ ٢٣

٢ — خضوع بوالص الشحن — أو ما يقوم مقامها — لرسم الدمغة التدريجي — ولو لم تتوافر في هذه المحررات البيانات المنصوص عليها في المادة ٩٦ من قانون التجارة .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ... ١١ ع ١٤ ٦٢

الصفحة	القاعدة	نيابة عامة
		١ - وجوب تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية . عدم وجوب إبدائها للرأى فيها . (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٢٢٧ ١٤٣٦
		٢ - عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة من تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) ٩٤٩ ٢٤١٤٧
		٣ - وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . مثال في بيان الحكم لرأى النيابة . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ٧٣٠ ٢٤١١٥
		٤ - خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا يترتب عليه بطلانه . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ٧٣٠ ٢٤١١٥
		٥ - وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية . وجوبه أيضا في الدعاوى المدنية إذا ما أثبت فيها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . (الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٦) ١٣٢٤ ٣٤٢٠٧
		٦ - دعوى تزوير أصلية برد وبطلان لإعلام الوراثة . النزاع حول تعيين الورثة . مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى . إغفال ذلك . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٦) ١٣٢٤ ٣٤٢٠٧

الصفحة	القاعدة	
		٧ — متى كان سبب الطعن لا يحقق سوى مصاحبة نظرية للطاعن ، فإنه يكون غير مقبول . مثال في بيان اعم عضو النيابة في دعوى وقف .
١٣٣٠	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
		٨ — النيابة العامة تعتبر طرفا أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .
		عدم سرعان قواعد رد أعضاء النيابة عليها . جواز إبداء عضو النيابة رأيه أمام أول درجة ، ثم أمام محكمة الاستئناف .
١٣٧٧	٣٤٢١٥	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)

(ه)

هبة . هيئات

هبة

		١ — الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء الصادرة إلى المعاهد والجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية . عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المتصرف .
١٠٧	١٧ ع ١٠٧	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ — الهبات والتصرفات الصادرة من المورث السابقة على فترة الرتبة . عدم خضوعها لرسم الأيلولة . العبرة بتاريخ التصرف سجل العقد أم لم يسجل .
١١٤٢	١٨٠ ع ٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)

المقابلة	المقابلة	
		٣ — الهبة الصادرة من المورث إلى أحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . خضوعها لرسم الأيلولة . سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة ، صريحة أو مستترة . مباشرة أو غير مباشرة .
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) ...
		٤ — التصرفات الصادرة من المورث إلى ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . المنازعة في دفع المقابل . لا يتسع لها مجال الطعن في تقدير قيمة التركة . إثبات دفع المقابل يكون برفع دعوى مبتدأة .
١٢٩٥	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٥٢٥ و ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩) ...
		٥ — الأصل في مكافأة نهاية الخدمة أنها أجرا إضافي ، تقرير الشركة معاشا للعامل بما يزيد على المكافأة لا يعد من أعمال التبرع بل يتصل بإدارة المشروع .
٢٢٣	٣٧١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ...
		٦ — صورية الثمن الوارد بعقد البيع . صحة العقد بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع في ظل القانون المدني القديم .
		تجيز التصرف لا يتعارض مع حيازة البائع للبيع واحتفاظه بحق الانتفاع مدى حياته .
١١٤٢	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١) ...

هيئات

		١ — الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، شخص عام .
		(م ١ ق ٣١٢ سنة ١٩٦٥) .
٥٤٢	٨٥١	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم الاعتداد بتسليم صحف الدماوى والطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة ، إلا لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالآقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها ، وفى الميعاد المقرر قانونا .
٥٤٢	٨٥ ع ١	(العلم رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		٣ — الهيئة العامة لشئون مكك حديد جمهورية مصر . هيئة عامة . ميزانيتها ملحقة بميزانية الدولة . مؤدى ذلك أن تتحمل الدولة ما يصيبها من خسائر ويثول إليها ما تحققه من أرباح . لازمة اعتبار وزير النقل والهيئة كمستول واحد . النعى على الحكم لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامنين بالتعويض . غير منتج .
٨٦٦	١٣٦ ع ٢	(العلم رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٤ — الأندية الرياضية . خضوعها للقانون ٢١ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب لا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . م ٢ ق ٢٦ لسنة ١٩٦٥ لم ترتب الحل جزاء لعدم اتخاذ إجراءات شهر تلك الهيئات فى الميعاد .
١١٠١	١٧٣ ع ٢	(العلم رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)
(و)		
وصية . وقف . وكالة		
وصية		
		١ — الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء بالصادرة إلى المعاهد والجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية . عدم

الصفحة	القاعدة	
		خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المتصرف .
١٠٧	١٧ ع ١	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ - قبول الموصى له الوصية . وقته . بعد وفاة الموصى حتى يثبت للموصى له الملك . رد الوصية يقتصر على ما وردت فيه دون غيره من الأموال الموصى بها .
١٧٦	٢٧ ع ١	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٣ - حسب الحكم للرد على طالب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث ، انه انتهى الى أنه لم يقصد به الإيصاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن .
٢٩٨	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٤ - قيام القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني ، إذا كان المتصرف لأحد ورثته احتفظ لنفسه بحيازته للعين المتصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته لحساب نفسه استنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
٢٩٨	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٥ - نفي الحكم بأسباب سائغة احتفاظ المورث بحيازته للعين المتصرف فيها ، وأن قيامه بتحصيل أجزائها بعد التصرف ، إنما كان لحساب أولاده القصر المتصرف إليهم ، وبصفته وليا طبيعيا ، لا لحساب نفسه لعدم استناده إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع بملك العين ، إعتبار التصرف منجزا استنادا إلى أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه . لا قصور . ولا فساد الاستدلال .
٢٩٨	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
١٤٢	٢٤١٨٠	٦ — قرينة المادة ٩١٧ مدني . قرينة مستحدثة . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ التصرف لا بتاريخ تسجيله . (الظن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
٧٩٠	٢٤١٢٣	٧ — النهي على الحكم بأنه اعتبر العقدين محل النزاع بيعاً بثمن مقبوض غير منتج ما دام أنه قد اعتبرهما تصرفين منجزين ، واستبعد أنهما يستران وصية ، وقرر أنهما صدرا في حالة صحة المورث ، ولم يصدرا بالتعايل على قواعد الارث . (الظن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
١٢٨	٢٤١٧٩	٨ — استخلاص الحكم أن العقد في حقيقته وصية لو ارث . قضائه برفض الدعوى بصحة هذا العقد دون التحقق مما إذا كان القدر موضوعه يدخل في حدود القدر الجائز الإيصاء به أم يجاوزه . خطأ وقصور . (الظن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٥)
١٣٣٠	٣٤٢٠٨	٩ — خلو الأوراق المقدمة — للتدليل على تحول الوقف إلى وصية — من العبارة المنشئة للوقف . لمحكمة الموضوع ساطة تقدير توافر عناصر الوصية . (الظن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)

وقف

إنشاء الوقف :

- ١ — إسلام الواقف ليس شرطاً في صحة الوقف على المسلم . صحته ما لم يكن على جهة محرمة في شريعة الواقف وفي الشريعة الإسلامية . م ٧ . قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
(الظن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) ٨٨ ع ١ ٥٦٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ — وجوب صدور إشهاد رسمي بالوقف ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية . إغفال ذلك . إعتبار التصرف غير موجود في نظر القانون . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
		شروط الواقف :
		١ — شرط الواقف أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه . قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق . نطاقه . أثره . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٢ — نصيب العقيم . حكمه في المادة ٣٣ لا المادة ٣٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة كتاب الوقف لنصوص المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون . وجوب أعمال شرط الواقف . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٣ — أحكام قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تطبق على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به . عدا ما استثنى بنص صريح . م ٣٢ بشأن الوقف مرتب الطبقات . لم ترد ضمن الاستثناءات . وجوب تطبيق حكمها . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٤ — شرط الواقف المسيحي . جعله المكان الموقوف مقرا لمن يرد من الفقراء والمساكين ورجال العلم والأدب والدين دون تخصيص . ثبوت الاستحقاق للمتقدمين من المسيحيين والمسلمين . وغيرها . ديانة الواقف أو الناظر ليست سببا لتخصيص النص بالمسيحيين دون غيرهم . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - شرط الواقف بأن يتولى الناظر صرف ربع الحصة حسبما يترأى له على الأغراض المخصصة في حجة الوقف . لا يفيد تملك الناظر حق التصرف في أصل الاستحقاق إدخالاً وإخراجاً .
٥٦٤	١٤٨٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٦ - تفسير كتاب الوقف . وجوب اعتباره وحدة متماسكة واستخلاص المعنى الذي أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٢)
٩٢٦٧	٣٤٢٠٠	٧ - التغيير في مصرف الوقف الحري . تختص به لجنة مشئون الأوقاف . تفسير شرط الواقف . اختصاص المحاكم به . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
٩٤٣٥	٣٤٢٢٤	٨ - الشرط الفاسد في حجة الوقف . هو ما كان منافياً لأصل عقد الوقف ، أو كان غير جائز شرعاً ، أو كان لا فائدة منه . مثال . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)
٩٤٣٥	٣٤٢٢٤	الإستحقاق في الوقف :
		١ - المادة ٣٢ من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مرادها . قيام الفرع مقام أصله . ورودها على الاستحقاق الأصلي والآيل الذي تناوله المستحق بالفعل . (الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
٢٤٠	١٤٣٨	٢ - خطأ الحكم الاستثنائي بتطبيق حكم استحقاق النصيب الآيل على النصيب الأصلي . نقض الحكم ، لازم ذلك ، قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الأصلي . (الطعن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
٢٤٧	١٤٣٩	

الصفحة	القاعدة	
٢٨٦	٤٥ ع ١	٣ — الاستحقاق الواجب في الوقف . لورثة الواقف الموجودين عند وفاته المشار إليهم بالمادة ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ المحروم بغير حق من ذرية الورثة . تمكنه من رفع دعواه . مدة السنتين المحددة لرفع الدعوى . كيفية احتسابها . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
٢٨٦	٤٥ ع ١	٤ — عدم أحقية الواقف في الرجوع عما وقفه قبل العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وجعل الاستحقاق للغير . شرطه . أن يحرم الواقف نفسه وذريته من هذا الاستحقاق وكذا من الشروط العشرة . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/١ ..)
١١٧٥	١٨٦ ع ٣	٥ — إطلاق الاستحقاق في الوقف . ينصرف إلى استحقاق غلة الوقف ومنافعه . إنهاء الوقف الأهلي بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . إعتبار كل هؤلاء مستحقين ممن يتول لهم ملكية الوقف . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)
١١٧٥	١٨٦ ع ٣	٦ — زيادة غلة الوقف عما سمي لكل مستحق . وجوب تقسيم الزيادة على هؤلاء المستحقين بنسبة عدد الرؤوس . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)
١١٧٥	١٨٦ ع ٣	٧ — منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار ناظرة الوقف في دعوى سابقة باستحقاق للمستحقين وتنفيذها ذلك . أثره . وقف سريان المدة المانعة من سماع الدعوى . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)

الصفحة	القاءة	
		٨ - الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية . الأصل فيه أن يكون أفراديا ما لم ينص الواقف على أنه رتب بينها ترتيبا جمليا .
١٢٦٧	٢٤٢٠٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٢)
		٩ - إلغاء الوقف على غير الخيرات بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ملكية العين تكون للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع . أيلولة الملكية للمستحقين كل بقدر حصته إن لم يكن الواقف حيا أو لم يكن له حق الرجوع . الوقف المرتب الطبقات . بيان من ثلث لهم الملكية .
١٢٦٧	٢٤٢٠٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٢)
النظر على الوقف :		
		١ - النظر على الوقف الخيري ، لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . الاستثناء . وقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية . النظر لمن تعينه المحكمة ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف .
٥٦٤	١٤٨٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٢ - مسئولية ناظر الوقف في دعوى الحساب قاصرة على ما قبضه بالفعل من إيراد الوقف . ضمانه باعتباره وكلا من المستحقين لما ينشأ عن تقصيره الجسيم . عدم مسئوليته عن التقصير اليسير إلا إذا كان له أجر على النظر . مناقشة الحكم مسئولية الناظر عما قبضه من إيراد الوقف دون مواجهة دفاع المستحق في شأن المسئولية عن الإهمال في التأجير . خطأ وقصور .
٩٦٣	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)

الصفحة	القاعدة	مسائل عامة :
		١ — الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية إبتداء الصادرة إلى المعاهد والجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية . عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المتصرف .
١٠٧	١٧ ع ١٠٧	(الظن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ — توجيه النعي إلى قضاء الحكم المطعون فيه بشأن خصم آخر . لا مصلحة للطاعن بالطعن فيه طالما لم يقض عليه بشيء . مثال في دعوى وقف .
٧٣٠	١١٥ ع ٢	(الظن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٣ — حجية الأحكام نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين . مثال في دعوى وقف .
٧٣٠	١١٥ ع ٢	(الظن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٤ — خلو الأوراق المقدمة — للتدليل على تحول الوقف إلى وصية — من العبارة المنشئة للوقف . لمحكمة الموضوع ملطة تقدير توافر عناصر الوصية .
١٣٣٠	٢٠٨ ع ٣	(الظن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
		٥ — متى كان سبب الطعن لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن ، فإنه يكون غير مقبول . مثال في بيان اسم عضو النيابة في دعوى وقف .
١٣٣٠	٢٠٨ ع ٣	(الظن رقم ٢٨ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٦)
		٦ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بالأمور الواقعية التي يستند إليها في طعنه . عدم قبول إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى وقف .
١٤٣٥	٢٢٤ ع ٣	(الظن رقم ١٠ لسنة ٣٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠)

وكالة

١ - تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود ،
مناطه ، توافر عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية .
مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل ، مخالفة الحكم
الاستئنافي للحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم .
قصور .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢) ... ١٩ ع ١٢١

٢ - عقد المقاولة . ماهيته . اتفاق الطاعنين مع المطعون عليه
على إقامة مبنى فوق أرض مملوكة للطرفين على الشيوع نظير أجر
يتقاضاه . خلو الاتفاق مما يدل على قيامه بالعمل تحت إشرافهما
أو بوصفه تابعا لهما أو نائبا عنهما . إعتبار العقد مقاولة . تكييف
الحكم المطعون فيه لهذا العقد بأنه عقد وكالة . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ... ٥٩ ع ٣٧٦

٣ - علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه ،
منفصل عن علاقته بالعميل والالتزام البنك بالوفاء للمستفيد ،
الالتزام أصيل ، لا بالوكالة عن العميل .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق و ١١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤) ... ٦٣ ع ٤٠١

٤ - وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر بالطعن بالنقض
وكيلا عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . وقضت المحكمة بذلك
من تلقاء نفسها . م ٤٢٩ مرافعات سابق .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ... ١٤ ع ٨٨

٥ - الطعن بالنقض . جواز حصول التقرير به من نفس
الحصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .

الصفحة	القاعدة	
		لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . علمه ذلك .
٩ ملحق	٣ ع ٢	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤)
		٦ — تقرير المحامي بالطعن من موكله الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعنة الثانية . عدم تقديم التوكيل الصادر إلى موكله من الأخيرة . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لها .
٦٧٦	١٠٦ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٧ — دفع الطاعنة بأنها لم تضع يدها على أطيان التركة بنفسها ولم تكلف وكيلها بإدارتها . القضاء باعتبارها وكيلًا عن المطعون عليهم في إدارة الأطيان المخلفة عن مورث الطرفين . استناد الحكم إلى ما أثبتته حكم سابق من أن الوكيل الذي يتولى إدارة أموالها الخاصة كان وكيلًا عن المورث واستمر في إدارة أطيان التركة دون أن تربطه بالورثة علاقة تعاقدية أو قانونية . قصور .
٦٤٨	١٠١ ع ٢	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٨ — إدارة الأموال الشائعة للشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك . تولى أحد الشركاء إدارتها دون اعتراضهم . إعتباره وكيلًا عنهم .
٦٨٦	١٠٧ ع ٢	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		٩ — مسؤولية ناظر الوقف في دعوى الحساب قاصرة على ما قبضه بالفعل من إيراد الوقف . ضمانه باعتباره وكيلًا عن المستحقين لما ينشأ عن تقصيره الجسيم . عدم مسؤوليته عن التقصير اليسير إلا إذا كان له أثر على النظر . مناقشة الحكم مسؤولية الناظر عما قبضه من إيراد الوقف دون مواجهة دفاع المستحق في شأن المسؤولية عن الإهمال في التأجير . خطأ وقصور .
٩٦٣	١٥٠ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — أجر الوكيل . الاتفاق عليه أو دفعه طوعا بعد تنفيذ الوكالة . عدم خضوعه لتقدير القاضي .
٢٠١	١٤٣١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		١١ — عدم حصول الوصية على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرام اتفاق الأتباع مع وكيل القاصر . أثره . صيرورة هذا الاتفاق غير ملزم للقاصر . للمحكمة في هذه الحالة السلطة في تقدير الأجر .
٢٠١	١٤٣١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		١٢ — عدم مسئولية الموكل من تصرف الوكيل الذي يتجاوز حدود وكالته إلا إذا أجازته قاصدا إضافة أثره إلى نفسه .
٦٤٨	٢١٠١	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		١٣ — التزام الوكيل بتقديم حساب عن إدارته وما قبضه من مبالغ على ذمة موكله ورد رصيد الحساب طوال فترة الوكالة .
١٦٨٦	٢١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		١٤ — عدم اعتبار الحكم لدفاع الوكيل بأن التزامه برد ما في يده من مال للموكل ، وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة إدارته لا عن بعضها فقط . إخلال بحق الدفاع .
٦٨٦	٢١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		١٥ — اتفاق شخصين على القيام بعمل تجارى يجعلهما تاجرين . تفويض أحدهما للآخر في القيام بأعمال لازمة لهذا العمل التجارى ومتصلة به يجعلها بدورها تجارية وفقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية . اعتبار عقد الوكالة استنادا إلى ذلك تجاريا وإجازة إثباته بالبينة . لا خطأ .
١٢٢٥	١٩٣	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٨)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء

العدد الثالث — السنة الثالثة والعشرون

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
طلبات رجال القضاء		المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية	
(أ)		(أ)	
إجراءات	٧	إثبات	١٥
اختصاص	٨	إثراء بلا سبب	٢٦
استقالة	١٠	أجانب	٢٦
أقدمية	١١	إحالة	٢٧
		أحوال شخصية	٢٩
(ح)		إختصاص	٤٠
حكم	١٢	ارتفاق	٤٧
		إرث	٤٨
(ع)		استئناف	٥٠
مزل	١٣	إستيلاء	٦٣
(م)		إصلاح زراعى	٦٤
مرتبات	١٤	إعلان	٦٥
		أعمال تجارية	٦٩
		إفلاس	٦٩
		إلتزام	٧١
		إلتماس إعادة النظر	٧٦

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٢١	تقديم	٧٦	أمر أداء
١٣٠	تقسيم	٧٨	أموال
١٣٠	تنفيذ	٧٨	أندية
١٣١	تنفيذ عقارى	٧٨	أهلية
	(ج)	٧٩	إيجار
١٣٣	جمارك		(ب)
١٣٤	جلسية	٨٣	براءات اختراع
	(ح)	٨٣	بريد
١٣٥	حجز	٨٣	بطلان
١٣٦	حراسة	٩٣	بناء
١٣٨	حكر	٩٥	بنوك
١٤٠	حكم	٩٦	بيع
١٧٠	حوالة		(ت)
١٧١	حيازة	١٠٤	تأمين
	(خ)	١٠٤	تأمين
١٧٤	خبرة	١٠٦	تأمينات اجتماعية
١٧٨	خلف	١٠٩	تأمينات عائلية
	(د)	١١٠	تجزئة
١٨٠	دعوى	١١٠	تحكيم
١٩٤	دفع غير المستحق	١١١	تركة
١٩٥	دفوع	١١٢	نزوير
		١١٦	تسجيل
		١١٧	تعويض

(ج)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(د)		(ف)	
رسوم	٢٠١	فوائد	٢٥٦
ربح	٢٠٤	(ق)	
(س)		قانون	٢٥٨
تمهنة	٢٠٥	قرار إداري	٢٦٦
(ش)		قسمة	٢٦٦
شركات	٢٠٦	قضاء مستعجل	٢٦٧
شفعة	٢١٠	قضاة	٢٦٧
شهر عقارى	٢١٠	قوة الأمر المقتضى	٢٧٠
شيوخ	٢١١	قوة القاهرة	٢٧٥
(ص)		(ك)	
صالح	٢١١	كفالة	٢٧٦
صورىة	٢١٢	(م)	
(ض)		محاماه	٢٧٧
ضرائب	٢١٥	محكمة الموضوع	٢٧٩
(ع)		مرض الموت	٢٩٣
عرف	٢٣٥	مسئولية	٢٩٤
عقد	٢٣٦	مصانع علف الحيوان	٢٩٦
عمل	٢٤٣	معارضة	٢٩٧
		مقاولة	٢٩٨
		ملكية	٢٩٩

(د)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٣٨	نيابة عامة	٣٠١	مؤسسات عامة
	(هـ)	٣٠٢	موظفون
٣٣٩	هيئة		(ن)
٣٤٠	هيئات	٣٠٣	نزع الملكية للنفعة العامة
	(و)	٣٠٤	نظام عام
٣٤١	وصية	٣٠٩	نقابات
٣٤٣	وقف	٣١٠	نقض
٣٤٩	وكالة	٣٣٧	نقل بحرى
		٣٣٧	نقل برى

تصويبات

العدد الثالث من السنة الثالثة والعشرين (مدني)

سقطت مهوا بين السطارين الأخيرين بالصفحة رقم ١٣٠١ العبارة التالية :
فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصاحبة أن تطالب بما هو مستحق زيادة
على ما دفع .

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٢٠٢	الأول	بالربط الحكومي	بالربط الحكومي
١٢٠٤	٢٠	رؤى	رؤى
١٣٣٩	٢٢	.. ك طائفته	ترك طائفته
١٣٣٩	٢٣	مد .. لك .. يخ	بعد ذلك بتاريخ
١٣٥٨	١٤	.. نها لا تكون	فإنها لا تكون
١٤٠٩	١٥	عدم جوا .. رجو ..	عدم جواز رجوع
١٤١٢	١٧	التحصينات	التحصينات
١٤٣١	٦	الطا لى	الطاعن الى

كلية بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

وكيل وزارة

على سلطان على

ونيس مجلس الإدارة

“رقم الإيداع بدار الكتب ٤٧٦٣ لسنة ١٩٧٣”

“هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء العالي) ١١٥ / ١٩٧٣ / ٣٢٠١”



Bibliotheca Alexandrina



0542374